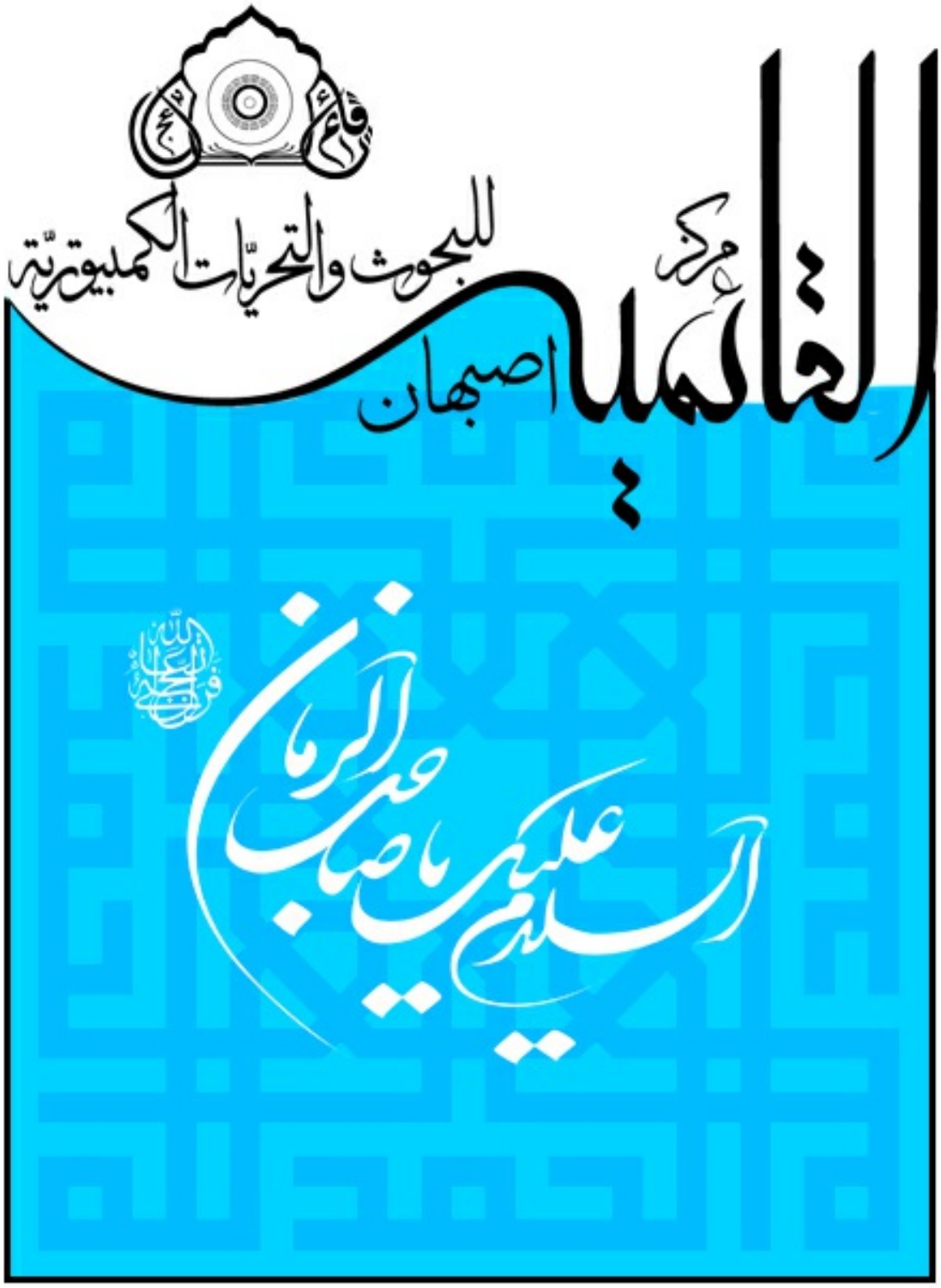

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

المكتبة اللغوية

الأُصُول في النَّحو

تأليف

العلامة أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي

المعروف بـ "ابن السراج"

تحقيق

محمد عثمان

المجلد ١

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

بسم الله الرحمن الرحیم

الاصول في النحو

كاتب:

العلامة ابي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف ب (ابن السراج)

نشرت في الطباعة:

مكتبة الثقافة الدينية

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

الأصول في النحو المجلد 1 16

اشارة 16

اشارة 16

مقدّمة التحقيق 20

اشارة 20

المبحث الأول : في حد اللغة وتعريفها 22

المبحث الثاني : في بيان واضع اللغة 22

اشارة 22

رأي ابن جني 25

المبحث الثالث : في حدّ الوضع 35

المبحث الرابع : شروط ثبوت اللغة 36

المبحث الخامس : في سعة اللغة 37

المبحث السادس : في حد الكلمة والكلام والكلم والفرق بينهم 40

المبحث السابع : أقسام الكلمة (الاسم - الفعل - الحرف) 43

الفعل وأقسامه 45

ترجمة المصنف 48

اسمه وشهرته وموطنه 48

شيوخه وتلاميذه 48

أقوال أهل العلم فيه 48

ومن أشعاره الرائقة 48

وفاته 50

مصنفاته 50

مصادر ترجمته 50
عملنا في الكتاب 53
[مقدمة المؤلف] 57
الكلام 59
اشارة 59
شرح الاسم 59
شرح الفعل 62
شرح الحرف 64
باب مواقع الحروف 65
اشارة 65
ذكر ما يدخله التغيير من هذه الثلاثة وما لا يتغير منها 66
باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني 68
اشارة 68
ذكر العوامل من الكلم الثلاثة 76
اشارة 76
تفسير الأول : وهو الاسم 76
اشارة 76
الضرب الأول 76
الضرب الثاني 76
الضرب الثالث 77
تفسير الثاني : وهو الفعل 79
تفسير الثالث : وهو العامل من الحروف 79
اشارة 79
[القسم الأول من الحروف] 79
والقسم الثاني من الحروف 80

والقسم الثالث من الحروف 80
ذكر الأسماء المرتفعة 82
اشارة 82
شرح الأول : وهو المبتدأ 82
شرح الثاني : وهو خبر المبتدأ 87
شرح الثالث من الأسماء المرتفعة : وهو الفاعل 96
شرح الرابع من الأسماء المرتفعة : وهو المفعول الذي لم يسم من فعل به 99
شرح الخامس : وهو المشبه بالفاعل في اللفظ 104
اشارة 104
ذكر الضرب الثاني : وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال 112
ذكر الفعل الذي لا يتصرف 117
اشارة 117
شرح التعجب 118
اشارة 118
مسائل من هذا الباب 124
باب : (نعم وبئس) 128
اشارة 128
مسائل من هذا الباب 133
باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل 137
اشارة 137
شرح الأول : وهو اسم الفاعل والمفعول به 137
اشارة 137
مسائل من هذا الباب 142
شرح الثاني وهو : الصفة المشبهة باسم الفاعل 146
اشارة 146

مسائل من هذا الباب ـ 148
شرح الثالث : وهو المصدر ـ 151
اشارة ـ 151
مسائل من هذا الباب ـ 152
شرح الرابع وهو ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها ـ 155
اشارة ـ 155
مسائل من هذا الباب ـ 157
باب المعرفة والنكرة ـ 161
اشارة ـ 161
ذكر المعرفة ـ 162
مسائل في المعرفة والنكرة ـ 165
ذكر الأسماء المنصوبات ـ 170
اشارة ـ 170
شرح الأول : وهو المفعول المطلق ـ 170
اشارة ـ 170
مسائل من هذا الباب ـ 174
شرح الثاني : وهو المفعول به ـ 179
اشارة ـ 179
مسائل من هذا الباب ـ 183
باب الفعل الذي يتعدي إلي مفعولين ـ 187
اشارة ـ 187
مسائل من هذا الباب ـ 191
باب الفعل الذي يتعدي إلي ثلاثة مفعولين ـ 195
اشارة ـ 195
مسائل من هذا الباب ـ 197

شرح الثالث : وهو المفعول فيه ـ 199
اشارة ـ 199
مسائل من هذا الباب ـ 203
ذكر المكان ـ 206
اشارة ـ 206
مسائل من هذا الباب ـ 210
شرح الرابع من المنصوبات : وهو المفعول له ـ 214
شرح الخامس : وهو المفعول معه ـ 218
القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات ـ 222
اشارة ـ 222
ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعني ـ 222
اشارة ـ 222
ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي ـ 222
اشارة ـ 222
[باب الحال] ـ 222
اشارة ـ 222
مسائل من هذا الباب ـ 227
باب التمييز ـ 231
اشارة ـ 231
مسائل من هذا الباب ـ 234
الضرب الثاني : المنصوب فيه هو المرفوع في المعني ـ 236
الضرب الثالث : الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف ـ 237
مسائل من هذا الباب ـ 248
باب كسر ألف إن وفتحها ـ 262
ذكر أن المفتوحة ـ 266

مسائل في فتح ألف (أن) وكسرها 274
هذا باب ما جاء من الكلم في معني (إلا) 284
باب الاستثناء المنقطع من الأول 287
اشارة 287
مسائل من باب الاستثناء 291
باب تمييز المقادير 300
باب تمييز الأعداد 303
باب (كم) 306
مسائل من هذه الأبواب 311
ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب 317
باب النداء 318
اشارة 318
[الأسماء المناداة] 318
اشارة 318
شرح الأول : وهو الاسم المفرد في النداء الاسم المفرد 318
شرح الاسم المنادي الثاني : وهو المضاف 326
شرح الثالث : وهو الاسم المنادي المضارع للمضاف لطوله 329
باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادي 331
باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب 334
باب الندبة 337
باب الترخيم 341
باب مضارع للنداء 347
اشارة 347
مسائل من هذا الباب 348
باب النفي ب (لا) 358

اشارة 358
ذكر الأسماء المنفية في هذا الباب 362
اشارة 362
أما الأول : وهو النكرة المفردة 363
الثاني : النكرة الموصوفة 364
باب ما يثبت فيه التنوين 367
اشارة 367
الثالث : نكرة مضافة 367
وأما القسم الآخر المنفي بلام الإضافة 368
الرابع : المضارع للمضاف 370
باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله 371
اشارة 371
أما الأول : فالاسم المعرفة 371
الثاني : الاسم المنفي بلا وبعده اسم منفي أيضا بلا 371
الثالث : وهو ما عمل فيه فعل أو كان في معني ذلك 372
باب (لا) النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام 374
باب تصرف (لا) 376
مسائل من باب (لا) 378
ذكر الجر والأسماء المجرورة 387
اشارة 387
ذكر حروف الجر 387
اشارة 387
[الضرب الأول من حروف الجر] 387
اشارة 387
(مِن) 387

(إلي) 390
(في) 391
(الباء) 391
(اللام) 392
باب (ربّ) 394
اشارة 394
مسائل من هذا الباب 398
والضرب الثاني من حروف الجر 399
اشارة 399
باب (حتي) 400
اشارة 400
مسائل من هذا الباب 406
باب الأسماء المخفوضة في القسم 409
اشارة 409
مسائل من هذا الباب 416
المجرور بالإضافة 421
اشارة 421
الأسماء التي أضيفت إليها إضافة غير محضة أربعة أضرب 421
شرح الثالث : وهو إضافة أفعل إلي ما هو بعض له 422
الرابع : ما كان حقه أن يكون صفة للأول 423
باب إضافة الأسماء إلي الأفعال والجمل 425
اشارة 425
مسائل من هذه الأبواب 427
هذه توابع الأسماء في إعرابها 432
اشارة 432

شرح الأول : وهو التوكيد ---- 432
اشارة ---- 432
الأول : وهو تكرير الاسم ---- 432
الضرب الثاني في التأكيد : وهو ما يجيء للإحاطة والعموم ---- 433
الثاني من التوابع : وهو النعت ---- 435
اشارة ---- 435
شرح الثاني من النعوت ---- 436
شرح الثالث من النعوت : وهو ما كان صفة غير عمل وتحلية ---- 437
شرح الرابع : وهو النسب ---- 437
شرح الخامس : وهو الوصف ب (ذي) ---- 438
ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة ---- 439
اشارة ---- 439
فالأول : المفرد ---- 439
الثالث : النعت الموصول المشبه بالمضاف ---- 443
ذكر وصف المعرفة ---- 448
مسائل من هذا الباب ---- 450
الثالث من التوابع : وهو عطف البيان ---- 460
الرابع من التوابع وهو عطف البدل ---- 460
اشارة ---- 460
مسائل من هذا الباب ---- 464
الخامس من التوابع : وهو العطف بحرف ---- 470
اشارة ---- 470
باب العطف علي الموضع ---- 476
اشارة ---- 476
الضرب الأول : وهو الاسم المضمر والمبني ---- 476

الضرب الثاني : ينقسم أربعة أقسام ـ 476
اشارة ـ 476
[القسم] الأول : جملة قد عمل بعضها في بعض ـ 476
القسم الثاني : اسم عمل فيه حرف ـ 477
القسم الثالث : اسم بني مع غيره ـ 479
القسم الرابع : وهو ما عطف علي شيء موصول لا يتم إلا بصلته ـ 481
باب العطف علي عاملين ـ 482
باب مسائل العطف ـ 489
ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف ـ 492
اشارة ـ 492
الأسباب التي تمنع الصرف تسعة ـ 493
اشارة ـ 493
الأول : وزن الفعل ـ 493
الثاني : الصفة التي تتصرف ـ 495
الثالث التأنيث ـ 495
الرابع : الألف والنون اللتان يضارعان ألفي التأنيث ـ 497
الخامس : التعريف ـ 498
السادس : العدل ـ 499
السابع : الجمع الذي لا ينصرف ـ 501
الثامن : العجمة ـ 503
التاسع : الاسمان اللذان يجعلان اسما واحدا ـ 503
مسائل من هذا الباب ـ 504
باب ما يحكي من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكي ـ 513
اشارة ـ 513
الأول نحو : تأبّط شرا وبرق نحره وذرّي حيا ـ 513

الضرب الثاني : الذي يشبه الجملة 513
الضرب الثالث : وهو التسمية بالتثنية والجمع الذي علي حد التثنية 514
باب ما لا يجوز أن يحكي 518
باب التسمية بالحروف 519
ذكر الأسماء المبنية التي تضارع المعرب 520
اشارة 520
شرح الأول من المعرب : الجنس 520
شرح الثاني من المعرب : وهو الواحد من الجنس 520
الثالث : ما اشتق للوصف من جنس من الأجناس التي لا أشخاص لها 521
الرابع : ما يلقب به شيء بعينه ليعرف من سائر أمته 521
أقسام الأسماء المبنيات المفردات ستة 523
اشارة 523
باب الكنايات وهي علامات المضمرين 523
اشارة 523
الضرب الثاني وهو علامات المضمرين المتصلة 524
الباب الثالث من المبنيات : وهو الاسم الذي يشار به إلي المسمي 537
باب الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل 539
باب الاسم الذي قام مقام الحرف 544
باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنيات 546
الباب السادس من المبنيات المفردة وهو الصوت المحكي 548
اشارة 548
ذكر الضرب الثاني من المبنيات وهو الكلم المركب 548
الضرب الثاني ما منع الإضافة إلي الواحد وأضيف إلي جملة 553
الفهرس 556
تعريف مركز 569

الأصول في النحو المجلد 1

اشارة

سرشناسه : ابن سراج، محمد بن سري، - 316ق.

عنوان و نام پديدآور : الأصول في النحو / تأليف العلامة أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف ب «ابن السراج»؛ تحقيق محمد عثمان

مشخصات نشر : قاهره : مكتبة الثقافة الدينية ، 1430ق = 2009م = 1387

مشخصات ظاهري : 2 ج

يادداشت : عربي

موضوع : ادبيات عرب -- نحو

توضيح : «الأصول في النحو» اثر عربي ابن سراج ابوبكر محمد بن سري بن سهل(316 ق / 929 م) در علم نحو و قواعد مربوط به آن مي باشد.هدف نويسنده از نوشتن اين كتاب، ذكر اصول و مواردي است كه در كلام عرب شيوع داشته و اشاره به علتي كه بعضي از قواعد تكرار مي شوند.

ياقوت درباره اين كتاب گفته است: «اصول و قواعد نحوي پراكنده و غير قابل فهم بود تا اينكه ابن سراج آن ها را در كتاب اصول خود گردآورد و قابل فهم گردانيد».

شرح هايي كه علماي بعد از او بر اين كتاب نوشته اند، مؤيد ارزش و اهميت كتاب است.

پاورقي ها مربوط به ذكر اسانيد و شرح و تعليقاتي است كه محقق براي متن نوشته است.

ص: 1

اشارة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدّمة التحقيق

اشارة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صلّي الله عليه وسلّم.

أما بعد :

فإن علم النحو ، أو علم ضبط النطق اللساني ، وإعراب الكلمات بحركاتها الصحيحة الخالية من اللحن ، علم من أجلّ العلوم التي وضعت لحفظ اللغة العربية ، وضبط قواعدها ، إذ بهذا العلم يتوصل إلي أعظم مطلوبين ، ألا وهما :

1 - المحافظة علي كتاب الله تعالي من اللحن.

2 - والمحافظة علي كلام رسوله صلّي الله عليه وسلّم من اللحن أيضا ، إذ أن ذلك قد يدخل في الكذب عليه صلّي الله عليه وسلّم.

وقد رأيت أن أقدم بمقدمة مفيدة تكون دليلا لمحبي النحو ، أتحدث فيها عن اللغة ووضعها وأصلها ، وكيفية ثبوتها ، ومباحث مختصرة في علم النحو ، ليتبينوا أهمية هذا العلم وفائدته.

وقبل الشروع في الكتاب نصدّر بمقالة ذكرها أبو الحسين أحمد بن فارس في أول كتابه فقه اللغة : قال : اعلم أن لعلم العرب أصلا وفرعا ، أمّا الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا : رجل وفرس وطويل وقصير ، وهذا هو الذي يبدأ به عند المتّعلم.

وأمّا الأصل فالقول علي وضع اللغة وأوّليتها ومنشئها ثمّ علي رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازا.

والناس في ذلك رجلان : رجل شغل بالفرع فلا يعرف غيره ، وآخر جمع الأمرين معا ، وهذه هي الرّتبة العليا لأن بها يعلم خطاب القرآن والسّنة وعليها يعوّل أهل النظر والفتيا ، وذلك أن طالب العلم اللغوي يكتفي من أسماء الطويل باسم الطويل ، ولا يضيره ألّا يعرف الأشقّ والأمقّ وإن كان في علم ذلك زيادة فضل.

وإنما لم يضره خفاء ذلك عليه ؛ لأنه لا يكاد يجد منه في كتاب الله تعالي شيئا فيحوج إلي علمه ويقلّ مثله أيضا في ألفاظ رسول الله إذ كانت ألفاظه السّهلة العذبة.

ولو أنه لم يعلم توسّع العرب في مخاطباتها لعيّ بكثير من علم محكم الكتاب والسنة ، ألا تري قوله تعالي : (وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَداةِ ...) إلي آخر الآية [الأنعام : 52].

فسرّ هذه الآية في نظمها لا يكون بمعرفة غريب اللغة والوحشيّ من الكلام.

والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول : أن متوسّما بالأدب لو سئل عن الجزم والتّسويد في علاج النّوق فتوقّف أو عيّ به ، أو لم يعرفه ، لم ينقصه ذلك عند أهل المعرفة نقصا شائنا ؛ لأن كلام العرب أكثر من أن يحصي ، ولو قيل له : هل تتكلم العرب في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات؟ ثم لم يعلمه لنقصه ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب ، لا أن ذلك يردّه عن دينه أو يجره لمأثم ، كما أن متوسّما بالنحو لو سئل عن قول القائل : [الطويل]

لهنّك من عبسية لوسيمة

علي هنوات كاذب من يقولها

فتوقّف أو فكّر أو استمهل لكان أمره في ذلك عند أهل الفضل هيّنا ، لكن لو قيل له مكان (لهنك) : ما أصل القسم؟ وكم حروفه؟ وما الحروف المشبهة بالأفعال التي يكون الاسم بعدها منصوبا وخبره مرفوعا؟ فلم يجب لحكم عليه بأنه لم يشامّ صناعة النحو قط ، فهذا الفصل بين الأمرين.

وسوف نعرج الآن علي ذكر المباحث التي نريد عرضها :

المبحث الأول : في حد اللغة وتعريفها

قال أبو الفتح ابن جني في" الخصائص" : حدّ اللغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم.

ثم قال : وأما تصـريفها فهي (فعلـة) من لغوت ، أي : تكلّمت ، وأصـلها لغوة ككرة وقلـة وثبة كلّها لاماتها واوات ، لقولهم : كروت بالكرة ، وقلوت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب.

وقالوا : فيها لغات ولغون كثبات وثبون.

وقيل منها لغي يلغي إذا هذي ، قال : [الرجز]

وربّ أسراب حجيج كظّم

عن اللّغا ورفث التّكلّم

وكذلك اللّغو قال تعالي : (وَإِذا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِراماً) [الفرقان : 72] أي : بالباطل.

وفي الحديث : " من قال في الجمعة صه فقد لغا" (1) أي : تكلّم. انتهي كلام ابن جني.

وقال إمام الحرمين في" البرهان" : اللغة من لغي يلغي من باب رضي إذا لهج بالكلام ، وقيل : من لغي يلغي.

وقال ابن الحاجب في" مختصره" : حدّ اللغة كلّ لفظ وضع لمعني.

وقال الأسنوي في" شرح منهاج الأصول" : اللغات : عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني

المبحث الثاني : في بيان واضع اللغة

اشارة

أتوقيف هي ووحي أم اصطلاح وتواطؤ؟

قال الإمام السـيوطي في" المزهر" : قال أبو الحسـين أحمـد بن فارس في" فقه اللغـة" : اعلم أنّ لغـة العرب توقيف ، ودليل ذلك قوله تعالي : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها) [البقرة : 32].

فكان ابن عباس يقول : علّمه الأسـماء كلها ، وهي هذه الأسـماء التي يتعارفها الناس من دابّة وأرض وسـهل وجبل وجمل وحمار ، وأشـباه ذلك من الأمم وغيرها.

1- أخرجه أبو داود من حـديث الإمام علي بن أبي طالب (1051) ، وأخرجه أحمد في مسنده (721) ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبري

وروي خصيف عن مجاهد قال : علّمه اسم كلّ شيء.

وقال غيرهما : إنما علّمه أسماء الملائكة.

وقال آخرون : علّمه أسماء ذرّيّته أجمعين.

قال ابن فارس : والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عبّاس.

فإن قال قائل : لو كان ذلك كما تذهب إليه لقال : ثم عرضهنّ أو عرضها ، فلما قال :عرضهم ، علم أن ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة ؛ لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يقال لما يعقل : عرضهم ، ولما لا يعقل : عرضها أو عرضهنّ.

قيل له : إنما قال ذلك – والله أعلم – لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل فغلب ما يعقل ، وهي سنّة من سنن العرب – أعني : باب التغليب – وذلك كقوله تعالي : (وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ ماءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلي بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلي رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلي أَرْبَعٍ) [النور : 45].

فقال : (منهم) تغليبا لمن يمشي علي رجلين وهم بنو آدم.

فإن قال : أفتقولون في قولنا : سيف وحسام وعضب إلي غير ذلك من أوصافه إنه توقيف حتي لا يكون شيء منه مصطلحا عليه قيل له : كذلك نقول.

والدليل علي صحته إجماع العلماء علي الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ثم احتجاجهم بأشعارهم ، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحا لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولي منّا في الاحتجاج (بنا) لو اصطلحنا علي لغة اليوم ولا فرق.

ولعل ظانا يظنّ أن اللغة التي دللنا علي أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد ، وليس الأمر كذلك ، بل وقّف الله عزّ وجلّ آدم عليه السّلام علي ما شاء أن يعلّمه إياه مما احتاج إلي علمه في زمانه ، وانتشر من ذلك ما شاء الله ، ثم علّم بعد آدم من الأنبياء صلوات الله عليهم نبيّا نبيّا ما شاء الله أن يعلّمه ، حتي انتهي الأمر إلي نبينا محمد فآتاه الله من ذلك ما لم

يؤته أحدا قبله تماما علي ما أحسنه من اللغة المتقدمة ، ثم قرّ الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت ، فإن تعمّل اليوم لذلك متعمّل وجد من نقّاد العلم من ينفيه ويردّه.

ولقد بلغنا عن أبي الأسود الدؤلي أن امرءا كلّمه ببعض ما أنكره أبو الأسود. فسأله أبو الأسود عنه فقال : هذه لغة لم تبلغك ، فقال له : يابن أخي إنه لا خير لك فيما لم يبلغني.

فعرّفه بلطف أن الذي تكلّم به مختلق.

وخلّة أخري : إنه لم يبلغنا أن قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا علي تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه ، فكنا نستدلّ بذلك علي اصطلاح قد كان قبلهم.

وقد كان في الصحابة رضي الله عنهم – وهم البلغاء والفصحاء – من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به وما علمناهم اصطلحوا علي اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدمهم.

ومعلوم أن حوادث العالم لا تنقضي إلّا بانقضائه ولا تزول إلّا بزواله ، وفي كل ذلك دليل علي صحّة ما ذهبنا إليه من هذا الباب. هذا كله كلام ابن فارس وكان من أهل السنة.

رأي ابن جني

وقال ابن جني في" الخصائص" وكان هو وشيخه أبو عليّ الفارسي معتزليّين : باب القول علي أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح؟

هذا موضع محوج إلي فضل تأمّل غير أن أكثر أهل النظر علي أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي ولا توقيف ، إلّا أن أبا علي – رحمه الله – قال لي يوما : هي من عند الله واحتج بقوله تعالي : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها) وهذا لا يتناول موضع الخلاف ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر آدم علي أن واضع عليها.

وهذا المعني من عند الله سبحانه لا محالة فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به.

وقد كان أبو علي رحمه الله أيضا قال به في بعض كلامه ، وهذا أيضا رأي أبي الحسن علي أنه لم يمنع قول من قال إنها تواضع منه ، وعلي أنه قد فسّر هذا بأن قيل : إنه تعالي علّم آدم

أسـماء جميع المخلوقات بجميع اللّغات : العربيـة والفارسـية والسـريانية والعبرانيـة والرّوميـة وغير ذلك من سائر اللغات ، فكان آدم وولده يتكلمون بها ثم إن ولده تفرّقوا في الدنيا وعلق كلّ واحد منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحلّ عنه ما سواها لبعد عهدهم بها.

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده والانطواء علي القول به.

فإن قيل : فاللغـة فيها أسـماء وأفعال وحروف وليس يجوز أن يكون المعلّم من ذلك الأسـماء وحـدها دون غيرها مما ليس بأسـماء ، فكيف خصّ الأسماء وحدّها؟

قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسـماء أقوي القبل الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد منفرد من الاسم ، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحـد من الفعل والحرف ، فلما كانت الأسـماء من القوّة والأوليّة في النفس والرتبة علي ما لا خفاء به جاز أن يكتفي بها عمّا هو تال لها ومحمول في الحاجة إليه عليها.

قال : ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأنّ اللغة لا تكون وحيا ، وذلك أنهم ذهبوا إلي أن أصل اللغة لا بدّ فيه من المواضعة.

قالوا : وذلك بأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا فيحتاجوا إلي الإبانة عن الأشـياء المعلومات فيضـعوا لكل واحد منها سـمة ولفظا إذا ذكر عرف به ما مسـمّاه ؛ ليمتاز عن غيره وليغني بذكره عن إحضاره إلي مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسـهل من تكلّف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانـة حـاله ، بـل قـد يحتاج في كثير من الأحوال إلي ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالفاني ، وحال اجتماع الضـدّين علي المحلّ الواحد ، وكيف يكون ذلك لو جاز وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والتّعذّر مجراه ، فكأنهم جاؤوا إلي واحد من بني آدم فأومؤوا إليه وقالوا : إنسان ، فأيّ وقت سـمع هـذا اللفظ علم أن المراد به هـذا الضـرب من المخلوق ، وإن أرادوا سـمة عينه أو يده أشاروا إلي ذلك فقـالوا : يـد عين رأس قـدم ، أو نحو ذلـك ، فمتي سـمعت اللفظـة من هـذا عرف معنيّها ، وهلمّ جرّا فيما سوي ذلك من الأسـماء والأفعال والحروف.

ثم لك من بعـد ذلك أن تنقل هذه المواضـعة إلي غيرها فتقول : الذي اسـمه إنسان فليجعل مكانه (مرد) ، والذي اسـمه رأس فليجعل مكانه (سر) وعلي هذا بقية الكلام.

وكذلك لو بدئت اللغة الفارسـيّة فوقعت المواضـعة عليها لجاز أن تنقل ويولّد منها لغات كثيرة من الرومية والزّنجية وغيرهما ، وعلي هذا ما نشاهده الآن من اختراع الصّنّاع لآلات صـنائعهم من الأسماء كالنّجار والصائغ والحائك والبنّاء ، وكذلك الملّاح قالوا : ولكن لا بد لأولها من أن يكون متواضعا عليه بالمشاهدة والإيماء.

قالوا : والقديم – سـبحانه – لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا علي شـيء ؛ إذ قد ثبت أن المواضعه لا بدّ معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو المومأ إليه والمشار نحوه.

قالوا : والقديم – سبحانه – لا جارحة له فيصحّ الإيماء والإشارة منه بها ، فبطل عندهم أن تصحّ المواضعة علي اللغة منه تقدست أسماؤه.

قـالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله تعالي اللغـة التي قـد وقع التواضع بين عباده عليها بان يقول : الـذي كنتم تعبّرون عنه بكـذا عبّروا عنه بكـذا والذي كنتم تسمّونه كذا ينبغي أن تسمّوه كذا ، وجواز هذا منه – سبحانه – كجوازه من عباده ، ومن هذا الذي في الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشـكال في حروف المعجم كالصورة التي توضع للمعميات والتراجم ، وعلي ذلك أيضا اختلفت أقلام ذوي اللغات كما اختلفت ألسن الأصوات المرتّبة علي مذاهبهم في المواضعات فهذا قول من الظهور علي ما تراه.

إلّا أنني سألت يوما بعض أهله فقلت : ما تنكر أن تصحّ المواضعة من الله سبحانه وإن لم يكن ذا جارحة بأن يحدث في جسم من الأجسام – خشبة أو غيرها – إقبالا علي شخص من الأشخاص وتحريكا لها نحوه ويسمع – في حال تحرك الخشبة نحو ذلك الشخص – صوتا يضعه اسـما له ويعيد حركة تلك الخشـبة نحو ذلك الشـخص دفعات مع أنه – عزّ اسـمه – قادر علي أن يقنع في تعريفه ذلك بالمرّة الواحدة فتقوم الخشـبة في هذا الإيماء وهذه الإشارة مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضـعة ، وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه فيقيمها في ذلك مقام يده لو أراد الإيماء بها نحوه.

فلم يجب عن هـذا بـأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شـيء أصـلا فأحكيه عنه وهو عنـدي وعلي ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع كون مواضعة القديم تعالي لغة مرتجلة غير ناقلة لسانا إلي لسان ، فاعرف ذلك.

وذهب بعضهم إلي أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك. ثم ولّدت اللغات عن ذلك فيما بعد ، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل.

واعلم فيما بعـد أنني علي تقادم الوقت دائم التّنقير والبحث عن هـذا الموضع ، فأجـد الـدّواعي والخوالـج قوية التّجاذب لي مختلفة جهات التّغول علي فكري ، وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشـريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدّقّة الإرهاف والرّقّة ما يملك عليّ جانب الفكر حتي يكاد يطمـح به أمام غلوة السّـحر ، فمن ذلك ما نبّه عليه أصـحابنا رحمهم الله ، ومنه ما حذوته علي أمثلتهم فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآماده صـحة ما وفّقوا لتقديمه منه ولطف ما أسعدوا به ، وفرق لهم ، عنه وانضاف إلي ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله تعالي فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه وأنها وحي.

ثم أقول في ضد هذا : إنه كما وقع لأصحابنا ولنا وتنبّهوا.

وتنبهنا علي تأمّل هذه الحكمة الرائعة الباهرة كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالي قد خلق من قبلنا وإن بعد مداه عنّا من كان ألطف منا أذهانا وأسـرع خواطر وأجرا جنانا ، فأقف بين الخلّتين حسـيرا وأكاثرهما فأنكفيء مكثورا ، وإن خطر خاطر فيما بعـد يعلق الكف بإحدي الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به ، هذا كله كلام ابن جني.

وقال الإمام فخر الدين الرازي في" المحصول" وتبعه تاج الدين الأرموي في" الحاصل" وسـراج الدين الأرموي في" التحصـيل" ما ملخّصه : النظر الثـاني في الواضع : الألفـاظ إما أن تـدل علي المعاني بـذواتها أو بوضع الله إياها أو بوضع الناس ، أو بكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس ، والأول مذهب عباد بن

سليمان ، والثاني مـذهب الشـيخ أبي الحسن الأشـعري وابن فورك ، والثالث مذهب أبي هاشم ، وأما الرابع فإما أن يكون الابتداء من الناس والتّتمّة من الله وهو مذهب قوم.

أو الابتداء من الله والتتمة من الناس وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني.

والمحققون متوقفون في الكل إلّا في مذهب عباد.

ودليل فساده : أن اللفظ لو دلّ بالذات لفهم كلّ واحد منهم كلّ اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتية واللازم باطل فالملزوم كذلك.

واحتجّ عبّاد بأنه لو لا الدّلالة الذاتيّة لكان وضع لفظ من بين الألفاظ بإزاء معني من بين المعاني ترجيحا بلا مرجّح وهو محال.

وجوابه : أن الواضع إن كـان هو الله فتخصـيصه الألفاظ بالمعاني كتخصـيص العالم بالإيجاد في وقت من بين سائر الأوقات ، وإن كان هو النـاس فلعلّه لتعيّن الخطران بالبال ودليل إمكان التوقّف احتمال خلق الله تعالي الألفاظ ووضـعها بإزاء المعاني ، وخلق علوم ضـرورية في ناس بأن تلك الألفاظ موضوعة لتلك المعاني.

ودليل إمكان الاصطلاح إمكان أن يتولّي واحد أو جمع وضع الألفاظ لمعان ثم يفهموها لغيرهم بالإشارة كحال الوالدات مع أطفالهن.

وهذان الدليلان هما دليلا إمكان التوزيع.

واحتجّ القائلون بالتوقيف بوجوه :

أولها – قوله تعالي : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها) فالأسماء كلها معلّمة من عند الله بالنّص وكذا الأفعال والحروف لعدم القائل بالفصل ، ولأن الأفعال والحروف أيضا أسماء لأن الاسم ما كان علامة والتمييز من تصرّف النحاة لا من اللغة ولأنّ التكلم بالأسماء وحدها متعذّر.

وثانيهـا – أنه سـبحانه وتعالي ذمّ قوما في إطلاقهم أسـماء غير توقيفيّـة في قوله تعالي : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْـماءٌ سَـمَّيْتُمُوها) [النجم : 23] وذلك يقتضي كون البواقي توقيفية.

وثالثها – قوله تعالي : (وَمِنْ آياتِهِ خَلْقُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوانِكُمْ) [الروم : 22] والألسنة اللّحمانية غير مرادة لعدم اختلافها ، ولأن بدائع الصّنغ في غيرها أكثر فالمراد هي اللغات.

ورابعها – وهو عقليّ – لو كانت اللغات اصطلاحية لاحتيج في التخاطب بوضعها إلي اصطلاح آخر من لغة أو كتابة ويعود إليه الكلام ويلزم إما الدّور أو التسلسل في الأوضاع وهو محال فلا بد من الانتهاء إلي التوقيف.

واحتجّ القائلون بالاصطلاح بوجهين :

أحدهما – لو كانت اللغات توقيفية لتقدّمت واسطة البعثة علي التوقيف والتقدّم باطل ، وبيان الملازمة أنها إذا كانت توقيفية فلا بدّ من واسطة بين الله والبشر وهو النبيّ ؛ لاستحالة خطاب الله تعالي مع كلّ أحد وبيان بطلان التّقدّم قوله تعالي : (وَما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ) [إبراهيم : 4] وهذا يقتضي تقدّم اللغة علي البعثة.

والثاني – لو كانت اللغات توقيفية فذلك إما بأن يخلق الله تعالي علما ضروريّا في العاقل أنّه وضع الألفاظ لكذا أو في غير العاقل أو بألّا يخلق علما ضروريا أصلا.

والأول باطل ، وإلّا لكان العاقل عالما بالله بالضرورة ؛ لأنه إذا كان عالما بالضرورة بكون الله وضع كذا لكذا كان علمه بالله ضروريّا ، ولو كان كذلك لبطل التكليف.

والثاني باطل ؛ لأن غير العاقل لا يمكنه إنهاء تمام هذه الألفاظ.

والثالث باطل ؛ لأن العلم بها إذا لم يكن ضروريا احتيج إلي توقيف آخر ولزم التسلسل.

والجواب عن الأولي من حجج أصحاب التوقيف : لم لا يجوز أن يكون المراد من تعليم الأسماء الإلهام إلي وضعها؟

ولا يقال : التعليم إيجاد العلم فإنا لا نسلّم ذلك بل التعليم فعل يترتب عليه العلم ولأجله يقال : علّمته فلم يتعلّم.

سلمنا أن التعليم إيجاد العلم لكن قد تقرّر في الكلام أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالي فعلي هذا : العلم الحاصل بها موجد لله.

سلّمناه لكنّ الأسماء هي سمات الأشياء وعلاماتها مثل أن يعلّم آدم صلاح الخيل للعدو والجمال للحمل والثيران للحرث ، فلم قلتم : إن المراد ليس ذلك وتخصيص الأسماء بالألفاظ عرف جديد.

سلمنا أن المراد هو الألفاظ ولكن لم لا يجوز أن تكون هذه الألفاظ وضعها قوم آخرون قبل آدم وعلّمها الله آدم؟

وعن الثانية أنه تعالي ذمّهم لأنهم سمّوا الأصنام آلهة واعتقدوها كذلك.

وعن الثالثة : أن اللسان هو الجارحة المخصوصة ، وهي غير مرادة بالاتفاق والمجاز الذي ذكرتموه يعارضه مجازات أخر نحو : مخارج الحروف أو القدرة عليها فلم يثبت التّرجيح.

وعن الرابعة : أن الاصطلاح لا يستدعي تقدّم اصطلاح آخر بدليل تعليم الوالدين الطفل دون سابقة اصطلاح ثمة.

والجواب عن الأولي من حجّتي أصحاب الاصطلاح : لا نسلّم توقّف التوقيف علي البعثة لجواز أن يخلق الله فيهم العلم الضروري بأن الألفاظ وضعت لكذا وكذا.

وعن الثانية : لم لا يجوز أن يخلق الله العلم الضروريّ في العقلاء أن واضعا وضع تلك الألفاظ لتلك المعاني وعلي هذا لا يكون العلم بالله ضروريا.

سلّمناه لكن لم لا يجوز أن يكون الإله معلوم الوجود بالضرورة لبعض العقلاء قوله :

(لبطل التكليف) قلنا : بالمعرفة أمّا بسائر التكاليف فلا. انتهي.

وقال أبو الفتح ابن برهان في كتاب" الوصول إلي الأصول" :اختلف العلماء في اللغة : هل تثبت توقيفا أو اصطلاحا؟ فذهبت المعتزلة إلي أن اللغات بأسرها تثبت اصطلاحا وذهبت طائفة إلي أنها تثبت توقيفا.

وزعم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني : أن القدر الذي يدعو به الإنسان غيره إلي التّواضع يثبت توقيفا وما عدا ذلك يجوز أن يثبت بكل واحد من الطريقين.

وقال القاضي أبو بكر : يجوز أن يثبت توقيفا ويجوز أن يثبت اصطلاحا ويجوز أن يثبت بعضه توفيقا وبعضه اصطلاحا والكلّ ممكن.

وعمدة القاضي : أن الممكن هو الذي لو قدّر موجودا لم يعرض لوجوده محال ، ويعلم أن هذه الوجوه لو قدّرت لم يعرض من وجودها محال فوجب قطع القول بإمكانها.

وعمدة المعتزلة : أن اللغات لا تدلّ علي مدلولاتها كالدلالة العقلية ، ولهذا المعني يجوز اختلافها ولو ثبتت توقيفا من جهة الله تعالي لكان ينبغي أن يخلق الله العلم بالصّيغة ، ثم يخلق العلم بالمدلول ، ثم يخلق لنا العلم بجعل الصيغة دليلا علي ذلك المدلول ، ولو خلق لنا العلم بصفاته لجاز أن يخلق لنا العلم بذاته ، ولو خلق لنا العلم بذاته بطل التكليف وبطلت المحنة.

قلنا : هذا بناء علي أصل فاسد فإنا نقول : يجوز أن يخلق الله لنا العلم بذاته ضرورة ، وهذه المسألة فرع ذلك الأصل.

وعمدة الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني : أن القدر الذي يدعو به الإنسان غيره إلي التواضع لو ثبت اصطلاحا لافتقر إلي اصطلاح آخر يتقدّمه وهكذا فيتسلسل إلي ما لا نهاية له.

قلنا : هذا باطل فإن الإنسان يمكنه أن يفهم غيره معاني الأسامي كالطفل ينشأ غير عالم بمعاني الألفاظ ، ثم يتعلّمها من الأبوين من غير تقدّم اصطلاح.

وعمدة من قال : إنها تثبت توقيفا قوله تعالي : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها.) وهذا لا حجّة فيه من جهة القطع فإنه عموم والعموم ظاهر في الاستغراق وليس بنصّ.

قال القاضي : أما الجواز فثابت من جهة القطع بالدليل الذي قدّمته ، وأما كيفية الوقوع فأنا متوقف فإن دلّ دليل من السّمع علي ذلك ثبت به.

وقال إمام الحرمين في" البرهان" : اختلف أرباب الأصول في مأخذ اللغات ، فذهب ذاهبون إلي أنها توقيف من الله تعالي ، وصار صائرون إلي أنها تثبت اصطلاحا وتواطؤا ، وذهب الأستاذ أبو إسحاق في طائفة من الأصحاب إلي أن القدر الذي يفهم منه قصد التواطؤ لا بدّ أن يفرض فيه التوقيف.

والمختار عندنا أن العقل يجوّز ذلك كلّه ، فأما تجويز التوقيف فلا حاجة إلي تكلّف دليل فيه ، ومعناه أن يثبت الله تعالي في الصدور علوما بديهيّة بصيغ مخصوصة بمعاني فتتبيّن العقلاء الصّيغ ومعانيها ، ومعني التوقيف فيها أن يلقوا وضع الصيغ علي حكم الإرادة والاختيار ، وأما الدليل علي تجويز وقوعها اصطلاحا فهو أنه لا يبعد أن يحرك الله تعالي نفوس العقلاء لذلك ، ويعلم بعضهم مراد بعض ثم ينشئون علي اختيارهم صيغا وتقترن بما يريدون أحوال لهم وإشارات إلي مسمّيات ، وهذا غير مستنكر ، وبهذا المسلك ينطلق الطفل علي طوال ترديد المسمع عليه ما يريد تلقينه وإفهامه ، فإذا ثبت الجواز في الوجهين لم يبق لما تخيّله الأستاذ وجه والتعويل في التوقيف وفرض الاصطلاح علي علوم تثبت في النفوس ، فإذا لم يمنع ثبوتها لم يبق لمنع التوقيف والاصطلاح بعدها معني ، ولا أحد يمنع جواز ثبوت العلوم الضرورية علي النحو المبيّن.

فإن قيل : قد أثبتّم الجواز في الوجهين عموما ، فما الذي اتفق عندكم وقوعه؟

قلنا : ليس هذا مما يتطرّق إليه بمسالك العقول ، فإن وقوع الجائز لا يستدرك إلّا بالسّمع المحض ، ولم يثبت عندنا سمع قاطع فيما كان من ذلك ، وليس في قوله تعالي : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها) دليل علي أحد الجائزين ؛ فإنه لا يمتنع أن تكون اللغات لم يكن يعلمها فعلّمه الله تعالي إياها ، ولا يمتنع أن الله تعالي أثبتها ابتداء وعلّمه إياها.

وقال الغزالي في" المنخول" : قال قائلون : اللغات كلّها اصطلاحية إذ التّوقيف يثبت بقول الرسول عليه السّلام ، ولا يفهم قوله دون ثبوت اللغة.

وقال آخرون : هي توقيفية ؛ إذ الاصطلاح يعرض بعد دعاء البعض بالاصطلاح ، ولا بدّ من عبارة يفهم منها قصد الاصطلاح.

وقال آخرون ما يفهم منه : قصد التّواضع توقيفيّ دون ما عداه ، ونحن نجوّز كونها اصطلاحية بأن يحرّك الله رأس واحد فيفهم آخر أنه قصد الاصطلاح.

ويجوز كونها توقيفية بأن يثبت الربّ تعالي مراسم وخطوطا يفهم الناظر فيها العبارات ثم يتعلم البعض عن البعض.

وكيف لا يجوز في العقل كلّ واحد منهما ونحن نري الصبيّ يتكلم بكلمة أبويه؟! ويفهم ذلك من قرائن أحوالهما في حالة صغره فإذن الكل جائز.

وأما وقوع أحد الجائزين فلا يستدرك بالعقل ولا دليل في السمع وقوله تعالي : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها) ظاهر في كونه توقيفيا وليس بقاطع ، ويحتمل كونها مصطلحا عليها من خلق الله تعالي قبل آدم. انتهي.

وقال ابن الحاجب في مختصره : الظاهر من هذه الأقوال قول أبي الحسن الأشعري.

قال القاضي تاج الدين السبكي في" شرح منهاج البيضاوي" : معني قول ابن الحاجب :

القول بالوقف عن القطع بواحد من هذه الاحتمالات ، وترجيح مذهب الأشعري بغلبة الظن.

قال : وقد كان بعض الضّعفاء يقول : إن هذا الذي قاله ابن الحاجب مذهب لم يقل به أحد ؛ لأن العلماء في المسألة بين متوقّف وقاطع بمقالته ، فالقول بالظهور لا قائل به.

قال : وهذا ضعيف ؛ فإن المتوقّف لعدم قاطع قد يرجّح بالظنّ ، ثم إن كانت المسألة ظنّية اكتفي في العمل بها بذلك التّرجيح ، وإلّا توقف عن العمل بها.

ثم قال : والإنصاف أن الأدلة ظاهرة فيما قاله الأشعري ، فالمتوقّف إن توقّف لعدم القطع فهو مصيب وإن ادّعي عدم الظهور فغير مصيب.

هذا هو الحقّ الذي فاه به جماعة من المتأخرين منهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في" شرح العنوان".

وقال في رفع الحاجب : اعلم ان للمسألة مقامين :

أحدهما : الجواز فمن قائل : لا يجوز أن تكون اللغة إلّا توقيفا ، ومن قائل : لا يجوز أن تكون إلّا اصطلاحا.

والثاني : أنه ما الذي وقع علي تقدير جواز كلّ من الأمرين ، والقول بتجويز كل من الأمرين هو رأي المحققين ولم أر من صرّح عن الأشعري بخلافه.

والذي أراه أنه إنما تكلم في الوقوع وأنه يجوّز صدور اللّغة اصطلاحا ، ولو منع الجواز لنقله عنه القاضي وغيره من محقّقي كلامه ، ولم أرهم نقلوه عنه ، بل لم يذكره القاضي وإمام الحرمين وابن القشيري والأشعري في مسألة مبدأ اللغات البتّة ، وذكر إمام الحرمين الاختلاف في الجواز ، ثم قال : إن الوقوع لم يثبت وتبعه القشيري وغيره.

المبحث الثالث : في حدّ الوضع

قال التاج السبكي في" شرح منهاج البيضاوي" : الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأوّل فهم منه الثاني.

قال : وهذا تعريف سديد ؛ فإنك إذا أطلقت قولك : (قام زيد) فهم منه صدور القيام منه.

قال : فإن قلت : مدلول قولنا : (قام زيد) صدور قيامه سواء أطلقنا هذا اللّفظ أم لم نطلقه ، فما وجه قولكم : بحيث إذا أطلق؟

قلت : الكلام قد يخرج عن كونه كلاما ، وقد يتغيّر معناه بالتّقييد فإنك إذا قلت : (قام الناس) اقتضي إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم.

فإذا قلت : (إن قام الناس) خرج عن كونه كلاما بالكليّة ، فإذا قلت : (قام الناس إلّا زيدا) لم يخرج عن كونه كلاما ، ولكن خرج عن اقتضاء قيام جميعهم إلي قيام ما عدا زيدا.

فعلم بهذا أن لإفادة (قام الناس) الإخبار بقيام جميعهم شرطين :

أحدهما : ألّا تبتدئه بما يخالفه.

والثاني : ألا تختمه بما يخالفه.

وله شرط ثالث أيضا وهو أن يكون صادرا عن قصد فلا اعتبار بكلام النائم والساهي ، فهذه ثلاثة شروط لا بدّ منها وعلي السامع التنبّه لها.

فوضح بهذا أنك لا تستفيد قيام الناس من قوله : (قام الناس) إلّا بإطلاق هذا القول فلذلك اشترطنا ما ذكرناه.

فإن قلت : من أين لنا اشتراط ذلك واللفظ وحده كاف في ذلك ؛ لأن الواضع وضعه لذلك؟

قلت : وضع الواضع له معناه أنه جعله مهيّأ لأن يفيد ذلك المعني عند استعمال المتكلّم علي الوجه المخصوص ، والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ كالآلة الموضوعة لذلك.

فإن قلت : لو سمعنا (قام الناس) ولم نعلم من قائله هل قصده أم لا؟ وهل ابتداه أو ختمه بما يغيّره أو لا؟ هل لنا أن نخبر عنه بأنه قال : قام الناس؟

قلت : فيه نظر ؛ يحتمل أن يقال بجوازه لأن الأصل عدم الابتداء والختم بما يغيّره ويحتمل أن يقال : لا يجوز لأن العمدة ليس هو اللفظ ، ولكنّ الكلام النفساني القائم بذات المتكلم وهو حكمه واللفظ دليل عليه مشروط بشروط ولم تتحقّق.

ويحتمل أن يقال : إن العلم بالقصد لا بدّ منه لأنه شرط والشكّ في الشرط يقتضي الشّكّ في المشروط والعلم بعدم الابتداء والختم بما يخالفه لا يشترط لأنهما مانعان ، والشكّ في المانع لا يقتضي الشك في الحكم لأن الأصل عدمه.

قال : واختار والدي – رحمه الله – أنه لا بدّ من أن يعلم الثلاثة. انتهي.

المبحث الرابع : شروط ثبوت اللغة

قال الزّركشيّ في" البحر المحيط" : قال أبو الفضل بن عبدان في" شرائط الأحكام" وتبعه الجيلي في" الإعجاز" : لا تلزم اللغة إلّا بخمس شرائط :

أحدها – ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

والثاني – عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشّرعيات.

والثالث – أن يكون النقل عمّن قوله حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة مثل قحطان ومعدّ وعدنان فأما إذا نقلوا عمّن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولّدين فلا.

قال الزركشي : ووقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر أبي تمام بل في الإيضاح للفارسي ، ووجّه بأنّ الاستشهاد بتقرير النّقلة كلامهم وأنه لم يخرج عن قوانين العرب.

وقال ابن جنّي : يستشهد بشعر المولّدين في المعاني كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ.

والرابع – أن يكون الناقل قد سمع منهم حسّا وأمّا بغيره فلا.

والخامس – أن يسمع من الناقل حسّا. انتهي.

وقال ابن جنّي في" الخصائص" : من قال : إن اللغة لا تعرف إلّا نقلا فقد أخطأ ؛ فإنها قد تعلم بالقرائن أيضا فإن الرجل إذا سمع قول الشاعر : [البسيط]

قوم إذا الشرّ أبدي ناجذيه لهم

طاروا إليه زرافات ووحدانا

يعلم أن الزرافات بمعني الجماعات.

وقال عبد اللطيف البغدادي في شرح الخطب النباتية : اعلم أن اللّغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه ، وأما النّحوي فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللّغوي ، ويقيس عليه ومثالهما المحدّث والفقيه ، فشأن المحدّث نقل الحديث برمّته ، ثم إن الفقيه يتلقّاه ويتصرّف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه.

قال أبو علي فيما حكاه ابن جنّي : يجوز لنا أن نقيس منثورنا علي منثورهم وشعرنا علي شعرهم.

المبحث الخامس : في سعة اللغة

قال ابن فارس في" فقه اللغة" : باب القول علي لغة العرب ، وهل يجوز أن يحاط بها؟

قال بعض الفقهاء : كلام العرب لا يحيط به إلّا نبيّ.

قـال ابن فـارس : وهـذا كلام حريّ أن يكون صـحيحا ، وما بلغنا أن أحـدا ممن مضـي ادّعي حفظ اللغـة كلّها ، فأما الكتاب المنسوب إلي الخليل ، وما في خاتمته من قوله : هذا آخر كلام العرب ، فقد كان الخليل أورع وأتقي لله تعالي من أن يقول ذلك.

وقد سـمعت عليّ بن محمد بن مهرويه يقول : سمعت هارون بن هزاري يقول : سمعت سفيان بن عيينة يقول : من أحبّ أن ينظر إلي رجل خلق من الذّهب والمسك فلينظر إلي الخليل بن أحمد.

وأخبرني أبو داود سـليمان بن يزيـد عن ذلل المصاحفي عن النّضـر بن شـميل قال : كنا نميّل بين ابن عون والخليل بن أحمد أيهما نقدّم في الزهد والعبادة فلا ندري أيهما نقدّم؟

قال : وسمعت النضر بن شميل يقول : ما رأيت أحدا أعلم بالسّنّة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد.

قال : وسمعت النضر يقول : أكلت الدنيا بأدب الخليل وكتبه وهو في خصّ لا يشعر به.

قال ابن فارس : فهذا مكان الخليل من الدّين ، أفتراه يقدم علي أن يقول : هذا آخر كلام العرب؟!

ثم إن في الكتاب الموسوم به من الإخلال ما لا خفاء به علي علماء اللغة ، ومن نظر في سائر الأصـناف الصحيحة علم صحّة ما قلناه. انتهي كلام ابن فارس.

وهذا الذي نقله عن بعض الفقهاء نصّ عليه الإمام الشافعي رضي الله عنه فقال في أوائل الرسالة : لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا ، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ ، ولكنه لا يذهب منه شيء علي عامّتها حتي لا يكون موجودا فيها من يعرفه ، والعلم به عنـد العرب كالعلم بالسّـنة عند أهل الفقه ، لا يعلم رجل جميع السـنن فلم يذهب منها عليه شـيء ، وإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتي علي السّـنن ، وإذا فرّق علم كـلّ واحـد منهم ذهب عليه الشـيء منها ، ثم ما ذهب منها عليه موجود عنـد غيره ، وهم في العلم طبقات منهم الجـامع لأـكثره وإن ذهب عليه بعضه ، ومنهم الجامع لأقلّ مما جمع غيره ، وليس قليل ما ذهب من السّـنن علي من جمع أكثرها ، دليلا علي أن يطلب علمه عند غير أهل طبقته من أهل

العلم بـل يطلب عنـد نظرائه مـا ذهب عليه حتي يؤتي علي جميع سـنن رسول الله – بـأبي هو وأمي – ، فتفرّد جملـة العلماء بجملتها وهم درجات فيما وعوا منها.

وهذا لسان العرب عند خاصّتها وعامتها لا يذهب منه شـيء عليها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه إلّا من قبله منها ، ولا يشركها فيه إلّا من اتّبعها وقبله منها فهو من أهل لسانها وعلم أكثر اللسان في أكثر العرب أعمّ من علم أكثر السّنن في العلماء. هذا نص الشّافعي بحروفه.

وقال ابن فارس في موضع آخر : باب القول علي أن لغـة العرب لم تنته إلينا بكلّيتها وأن الـذي جاءنا عن العرب قليل من كثير ، وأن كثيرا من الكلام ذهب بذهاب أهله.

ذهب علماؤنا أو أكثرهم إلي أنّ الذي انتهي إلينا من كلام العرب هو الأقلّ ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير ، وأحر بهذا القول أن يكون صـحيحا ؛ لأنّا نري علماء اللّغـة يختلفون في كثير مما قالته العرب ، فلا يكاد واحد منهم يخبر عن حقيقة ما خولف فيه ، بل يسـلك طريق الاحتمال والإمكان ، ألا تري أنّا نسألهم عن حقيقة قول العرب في الإغراء : كذبك كذا. وعما جاء في الحديث من قوله صـلّي الله عليه وسلّم : " كذب عليكم الحجّ". وكذبك العسل.

وعن قول القائل : [الطويل]

كذبت عليكم أوعدوني وعلّلوا

بي الأرض والأقوام قردان موظبا

وعن قول الآخر : [الكامل]

كذب العتيق وماء شنّ بارد

إن كنت سائلتي غبوقا فاذهبي

ونحن نعلم أن قول : (كذب) يبعد ظاهره عن باب الإغراء.

وكذلك قولهم : عنك في الأرض ، وعنك شيئا.

وقول الأفوه : [الرمل]

عنكم في الأرض إنّا مذحج

ورويدا يفضح الليل النهار

ومن ذلك قولهم : أعمد من سيّد قتله قومه. أي : هل زاد علي هذا ، فهذا من مشكل الكلام الذي لم يفسّر بعد ، وقال ابن ميّادة : [الطويل]

وأعمد من قوم كفاهم أخوهم

صدام الأعادي حين فلّت نيوبها

قال الخليل وغيره : معناه : هل زدنا علي أن كفينا إخواننا.

وقال أبو ذؤيب : [الكامل]

صخب الشّوارب لا يزال كأنّه

عبد لآل أبي ربيعة مسبع

فقوله : (مسبع) ما فسّر حتي الآن تفسيرا شافيا.

ومن هذا الباب قولهم : يا عيد مالك ويا هيء مالك ويا شيء مالك.

ولم يفسّروا قولهم : صه ، وويهك ، وإنيه.

ثم قال : قال : وعلماء هذه الشريعة وإن كانوا اقتصروا من علم هذا علي معرفة رسمه دون علم حقائقه ، فقد اعتاضوا عنه دقيق الكلام في أصول الدّين وفروعه من الفقه والفرائض ، ومن دقيق النحو وجليله ، ومن علم العروض الذي يربأ بحسنه ودقّته واستقامته علي كل ما تبجّح به الناسبون أنفسهم إلي الفلسفة ، ولكلّ زمان علم وأشرف العلوم علوم زماننا ، هذا ولله الحمد. هذا كلّه كلام ابن فارس.

المبحث السادس : في حد الكلمة والكلام والكلم والفرق بينهم

الكلمة : حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفا ، (وهي : أ – ب – ت – ث – ج ...) وكل واحد منها رمز مجرد لا يدل إلا علي نفسه ، ما دام مستقلا لا يتصل بحرف آخر. فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمي : " الكلمة". فاتصال الفاء بالميم – مثلا – يوجد كلمة : " فم" ، واتصال العين بالياء فالنون ، يوجد كلمة : " عين" ، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام ، يحدث كلمة : " منزل" ... وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية ، والثلاثية ، والرباعية – وغيرها – من انضمام بعض حروف الهجاء إلي بعض.

وكل كلمة من هذه الكلمات التي نشأت بالطريقة السالفة تدل علي معني ؛ لكنه معني جزئي ؛ أي : مفرد ؛ فكلمة : "فم" حين نسمعها ، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شيء معين. أما حصول أمر من هذا الشيء ، أو عدم حصوله ... ، أما تكوينه ، أو وصفه ، أو دلالته علي زمان أو مكان ، أو معني آخر – فلا نفهمه من كلمة : "فم" وحدها. وكذلك الشأن في كلمة : "عين" ، و"منزل" وغيرهما من باقي الكلمات المفردة.

ولكن الأمر يتغير حين نقول : (الفم مفيد) – (العين نافعة) – (المنزل واسع النواحي) ، فإن المعني هنا يصير غير جزئي ؛ أي : غير مفرد ؛ لأن السامع يفهم منه فائدة وافية إلي حدّ كبير ، بسبب تعدد الكلمات ، وما يتبعه من تعدد المعاني الجزئية ، وتماسكها ، واتصال بعضها ببعض اتصالا ينشأ عنه معني مركب. فلا سبيل للوصول إلي المعني المركب إلا من طريق واحد ؛ هو :اجتماع المعاني الجزئية بعضها إلي بعض ، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة.

ومن المعني المركب تحدث تلك الفائدة التي يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكتفي بها.

وهذه الفائدة – وأشباهها – وإن شئت فقل : هذا المعني المركب ، هو الذي يهتم به النحاة ، ويسمونه بأسماء مختلفة ، المراد منها واحد ؛ فهو : (المعني المركب) ، أو (المعني التام) ، أو (المعني المفيد) ، أو (المعني الذي يحسن السكوت عليه).

يريدون : أن المتكلم يري المعني قد أدي الغرض المقصود فيستحسن الصمت ، أو : أن السامع يكتفي به ؛ فلا يستزيد من الكلام. بخلاف المعني الجزئي ، فإن المتكلم لا يقتصر عليه في كلامه ؛ لعلمه أنه لا يعطي السامع الفائدة التي ينتظرها من الكلام. أو : لا يكتفي السامع بما فهمه من المعني الجزئي ، وإنما يطلب المزيد. فكلاهما إذا سمع كلمة منفردة مثل : باب ، أو :ريحان ، أو : سماء ، أو : سواها ... لا يقنع بها.

لذلك لا يقال عن الكلمة الواحدة إنها تامة الفائدة ، برغم أن لها معني جزئيّا لا تسمي (كلمة) بدونه ؛ لأن الفائدة التامة لا تكون بمعني جزئي واحد.

مما تقدم نعلم أن الكلمة هي : (اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية ، وتدل علي معني جزئي ؛ أي : مفرد). فإن لم تدل علي معني عربي وضعت لأدائه فليست كلمة ، وإنما هي مجرد صوت.

الكلام أو الجملة هو : (ما تركب من كلمتين أو أكثر ، وله معني مفيد مستقل). مثل : أقبل ضيف. فاز طالب نبيه. لن يهمل عاقل واجبا ...

فلا بـد في الكلام من أمرين معا ؛ هما : التركيب ، والإفادة المسـتقلة ، فلو قلنا : (أقبل) فقط ، أو : (فاز) فقط ، لم يكن هذا كلاما ؛ لأنه غير مركب.

ولو قلنا : أقبل صباحا ... أو : فاز في يوم الخميس ... أو : لن يهمل واجبه ... ، لم يكن هذا كلاما أيضا ؛ لأنه – علي رغم تركيبه – غير مفيدة فائدة يكتفي بها المتكلم أو السامع ...

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق ؛ بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة ، والأخري مستترة ؛ كأن تقول للضيف : تفضل. فهذا كلام مركب من كلمتين ؛ إحداهما ظاهرة ، وهي : تفضل ، والأخري مستترة ، وهي : أنت. ومثل : تفضل ، أسافر ... أو : نشكر أو : تخرج ... وكثير غيرها مما يعد في الواقع كلاما ، وإن كان ظاهره أنه مفرد.

الكلم هو : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ؛ سواء أكان لها معني مفيد ، أم لم يكن لها معني مفيد. فالكلم المفيد مثل : النيل ثروة مصر ، القطن محصول أساسي في بلادنا. وغير المفيد مثل : إن تكثر الصناعات.

القول : هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أكان لفظا مفردا أم مركبا ، وسواء أكان تركيبه مفيدا أم غير مفيد. فهو ينطبق علي : (الكلمة) كما ينطبق علي : (الكلام) وعلي : (الكلم).

فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق : (القول) ويصح أن يسمي : (قولا) علي الصحيح ، وقد سبقت الأمثلة. كما ينطبق أيضا علي كل تركيب آخر يشتمل علي كلمتين لا تتم بهما الفائدة ؛ مثل : إن مصر ... أو : قد حضر ... أو : هل أنت. أو : كتاب عليّ ... فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمي : (كلمة) ؛ لأنه ليس لفظا مفردا ، ولا يصح أن يسمي :

(كلاما) ؛ لأنه ليس مفيدا. ولا : (كلما) ؛ لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات ؛ وإنما يسمي :(قولا).

ويقول أهـل اللغـة : إن (الكلمـة) واحـد : (الكلم). ولكنها قـد تسـتعمل أحيانا بمعني :(الكلام) ؛ فتقول : حضـرت حفل تكريم الأوائل ؛ فسـمعت (كلمة) رائعة لرئيس الحفل ، و (كلمة) أخري لأحد الحاضـرين ، و (كلمة) ثالثة من أحد الأوائل يشـكر المحتفلين. ومثل :اسمع مني" كلمة" غالية ؛ وهي :

أحسن إلي الناس تستعبد قلوبهم

فطالما استعبد الإنسان إحسان

فالمراد بالكلمة في كل ما سبق هو : (الكلام) ، وهو استعمال فصيح ، يشيع علي ألسنة الأدباء وغيرهم.

وللكلمة ثلاثة أقسام ، اسم. وفعل ، وحرف.

المبحث السابع : أقسام الكلمة (الاسم – الفعل – الحرف)

الاسم : كلمة تدل بذاتها علي شيء محسوس ، – مثل : نحاس ، بيت ، جمل ، نخلة ، عصفورة ، محمد ... ، أو شيء غير محسوس ، يعرف بالعقل ؛ مثل : شجاعة ، مروءة ، شرف ، نبل ، نبوغ ... وهو في الحالتين لا يقترن بزمن.

علاماته : أهمها خمسة ، إذا وجدت واحدة منها كانت دليلا علي أن الكلمة (اسم).

العلامـة الأولي : الجر ؛ فإذا رأينا كلمـة مجرورة لـداع من الـدواعي النحويـة ، عرفنا أنها اسم ؛ مثل : كنت في زيادة صديق كريم. فكلمة : (زيارة) اسم ؛ لأنها مجرورة بحر الجر (في) ، وكلمـة : (صـديق) اسم ؛ لأنها مجرورة ؛ إذ هي (مضاف إليه) ، وكلمـة : (كريم) اسم ؛ لأنها مجرورة بالتبعية لما قبلها ؛ فهي نعت لها.

العلامـة الثانية : التنوين ؛ فمن الكلمات ما يقتضـي أن يكون في آخره ضـمتان ، أو فتحتان ، أو كسـرتان ؛ مثل : جاء حامد ، رأيت حامدا ، ذهبت إلي حامد ، طار عصفور جميل ، شاهدت عصفورا جميلا ، استمعت إلي عصفور جميل ... وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء.

وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهها كما يكتبها علماء العروض هكذا : حامدن ، حامدن ، حامدن. عصفورن جميلن ... عصفورن جميلن ... عصفورن جميلن ... أي : بزيادة نون ساكنة في آخر الكلمة ؛ تحدث رنينا خاصّا ؛ وتنغيما عند النطق بها. ولهذا يسمونها : (والتنوين) أي :التصويت والترنيم ؛ لأنها سببه. ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل ، ووضعوا مكان (النون) رمزا مختصرا يغني عنها ، ويدل – عند النطق به – علي ما كانت تدل عليه ؛ وهذا الرّمز هو : الضمة الثانية ، والفتحة الثانية ، والكسرة الثانية ... علي حسب الجمل ... ويسمونه : (التنوين) ، كما كانوا يسمون النون السالفة ، واستغنوا بها الرمز المختصر عن (النون) ؛ فحذفوها في الكتابة ، ولكنها لا تزال ملحوظة ينطق بها عند وصل بعض الكلام ببعض ، دون الوقف.

ومما تقدم نعلم : أن التنوين نون ساكنة ، زائدة. تلحق آخر الأسماء لفظا ، لا خطا ولا وقفا.

العلامة الثالثة : أن تكون الكلمة مناداة ، مثل : يا محمد ، ساعد الضعيف. يا فاطمة ، أكرمي أهلك. فنحن ننادي محمدا ، وفاطمة. وكل كلمة نناديها اسم ، ونداؤها علامة اسميتها.

العلامة الرابعة : أن تكون الكلمة مبدوءة ب (أل) مثل : العدل أساس الملك.

العلامة الخامسة : أن تكون الكلمة منسوبا إليها – أي : إلي مدلولها – حصول شيء ، أو عدم حصوله ، أو مطلوبا منها إحداثه ، مثل : عليّ سافر. محمود لم يسافر. سافر يا سعيد. فقد تحدثنا عن (عليّ) بشيء نسبناه إليه. هو : السفر ، وتحدثنا عن (محمود) بشيء نسبناه إليه ؛ هو عدم السفر ، وطلبنا من (سعيد) السفر. فالحكم بالسفر ، أو بعدمه ، أو بغيرهما ، من كل ما تتم به الفائدة الأساسية يسمي : إسنادا ، وكذلك الحكم بطلب شيء من إنسان أو غيره ...

فالإسناد هو : (إثبات شيء لشيء ، أو نفيه عنه ، أو طلبه منه).

هذا ، واللفظ الذي نسب إلي صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طلب منه ذلك ، يسمي : (مسندا إليه) ، أي : منسوبا إليه الفعل ، أو الترك ، أو طلب منه الأداء. أما الشيء الذي حصل ووقع ، أو لم يحصل ولم يقع ، أو طلب حصوله – فيسمي : (مسندا) ، ولا يكون المسند إليه اسما.

والإسناد هو العلامة التي دلت علي أن المسند إليه اسم.

الفعل وأقسامه

(أ) فهم الطالب. سافر الرحالة. رجع الغائب.

كل كلمة من الكلمات : (فهم ، سافر ، رجع) تدل بنفسها مباشرة من غير حاجة إلي كلمة أخري علي أمرين :

أولهما : معني ندركه بالعقل ؛ وهو : الفهم ، أو : السفر ، أو الرجوع ، ويسمي : الحدث.

وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعني ، أي : ذلك الحدث. وانتهي قبل النطق بتلك الكلمة ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضي قبل الكلام.

(ب) وإذا غيرنا صيغة تلك الكلمات فقلنا : (يفهم. يسافر. يرجع) دلت الكلمة في صيغتها الجديدة علي الأمرين أيضا ؛ المعني الحدث والزمن. ولكن الزمن هنا لم يكن قد فات وانقضي ؛ وإنما هو زمن صالح للحال ، والاستقبال.

(ح) وإذا غيرنا الصيغة مرة أخري فقلنا : (افهم ، سافر ، ارجع) دلت كل واحدة علي الأمرين ؛ المعني (الحدث) وهو : طلب الفهم ، أو : طلب السفر ، أو : طلب الرجوع. والزمن الذي يتحقق فيه الطلب. والزمن هنا مقصور علي المستقبل وحده ؛ لأن الشيء الذي يطلبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام ؛ أي : لا يقع إلا في المستقبل ...

فكل واحدة من تلك الكلمات وأشباهها تسمي : فعلا.

فالفعل : كلمة تدل علي أمرين معا ؛ هما : معني ، أي : حدث ، وزمن يقترن به.

وأقسامه ثلاثة : ماض ، وهو : كلمة تدل علي مجموع أمرين ؛ معني ، وزمن فات قبل النطق بها. ومن أمثلته قوله تعالي : (تَبارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّماءِ بُرُوجاً وَجَعَلَ فِيها سِراجاً وَقَمَراً مُنِيراً) [الفرقان : 61].

ومضارع : وهو : كلمة تدل علي أمرين معا : معني ، وزمن صالح للحال والاستقبال.

كقوله تعالي : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أَذىً) [البقرة : 263] ، ولا بد أن يكون مبدوءا بالهمزة ، أو النون ، أو التاء ، أو الياء ... وتسمّي هذه الأحرف : (أحرف

المضارعة). وفتحها واجب ، إلا في المضارع الرباعيّ فتضمّ ، وكذا في : المضارع المبني للمجهول. أما المضارع : (إخال) فالأفصح كسر همزته لا فتحها.

وأمر ، وهو : كلمة تدل بنفسها علي أمرين مجتمعين : معني ، وهذا المعني مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل كقوله تعالي : (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً) [إبراهيم : 35] ، ولا بد في فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة علي الطلب من غير زيادة علي صيغته ؛ فمثل (لتخرج) ، ليس فعل أمر ؛ بل هو فعل مضارع ، مع أنه يدل علي طلب شيء ليحصل في المستقبل ؛ لأن الدلالة علي الطلب جاءت من لام الأمر التي في أوله ، لا من صيغة الفعل نفسها.

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة في قوله تعالي : (وَلا تُطِعِ الْكافِرِينَ وَالْمُنافِقِينَ وَدَعْ أَذاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَي اللهِ وَكَفي بِاللهِ وَكِيلاً) [الأحزاب : 48] ، وقول الشاعر :

أحسن إلي الناس تستعبد قلوبهمو

فطالما استعبد الإنسان إحسان

الحرف ، معناه :من ، في ، علي ، لم ، إن ، إنّ ، حتي.

لا تدل كلمة من الكلمات السابقة علي معني ، أيّ معني ، ما دامت منفردة بنفسها. لكن إذا وضعت في كلام ظهر لها معني لم يكن من قبل ، مثال ذلك : (سافرت" من" القاهرة) ... فهذه جملة ؛ المراد منها : الإخبار بوقوع سفري ، وأنه يبتدئ من القاهرة. فكأني أقول : سافرت ، وكانت نقطة البدء في السفر هي : (القاهرة) ، فكلمة : (من) أفادت الآن معني جديدا ظهر علي ما بعدها وهذا المعني هو : الابتداء ، لم يفهم ولم يحدد إلا بوضعها في جملة ؛ فلهذه الجملة الفضل في إظهار معني : (من).

ولو قلت : سافرت من القاهرة" إلي" العراق – لصار معني هذه الجملة : الإخبار بسفري الذي ابتداؤه

القاهرة ، ونهايته العراق. فكلمة : (إلي) أفادت معني ظهر هنا علي ما بعدها ؛ وهذا المعني هو الانتهاء. ولم يظهر وهي منفردة ، وإنما ظهر بعد وضعها في جملة ؛ كانت السبب في إظهاره.

وكـذلك : حضـرت من البيت إلي النهر ؛ فقـد أفادت الجملة كلها الإخبار بحضوري ، وأن أول هذا الحضور وابتداءه : (البيت) ، وأن نهايته وآخره : (النهر). فأفادت : (إلي) الانتهاء ، وصبّته علي ما بعدها. وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذي وضعت فيه.

ص: 31

ترجمة المصنف

اسمه وشهرته وموطنه

(000 - 316 هـ) (000 - 929 م)

هو : محمد بن السري بن سهل البغدادي ، أبو بكر : المشهور ب (ابن السراج). أديب نحوي لغوي ، من أهل بغداد.

شيوخه وتلاميذه

أخذ عن المبرد وهو من أكابر أصحابه ، وقرأ عليه كتاب سيبويه في النحو.

وأخذ عنه العلم :

1 – عبد الرحمن الزجاجي.

2 – وأبو سعيد السيرافي.

3 – وأبو علي الفارسي.

4 – وعلي بن عيسي الرمان.

أقوال أهل العلم فيه

– قال الذهبي : إمام النحو ، وقال : له شعر رائق ، وكان مكبا علي الغناء ، واللذة ، هوي ابن يانس المطرب ، وله أخبار سامحه الله.

– قال الفيروزآبادي : أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدب.

– وقال الزركلي : أحد أئمة الأدب والعربية. وكان يلثغ بالراء فيجعلها غينا. ويقال : ما زال النحو مجنونا حتي عقله ابن السـراج بأصوله. وكان عارفا بالموسيقي.

– عول علي مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة.

ومن أشعاره الرائقة

منه ما قاله في أم ولده وكان يحبها ، وأنفق عليها ماله وجفته :

قايست بين جمالها وفعالها

فإذا الملاحة بالخيانة لا تفي

حلفت لنا ألا تخون عهودنا

فكأنما حلفت لنا ألا تفي

ص: 32

والله لا كلمتها ولو أنها

كالشمس أو كالبدر أو كالمكتفي

وفاته

مات شابا في ذي الحجة ، سنة 316 ه.

مصنفاته

1 – الأصول في النحو (كتابنا هذا).

2 – و (شرح كتاب سيبويه في النحو).

3 – و (الشعر والشعراء).

4 – و (الخط والهجاء).

5 – و (المواصلات والمذكرات). في الأخبار.

6 – و (الموجز في النحو – ط).

7 – و (العروض – خ).

8 – و (احتجاج القراء في القراءة).

9 – و (جمل الأصول).

10 – و (الاشتقاق).

11 – وكتاب (الرياح والهواء).

مصادر ترجمته

1 – طبقات النحويين واللغويين : 112 – 114.

2 – فهرست ابن النديم : 93.

3 – تاريخ بغداد : 5 – 320.

4 – الأنساب : 295 / أ.

5 – نزهة الألباء : 249 – 250.

6 – المنتظم : 6.

ص: 33

7 – معجم الأدباء : 18 – 201.

8 – الكامل في التاريخ : 8 ، 199 315 – 316.

9 – إنباه الرواة : 3 145.

10 – سير أعلام النبلاء 14.

11 – وفيات الأعيان : 4 – 340.

12 – العبر 2.

13 – الوافي بالوفيات : 3.

14 – مرآة الجنان : 2.

ص: 34

عملنا في الكتاب

قمنا بالاستعانة بالله سبحانه وتعالي بالقيام بالتالي في تحقيقنا للكتاب :

1 – الرجوع إلي نسخة خطية للكتاب وهي من الخزانة العامة بالرباط وتقع في 362 ورقة ، ومتوسط عدد الأسطر في كل ورقة (13) سطرا ، وهي نسـخة جيدة ، كتبت بقلم نسـخي نفيس ، قد تعود إلي القرن السابع ، وعلي حواشيها بعض التصحيحات والتعليقات التي أفادتنا كثيرا في تحقيقنا لهذا الكتاب.

2 – مطابقة نص الكتاب مرتين مطابقة دقيقة.

3 – الاهتمام بضبط النص وتقويمه ، ووضع علامات الترقيم المناسبة.

4 – تخريج الآيات القرآنية والدلالة علي مواضعها من المصحف الشريف.

5 – ضبط الشعر ضبطا كاملا.

6 – التعليق علي ما يشكل أو يلبس فهمه.

7 – التعليق علي بعض المواضع التي تحتاج إلي شرح أو إيضاح أو بسط.

8 – التعليق علي بعض أبيات الشواهد وشرحها ، وبيان موضع الشاهد منها ونظرائها.

9 – صنع فهارس بأبواب الكتاب.

هـذا هو جهـد المقل ، وإني أسأل الله سـبحانه وتعالي أن أكون قـد وفقت في إخراج هذا الكتاب ، ونسأل الله تعالي النفع به ، وأن يغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلّي الله علي سيدنا محمد وآله وسلّم تسليما كثيرا.

اللوحة الأولى من المخطوط

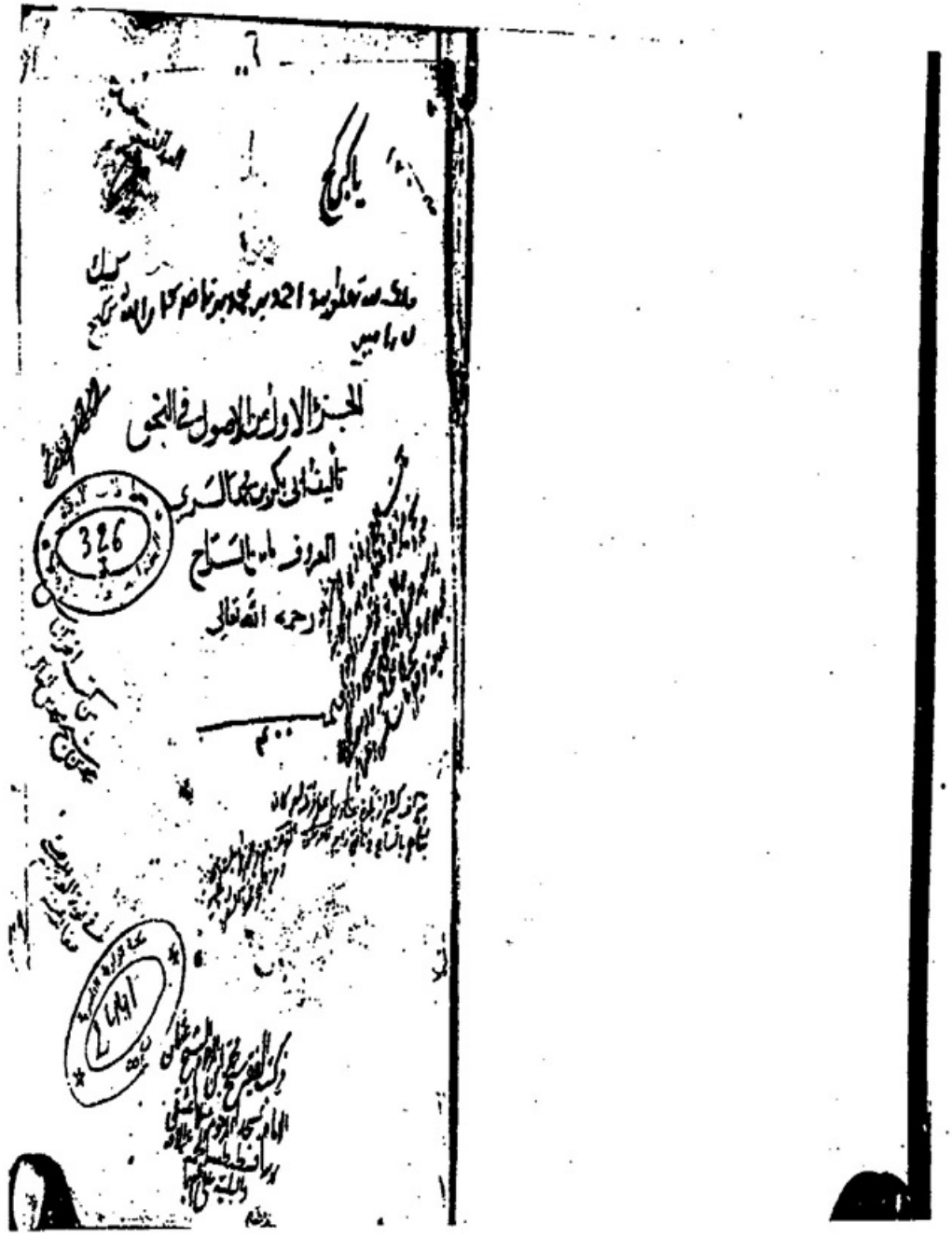

الصورة

اللوحة الثانية من المخطوط

اللوحة الأخيرة من المخطوط

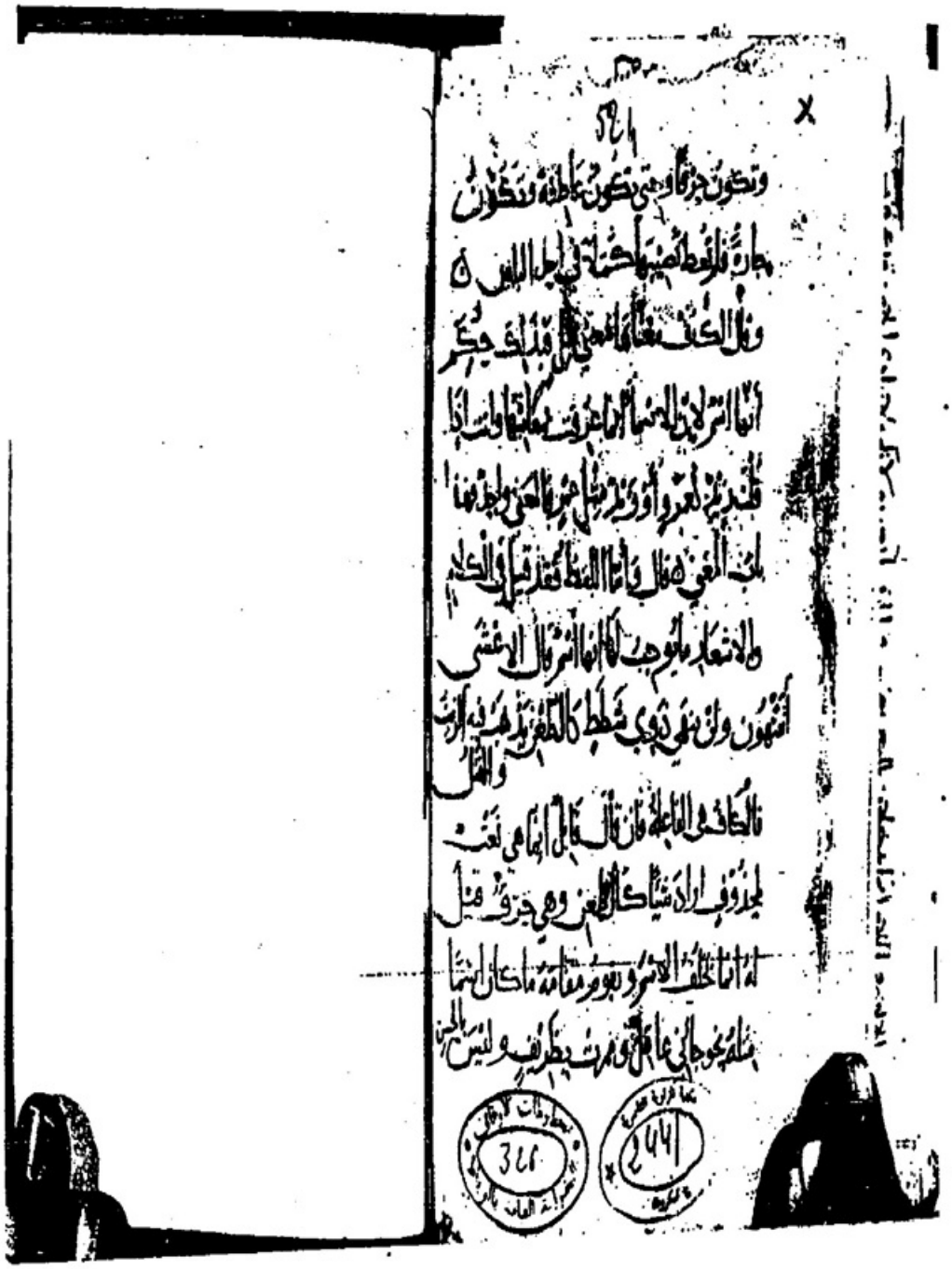

بسم الله الرّحمن الرّحيم

[مقدمة المؤلف]

قال أبو بكر محمد بن السري النحوي :

النحو (1) إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتي وقفوا منه علي الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ، فباستقراء [كلامهم ما علم](2) أن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وأنّ فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم : [قام وباع](3).

واعتلالات النحويين علي ضربين :

1 - ضرب منها هو المؤدي إلي كلام العرب [كقولنا : كل فاعل مرفوع](4).

1- النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلي معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها. قاله صاحب المقرب ، فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا : علم العربية لا قسيم الصرف ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول ، أي : المنحو كالخلق بمعني المخلوق ، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم منحوا ، أي : مقصودا ، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية ، وإن كان كل علم فقها ، أي : مفقوها ، أي : مفهوما. وجاء في اللغة لمعان خمسة : القصد يقال : نحوت نحوك ، أي : قصدت قصدك. والمثل نحو : مررت برجل نحوك ، أي مثلك. والجهة نحو : توجهت نحو البيت ، أي : جهة البيت ، والمقدار نحو : له عندي نحو ألف ، أي : مقدار ألف ، والقسم نحو : هذا علي أربعة أنحاء ، أي أقسام. شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك 1 / 4.

2- هكذا بالأصل ، وفي (ط) : كلام العرب فاعلم.

3- في الأصل : قومه وبيعه.

4- في الأصل : كما مثلنا.

2 – وضـرب آخر يسـمي : علّـة العلـة ، مثـل أن يقولوا : لـم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا [والمضاف إليه مجرورا](1) ، ولـم إذا تحركت اليـاء والواو وكـان مـا قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا ، وهـذا ليس يكسـبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تسـتخرج منه حكمتها في الأصول التي وضـعتها ، ويبيّن بها فضل هـذه اللغـة علي غيرها من اللغات ، وقد وفّر الله تعالي من الحكمة [بحفظها](2) ، وجعل فضلها غير مدفوع.

وغرضي في هذا الكتاب [ذكر](3) العلة التي إذا طردت (4) وصل بها إلي كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز.

1- ما بين المعكوفتين ساقط في (ط).

2- في الأصل : حظها

3- ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

4- أي تكررت وكثر دورانها في كلام العرب.

الكلام

اشارة

(1)

يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف.

شرح الاسم

الاسم (2) : ما دل علي معني مفرد ، وذلك المعني يكون شخصا وغير شخص.

فالشخص نحو : رجل ، وفرس ، وحجر ، وبلد ، [وعمر](3) ، وبكر.

وأما ما كان غير شخص فنحو : الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة.

وإنما قلت : (ما دل علي معني مفرد) [لأن الفرق](4) بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل علي معني وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل.

فإن قلت : إن في [الأسماء](5) مثل اليوم والليلة والساعة وهذه أزمنة ، فما الفرق بينها وبين الفعل؟

1- الكلام المصطلح عليه عند النحاه : عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم ، ويشمل المهمل كديز ، والمستعمل كعمزو ، ومفيد أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها ، أخرج الكلمة وبعض الكلم وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو : إن قام زيد ، ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو : زيد قائم ، أو من فعل واسم كقام. انظر شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك 1 / 14.

2- اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم ، وسيبويه لم يصرح له بحد ، فقال بعضهم : الاسم ما استحق الإعراب في أول وضعه ، وقال آخرون : ما استحق التنوين في أول وضعه ، وقال آخرون : حد الاسم ما سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه. وقال آخرون : الاسم كل لفظ دل علي معني مفرد في نفسه. ولم يدل علي زمان ذلك المعني ، وقال ابن السراج : هو كل لفظ دل علي معني في نفسه غير مقترن بزمان محصل وزاد بعضهم في هذا دلالة الوضع. انظر المسائل الخلافية للعكبري 1 / 45.

3- في الأصل : وعمرو.

4- في (ط) : لا فرق.

5- في الأصل : الاسم.

قلنـا : الفرق أن الفعل ليس هو زمانا فقط كما أن اليوم زمان فقط ، فاليوم معني مفرد للزمان ، ولـم يوضع مع ذلك لمعني آخر ، ومع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل ؛ فإذا كانت اللفظة تدل علي زمان فقط فهي اسم ، وإذا دلت علي معني وزمان محصّل فهي فعل ، وأعني بالمحصّل : الماضي والحاضر والمستقبل.

ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلي أن أذكر ما يقرب علي المتعلم.

فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها ؛ منها أن يقال : أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر.

والفعل (1) : ما كان خبرا ، ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك : أخوك يقوم ، وقام أخوك ، فيكون حـديثا عن الأخ ، ولا يجوز أن تقول : ذهب يقوم ، ولا يقوم يجلس.

والحروف (2) : ما لا يجوز أن يخبر عنها ، ولا يجوز أن تكون خبرا نحو : من وإلي.

والاسم قـد يعرف أيضا بأشـياء كثيرة منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو : الرجل ، والحمار ، والضـرب ، والحمـد ، فهذا لا يكون في الفعل ، ولا تقول : اليقوم ولا اليذهب.

1- اختلفت عبارات النحويين في حد الفعل فقال ابن السراج وغيره : (حده : كل لفظ دل علي معني في نفسه مقترن بزمان محصل). وهذا هو حـد الاسم إلا أنهم أضافوا إليه : لفظ (غير) ليدخل فيه المصدر ، وإذا حذفت (غير) لم يدخل فيه المصدر ؛ لأن الفعل يدل علي زمان محصل ولأن المصـدر لا يـدل علي تعيين الزمان. وإن شـئت أضـفت إلي ذلك دلالة الوضع كما قيدت حد الاسم بذلك وإنما زادوا هذه الزيـادة لئلا ينتقض ب (ليس وكان) الناقصـة ، وقال أبو علي : (الفعل ما اسـند إلي غيره ولـم يسـند غيره إليه) وهـذا يقرب من قولهم في حد الاسم : ما جاز الاخبار عنه ؛ لأن الاسـناد والاخبار متقاربان في هـذا المعني ، وهـذا الحـد رسـمي إذ هو علامة وليس بحقيقي ؛ لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظا وانما هو تمييز له بحكم من أحكامه. وانظر المسائل الخلافية للعكبري 1 / 67.
2- الحرف : هو ما دل علي معني في غيره ، ولـم يكن مقيدا بزمن.

ويعرف أيضا بدخول حرف الخفض عليه ، نحو : مررت بزيد ، وبأخيك ، وبالرجل. ولا يجوز أن تقول : مررت بيقوم ، ولا ذهبت إلي قام.

ويعرف أيضا بامتناع قد وسوف من الدخول عليه ، ألا تري أنك لا تقول : قد الرجل ، ولا سوف الغلام ، إلا أن هذا ليس خاصا بالاسم فقط.

ولكن قد [تمتنع](1) سوف وقد من الدخول علي الحروف ، ومن الدخول علي فعل الأمر [والنهي](2) إذا كان بغير لام نحو : اضرب واقتل ، لا يجوز أن تقول : قد اضرب الرجل ، ولا سوف اقتل الأسد.

والاسم أيضا ينعت والفعل لا ينعت ، وكذلك الحرف لا ينعت ، تقول : مررت برجل عاقل. ولا تقول : يضرب عاقل ، فيكون (العاقل) صفة ل- (يضرب).

والاسم يضمر ويكني عنه تقول : زيد ضربته ، والرجل لقيته.

والفعل لا يكني عنه فتضـمره ، لا تقول : (يقوم ضربته) ، ولا (أقوم تركته) إلا أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل اسم ، وإنما يعرف بها الأكثر ، ألا تري أن المضمرات والمكنيّات أسماء ، ومن الأسماء ما لا يكني عنه ، وهذا يبيّن في موضعه إن شاء الله.

ومما يقرّب [به](3) علي المتعلم أن يقال له : كل ما صلح أن يكون معه (يضرّ وينفع) فهو اسم ، وكل ما لا يصلح معه (يضرّ وينفع) فليس باسم ، تقول : (الرجل ينفعني والضرب يضرني) ، ولا تقول : (يضرب ينفعني) ولا (يقوم يضرني).

1- في (ط) : يمتنع.
2- ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.
3- ما بين المعكوفتين ساقط من (ط).

شرح الفعل

الفعل : ما دل علي معني وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل.

وقلنا : (وزمان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل علي معني فقط.

فالماضي (1) كقولك : (صلي زيد) يدل علي أن الصلاة كانت فيما مضي من الزمان والحاضر نحو قولك : (يصلي) يدل علي الصلاة وعلي الوقت الحاضر.

والمستقبل نحو (سيصلي) يدل علي الصلاة وعلي أن ذلك يكون فيما يستقبل.

والاسم إنما هو لمعني مجرد من هذا الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث والأفعال وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر نحو : الأكل والضرب والظن والعلم والشكر (2).

1- علامة الماضي تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه قول الشاعر : ألّمت فحيّت ثمّ قامت فودّعت فلمّا تولّت كادت النّفس تزهق وبذلك استدلّ علي أن عسي وليس ليسا حرفين كما قال ابن السّرّاج وثعلب في عسي وكما قال الفارسي في ليس وعلي أن نعم ليست اسما كما يقول الفرّاء ومن وافقه بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك ليست هند ظالمة فعست أن تفلح وقوله عليه الصلاة والسّلام من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت. انظر شرح شذور الذهب 1 / 25.

2- قال العكبري : والذي قال سيبويه في الباب الأول : (وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضي ولما يكون (ولم يقع) ولما هو كائن لم ينقطع). وقد أتي في هذا بالغاية لانه جمع فيه قوله (أمثلة) والامثلة بالأفعال احق منها بالاسماء والحروف وبين انها مشتقة من المصادر وقوله : (من لفظ احداث الاسماء). ربما أخذ عليه انه اضاف الاحداث إلي الاسماء والأحداث للمسميات لا للأسماء. وهذا الأخذ غير وارد عليه لوجهين : أحدهما ان المراد بأحداث الاسماء ما كان فيها عبارة عن الحدث وهو المصدر لانه من بين الاسماء عبارة عن الحدث وهو من باب اضافة النوع إلي الجنس. والثاني : انه أراد بالاسماء المسميات كما قال تعالي (ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْماءً سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ) والاسماء ليست معبودة وانما المعبود مسمياتها. انظر المسائل الخلافية 1 / 69.

والأفعال التي يسـميها النحويون (المضارعة) : هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : الألف والتاء والياء والنون تصـلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكل ويأكل ونأكل فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل ولا دليل في لفظه علي أي الزمانين تريد كما أنه لا دليل في قولك : رجل فعل كـذا وكـذا أي الرجال تريد حتي تبينه بشـيء آخر فإذا قلت :سـيفعل أو سوف يفعل دل علي أنك تريد المسـتقبل وترك الحاضـر علي لفظه ؛ لأنه أولي به إذ كانت الحقيقـة إنما هي للحاضـر الموجود لا لما يتوقع أو قـد مضـي ولهـذا ما ضارع عندهم الأسماء ومعني ضارع : شابه ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع يعم شيئين : المستقبل والحاضر كما يعم قولك : (رجل) زيدا وعمرا فإذا قلت : سـيفعل أو سوف يفعل خص المسـتقبل دون الحاضر فأشبه الرجل إذا أدخلت الألف واللام عليه فخصصت به واحـدا ممن له هـذا الاسم فحينئـذ يعلم المخاطب من تريـد لأنك لا تقول : (الرجل) إلا وقد علم من تريد منهم أو كما أن الأسـماء قد خصت بالخفض فلا يكون في غيرها كذلك خصت الأفعال بالجزم فلا يكون في غيرها.

وجميع الأفعال مشـتقة من الأسـماء التي تسمي مصادر كالضرب والقتل والحمد ألا تري أن حمدت مأخوذ من الحمد و (ضربت) مأخوذ من الضرب وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر ؛ لأن الأفعال كأنها صدرت عنها.

وجميع ما ذكرت لك أنه يخص الاسم فهو يمتنع من الدخول علي الفعل والحرف.

وما تنفرد به الأفعال دون الأسماء والأسماء دون الأفعال كثير يبين في سائر العربية إن شاء الله.

شرح الحرف

الحرف (1) : ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم ألا تري أنك لا تقول : إلي منطلق كما تقول : (الرجل منطلق) ولا عن ذاهب كما تقول : (زيـد ذاهب) ولا يجوز أن يكون خبرا لا تقول : (عمرو إلي) و (لا بكر عن) فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرا.

والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام لو قلت : (أمن) تريد ألف الاستفهام (ومن) التي يجر بها لم يكن كلاما وكذلك لو قلت : ثم قد تريد (ثم) التي للعطف وقـد التي تـدخل علي الفعل لم يكن كلاما ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت : أيقوم ولم تجد ذكر أحد ولم يعلم المخـاطب أنك تشـير إلي إنسان لم يكن كلاما ولا يأتلف أيضا منه مع الاسم كلام لو قلت : (أزيـد) كان كلاما غير تام فأما (يا زيـد) وجميع حروف النداء فتبين استغناء المنادي بحرف النداء وما يقوله النحويون : من أن ثم فعلا يراد تراه في باب النداء إن شاء الله.

والذي يأتلف منه الكلام (2) الثلاثة الاسم والفعل والحرف فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك : (الله إلهنا) ويأتلف الاسم والفعل نحو : قام عمرو ولا يأتلف الفعل مع الفعل والحرف لا يأتلف مع الحرف فقد بان فروق ما بينهما.

1- الحرف في الاصـطلاح مـا دلّ علي معني في غيره وفي اللغـة طرف الشـيء كحرف الجبل وفي التنزيل (ومن النّاس من يعبـد الله علي حرف) الآية أي علي طرف وجانب من الدين أي لا يدخل فيه علي ثبات وتمكن فهو إن أصابه خير من صحّة وكثرة مال ونحوهما اطمأنّ به ، وإن أصابته فتنة أي شرّ من مرض أو فقر أو نحوهما انقلب علي وجهه عنه. انظر شرح شذور الذهب 1 / 18.

2- أقلّ ما يتألّف الكلام من اسمين نحو" العلم نور" أو من فعل واسم نحو : " ظهر الحقّ" ومنه" استقم" فإنّه مركّب من فعل الأمر المنطوق به ، ومن الفاعل الضّـمير المخاطب المقدّر بأنت ، ويقول سـيبويه في اسـتقامة الكلام وإحالته : ف منه مسـتقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كـ ذب ، ومسـتقيم قبيـح ، ومـا هو محال كـذب. فأمّا المسـتقيم الحسن فقولك : " أتيتك أمس ، وسآتيك غـدا". وأمّا المحال ، فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول : " أتيتك غـدا وسآتيك أمس". - - وأمّا المسـتقيم الكـذب فقولك : " حملت الجبل" و" شـربت ماء البحر" ونحوه. وأمّا المسـتقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضعه نحو قولك : " قد زيدا رأيت" و" كي زيدا يأتيك" وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب فأن تقول : " سوف أشرب ماء البحر أمس". انظر معجم القواعد العربية 3 / 25.

باب مواقع الحروف

اشارة

واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع إما أن يدخل علي الاسم وحده مثل الرجل أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسما بإسم : جاءني زيد وعمرو أو فعلا بفعل أو مفعل باسم أو علي كلام تام أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدا.

أما دخوله علي الاسم وحده فنحو لام التعريف إذا قلت : الرجل والغلام فاللام أحدث معني التعريف وقد كان رجل وغلام نكرتين.

أما دخوله علي الفعل فنحو سوف والسين إذا قلت : سيفعل أو سوف يفعل فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر وقد بينا هذا.

وأما ربطه الاسم بالاسم فنحو قولك : جاء زيد وعمرو فالواو ربطت عمرا بزيد.

وأما ربطه الفعل بالفعل نحو قولك : قام وقعد وأكل وشرب.

وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو : مررت بزيد ومضيت إلي عمرو.

وأما دخوله علي الكلام التام والجمل فنحو قولك : أعمرو أخوك وما قام زيد ألا تري أن الألف دخلت علي قولك (عمرو أخوك) وكان خبرا فصيرته استخبارا وما دخلت علي : قام زيد وهو كلام تام موجب فصار بدخولها نفيا.

وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك : إن يقم زيد يقعد عمرو وكان أصل الكلام يقوم زيد يقعد عمرو فيقوم زيد ليس متصلا بيقعد عمرو ولا منه في شيء فلما دخلت (إن) جعلت إحدي الجملتين شرطا والأخري جوابا.

وأما دخوله زائدا فنحو قوله تعالي : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : 159] والزيادة تكون لضروب سنبينها في موضعها إن شاء الله.

ذكر ما يدخله التغيير من هذه الثلاثة وما لا يتغير منها

اعلم أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحرف ؛ لأن الحروف أدوات تغير ولا تتغير فالتغيير الواقع فيهما علي ضربين :

أحدهما : تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما فيلحقهما من التصاريف ما يزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيهما عن حاله.

وأما ما يلحق الاسم من ذلك فنحو التصغير (1) وجمع التكسير تقول في تصغير حجر : حجير فتضم الحاء وكانت مفتوحة وتحدث ياء ثالثة فقد غيرته وأزالته من وزن فعل إلي وزن (فعيل) وتجمعه فتقول : أحجار فتزيد في أوله همزة ولم تكن في الواحد وتسكن الحاء وكانت متحركة وتزيد ألفا ثالثة فتنقله من وزن فعل إلي وزن أفعال ، وأما ما يلحق الفعل فنحو : قام ويقوم وتقوم واستقام وجميع أنواع التصريف لاختلاف المعاني.

1- للمصغر شروط : أن يكون اسما : فلا يصغر الفعل ولا الحرف ؛ لأن التصغير وصف في المعني. وشذ تصغير فعل التعجب. وأن يكون متمكنا : فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتي. وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسماء المعظمة. وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها : فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والكعيت وهو البلبل ، ولا نحو مبيطر ومهيمن. الثاني وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا علي اصطلاح التصريف ، ألا تري أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ، ووزنها التصريفي أفيعل ومفعيل وفعيلل. الثالث فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جبيل ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو صبيع ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دريهمات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمنا أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر ، ويعيد المغرب ، وفويق هذا ، ودوين ذاك ، وأصيغر منك. وزاد الكوفيون معني خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضي اعنه في ابن مسعود : كنيف مليء علما. وقول بعض العرب : أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجّب. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 475.

والضرب الثاني من التغيير : هو الذي يسمي الإعراب (1) وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما. نحو قولك : هذا حكم وأحمر ورأيت حكما وأحمر ومررت بحكم وأحمر وهذان حكمان ورأيت حكمين وهؤلاء حكمون ورأيت حكمين ومررت بحكمين وهو يضرب ولن يضرب ولم يضرب وهما يضربان ولن يضربا ولم يضربا وهم يضربون ولن يضربوا ولم يضربوا ألا تري أن (حكما ويضرب) لم يزل من حركاتهما وحروفهما شيء فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعان تحدث (إعرابا) وبدأوا بذكره في كتبهم ؛ لأن حاجة الناس إليه أكثر وسموا ما عدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف (مبنيا).

1- الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع ، وللإعراب معنيان لغوي وصناعي. فمعناه اللغوي الإبانة يقال أعرب الرجل عمّا في نفسه إذا أبان عنه وفي الحديث البكر تستأمر وإذنها صماتها والأيّم تعرب عن نفسها أي تبيّن رضاها بصريح النطق. ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا تري أنها آثار ظاهرة في آخر زيد جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي جاء ورأي والباء ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منويّا في آخر نحو الفتي من قولك جاء الفتي ورأيت الفتي ومررت بالفتي فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وتلك الحركات المقدرة إعراب كما أن الحركات الظاهرة في آخر زيد إعراب. انظر شرح شذور الذهب 1 / 41.

باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني

اشارة

الإعراب الـذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن وأعني بالتمكن ما لم يشـبه الحرف قبل التثنيـة والجمع الـذي علي حـد التثنية ويكون بحركات ثلاث : ضم وفتـح وكسـر فإذا كانت الضـمة إعرابا تـدخل في أواخر الأسـماء والأفعال وتزول عنها سـميت رفعان فإذا كان الفتحة كذلك سـميت نصبا ، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرا هذا إذا كنّ بهذه الصفة نحو قولك : هذا زيد يا رجل ورأيت زيدا يا هذا ومررت بزيد فاعلم ألا تري تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها.

فإن كانت الحركات ملازمة سـمي الاسم مبنيا ، فإن كان مفهوما نحو : (منذ) قيل : مضموم ولم يقل : مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب ، وإن كان مفتوحا نحو : (أين) قيل : مفتوح ولم يقل : منصوب ، وإن كان مكسورا نحو : (أمس) و (حذام) قيل : مكسور ولم يقل : مجرور.

وإذا كان الاسم متصـرفا سالما غير معتل لحقه مع هذه الحركات التي ذكرنا التنوين نحو قولك : هذا مسـلم ورأيت مسـلما ومررت بمسلم وإنمـا قلت (سـالم) ؛ لأـن في الأسـماء معتلا لا تـدخله الحركـة نحو : قفا ورحي تقول في الرفع : هـذا قفا وفي النصب : رأيت قفا يا هـذا ونظرت إلي قفا وإنما يدخله التنوين إذا كان منصرفا.

وقلت : منصرف (1) ؛ لأن ما لا ينصـرف من الأسـماء لا يدخله التنوين ولا الخفض ويكون خفضه كنصبه نحو : هذا أحمر ورأيت أحمر ومررت بأحمر والتنوين نون صحيحة ساكنة وإنما

1- الصـرف هو التنوين وحـده وقال آخرون : هو التنوين والجر حجـة الأولين من ثلاثـة أوجه : أحـدها : أنه معني ينبئ عنه الاشـتقاق فلم يـدخل فيه ما لا يدل عليه الاشـتقاق كسائر أمثاله. وبيانه أن الصـرف في اللغة هو الصوت الضـعيف كقولهم : صـرب ناب البعير وصـرفت البكرة ومنه صـريف القلم. والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضـعيف فيه غنة كغنة الاشياء التي ذكرنا ، وأما الجر فليس صوته مشبها لما ذكرنا لانه حركة فلم يكون صـرفا كسائر الحركات ألا تري أن الضـمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تسـمي صرفا والوجه الثاني : وهو أن الشاعر إذا اضـطر إلي صـرف ما لا ينصـرف جر في موضع الجر ولو كان الجر من الصـرف لما أتي به من غير ضـرورة إليه وذلك أن التنوين دعت الضـرورة إليه لإقامـة الوزن والوزن يقوم به سواء كسـر مـا قبله أو فتـح فلما كسـر حين نون علم أنه ليس من الصـرف ؛ لأن المانع من الصـرف قائم وموضع المخالفـة لهـذا المانع الحاجـة إلي إقامة الوزن فيجب أن يختص به الوجه الثالث : أن ما فيه الألف واللام لو أضـيف لكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدل علي أن الجر سقط تبعا لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم الفعل والتنوين سقط لعلة أخري فينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعا له. المسائل الخلافية للعكبري 1 / 105.

خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع.

فإذا ثنيت الاسم المرفوع لحقه ألف ونون فقلت : المسلمان والصالحان وتلحقه في النصب والخفض ياء ونون وما قبل الياء مفتوح ليستوي النصب والجر ونون الإثنين مكسورة أبدا تقول : رأيت المسلمين والصالحين ومررت بالمسلمين والصالحين فيستوي المذكر والمؤنث في التثنية ويختلف في الجمع المسلم الذي علي حد التثنية.

وإنما قلت في الجمع المسلم الذي علي حد التثنية ؛ لأن الجمع جمعان جمع يقال له جمع السلامة وجمع يقال له : جمع التكسير فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واوا ونونا أو ياء ونونا نحو مسلمين ومسلمون ألا تري أنك سلمت فيه بناء مسلم فلم تغير شيئا من نضده وألحقته واوا ونونا أو ياء ونونا كما فعلت في التثنية.

وجمع التكسير (1) هو الذي يغير فيه بناء الواحد مثل جمل وأجمال ودرهم ودراهم.

1- جمع التكسير هو الاسم الدال علي أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظا أو تقديرا. وقسم المصنف التغيير الظاهر إلي ستة أقسام : ؛ لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان ، أو بنقص كتخمة وتخم ، أو تبديل شكل كأسد وأسد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب ، أو بهن كغلام وغلمان. وإنما قلت بصورة تغيير ؛ لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة ؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد ، والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة. قيل ولم يرد غير هذه الأربعة. وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوي الجافي ، فهذه الألفاظ الخمسة علي صيغة واحدة في المفرد والمجموع. ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ، ففلك إذا كان مفردا كقفل ، وإذا كان جمعا كبدن ، وعفتان إذا كان مفردا كسرحان ، وإذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها. ودعاه إلي ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان ، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب ، وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 439.

فإذا جمعت الاسم المذكر علي التثنية لحقته واو ونون في الرفع نحو قولك : هؤلاء المسلمون وتلحقه الياء والنون في النصب والخفض نحو : رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين ونون هذا الجمع مفتوحة أبدا والواو مضموم ما قبلها والياء مكسورة ما قبلها.

وهـذا الجمع مخصوص به من يعقـل ولا ـ يجوز أن تقول في جمـل جملون ولا ـ في جبـل جبلون ومتي جـاء ذلـك فيمـا لا يعقل فهو شاذ فلشذوذه عن القياس علة سنذكرها في موضعها ولكن التثنية يستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل.

والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وفي الجمع مختلف فإذا جمعت المؤنث علي حد التثنية زدت ألفا وتاء وحذفت الهاء إن كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع وألحقت الضمة نونا ساكنة فقلت في جمع مسلمة (هؤلاء مسلمات).

والضـمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المـذكر والتنوين نظير النون وتكسـر التـاء وتنون في الخفض والنصب جميعـا تقول : رأيت مسلمات ومررت بمسلمات والكسرة نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون.

وأما الإعراب الذي يكون في فعل الواحد من الأفعال المضارعة فالضـمة فيه تسـمي رفعا والفتحة نصـبا والإسكان جزما وقد كنت بينت لك أن المعرب من الأفعال التي في أوائلها الحروف الزوائـد التاء والنون والياء والألف فالألف للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا نحو : أنا أفعل ؛ لأن الخطاب يبينه والتاء للمخاطب المـذكر والمؤنث نحو : أنت تفعل وأنت تفعلين وكـذلك للمؤنث إذا كان لغائبة قلت : هي تفعل ، وإن كان الفعل للمتكلم ولأخر معه أو جماعة قلت : نحن نفعل.

والمـذكر والمؤنث في ذا أيضـا سواء ؛ لأنه يبين أيضا بالخطاب والياء للمـذكر الغائب فجميع ما جعل لفظ المـذكر والمؤنث فيه سواء علي لفظ واحد فإنما كان ذلك ؛ لأنه غير ملبس فالمرفوع من هذه الأفعال نحو قولك : زيد يقوم وأنا أقوم وأنت تقوم وهي تقوم.

والمنصوب : لن يقوم ولن يقعدوا والمجزوم لم يقعدوا ولم يقم هذا في الفعل الصحيح اللام خاصة.

فأما المعتل فهو الذي آخره ياء أو واو أو ألف ، فإن الإعراب يمتنع من الدخول عليه إلا النصب فإنه يدخل علي ما لامه واو أو ياء خاصة دون الألف ؛ لأن الألف لا يمكن تحركها تقول فيما كان معتلا من ذوات الواو في الرفع : هو يغزو ويغدو يا هذا فتسـكن الواو وتقول في النصب : لن يغزو فتحرك الواو وتسقط في الجزم فتقول : لم يغز ولم يغد (1).

وكـذلك ما لامه ياء نحو : يقضـي ويرمي تكون في الرفع ياؤه ساكنة فتقول : هو يقضـي ويرمي وتفتحها في النصب فتقول : لن يقضـي ولن يرمي وتسـقط في الجزم ، وأما ما لامه ألف فنحو : يخشـي ويخفي تقول في الرفع : هو يخشـي ويخفي وفي النصب : لن يخشي ولن يخفي وتسـقط في الجزم فتقول فيه لم يخش ولم يخف فإذا صار الفعل المضارع لإثنين مـذكرين مخاطبين أو غائبين زدته ألفا ونونا وكسـرت النون فقلت : يقومان فالألف ضمير الإثنين الفاعلين والنون علامة الرفع.

1- الفعل المعتلّ الآخر كيغزو ويخشـي ويرمي فإنه يجزم بحـذفه ونحو (إنّه من يتّقي ويصبر) مؤوّل وأقول هذا خاتمة الأبواب السـبعة التي خرجت عن القياس وهو الفعل المضارع الـذي آخره حرف علّـة وهو الواو والألف والياء فإنه يجزم بحـذف الحرف الأخير نيابـة عن حـذف الحركـة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم قال الله تعالي (فليـدع ناديه) اللام لام الأمر ويـدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو و (ناديه) مفعول ومضاف إليه وظهرت الفتحـة علي المنقوص لخفتها والتقدير فليدع أهل ناديه أي أهل مجلسه وقال الله تعالي (وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللهَ) (وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمالِ) فهذان مثالان لحذف الألف وقال الله تعالي (لَمَّا يَقْضِ ما أَمَرَهُ). شرح شذور الذهب 1 / 80.

واعلم أن الفعـل لا يثني ولا يجمع في الحقيقـة وإنما يثني ويجمع الفاعل الـذي تضـمنه الفعل فإذا قلت : يقومان فالألف ضـمير الفاعلين اللذين ذكرتهما والنون علامة الرفع فإذا نصـبت أو جزمت حذفتها فقلت : لن يقوما ولن يعقدا ولم يقوما ولم يقعدا فاسـتوي النصب والجزم فيه كما استوي النصب والخفض في تثنية الاسم وتبع النصب الجزم ؛ لأن الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلا فيها كما تبع النصب الخفض في تثنية الأسـماء وجمعها السالم إذ كان الخفض يخص الأسماء ، فإن كان الفعل المضارع لجمع مذكرين زدت في الرفع واوا مضموما ما قبلها ونونا مفتوحة كقولك : أنتم تقومون وتقعدون ونحو ذلك فالواو ضمير لجمع الفاعلين والنون علامة الرفع.

فإذا دخل عليها جازم أو ناصب (1) حـذفت فقيل : لم يفعلوا كما فعلت في التثنيـة ، فإن كان الفعل المضارع لفاعل واحد مؤنث مخاطب زدت فيه ياء مكسورا ما قبلها ونونا مفتوحة نحو قولك : أنت تضـربين وتقومين فالياء دخلت من أجل المؤنث والنون علامة الرفع ، وإذا دخل عليها ما يجزم أو ينصب سقطت نحو قولك : لم تضربي ولن تضربي.

فإن صار الفعل لجمع مؤنث زدته نونا وحدها مفتوحة وأسـكنت ما قبلها نحو : هن يضـربن ويقعدن فالنون عندهم ضـمير الجماعة وليست علامـة الرفع فلا تسـقط في النصب والجزم لأنها ضـمير الفاعلات فهي اسم هاهنا خاصـة فأما الفعل الماضـي فإذا ثنّيت المذكر أو جمعته قلت : فعلا وفعلوا ولم تأت بنون ؛ لأنه غير معرب والنون في (فعلن) إنما هي ضـمير وهي لجماعة المؤنث وأسكنت اللام فيها كما أسكنتها في (فعلت) حتي لا تجتمع أربع حركات وليس ذا في أصول كلامهم.

1- والكلاـم هنـا دائر علي ما يعرف بالأفعال الخمسـة ، وهي : هي كلّ فعل مضارع اتصل به ألف اثنين مثل" يفعلان تفعلان" أو واو جمع مثـل" يفعلون تفعلون" أو يـاء المخاطبـة مثـل : " تفعلين". وتعرب ترفع الأفعـال الخمسـة بثبوت النّون نحو" العلمـاء يترفّعون عن الـدّنايا". وتنصب وتجزم بحـذفها نحـو قوله تعـالي : (فَـإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) (الآيـة : 24 سورة البقرة) فالأـول جـازم ومجزوم ، والثاني ناصـب ومنصوب. انظر معجم القواعد العربية 2 / 78.

والفعل عنـدهم مبني مع التاء (1) في (فعلت) ومع النون في (فعلن) كـأنه منه ؛ لأـن الفعـل لاـ يخلو من الفاعـل ، وأما لام (يفعلن) فإنما أسـكنت تشبيها بلام (فعلن) ، وإن لـم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلة أعلوا الفعل الآخر ، وإن لـم تكن فيه تلك العلة وستري ذلك في مواضع كثيرة إن شاء الله.

واعلم أن الإـعراب عنـدهم إنما حقه أن يكون للأسـماء دون الأفعال والحروف وأن السـكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف وأن البناء الـذي وقع في الأسـماء عارض فيها لعلـة وأن الإعراب الـذي دخل علي الأفعال المسـتقبلة إنما دخل فيها العلـة فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها وسنشرح ذلك في باب الأسماء المبينة إن شاء الله.

وأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد ذكرنا أنه وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا ذلك فهو مبني.

فالأسـماء تنقسم قسـمين : أحدهما معرب والآخر مبني ، فالمعرب يقال له : متمكن وهو ينقسم أيضا علي ضـربين : فقسم : لا يشبه الفعل وقسم : يشبه الفعل فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن منصرف يرفع في موضع الرفع ويجر في موضع الجر وينصب في موضع النصب وينون

1- وأحوال بناء الماضي ثلاثة : 1- يبني علي الفتح في آخره إذا لـم يتصل به شـيء ، مثل : صافح ، محمد ضـيفه ، ورحّب به. وكذلك يبني علي الفتح إذا اتصـلت به تاء التأنيث الساكنة ، أو ألف الاثنين ، مثل : قالت فاطمة الحق. والشاهدان قالا ما علافا. والفتح في الأمثلة السابقة ظاهر. وقـد يكون مقدرا إذا كان الماضـي معتل الآخر بالألف ، مثل : دعا العابد ربه. 2- يبني علي السـكون في آخره إذا اتصلت به" التاء" المتحركة التي هي ضمير" فاعل" ، أو : " نا" التي هي ضمير فاعل ، أو" نون النسوة" التي هي كذلك. مثل أكرمت الصديق ، وفرحت به. ومثل : خرجنا في رحلـة طيبة ركبنا فيها السـيارة ، أما الطالبات فقد ركبن القطار. 3- يبني علي الضم في آخره إذا اتصـلت به واو الجماعـة ، مثل الرجال خرجوا لأعمالهم. انظر النحو الوافي 1 / 57.

وقسم يضارع الفعل غير متصرف لا يدخله الجر ولا التنوين وسنبين من أين يشبه بالفعل فيما يجري وفي ما لا يجري إن شاء الله.

والمبني (1) من الأسماء ينقسم علي ضربين : فضرب مبني علي السكون نحو : كم ومن وإذ ، وذلك حق البناء وأصله وضرب مبني علي الحركة فالمبني علي الحركة ينقسم علي ضربين :ضرب حركته لالتقاء الساكنين نحو أين وكيف وضرب حركته لمقاربته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة نحو (يا حكم) في النداء وجئتك من عل وجميع هذا يبين في أبوابه إن شاء الله.

فأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد بينا أنه إنما وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا المضارعة فمبني والمبني من الأفعال ينقسم علي ضربين : فضرب مبني علي السكون والسكون أصل كل مبني ، وذلك نحو : اضرب واقتل ودحرج وانطلق وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو : الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه.

وأما الأفعال التي فيها حروف المضارعة فيدخل عليها اللام في الأمر وتكون معربة مجزومة بها نحو : ليقم زيد وليفتح بكر ولتفرح يا رجل ، وأما ما كان علي لفظ الأمر مما يستعمل في التعجب.

1- البناء : هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. والأسماء المبنية هي : الضّمائر ، أسماء الإشارة ، أسماء الموصول ، أسماء الأصوات ، أسماء الأفعال ، أسماء الشّرط ، أسماء الاستفهام ، وبعض الظّروف مثل" إذ ، إذا ، الآن ، حيث ، أمس" ، وكلّ ذلك يبني علي ما سمع عليه. ويطرّد البناء علي الفتح فيما ركّب من الأعداد والظّروف والأحوال نحو" أري خمسة عشر رجلا يتردّدون صباح مساء علي جواري بيت بيت". ويطّرد البناء علي الضّمّ فيما قطع عن الإضافة لفظا من المبهمات كقبل وبعد وحسب ، وأول ، وأسماء الجهات ، نحو : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (الآية : 4 سورة الروم). والكسر فيما ختم" بويه" كسيبويه ووزن فعال علما لأنثي ك" حذام ورقاش" أو سبّا لها ك" يا خباث ويا كذاب". أو اسم فعل ك" نزال وقتال" (يستثني من الأعداد المركبة" اثنا عشر ، واثنتا عشر" فإنها تعرب إعراب المثني ، ومن أسماء الشرط والاستفهام والموصولات" أي" فإنها تعرب بالحركات ، ويجوز في" أي" الموصولة البناء علي الضم إذا أضيفت ، وحذف صدر صلتها نحو" فسلّم علي أيّهم أفضل". انظر معجم القواعد العربية 3 / 16.

فحكمه حكمه نحو قولك : أكرم بزيد و (أسمع بهم وأبصر) وزيد ما أكرمه وما أسمعهم وما أبصرهم.

والضرب الثاني مبني علي الفتح (1) وهو كل فعل ماض كثرت حروفه أو قلت نحو : ضرب واستخرج وانطلق وما أشبه ذلك.

ص: 57

1- قال ابن هشام : لزم البناء علي الفتح وهو سبعة أنواع : النوع الأول الماضي المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضرب ودحرج واستخرج وضربا ضربك وضربه ، وأما نحو رمي وعفا فأصله رمي وعفو فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة في الألف ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل رميت وعفوت. انظر شرح شذور الذهب 1 / 88.

ذكر العوامل من الكلم الثلاثة

اشارة

الاسم والفعل والحرف وما لا يعمل منها.

تفسير الأول : وهو الاسم

اشارة

الاسم : يعمل في الاسم علي ثلاثة أضرب :

الضرب الأول

أن يبني عليه اسم مثله أو يبني علي اسم ويـأتلف فإجتماعهما الكلام ويتم ويفقـدان العوامل من غيرهما نحو قولك : (عبـد الله أخوك (1)) فعبـد الله مرتفع بأنه أول مبتـدأ فاقـد للعوامل ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثا عنه : (وأخوك) مرتفع بأنه الحديث المبني علي الاسم الأول المبتدأ.

الضرب الثاني

أن يعمل الاسم بمعني الفعل والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبه بها والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعني ، وإن افترقا في الزمان كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هـذا أعلموا ذلـك والمصـدر حكمه حكم اسم الفاعـل أعمـل كمـا أعمـل إذا كان الفعل مشـتقا منه إلا أن الفرق بينه وبين اسم الفاعل أن المصـدر يجوز أن يضـاف إلي الفاعـل وإلي المفعول ؛ لأنه غيرهما تقول : عجبت من ضـرب زيـد عمرا فيكون زيـد هو الفاعل في المعني وعجبت من

1- ذكر ابن عقيل في شرح الألفية أن هذه الجملة وأمثالها من الأنواع التي يجب فيها تأخير الخبر فقال : فذكر منه خمسة مواضع : الأول أن يكون كل من المبتـدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو ولا يجوز تقـديم الخبر في هـذا ونحوه لأنك لو قـدمته فقلت أخوك زيـد وأفضل من عمرو أفضل من زيـد لكان المقـدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يـدل عليه ، فإن وجـد دليل يـدل علي أن المتقـدم خبر جاز كقولك أبو يوسف أبو حنيفـة فيجوز تقدم الخبر وهو أبو حنيفة ؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ولا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف. شرح ابن عقيل 1 / 232.

ضرب زيـد عمرو فيكون زيـد هو المفعول في المعني ولا يجوز هـذا في إسم الفاعل لا يجوز أن تقول : عجبت من ضارب زيـد وزيد فاعل لأنك تضيف الشيء إلي نفسه ، وذلك غير جائز.

فأمـا ما شـبه باسم الفاعل نحو : حسن وشديـد فتجوز إضافته إلي الفاعل ، وإن كان إياه لأنها إضافـة غير حقيقيـة نحو قولك : الحسن الوجه والشديد اليد والحسن للوجه والشدة لليد وإنما دخلت الألف واللام وهي لا تجتمع مع الإضافة علي الحسن الوجه وما أشبهه ؛ لأن إضافته غير حقيقية ومعني : حسن الوجه حسن وجهه وقد أفردت بابا للأسماء التي تعمل عمل الفعل اذكره بعد ذكر الأسماء المرتفعة إن شاء الله.

الضرب الثالث

أن يعمل الاسم لمعني الحرف ، وذلك في الإضافة (1) والإضافة تكون علي ضربين : تكون بمعني اللام وتكون بمعني (من).

فأما الإضافة التي بمعني اللام فنحو قولك : غلام زيد ودار عمرو ألا تري أن المعني : غلام لزيد ودار لعمرو إلا أن الفرق بين ما أضيف بلام وما أضـيف بغير لام أن الـذي يضاف بغير لام يكتسـي مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره فيكون معرفة إن كان معرفة ونكرة إن كان نكرة ألا تري أنك إذا قلت غلام زيد فقد عرف الغلام بإضافة إلي زيد وكذلك إذ قلت : دار الخليفة عرفت الدار بإضافتها إلي الخليفة.

ولو قلت : دار للخليفـة لم يعلم أي دار هي ، وكذلك لو قلت : غلام لزيد لم يدر أي غلام هو وأنت لا تقول : غلام زيد فتضـيف إلا وعندك أن السامع قد عرفه كما عرفته.

1- قال ابن هشام : المضاف لمعرفة ك غلامي وغلام زيد. وأقول هذا خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضيف إليه ف غلام زيـد في رتبة العلم وغلام هذا في رتبة الإشارة وغلام الّذي جاءك في رتبة الموصول وغلام القاضـي في رتبة ذي الأداة ولا يسـتثني من ذلك الا المضاف الي المضـمر ك غلامي فإنه ليس في رتبـة المضـمر بل هو في رتبة العلم وهذا هو المذهب الصـحيح. انظر شـرح شذور الذهب 1 / 202.

أما الإضافة التي بمعني (من) فهو أن تضـيف الاسم إلي جنسه نحو قولك : ثوب خز وباب حديد تريد ثوبا من خز وبابا من حديد فأضـفت كل واحـد منهما إلي جنسه الـذي هو منه وهـذا لا فرق فيه بين إضافته بغير (من) وبين إضافته (بمن) وإنما حـذفوا (من) هنا اسـتخفافا فلما حذفوها التقي الاسـمان فخفض أحدهما الآخر إذا لم يكن الثاني خبرا عن الأول ولا صفة له ولو نصب علي التفسير أو التمييز لجاز إذا نون الأول نحو قولك : ثوب خزا.

واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف.

ص: 60

تفسير الثاني : وهو الفعل

اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الـذي هو حديث عنه نحو : قام زيد وضـرب عمرو وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يسـتغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه فهو منصوب ونصـبه ؛ لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه وهذه العلل التي ذكرناها هاهنا هي العلل الأول وها هنا علل ثوان أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله.

تفسير الثالث : وهو العامل من الحروف

اشارة

الحروف تنقسم إلي ثلاثة أقسام :

[القسم الأول من الحروف]

الأول منها : يدخل علي الأسماء فقط دون الأفعال فما كان كذلك فهو عامل في الاسم.

والحروف العوامل في الأسماء نوعان :

نوع منها يخفض الأسماء (1) ويدخل ليصل اسما باسم أو فعلا باسم.

أما وصله أسما بإسم فنحو قولك : خاتم من فضة ، وأما وصله فعلا بإسم فنحو قولك : مررت بزيد.

والنوع الثـاني : يـدخل علي المبتـدأ والخبر فيعمل فيهما مررت الاسم ويرفع الخبر نحو (إن وأخواتها (2)) كقولك : زيـد قائم وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه لا تقول : مررت بيضرب وإلي ذهبت إلا قام ولا أن يقعد قائم.

1- جمعهـا ابن مالـك في الألفيـة فقـال : هاك حروف الجر وهي من إلي حتي خلا حاشا عـدا في عن علي مـذ منـذ رب اللام كي واو وتا والكـاف والباء ولعل ومتي قال ابن عقيل : هـذه الحروف العشـرون كلها مختصـة بالأسـماء وهي تعمل فيها الجر وتقـدم الكلام علي خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتي في حروف الجر. انظر شرح ابن عقيل 3 / 3.

2- هـذه هي الأحرف المشـبّهة بالأفعال وشـبّهت بها لأنّها تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهنّ سـبعة أحرف : " إنّ ، أنّ ، كأنّ ، ليت ، لعـلّ ، لكنّ ، ولا النافيـة للجنس. وحكم هـذه الأحرف : أن كلّ هـذه الأحرف تنصب المبتـدأ - غير الملازم للتّصـدير - (كأسـماء الاسـتفهام) ويسـمّي اسـمها وترفع خبره - غير الطلبي الإنشـائي - (الطلبي : كالأـمر والنهي والاسـتفهام والانشـائي :كـالعقود مثـل بعت واشتريت. ويسمّي خبرها. انظر معجم القواعد العربية 2 / 119.

والقسم الثاني من الحروف

ما يـدخل علي الأفعال فقط ولا يدخل علي الأسـماء وهي التي تعمل في الأفعال فتنصـبها وتجزمها نحو : (أن) في قولك : أريد أن تذهب فتنصب و (لم) في قولك : لم يذهب فتجزم ألا تري أنه لا يجوز أن تقول : لم زيد ولا : أريد أن عمرو.

والقسم الثالث من الحروف

ما يدخل علي الأسـماء وعلي الأفعال فلم تختص به الأسـماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسـماء وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام تقول : أيقوم زيد فيدخل حرف الاستفهام علي الفعل ثم تقول : أزيد أخوك فيدخل الحرف علي الاسم وكذلك (ما) إذا نفيت بها في لغة من لم

يشـبهها بليس فإنه يدخلها علي الاسم والفعل ولا يعملها كقولك : وما زيد قائم ما قام زيد ومن شـبهها (بليس) فاعملها لم يجز أن يدخلها علي الفعل إلا أن يردها إلي أصلها في ترك العمل ونحن نذكر جميع الحروف منفصلة في أبوابها إن شاء الله.

فإن قال قائل : ما بال لام المعرفـة لم تعمل في الاسم وهي لا تـدخل إلا علي الاسم ولا يجوز أن تـدخل هـذه اللام علي الفعل قيل : هذه اللام قـد صارت من نفس الاسم ألا تري قولك : رجل يـدلك علي غير ما كان يـدل عليه الرجل وهي بمنزلـة المضاف إليه الذي يصـير مع المضاف بمنزلـة اسم واحـد نحو قولك : عبـد الملك ولو أفردت عبـدا من الملك لم يـدل علي ما كان عليه عبد الملك وكذلك الجواب في السـين وسوف إن سأل سائل فقال : لـم لـم يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها فقصـتهما قصة الألف واللام في الاسم ، وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار

النحو وجمعته جمعا يحضـره وفصـلته تفصيلا يظهره ورتبت أنواعه وصنوفه علي مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه ليسبق إلي القلوب فهمه ويسهل علي متعلميه حفظه.

واعلم أنه ربما شـذ الشـيء عن بابه فينبغي أن تعلم : أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الـذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره وهذا يسـتعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ علي القياس المطرد لبطل أكثر الصـناعات والعلوم فمتي وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهـذه الأصول فاعلم أنه شاذ ، فإن كان سـمع ممن ترضـي عربيته فلا بـد من أن يكون قـد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه.

والشاذ علي ثلاثة أضـرب : منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في اسـتعمال العرب له نحو : اسـتحوذ (1) ، فـإن بابه وقياسه أن يعل فيقال : اسـتحاذ مثل اسـتقام واسـتعاذ وجميع ما كان علي هذا المثال ولكنه جاء علي الأصل واستعملته العرب كذلك ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشـذ عن القياس نحو ماضـي يدع ، فإن قياسه وبابه أن يقال : ودع يدع إذ لا يكون فعل مسـتقبل إلا له ماض ولكنهم لم يسـتعملوا ودع اسـتغني عنه (بترك) فصار قول القائل الـذي قال : ودعه شاذا وهـذه أشـياء تحفظ ومنه ما شذ عن القياس والإسـتعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكي من إدخال الألف واللام علي اليّجـدع وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسـماء والأفعال والحروف بالأسـماء المفعول فيها فنبدأ بالمرفوعات ثم نردفها المنصوبات ثم المخفوضات فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها وعلي الله تعالي نتوكل وبه نستعين.

1- المصدر الموازن : ل" إفعال" نحو" إقوام" و" استفعال" نحو" استقوام" فإنّه" يحمل علي فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلي فائه ثمّ تقلب ألفـا لتجانس الفتحـة فيلتقي ألفان ، ويجب بعـد القلب حـذف إحـدي الألفين لالتقاء السّاكنين. والصـحيح أنّ المحـذوف الألف الثّانيـة ، لزيادتها وقربها من الطّرف ، ثمّ يؤتي بالتاء عوضا من الألف المحذوفـة فيقال" إقامـة" واسـتقامة" وقد تحذف التاء فيقتصـر فيه علي ما سـمع كقول بعضهم" أجابه إجابا" و" أراه إراء" ويكثر ذلك مع الإضافة نحو : (وَأَقامَ الصَّلاةَ.) وجاء تصحيح" إفعال" و" استفعال" وفروعها في الألف نحو : " أعول إعوالا" و" أغيمت السـماء إغياما" و" اسـتحوذ استحواذا" و" استغيل الصبيّ استيغالا" وهذا كلّه شاذ. انظر معجم القواعد العربية 6 / 56.

ذكر الأسماء المرتفعة

اشارة

الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف :

الأول : مبتدأ له خبر.

والثاني : خبر لمبتدأ بنيته عليه.

والثالث : فاعل بني علي فعل ذلك الفعل حديثا عنه.

والرابع : مفعول به بني علي فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل.

والخامس : مشبه بالفاعل في اللفظ.

شرح الأول : وهو المبتدأ

المبتدأ (1) : ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه وهما مرفوعان أبدا فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما نحو قولك : الله ربنا ومحمد نبينا والمبتدأ لا يكون كلاما تاما إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو : كان وأخواتها وما أشبه ذلك من العوامل تقول : عمرو أخونا ، وإن زيدا أخونا وسنذكر العوامل التي تدخل علي المبتدأ وخبره فتغيره عما كان عليه في موضعها إن شاء الله.

1- المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا المستغني به ، فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (البقرة : 184) ، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان ، وغير الزائدة لإدخال بحسبك درهم وهل من خالق غير الله ، ومخبرا عنه أو وصفا إلي آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ، ورافعا لمستغني به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان ، وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد ، فإن مرفوعه غير مستغني به. وأو في التعريف للتنويع لا للترديد أي المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغني عن الخبر ، وقد أشار إلي الأول بقوله : (مبتدأ زيد وعاذر خبر) أي له (إن قلت زيد عاذر من اعتذر) وإلي الثاني بقوله : (وأوّل) أي من الجزأين (مبتدأ والثّاني) منهما (فاعل اغني) عن الخبر (في) نحو (أسار ذان) الرجلان. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 91.

والمبتـدأ يبتـدأ فيه بالاسم المحـدث عنه قبل الحـديث وكذلك حكم كل مخبر والفرق بينه وبين الفاعل : أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ألا تري أنك إذا قلت : زيـد منطلق فإنما بـدأت (بزيـد) وهو الـذي حـدثت عنه بالإنطلاق والحـديث عنه بعـده ، وإذا قلت : ينطلق زيد فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالإنطلاق بعد أن ذكرت الحديث.

فالفاعل مضارع للمبتدا من أجل أنهما جميعا محدث عنهما وإنهما جملتان لا يسـتغني بعضهما عن بعض وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفـة من النكرات الموصوفـة خاصة فأما المعرفة فنحو قولك : عبد الله أخوك وزيد قائم ، وأما ما قارب المعرفة من النكرات (1) فنحو قولك : رجل من تميم جاءني وخير منك لقيني. وصاحب لزيد جاءني.

وإنما امتنع الابتـداء بالنكرة المفردة المحضـة ؛ لأنه لا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فلا معني للتكلم به ألا تري أنك لو قلت : رجل قائم أو رجل عـالم لم يكن في هـذا الكلاـم فائـدة ؛ لأـنه لاـ يسـتنكر أن يكون في النـاس رجل قائما أو عالما فإذا قلت : رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصـفته بأي صـفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائـدة ولا يكون المبتـدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة ، فإن الابتـداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائـدة بها كقولك : ما أحـد في الـدار وما في البيت رجل ونحو ذلك في لغة بني تميم خاصة : وما أحد حاضر وإنما يراعي في هذا الباب وغيره الفائدة فمتي ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز وما لم يفد فلا معني له في كلام غيرهم.

1- الأصل في المبتـدأ أن يكون معرفـة وقـد يكون نكرة لكن بشـرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصـنف منها سـتة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار رجل وعند زيد نمرة ، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو قائم رجـل الثـاني أن يتقـدم علي النكرة اسـتفهام نحو هـل فتي فيكم الثالث أن يتقـدم عليها نفي نحو ما خل لنا الرابع أن توصف نحو رجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة نحو رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل بر يزين. انظر شرح ابن عقيل 1 / 218.

وقد يجوز أن تقول : رجل قائم إذا سألك سائل فقال : أرجل قائم أم امرأة.

فتجيبه فتقول : رجل قائم وجملة هـذا أنه إنما ينظر إلي ما فيه فائدة فمتي كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده والاسم لا فائدة له لمعرفته به وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر وقد يجوز أن تقدم الخبر علي المبتدأ ما لم يكن فعلا خاصة فتقول : منطلق زيد وأنت تريد : زيد منطلق (1) ، فإن أردت أن تجعل منطلقا في موضع (ينطلق) فترفع زيدا بمنطلق علي أنه فاعل كأنك قلت : ينطلق زيد قبح إلا أن يعتمد اسم الفاعل وهو (منطلق) وما أشبهه علي شيء قبله وإنما يجري فجري الفعل إذا كان صفة جرت علي موصوف نحو قولك : مررت برجل قائم أبوه ارتفع (أبوه) (بقائم) أو يكون مبنيا علي مبتدأ نحو قولك : زيد قائم أبوه وحسن عندهم : أقائم أبوك وأخارج أخوك تشبيها بهذا إذا اعتمد (قائم) علي شيئ قبله فأما إذا قلت قائم زيد فأردت أن ترفع زيدا بقائم وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح وهو جائز عندي علي قبحه وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد علي شيء قبله نحو : ضارب وقاتل لا تقول : ضارب بكرا عمرو فتنصب بكرا (بضارب) وترفع عمرا به لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتي يكون محمولا علي غيره فتقول : هـذا ضارب بكرا جعلوا بين الاسم والفعل فرقا فإذا قلت : قائم أبوك (فقائم) مرتفع بالابتداء وأبوك رفع بفعلهما وهما قد سدا مسد الخبر ولهذا نظائر تذكر في مواضعها إن شاء الله.

فأما قولك : كيف أنت وأين زيد وما أشبهما مما يستفهم به من الأسماء (فأنت وزيد) مرتفعان بالابتداء (وكيف وأين) خبران فالمعني في : كيف أنت علي أي حال أنت وفي : (أين زيد) في أي مكان ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام وهو في الحقيقة

1- الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين إلا إن أول بمشتق وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجري الفعل نحو زيد منطلق أي هو ، فإن لم يكن جاريا مجري الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح وهذا مرمي زيد. انظر شرح ابن عقيل 1 / 206.

الشـيء المسـتفهم عنه ألا تري أنك إذا سـئلت : كيف أنت فقلت : صالح إنما أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستخبر وكذلك إذا قال : أين زيـد فقلت : في داري فإنما أخبرت بما اقتضـته أين ولكن جميع هـذا ، وإن كان خبرا فلا يكون إلا مبدوءا به وقد تدخل علي المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء فلا تزيل المبتدأ عن حاله كلام الابتداء وحروف الاستفهام (وأما وما (1)) إذا كانت نافية في لغة بني تميم وأشباه ذلك فتقول : أعمرو (قائم) ولبكر أخوك وما زيـد قائم ، وأما بكر منطلق فهـذه الحروف إنما تدخل علي المبتدأ وخبره لمعان فيها ألا تري أن قولـك : عمرو منطلق كـان خبرا موجبـا فلمـا أدخلت عليه (مـا) صـار نفيا وإنما نفيت (بما) ما أوجبه غيرك حقه أن تأتي بالكلام علي لفظه وكذلك إذا اسـتفهمت إنما تسـتخبر خبرا قد قيل أو ظن كأن قائلا قال : عمرو قائم فأردت أن تحقق ذلك فقلت أعمرو قائم وقع في نفسك أن ذلك يجوز وأن يكون وأن لا يكون فاسـتخبرت مما وقع في نفسك بمنزلـة ما سـمعته أذنك فحينئذ تقول : أعمرو قائم أم لا لأنك لا تسـتفهم عن شيء إلا وهو يجوز أن يكون عندك موجبة أو منفية واقعا ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه فإذا قلت : لعمرو منطلق أغنت اللام بتأكيـدها عن إعادتك الكلام فلـذلك احتيـج إلي جميع حروف المعاني لما في ذلك من الإختصار ألا تري أن الواو العاطفة في قولك : قام زيـد وعمرو لولاها لاحتجت إلي أن تقول : قام زيد قام عمرو وكذلك جميع الحروف ويوصل بلام القسم فيقال : والله لزيد خير منك لأنك لا

1- قال الأشـموني : وأما أم فـذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب إلي أنها بمعني الهمزة فإذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعني أعمرو قائم فتصـير علي مذهبه استفهامية ، وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلي أنها من حروف العطف ثم اختلفوا علي ثلاثة أقوال : أحدها أنها لا تكون عاطفـة إلا إذا لم تـدخل عليها الواو وهو مـذهب الفارسـي وأكثر النحويين. والثاني أنها عاطفة ولا تسـتعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصـححه ابن عصـفور ، قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو. والثـالث أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو وهو مـذهب ابن كيسان. وذهب يونس إلي أنها حرف اسـتدراك وليست بعاطفـة والواو قبلها عاطفة لما بعدها علي ما قبلها عطف مفرد علي مفرد. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 210.

تقسم إلا مع تحقيق الخبر (وأما) فإنما تـذكرها بعد كلام قد تقدم أخبرت فيه عن اثنين أو جماعة بخبر فاختصـصت بعض من ذكر وحققت الخبر عنه ألاـ تري أن القائل يقول : زيـد وعمرو في الـدار فتقول : أما زيـد ففي الـدار ، وأما عمرو ففي السوق وإنما دخلت الفاء من أجل ما تقـدم لأنها إنما تـدخل في الكلام لتتبع شـيئا بشـيء وتعق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله (ولأما) موضع تذكر فيه وما لم أذكر من سائر الحروف التي لا تعمل في الأسماء فالمبتدأ والخبر بعدها علي صورتهما.

ص: 68

شرح الثاني : وهو خبر المبتدأ

الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما وبالخبر يقع التصديق والتكذيب (1) ألا ترى أنك إذا قلت : عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله ؛ لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه (جالسا) فإذا كان خبر المبتدأ اسما مفردا فهو رفع نحو قولك : عبد الله أخوك وزيد قائم وخبر المبتدأ ينقسم علي قسمين : إما أن يكون هو الأول في المعني غير ظاهر فيه ضميره نحو : زيد أخوك وعبد الله منطلق فالخبر هو الأول في المعني إلا أنه لو قيل لك من أخوك هذا الذي ذكرته لقلت : زيد أو قيل لك : من المنطلق لقلت : عبد الله أو يكن غير الأول ويظهر فيه ضميره نحو قولك : عمرو ضربته وزيد رأيت أباه ، فإن لم يكن علي أحد هذين فالكلام محال.

وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعني علي ضربين فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك : زيد أخوك ، وزيد قائم وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له ، وذلك الظرف علي ضربين : إما أن يكون من ظروف المكان وإما أن يكون من ظروف الزمان.

أما الظروف في المكان فنحو قولك : زيد خلفك وعمرو في الدار.

والمحذوف معني الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت : زيد مستقر خلفك وعمرو مستقر في الدار ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال.

وأما الظرف من الزمان فنحو قولك : القتال يوم الجمعة والشخوص يوم الخميس كأنك قلت : القتال مستقر يوم الجمعة أو وقع في يوم الجمعة والشخوص واقع في يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف ، فإن لم ترد هذا المعني فالكلام محال ؛ لأن زيدا

1- والمعني أن الخبر يتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن أن تستغني الجملة عنه في إتمام معناها الأساسي. انظر النحو الوافي 1 / 291.

الذي هو المبتدأ ليس من قولك : (خلفك) ولا في الدار شيء ؛ لأن في الدار ليس بحديث وكذلك خلفك وإنما هو موضع الخبر.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد يوم الخميس ولا عمرو في شهر كذا ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث وإنما يجوز ذلك في الأحداث نحو الضرب والحمد وما أشبه ذلك وعلة ذلك أنك لو قلت : زيد اليوم لم تكن فيه فائدة ؛ لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون الآخر والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبرا عن الجثث وغيرها كذلك والظرف من الأماكن تكون إخبارا عن المعاني التي ليست بجثث يعني المصادر نحو قولك : البيع في النهار والضرب عندك ، فإن قال قائل فأنت قد تقول : الليلة الهلال (1) والهلال جثة فمن أين جاز هذا فالجواب في ذلك : أنك إنما أردت : الليلة حدوث الهلال لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه ألا تري أنك لا تقول : الشمس اليوم ولا القمر الليلة ؛ لأنه غير متوقع وكذلك إن قلت : اليوم زيد وأنت تريد هذا المعني جاز وتقول : أكل يوم لك عهد ؛ لأن فيه معني الملك ويوم الجمعة عليك ثوب إنما جاز ذلك لإستقرار الثوب عليك فيه ، وأما القسم الثاني من خبر المبتدأ : وهو الذي يكون غير الأول ويظهر يفه ضميره فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلا فيه ضمير المبتدأ نحو : زيد يقوم والزيدان يقومان فهذا الضمير ، وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع ، وذلك ضرورة خوف اللبس

1- لا يقع الزّمان خبرا عن أسماء الذّوات فلا يقال : " زيد اللّيلة" إلّا إن حصلت فائدة جاز عند الأكثرين ، وذلك في ثلاث حالات : (أ) أنيكون المبتدأ عامّا والزّمان خاصّا إمّا بالإضافة نحو" نحن في شهر ربيع" فنحن ذات وهو عامّ لصلاحيّته لكلّ متكلّم وفي شهر كذا خاصّ - وإمّا بالوصف نحو" نحن في زمان طيّب" مع جرّه ب" في" كما مثّل. (ب) أن تكون الذّات مشبهة للمعني في تجدّدها وقتا فوقتا نحو : " الهلال اللّيلة". (ج) أن يقدّر مضاف نحو قول امرئ القيس" اليوم خمر" أي شرب الخمر و" الليلة الهلال" أي رؤية الهلال. انظر معجم القواعد العربية 8 / 4.

ومضـمره كظاهره وأنت إذا قلت : زيـد قائم فالضـمير لا يظهر في واحده ولا في تثنيته ولا في جمعه ، فإن قال قائل : فإنك قد تقول : الزيدان قائمان والزيـدون قائمون قيل له : ليست الألف ولا الواو فيهما ضـميرين إنما الألف تثنية الاسم والواو جمع الاسم وأنت إذا قلت : الزيدون قائمون فأنت بعد محتاج إلي أن يكون في نيتك ما يرجع إلي الزيدين ولو كانت الواو ضـميرا والألف ضميرا لما جاز أن تقول القائمان الزيدان ولا القائمون الزيدون أو يكون جملة فيها ضميره والجمل المفيدة علي ضربين : إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك : زيد ضـربته وعمرو لقيت أخاه وبكر قام أبوه ، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك : زيـد أبوه منطلق وكل جملـة تاتي بعـد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ ألا تري أن إعراب (أبوه منطلق) (1) بعد قولـك : بكر كـإعرابه لو لم يكن بكر قبله فـأبوه مرتفع بالابتـداء (ومنطلق) خبره فبكر مبتـدأ أول وأبوه مبتـدأ ثـان ومنطلق خبر الأـب والأـب (منطلق) خبر بكر وموضع قولـك : (أبوه منطلق) رفع ومعني قولنا : الموضـح أي لو وقع موقع الجملـة اسم مفرد لكان مرفوعا وقـد يجوز أن يأتي مبتـدأ بعـد مبتدأ بعد مبتدأ وأخبار كثيرة بعد مبتدأ وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هي شـيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون ولا أعرف له في كلام العرب نظيرا فمن ذلك قولهم : زيـد هنـد العمران منطلقان إليهما من أجله فزيـد مبتدأ أول وهند مبتدأ ثان والعمران مبتدأ ثالث وهنـد وما بعدها خبر لها والعمران وما بعدهما خبر لهما وجميع ذلك خبر عن زيد والراجع الهاء في قولك من أجله والراجع إلي هند (الهاء) في قولك : إليها والمنطلقان هما العمران وهما الخبر عنها.

1- شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا ؛ لأن يكون صلة كما إذا وقع بعده جملة نحو جاء الذي هو أبوه منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق تعني الذي هو أبوه منطلق ؛ لأن الكلام يتم دونه فلا يدري أحذف منه شيء أم لا. انظر شرح ابن عقيل 1 / 168.

وفيهما ضـميرهما فكلما سئلت عنه من هذا فهذا أصله فإذا طال الحديث عن المبتدأ كل الطول وكان فيه ما يرجع ذكره إليه جاز نحو قولك : (عبد الله قام رجل كان يتحدث مع زيد في داره) صار جميع هذا خبرا عن (عبد الله) من أجل هذه الهاء التي رجعت إليه بقولك : (في داره) وموضع هذا الجملة كلها رفع من أجل أنك لو وضـعت موضـعها (منطلقا) وما أشـبهه ما كان إلا رفعا فقد بان من جميع ما ذكرنا أنه قد يقع في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء الاسم أو الفعل أو الظرف أو الجملة.

واعلم أن المبتدأ أو الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة :

الأول : أي يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو : عمرو منطلق وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام.

الثاني : أن يكون المبتـدأ معرفة والخبر معرفة نحو : زيد أخوك (1) وأنت تريـد أنه أخوه من النسب وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيـدا علي إنفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسـبب آخر ويعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا فتقول له : أنت زيد أخوك أي زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما ، وذلك هو الذي اسـتفاده المخاطب فمتي كان الخبر عن المعرفـة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين ، وإن هذا هذا فذا كلام لا فائدة فيه ، فإن قال قائل : فأنت تقول : الله ربنا ومحمد نبينا وهذا معلوم معروف قيل له : هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين

1- يشترط لجواز الإخبار عن أل ثلاثة شروط زيادة علي ما سبق في الذي وفروعه : الأول أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل - وهي الفعلية - وإلي هذا الإشارة بقوله : فيه الفعل قد تقدما. الثاني أن يكون ذلك الفعل متصرفا. الثالث أن يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك زيـد أخوك ولا من قولك عسـي زيـد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد ، وإلي هذين الشـرطين الإشارة بقوله : (إن صحّ صوغ صـلة منه لأـل) إذ لاـ يصـح صوغ صـلة لأـل من الجامـد ولاـ من المنفي. ثم مثل لما يصـح ذلك منه بقوله : (كصوغ واق من وقي الله البطل) ، فإن أخبرت عن الفاعـل قلت : الواقي البطـل أو عن المفعول قلت : الواقيـة البطـل ، ولا يجوز لك أن تحـذف الهاء ؛ لأن عائـد الألف واللام لا يحذف إلا في الضرورة. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 391.

وإنما نقوله ردا علي الكفار وعلي من لا يقول به ولو لم يكن لنا مخالف علي هـذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به ، فإن المسـبح يسبح وليس يريد أن يفيد أحدا شيئا وإنما يريد أن يتبرر ويتقرب إلي الله بقول الحق وبذلك أمرنا وتعبدنا وأصل ذلك الإعتراف بمن الله عليه بأن عرفه نفسه وفضـله علي من لا يعرف ذلك وأصل الكلام موضوع للفائـدة ، وإن اتسـعت المـذاهب فيه ولكن لو قال قائل : النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلاما لا فائدة فيه ، وإن كان الخبر فيهما نكرة.

الثالث : أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة وقد بينا أن الجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة.

فأما الكلام إذا كان منفيا ، فإن النكرة فيه حسنة ؛ لأن الفائدة فيه واقعة نحو قولك : ما أحد في الدار وما فيها رجل.

الرابع : أن يكون المبتـدأ نكرة والخبر معرفـة وهـذا قلب ما وضع عليه الكلام وإنما جاء مع الأشـياء التي تدخل علي المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر نحو قوله :

كأنّ سلافة من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء

فجعل اسم (كأن) عسل وهو نكرة وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلي الضـمير ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن عسلا وماء نوعان وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو : تمرة وجوزة والضمير الذي في (مزاجها) راجع إلي نكرة وهو قوله : سلافة فهو مثل قولك : خمرة ممزوجة بماء.

وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضا لعلم المخاطب بما حذف والمحذوف علي ثلاث جهات (1) :

1- مثال حذف المبتدأ أن يقال كيف زيد فتقول صـحيح أي هو صحيح ، وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعـالي : (مَنْ عَمِـلَ صالِحـاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسـاءَ فَعَلَيْها) أي من عمل صالحا فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها. انظر شـرح ابن عقيل 1 / 246.

الأولي : حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن تري جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل : الهلال والله أي : هذا الهلال فيحذف هذا وكذلك لو كنت منتظرا رجلا فقيل : عمرو جاز علي ما وصفت لك ومن ذلك : مررت برجل زيد لأنك لما قلت : مررت برجل أردت أن تبين من هو فكأنك قلت هو زيد وعلي هذا قوله تعالي : (بِشَرٍّ مِنْ ذلِكُمُ النَّارُ) [الحج : 72].

الجهة الثانية : أن تحذف الخبر لعلم السامع فمن ذلك أن يقول القائل : ما بقي لكم أحد فتقول : زيد أو عمرو أي : زيد لنا ومنه لو لا عبد الله لكان كذا وكذا فعبد الله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا فكأنه قال : لو لا عبد الله بذلك المكان ولو لا القتال كان في زمان كذا وكذا ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه وعرف المعني فأما قوله : لكان (كذا وكذا) فحديث متعلق بحديث (لو لا) وليس من المبتدا في شيء ومن ذلك : هل من طعام فموضع (من طعام) رفع كأنك قلت : هل طعام والمعني : هل طعام في زمان أو مكان و (من) تزاد توكيدا مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة وسنذكرها في موضعها إن شاء الله.

وقد أدخلوها علي الفاعل والمفعول أيضا كما أدخلوها علي المبتدأ فقالوا : ما أتاني من رجل في موضع : ما أتاني رجل. (وما وجدنا لأكثرهم من عهد) و (هل تحس منهم من أحد).

وكذلك قولك : هل من طعام وإنما هو : هل طعام فموضع (من طعام) رفع بالابتداء.

الجهة الثالثة : أنهم ربما حذفوا شيئا من الخبر في الجمل ، وذلك المحذوف علي ضربين : إما أن يكون فيه الضمير الراجع إلي المبتدأ نحو قولهم : السمن منوان بدرهم (1) يريد : منه وإلا كان كلاما غير جائز ؛ لأنه ليس فيه ما يرجع إلي الأول وإما أن يكون المحذوف شيئا ليس فيه راجع

1- من أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة اما بصفة مذكورة نحو (ولأمة مؤمنة خير من مشركة) (ولعبد مؤمن خير من مشرك) أو بصفة مقدرة كقولهم السّمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ أوّل ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبره والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والمسوّغ للابتداء بمنوان أنه موصوف بصفة مقدرة أي منوان منه. انظر شرح شذور الذهب 1 / 235.

ولكنه متصل بالكلام نحو قولك : الكر بستين درهما فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطب.

وتعتبر خبرا لمبتدأ بأنك متي سألت عن الخبر جاز أن يجاب بالمبتدأ ؛ لأنه يرجع إلي أنه هو هو في المعني.

ألاـ تري أن القائـل إذا قال : عمرو منطلق فقلت : من المنطلق قال : عمرو وكـذلك إذا قال :عبـد الله أخوك فقلت : من أخوك قال : عبـد الله وكـذلك لو قال : عبـد الله قامت جاريته في دار أخيه فقلت : من الـذي قامت جاريته في دار أخيه لقال : عبد الله وخبر المبتدأ يكون جواب (ما) واي وكيف وكم وأين ومتي يقول القائل : الدينار ما هو فتقول : حجر فتجيبه بالجنس ويقول الدينار أي الحجارة هو فتقول : ذهب فتجيبه بنوع من ذلك الجنس وهذا إنما يسأل عنه من سمع بالدينار ولم يعرفه.

ويقول : الدينار كيف هو فتقول : مدور أصـفر حسن منقوش ويقول : الدينار كم قيراطا هو فتقول : الدينار عشرون قيراطا فيقول : أين هو فتقول : في بيت المال والكيس ونحو ذلك ولا يجوز أن تقول : الـدينار متي هو وقد بينا أن ظروف الزمان لا تتضـمن الجثث إلا علي شـرط الفائدة والتأول ولكن تقول : القتال متي هو فتقول : يوم كـذا وكـذا فأما إذا كان الخبر معرفـة أو معهودا فإنما يقع في جواب (من وأي) نحو قوله : زيد من هو والمعني : أي الناس هو وأي القوم هو فتقول : أخوك المعروف أو أبو عمرو أي الـذي من أمره كـذا وتقول : هذا الحمار أي الحمير هو فتقول : الأسود المعروف بكذا وما أشبهه.

واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسـما من أسماء الفاعلين وكان المبتدأ هو الفاعل في المعني وكان جاريا عليه إلي جنبه أضمر فيه ما يرجع إليه وانستر الضـمير نحو قولـك : عمرو قـائم وأنت منطلق فـأنت وعمرو الفاعلاـن في المعني ؛ لأن عمرا هو الـذي قام وقائم جار علي (عمرو) وموضوع إلي جانبه لم يحل بينه وبينه حائل فمتي كان الخبر بهذه الصفة لم يحتج إلي أن يظهر الضمير إلا مؤكدا ، فإن أردت التأكيد قلت : زيد قائم هو ، وإن لم ترد التأكيد فأنت مستغن عن ذلك وإنما احتمل (ضارب وقائم) وما أشبههما من أسماء الفاعلين ضمير الفاعل

ورفع الأسماء التي تبني عليه لمضارعته الفعل فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل إلا أن المشبه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه فضمنوه الضـمير متي كان جاريا علي الاسم الـذي قبله وإنما يكون كذلك في ثلاثة مواضع : إما أن يكون خبرا لمبتدأ نحو قولك : عمرو منطلق كما ذكرنا أو يكون صـفة نحو : مررت برجل قائم أو حالا نحو : رأيت زيدا قائما ففي اسم الفاعل ضمير في جميع هذه المواضع ، فإن وقع بعدها اسم ظـاهر ارتفع ارتفـاع الفاعـل بفعله ومتي جري اسم الفاعل علي غير من هو له فليس يحتمل أن يكون فيه ضـمير الفاعل كما يكون في الفعل ؛ لأن انسـتار ضـمير الفاعل إنما هو للفعل ولذلك بنيت لام (فعل) مع ضـمير الفاعل المخاطب في (فعلت) والمخاطب والمخاطبة أيضا في (فعلت) وفعلت كما بينا فيما مضي.

فإن قلت : هند زيد ضاربته (1) لم يكن بد من أن تقول : هي من أجل أن قولك : (ضاربته) ليس لزيد في الفعل نصـيب وإنما الضـرب كان من هنـد ولم يعـد عليها شـيء من ذكرها والفعل لها فإنما (ضاربته) خبر عن زيـد وفاعله هند في المعني ولم يجز إلا إظهار الضـمير فقلت حينئذ هي مرتفعة (بضاربته) كما ترتفع هند إذا قلت : زيد ضاربته هند فالمكني هاهنا بمنزلة الظاهر ولا يجوز أن تتضـمن (ضاربته) ضـمير الفاعل ، فإن أردت أن تثني قلت : الهنـدان الزيـدان ضاربتهما هما ؛ لأن (ضاربه) ليس فيه ضـمير الهندين إنما هو فعل فاعله المضـمر هذا علي قول من قال : أقائم أخواك فأما من قال : أكلوني البراغيث فيجعل في الفعل علامـة التثنيـة والجمع ولم يرد الضـمير ليدل علي أن فاعله مثني أو مجموع كما كانت التاء في (فعلت هنـد) فرقا بين فعل المـذكر والمؤنث فإنه يقول : الهندان الزيدان ضاربتاهما هما فإذا قلت : هند زيد ضاربته هي (فهند)

1- هـذا مثـال مـا أمن فيه اللبس زيـد هنـد ضاربهـا هو وهنـد زيـد ضاربته هي فيجب الإبراز أيضا لجريان الخبر علي غير من هو له. وقال الكوفيون لا يجب الإبراز حينئـذ ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واسـتدلوا لذلك بقوله : قومي ذري المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 96.

مرتفعة بالابتداء (وزيد) مبتدأ ثان وضاربته خبر زيد (وهي) هذه اللفظة مرتفعة بأنها فاعلة والفعل (ضاربته) والهاء ترجع إلي زيد وهي ترجع إلي هنـد والجملـة خبر عنهـا ، فإن جعلت موضع فاعل يفعل فقلت : زيـد هنـد تضـربه أضـمرت الفاعل ولم تظهره فهـذا مما خالفت فيه الأسـماء الأفعال ألا تري أنك تقول : زيد أضـربه وزيد تضربه ، فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا أو أنت ؛ لأن في تصاريف الفعل ما يدل علي المضـمر ما هو كما قد ذكرنا فيما قد تقدم وليس ذلك في الأسـماء وحكم اسم المفعول حكم اسم الفاعل تقول : زيد مضروب فتكون خبرا لزيد كما تكون (ضارب) ويكون فيه ضميره كما يكون في الفاعل فتقول : عمرو الجبة مكسوته ، إذ كان في (مكسوته) ضـمير الجبة مستترا ، فإن كان فيه ضمير (عمرو) لم يجز حتي تقول : عمرو الجبة مكسوها هو فحكم المفعول حكم الفاعل كما أن فعل (كفعل) في عمله وحق خبر المبتـدأ إذا كان جملة أن يكون خبرا كاسـمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ولا يكون اسـتفهاما ولا أمرا ولا نهيا وما أشـبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت ولكن العرب قد اتسـعت في كلامها فقالت : زيد كم مرة رأيته فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعني والحقيقة داخلا في جملة ما استفهم عنه ؛ لأن الهاء هي زيد وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب.

شرح الثالث من الأسماء المرتفعة : وهو الفاعل

(1)

الاسم الـذي يرتفع بأنه فاعل هو الـذي بنيته علي الفعل الذي بني للفاعل ، ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك : جاء زيـد ومات عمرو وما أشـبه ذلك ومعني قولي : بنيته علي الفعل الذي بني للفاعل أي : ذكرت الفعل قبل الاسم لأنك لو أتيت بالفعل بعـد الاسم لأرتفع الاسم بالابتـداء وإنما قلت علي الفعل الذي بني للفاعل لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا (ضـرب) للفاعل مفتوح الفاء و (ضـرب) للمفعول مضـموم الفاء مكسور العين وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأبنية وهذا يبين لك في موضعه إن شاء الله.

وإنما قلت : كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن ؛ لأن الفعل ينقسم قسمين : فمنه حقيقي ومنه غير حقيقي والحقيقي ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون الفعل لا يتعدي الفاعل إلي من سواه ولا يكون فيه دليل علي مفعول نحو : قمت وقعدت.

والآخر : أن يكون فعلا وأصلا إلي اسم بعد اسم الفاعل.

والفعل الواصل علي ضربين : فضرب واصل مؤثر نحو : ضربت زيدا وقتلت بكرا.

والضـرب الآخر واصل إلي الاسم فقط غير مؤثر فيه نحو : ذكرت زيـدا ومـدحت عمرا وهجوت بكرا ، فإن هـذه تتعـدي إلي الحي والميت والشاهد والغائب ، وإن كنت إنما تمدح الذات وتذمها إلا أنها غير مؤثرة.

ومنها الأفعال الداخلة علي الابتداء والخبر وإنما تنبيء عن الفاعل بما هجس في نفسه أو تيقنه غير مؤثرة بمفعول ولكن أخبار الفاعل بما وقع عنده نحو : ظننت زيدا أخاك. وعلمت زيدا خير الناس.

1- الفاعـل : هو ما قـدّم الفعل او شـبهه عليه وأسـند إليه علي جهـة قيامه به أو وقوعه منه ك علم زيـد ومات بكر وضـرب عمرو و (مختلف الوانه). انظر شرح شذور الذهب 1 / 204.

القسم الثاني : من القسـمة الأولي : وهو الفعل الذي هو غير فعل حقيقي فهو علي ثلاثة أضرب فالضرب الأول : أفعال مستعارة للإختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو : مات زيد وسقط الحائط ومرض بكر.

والضـرب الثاني : أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقيـة وإنما تـدل علي الزمان فقط ، وذلك قولك : كان عبـد الله أخاك وأصـبح عبد الله عاقلا ليست تخبر بفعل فعله إنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضي وأن الصباح أتي عليه وهو عاقل.

والضرب الثالث : أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل (1) الذي جعلت له نحو قولك : لا أرينك هاهنا فالنهي إنما هو للمتكلم كأنه ينهي نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعني وتأويله : لا تكونن هاهنا ، فإن (من) حضـرني رأيته ومثله قوله تعالي : (وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) [آل عمران : 102] لم ينههم عن الموت في وقت ؛ لأن ذلك ليس المهم تقديمه وتأخيره ولكن معناه : كونوا علي الإسـلام ، فإن الموت لا بد منه فمتي صادفكم صادفكم عليه وهذا تفسير أبي العباس رحمه الله.

فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يسـتغني عليها السـكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضـلة في الكلام كالـذي تقـدم فأما الفعل فلا بد له من فاعل وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر ألا تري أنك إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائم زيد.

فالفاعـل رفع إذا أخبرت عنه أنه (فعل) وسـيفعل أو هو في حاذل الفعل أو اسـتفهمت عنه هل يكون فاعلا أو نفيت أن يكون فاعلا نحو : قام عبد الله ويقوم عبد الله. وسيقوم عبد الله.

وفي الاسـتفهام : أيقوم عبد الله؟ وفي الجزاء : إن يذهب زيد أذهب ، وفي النفي : ما ذهب زيد ولـم يقـم عمرو فالعامل هو الفعل علي عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لـم يعمل فسواء كان الفعل مجزوما أو منصوبا أو مرفوعا أو موجبا أو منفيا أو

1- فكأن الخطاب فيها قد وجه للمفعول.

خبرا أو استخبارا هو في جميع هذه الأحوال لا بدّ من أن يرفع به الاسم الذي بني له فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل بالصفة التي ذكرناها ومن الأفعال ما لا يتصرف في الأزمنة الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل ويقتصر به علي زمان واحد فلا يتصرف في جميع تصاريف الأفعال وقد أفردناها وقد أعملوا اسم الفعل وتأملت جميع ذلك فوجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء : فعل متصرف وفعل غير متصرف وأسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر والأسماء التي سموا فيها الفعل في الأمر والنهي.

فأما الأول : وهو الفعل المتصرف فنحو : قام وضرب وتصرفه أنك تقول : يقوم وأقوم وتقوم ، وضرب ويضرب وأضرب ، وجميع تصاريف الأفعال جارية عليه ويشتق منه اسم الفاعل فتقول : ضارب.

والثاني : وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو : ليس وعسي وفعل التعجب ونعم وبئس لا تقول منه يفعل ولا فاعل ، ولا يزول عن بناء واحد وسنذكر هذه الأفعال بعد في مواضعها إن شاء الله.

الثالث : وهو اسم الفاعل (1) الجاري علي فعله نحو قولك : قام يقوم فهو قائم : وضرب يضرب فهو ضارب وشرب يشرب فهو شارب فضارب وشارب وقائم أسماء الفاعلين.

وقد بينا أن اسم الفاعل لا يحسن أن يعمل إلا أن يكون معتمدا علي شيء قبله ، وذكرنا ما يحسن من ذلك وما يقبح في باب خبر الابتداء.

والرابع : الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك : حسن وشديد تقول : الحسن وجه زيد والشديد ساعدك وما أشبهه.

1- اسم الفاعل وهو ما اشتقّ من فعل لمن قام به علي معني الحدوث كضارب ومكرم ، فإن صغّر أو وصف لم يعمل وإلّا ، فإن كان صلة لأل عمل مطلقا وإلّا عمل إن كان حالا أو استقبالا واعتمد ولو تقديرا علي نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف. انظر شرح شذور الذهب 1 / 496.

والخامس : المصدر نحو قولك عجبت من ضرب زيد عمرو وتأويله : من أن ضرب زيدا عمرو.

السادس : الأسماء التي يسمي الفعل بها في الأمر والنهي نحو قولهم : تراكها ومناعها يريدون : أترك وأمنع ورويد زيدا وهلم الثريد وصه ومه يريدون : اسكت وعليك زيدا فهذه الأسماء إنما جاءت في الأمر وتحفظ حفظا ولا يقاس عليها وسنذكر جميع هذه الأسماء التي أوقعت موقع الفعل في بابها مشروحة إن شاء الله.

شرح الرابع من الأسماء المرتفعة : وهو المفعول الذي لم يسم من فعل به

(1)

إذا كان الاسم مبنيا علي فعل بني للمفعول ولم يذكر من فعل به فهو رفع ، وذلك قولك : ضرب بكر وأخرج خالد واستخرجت الدراهم فبني الفعل للمفعول علي (فعل) نحو : (ضرب). وأفعل نحو : (أكرم). وتفعل نحو : تضرب.

ونفعل نحو : نضرب ، فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل لئلا يلتبس المفعول بالفاعل وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كإرتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغني دونه ولذلك قلت : إذا كان مبنيا علي فعل بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتم إلا به وقلت ولم تذكر من فعل به لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصبا وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه.

واعلم أن الأفعال التي لا تتعدي لا يبني منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال نحو : قام وجلس.

لا يجوز أن تقول : قيم زيد ولا جلس عمرو إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول فإذا كان الفعل لا يتعدي إلي مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له ، فإن كان الفعل يتعدي إلي مفعول

1- وهو نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسمّ فاعله والعبارة الأولي أولي لوجهين احدهما أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سيأتي والثاني أن المنصوب في قولك أعطي زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسمّ فاعله وليس مقصودا لهم. انظر شرح شذور الذهب 1 / 207.

واحد نحو : ضـربت زيدا أزلت الفاعل وقلت : ضرب زيد فصار المفعول يقوم مقام الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب ؛ لأن الذي كان منصوبا قـد ارتفع ، وإن كان الفعل يتعدي إلي مفعولين نحو : أعطيت زيدا درهما فرددته إلي ما لـم يسم فاعله قلت : أعطي زيد درهما فقام أحـد المفعولين مقام الفاعل وبقي منصوب واحـد في الكلام وكذلك إن كان الفعل يتعدي إلي ثلاثة مفعولين نحو : أعلم الله زيدا بكرا خير النـاس إذا رددته إلي ما لـم يسم فاعله قلت : أعلم زيـد بكرا خير الناس فقام أحـد المفعولين مقام الفاعل وبقي في الكلام اسـمان منصوبان فعلي هذا يجري هذا الباب.

وإن كان الفعل لا يتعدي لـم يجز ذلك فيه ، وإن كان يتعدي إلي مفعول واحد بقي الفعل غير متعمد ، وإن كان يتعدي إلي اثنين بقي الفعل متعـديا إلي واحـد ، وإن كان يتعـدي إلي ثلاثـة بقي الفعل يتعـدي إلي إثنين فعلي هـذا فقس متي نقلت (فعل) الذي هو للفاعل مبني إلي (فعل) الـذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات واحدا ، وإذا نقلت (فعلت) إلي أفعلت ، فإن كان الفعل لا يتعدي في (فعلت) فعده إلي واحـد إذا نقلته إلي أفعلت تقول قمت فلا يتعـدي إلي مفعول ، فإن قلت أفعلت منه قلت أقمت زيدا ، وإن كان الفعل يتعدي إلي مفعول واحـد فنقلته من (فعلت) إلي (أفعلت) عـديته إلي إثنين نحو قولـك : رأيت الهلال هو متعـد إلي مفعول واحـد ، فإن قلت : أريت (1) زيدا الهلال فيتعـدي إلي إثنين ، وإن كان الفعل يتعـدي إلي مفعولين فعلت إلي أفعلت تعـدي إلي ثلاثة مفعولين تقول علمت بكرا خير الناس ، فإن قلت : أعلمت قلت : أعلمت بكرا زيـدا خير الناس فتعدي إلي ثلاثة فهذان النقلان مختلفان إذا نقلت (فعلت) إلي (فعلت) نقصت من المفعولات واحدا أبدا ، وإذا نقلت (فعلت) إلي (أفعلت) زدت في

1- أري المنقولـة بـالهمزة من رأي المتعديـة لاثنين نحو أريت زيـدا عمرا فاضـلا بمعني أعلمته قال الله تعالي (كَذلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمالَهُمْ حَسَراتٍ عَلَيْهِمْ) فالهـاء والميم مفعـول أول و (أعمـالهم) مفعـول ثـان و (حسـرات) مفعـول ثـالث. والبواقي مـا ضـمّن معني أعلم وأري المذكورتين من أنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدّث تقول أنبأت زيدا عمرا فاضـلا بمعني أعلمته وكذلك تفعل في البواقي. انظر شرح شذور الذهب 1 / 484.

المفعولات واحـدا أبدا فتبين ذلك فإني إنما ذكرت (فعّلت) ، وإن لـم يكن من هذا الباب ؛ لأن الأشـياء تتضح بضـمها إلي أضدادها واسـم المفعول الجاري علي فعله يعمل عمل الفعل نحو قولك : مضـروب ومعط يعمل علي أعطي ونعطي تقول : زيد مضروب أبوه فترفع (وأبوه) بمضـروب كما كنت ترفعه بضارب إذا قلت : زيد ضارب أبوه عمرا وتقول : زيد معط أبوه درهما (فترفع الأب) (بمعط) وتقول : دفع إلي زيد درهم فترفع الـدرهم لأنك جررت زيدا فقام الدرهم مقام الفاعل ويجوز أن تقول : سـير بزيد فتقيم (بزيد) مقام الفاعل فيكون موضـعه رفعا ولا يمنعه حرف الجر من ذلك كما قال : ما جاءني من أحـد فأحـد فاعل ، وإن كان مجرورا (بمن) وكذلك قوله تعالي : (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [البقرة : 105].

فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت : أعطي زيد درهما وكسـي زيد ثوبا فهذا وجه الكلام ويجوز أن تقول : أعطي زيدا درهم وكسي زيدا ثوب كما كان الـدرهم والثوب مفعولين وكان لا يلبس علي السامع الآخـذ من المأخوذ جاز ولكن لو قلت : أعطي زيد عمرا وكان زيد هو الآخذ لم يجز أن تقول : أعطي عمرو زيدا ؛ لأن هذا يلبس إذ كان يجوز أن يكون كل واحد منهما آخذا لصاحبه وهو لا يلبس في الدرهم وما أشبه ؛ لأن الدرهم لا يكون إلا مأخوذا وإنما هذا مجاز والأول الوجه.

ومن هذا : أدخل القبر زيدا وألبست الجبة زيدا ولا يجوز علي هذا ضرب زيدا سوط ؛ لأن سوطا في موضع قولك : ضربة بسوط فهو مصدر.

واعلم أنه يجوز أن تقيم المصـادر (1) والظروف من الأزمنـة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات علي السـعة ، وذلك نحو قولك : سير بزيد سير شديد وضرب من

1- يعمل المصـدر عمل الفعل في موضـعين : أحـدها : أن يكون نائبا مناب الفعل نحو ضـربا زيدا ف زيدا منصوب ب ضـربا لنيابته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في أضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر. والموضع الثاني : أن يكون المصدر مقدرا ب أن والفعل أو ب ما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر ب أن إذا أريد المضي أو الاستقبال. انظر شرح ابن عقيل 3 / 93.

أجل زيد عشـرون سوطا واختلف به شـهران ومضـي به فرسـخان وقد يجوز نصبهما علي الموضع ، وإن كنت لـم تقـم المجرور مقام الفاعل أعني قولك : بزيد علي أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضـمره ، وذلك المحذوف علي ضـربين : إما أن يكون الذي قام مقام الفعل مصدرا اسـتغني عن ذكره بدلالـة الفعل عليه وإما أن يكون مكانا دلّ الفعل عليه أيضا إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان كما أنه لا بد من أن يكون مشـتقا من مصدره نحو قولك : سـير بزيد فرسخا أضمرت السير ؛ لأن (سير) يدل علي السير فكأنك قلت : سير السير بزيد فرسخا ثم حذفت السير فلم تحتج إلي ذكره معه كما تقول : من كذب كان شرا له تريد : كان الكذب شرا له ولـم تذكر الكذب ؛ لأن (كذب) قد دل عليه.

ونظيره قوله تعـالي : (وَلا ـ يَحْسَـ بَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْـلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ) [آل عمران : 180]. يعني : البخل الـذي دل عليه (يبخلون) ، وأما الذي يدل عليه الفعل من المكان فأن تضمر في هذه المسألة ما يدل عليه (سير) نحو الطريق وما أشبهه من الأمكنة.

ألا تري أن السـير لا بد أن يكون في طريق فكأنك قلت : سـير عليه الطريق فرسـخا ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعني فقد صار في (سـير بزيد) ثلاثة أوجه : أجودها أن تقيم (بزيد) مقام الفاعل فيكون موضعه رفعا ، وإن كان مجرورا في اللفظ وقد أريناك مثل ذلك.

والوجه الثاني : الذي يليه في الجودة أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.

والوجه الثالث : وهو أبعدها أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.

واعلم أنك إذا قلت : سـير يزيد سـيرا فالوجه النصب في (سـير) لأنك لـم تفد بقولك (سـيرا) شـيئا لـم يكن في (سـير) أكثر من التوكيد ، فإن وصـفته فقلت : شديـدا أو هينا فالوجه الرفع لأنك لما نعته قربته من الأسـماء وحدثت فيه فائدة لـم تكن في (سـير) والظروف بهذه المنزلة لو قلت : سـير بزيـد مكانـا أو يومـا لكان الوجه النصب ، فإن قلت : يوم كـذا أو مكانا بعيـدا أو قريبا أختير الرفع والتقـديم والتأخير والإضـمار والإظهار في الاسم الذي قام مقام الفاعل ولـم يسم من فعل به مثله في الفاعل يجوز فيه ما جاز في ذلك لا فرق بينهما في جميع ذلك وتقول :كيف أنت إذا نحي نحوك ونحوك علي ما فسرنا ، فإن قلت : نحي قصدك فالإختيار عند قوم

من النحويين النصب لمخالفة لفظ الفعل لفظ المصدر والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعا في هذا الباب حتي يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل.

فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل إذا قلت : سير بزيد قائما أو تصبب بدن عمرو عرقا لا يجوز أن تقيم (قائما وعرقا) مقام الفاعل لأنهما لا يكونان إلا نكرة فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة وكذلك المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو : جئتك ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخير ؛ لأن المعني لإبتغاء الخير ومن أجل ابتغاء الخير ، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعني وقد أجاز قوم في (كان زيد قائما) أن يردوه إلي ما لم يسم فاعله فيقولون : كين قائم.

قال أبو بكر : وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) (1) فعل غير حقيقي وإنما يدخل علي المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول علي الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل لأنهما غير متغايرين إذ كان إلي شيء واحد ؛ لأن الثاني هو الأول في المعني.

وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل فقالوا : أنيخت الناقة وقد وضع زيد في تجارته ووكس وأغري به وأولع به وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعا وليس بباب يقاس عليه.

1- قال الأشموني : إذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها ، وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلي العامل) أي كان وأخواتها (معمول الخبر) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر علي الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور ، أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا ، وأجازه الكوفيون. انظر شرح الأشموني 1 / 121.

شرح الخامس : وهو المشبه بالفاعل في اللفظ

اشارة

المشبه بالفاعل علي ضربين : ضرب منه ارتفع (بكان وأخواتها) وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت (بكان) والفعل وأخوات (كان) : صار وأصبح وأمسي وظل وأضحي وما دام وما زال وليس وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل وتصاريفه تصاريف الفعل تقول : كان ويكون وسيكون وكائن فشبهوها بالفعل لذلك فأما مفارقتها للفعل الحقيقي ، فإن الفعل الحقيقي يدل علي معني وزمان نحو قولك : ضرب يدل علي ما مضي من الزمان وعلي الضرب الواقع فيه وكان إنما يدل علي ما مضي من الزمان فقط (ويكون) تدل علي ما أنت فيه من الزمان وعلي ما يأتي فهي تدل علي زمان فقط فأدخلوها علي المبتدأ وخبره فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيها بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول فقالوا : كان عبد الله أخاك كما قالوا : ضرب عبد الله أخاك إلا أن المفعول في (كان) لا بد من أن يكون هو الفاعل ؛ لأن أصله المبتدأ وخبره كما كان خبر المبتدأ لا بد من أن يكون هو المبتدأ فإذا قالوا (كان زيد قائما) فإنما معناه : زيد قام فيما مضي من الزمان فإذا قالوا : أصبح عبد الله منطلقا فإنما المعني : أتي الصباح وعبد الله منطلق فهذا تشبيه لفظي وكثيرا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ ، وإن لم يكن مثله في المعني وستري ذلك إن شاء الله فقد بان شبه (كان وأخواتها) بالفعل إذ كنت تقول : كان يكون وأصبح يصبح وأضحي ويضحي ودام يدوم وزال يزال فأما ليس فالدليل علي أنها فعل ، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست كما تقول : ضربت ولستما كضربتما ولسنا كضربنا ولسن كضربن ولستن كضربتن وليسوا كضربوا ولسيت أمة الله ذاهبة كقولك : ضربت أمة الله زيدا.

وإنما امتنعت من التصرف لأنك إذا قلت (كان) دللت علي ما مضي ، وإذا قلت (يكون) دللت علي ما هو فيه وعلي ما لم يقع ، وإذا قلت : ليس زيد قائما الآن أو غدا أدت ذلك المعني

الذي في يكون فلما كانت تدل علي ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها ولذلك لم تبن بناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل باع وبات.

وإذا اجتمع في هـذا الباب معرفـة ونكرة فاسم (كان) المعرفـة كما كان ذلك في الابتداء هو المبتدأ (1) لاـ فرق بينهما في ذلك تقول : كان عمرو منطلقا وكان بكر رجلا عاقلا وقـد يكون الاسم معرفـة والخبر معرفـة كما كان ذلك في الابتـداء أيضا تقول : كان عبـد الله أخاك وكان أخوك عبد الله أيهما شـئت جعلته اسم (كان) وجعلت الآخر خبرا لها والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة لعلمهم أن المعني يؤول إلي شيء واحد فمن ذلك قول حسان :

كأنّ سلافة من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء

وقال القطامي :

قفي قبل التفرق يا ضباعا

ولا يك موقف منك الوداعا

وقد مضي تفسير هذا وقد تخبر في هذا الباب بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة ، وذلك قولك : ما كان أحد مثلك وليس أحد خيرا منك وما كان رجل قائما مقامك وإنما صـلح هذا هنا ؛ لأن قولك : (رجل) في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلا رجلا يدلك علي ذلك قولك : ما كان رجلان أفضل منهما.

والمعول في هذا الباب وغيره علي الفائدة كما كان في المبتدأ والخبر.

فما كانت فيه فائـدة فهو جائز فأنت إذا قلت : ليس فيها أحـد فقـد نفيت الواحد والإثنين وأكثر من ذلك ومثل هذا لا يقع في الإيجاب ونظير أحد عريب وكتيع وطوريء وديار قال الراجز :

1- لاـ يصـحّ في اسم كان وأخواتها إلّا أن يكون معرفـة ، إلّا في حالـة النّفي فتخبر عن النكرة بنكرة ، حيث تريـد أن تنفي أن يكون في مثل حاله شـيء أو فوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلي أن تعلمه ، مثل هذا كما يقول سيبويه ، وذلك قولك : " ما كان أحد مثلك" و" ما كان أحد خيرا منك". انظر معجم القواعد العربية 5 / 23.

وبلدة ليس بها ديار

ومن هذه الأسماء ما يقع بعد (كل) لعمومها تقول : يعلم هذا كل أحد ، وأما قول الشاعر :

حتي ظهرت فما تخفي علي أحد

إلا علي أحد لا يعرف القمرا

فقد فسر هذا البيت علي ضربين : أحدهما : أن يكون (أحد) في معني واحد كأنه قال : إلا علي واحد لا يعرف القمرا فأحد هذه هي التي تقع في قولك : أحد وعشرون وتكون علي قولك (أحد) التي تقع في النفي فتجريه في هذا الموضع علي الحكاية لتقديم ذكره إياه ونظير ذلك أن يقول القائل : أما في الدار أحد فتقول مجيبا بلي وأحد إنما هو حكاية للفظ ورد عليه وتقول : ما كان (1) رجل صالح فمشبه زيدا في الدار إذا جعلت في الدار خبرا ومعني هذا الكلام أن زيدا صالح فمشبهه مثله ، فإن نصبت (مشبها) فقد ذممت زيدا أو أخبرت أن ما كان صالحا غير تشبيه.

فإذا قلت : ما كان أحد مثلك وما كان مثلك أحد فكلها نكرات ؛ لأن (مثل وشبه) يكن نكرات ، وإن أضفن إلي المعارف لأنهن لا يخصصن شيئا بعينه ؛ لأن الأشياء تتشابه من وجوه وتتنافي من وجوه ، فإن أردت (بمثلك) المعروف (بشبهك) خاصة كان معرفة كأخيك.

وتقول : ما كان في الدار أحد مثل زيد إذا جعلت (في الدار) الخبر ، وإن جعلت (في الدار) لغوا نصبت المثل قال الله تعالي : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ) [الإخلاص : 4].

والظروف يجوز أن يفصل بها بين (كان) وما عملت فيه لإشتمالها علي الأشياء فتقديمها وهي ملغاة بمنزلة تأخيرها واعلم أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو

1- قال ابن عقيل : لا يجوز أن يتقدم الخبر علي ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطا في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائما ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطا في عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجازه بعضهم. ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لم يكن عمرو ومنعهما بعضهم. انظر شرح ابن عقيل 1 / 276.

جائز في (كان) إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه ، فإن فصلت بظرف ملغي جاز فأما ما يجوز فقولك : كان منطلقا عبد الله وكان منطلقا اليوم عبد الله وكان أخاك صاحبنا وزيد كان قائما غلامه والزيدان كان قائما غلامهما تريد كان غلامهما قائما وكذلك : أخوات (كان) قال الله تعالي : (وَكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الروم : 47].

وتقول : من كان أخاك إذا كانت (من) مرفوعة كأنك قلت : أزيد كان أخاك وتقول : من كان أخوك إذا كانت (من) منصوبة كأنك قلت : أزيدا كان أخوك وهذا كقولك : من ضرب أخاك ومن ضرب أخوك فما أجزته في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فأجزه فيها ولكن لا تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه ولا تقل : كانت زيدا الحمي تأخذ ولا : كان غلامه زيد يضرب لا تجز هذا إذا كان (زيد والحمي) أسمين لكان.

فإن أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له المجهول.

كان ذلك المضمر اسم (كان) وكانت هذه الجملة خبرها فعلي ذلك يجوز كان زيدا الحمي تأخذ وعلي هذا أنشدوا :

فأصبحوا والنّوي عالي معرّسهم

وليس كلّ النّوي يلقي المساكين (1)

1- يجوز في ليس أن يكون اسمها ضمير الشّأن ، (- ضمير الشأن). يقول سيبويه : فمن ذلك قول بعض العرب : " ليس خلق الله مثله" فلولا أنّ فيه إضمارا - وهو ضمير الشّأن - لم يحز أن تذكر الفعل ولم تعمله في الاسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنه نحو" إنه من يأتنا نأته". قال الشاعر وهو حميد الأرقط : فأصبحوا والنّوي عالي معرّسهم وليس كلّ النّوي تلقي المساكين (المعرّس : المنزل ينزله المسافر آخر الليل ، يريد : أكلوا تمرا كثيرا وألقوا نواه ، ولشدة جوعهم لم يلقوا كل النوي). أراد : وليس تلقي المساكين كلّ النّوي ، فاسم ليس ضمير الشّأن ؛ لأن كلّ مفعول لتلقي. ومثله قول هشام أجي ذي الرّمّة : هي الشّفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الدّاء مبذول انظر معجم القواعد العربية 4 / 42.

كأنه قال : وليس الخبر يلقي المساكين كل النوي ولكن هذا المضمر لا يظهر وأصحابنا يجيزون : غلامه كان زيد يضرب فينصبون الغلام (بيضرب) ويقدمونه ؛ لأن كلّ ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله فلو قلت : غلامه ضرب زيد كان جيدا فكان هذا بمنزلة : ضرب زيد غلامه.

ولو رفعت الغلام كان غير جائز ؛ لأنه إضمار قبل الذكر فلا يجوز أن ينوي به غيره ، فإن قال قائل : فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم قيل له : إذا قدم ومعناه التأخير فإنما تقديره والنية فيه أن يكون مؤخرا ، وإذا كان في موضعه لم يجز أن تعني به غير موضعه ألا تري أنك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأن الغلام في المعني مؤخرا والفاعل علي الحقيقة قبل المفعول ولكن لو قلت : ضرب غلامه زيدا لم يجز ؛ لأن الغلام فاعل وهو في موضعه فلا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع.

وتقول : كان زيد قائما أبوه وكان زيد منطلقة جارية يحبها والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها تقول : أبوه منطلق كان زيد تريد كان زيد أبوه منطلق وقائمة جارية يحبها كان زيد تريد : كان زيد قائمة جارية يحبها وفي داره ضرب عمرو خالدا كان زيد ، فإن قلت : كان في داره زيد أبوه وأنت تريد : كان زيد في داره أبوه لم يجز ؛ لأن الظرف للأب فليس من كان في شيء وقد فصلت به بينها وبين خبرها ولو قلت : كان في داره أبوه زيد صلح لأنك قدمت الخبر بهيئته وعلي جملته فصار مثل قولك : كان منطلقا زيد ومثل ذلك : كان زيدا أخواك يضربان هذا لا يجوز ، فإن قدمت : (يضربان زيدا) جاز وتجوز هذه المسألة إذا أضمرت في (كان) مجهولا وتقول : زيد كان منطلقا أبوه فزيد مبتدأ وما بعده خبر له وفي (كان) ضمير زيد وهو اسمها ومنطلقا أبوه (خبره) ، وإن شئت رفعت (أبا) ب (كان) وجعلت (منطلقا) خبره وتقول : زيد منطلقا أبوه كان تريد : زيد كان منطلقا أبوه مثل المسألة التي قبلها.

وقال قوم : أبوه قائم كان (زيد) خطأ ؛ لأن ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدم قبل (كان) والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك : أبوه قائم في موضع قولك : (منطلقا) فهو بمنزلته فإذا لم

يصح سماع الشيء عن العرب لجيء فيه إلي القياس ولا يجيزون أيضا : كان أبوه قائم زيد.

وكان أبوه زيد أخوك ، وكان أبوه يقوم أخوك ، هذا خطأ عندهم لتقديم المكني علي الظاهر.

وهذا جائز عندنا لأنك تقدم المكني علي الظاهر في الحقيقة وقد مضي تفسير المكني : أنه إذا كان في غير موضعه وتقدم جاز تقدمه ؛ لأن النية فيه أن يكون متأخرا والذي لا يجوز عندنا أن يكون قد وقع في موقعه وفي مرتبته فحينئذ لا يجوز أن ينوي به غير موضعه ولأصول التقديم والتأخير موضع يذكر فيه إن شاء الله ولا يحسن عندي أن تقول : (آكلا كان زيد طعامك (1)) من أجل أنك فرقت بين آكل وبين ما عمل فيه بعامل آخر ومع ذلك فيدخل لبس في بعض الكلام وإنما يحسن مثل هذا في الظروف نحو قولك : راغبا كان زيد فيك لإتساعهم في الظروف وأنهم جعلوا لها فضلا علي غيرها في هذا المعني ولا أجيز أيضا : آكلا كان زيد أبوه طعامك أريد به : كان زيد آكلا أبوه طعامك للعلّة التي ذكرت لك بل هو هاهنا أقبح لأنك فرقت بين (آكل) وبين ما أرتفع به وفي تلك المسألة إنما فرقت بينه وبين ما انتصب به والفاعل ملازم لا بد منه والمفعول فضلة وقوم لا يجيزون : كان خلفك أبوه زيد وهو جائز عندنا وقد مضي تفسيره ويقولون : لا يتقدم (كان) فعل ماض ولا مستقبل.

1- لا يجوز أن يلي الأفعال النّاقصة معمول خبرها إلّا إذا كان ظرفا أو جارّا ومجرورا سواء أتقدّم الخبر علي الاسم أم لا (جمهور البصريين يمنعون مطلقا إلا في الظرف والمجرور لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منها ، والكوفيون يجيزون مطلقا ؛ لأن معمول معمولها في معني معمولها ، وفصّل ابن السّرّاج والفارسيّ البصريان فأجازاه إن تقدّم وحده نحو" كان طعامك آكلا زيد" ؛ لأن المعمول من كمال الخبر ، ومنعوه إن تقدّم وحده نحو" كان طعامك زيد آكلا" إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي ، واحتج الكوفيون بنحو قول الفرزدق : قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إيّاهم عطيّة عوّدا ووجه الحجّة أن" إياهم" معمول عوّد ، وعوّد خبر كان ، فقد ولي" كان" معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارّا ولا مجرورا و" هدّاجون" من الهدجان وهي مشية الشّيخ و" عطيّة" أبو جرير ، وخرّج هذا البيت عن زيادة" كان" أو أنّ اسمها ضمير الشّأن ، و" عطيّة" مبتدأ و" عوّد" الجملة خبر) ، فلا تقول : " كان إيّاك علي مكرما" ولا" كان إيّاك مكرما عليّ" وتقول باتفاق النحاة" كان عندك عليّ جالسا" وكان في البيت أخوك نائما". انظر معجم القواعد العربية 8 / 23.

وما جاز أن يكون خبرا فالقياس لا يمنع من تقـديمه إذا كانت الأخبار تقدم إلا أني لا أعلمه مسـموعا من العرب ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها لأنها لم تصـرف تصـرف (كان) لأنك لا تقول : منها يفعل ولا فاعل وقـد شـبهها بعض العرب ب (ما) فقال : ليس الطيب إلا المسك فرفع وهـذا قليـل فإذا أدخلت علي (ليس) ألف الاسـتفهام كانت تقريرا ودخلها معني الإيجاب فلم يجيء معها أحـد ؛ لأن أحـدا إنما يجوز مع حقيقـة النفي لا تقول : أليس أحـد في الدار ؛ لأن المعني يؤول إلي قولك : أحد في الدار وأحد لا يسـتعمل في الواجب ولذلك لا يجوز أن تجيء إلاـ مع التقرير لا يجوز أن تقول فيها ؛ لأن المعني يؤول إلي قولك : زيـد إلا فيها وذا لا يكون كلاما وقـد أدخلوا الباء في خبر (ليس) توكيـدا للنفي تقول : ألست بزيد ولست بقائم (1) : وقـالوا : أليس إنما قمت ولا يجيء (إنما) إلا مع إدخال الألف كـذا حكي وتقول : ليس عبد الله بحسن ولا كريما فتعطف (كريما) علي (بحسن) ؛ لأن موضعه نصب وإنما تدخل الباء هنا تأكيدا للنفي.

وتقول : ليس عبـد الله بـذاهب ولا خارج عمرو علي أن تجعل عمرا (مبتدأ) وخارجا خبره ولك أن تنصب فتقول : ليس عبد الله بذاهب ولا خارجا عمرو علي أنه معطوف علي خبر (ليس) قبل الباء ولا يحسن ليس عبـد الله بذاهب ولا خارج زيد فتجر بالباء ويرتفع زيد ب (ليس) لا يجوز هـذا لأنك قـد عطفت بالواو علي عاملين وإنما تعطف حروف العطف علي عامل واحـد ولكن تقول : ليس زيـد بخارج ولا ذاهب أخوه فتجري (ذاهبا) علي (خارج) ، وترفع الأخ ب (ذاهب) ؛ لأنه ملبس ب (زيـد) وهو من سـببه فكأنك قلت : ليس زيد ذاهب ولا خارج ولو حملت (الأخ) علي (ليس) لم يجز من أجل أنك تعطف علي عاملين علي (ليس) وهي

1- تزاد الباء بكثرة في خبر" ليس" نحو : (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) (الآية : 36 سورة الزمر). وقد تزاد بقلّة بخبر كلّ ناسخ منفيّ كقول الشّنفري : وإن مدّت الأيدي إلي الزّاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل انظر معجم القواعد العربية 9 / 23.

عاملـة وعلي (البـاء) وهي عاملـة وقالوا : ما كان عبـد الله ليقوم ولـم يكن ليقوم فأدخلوا اللام مع النفي ولا يجوز هـذا في أخوات (كان) ولا تقول : ما كان ليقوم وهذا يتبع فيه السماع.

واعلم أن خبر (كان) إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصـلا ومتصـلا والأصل أن يكون منفصـلا إذ كان أصـله أنه خبر مبتـدأ تقول : كنت إياه وكان إياي هذا الوجه ؛ لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الإنفصال ويجوز كأنني وكنته كقولك : (ضـربني وضـربته) لأنها متصـرفة تصـرف الفعل فالأول استحسن للمعني والثاني لتقديم اللفظ قال أبو الأسود :

فإن لا يكنها أو تكنه فإنّه

أخوها غذته أمه بلبانها (1)

و (لكان) ثلاثة مواضع :

الأول : التي يكون لها اسم وخبر.

الثاني : أن يكون بمعني وقع وخلق فتكتفي بالاسم وحـده ولا تحتاج إلي خبر ، وذلك قولك : أنا أعرفه مـذ كان زيـد أي : مذ خلق وقد كان الأمر أي : وقع وكذلك أمسي وأصبح تكون مرة بمنزلة (كان) التي لها خبر ومرة بمنزلة استيقظ ونام فتكون أفعالا تامة تدل علي معان وأزمنة.

ولاـ ينكر أن يكون لفـظ واحـد لها معنيان وأكثر ، فإن ذلك في لغتهم كثير من ذلك قولهم وجـدت عليه من الموجـدة ووجـدت ، يريـدون وجدان الضالة وهذا أكثر من أن يذكر هنا.

الثالث : أن تكون توكيدا زائدة نحو قولك : زيد كان منطلق إنما معناه : زيد منطلق وجاز الغاؤها لاعتراضها بين المبتدأ والخبر.

1- قـال الأشـموني : و (في) هاء (كنته) وبابه (الخلف) الآتي ذكره (انتمي) أي انتسب و (كـذاك) في هاء (خلتنيه) وما أشـبهه من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسـخ للابتداء (واتّصالا أختار) في البابين ؛ لأنه الأصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلّي الله عليه وسـلّم في ابن صياد «إن يكنه فلن تسلط عليه ، وألا يكنه فلا خير لك في قتله» وقول الشاعر : فإن لا يكنها أو تكنه فإنّه أخوها غذته أمه بلبانه انظر شرح الأشموني 1 / 57.

ذكر الضرب الثاني : وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال

فمن ذلك (ما) وهي تجري مجري (ليس) في لغة أهل الحجاز شبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي كما أنها نفي يقولون : ما عمرو منطلقا ، فإن خرج معني الكلام إلي الإيجاب لم ينصبوا كقولك : ما زيد إلا منطلق ، وإن قدموا الخبر علي الاسم رفعوا أيضا فقالوا : (ما منطلق زيد) فتجتمع اللغة الحجازية (1) والتميمية فيهما معا ؛ لأن بني تميم لا يعملونها في شيء ويدعون الكلام علي ما كان عليه قبل النفي يعني الابتداء فإذا قلت : ما يقوم زيد فنفيت ما في الحال حسن.

فإن قلت : ما يقوم زيد غدا كان أقبح ؛ لأن هذا الموضع خصت به (لا) يعني نفي المستقبل.

ولو قلت : (ما قام زيد) كان حسنا كأنه قال : (قام) فقلت أنت : ما قام ، فإن أخرت فقلت : ما زيد قام أو يقوم كان حسنا أيضا وتقول : ما زيد بقائم فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر (ليس) فيكون موضع (بقائم) نصبا ، فإن قدمت الخبر لم يجز لا تقول : ما بقائم زيد من أجل أن خبرها إذا كان منصوبا لم يتقدم والمجرور كالمنصوب ولو قلت : ما زيد بذاهب ولا بخارج أخوه : وأنت تريد أن تحمل (الأخ) علي ما لم يكن كلاما ؛ لأن (ما) لا تعمل في الاسم إذا قدم خبره وتقول : ما كل يوم مقيم فيه زيد ذاهب فيه عمرة منطلقا فيه خالد تجعل (مقيما) صفة (ليوم) وذاهب فيه صفة (لكل) و (منطلقا) موضع الخبر هذا علي لغة أهل الحجاز وتقول : ما كل ليلة مقيما فيها زيد ، وإذا قلت : ما طعامك زيد آكل وما فيك زيد راغب ترفع الخبر لا غير من أجل تقديم مفعوله فقد قدمته في التقدير ؛ لأن مرتبة العامل قبل المعمول فيه

1- " ما" الحجازية هي من المشبّهات ب" ليس" في النّفي وتعمل عملها وهو رأي البصريين (أما الكوفيون فلم يعملوها ، وما بعد ما عندهم مبتدأ والاسم بعده خبر ، كما أهملوا ليس حملا عليها ، فقالوا : ليس الطيب إلا المسك ، وأصلهم أن التميميين أهملوهما) وإنما سمّيت حجازيّة ؛ لأن الحجازيّين أعملوها ، في النّكرة ، والمعرفة ، وبلغتهم جاء التّنزيل قال تعالي : (ما هذا بَشَراً) (الآية : 31 سورة يوسف) ، (ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) (الآية : 3 سورة المجادلة). انظر معجم القواعد العربية 8 / 25.

ملفوظا به أو مقدرا وقوم يجيزون إدخال الباء في هذه المسألة فيقولون : ما طعامك زيد بآكل وما فيك زيد براغب ، إلا أنهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء ولا يجيزون نصب الخبر في هذه المسألة.

وتقول : ما زيد قائما بل قاعد لا غير ؛ لأن النفي نصبه ومن أجل النفي شبهت (ما) بليس فلا يكون بعد التحقيق إلا رفعا وتقول زيد ما قام وزيد ما يقوم ولا يجوز : زيد ما قائما ولا زيد ما قائم ولا زيد ما خلفك حتي تقول : ما هو قائما وهو خلفك ؛ لأن (ما) حقها أن يستأنف بها ولا يجوز أن تضمر فيها إذ كانت حرفا ليس بفعل وإنما يضمر في الأفعال ولا يجوز : طعامك ما زيد آكل أبوه علي ما فسرت لك وقد حكي عن بعض من تقدم من الكوفيين إجازته ويجوز إدخال من علي الاسم الذي بعدها إذا كان نكرة تقول : ما من أحد في الدار وما من رجل فيها.

ويجوز أن تقول : ما من رجل غيرك وغيرك بالرفع والجر ويكون موضع رجل رفعا قال الله تعالي : (ما لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ) [الأعراف : 59] وغيره علي المعني وعلي اللفظ وإنما تدخل (من) في هذا الموضع لتدل علي أنه قد نفي كل رجل وكل أحد (1).

1- شروط إعمال ما الحجازية أربعة شروط : (أحدها) ألا يقترن اسمها ب" إن" الزّائدة وإلّا بطل عملها كقوله : بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم خزف (برفع" ذهب" علي الإهمال ، ورواية ابن السكيت" ذهبا" بالنصب ، وتخرّج علي أن" إن" النّافية مؤكدة ل" ما" لا زائدة ، و" غدانة" هي من يربوع ، " الصّريف" الفضة الخالصة" الخزف" كلّ ما عمل من طين وشوي بالنّار حتي يكون فخارا). (الثاني) ألّا ينقض نفي خبرها ب" إلّا" ولذلك وجب الرفع في قوله تعالي : (وَما أَمْرُنا إِلَّا واحِدَةٌ) (الآية : 50 سورة القمر) ، (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) (الآية : 144 سورة آل عمران) ، (ما أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا) (الآية : 15 سورة يس) فأمّا قوله : وما الدّهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلّا معذّبا ("المنجنون" الدّولاب التي يستقي بها الماء والمعني : وما الزّمان بأهله إلا كالدولاب تارة يرفع وتارة يضع). فمن باب المفعول المطلق المحذوف عامله ، علي حدّ قولك" ما محمّد إلّا سيرا" أي يسير سيرا والتقدير في البيت : ما الدّهر إلّا يدور دوران منجنون بأهله وما صاحب الحاجات إلا يعذّب تعذيبا وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب مطلقا وهذا البيت يشهد له (وعند الفراء يجوز النصب بعد الإيجاب إذا كان الخبر وصفا). ولأجل هذا الشّرط وجب الرّفع بعد" بل ولكن" في نحو" ما هشام مسافرا بل مقيم" أو" لكن مقيم" علي أنه خبر لمبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعطف ؛ لأنه موجب. (الثالث) ألّا يتقدّم الخبر علي الاسم ، وإن كان جارّا ومجرورا ، فإن تقدّم بطل كقولهم" ما مسيء من أعتب" (ف" مسيء" خبر مقدم و" من" مبتدأ مؤخر ، وحكي الجرمي" ما مسيئا من أعتب" علي الإعمال وقال : إنه لغة ، والمعتب : الذي عاد إلي مسرّتك بعد ما ساءك). وقول الشاعر : وما خذّل قومي فأخضع للعدي ولكن إذا أدعوهم فهم هم (خذل : جمع خاذل ، خبر مقدم و" قومي" مبتدأ مؤخر). قال سيبويه : وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر بنصب" مثلهم" مع تقجمه ، فقال سيبويه : وهذا لا يكاد يعرف ، علي أن الفرزدق تميمي يرفعه مؤخّرا فكيف إذا تقدّم ،. (الرابع) ألّا يتقدّم معمول خبرها علي اسمها ، فإن تقدّم بطل عملها كقول مزاحم العقيلي : وقالوا تعرّفها المنازل من مني وما كلّ من وافي مني أنا عارف ("تعرّفها" يقال : تعرّفت ما عند فلان : أي تطلبت حتي عرفت ، "المنازل" مفعول فيه ، أو منصوب بنزع الخافض ، و "كل" مفعول"عارف". فبطل عمل "ما" لتقدم معمول الخبر علي الاسم ف- "أنا عارف" مبتدأ وخبره). إلّا إن كان المعمول ظرفا أو مجرورا فيجوز عملها كقول الشاعر : بأهبة حزم لذ ، وإن كنت آمنا فما كلّ حين من توالي موالیا (ف- "ما" نافية حجازية "من توالي" اسم موصول اسمها "موالیا" خبرها منصوب " كل حين" ظرف زمان منصوب ب "موالیا"). والأصل : فما من توالي موالیا كلّ حين.

ولو قلت : ما رجل في الدار لجاز أن يكون فيها رجلان وأكثر ، وإذا قلت : ما من في الدار لم يجز أن يكون فيها أحد البتة.

وقال الأخفش : إن شئت قلت وهو رديء : ما ذاهبا إلا أخوك وما ذاهبا إلا جاريتك تريد : ما أحد ذاهبا وهذا رديء لا يحذف (أحد) وما أشبهه حتي يكون معه كلام نحو : ما منهما مات حتي رأيته يفعل كذا وكذا و (مات) في موضع نصب علي مفعول (ما) في لغة أهل الحجاز.

وفي كتاب الله تعالي : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) [النساء : 159] والمعني : ما من أهل الكتاب أحد (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وارِدُها) [مريم : 71] أي : وإن أحد منكم ومعني :

(إن) معني : (ما) فقد بان أن في (ما) ثلاث لغات : ما زيد قائما وما زيد بقائم وما زيد قائم والقرآن جاء بالنصب وبالباء ومما شبه من الحروف ب (ليس) (لات) شبهها بها أهل الحجاز ، وذلك مع الحين خاصة قال الله تعالي : (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) [ص : 3].

قال سيبويه : تضمر فيها مرفوعا قال : نظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمرا فيها (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء إذا قلت : أتوني ليس زيدا ولا يكون بشرا قال : وليست لات كـ- (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب تقول : لست وليسوا وعبد الله ليس منطلقا ولا تقول : عبد الله لات منطلقا ولا قومك لاتوا منطلقين.

قال : وزعموا : أن بعضهم قرأ : (ولات حين مناص) وهو عيسي بن عمر وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعيد بن مالك :

من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح

فجعلها بمنزلة (ليس) قال : و (لات) بمنزلة (لا) في هذا الموضع في الرفع ولا يجاوز بها الحين يعني : إذا رفعت ما بعدها تشبيها (بليس) فلم يجاوز بها الحين أيضا وأنها لا تعمل إلا في (الحين) رفعت أو نصبت وقال الأخفش الصغير أبو الحسن سعيد بن مسعدة : إنها لا تعمل في القياس شيئا.

قال أبو بكر : والـذي قال سـيبويه : أنه يضـمر في (لات (1)) إن كان يريـد أن يضـمر فيها كما يضـمر في الأفعال فلا يجوز لأنها حرف من الحروف والحروف لا يضـمر فيها ، وإن كان يريـد أنه حـذف الاسم بعـدها وأضـمره المتكلم كما فعل في قوله في (ما) ما منهما مات أراد (أحدا) فحذف وهو يريده فجائز.

وقوم يدخلون في باب (كان) عودة الفعل كقولك : لأن ضـربته لتضربنه السيد الشريف وقولك : عهدي بزيد قائما وهذا يذكر مع المحذوف والمحذوفات ومما شبه ايضا بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل علي المبتدأ وخبره فتنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأخواتها وسنذكرها مع ما ينصب وهذه الحروف أعني (إن واخواتها) خولف بين عملها وبين عمل الفعل بأن قدم فيها المنصوب علي المرفوع.

وإنمـا أعملوا (مـا) علي (ليس) ؛ لأـن معناها معني ليس لأنها نفي كما أنها نفي ومع ذلك فليس كل العرب يعملها عمل (ليس) إنما روي ذلك عن أهل الحجاز وكان حق (ما) أن لا تعمل شيئا إذ كانت تدخل علي الأسماء والأفعال ورأيناهم إنما أعملوا من الحروف في الأسماء ما لا يدخل علي الأفعال وأعملوا منها في الأفعال ما لا يدخل علي الأسماء.

فأما ما يدخل علي الأسـماء والأفعال منها فألغوه من العمل وقد بين هذا فيما مضـي وإذ قد ذكرنا ما يرتفع من الأسـماء فكان ما يرتفع منها بأنه مبتدأ وخبر ومبتدأ معنيان فقط لا يتشعب منهما فنون كما عرض في الفعل أن منه متصرفا أو غير متصرف ومنه أسماء شبهت بالفعل وقد ذكرنا الفعل المتصرف فلنذكر الفعل الذي هو غير متصرف ثم نتبعه بالأسماء إن شاء الله.

1- هـذه هي أحـد أقسام اسم ما حمل علي ليس وهي أربعـة لات في لغة الجمع ولا تعمل إلا في الحين بكثرة أو السّاعة أو الأوان بقلة ولا يجمع بين جزءيها والأكثر كون المحذوف اسمها نحو (ولات حين مناص) وما ولا النّافيتان في لغة الحجاز ، وإن النّافية في لغة أهل العالية وشـرط إعمالهنّ نفي الخبر وتأخيره وأن لا يليهنّ معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وتنكير معمولي لا وأن لا يقترن اسم ما بإن الزّائـدة نحو (ما هذا بشرا) و (ولا وزر ممّا قضي الله واقيا ...) ، وإن ذلك نافعك ولا ضارّك. انظر شرح شذور الذهب 1 / 251.

ذكر الفعل الذي لا يتصرف

اشارة

اعلم أن كل فعل لزم بناء واحدا فهو غير متصرف.

وقد ذكرت أن التصرف : أن يقال فيه فعل يفعل ويدخله تصاريف الفعل.

وغير المتصرف : ما لم يكن كذلك فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناء واحدا فعل التعجب نحو : ما أحسن زيدا وأكرم بعمرو. والفعلان المبنيان للحمد والذم وهما نعم وبئس.

فهذه الأفعال وما جري مجراها لا تتصرف ولا يدخلها حروف المضارعة ولا يبني منها اسم فاعل.

ص: 99

شرح التعجب

اشارة

فعل التعجب (1) علي ضربين وهو منقول من بنات الثلاثة إما إلي أفعل ويبني علي الفتح ؛ لأنه ماض وإما إلي أفعل به ويبني علي الوقف ؛ لأنه علي لفظ الأمر.

فأما الضرب الأول : وهو أفعل يا هذا فلا بد من أن تلزمه (ما) تقول : ما أحسن زيدا وما أجمل خالدا وإنما لزم فعل التعجب لفظا واحدا.

ولم يصرف ليدل علي التعجب ولو لا ذلك لكان كسائر الأخبار ؛ لأنه خبر ويدل علي أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب فإذا قلت : ما أحسن زيدا ف- (ما) اسم مبتدأ وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل وزيد مفعول به و (ما) هنا اسم تام غير موصول فكأنك قلت : شيء حسن زيدا ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا : شيء جاءك أي : ما جاءك إلا شيء وكذلك : شر أهر ذا ناب أي : ما أهره إلا شر ونظير ذلك إني مما أن أفعل يريد : أني من الأمر أن أفعل فلما كان الأمر مجهولا جعلت (ما) بغير صلة ولو وصلت لصار الاسم معلوما وإنما لزمه الفعل الماضي وحده ؛ لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون وإنما جاء هذا الفعل علي (أفعل) نحو : أحسن وأجمل ؛ لأن فعل التعجب إنما يكون مفعولا من بنات الثلاثة فقط نحو : ضرب وعلم ومكث : لا يجوز غير ذلك نحو : ضرب زيد ثم تقول : ما أضربه وعلم ثم تقول :

1- 1 - تعريفه : هو انفعال في النّفس عند شعورها بما يخفي سببه فإذا ظهر السّبب بطل العجب. 2 - صيغ التّعجب : للتّعجب صيغ كثيرة ، منها قوله تعالي : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ) (الآية : 28 سورة البقرة) وفي الحديث : (سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس). ومن كلام العرب" لله درّه فارسا" والمبوّب له في كتب العربيّة صيغتان لا غير ولا تتصرّفان : " ما أفعله ، وأفعل به". لاطّرادهما فيه نحو" ما أجمل الصّدق" و" أكرم بصاحبه". وبناؤه أبدا - كما يقول سيبويه - من" فعل" و" فعل" و" فعل" و" أفعل". انظر معجم القواعد العربية 4 / 34.

ما أعلمه ومكث ثم تقول : ما أمكثه فتنقله من فعل أو فعل أو فعل إلي (أفعل يا هذا) كما كنت تفعل هذا في غير التعجب ألا تري أنك تقول : حسن زيـد فإذا أخبرت أن فاعلا فعل ذلك به قلت : حسن الله زيـدا فصار الفاعل مفعولا وقد بينت لك كيف ينقل (فعل) إلي (فعل) فيما مضـي ، وإذا قلت : ما أحسن زيدا (1) كان الأصل حسن زيد ثم نقلناه إلي (فعل) فقلنا : شـيء أحسن زيدا وجعلنا (ما) موضع شـيء ولزم لفظا واحدا ليدل علي التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال ، فإن قال قائل فقد قالوا : ما أعطاه وهو من (أعطي يعطي) وما أولاه بالخير ، قيل : هـذا علي حذف الزوائد ؛ لأن الأصل عطا يعطو إذا تناول وأعطي غيره إذا ناوله وكذلك ولي وأولي غيره وقال الأخفش : إذا قلت : ما أحسـن زيـدا ف- (ما) : في موضع الـذي وأحسن : زيدا صـلتها والخبر محذوف واحتج من يقول هذا القول بقولك : حسـبك ؛ لأن فيه معني النهي ولـم يؤت له بخبر وقـد طعن علي هـذا القول : بأن الأخبار إنما تحـذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها وهذا الباب عندي يضارع باب (كان وأخواتها) من جهة أن الفاعل فيه ليس هو شيئا غير المفعول ولهذا ذكره سيبويه بجانب باب (كان وأخواتها) إذ كان (باب كان) الفاعل فيه هو المفعول.

فإن قال قائل : فما بال هذه الأفعال تصـغر نحو : ما أميلحه وأحيسـنه والفعل لا يصغر فالجواب في ذلك : أن هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولـم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلي (يفعل) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ونظير ذلك : دخول ألفات الوصل

1- قال ابن عقيل : للتعجب صـيغتان إحداهما ما أفعله والثانية أفعل به وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول أي أنطق بأفعل بعد ما للتعجب نحو ما أحسن زيـدا وما أوفي خليلينا أو جيء بأفعل قبل مجرور ببا نحو أحسن بالزيـدين وأصدق بهما فما مبتدأ وهي نكرة تامة عند سـيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضـمير مسـتتر عائـد علي ما وزيـدا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شـيء أحسن زيدا أي جعله حسـنا وكـذلك ما أوفي خليلينا وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالباء والباء زائـدة واسـتدل علي فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أفقرني إلي عفو الله وعلي فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه. انظر شرح ابن عقيل 3 / 148.

في الأسـماء نحو : ابن واسم وامريء وما أشبهه لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال والأفعال مخصوصة به فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنقص وهذه الأسماء المنقوصة تعرفها إذا ذكرنا التصريف إن شاء الله.

وقولك : ما أحسنني يعلمك أنه فعل ولو كان اسما لكان ما أحسنني مثل ضاربي ألا تري أنك لا تقول : ضاربني.

والضـرب الثاني من التعجب : يا زيد أكرم بعمرو (1) ويا هنـد أكرم بعمرو ويا رجلان أكرم بعمرو ويا هنـدان أكرم بعمرو وكذلك جماعة الرجال والنساء قال الله تعالي : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : 38]. وإنما المعني : ما أسمعهم وأبصرهم وما أكرمه ولست تأمرهم أن يصنعوا به شـيئا فتثنيّ وتجمع وتؤنث وأفعل هو (فعل) لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره ومعناه إذا قلت : أكرم بزيد وأحسن بزيد كرم زيد جدا وحسن زيد جدا.

فقوله : بعمرو في موضع رفع كما قالوا : كفي بالله والمعني : كفي الله ؛ لأنه لا فعل إلا بفاعل وزيد فاعله إذا قلت : أكرم بزيد ؛ لأن زيدا هو الذي كرم وإنما لزمت الباء هنا الفاعل لمعني التعجب وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار ، فإن قال قائل : كيف صار هنا فاعلا وهو في قولك : ما أكرم زيـدا مفعول قلنا : قد بينا أن الفاعل في هذا الباب ليس هو شـيئا غير المفعول ألا تري أنك لو قلت : ما أحسن زيدا فقيل لك فسـره وأوضح معناه وتقديره : قلت علي ما قلناه :شيء حسن زيدا ، وذلك الشيء الذي حسن زيدا ليس هو شيئا غير زيد ؛ لأن الحسن لو حل في

1- المصـنف بالبيت الأول أي أنطق بأفعل بعـد ما للتعجب نحو ما أحسن زيدا وما أوفي خليلينا أو جيء بأفعل قبل مجرور ببا نحو أحسـن بالزيدين وأصدق بهما فما مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد علي ما وزيدا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شـيء أحسن زيدا أي جعله حسنا وكذلك ما أوفي خليلينا وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل علي فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أفقرني إلي عفو الله وعلي فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه. انظر معجم القواعد العربية 4 / 34.

غيره لم يحسن هو به فكأن ذلك الشيء مثلا وجهه أو عينه وإنما مثلت لك بوجهه وعينه تمثيلا ولا يجوز التخصيص في هذا الباب لأنك لو خصصت شيئا لزال التعجب ؛ لأنه إنما يراد به أن شيئا قد فعل فيه هذا وخالطه لا يمكن تحديده ولا يعلم تلخيصه.

والتعجب كله إنما هو مما لا يعرف سببه فأما ما عرف سببه فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه فكلما أبهم السبب كان أفخم وفي النفوس أعظم.

واعلم أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب علي ضربين (1) :

الضرب الأول : الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب.

الضرب الآخر : ما زاد من الفعل علي ثلاثة أحرف وسواء كانت الزيادة علي الثلاثة أصلا أو غير أصل.

1- لا يصاغ فعلا التّعجّب إلّا ممّا استكمل ثمانية شروط : (الأوّل) أن يكون فعلا فلا يقال : ما أحمره : من الحمار ؛ لأنه ليس بفعل. (الثاني) أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلّا" أفعل" فيجوز مطلقا (عند سيبويه). وقيل يمتنع مطلقا ، وقال يجوز إن كانت الهمزة لغير نقل (المراد بالنقل : نقل الفعل من اللزوم إلي التعدي ، أو من التعدي لواحد إلي التعدي لاثنين ، أو من التعدي لاثنين إلي التعدي لثلاثة وذلك بأن وضع الفعل علي همزة). نحو" ما أظلم هذا الليل" و" ما أقفر هذا المكان". (الثّالث) أن يكون متصرّفا ، فلا يبنيان من" نعم" و" بئس" وغيرهما ممّا لا يتصرّف. (الرابع) أن يكون معناه قابلا للتّفاضل ، فلا يبنيان من فني ومات. (الخامس) أن يكون تامّا ، فلا يبنيان من ناقص من نحو" كان وظلّ وبات وصار". (السادس) أن يكونض مثبتا ، فلا يبنيان من منفيّ ، سواء أكان ملازما للنّفي ، نحو" ما عاج بالدّواء" أي ما انتفع به ، أم غير ملازم ك" ما قام". (السابع) أن لا يكون اسم فاعله علي" أفعل فعلاء" فلا يبنيان من : " عرج وشهل وخضر الزّرع" ؛ لأن اسم الفاعل من عرج" أعرج" ومؤنثه" عرجاء" وهكذا باقي الأمثلة. (الثامن) أن لا يكون مبنيّا للمفعول فلا ينيان من نحو" ضرب" وبعضهم ويستثني ما كان ملازما لصيغة" فعل" نحو" عنيت بحاجتك" و" زهي علينا" فيجيز" ما اعناه بحاجتك" و" ما أزهاه علينا". انظر معجم القواعد العربية 4 / 34.

فأما الألوان والعيوب فنحو : الأحمر والأصفر والأعور والأحول وما أشبه ذلك لا تقول فيه : ما أحمره ولا ما أعوره.

قال الخليل رحمه الله : وذلك أنه ما كان من هذا لونا أو عيبا فقد ضارع الأسماء وصار خلقة كاليد والرجل والرأس ونحو ذلك فلا تقل فيه : ما أفعله كما لم تقل ما أيداه وما أرجله إنما تقول : ما أشد يده وما أشد رجله وقد اعتل النحويون بعلة أخري فقالوا : إن الفعل منه علي أفعل وإفعال نحو : أحمر وإحمار وأعور وإعوار وأحول وإحوال ، فإن قال قائل : فأنت تقول : قد عورت عينه وحولت : فقل علي هذا : ما أعوره وما أحوله ، فإن ذلك غير جائز ؛ لأن هذا منقول من (أفعل) والدليل علي ذلك صحة الواو والياء إذا قلت : عورت عينه وحولت ولو كان غير منقول لكان : حالت وعارت وهذا يبين في بابه إن شاء الله.

وأما الضرب الثاني : وهو ما زاد من الفعل علي ثلاثة أحرف نحو : دحرج وضارب واستخرج وانطلق واغدودن اغدودن الشعر : إذا تم وطال وافتقر وكل ما لم أذكره مما جاوز الثلاثة فهذا حكمه وإنما جاز : ما أعطاه وأولاه علي حذف الزوائد وأنك رددته إلي الثلاثة.

فإن قلت في (افتقر) : ما أفقره فحذفت الزوائد ورددته إلي (فقر) جاز وكذلك كل ما كان مثله مما جاء اسم الفاعل منه علي (فعيل) ألا تري أنك تقول : رجل فقير وإنما جئت به علي (فقر) كما تقول : كرم فهو كريم وظرف فهو ظريف ولكن تقول إذا أردت التعجب في هذه الأفعال الزائدة علي ثلاثة أحرف كلها ما أشد دحرجته وما أشد استخراجه وما أقبح افتقاره ونحو ذلك واعلم أن كل ما قلت فيه : ما أفعله قلت فيه : أفعل به وهذا أفعل من هذا وما لم تقل فيه : ما أفعله لم تقل فيه : هذا أفعل من هذا ولا : أفعل به تقول : زيد أفضل من عمرو وأفضل بزيد كما تقول : ما أفضله وتقول : ما أشد حمرته وما أحسن بياضه وتقول علي هذا :أشدد ببياض زيد وزيد أشد بياضا من فلان وهذا كله مجراه واحد ؛ لأن معناه المبالغة والتفضيل (1) وقد أنشد بعض الناس :

1- قال ابن عقيل : (ومصدر العادم بعد ينتصب ... وبعد أفعل جره بالبا يجب) يعني أنه يتوصل إلي التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشد ونحوه وينصب مصدر ذلك الفعل العادم الشروط بعد أفعل مفعولا ويجر بعد أفعل بالباء فتقول ما أشد دحرجته واستخراجه وأشدد بدحرجته واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشد حمرته وأشدد بحمرته : وبالندور أحكم لغير ما ذكر ولا تقس علي الذي منه أثر يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنه لا يبني منها حكم بندوره ولا يقاس علي ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنوا أفعل من فعل زائد علي ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول وكقولهم ما أحمقه فبنوا أفعل من فعل الوصف منه علي أفعل نحو حمق فهو أحمق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعل وأفعل به من عسي وهو فعل غير متصرف. انظر شرح ابن عقيل 3 / 155.

يا ليتني مثلك في البياض

أبيض من أخت بني إباض

قال أبو العباس : هذا معمول علي فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدني إسـناد حجة علي الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلي هذا ضـعفة أهل النحو ومن لا حجة معه وتأويل هذا وما أشـبهه في الإعراب كتأويل ضعفه أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه.

فإن قال قائل فقد جاء في القرآن : (وَمَنْ كانَ فِي هذِهِ أَعْمي فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمي وَأَضَلُّ سَبِيلاً) [الإسراء : 72]؟قيل له : في هذا جوابان :

أحدهما : أن يكون من عمي القلب وإليه ينسب أكثر الضلال ، فعلي هذا تقول : ما أعماه ، كما تقول : ما أحمقه.

الوجه الآـخر : أن يكون من عمي العين ، فيكون قوله : (فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمي) لا يراد به : أنه أعمي من كـذا وكـذا ولكنه فيها أعمي كما كان في الدنيا أعمي وهو في الآخرة أضل سبيلا.

وكل فعل مزيد لا يتعب منه نحو قولك : ما أموته لمن مات إلا أن تريد : ما أموت قلبه فذلك جائز.

مسائل من هذا الباب

تقول : ما أحسن وأجمل زيـدا إن نصـبت (زيـدا) ب (أجمل) ، فإن نصـبته ب (أحسن) قلت : ما أحسن وأجمله زيـدا تريد : ما أحسن زيدا وأجمله.

وعلي هـذا مذهب إعمال الفعل الأول (1) وكـذلك : ما أحسن وأجملهما أخويك وما أحسن وأجملهم أخوتك فهـذا يبين لك أن أحسـن وأجمل وما أشبه ذلك أفعال.

وتقول : ما أحسن ما كان زيد فالرفع الوجه و (ما) الثانية في موضع نصب بالتعجب وتقدير ذلك : ما أحسن كون زيد.

تكون (ما) مع الفعل مصدرا إذا وصـلت به كما تقول : ما أحسن ما صـنع زيد أي : ما أحسن صنيع زيد و (صنع زيد) من صلة (ما) وتقول : ما كان أحسن زيداص وما كان أظرف أباك فتدخل (كان) ليعلم : أن ذلك وقع فيما مضـي كما تقول : من كان ضـرب زيدا تريد : من ضرب زيدا (ومن كان يكلمك) تريد : من يكلمك.

(فكان) تدخل في هذه المواضع ، وإن ألغيت في الإعراب لمعناها في المستقبل والماضي من عبارة الأفعال.

وقـد أجاز قوم من النحويين : ما أصـبح أبردها (2) وما أمسـي أدفاها واحتجوا بأن : (أصـبح وأمسـي) من باب (كان) فهذا عندي : غير جائز ويفسد تشبيههم ما ظنوه : أن أمسي وأصبح

1- أي أن الفعل الذي عمل في النصب في هذه الحالة هو الفعل الأول لتقدمه.

2- قال الأشـموني : أفهم أيضا تخصـيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كـذلك إلا ما شـذ من قولهم : ما أصـبح أبردها وما أمسـي أدفاها. روي ذلك الكوفيون. وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسي في قوله : عدوّ عينيك وشانيهما أصبح مشغول بمشغول وقوله : أعاذل قولي ما هويت فأوّبي كثيرا أري أمسـي لديك ذنوبي وأجاز بعضـهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعني. انظر شـرح الأشموني 1 / 123.

أزمنة مؤقتة و (كان) ليست مؤقتة ولو جاز هذا في أصبح وأمسي لأنهما من باب (كان) لجاز ذلك في (أضحي) و (صار) و (ما زال) ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا وما أجمل اليوم عبد الله لقبح ؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف ولزم طريقة واحدة صار حكمه حكم الأسماء فيصغر تصغير الأسماء ويصحح المعتل منه تصحيح الأسماء تقول : ما أقوم زيدا وما أبيعه شبهوه بالأسماء ألا تري أنك تقول في الفعل : أقام عبد الله زيدا ، فإن كان اسما قلت : هذا أقوم من هذا.

وتقول : ما أحسن ما كان زيد وأجمله وما أحسن ما كانت هند وأجمله ؛ لأن المعني ما أحسن كون هند وأجمله فالهاء للكون ولو قلت : وأجملها لجاز علي أن تجعل ذلك لها.

وإذا قلت : ما أحسن زيدا فرددت الفعل إلي (نفسك) قلت : ما أحسنني ؛ لأن (أحسن) فعل.

وظهر المفعول بعده بالنون والياء ولا يجوز : ما أحسن رجلا ؛ لأنه لا فائدة فيه ولو قلت : ما أحسن زيدا ورجلا معه جاز ولو لا قولك : (معه) لم يكن في الكلام فائدة وتقول : ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا وكذا فالرجل شائع وليس التعجب منه ، إنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا وكذا (1).

ولو قلت : ما أحسن رجلا إذا طلب ما عنده أعطاه كان هذا الكلام جائزا ولكن التعجب وقع علي رجل وإنما تريد التعجب من فعله.

وإنما جاز ذلك ؛ لأن فعله به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم ، وإذا قلت : ما أكثر هبتك الدنانير وإطعامك للمساكين لكان حق هذا التعجب أن يكون قد وقع من الفعل والمفعول به ؛ لأن فعل التعجب للكثرة والتعظيم ، فإن أردت : أنّ هبته وإطعامه كثيران إلا أن الدنانير التي يهبها قليلة والمساكين الذين يطعمهم قليل جاز ووجه الكلام الأول. ولا يجوز أن تقول : ما أحسن في الدار زيدا وما أقبح عندك زيدا ؛ لأن فعل للتعجب لا يتصرف وقد مضي

1- أي أن التعجب واقع من فعل الرجل ، أو المفعول.

هـذا ولا يجوز : ما أحسن ما ليس زيـدا. ولا ما أحسن ما زال زيد ، كما جاز لك ذلك في (كان) ولكن يجوز : ما أحسن ما ليس يذكرك زيد وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد وهذا مذهب البغداديين.

ولا يجوز أن يتعدي فعل التعجب إلا إلي الذي هو فاعله في الحقيقة تقول : ما أضرب زيدا فزيد في الحقيقة هو الضارب ولا يجوز أن تقول : ما أضرب زيدا عمرا ولكن لك أن تدخل اللام فتقول : ما أضرب زيدا لعمرو.

وفعل التعجب نظير قولك : هو أفعل من كذا. فما جاز فيه جاز فيه. وقد ذكرت هذا قبل وإنما أعدته ؛ لأنه به يسير هذا الباب ويعتبر.

ولا يجوز عندي أن يشتق فعل التعجب من (كان) التي هي عبارة عن الزمان فإذا اشتققت من (كان) التي هي بمعني (خلق ووقع) جاز وقوم يجيزون : ما أكون زيدا قائما ؛ لأنه يقع في موضـعه المسـتقبل والصفات ويعنون بالصفات (في الدار) وما أشبه ذلك من الظروف ويجيزون ما أظنني لزيد قائما ويقوم ولا يجيزون (قام) ؛ لأنه قد مضي فهذا يدلك علي أنهم إنما أرادوا (بقائم) ويقوم الحال.

وتقول : أشدد به (1) ولا يجوز الإدغام وكذلك : أجود به وأطيب به ؛ لأنه مضارع للأسماء.

وقـد أجـاز بعضـهم : ما أعلمني بأنك قائم وأنك قائم أجاز إدخال الباء وإخراجها مع (أن) وقال قوم : لا يتعجب مما فيه الألف واللام إلا أن يكون بتأويل جنس.

لا تقول : ما أحسن الرجل ، فإن قلت : ما أهيب الأسد جاز والذي أقول أنا في هذا : إنه إذا عرف الذي يشار إليه فالتعجب جائز.

1- إن فقد فعل أحد شـروط التعجب ، اسـتعنّا علي التّعجّب وجوبا ب" أشدّ أو أشدد" وشـبههما ، فتقول في التّعجّب من الزائد علي ثلاثة" أشدد أو أعظم بهما" وكذا المنفيّ والمبنيّ للمفعول ، إلّا أنّ مصدرها يكون مؤوّلا لا صـريحا نحو" ما أكثر أن لا يقوم" و" ما أعظم ما ضرب" وأشدد بهما. انظر معجم القواعد العربية 4 / 37.

ولا يعمل فعل التعجب في مصدره وكذلك : أفعل منك لا تقول : عبد الله أفضل منك فضـلا وتقول : ما أحسـنك وجها وأنظفك ثوبا لأنك تقول : هو أحسن منك وجها وأنظف منك ثوبا.

وقد حكيت ألفاظ من أبواب مختلفة مستعملة في حال التعجب فمن ذلك : ما أنت من رجل! تعجب ، وسبحان الله! ولا إله إلا الله! وكاليوم رجلا! وسبحان الله رجلا! ومن رجل! والعظمة لله من رب! وكفاك بزيد رجلا!.

وحسبك بزيد رجلا! ومن رجل! تعجب ، والباء دخلت دليل التعجب ولك أن تسقطها وترفع وقال قوم : إن أكثر الكلام : أعجب لزيد رجلا و (لِإِيلافِ قُرَيْشٍ) [قريش : 1].

وإذا قلت : لله درك من رجل! ورجلا! كان إدخالها وإخراجها واحدا.

قالوا : إذا قلت : إنك من رجل لعالم! لم تسقط (من) لأنها دليل التعجب.

وإذا قلت : ويل أمه رجلا! ومن رجل! فهو تعجب.

وربما تعجبوا بالنداء تقول : يا طيبك من ليلة! ويا حسنه رجلا! ومن رجل!.

ومن ذلك قولهم : يا لك فارسا! ويا لكما! ويا للمرء!.

ولهذا موضع يذكر فيه.

ومن ذلك قولهم : كرما وصلفا!

قال سيبويه : كأنه يقول ألزمك الله كرما وأدام الله لك كرما وألزمت صلفا.

ولكنهم حذفوا الفعل هاهنا ؛ لأنه صار بدلا من قولك : أكرم به وأصلف به.

باب : (نعم وبئس)

اشارة

نعم وبئس (1) فعلان ماضيان كان أصلهما نعم وبئس فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما : العين في (نعم) والهمزة في (بئس) فصار : نعم وبئس كما تقول : شهد فتكسر الشين من أجل إنكسار الهاء ثم أسكنوا لها العين من (نعم) والهمزة من (بئس) كما يسكنون الهاء من شهد فيقولون شهد فقالوا : نعم وبئس ولذكر حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل موضع آخر ففي نعم أربع لغات : نعم ونعم ونعم فنعم وبئس وما كان في معناهما إنما يقع للجنس ويجيئان لحمد وذم وهما يشبهان التعجب في المعني وترك التصرف وهما يجيئان علي ضربين : فضرب : يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام علي معني الجنس ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم.

الضرب الثاني : أن تضمر فيها المرفوع وهو اسم الفاعل وتفسره بنكرة منصوبة.

1- (فعلان غير متصرّفين نعم وبئس) عند البصريين والكسائي بدليل فبها ونعمت ، واسمان عند الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد ، ونعم السير علي بئس العير. وقوله : صبّحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر وقال الأولون هو مثل قوله : عمرك ما ليلي بنام صاحبه وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم علي سبيل المبالغة وأصلهما فعل. وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما. وكذلك كل ذي عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ. وقد يقال في بئس بيس (رافعان اسمين) علي الفاعلية (مقارني أل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما قارنها كنعم عقبي الكرما) (وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ) (النحل : 30) ، وبئس (مَثْوَي الْمُتَكَبِّرِينَ) (غافر :76) ، أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله : فنعم ابن أخت القوم غير مكذّب انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 169

أما الظاهر فنحو قولك : نعم الرجل زيـدا وبئس الرجل عبـد الله ونعم الـدار دارك فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما.

أما زيد : فإن رفعه علي ضربين :

أحـدهما : أنـك لمـا قلت : نعم الرجـل فكـأن معنـاه محمود في الرجـال وقلت : زيـد ليعلم من الـذي أثني عليه فكأنه قيل لك : من هـذا المحمود قلت : هو زيد.

والوجه الآخر : أن تكون أردت التقـديم فأخرته فيكون حينئـذ مرفوعا بالابتداء ويكون (نعم) وما عملت فيه خبره وليس الرجل في هذا الباب واحدا بعينه إنما هو كما تقول : أنا أفرق الأسد والذئب لست تريد واحدا منهما بعينه إنما تريد : هذين الجنسين.

قال الله تعالي : (وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ) فهذا واقع علي الجنسين يبين ذلك قوله : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ) [سورة العصر].

وما أضـيف إلي الألف واللام بمنزلـة ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : نعم أخو العشـيرة أنت وبئس صاحب الـدار عبد الله ويجوز : نعم القائم أنت ونعم الضارب زيـدا أنت ولا يجوز : نعم الذي (1) قام أنت ولا نعم الذي ضـرب زيدا أنت من أجل أن الذي بصلته مقصود إليه بعينه.

قال أبو العباس رحمه الله : فإن جاءت بمعني الجنس كقوله تعالي : (وَالَّذِي جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ) [الزمر : 33] ، فإن نعم وبئس تدخلان علي (الذي) في هذا المعني والمذهب.

فهـذا الذي قاله قياس إلا أني وجدت جميع ما تدخل عليه نعم وبئس فترفعه وفيه الألف واللام فله نكرة تنصـبه نعم وبئس إذا فقد المرفوع و (الذي) ليست لها نكرة البتة تنصبها.

1- أجاز المبرد والفارسـي إسـناد نعم وبئس إلي الـذي نحو نعم الـذي آمن زيد كما يسـندان إلي ما فيه أل الجنسـية ، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصـريين وهو القياس ؛ لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه ، والذي ليس كذلك قال في شـرح التسـهيل ولا ينبغي أن يمنع ؛ لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به. انظر شـرح الأشموني علي الألفية 1 / 171.

ولا يجوز أن تقول : زيـد نعم الرجل والرجل غير زيـد ؛ لأنه خبر عنه وليس هـذا بمنزلـة قولك : زيد قام الرجل ؛ لأن معني (نعم الرجل) : محمود في الرجال كما أنك إذا قلت : زيد فاره العبد لم تعن من العبيد إلا ما كان له ولو لا ذلك لم يكن فاره خبرا له.

فإن زعم زاعم : أن قولك : نعم الرجل زيـد إنما زيـد بدل من الرجل يرتفع بما ارتفع به كقولك : مررت بأخيك زيد وجاءني الرجل عبد الله قيل له : إن قولك : جاءني الرجل عبـد الله إنما تقديره : إذا طرحت (الرجل) جاءني عبد الله فقل : نعم زيد لأنك تزعم أنه مرتفع بنعم وهذا محال ؛ لأن الرجل لست تقصد به إلي واحد بعينه.

فإن كان الاسم الذي دخلت عليه (نعم) مؤنثا أدخلت التاء في نعم وبئس فقلت : نعمت المرأة هند ونعمت المرأتان الهندان وبئست المرأة هنـد وبئست المرأتان الهنـدان ، وإن شـئت ألقيت التاء فقلت : نعم المرأة وبئس المرأة وتقول : هـذه الدار نعمت البلد لأنك عنيت بالبلد : دارا وكذلك : هذا البلد نعم الدار ؛ لأن قصدت إلي البلد.

وقـال قوم : كـل ما لم تقع عليه (أي) لم توله نعم لا تقول : نعم أفضل الرجلين أخوك ولا نعم أفضل رجل أخوك لأنك لا تقول : أي أفضـل الرجلين أخوك ؛ لأنه مدح والمدح لا يقع علي مدح.

فأما الضـرب الثاني : فأن تضـمر فيها مرفوعا يفسـره ما بعـده ، وذلك قولهم : نعم رجلا أنت ونعم دابة دابتك وبئس في الدار رجلا أنت ففي (نعم وبئس) مضـمر يفسـره ما بعده والمضـمر (الرجل) اسـتغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسـرته ؛ لأن كل مبهم من الأعداد وغيرها إنما تفسره النكرة المنصوبة.

واعلم أنهم لا يضمرون شيئا قبل ذكره إلا علي شريطة التفسير وإنما خصوا به أبوابا بعينها.

وحق المضـمر أن يكون بعـد المـذكور ، ويوضح لك أن نعم وبئس فعلان أنك تقول : نعم الرجل كما تقول : قام الرجل ونعمت المرأة كما تقول : قامت المرأة والنحويون يـدخلون (حبـذا زيـد) في هذا الباب من أجل أن تأويلها حب الشـيء زيد ؛ لأن ذا اسم مبهم يقع علي كل شيء

ثم جعلت (حب وذا اسما فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة تقول : حبذا (1) عبد الله وحبذا أمة الله).

ولا يجوز حبذه لأنهما جعلا بمنزلة اسم واحد في معني المدح فانتقلا عما كانا عليه كما يكون ذلك في الأمثال نحو : (أطري فإنك ناعلة).

فأنت تقول ذلك للرجل والمرأة لأنك تريد إذا خاطبت رجلا : أنت عندي بمنزلة التي قيل لها ذلك وكذلك جميع الأمثال إنما تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت وما كان مثل : كرم رجلا زيد! وشرف رجلا زيد! إذا تعجبت فهو مثل : نعم رجلا زيد لأنك إنما تمدح وتذم وأنت متعجب.

ومن ذلك قول الله سبحانه : (ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا) [الأعراف : 177] وقوله : (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ) [الكهف : 5].

وقال قوم : لك أن تذهب بسائر الأفعال إلي مذهب (نعم وبئس) فتحولها إلي (فعل) فتقول : علم الرجل زيد وضربت اليد يده وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه وقضي الرجل زيد ودعا الرجل زيد وقد حكي عن الكسائي : أنه كان يقول في هذا : قضو الرجل ودعو الرجل.

وهو عندي قياس وذكروا أنه شذ مع هذا الباب ثلاثة أحرف سمعت وهي : سمع وعلم وجهل.

وقالوا : المضاعف تتركه مفتوحا وتنوي به فعل يفعل نحو : خف يخف.

1- حبّذا : فعل لإنشاء المدح ، ولا حبّذا فعل لإنشاء الذّمّ ، وهما مثل" نعم وبئس" (انظرهما في : نعم وبئس وما في معناهما) فيقال في المدح" حبّذا" وفي الذّمّ" لا حبّذا" قال الشاعر : ألا حبّذا عاذري في الهوي ولا حبّذا الجاهل العاذل ف" حبّ" فعل ماض ، والفاعل" ذا" وهي اسم إشارة ولا يغيّر عن صورته مطلقا لجريانه مجري الأمثال ، وجملة" حبّذا" من الفعل والفاعل خبر مقدّم ، ومخصوصه وهو" عاذري" مبتدأ مؤخرا أو خبر لمبتدأ محذوف. انظر معجم القواعد العربية 7 / 17.

وتقول : صم الرجل زيد وقالوا : كل ما كان بمعني : نعم وبئس يجوز نقل وسطه إلي أوله.

وإن شئت تركت أوله علي حاله وسكنت وسطه فتقول ظرف الرجل زيد وظرف الرجل نقلت ضم العين إلي الفاء.

وإن شئت تركت أوله علي حاله وسكنت وسطه فتقول : ظرف الرجل زيد كما قال :

وحبّ بها مقتولة حين تقتل

وحبّ أيضا فإذا لم يكن بمعني نعم وبئس لم ينقل وسطه إلي أوله.

ص: 114

مسائل من هذا الباب

اعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نعموا أصحابا ولا قومك بئسوا أصحابا ولا أخواك نعما رجلين ولا بئسا رجلين.

وإذا قلت : نعم الرجل رجلا (1) زيد فقولك : (رجلا) توكيد ؛ لأنه مستغني عنه بذكر الرجل أولا وهو بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهما وتقول : نعم الرجلان أخواك ونعم رجلين أخواك وبئس الرجلان أخواك وبئس رجلين أخواك وتقول : ما عبد الله نعم الرجل ولا قريبا من ذلك عطفت (قريبا) علي (نعم) ؛ لأن موضعها نصب لأنها خبر (ما).

وتقول : ما نعم الرجل عبد الله ولا قريب من ذلك فترفع بالرجل ب (نعم) وعبد الله بالابتداء ونعم الرجل : خبر الابتداء وهو خبر مقدم فلم تعمل (ما) لأنك إذا فرقت بين (ما) وبين الاسم لم تعمل في شيء ورفعت (قريبا) لأنك عطفته علي (نعم) ونعم في موضع رفع ؛ لأنه خبر مقدم ولا يجيز أحد من النحويين : نعم زيد الرجل وقوم يجيزون : نعم زيد رجلا ويحتجون بقوله : (وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً) [النساء : 69] وحسن ليس كنعم.

وللمتأول أن يتأول غير ما قالوا : لأنه فعل يتصرف.

وتقول : نعم القوم الزيدون ونعم رجالا الزيدون والزيدون نعم القوم والزيدون نعم قوما وقوم يجيزون : الزيدون نعموا قوما.

وهو غير جائز عندنا لما أخبرتك به من حكم نعم وصفة ما تعمل فيه.

1- اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم وأخواتها فقال قوم لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول نعم الرجل رجلا- زيد وذهب قوم إلي الجواز واستدلوا بقوله : والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق وقوله تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا وفصل بعضهم فقال إن أفاد التمييز فائدة زائدة علي الفاعل جاز الجمع بينهما نحو نعم الرجل فارسا زيد وإلا فلا نحو نعم الرجل رجلا زيد ، فإن كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقا نحو نعم رجلا زيد. انظر شرح ابن عقيل 3 / 163.

ويـدخلون ال (ظن) و (كان) فيقولون : نعم الرجل كان زيـد ترفع زيدا ب (كان) ونعم الرجل خبر (كان) وهذا كلام صـحيح وكذلك : نعم الرجل ظننت زيدا تريد : كان زيد نعم الرجل وظننت زيدا نعم الرجل.

وكـان الكسـائي يجيز : نعم الرجـل يقوم وقـام عنـدك فيضـمر يريـد : نعم الرجـل رجـل عنـدك ونعم الرجل رجل قام ويقوم ولا يجيزه مع المنصوب لا يقول : نعم رجلا قام ويقوم.

قال أبو بكر : وهذا عندي لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم وإنما تقيم من الصـفات مقام الأسـماء الصـفات التي هي أسـماء صـفات يـدخل عليها ما يـدخل علي الأسـماء والفعل إذا وصـفنا به فإنما هو شـيء وضع في غير موضـعه يقوم مقام الصـفة للنكرة وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة.

وقد يسـتقبح ذلك في مواضع فكيف تقيم الفعل مقام الاسم وإنما يقوم مقام الصـفة ، وإن جاء من هذه شـيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه.

بل نقوله فيما قالوه فقط وتقول : نعم بك كفيلا زيد كما قال تعالي : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) [الكهف : 50] ويجيز الكسائي : نعم فيك الراغب زيد ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب.

فمن قدر أن (فيك) من صلة الراغب فهذا لا يجوز البتة ولا تأويل له ؛ لأنه ليس له أن يقدم الصلة علي الموصول.

فإن قال : أجعل (فيك) تبينا وأقدمه كما قال : (بئس للظالمين بدلا) قيل له : هذا أقرب إلي الصواب إلا أن الفرق بين المسألتين أنك إذا قلت : نعم فيك الراغب زيد فقد فصلت بين الفعل والفاعل ونعم وبئس ليستا كسائر الأفعال لأنهما لا تتصرفان.

وإذا قلت : بئس في الدار رجلا زيد. الفاعل مضمر في (بئس) وإنما جئت برجل مفسرا فبين المسألتين فرق.

وهذا الأشـياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تسـتجيز فيها إلا ما أجازوه ولا يجوز عندي : نعم طعامك آكلا زيد من أجل أن الصـفة إذا قامت مقام الموصوف لم يجز أن تكون

بمنزلة الفعل الذي تتقدم عليه ما عمل فيه وكما لا يجوز أن تقول : نعم طعامك رجلا آكلا زيد.

فتعمل الصفة فيما قبل الموصوف فكذلك إذا أقمت (آكلا) مقام رجل كان حكمه حكمه.

وتقول : نعم غلام الرجل زيد ونعم غلام رجل زيد فما أضفته إلي الألف واللام بمنزلة الألف واللام وما أضفته إلي النكرة بمنزلة النكرة.

وتقول : نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف تجعل العمر جنسا لكل من له هذا الاسم وكذلك الحجاج.

ولا تقول : نعم الرجل وصاحبا أخوك ولا نعم صاحبا والرجل أخوك من أجل أن نعم إذا نصبت تضمنت مرفوعا مضمرا فيها وفي المسألة مرفوع ظاهر فيستحيل هذا ولا يجوز توكيد المرفوع ب (نعم).

قالوا : وقد جاء في الشعر منعوتا لزهير :

نعم الفتي المرّيّ أنت إذا هم

حضروا لدي الحجرات نار الموقد (1)

وهذا يجوز أن يكون بدلا غير نعت فكأنه قال : نعم المري أنت وقد حكي قوم علي جهة الشذوذ : نعم هم قوما هم.

وليس هذا مما يعرج عليه وقال الأخفش : حبذا ترفع الأسماء وتنصب الخبر إذا كان نكرة خاصة تقول : حبذا عبد الله رجلا وحبذا أخوك قائما.

1- قال في شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع علي الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد ، وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت. وعلي هذا يحمل قول الشاعر : نعم الفتي المرّيّ أنت إذا هم وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا علي البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اه. ، وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم (ويرفعان) أيضا علي الفاعلية (مضمرا) مبهما (يفسّره مميّز كنعم قوما معشره) انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 172.

قال : وإنما تنصب الخبر إذا كان نكرة ؛ لأنه حال قال : وتقول : حبذا عبد الله أخونا.

فأخونا رفع لأنك وصفت معرفة بمعرفة ، وإذا وصلت ب (ما) قلت : نعما زيد ونعما أخوك ونعما أخوتك وصار بمنزلة حبذاء أخوتك.

وتقول : نعم ما صنعت ونعم ما أعجبك.

قال ناس إذا قلت : مررت برجل كفاك رجلا.

وجـدت (كفاك) في كل وجه وكانت بمنزلـة (نعم) تقول : مررت بقوم كفاك قوما وكفاك من قوم وكفوك قوما وكفوك من قوم ، فإن جئت بالباء والهاء وجدت به لا غير تقول مررت بقوم كفاك بهم قوما.

وكـذلك : مررت بقوم نعم بهم قوما ، وإن أسـقطت الباء والهاء قلت : نعموا قوما ونعم قوما ولا ينبغي أن ترد (كفاك) إلي الإسـتقبال ولا إلي اسم الفاعل.

قال أبو بكر : قد ذكرت الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف وبقي الأسماء التي تعمل عمل الفعل ونحن نتبعها بها إن شاء الله.

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل

اشارة

وهي تنقسم أربعة أقسام :

فالأول : منها اسم الفاعل والمفعول به.

والثاني : الصفة المشبهة باسم الفاعل.

والثالث : المصدر الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه.

والرابع : أسماء سمّوا الأفعال بها.

شرح الأول : وهو اسم الفاعل والمفعول به

اشارة

اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل (1) هو الذي يجري علي فعله ويطرد القياس فيه ويجوز أن تنعت به اسما قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم.

1- يعمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع في التّعدّي واللّزوم. وهو قسمان : 1 - ما فيه "أل" ("أل" في اسم الفاعل والمفعول العاملين : اسم موصول) الموصولة. 2 - والمجرّد من "أل". وهاك التفصيل : ما فيه أل من اسم الفاعل : أمّا ما كان فيه "أل" الموصولة من أسماء الفاعل فيعمل مطلقا ، ماضيا كان أو غيره ، معتمدا (أي معتندا علي نفي أو استفهام إلخ. كما سيأتي قريبا) أو غير معتمد ؛ لأنه حالّ محلّ الفعل ، والفعل يعمل في جميع الأحوال نحو" حضر المكرم أخاك أمس أو الآن أو غدا" فصار معناه : حضر الذي أكرم أخاك ، ومثله قوله تعالي : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ) (الآية : 162 سورة النساء) وقال تميم بن أبي مقبل : يا عين ب كّي حنيفا رأس حيّهم الكاسرين القنا في عورة الدّبر وقد يضاف اسم الفاعل مع وجود أل الموصولة ، وقد قال قوم ترضي عربيّتهم : " هذا الضارب الرجل". شبّهوه بالحسن الوجه ، وإن كان ليس مثله في المعني. قال المرّار الأسدي : أنا ابن التّارك البكريّ بشر عليه الطّير ترقبه وقوعا فالبكريّ : مفعول للتارك ، فأضيف إليه تخفيفا ، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشي : الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجّي بينها أطفالها سم الفاعل المجرّد من أل. وأمّا المجرّد من" أل" فيعمل بثلاثة شروط : (أحدها) كونه للحال أو الاستقبال لا للماضي (خلاف للكسائي ، ولا حجة له في قوله تعالي : (وَكَلْبُهُمْ باسِ طٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِ يدِ ؛) لأنه علي إرادة حكاية الحال الماضية ، والمعني : يبسط ذراعيه بدليل ؛ ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم). (الثاني) اعتماده علي استفهام ، أو نفي أو مخبر عنه ، أو موصوف ، ومنه الحال. فمثال الاستفهام" أعارف أنت قدر الإنصاف" ومنه قول الشاعر : " أمنجر أنتم وعدا وثقت به" ومثال النفي : " ما طالب أخواك ضرّ غيرهما". ومثال المخبر عنه ما قاله امرؤ القيس : إني بحبلك واصل حبلي وبريش نبلك رائش نبلي وقال الأخوص الرياحي : مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبا إلا ببين غرابها ومثال النعت : " اركن إلي علم زائن أثره من تعلّمه". ومثال الحال : " أقبل أخوك مستبشرا وجهه". والاعتماد علي المقدّر منها كالاعتماد علي الملفوظ به نحو" معط

خالد ضـيفه أم مانعه" أي أمعط (بدليل وجود" أم" المتصـلة فإنها لا تأتي إلا بسـياق النفي). ونحو قول الأعشي : كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضـرها وأوهي قرنه الوعـل أي كوعل ناطـح. ويجب أن يـذكر هنا أنّ شـرط الاعتماد ؛ وعـدم المضـي ، إنما هو لعمل النّصب ، ولرفع الفاعل في الظاهر ، أمّا رفع الضّمير المسـتتر فجائز بلا شرط. (الثالث) من شروط إعمال اسم الفاعل المجرّد من" أل" ألّا يكون مصغّرا ولا موصوفا لأنّهما يختصان بالاسم فيبعـدان الوصف عن الشـبه بالفعليّـة. وقيل : المصـغّر إن لم يحفظ له مكبّر جاز كما في قوله : " ترقرق في الأيدي كميت عصـيرها". فقد رفع" عصيرها" بكميت فاعلا له ، وقيل يجوز في الموصوف إعماله قبل الصفة ، نحو" هذا ضارب زيدا متسلط" فمتسلّط صفة لضارب تأخر عن معمول اسم الفاعل وهو زيد. انظر معجم القواعد العربية 2 / 42.

ويـذكر ويؤنث وتـدخله الأـلف واللاـم ويجمع بالواو والنون كالفعل إذا قلت : يفعلون نحو : ضارب وآكل وقاتل يجري علي. يضـرب فهو ضارب ويقتل فهو قاتل ويأكل فهو آكل.

ص: 120

وكـل اسم فاعـل فهو يجري مجري مضـارعه ثلاثيـا كان أو رباعيا مزيـدا كان فيه أو غير مزيـد فمكرم جار علي أكرم ومـدحرج علي دحرج ومستخرج علي استخرج.

وقـد بيّنـا أن الفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم إذ كان أصل الإعراب للأسـماء وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل إذ كان أصـل الأعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء.

وتقول : مررت برجل ضارب أبوه زيدا كما تقول : مررت برجل يضـرب أبوه زيدا ومررت برجل مدحرج أبوه كما تقول : يدحرج أبوه وتقول : زيـد مكرم الناس أخوه كما تقول :زيـد يكرم الناس أخوه وزيد مسـتخرج أبوه عمرا كما تقول : يسـتخرج والمفعول يجري مجري الفاعل كما كان (يفعل) يجري مجري (يفعل) فتقول : زيد مضروب أبوه سوطا وملبس ثوبا.

وقد بينت لك هذا فيما مضي.

ومما يجري مجري (فاعل) مفعل نحو : قطع فهو مقطع وكسر فهو مكسر. يراد به المبالغة والتكثير.

فمعناه معني : (فاعل) إلا أنه مرة بعد مرة.

وفعـال يجري مجراه ، وإن لـم يكن موازيـا له ؛ لأـن حق الربـاعي ومـا زاد علي الثلاـثي أن يكون أول (اسم) الفاعل ميما فالأصل في هـذا (مقطع) والحق به قطّاع ؛ لأنه في معناه.

ألا تري أنك إذا قلت : زيـد قتال أو : جراح لـم تقل هـذا لمن فعل فعلـة واحدة كما أنك لا تقل : قتلت إلا وأنت تريد جماعة فمن ذلك قوله تعالي : (وَغَلَّقَتِ الْأَبْوابَ) [يوسف : 23] ولو كان بابا واحدا لـم يجز فيه إلا أن يكون مرة بعد مرة.

ومن كلام العرب : أما العسل فأنت شرّاب. ومثل ذلك (فعول) لأنك تريد به ما تريد (بفعّال) من المبالغة قال الشاعر (1) :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها

إذا عدموا زادا فإنك عاقر

(وفعال) نحو : (مطعان ومطعام) ؛ لأنه في التكثير بمنزلة ما ذكرنا.

1- هذا مثال لإعمال فعول وهو قول أبي طالب.

ومن كلام العرب : أنه لمنحاز بوائكها.

وقد أجري سيبويه : (فعيلا) (كرحيم) و (عليم) هذا المجري وقال : معني ذلك المبالغة وأباه النحويون من أجل أن (فعيلا) بابه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجري علي (فعل) نحو : ظرف فهو ظريف وكرم فهو كريم وشرف فهو شريف والقول عندي كما قالوا.

وأجاز أيضا مثل ذلك في (فعل).

وأباح النحويون إلا أبا عمر الجرمي فإنه يجيزه علي بعد فيقول : أنا فرق زيدا وحذر عمرا والمعني : أنا فرق من زيد وحذر من عمرو.

قال أبو العباس رحمه الله : لأن (فعل) الذي فاعله علي لفظ ماضيه إنما معناه ما صار كالخلقة في الفاعل نحو : بطر زيد فهو بطر وخرق فهو خرق.

مسائل من هذا الباب

تقول : هذا ضارب زيدا إذا أردت (بضارب) ما أنت فيه أو المستقبل كمعني الفعل المضارع له.

فإذا قلت هذا ضارب زيد تريد به معني المضي فهن بمعني : غلام زيد وتقول : هذا ضارب زيد أمس وهما ضاربا زيد وهن ضاربو زيد وهو ضاربات أخيك.

كل ذلك إذا أردت به معني المضي لم يجز فيه إلا هذا يعني الإضافة (و) الخفض ؛ لأنه بمنزلة قولك : غلام عبد الله وأخو زيد.

ألا تري أنك لو قلت : (غلام زيدا) كان محالا فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيا ؛ لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل لتحقيق الإضافة ، وإن الأول يتعرّف بالثاني.

ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في (الغلام) وإنما يعمل اسم الفاعل الذي يضارع (يفعل) كما أنه يعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضر والمستقبل.

فأما اسم الفاعل الذي يكون لما مضي فلا يعمل كما أن الفعل الماضي لا يعرف وتقول : هؤلاء حواج بيت الله أمس ومررت برجل ضارباه الزيدان ومررت بقوم ملازموهم أخوتهم.

فيثني ويجمع ؛ لأنه اسم كما لو تقول : مررت برجل أخواه الزيدان وأصحابه وأخوته فإذا أردت اسم الفاعل الذي في معني المضارع جري مجري الفعل في عمله وتقديره فقلت : مررت برجل ضاربه الزيدان كما تقول : مررت برجل يضربه الزيدان ومررت بقوم : ملازمهم أخوتهم كما تقول : مررت بقوم يلازمهم أخوتهم وتقول : أخوآك آكلان طعامك وقومك ضاربون زيدا وجواريك ضاربات عمرا إذا أردت معني المضارع.

وتقول مررت برجل ضارب زيدا الآن أو غدا إذا أردت الحال أو الإستقبال فتصفه به ؛ لأنه نكرة مثله أضفت أو لم تضف كما تقول : مررت برجل يضرب زيدا ولا تقول مررت برجل ضارب زيد أمس ؛ لأنه معرفة بالإضافة دالا علي البدل.

وتقول : مررت بزيد ضاربا عمرا إذا أردت الذي يجري مجري الفعل.

فإن أردت الأخري أضفت فقلت : مررت بزيد ضارب عمرو. علي النعت والبدل ؛ لأنه معرفة كما تقول : مررت بزيد غلام عمرو.

واعلم أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجري الفعل.

وتضيف استخفافا ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة ، وإن كان مضافا إلي معرفة لأنك إنما حذفت النون استخفافا فلما ذهبت النون عاقبها الإضافة والمعني معني ثبات النون.

فمن ذلك قول الله سبحانه : (هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَةِ) [المائدة : 95] فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة (لهدي) وهو نكرة ، ومثله : (عارِضٌ مُمْطِرُنا) [الأحقاف : 24] و (إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ) [القمر : 27] وأنشدوا :

هلّ أنت باعث دينار لحاجتنا

أو عبد رب أخا عون بن مخراق (1)

أراد : بباعث التنوين.

ونصب الثاني ؛ لأنه أعمل فيه الأول مقدرا تنوينه كأنه قال : أو باعث عبد رب ولو جره علي ما قبله كان عربيا جيدا إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوي فيه النصب واختير.

1- يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة : الجرّ مراعاة للّفظ ، والنصب مراعاة للمحل ، أو بإضمار وصف منوّن ، أو فعل نحو" العاقل مبتغي دين ودنيا" أي ومبتغ دنيا ، أو يبتغي دنيا ، ومنه قوله : هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد ربّ أخا عون بن مخراق (دينار وعون بن مخراق كلها أعلام والمعني : هل أنت باعث لحاجتنا دينارا أو عبد رب الذي هو أخو عون بن مخراق). نصب عبد عطفا علي محل دينار ، ولو جر" عبد رب" لجاز ، بل هو الأرجح ، فإن كان الوصف غير عامل تعيّن إضمار فعل للمنصوب نحو قوله تعالي : (جاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً) (الآية : 1 سورة فاطر) (إنما لم يعمل" جاعل" في الآية وهو اسم فاعل ؛ لأنه بمعني الماضي و" رسلا" مفعول لجمل مقدرة). انظر معجم القواعد العربية 2 / 43.

تقول : هذا معطي زيد الدراهم وعمرا الدنانير ولو قلت : هذا معطي زيد اليوم الدراهم وغدا عمرا الدنانير لم يصلح فيه إلا النصب لأنك لم تعطف الاسم علي ما قبله وإنما أوقعت الواو علي (غد) ففصل الظرف بين الواو وعمرو.

فلم يقو الجر فإذا أعملته عمل الفعل جاز ؛ لأن الناصب ينصب ما تباعد منه والجار ليس كذلك وتقول : هذا ضاربك وزيدا غدا لما لم يجز أن تعطف الظاهر علي المضمر المجرور حملته علي الفعل كقوله تعالي : (إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ) [العنكبوت : 33] كأنه قال : منجون أهلك ولم تعطف علي الكاف والمجرورة.

واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما مضي فقلت : هذا ضارب زيد وعمرو ومعطي زيد الدراهم أمس وعمرو.

جاز لك أن تنصب (عمرا) علي المعني لبعده من الجار فكأنك قلت : وأعطي عمرا فمن ذلك قوله سبحانه : (وجاعل (اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً) وتقول : مررت برجل قائم أبوه فترفع الأب وتجري (قائما) علي رجل ؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة فصار كقولك مررت برجل يقوم أبوه.

فإذا كانت الصفة لشيء من سببه فهي بمزلتها إذا خلصت لرجل.

وتقول : زيدا عمرو ضارب كما تقول : زيدا عمرو يضرب.

فإذا قلت : عبد الله جاريتك أبوها ضارب فبين النحويين فيه خلاف فبعض يكره النصب لتباعد ما بين الكلام وبعض يجيزه.

وأبو العباس يجيز ذلك ويقول : إنّ (ضاربا) يجري مجري الفعل في جميع أحواله في العلم في التقديم والتأخير.

وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك : كانت زيدا الحمي تأخذ.

وتقول : هذا زيد ضارب أخيك إذا أردت المضي لأنك وصفت معرفة بمعرفة وتقول هذا زيد ضاربا أخاك غدا فتنصب (ضاربا) ؛ لأنه نكرة وصفت بها معرفة.

وإذا كان الاسم الذي توقع عليه (ضاربا) وما أشبهه مضمرا أسقطت النون والتنوين منه فعل أو لم يفعل ؛ لأن المضمر وما قبله كالشيء الواحد فكرهوا زيادة التنوين مع هذا الزيادة نحو قولك : هذا ضاربي وضاربك وهذان ضارباك غدا ولو كان اسما ظاهرا لقلت : ضاربان زيدا غدا ولكنك لما جئت بالمضمر أسقطت النون وأضفته وتقول : هذا الضارب زيدا أمس ، وهذا الشاتم عمرا أمس لا يكون فيه غير ذلك ؛ لأن الألف واللام بمنزلة التنوين في معني الإضافة وأنت إذا نونت شيئا من هذا نصبت ما بعده.

وتقول : هؤلاء الضاربون زيدا وهذان الضاربان زيدا ، وإن شئت : ألقيت هذه النون وأضفت ؛ لأن النون لا تعاقب الألف واللام كما تعاقب الإضافة ألا تري أنك تقول : هذان الضاربان وهؤلاء الضاربون فلا تسقط النون والتنوين ليس كذلك لا تقول : هذا الضارب بالتنوين فاعلم ولذلك جازت الإضافة فيما تدخله النون مع الألف واللام نحو قولك : هما الضاربا زيد ؛ لأن النون تعاقب الإضافة فكما تثبت النون مع الألف واللام كذلك تثبت الإضافة مع الألف واللام ولا يجوز : هذا الضارب زيد أمس ، فإن أضفته إلي ما فيه ألف ولام جاز كقولك : هو الضارب الرجل أمس تشبيها بالحسن الوجه فكل اسم فاعل كان في الحال أو لم يكن فعل بعد فهو نكرة نونت أو لم تنون ، وإن كان قد فعل فأضفته إلي معرفة ، وإن أضفته إلي نكرة فهو نكرة.

شرح الثاني وهو : الصفة المشبهة باسم الفاعل

اشارة

الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين (1) : هي أسماء ينعب بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الالف واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل كما يجمع الضمير في الفعل فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين ، وذلك نحو : حسن وشديد وما أشبه تقول : مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه لأنك تقول : حسن وجهه وشديد وشديدة فتذكر وتؤنث وتقول : الحسن والشديد فتدخل الألف واللام وتقول حسنون كما تقول : ضارب مضاربة وضاربون والضارب والضاربة فحسن يشبه بضارب وضارب يشبه بيضرب وضاربان مثل : يضربان وضاربون مثل يضربون ولا يجوز : مررت برجل خير منه أبوه علي النعت ولكن ترفعه علي الابتداء والخبر ، وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل من أجل أن (خير منه) لا يؤنث ولا يذكر ولا تدخله الألف واللام ولا يثني ولا يجمع فبعد من شبه الفاعل فكل (أفعل منك) بمنزلة : (خير منك) (وشر منك) وما لم يشبه اسم الفاعل فلا يجوز أن ترفع به إسما ظاهرا البتة ، وأما الصفات كلها فهي ترفع المضمر وما كان بمنزلة المضمر ألا تري أنك إذا قلت : مررت برجل أفضل منك ففي (أفضل) ضمير الرجل ولو لا ذلك لم يكن صفة له.

ولكن لا يجوز أن تقول : مررت برجل أفضل منك أبوه لبعده من شبه اسم الفاعل والفعل ولكن لو قلت : مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه وبرجل قاعد عمرو إليه لكان جائزا وكذلك : مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه.

1- علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والأصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن علي الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الأب عمرا تريد ضارب أبوه عمرا ولا زيد قائم الأب غدا تريد زيد قائم أبوه غدا وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلي مرفوعه فتقول زيد مضروب الأب وهو حينئذ جار مجري الصفة المشبهة. انظر شرح ابن عقيل 3 / 140.

واعلم أن سائر الصفات مما ليس بإسم فاعل ولا يشبهه فهي ترفع الفاعل إذا كان مضمرا فيها وكان ضمير الأول الموصوف وترفع الظاهر أيضا إذا كان في المعني هو الأول.

أما المضمر فقد بينته لك وهو نحو : مررت برجل خير منك وشر منك ففي (خير منك) ضمير رجل وهو رفع بأنه فاعل.

وأما الظاهر الذي هو في المعني الأول فنحو قولك : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ؛ لأن المعني في الحسن لزيد فصار بمنزلة الضمير إذ كان الوصف في الحقيقة له ومثل ذلك : ما من أيام أحب إلي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة.

واعلم أن قولك : زيد حسن وكريم من حسن يحسن وكرم يكرم كما أنك إذا قلت : زيد ضارب وقاتل وقائم فهو من : ضرب وقتل وقام إلا أن هذه أسماء متعدية تنصب حقيقة.

أما إذا قلت : زيد حسن الوجه وكريم الحسب فأنت ليس تخبر أن زيدا فعل بالوجه ولا بالحسب شيئا والحسب والوجه فاعلان كما ينصب الفعل وحسن وشديد وكريم وشريف أسماء غير متعدية علي الحقيقة وإنما تعديها علي التشبيه ألا تري أنك إذا قلت : زيد ضارب عمرا فالمعني : أن الضرب قد وصل منه إلي عمرو ، وإذا قلت : زيد حسن الوجه أو كريم الأب فأنت تعلم أن زيدا لم يفعل بالوجه شيئا ولا بالأب والأب والوجه فاعلان في الحقيقة وأصل الكلام زيد حسن وجهه وكريم أبوه حسبه ؛ لأن الوجه هو الذي حسن والأب هو الذي كرم.

مسائل من هذا الباب

تقول : زيد كريم الحسب لأنك أضمرت اسم الفاعل في (كريم) فنصبت ما بعده علي التشبيه بالمفعول والدليل علي أن الضمير واقع في الأول قولك : هند كريمة الحسب ولو كان علي الآخر لقلت : كريم حسبها كما تقول : قائم أبوها وإنما جاز هذا التشبيه ، وإن كان الحسب غير مفعول علي الحقيقة بل هو في المعني فاعل ؛ لأن المعني مفهوم غير ملبس ومن قال : زيد ضارب الرجل وهو يريد التنوين إلا أنه حذفه قال : زيد حسن الوجه إلا أن الإضافة في الحسن الوجه والكريم الحسب وجميع بابهما هو الذي يختار ؛ لأن الأسماء علي حدها من الإضافة إلا أن يحدث معني المضارعة ، وإذا قلت : زيد حسن وجهه وكريم أبوه وفاره عبده فهذا هو الأصل وبعده في الحسن : زيد حسن الوجه وكريم الحسب ويجوز : زيد كريم الحسب وحسن الوجه ويجوز : زيد حسن وجها وكريم حسبا ويجوز : زيد كريم حسب وحسن وجه والأصل ما بدأنا به.

واعلم أنك إذا قلت : حسن الوجه فأضفت (حسنا) إلي الألف واللام فهو غير معرفة ، وإن كان مضافا إلي ما فيه الألف واللام من أجل أن المعني حسن وجهه فهو نكرة فكما أن الذي هو في معناه نكرة ولذلك جاز دخول الألف واللام عليه فقلت : الحسن الوجه ولا يجوز الغلام الرجل وجاز الحسن الوجه وقولك : مررت برجل حسن الوجه يدلك علي أن حسن الوجه نكرة لأنك وصفت به نكرة واعلم أن (حسنا) وما (أشبهه) إذا أعلمته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضي ولا لما يأتي فلا تريد به إلا الحال ؛ لأنه صفة وحق الصفة صحبة الموصوف ومن قال : هذا حسن وجه وكريم حسب حجته أن الأول لا يكون معرفة بالثاني أبدا فلما كان يعلم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه ولم تكن الألف واللام بمعرفتين للأول كان طرحهما أخف.

ومن كلام العرب : هو حديث عهد بالوجه. قال الراجز :

لا حق بطن بقرا سمين

ومن قال هذا القول قال : الحسن وجها ؛ لأن الألف واللام يمنعان الإضافة (1) فلا يجوز أن تقول : هذا الحسن وجه من أجل أن هذه إضافة حقيقة علي بابها لم تخرج فيه معرفة إلي نكرة ولا نكرة إلي معرفة فالألف واللام لا يجوز أن يدخلا علي مضاف إلي نكرة ولو قلت ذلك لكنت قد ناقضت ما وضع عليه الكلام ؛ لأن الذي أضيف إلي نكرة يكون به نكرة وما دخلت عليه الألف واللام يصير بهما معرفة فيصير معرفة نكرة في حال ، وذلك محال.

وإنما جاز : الحسن الوجه (وما أشبهه) وإدخال الألف واللام علي حسن الوجه ؛ لأن (حسنا) في المعني منفصل فإضافته غير حقيقية والتأويل فيه التنوين فكأنك قلت : حسن وجهه فلذلك جاز فإذا قلت : حسن وجه ثم أدخلت الألف واللام قلت : الحسن وجها فتنصب الوجه الي التمييز أو الشبه بالمفعول به لّما امتنعت الإضافة كما تقول : ضارب رجل ثم تقول : الضارب رجلا وتقول هو الكريم حسبا والفاره عبدا ويجوز : الحسن الوجه ؛ لأنه مشبه بالضارب الرجل ؛ لأن الضارب بمعني الذي ضرب والفعل واصل منه إلي الرجل علي الحقيقة وقد قالوا : الضارب الرجل فشبهوه بالحسن الوجه كما شبهوا الحسن الوجه به في النصب وعلي هذا أنشد :

الواهب المائة الهجان وعبدها

عوذا تزجّي خلفها أطفالها

والوجه : النصب في هذا وتقول هو الحسن وجه العبد كما تقول هو الحسن العبد ؛ لأن ما أضيف إلي الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام وتقول : علي التشبيه بهذا (الضارب أخي الرجل) كما تقول : الضارب الرجل وتقول : مررت بالحسن الوجه الجميلة ومررت بالحسن العبد النبيلة فأما قولهم : الواهب المائة الهجان وعبدها فإنما أردوا : عبد المائة كما تقول : كل شاة وسخلها بدرهم ورب رجل وأخيه لما كان المضمر هو الظاهر جري مجراه.

وقال أبو العباس رحمه الله في إنشادهم :

1- يجب أن يكون المعمول مجردا من أل والإضافة نحو الحسن وجها وحسن وجها. انظر شرح ابن عقيل 3 / 145.

أنا ابن التّارك البكريّ بشر

عليه الطّير ترقبه عكوفا (1)

أنه لا يجوز عنده في (بشـر) إلا النصب لأنهم إنما يخفضونه علي البدل وإنما البدل أن توقع الثاني موقع الأول وأنت إذا وضـعت (بشـرا) في موضع الأول لم يكن إلا نصبا فأما نظير هذا قولك : يا زيد أخانا علي البدل.

وقال النحويون : (بشر).

واعلم أن كـل مـا يجمع بغير الواو والنون نحو : حسن وحسان ، فإن الأجود فيه أن تقول : مررت برجل حسان قومه من قبل أن هـذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع ألا تري أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد لا كإعراب التثنية والجمع السالم الذي علي حد التثنية.

فأما ما كان يجمع مسـلما بالواو والنون نحو : (منطلقين) ، فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلـة الفعل المقدم فتقول : مررت برجل منطلق قومه وأسـماء الفاعلين وما يشـبهها إذا ثنيتها أو جمعتها الجمع الذي علي حد التثنية بالواو والياء والنون لم تثن وتجمع إلا وفيها ضـمير الفاعلين مسـتترا تقول : الزيـدان قائمان فالألف والنون إنما جيء بهما للتثنيـة وتقول : الزيـدون قائمون فالواو والنون إنما جيء بهما للجمع وليسـت بأسماء الفاعلين التي هي كناية كما هي في (يفعلان ويفعلون) ؛ لأن الألف في (يفعلان) والواو في (يفعلون) ضمير الفاعلين.

فإن قلت : الزيـدان قائم أبواهما لم يجز أن تثني (قائما) ؛ لأنه في موضع (يقوم أبواهما) إلا في قول من قال : أكلوني البراغيث فإنه يجوز علي قياسه مررت برجل قائمين أبوه. فاعلم.

1- قد يضاف اسم الفاعل مع وجود أل الموصولة ، وقد قال قوم ترضـي عربيّتهم : " هذا الضارب الرجل". شـبّهوه بالحسن الوجه ، وإن كان ليس مثله في المعني. قال المرّار الأسدي : أنا ابن التّارك البكريّ بشـر عليه الطّير ترقبه وقوعا فالبكريّ : مفعول للتّارك ، فأضيف إليه تخفيفا ، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشي : الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجّي بينها أطفالها انظر معجم القواعد العربية 2 / 41.

شرح الثالث : وهو المصدر

اشارة

اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل ؛ لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل نقول من ذلك : عجبت من ضرب زيد عمرا إذا كان زيد فاعلا ، وعجبت من ضرب زيد عمرو إذا كان زيد مفعولا ، وإن شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلا كان أو مفعولا فقلت : عجبت من ضرب زيد بكرا ومن ضرب زيدا بكر وتدخل الألف واللام علي هذا فتقول عجبت من الضرب زيدا بكرا ولا يجوز أن تخفض (زيدا) من أجل الألف واللام لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين.

وقال قوم : إذا قلت : أردت الضرب زيدا إنما نصبته بإضمار فعل ؛ لأن الضرب لا ينصب وهو عندي قول حسن.

واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر علي المصدر ؛ لأنه في صلته وكذلك إن وكد ما في الصلة أو وصف لو قلت : دارك أعجب زيدا دخول عمرو فتنصب الدار بالدخول كان خطأ.

وقال قوم إذا قلت : أعجبني ضرب زيدا فليس من كلام العرب أن ينونوا ، وإذا نونت عملت بالفاعل والمفعول ما كنت تعمل قبل التنوين قالوا : فإن أشرت إلي الفاعل نصبت فقلت : أعجبني ضرب زيدا ، وإن شئت رفعت وأردت : أعجبني أن ضرب زيد.

مسائل من هذا الباب

تقول : أعجب ركوبك الدابة زيدا فالكاف في قولك : (ركوبك) مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع والتقدير : أعجب زيدا أن ركبت الدابة فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلا كان أو مفعولا ويجري ما بعده علي الأصل وإضافته إلي الفاعل أحسن ؛ لأنه له : كقول الله تعالي :(وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)(1) [البقرة : 251] وإضافته إلي المفعول حسنة ؛ لأنه به اتصل وفيه حل وتقول : أعجبني بناء هذه الدار وتري المجلود فتقول : ما أشد جلده وما أحسن خياطة هذا الثوب فعلي هذا تقول أعجب ركوب الدابة عمرو زيدا إن أردت : أعجب أن ركب الدابة عمرو زيدا فالدابة وعمرو وركب في صلة (أن) وزيد منتصب (بأعجب) وبين خارج من الصلة فقدمه إن شئت قبل أعجب ، وإن شئت جعلته بين (أعجب) ، بين الركوب وكذلك : عجبت من دق الثوب القصار ومن أكل الخبز زيد ومن أشباع الخبز زيدا ، فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفا ولاما امتنعت الإضافة فجري كل شيء علي أصله فقلت : أعجب ركوب زيد الدابة عمرا ، فإن شئت قلت : أعجب ركوب الدابة زيد عمرا ولا يجوز أن تقدم الدابة ولا زيدا قبل الركوب لأنهما من صلته فقد صارا منه كالياء والدال من (زيد) وتقول : ما أعجب شيء شيئا إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو ونصبت (إعجابا) ؛ لأنه مصدر وتقديره : ما أعجب شيء شيئا إعجابا مثل إعجاب زيد ورفعت الركوب بقولك : (أعجب) ؛ لأن معناه : كما أعجب زيدا أن ركب الفرس عمرو وتقول : أعجب الأكل الخبز زيد عمرا كما وصفت لك وعلي هذا قوله تعالي : (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيماً ذا مَقْرَبَةٍ) [البلد : 14 - 15]

1- الأصل في الفاعل الرفع ، وقد يجرّ لفظا بإضافة المصدر نحو :(وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) (الآية : 251 سورة البقرة) أو بإضافة اسم المصدر نحو قول عائشة (رض) " من قبلة الرّجل - امرأته الوضوء" (القبلة : مصدر قبل و" الرجل" فاعله وهو مجرور لفظا بالإضافة و "امرأته" مفعول به "الوضوء" مبتدأ مؤخر وخبره "من قبلة الرجل"). ويجب حذف فعله إذا فسّر بعد الحروف المختصّة بالفعل نحو "إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ" (الآية : 1 سورة الانشقاق). انظر معجم القواعد العربية 5 / 21.

فالتقـدير : أو أن يطعم لقوله : ومـا أدراك فعلي هـذا يجري ما ذكرت لك ولو قلت : عمرا أعجبني أن ضـرب خالـدا كان خطأ ؛ لأن عمرا من الصلة.

ومن قال : هـذا الضارب الرجل لم يقل : عجبت من الضـرب الرجل ؛ لأن الضـرب ليس بنعت والضارب نعت كالحسن وهو اسم الفاعل من (ضـرب) كما أن حسـنا اسم الفاعل من (حسن) ويحسن وهما نعتان مأخوذان من الفعل للفاعل وتقول : أعجبني اليوم ضرب زيد عمرا (إن جعلت اليوم) نصـبا بأعجبني فهو جيد ، وإن نصـبته بالضـرب كان خطأ ، وذلك ؛ لأن الضـرب في معني (أن ضـرب) وزيد وعمرو من صلته فإذا كان المصـدر في معني (إن فعل) أو (أن يفعل) فلا يجوز أن ينصب ما قبله ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه فيؤخر بعض الاسـم ولا يقدم بعض الاسم علي أوله ، فإن لم يكن في معني (إن فعل) وصـلتها أعملته عمل الفعل إذا كان نكرة مثله فقدمت فيه وأخرت ، وذلك قولك ضربا زيدا ، وإن شئت : زيدا ضربا ؛ لأنه ليس فيه معني (أن) إنما هو أمر وقولك ضربا زيدا ينتصب بالأمر كأنك قلت : اضرب زيدا إلا أنه صار بدلا من الفعل لما حذفته وحكي قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا : عجبت من طعامك طعاما يريدون : من إطعامك وعجبت من دهنك لحيتك يريدون : من دهنك قال الشاعر :

أظليم إنّ مصابكم رجلا

أهدي السّلام تحية ظلم (1)

أراد : إن إصابتكم.

ومنه قوله :

وبعد عطائك المئة الرّتاعا ... (2)

1- الهمزة للنـداء وظلـوم اسم امرأة منـادي ومصـابكم اسم ان وهو مصـدر بمعني اصـابتكم ويسـمي اسم مصـدر مجـازا ورجلاـ مفعول بالمصدر وأهدي السّ ـلام جملة في موضع نصب علي أنها صـفة لرجلا وتحية مصدر لأهدي السّ ـلام من باب قعدت جلوسا وظلم خير انّ ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب. انظر شرح شذور الذهب 1 / 527.

2- من إعمال اسم المصـدر قوله : أكفرا بعـد رد الموت عني وبعـد عطائك المائـة الرتاعا ف (المائـة) منصوب ب (عطائك) ومنه حـديث الموطأ من قبلة الرجل امرأته الوضوء ف- (امرأته) منصوب ب (قبلة) وقوله : إذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسـيرا من الآمال إلا ميسـرا انظر شرح ابن عقيل 3 / 99.

أراد : بعـد إعطائـك وقال هؤلاء القوم : إذا جاءت الأسـماء فيها المـدح والـذم وأصـلها ما لـم يسم فاعله رفعت مفعولها فقلت : عجبت من جنون بالعلم فيصير كالفاعل وإنما هو مفعول.

هذا مع المدح والذم ولا يقال ذلك في غير المدح والذم.

ص: 135

شرح الرابع وهو ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها

اشارة

موضع هـذه الأسـماء من الكلام في الأمر والنهي فما كان فيها في معني ما لا يتعدي من الأفعال فهو غير متعد وما كان منها في معني فعل متعد تعدي وهذه الأسماء علي ثلاثة أضرب : فمنها اسم مفرد واسم مضاف واسم استعمل مع حرف الجر.

فالضرب الأول : قولك : هلم زيدا وعندك زيدا. ورويد زيدا وحيّ هل الثريد وزعم أبو الخطاب : أن بعض العرب يقول : حي هل الصلاة.

ومن ذلك : تراكها ومناعها وهذه متعدية والمعني : اتركها وامنعها ، وأما ما لا يتعدي فنحو : مه وصه وإيه.

والضـرب الثاني : وهي الأسماء المضافة ومنها أيضا ما يتعدي وما لا يتعدي فأما المتعدي فنحو : دونك زيدا وذكر سيبويه : أن أبا الخطاب حـدثه بـذلك وحذرك زيدا وحذارك زيدا ، وأما ما لا يتعدي فمكانك وبعدك وخلفك إذا أردت تأخر وحذرته شـيئا خلفه وفرطك إذا حذرته من بين يديه شيئا وأمرته أن يتقدم وأمامك ووراءك.

والضرب الثالث : ما جاء مع أحرف الجر نحو : عليك زيدا (1) وإليك إذا قلت : تنح.

وذكر سـيبويه : أن أبا الخطاب حـدثه : أنه سـمع من يقال له إليك فيقول : (إليّ) في هـذا الحرف وحـده كأنه قال له : تنـح فقال : أتنحي ولا يجوز مثل هـذا في أخوات إليّ ؛ لأن هـذا الباب إنما وضع في الأمر مع المخاطب وما أضـيف فيه فإنما يضاف إلي كاف علامة المخاطب المتكلم ولا يجوز أن تقول : رويده زيدا ودونه عمرا تريد غير المخاطب.

1- من أسـماء الأفعال ما هو في أصـله ظرف وما هو مجرور بحرف نحو عليك زيدا أي الزمه وإليك أي تنح ودونك زيدا أي خذه ، ومنها ما يسـتعمل مصـدرا واسم فعل كرويـد وبله ، فإن ابحر ما بعـدهما فهما مصـدران نحو رويـد زيد أي إرواد زيد أي إمهاله وهو منصوب بفعل مضـمر وبله زيد أي تركه ، وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل نحو رويدا زيدا أي أمهل زيدا وبله عمرا أي أتركه. انظر شرح ابن عقيل 3 / 303.

وحكي أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسي أي : غيري وهذا قليل شاذ.

وجميع هذه الأسماء لا تصرف تصرف الفعل.

وحكي أن ناسا من العرب يقولون : هلمي وهلما وهلموا فهؤلاء جعلوه فعلا والهاء للتنبيه ولا يجوز أن تقدم مفعولات هذه الأسماء من أجل أن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله فأما قول الله تعالي : (كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) [النساء : 24] فليس هو علي قوله : عليكم كتاب الله ولكنه مصدر محمول علي ما قبله ؛ لأنه لما قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ) [النساء : 23] فأعلمهم : أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلا من قول : كتاب الله ذلك فنصب (كتاب الله) وجعل عليكم تبينيا.

مسائل من هذا الباب

تقول : رويـدكم أنتم وعبـد الله ؛ لأن المضـمر في النيـة مرفوع ورويدكم وعبد الله وهو قبيح إذا لـم تؤكده ورويدكم أنتم أنفسـكم ورويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن وكذلك رويد إذا لـم يلحق فيه الكاف تجري هذا المجري وكذلك الأسـماء التي للفعل جمعا إلا أن هلم إذا لحقتها (لك) ، فإن شئت حملت أجمعين ونفسك علي الكاف المجرورة فقلت هلم لكم أجمعين وأنفسكم ولا يجوز أن تعطف علي الكـاف المجرورة الاسم ألا ترى أنه يجوز : هـذا لـك نفسـك ولكم أجمعين ولا يجوز : لك وأخيك ، وإن شـئت حملت المعطوف والتأكيد والصـفة علي المضمر المرفوع في النية فقلت : هلم لكم أجمعون كأنك قلت : تعالوا أجمعون وهلم لك أنت وأخوك كأنك قلت : تعالي أنت وأخوك ، فإن لـم تلحق (لك) جري مجري رويد ورويد يتصـرف علي أربع جهات يكون أمرا بمعني : أرود أي أمهل ويكون صفة نحو : ساروا سـيرا رويدا أي سـهلا وتكون حالا تقول : ساروا رويدا أي متمهلين وتكون مصدرا نحو : رويد نفسه وذكر سيبويه : أنه حدثه به من لا يتهم : أنه سمع العرب تقول : ضعه رويدا أي وضعا رويدا.

وتلحق (رويـد) الكاف وهي في موضع (أفعل) تبينيا لا ضـميرا فتقول : رويدك وريدكم وإنما تلحقها لتبين المخاطب المخصوص فقط غير ضمير ، وذلك إذ كانت تقع لكل مخاطب علي لفظ واحد.

ولك أن لا تذكرها ومثلها في ذا : حيهل وحيهلك فالكاف للخطاب وليست بإسم ومثل هذا في كلامهم كثير.

قال سـيبويه : وقد يجوز عليك أنفسـكم وأجمعين وقال : إذا قلت : عليكم زيدا فقد أضـمرت فاعلا في النية فإذا قلت : عليك أنت نفسك لـم يكن إلا رفعا.

ولو قلت في : عليّ زيدا أنا نفسي لـم يكن إلا جرا وإنما جاءت الياء والكاف لتفصلا بين المأمور والأمر في المخاطبة وكذلك : حذرك بمنزلة عليك والمصدر وغيره في هذا الباب سواء

ومن جعل : رويد مصدرا قال : رويدك نفسك إن حمله علي الكاف ، وإن حمله علي المضمر في النية رفع.

قال : وأما قول العرب رويدك نفسك فإنهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله إذا أمرته به ، وأما حيهلك وهاءك وأخواتها فلا يكون الكاف فيها إلا للخطاب ولا موضع لها من الإعراب لأنهن لم يجعلن مصادر.

أما قولك : دونك زيدا ودونكم إذا أردت تأخر فنظيرها من الأفعال جئت يا فتي يجوز أن تخبر عن مجيئك لا غير وجائز أن تعديها فتقول : جئت زيدا وكذلك تقول : عليّ زيدا وعليّ به فإذا قلت : عليّ زيدا فمعناه أعطني زيدا ، وإذا قلت : عليك زيدا فمعناه : خذ زيدا ومعني (حيهل) أقرب وجائز أن يقع في معني قرب فأما قولك : أقرب فكقولك : حيهل الثريد أي : أقرب منه وآته وفتح حيهل كفتح خمسة عشر لأنهما شيئان جملا شيئا واحدا.

فأما قول الشاعر :

يوم كثير تناديه وحيّ هله ... (1)

فإنه جعله إسما فصار كحضر موت ولم يأمر أحدا بشيء.

وقد توصل ب (علي) كما وصلت ب (هل) هذه فمن ذلك : حيّ علي الصلاة. إنما معناه : أقربوا من الصلاة وإيتوا الصلاة.

1- حيّ - حيّهلا- حيّهل : كلّها أسماء أفعال للأمر بمعني : هلمّ أو أقبل وعجّل كقول المؤذّن : " حيّ علي الصّلاة حيّ علي الفلاح" والمعني : هلمّوا إليها وتعالوا مسرعين وفي حديث ابن مسعود : " إذا ذكر الصّالحون فحيّ هلا (تكتب الكلمتان مفصولتين ومجموعتين بكلمة واحدة) بعمر" أي ابدأ به وعجّل بذكره ، وهما كلمتان جعلتا كلمة واحدة. ومثلها : " حيّهل" وأصلهما : حيّ بمعني اعجل ، وهلا : حثّ واستعجال ، فصارا كلمة واحدة وعليه قول الشاعر : وهيّج الحيّ من دار فظلّ لهم يوم كثير تناديه وحيّهله انظر معجم القواعد العربية 7 / 39.

وفي (حيهـل) ثلاـث لغـات : فـأجودهن أن تقول : جيّهل بعمر فإذا وقفت قلت : حيهلا الألف هاهنا لبيان الحركـة كالهاء في قوله : كتابيه وحسابيه ؛ لأن الألف من مخرج الهاء ومثل ذلك قولك : أنا قلت ذاك فإذا وقفت قلت : أناه.

ويجوز : حيهلا بالتنوين تجعل نكرة ويجوز : حيهلا بعمر وهي أردأ اللغات.

قال أبو العباس : وأما (حي هلا) فليست بشيء.

(وهلم) إنمـا هي لـمّ أي أقرب وهـا للتنبيه إلا أن الألف حـذفت فيها لكثرة الاسـتعمال وأنهما جعلا شـيئا واحـدا فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والإثنين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء : هلم علي لفظ واحد كما يفعلون ذلك في الأشياء التي هي أسماء للفعل وليس بفعل قال الله عز وجل : (وَالْقائِلِينَ لِإِخْوانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنا)(1) [الأحزاب : 18] واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجري الأفعال حيث وصلوها بحرف التنبيه كما أخرجوا خمسة عشر من الإعراب.

فأما بنو تميم فيصرفونها فيقولون للاثنين : هلما وللأنثي هلمي كما تقول : رد وردا وردوا ورددن وردي.

1- قال في التسـهيل : ولا علامة للمضـمر المرتفع بها يعني بأسـماء الأفعال ، ثم قال وبروزه مع شـبهها في عدم التصرف دليل علي فعليته يعني كمـا في هـات وتعال ، فإن بعض النحويين غلط فعـدهما من أسـماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصـرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البـارز بهما كقولك للأنثي هاتي وتعالي ، وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا ، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين ، وهكـذا حكم هلمّ عنـد بني تميم فإنهم يقولون : هلم هلمي هلما هلموا هلممن ، فهي عنـدهم فعل لا اسم فعل ، ويـدل علي ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن. قال سـيبويه : وقـد تـدخل الخفيفـة والثقيلـة يعني علي هلم ، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردي وردوا ورددن ، وقد اسـتعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم. ، وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الأحوال كلها كغيرها من أسـماء الأفعال. وقال الله تعالي : (قُلْ هَلُمَّ شُهَداءَكُمُ) (الأنعام : 150) (وَالْقائِلِينَ لِإِخْوانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنا) (الأحزاب : 18) ، وهي عند الحجازيين بمعني احضر وتأتي عندهم بمعني أقبل (وأخّر ما لذي) الأسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائي. انظر شرح الأشموني 1 / 278.

قال أبو بكر : وقد مضـي ذكر الأسماء التي تعمل عمل الفعل بعد أن ذكرنا الأسماء المرتفعة فلم يبق اسم يرتفع إلا أن يكون تابعا لإسم من الأسماء التي قدمنا ذكره وأن تكون مبنيا مشبها بالمعرب.

فأما التوابع فنحو : النعت والتأكيد والبدل والعطف ونحن نذكرها بعد ذكر الأسماء المنصوبات والمجرورات ، وأما ما كان من الأسماء مبنيا مشـبها للمعرب فنـداء المفرد نحو قولك : يا زيد ويا حكم العاقل والعاقل ويا حكمان ويا حكمون فهذا موضـعه نصب وليس بمعرب وإنما حقه أن يـذكر مع ذكر المبنيات من أجل أنه مبني وينبغي أيضا أن يـذكر مع المنصوبات من أجل أن موضـعه منصوب فنحن نعيده إذا ذكرنا النداء إن شاء الله.

وقبل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة للإنتفاع بذلك فيها وفي المرفوعات أيضا إن شاء الله.

باب المعرفة والنكرة

اشارة

كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدا بعينه إذا ذكر.

والنكرة (1) تنقسم قسمين : فأحد القسمين : أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل : رجل وفرس وحجر وجمل وما أشبه ذلك.

والقسم الثاني : أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك نحو أن يسمي إنسان بعمرو فيكون معروفا بذلك في حيه ، فإن سمي باسم آخر لم نعلم إذا قال القائل : رأيت عمرا أي العمرين هو ومن أجل تنكره دخلت عليه الألف واللام إذا ثني وجمع.

وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها (ربّ) فيصلح ذلك فيها أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة أو تثنيها وتجمعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها فجميع هذا وما أشبهه نكرة والنكرة قبل المعرفة ألا تري أن الإنسان اسمه إنسان يجب له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف باسم وأكثر الأسماء نكرات وهذه النكرات بعضها أنكر من بعض فكلما كان أكثر عموما فهو أنكر مما هو أخص منه فشيء أنك من قولك : حي وحي أنكر من قولك : إنسان فكلما قل ما يقع عليه الاسم فهو أقرب إلي التعريف وكلما كثر كان أنكر فاعلم.

1- النكرة ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل أل فمثال ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف رجل فتقول الرجل واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف مما يقبل أل ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما فإنك تقول فيه العباس فتدخل عليه أل لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفة قبل دخلوها عليه ومثال ما وقع موقع ما يقبل أل ذو التي بمعني صاحب نحو جاءني ذو مال أي صاحب مال فذو نكرة وهي لا تقبل أل لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل أل نحو الصاحب. انظر شرح ابن عقيل 1 / 86.

ذكر المعرفة

والمعرفة (1) خمسة أشياء : الاسم المكني والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن.

فأما المكني : فنحو قولك : هو وأنت وإياك والهاء في (غلامه وضربته) والكاف في غلامك وضربك والتاء في (قمت) وقمت وقمت يا هذا.

فأما المبهم : فنحو : هذا وتلك وأولئك المكنيات والمبهمات موضع يستقصي ذكرها فيه إن شاء الله.

وأما العلم : فنحو : زيد وعمر وعثمان.

واعلم أن اسم العلم علي ثلاثة أضرب إما أن يكون منقولا من نكرة أو مشتقا منها أو أعجميا أعرب.

فأما المنقول (2) : فعلي ضربين : أحدهما من الاسم والآخر من صفة.

1- عدها ابن مالك ستة فقال : وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذي أي غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام المضمر كهم واسم الإشارة كذي والعلم كهند والمحلي بالألف واللام كالغلام والموصول كالذي وما أضيف إلي واحد منها كابني وسنتكلم علي هذه الأقسام فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهسنم بالضمير يشير إلي أن الضمير ما دل علي غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثاني ضمير المتكلم نحو أنا وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي إلا اختيارا أبدا كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك الضمير البارز بنقسم إلي متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد إلا في الاختيار فلا يقال ما أكرمت إلاك وقد جاء شذوذا في الشعر كقوله : أعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض إلاه ناصر انظر شرح ابن عقيل 1 / 86 90.

2- عدها ابن مالك ستة فقال : وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذي أي غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام المضمر كهم واسم الإشارة كذي والعلم كهند والمحلي بالألف واللام كالغلام والموصول كالذي وما أضيف إلي واحد منها كابني وسنتكلم علي هذه الأقسام فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهسنم بالضمير يشير إلي أن الضمير ما دل علي غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثاني ضمير المتكلم نحو أنا وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي إلا اختيارا أبدا كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك الضمير البارز بنقسم إلي متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد إلا في الاختيار فلا يقال ما أكرمت إلاك وقد جاء شذوذا في الشعر كقوله : أعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض إلاه ناصر انظر شرح ابن عقيل 1 / 86 90.

أما المنقول من الاسم النكرة فنحو : حجر وأسد فكل واحد من هذين نكرة في أصله فإذا سميت به صار معرفة ، وأما المنقول من صفة فنحو : هاشم وقاسم وعباس وأحمر ؛ لأن هذه أصولها صفات تقول : مررت برجل هاشم ورجل قاسم وبرجل عباس.

ص: 144

وأما الأسـماء المشتقة : فنحو : عمر وعثمان فهذان مشتقان من عامر وعاثم وليسا بمنقولين ؛ لأنه ليس في أصول النكرات عثمان ولا عمر إلا أن تريد جمع عمرة.

فأسـماء الأعلام لا تكاد تخلو من ذلك ، فإن جاء اسم عربي لا تدري ممّ نقل أو اشـتق فاعلم إن أصـله ذلك ، وإن لم يصل إلينا علمه قياسا علي كثرة ما وجدناه من ذلك.

ولا أدفع أن يخترع بعض العرب في حال تسميته اسما غير منقول من نكرة ولا مشتق منها ، ولكن العام والجمهور ما ذكرت لك.

وأما الأعجمية فنحو : إسماعيل وإبراهيم ويعقوب فهذه أعربت من كلام العجم.

وأمـا ما فيه الألف واللام ، فإن الألف واللام يـدخلان علي الأسـماء النكرات علي ضـربين : إمّا إشارة إلي واحـد معهود بعينه أو إشارة إلي الجنس فأما الواحد المعهود : فأن يذكر شـيء فتعود لذكره فتقول : الرجل وكذلك الدار والحمار وما أشبهه كأن قائلا قال : كان عندي رجل من أمره ومن قصته.

فإن أردت أن يعود إلي ذكره قلت : ما فعل الرجل للعهـد الـذي كان بينك وبين المخاطب من ذكره ، وأما دخولها للجنس فأن تقول : أهلك الناس الـدينار والـدرهم لا تريد دينارا بعينه ولا درهما بعينه ولكن كقوله عز وجل : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) [العصر]. يدلك الاستثناء علي أن الإنسان في معني الناس ، وأما ما أضيف إليهن فنحو قولك : غلامك وصاحبك وغلام ذاك وصاحب هذه وغلام زيد وصاحب عمرو وغلام الرجل وصاحب الإمام ونحو ذلك.

مسائل في المعرفة والنكرة

تقول : (هذا عبد الله).

ف- (هذا) اسم معرفة. و (عبد الله) اسم معرفة. و (هذا) مبتدأ. و (عبد الله) خبره.

فإن جئت بعـد عبد الله بنكرة نصـبتها علي الحال فقلت : هذا عبد الله واقفا وكذلك كل اسم علم يجري مجري عبد الله وتقول : هذا أخوك فهذا معرفة وأخوك فهذا معرفة بالإضافة إلي الكاف.

فإن جئت بنكرة قلت : هذا أخوك قائما قال الله تعالي : (وَهذا بَعْلِي شَيْخاً) [هود : 72].

وأجاز أصـحابنا الرفع في مثل هذه المسألة علي أربعة أوجه : أحدهما : أن تجعل (أخاك) بدلا من (هذا) وتجعل قائما خبر (هذا) والآخر : أن تجعل (أخاك) خبرا ل- (هـذا) وتضـمر (هـذا) من الأخ كأنك قلت : هذا أخوك هذا قائم ، وإن شـئت أضـمرت (هو) كأنك قلت : هذا أخوك هو قائم ، وإن شـئت كان (أخوك) وقائم خبرا واحدا كما تقول : هذا حلو حامض أي : قد جمع الطعمين ومثل هذا لا يجوز أن يكون (حلو) الخبر وحده ولا حامض الخبر وحده حتي تجمعهما ، وإذا قلت : هذا الرجل ولم تذكر بعد ذلك شـيئا وأردت بالألف واللام العهد فالرجـل خبر عن (هـذا) ، فـإن جئت بعـد (الرجـل) بشـيء يكون خبرا جعلت (الرجل) تابعا ل- (هـذا) كالنعت ؛ لأن المبهمـة توصـف بالأجناس وكان ما بعـده خبرا عن (هـذا) فقلت : هـذا الرجل عالم وهـذه المرأة عاقلـة هـذا الباب جديد فترفع (هذا) بالابتداء وترفع ما فيه الألف واللام بأنه صفة وتجعلهما كاسم واحد.

ومنه قول النابغة الذبياني :

توهّمت آيات لها فعرفتها

لستّة أعوام وذا العام سابع

فإن أردت بالألف واللام المعهود (1) جاز نصب ما بعـده فقلت : هـذه المرأة عاقلة وهذا الرجل عالما فإذا كانت الألف واللام في اسم لا يراد به واحد من الجنس وهو كالصفة الغالبة

1- أي المعهود في ذهن السامع.

نصبت ما بعد الاسم علي الحال ، وذلك قولك : هذا العباس مقبلا ، وإن كان الاسم ليس بعلم ولكنه واحد ليس له ثان كان أيضا الخبر منصوبا كقولك : هذا القمر منيرا وهذه الشمس طالعة وكذلك إن أردت بالاسم أن تجعله يعم الجنس كله ويكون إخبارك عن واحده كإخبارك عن جميعه كان الخبر منصوبا كقولك : هذا الأسد مهيبا وهذه العقرب مخوفة إذا لم ترد عقربا تراها ولا أسدا تشير إليه من سائر الأسد ولا يجوز : هذا أنا وهذا أنت لأنك لا تشير للإنسان إلي نفسه ولا تشير إلي نفسك ، فإن أردت التمثيل أي : هذا يقوم مقامك ويغني غناءك جاز أن تقول : هذا أنت وهذا أنا والمعني : هذا مثلك وهذا مثلي ، وأما قولك : هذا هو فبمنزلة قولك : هذا عبد الله إذا كان هو إنما يكون كناية عن عبد الله وما أشبهه ألا تري أنك تكون في حديث إنسان فيسألك المخاطب عن صاحب القصة من هو فتقول : هذا هو وقال قوم : إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها وذا) وينصبون أخبارها علي الحال فيقولون : ها هو ذا قائما وها أنذا جالسا وها أنت ذا ظالما وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب وهو إذا كان الاسم ظاهرا جاء بعد (هذا) مرفوعا ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال وتقول : هذا هذا علي التشبيه وهذا ذاك وهذا هذه.

واعلم أن من الأسماء مضافات إلي معارف ولكنها لا تتعرف بها لأنها لا تخص شيئا بعينه فمن ذلك : مثلك وشبهك وغيرك تقول : مررت برجل مثلك وبرجل شبهك وبرجل غيرك فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة وإنما نكرهن معانيهن ألا تري أنك إذا قلت : مثلك.

جاز أن يكون (مثلك) في طولك أو لونك أو في علمك ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء لكثرتها وكذلك شبهك ، وأما غيرك فصار نكرة ؛ لأن كل شيء مثل الشيء عداك فهو غيرك ، فإن أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة ، وأما شبيهك فمعرفة ولم يستعمل كما استعمل (شبهك) المعروف بأنه يشبهك وتقول هذا واقفا زيد وهذا واقفا رجل فتنصب (واقفا) علي الحال ، وإن شئت رفعت فقلت هذا واقف رجل فتجعل (واقف) خبر (هذا) ورجل بدل منه وكذلك زيد وما أشبهه وينشد هذا البيت علي وجهين :

أترضي بأنّا لم تجفّ دماؤنا

وهذا عروس باليمامة خالد

فينصب (عروس) ويرفع.

وتقول : هـذا مثلـك واقف وهـذا غيرك منطلق لما خبرتك به من نكرة مثلك وغيرك وقـد يجوز أن تنصب فيكون النصب أحسن فيها منه في سائر النكرات لأنها في لفظ المعارف.

وإن كـانت نكرات فيقول : هـذا مثلك منطلقا وهـذا حسن الوجه قائما وقـد عرفتك أن (حسن الوجه) نكرة ولـذلك جاز دخول الألف واللام عليه وأفضـل منك وخير منك نكرة أيضا إلا أنه أقرب إلي المعرفـة من حسن وفاضل فتقول : هـذا أفضل منك قائما ، فإن قلت : (زيـد هـذا) فزيـد مبتدأ وهذه خبره والأحسن أن تبدأ (بهذا) ؛ لأن الأعرف أولي بأن يكون مبتدأ ، فإن قلت زيد هذا عالم جاز الرفع والنصب فالرفع علي أن تجعل (هذا) معطوفا علي (زيد) عطف البيان وترفع (عالما) بأنه خبر الابتداء ، وإن جعلت (هذا) خبرا لزيد نصبت (عالم) علي الحال.

واعلم أن (ذلك) مثل (هذا) تقول : إن ذلك الرجل عالم كما تقول : إن هذا الرجل عالم.

وإن ذلك الرجل أخوك كما تقول : إن هذا الرجل أخوك.

والكوفيون يقولون : هـذا عبـد الله أفضل رجل وأي رجل فيستحسـنون رفع ما كان فيه مدح أو ذم ورفعه عندهم علي الإستئناف وعلي ذلك يتأولون قول الشاعر :

من يك ذا بثّ فهذا بثّي

مقيّظ مصيّف مشتّي (1)

وهذه عند البصريين : من باب حلو حامض أي : قد جمع أنه مقيظ وأنه مصيف مشتي ففيه هذا الخلال.

1- مواضع وجوب حـذف المبتـدأ أربعـة : الأـول مـا أخـبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مـدح أو ذم أو ترحم ، الثـاني مـا أخـبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر ، نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبرا ، فإن كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير ، وقد ذكر الناظم هذين في موضـعهما من هذا الكتاب. الثالث ما حكاه الفارسـي من قولهم في ذمتي لأفعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق ، الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة ، أي أمري سمع وطاعة. ومنها قوله : من يك ذا بت فهذا بتّي مقيّظ مصـيّف مشتّي وقوله : ينام بإحدي مقلتيه ويتّقي بأخري الأعادي فهو يقظان نائم انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 110.

واعلم أن من كلام العرب أسماء قد وضعتها موضع المعارف وليست كالمعارف التي ذكرناها وأعربوها وما بعدها إعراب المعارف ، وذلك نحو قولهم للأسد : أبو الحارث وأسامة وللثعلب : ثعالة وأبو الحصين وسمسم وللذئب : دألان وأبو جعدة وللضبع : أم عامر وحضاجر وجعار وجيأل وأم عنتل وقثام ويقال للضبعان قثم وهو الذكر منها وللغراب : ابن بريح.

قال سيبويه : فإذا قلت : هذا أبو الحارث فأنت تريد : هذا الأسد أي هذا الذي سمعت باسمه أو هو الذي عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلي شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا وعمرا ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معني زيد أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما يثبت معهم بأسماء : كزيد وعمرو ومن ذلك : أبو جخادب وهو شيء يشبه الجندب غير أنه أعظم منه وهو ضرب من الجنادب كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة وهي معرفة وابن قترة ضرب من الحيات وابن آوي معرفة.

ويدلك علي أنه معرفة أن آوي غير مصروف وابن عرس وسامّ أبرص.

وبعض العرب يقول : أبو بريص وحمار قبان : دويبة كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب هذا الذي يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا فاختصت العرب لكل ضرب من هذه الضروب اسما علي معني يعرفها بها فعلي هذا تقول : هذا ابن آوي مقبلا ولا تصرف آوي ؛ لأنه معرفة ولأنه علي وزن (افعل) وتنصب مقبلا كما نصبته في قولك : هذا زيد مقبلا وحكم جمعها حكم زيد إلا أن منها ما ينصرف وما لا ينصرف كما تكون الأسماء المعارف وغيرها.

وقد زعموا : أن بعض العرب يقول : هذا ابن عرس مقبل فيرفعه علي وجهين فوجه مثل : هذا زيد مقبل ووجه علي أنه جعل عرسا نكرة فصار المضاف إليه نكرة وما ابن مخلص وابن لبون وابن ماء فنكرة لأنها تدخلها الألف واللام.

واعلم أن في كلامهم أسماء معارف بالألف واللام وبالإضافة غلبت علي أشياء فصارت لها كالأسماء والأعلام مثل : زيد وعمرو نحو : النجم تعني الثريا وابن الصّعق ابن رألان وابن كراع ، فإن أخرجت الألف واللام من النجم وابن الصعق تنكر.

وزعم الخليل : أن الذين قالوا : الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه كأنه وصف غلب عليه ومن قال : حارث وعباس فهو يجريه مجري زيدا.

وأما السّماك والدّبران والعيّوق وهذا النحو فإنما يلزمه الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه كالصفات الغالبة وإنما أزيل عن لفظ السامك والدابر والعايك فقيل : سماك ودبران وعيوق للفرق كما فصل بين العدل والعديل وبناء حصين وامرأة حصان.

قال سيبويه : فكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة ، فإن كان عربيا تعرفه ولا تعرف الذي اشتق منه فإنما ذلك لأنا جهلنا ما علم غيرنا أو يكون الآخر لم يصل إليه علم ما وصل إلي الأول المسمي.

قال : وبمنزلة هذه النجوم الأربعاء والثلاثاء يعني : أنه أريد به الثالث والرابع فأزيل لفظه كما فعل بالسماك.

وتقول : هذان زيدان منطلقان فمنطلقان صفة للزيدين وهو نكرة وصفت به نكرة قال وتقول : هؤلاء عرفات حسنة وهذان أبانان بينين والفرق بين هذا وبين زيدين أن زيدين لم يجعلا اسما لرجلين بأعينهما وليس هذا في الأناس ولا في الدواب إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك من قبل أن الأماكن لا تزول فصار أبانان وعرفات كالشيء الواحد.

والذي والتي : معرفة ولا يتمان إلا بصلة ومن وما يكونان معرفة ونكرة ؛ لأن الجواب فيهما يكون بالمعرفة والنكرة وأيهم وكلهم وبعضهم معارف بالإضافة وقد تترك الإضافة وفيهن معناها قائم وأجمعون وما أشبهها معارف لأنك لا تنعت بها إلا معرفة ولا يدخل عليها الألف واللام.

وقال الكسائي : سمعت : (هو أحسن الناس هاتين) يريد : عينين فجعله نكرة. وهذا شاذ غير معروف.

ويكون (ذا) في موضع الذي فتقول : ضربت هذا يقوم وليس بحاضر تريد : الذي يقوم قالوا : وقد جاء هذا في الشعر.

ذكر الأسماء المنصوبات

اشارة

الأسـماء المنصوبات تنقسم قسـمة أولي علي ضـربين : فالضرب الأول هو العام الكثير : كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضـرب الآخر : كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تما بالإضافة والنون وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب.

والضرب الأول : ينقسم علي قسمين : مفعول ومشبه بمفعول.

والمفعول ينقسم علي خمسة أقسام : مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه.

شرح الأول : وهو المفعول المطلق

اشارة

(1)

ويعني به المصدر.

المصدر اسم كسائر الأسماء إلا أنه معني غير شخص.

والأفعال مشتقة منه وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها.

1- هو اسم يؤكّد عامله ، أو يبيّن نوعه أو عدده ، وليس خبرا ولا حالا (بخلاف نحو قولك" فضلك فضلان" و" علمك علم نافع" فإنه ، وإن بين العدد في الأول والنوع في الثاني ، فهو خبر عن" فضـلك" في الأول ، وخبر عن" علمك" في الثاني ، وبخلاف نحو" ولّي مدبرا" فإنه كان توكيدا لعامله فهو حال من الضـمير المستتر في" ولّي") ، نحو" اسع للمعروف سعيا" و" سر سير الفضلاء" و" افعل الخير كلّ يوم مرّة أو مرّتين". كونه مصـدرا ، وغير مصدر : أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا ، وليس قولك : " اغتسل غسـلا" و" أعطي عطاء" مصدرين فإنهما من أسـماء المصادر ، لأنها لم تجر علي أفعالها لنقص حروفها عنها ، وقد يكون غير مصدر. انظر معجم القواعد العربية 25 / 68.

والمصـدر : هو المفعول في الحقيقـة لسائر المخلوقين فمعني قولك : قام زيد وفعل زيد قياما سواء ، وإذا قلت : ضـربت فإنما معناه أحدثت ضربا وفعلت ضربا فهو المفعول الصحيح.

ألاـ تري أن القائل يقول : من فعل هـذا القيام فتقول : أنا فعلته ومن ضـرب هـذا الضـرب الشديـد فتقول : أنا فعلته. تريـد : أنا ضـربت هـذا الضرب.

وقولك : ضـربت هذا الضـرب ، وقولك : ضـربت زيدا لا يصـلح أن تغيره بأن تقول : فعلت زيدا ؛ لأنه ليس بمفعول لك فإنما هو مفعول لله تعالي فإذا قلت : ضـربت زيـدا فالفعل لك دون زيـد وإنما أحللت الضـرب به وهو المصدر فعلي هذا تقول : قمت قياما وجلست جلوسـا وضـربت ضـربا وأعطيت إعطاء وظننت ظنا واسـتخرجت اسـتخراجا وانقطعت انقطاعا واحمررت احمرارا فلا يمتنع من هذا فعل منصـرف البتة.

ومصـدر الفعل الـذي يعمل فعله فيه يجيء علي ضـروب : فربما ذكر توكيدا نحو قولك :قمت قياما وجلست جلوسا فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره وضرب ثان تذكره للفائدة نحو قولك : ضربت زيدا ضربا شديدا والضرب الذي تعرف.

وقمت قياما طويلا فقد أفدت في الضـرب أنه شديد وفي القيام أنه طويل وكذلك إذا قلت : ضـربت ضـربتين وضربات فقد أفدت المرار وكم مرة ضربت.

وقال سيبويه : تقول : قعد قعدة سوء وقعد قعدتين لما عمل في الحدث يعني المصدر عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه ، وإن خالف اللفظ.

فمن ذلك : قعد القرفصاء (1) واشتمل الصمّاء ورجع القهقري ؛ لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه.

1- قـد ينوب عن المصـدر في الانتصاب علي المفعول المطلق (وهو منصوب بالفعل المـذكور ، وهو مـذهب المازني والسّـيرافي والمبرّد واختاره ابن مالك لاطّراده ، أما مذهب سـيبويه والجمهور فينصب بفعل مقدّر من لفظه ولا يطّرد هذا في نحو" حلفت يمينا" إذ لا فعل له) ، ما دلّ علي المصدر ، وذلك أربعة عشـر شـيئا : أحد عشـر للنّوع ، وثلاثة للمؤكّد. أمّا الأحد عشر للنّوع فهي : 1- كلّيّته ، نحو : (فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) (الآيـة : 128 سورة النساء). 2- بعضـيّته ، نحو" أكرمته بعض الإكرام". 3- نوعه ، نحو" رجع القهقري" و" قعـد القرفصاء". 4- صفته نحو" سرت أحسن السّير". 5- هيئته ، نحو" يموت الجاحـد ميتة سوء". 6- المشار إليه ، نحو" علّمني هذا العلم أسـتاذي". 7- وقته ، كقول الأعشـي : ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وعادكما عاد السّـليم مسهّدا (البيت للأعشي ميمون بن قيس من قصيدة في مدح النبي (ص) و" السّـليم" : الملـدوغ ، والشّاهـد فيه" ليلة أرمدا" حيث نصب" ليلة" بالنيابة عن المصدر والتّقدير : اغتماضا مثل اغتماض ليلة أرمد ، وليس انتصابها علي الظرف) 8- " ما" الاستفهاميّة ، نحو" ما تضرب الفاجر؟ " (أي : أيّ ضرب تضربه). 9- " ما" الشّرطية ، نحو" ما شئت فاجلس" (أي : أيّ جلوس شئته فاجلس). 10- آلته ، نحو" ضـربته سوطا" وهو يطّرد في آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز ضربته خشبة. 11- العدد ، نحو : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً) (الآية : 4 سورة النور). أمّا الثّلاثة للمؤكّد فهي : 1- مرادفه ، نحو" فرحت جذلا" و" ومقته حبّا". 2- ملاقيه في الاشـتقاق ، نحو : (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً) (الآية : 17 سورة نوح) (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) (الآية : 8 سورة المزمل). والأصل : " إنباتا" و" تبتّلا". 3- اسم المصدر ، نحو : " توضّأ وضوءا" و" أعطي عطاءا". انظر معجم القواعد العربية 25 / 69.

قال أبو العباس قولهم : القرفصاء واشـتمل الصمّاء ورجع القهقري هذه حلي وتلقيبات لها وتقديرها : اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم وكذلك أخواتها.

قال : وجملة القول : إن الفعل لا ينصب شيئا إلا وفي الفعل دليل عليه فمن ذلك المصادر لأنك إذا قلت : قام ففي (قام) دليل علي أنه : فعل قياما فلذلك قلت : قام زيد قياما فعديته إلي المصدر وكذلك تعديه إلي أسماء الزمان ؛ لأن الفعل لا يكون إلا في زمان وتعديه إلي المكان ؛

لأنه فيه يقع وتعديه إلي الحال ؛ لأنه لأفعل إلا في حال واحق ذلك به المصدر ؛ لأنه مشتق من لفظه ودال عليه.

واعلم أنّ (أن) تكون مع صلتها في معني المصدر وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه ، وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أن صلة (ما) لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلي (ما) لأنها اسم وما في صـلة (أن) لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع ؛ لأن (أن) حرف والحروف لا يكني عنها ولا تضـمر فيكون في الكلام ما يرجع إليها والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفا (كأن) : أنها لو كانت (كأن) لعملت في الفعل كمـا عملت (أن) لأنا وجـدنا جميع الحروف التي تـدخل علي الأفعال ولا تـدخل علي الأسـماء تعمل في الأفعال فلما لـم نجـدها عاملة حكمنا بأنها اسم وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين فتقول يعجبني أن يقوم زيد تريد : قيام زيد ويعجبني ما صنعت تريد : صـنيعك إلا أن هذين ، وإن كانا قد يكونان في معني المصادر فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في قولك : ضربت زيدا ضربا لا يجوز أن تقول : ضـربت زيدا أن ضـربت تريد : ضـربا ولا ضربت زيدا ما ضربت تريد : معني (ضربا) وأنت مؤكد لفعلك ويجوز : ضربت ما ضربت أي : الضـرب الذي ضربت كما تقول : فعلت ما فعلت أي : مثل الفعل الذي فعلت وتقول : فعلت ما فعل زيد أي : كالفعل الذي فعل زيد ، فإن لـم ترد هذا المعني فالكلام محال ؛ لأن فعلك لا يكون فعل غيرك.

قال الله تعالي : (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خاضُوا) [التوبة : 69] والتأويل عندهم والله أعلم : كالخوض الذي خاضوا (1).

1- " الذي" أكثر ما تكون موصولا اسـميّا ، وقد تكون موصولا حرفيا نحو قوله تعالي : (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خاضُوا) (الآية : 70 سورة التوبة) ، التقـدير : وخضـتم كخوضـهم. (- الّـذي). وقـد يسـمّي الموصول الحرفي : التّأويل بالمصدر ، وحروفه : الحروف المصدريّة. انظر معجم القواعد العربية 25 / 113.

مسائل من هذا الباب

تقول : ضـربته عبد الله تضـمر الضـرب تعني : ضـربت الضرب عبد الله ولو قلت ضربت عبد الله ضربا وضربته زيدا ما كان به بأس علي أن تضمر المصدر.

واعلم أنه لا يجوز أن تعمل ضـمير المصدر لا تقول : سـرني ضربك عمرا وهو زيدا وأنت تريد : وضربك زيدا ؛ لأنه إنما يعمل إذا كان علي لفظه الذي تشـتق الأفعال منه ألا تري أن (ضـرب) مشـتق من الضرب فإنما يعمل الضرب وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهرا غير مضمر وإنما يعمل لشـبهه بالفعل فكما أن الفعل لا يضـمر فكذلك المصدر لا يجوز أن يقع موقع الفعل وهو مضمر وإنما جاز إضمار المصدر ؛ لأنه معني واحد ولم يجز إضمار الفعل ؛ لأنه معني وزمان ولو أضمر لصار اسما.

وتقول : مررت بهم جميعـا إذا عنيت أنـك لم تترك منهم أحـدا أو : مررت بهم كلاـ قال الأخفش كل وجميع هاهنا بمنزلـة المصادر كأنك قلت مررت بهم عمـا ومررت بهم كلاـ أي : مرورا عما وكلا فكل وجميع هاهنا بمنزلـة المصادر كأنك قلت : مررت بهم عما ومررت بهم عمـا لهم وكأنـك قلت : طررتهم طرا وليس الجميع والكـل بالقوم كما أن الطر والقاطبـة ليس بالقوم يعني إذا قلت : مررت بهم قاطبـة وطرا فكأنك قلت : جمعتهم جمعا وكذلك في طر كأنك قلت : طررتم أي أتيت عليهم طرا.

وذكر سيبويه : هذا في باب ما ينتصب ؛ لأنه حال وقع فيه الخبر وهو اسم.

وقال : من ذلك : مررت بهم جميعا وعامة وجماعة وقال : هذه أسماء متصرفة ولا يجوز أن يدخل فيها ألألف واللام.

وزعم الخليل : أن قاطبة (1) وطرا لا يتصرفان في موضع المصدر.

1- أن تكون نكرة لا معرفـة ، وذلك لازم ، فإن وردت معرفـة أوّلت بنكرة نحو" جاء وحـده". أي منفردا ، و" رجع عوده علي بدئه". أي عائدا ، ومثله" مررت بالقوم خمسـتهم" و" مررت بهم ثلاثتهم" (ويجوز بخمستهم وثلاثتهم علي البدل ولكن يختلف المعني) أي تخميسا وتثليثا ، و" جاءوا قضّهم بقضيضهم" (في – القاموس : بفتح ضاد" قضهم" أي علي الحال – وبضمها – أي جميعهم علي التوكيد ، والقضّ : الحصي الصّـغار ، والقضيض : الحصي الكبار). أي جميعا ، ومنه أيضا قولهم" فعلته جهدي" و" أسرعت طاقتي" ولا تستعمل إلّا مضافا وهو معرفة ، وفي موضع الحال ، وتأويله : مجتهدا ومطيقا. ومنه قول لبيد : فأرسـلها العراك ولم يذدها ولم يشـفق علي نغص الدّخال (الإرسال : التخلية والإطلاق ، وفاعل أرسـلها : حمار الوحش ، وضمير المؤنث لأتنه ، والذّود : الطّرد ، أشفق عليه : إذا رحمه ، والنّغص ، مصدر يقال : نغص ينغص : إذا لم يتم مراده ، وكذا البعير إذا لم يتم شربه ، والدّخال : أن يداخل يعير قد شرب مرّة في الإبل التي لم تشرب حتي يشرب معها ، يقول : أورد العير – وهو حمار الوحش – أتنه الماء دفعة واحدة مزدحمة ولم يشـفق علي بعضـها أن يتنغّص عند الشّـرب ، ولم يذدها ؛ لأنه يخـاف الصّـياد بخلاف الرّعاء الـذين يـديرون أمر الإبل ، فإنهم إذا أوردوا الإبل جعلوها قطعا حتي تروي) ومثل فأرسـلها العراك ، قولك : " مررت بهم الجمّـاء الغفير" أي علي الحال علي نيـة طرح الألف واللام وهـذا كقولك : " مررت بهم قاطبـة" و" مررت بهم طرّا". انظر معجم القواعد العربية 7 / 4.

واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك : أتاني زيد مشيا فقولك : مشيا قد أغني عن ماش ويمشي إلا أن التقدير : أتاني يمشي مشيا فمن ذلك : قتلته صبرا ، ولقيته فجأة ومفاجأة وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا وكلمته مشافهة وأتيته ركضا وعدوا وأخذت عنه سماعا وسمعا.

قال سيبويه : وليس كل مصدر يوضع هذا الموضع ألا تري أنه لا يحسن : أتانا سرعة ولا رجلة.

قال أبو العباس : ليس يمتنع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع موقع الحال إذا كانت قصته هذه القصة وخالف سيبويه وقد جاء بعض هذه المصادر يغني عن ذكر الحال بالألف واللام نحو : أرسلها العراك والعراك لا يجوز أن يكون حالا ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي علي تأويل : أرسلها تعترك العراك ف- (تعترك) حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك ودل علي (تعترك) فأغني عنه وكذلك : طلبته جهدك وطاقتك كأنك قلت : طلبته تجتهد جهدك وتطيق طاقتك أي : تستفرغهما في ذلك.

ومـذهب سـيبويه أن قولهم : مررت به وحده وبهم وحدهم ومررت برجل وحده أي مفرد أقيم مقام مصدر (يقوم) مقام الحال وقال : ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلي العشرة.

وزعم الخليل : أنه إذا نصب فكأنه قال : مررت بهؤلاء فقط مثل وحده في معناه أي :أفرقهم.

وأما بنو تميم فيجرونه علي الاسم الأول ويعربونه كإعرابه توكيدا له.

قال سيبويه ومثل خمستهم قول الشماخ :

آتتني سليم قضّها بقضيضها ...

كأنه قال : انقض آخرهم علي أولهم وبعض العرب يجعل (قضـهم) بمنزلـة كلهم يجريه علي الوجوه فهذا مأخوذ من الإنقضاض فقسه علي ما ذكرت لك من قبل.

وزعم يونس : أن وحده بمنزلة عنده وأن خمستهم وقضهم كقولك جميعا وكذلك طرا وقاطبة.

وجعـل يونس نصب وحـده كأنـك قلت : مررت برجل علي حياله فطرحت علي فأما :(كلهم وجميعهم وعامتهم وأنفسـهم وأجمعون) فلا يكون أبدا إلا صفة إذا أضفتهن إلي المضمرات وتقول : هو نسيج وحده ؛ لأنه اسم مضاف إليه.

قال الأخفش : كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضـمير فاعل ، وذلك إذا قلت : سقيا لزيد وإنما تريد : سقي الله زيدا ولو قلت : سقيا الله زيدا كان جيدا لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل ولو قلت : أكلا زيد الخبز وأنت تأمره كان جائزا كقوله :

فندلا زريق المال

ندل الثّعالب (1) ...

1- قال الأشـموني : (والأمر) أي اللفظ الدال علي الطلب (إن لـم يك للنّون محل فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) إما مصدر نحو «فند لا زريق المال» أي اندل ، وأما اسم فعل أمر (نحو صه) ، فإن معناه اسكت (وحيّهل) معناه. أقبل. أو قدم. أو عجل ولا محل للنون فيهما. انظر شرح الأشموني 1 / 18.

وتقول : ضـربتك ضربا عمرو خالدا ومعناه : ضربتك ضرب عمرو خالدا فإذا قلت : ضربتك زيد خالدا فلا تقدم خالدا قبل الضرب ؛ لأنه في صلته.

قال أبو بكر : وليس هذا مثل قولك : ضربا زيدا وأنت تأمره ؛ لأن ذاك قد قام مقام الفعل فيجوز أن يقدم المفعول فتقول : زيدا ضربا وقد مضي تفسير هذا.

وتقول : ضـربتك ضـرب زيد عمرا وكذلك : ضربتك ضربك زيدا وضربا أنت زيدا إذا جعلته فاعلا وضربتك ضربا إياك زيدا إذا جعلته مفعولا تريد : ضربا زيد إياك.

وقال الأخفش : من رد عليك ضـربا زيـد عمرا إذا كنت تأمره أدخلت عليه سـقيا له فقلت له : ألست إنما تريد سـقي الله زيدا فإنه قائل : نعم فتقول.

فكما جاز سـقاه له حين أقمت السـقي مقام (سـقا) فكذلك تقيم الضـرب مقام (ليضـرب) وتقول : ضرب زيد ضربا وقتل عمرو قتلا فتعدي الفعل الـذي بني للمفعول إلي المصـدر ن كما تعـدي الفعل الـذي بني للفاعل لا فرق بينهما في ذلك فأما المفعول الذي دخل عليه حرف الجر نحو : سـيرا بعبد الله فأنت في المصادر والظروف بالخيار إن شئت نصبت المصادر نصبها قبل وأقمت المفعول الذي دخل عليه حرف الجر مقام الفاعل فقلت : سـير بعبد الله سـيرا شديدا أقمت (بعبد الله) مقام الفاعل ونصـبت (سيرا) كما تنصبه إذا قلت : سار عبد الله سيرا شديدا وكذلك يجوز في أسـماء الزمان والمكان أن تنصـبها نصب الظروف في هذه المسألة ويجوز من أجل شـغل حرف الجر بعبد الله أن تقيم المصادر والظروف معه مقام الفاعل فترفعها إلا أن الأحسن ألا ترفع إذا نعتت أو أفادت معني سوي التوكيـد وقصد الإخبار عنها فإذا لم يكن فيها إلا التوكيد نصـبت والرفع بعيد جدا تقول : سـير بعبد الله سـير شديد ومر بعبد الله المرور الذي علمته ، وإن شـئت نصـبت وإنما حسن الرفع لأنك قـد وصـفت المصدر فصار كالأسـماء المفيدة فأما النصب : فعلي أنك أقمت (بزيد) مقام الفاعل فصار كقولك : ضـرب عبد الله الضـرب الذي يعلم وشـتم عبد الله الشتم الشديد وكذلك لو قلت : مر بعبد الله مروان وسير بعبد الله سير شديد لكان مفيدا. وقال الله تعالي : (فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ) [الحاقة : 13] ، فإن قلت : سير بعبد الله سير وسيرا وذهب إلي عبد الله ذهابا فالنصب الوجه ؛

لأن المصادر موكدة أما جواز الرفع علي بعد إذا قلت : سير بعبد الله ؛ لأنه ليس في قولك : سير من الفائدة إلا ما في (سير) وجوازه علي أنك إذا قلت : سـير بعبد الله سـير فمعناه : سـير بعبد الله ضـرب من السير ؛ لأنه لو اختلف لكان الوجه أن تقول : سير بعبد الله سيران أي : سير سريع وبطيء أو : قديم وحديث وهذا قول أبي العباس رحمه الله.

واعلم أن قولهم ضـرب زيـد سوطا أن معناه : ضـرب زيد ضـربة بسوط فالسوط هنا قد قام مقام المصدر ولذلك لم يجز أن تقيم السوط مقام الفاعل لا يجوز أن تقول : ضرب سوط زيدا كما تقول : أعطي درهم عمرا.

ص: 159

شرح الثاني : وهو المفعول به

اشارة

(1)

قد تقدّم قولنا في المفعول علي الحقيقة أنه المصدر ولما كانت هذه تكون علي ضربين :ضرب فيها يلاقي شيئا ويؤثر فيه.

وضرب منه لا يلاقي شيئا ولا يؤثر فيه فسمي الفعل الملاقي متعديا وما لا يلاقي غير متعد.

فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولا نحو : قام وأحمر وطال.

إذا أردت به ضد قصر خاصة ، وإن أردت به معني علا كان متعديا والأفعال التي لا تتعدي هي ما كان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له أو فعلا من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها.

أما الذي هو خلقة فنحو : أسود وأحمر وأعور وأشهاب وطال وما أشبه ذلك.

وأما حركة الجسم بغير ملاقاة لشيء آخر فنحو : قام وقعد وسار وغار ألا تري أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته ، فإن قال قائل : فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه قيل : هذا لا بدّ منه لكل فعل والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك ؛ لأن الفعل يصنع ليدل علي المكان كما صيغ ليدل علي المصدر والزمان.

وأما أفعال النفس التي لا تتعداها فنحو : كرم وظرف وفكر وغضب وخبر وبطر وملح وحسن وسمح وما أشبه ذلك.

وأما الفعل الذي يتعدي فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو : نظرت وشممت وسمعت

1- هو اسم دلّ علي ما وقع عليه فعل الفاعل ، ولم يتغيّر لأجله صورة الفعل ، نحو" يحبّ الله المتقن عمله" ويكون ظاهرا كما مثّل ، وضميرا متّصلا نحو : " أرشدني الأستاذ" ومنفصلا نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (الآية : 4 سورة الفاتحة). انظر معجم القواعد العربية 25 / 59.

وذقت ولمست وجميع ما كان في معاينهن فهو متعـد وكـذلك حركـة الجسم إذا لاقت شـيئا كان الفعل من ذلك متعـديا نحو : أتيت زيـدا ووطئت بلـدك ودارك ، وأمـا قولـك : فارقته وقاطعته وباريته وتاركته فإنما معناه : فعلت كما يفعل وساويت بين الفعلين والمساواة إنما تعلم بالتلاقي وتركتك في معني تاركتك ؛ لأن كل شيء تركته فقد تركك فافهم هذا ، فإن فيه غموضا قليلا (1).

ص: 161

1- الأصل في عامل المفعول به أن يذكر ، وقد يحذف إمّا جوازا ، وذلك إذا دلّت عليه قرينة نحو" صديقك" في جواب" من أكرمت؟ ". وهذا كثير ، نحو قولك" هلّا خيرا من ذلك" أي هلّا تفعل خيرا من ذلك. ومن ذلك" ادفع الشّرّ ولو إصبعا" أي ولو دفعته إصبعا ومثله تقول لمن قدم : " خير مقدم" ويجوز فيه الرّفع ، ومثله تقول" مبرورا مأجورا". قد يحذف الفعل ويبقي مفعوله لكثرته في كلامهم حتي صار بمنزلة المثل من ذلك قول ذي الرّمـة : ديار ميـة إذ ميّ مساعفـة ولا يري مثلها عجم ولا عرب كأنه قال : اذكر ديار ميّة ، ومن ذلك قول العرب" كليهما وتمرا" (وفي أمثال الميداني : كلاهما وتمرا ، كلاهما : ةأي زبد وسنام) يريد أعطني كليهما وتمرا. ومن ذلك قولهم : " كلّ شيء ولا شتيمة حرّ" أي ائت كـلّ شـيء ، ولاـ ترتكب شتيمـة حرّ ، ومن العرب من يقول : " كلاهما وتمرا" كأنّه قال : كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا ، وكلّ شـيء قد يقبل ولا ترتكب شتيمة حرّ. ومما ينتصب في هذا الباب علي إضـمار الفعل المتروك إظهاره ، قوله تعالي : (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) (الآية : 171 سورة النسـاء) " وراءك أوسع لـك" والتقـدير : انتهوا وأتوا خيرا لكم ، لأنّك حين قلت : انته فأنت تريـد أن تخرجه من أمر وتـدخله في آخر ، ويجوز في مثـل هـذا إظهـار الفعل ، ومعني" وراءك أوسع لك" تأخّر تجـد مكانا أوسع لك ، ومثله قول ابن الرّقيّات : لن تراها ولو تأمّلت إلّا ولهـا في مفـارق الرّأس طيبـا والمعني : إلّا ورأيت لها طيبا. ومثله قول ابن قميئـة : تـذكّرت أرضا بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها والمعني : وتذكّرت أخوالها وأعمامها. انظر معجم القواعد العربية 25 / 59.

وقـد اختلف النحويون في : (دخلت البيت) هـل هو متعـد أو غير متعـد وإنما التبس عليهم ذلك لإسـتعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع وهو عنـدي غير متعـد كما قدمناه وإنك لما قلت : دخلت إنما عنيت بذلك انتقالك من بسـيط الأرض ومنكشـفها إلي ما كـان منهـا غير بسـيط منكشف فالإنتقال ضـرب واحـد ، وإن اختلفت المواضع و (دخلت) مثل غرت إذا أتيت الغور ، فإن وجب أن يكون (دخلت) متعـديا وجب أن يتعـدي (غرت) ودليـل آخر : أنك لا تري فعلا من الأفعال يكون متعـديا إلا كان مضاده متعـديا ، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد فمن ذلك : تحرك وسكن ، فتحرك غير متعد وسكن غير متعد وأبيض وأسود كلاهما غير متعد وخرج ضد دخل وخرج غير متعد فواجب أن يكون دخل غير متعد وهذا مذهب سيبويه.

قال سـيبويه : ومثل : ذهبت الشام دخلت البيت يعني : أنه قـد حذف حرف الجر من الكلام وكان الأصل عنده : ذهبت إلي الشام ودخلت في البيت.

هما مسـتعملان بحروف الجر فحذف حرف الجر من حذفه اتساعا واسـتخفافا فإذا قلت :ضـربت وقتلت وأكلت وشـربت وذكرت ونسـيت وأحيا وأمات فهذه الأفعال ونحوها هي المتعدية إلي المفعولين نحو : ضـربت زيدا وأكلت الطعام وشـربت الشـراب وذكرت الله واشـتهيت لقاءك وهويت زيدا وما أشبه هذا من أفعال النفس المتعدية فهذا حكمه ولا تتم هذه الأفعال المتعدية ولا توجد إلا بوجود المفعول لأنك إن قلت : ذكرت ولـم يكن مذكور فهو محال وكذلك. اشتهيت وما أشبهه.

واعلـم أن هـذا إنما قيل له مفعول به ؛ لأنه لما قال القائل : ضـرب وقتل قيل له : هذا الفعل بمن وقع فقال : بزيد أو بعمرو فهذا إنما يكون في المتعـدي نحو ما ذكرنا ولا يقال فيما لا يتعدي نحو : قام وقعد لا يقال هذا القيام بمن وقع ولا هذا القعود بمن حل إنما يقال : متي كان هذا القيام وفي أي وقت وأين كان وفي أي موضع والمكان والزمان لا يخلو فعل منهما متعديا كان أو غير متعد فمتي وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك ووجدت العرب قد عدته فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف وأن الأصل فيه أن يكون متعديا

بحرف جر وإنما حذفوه استخفافا نحو ما ذكرت لك من : ذهبت الشام ودخلت البيت وستري هذا في مواضع من هذا الكتاب.

وهذه الأفعال المتعدية تنقسم ثلاثة أقسام : منها ما يتعدي إلي مفعول واحد ومنها ما يتعدي إلي مفعولين ومنها ما يتعدي إلي ثلاثة مفاعيل فأما ما يتعـدي إلي مفعول واحـد فقـد ذكرنا منه ما فيه كفايـة ونحن نتبعه بما يتعدي إلي مفعولين وإلي ثلاثة بعد ذكرنا مسائل هذا الباب إن شاء الله.

ص: 163

مسائل من هذا الباب

اعلم أن الأفعال لا تثني ولا تجمع ، وذلك لأنها أجناس كمصادرها ألا تري أنك تقول :بلغني ضـربكم زيـدا كثيرا وجلوسـكم إلي زيد قليلا كـان الضـرب والجلوس قليلاـ أو كثيرا وإنمـا يثني الفاعـل في الفعـل ، فإن قلت فإنك تقول : ضـربتك ضـربتين وعلمت علمتين فإنما ذلك لإختلاف النوعين من ضـرب يخالف ضـربا في شدته وقلته أو علم يخالف علما كعلم الفقه وعلم النحو كما تقول : عندي تمور إذا اختلفت الأجناس ومع ذلك ، فإن الفعل يـدل علي زمان فلا يجوز أن تثنيه كما ثنيت المصـدر ، وإن اختلفت أنواعه فالفعل لا بد له من الفاعل يليه بعده إما ظاهرا وإما مضـمرا ولا يجوز أن يثني ولا يجمع لما بينت لك فإذا قلت : الزيدان يقومان فهذه الألف ضـمير الفاعلين والنون علامة الرفع ، وإذا قلت : الزيدون يقومون فهذه الواو ضمير الجمع والنون علامة الرفع ويجوز : قاموا الزيدون ويقومون الزيدون علي لغة من قال : أكلوني البراغيث فهؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون وبالواو والنون في : يضربان ويضربون وبالألف والواو في : ضربا وضربوا فيقولون : ضربا الزيدان وضـربوا الزيدون ليعلموا أن هذا الفعل لإثنين لا لواحد ولا لجميع ولا لإثنين ولا لواحد كما أدخلت التاء في فعل المؤنث لتفصـل بين فعل المـذكر والمؤنث فكـذلك هؤلاء زادوا بيانا ليفرقوا بين فعل الإثنين وبين الواحـد والجميع وهذا لعمري هو القياس علي ما أجمعوا عليه في التاء من قولهم : قامت هنـد وقعـدت سـلمي ولكن هذا أدي إلي إلباس إذ كان من كلامهم التقديم والتأخير فكأن السامع إذا سـمع قاموا الزيدون لا يدري هل هو خبر مقدم والواو فيه ضمير أم الواو عمل الجمع فقط غير ضمير وكذلك الألف في (قاما الزيدان) فلهذا وغيره من العلـل مـا جمع علي التـاء ولم يجمع علي الأـلف والواو فجـاز في كل فعل لمؤنث تقول : فعلت ولا يحسن سـقوطها إلا أن تفرق بين الاسم والفعل فإذا بعد منه حسن نحو قولهم : حضر اليوم القاضي امرأة.

وقـال أبو العباس رحمه الله : إن التأنيث (1) معني لازم غير مفارق إذا لزم المعني لزمت علامته وليس كـذا التثنيـة والجمع ؛ لأنه يجوز أن يفترق الإثنان والجمع فتخبر عن كل واحـد منهما علي حياله والتأنيث الحقيقي الـذي لا يجوز فعله إلا بعلامة التأنيث هو كل مؤنث له ذكر كالحيوان نحو قولك : قامت أمة الله ونتجت فرسك والناقة إلا أن يضطر شاعر فيجوز له حذف العلامة علي قبح ، فإن كان التأنيث في الاسم ولا معني تحته فأنت مخير إن شئت جئت بالتاء لتأنيث اللفظ ، وإن شئت حذفتها.

قال الله عز وجل : (فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [البقرة : 275] (قالوا) ؛ لأن الموعظة والوعظ سواء.

وقال تعالي : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ) [هود : 67] ؛ لأن الصـيحة والصوت واحـد أما قوله تعالي : (وَقالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) [يوسف : 30] فإنما جاء علي تقـدير جماعـة فهو تأنيث الجمع ولا واحـد لزمه التأنيث فجمع عليه فلو كان تأنيث الواحد للزمه التاء كما تقول : قامت المسلمات ؛ لأنه علي (مسلمة) وتقول : قامت الرجال ؛ لأنه تأنيث الجمع.

واعلم أن الفاعل لا يجوز أن يقـدم علي الفعل إلا علي شـرط الابتداء خاصة وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسم من فعل بهم فأما المفعول إذا كان الفعل متصـرفا فيجوز تقديمه وتأخيره تقول : ضـربت زيدا وزيدا ضـربت وأكلت خبزا وخبزا أكلت وضـربت هند عمرا وعمرا ضربت هند وغلامك أخرج بكرا وبكرا أخرج غلامك وتقول : أشبع الرجلين

1- أصل الاسم أن يكون مـذكرا والتأنيث فرع عن التـذكير ولكون التـذكير هو الأصل اسـتغني الاسم المـذكر عن علامة تدل علي التذكير ولكون التأنيث فرعا عن التـذكير افتقر إلي علامـة تدل عليه وهي التاء والألف المقصورة أو الممدودة والتاء أكثر في الاسـتعمال من الألف ولذلك قدرت في بعض الأسـماء كعين وكتف. ويسـتدل علي تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسـماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثا نحو الكتف نهشـتها والعين كحلتها وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو أكلت كتفا مشوية وكرد التاء إليه في التصغير ككتيفة ويدية. انظر شرح ابن عقيل 4 / 91.

الرغيفـان ويكفي الرجلين الـدرهمان وتقول : حرق فاه الخل ؛ لأن الخل هو الفاعل وتقول :أعجب ركوبك الدابـة زيـدا فالكاف في قولك : (ركوبك) مخفوضة بالإضافة وموضـعها رفع والتقدير : أعجب زيدا أن ركبت الدابة فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلا كان أو مفعولا ويجري ما بعده علي الأصل فإضافته إلي الفاعل أحسن ؛ لأنه له كقول الله تعالي : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)(1) [البقرة : 251].

وإضافته إلي المفعول حسـنة ؛ لأنه به اتصل وفيه حل تقول : أعجبني بناء هـذه الـدار وما أحسن خياطة هذا الثوب فعلي هذا يقول : أعجب ركوب الفرس عمرو زيدا أردت : أعجب أن ركب الفرس عمرو زيدا.

فالفرس وعمرو وركب في صـلة أن وزيـد منتصب ب (أعجب) خارج عن لا لصـلة تقدمه إن شـئت قبل (أعجب) ، وإن شـئت جعلته بين أعجب والركوب وكـذلك : عجبت من دق الثوب القصار ، فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفا ولاما امتنعت إضافته فجري كل شـيء علي أصـله فقلت : أعجب ركوب زيـد الفرس عمرا ، وإن شـئت قلت : أعجب ركوب الفرس زيـد عمرا ولا ـ يجوز أن تقـدم الفرس ولا زيـدا قبل الركوب لأنهما من صلته فقد صارا منه كالياء والدال من زيد.

1- اعلم أن حـذف المبتـدأ والخبر منه مـا سبيله الجواز كما سـلف ، ومنه ما سبيله الوجوب وهـذا شـروع في بيانه (وبعـد لو لا) الامتناعية (غالبـا) أي في غـالب أحوالهـا وهو كون الامتناع معلقا بها علي وجود المبتـدأ الوجود المطلق (حـذف الخبر حتم) نحو : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَ هُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) (البقرة : 251) ، أي ولو لا ـ دفع الله الناس موجود ، حـذف موجود وجوبا للعلم به ، وسـد جوابها مسـده ، أمـا إذا كان الامتناع معلقا علي الوجود المقيـد وهو غير الغالب عليها ، فإن لم يـدل علي المقيـد دليل وجوب ذكره نحو لو لا زيد سالما ما سـلم وجعل منه قوله عليه الصّلاة والسّلام : «لو لا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة علي قواعد إبراهيم» ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو لو لا أنصار زيد حموه ما سلم. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 106.

وتقول : ما أعجب شيء شيئا إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو نصبت (إعجاب) ؛ لأنه مصدر وتقديره : ما أعجب شيء شيئا إعجابا مثل إعجاب زيد ورفعت الركوب بقولك :أعجب ؛ لأن معناه : كما أعجب زيدا أن ركب الفرس عمرو.

وتقول : أعجب الأكل الخبز زيد عمرا علي ما وصفت لك وعلي ذلك قال الله تعالي : (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيماً ذا مَقْرَبَةٍ) [البلد : 14 - 15] التقدير : أو أن أطعم. لقوله وما أدراك.

وتقول : أعجب بيع طعامك رخصه المشتريه فالتقدير : أعجب أن باع طعامك رخصه الرجل المشتريه.

فالرخص هو الذي باع الطعام وتقول : أعجبني ضرب الضارب زيدا عبد الله رفعت الضرب ؛ لأنه فاعل ب (أعجبني) وأضفته إلي الضارب ونصبت زيدا ؛ لأنه مفعول في صلة الضارب ونصبت عبد الله بالضرب الأول وفاعله (الضارب) المجرور وتقديره : أعجبني أن ضرب الضارب زيدا عبد الله.

وتقول : أعجب إعطاء الدراهم أخاك غلامك أباك نصبت أباك ب (أعجب) وجعلت غلامك هو الذي أعطي الدراهم أخاك.

وتقول : ضرب الضارب عمرا المكرم زيدا أحبّ أخواك نصبت ضرب الأول ب (أحب) وجررت (الضارب) بالإضافة وعديته إلي (عمرو) ونصبت المكرم زيدا بضرب الأول ، فإن أردت أن لا تعديه إلي عمرو قلت : ضرب الضارب المكرم زيدا أحبّ أخواك وهذا كله في صلة الضرب لأنك أضفته إلي الضارب وسائر الكلام إلي قولك (أحب) متصل به.

وتقول : سر دفعك إلي المعطي زيدا دينارا درهما القائم في داره عمرو نصبت القائم (بسر) ورفعت عمرا بقيامه ولو قلت : سرّ دفعك إلي زيد درهما ضربك عمرا كان محالا ؛ لأن الضرب ليس مما يسرّ ولو قلت : وافق قيامك قعود زيد صلح ومعناه أنهما اتفقا في وقت واحد ولو أردت (بوافق) معني الموافقة التي هي الإعجاب لم يصلح إلا في الآدميين.

باب الفعل الذي يتعدي إلي مفعولين

اشارة

الفعل الذي يتعدي علي مفعولين ينقسم إلي قسمين (1) : فأحدهما يتعدي إلي مفعولين ولك أن تقتصر علي أحدهما دون الآخر.

والآخر يتعدي إلي مفعولين وليس لك أن تقتصر علي أحدهما دون الآخر فأما الذي يتعدي إلي مفعولين ولك أن تقتصر علي أحدهما دون الآخر فقولك : أعطي عبد الله زيدا درهما وكسا عبد الله بكرا ثوبا فهذا الباب الذي يجوز فيه الاقتصار علي المفعول الأول ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلا فيه في المعني بالمفعول الثاني ألا تري أنك إذا قلت : أعطيت زيدا درهما فزيد المفعول الأول.

والمعني : أنك أعطيته فأخذ الدرهم والدرهم مفعول في المعني لزيد وكذلك : كسوت زيدا ثوبا المعني : أنّ زيدا اكتسي الثوب ولبسه.

والأفعال التي تتعدي إلي مفعول واحد كلها إذا نقلتها من (فعل) إلي (أفعل) كتاب كان من هذا الباب تقول : ضرب زيدا عمرا ثم تقول : أضربت زيدا عمرا أي : جعلت زيدا يضرب

1- المتعدي إلي مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يقتصر في هذا الباب علي أحد المفعولين ، يقول سيبويه : وإنّما منعك أن تقتصر علي أحد المفعولين ههنا أنّك أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول ، وفائدة هذه الأفعال ظنّ ، أو يقن ، أو كلاهما ، أو تحويل ، فهذه أربعة أنواع : نوع مختصّ بالظن ، ونوع مختصّ باليقين ، ونوع صالح للظن واليقين ، ونوع للتّحويل. فللأوّل وهو الظن : " حجا يحجو" و" عدّ" لا للحسبان و" زعم" و" جعل" و" هب" بصيغة الأمر للمخاطب غير متصرّف. وللثاني وهو اليقين : " علم" لا لعلمة ، وهي شقّ الشّفة العليا ، و" وجد" و" ألفي" و" دري" و" تعلّم" بمعني أعلم. وللثالث وهو الظّن واليقين : " ظنّ" و" حسب" و" خال" و" وهب" و" ردّ" و" ترك" و" تخذ" و" اتّخذ". وتنصب هذه الأفعال هي وما يتصرّف منها (إلا : هب وتعلّم فإنّهما لا يتصرّفان) تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. انظر معجم القواعد العربية 25 / 22.

عمرا فعمرو في المعني مفعول لزيـد فهـذه هي الأفعال التي يجوز لك فيها الإقتصار علي المفعول الأول ؛ لأن الفائدة واقعة به وحده تقول : أعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيته فيكون كلاما تاما مفيدا.

وتقول : أضربت زيدا ولا تقول لمن أضربته.

واعلم أن من الأفعال ما يتعدي إلي مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدي إلي الثاني بحرف جر إلا أنهم استعملوا حذف خرف الجر فيه فيجوز فيه الوجهان في الكلام.

فمن ذلك قوله تعالي : (وَاخْتارَ مُوسـي قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً)(1) [الأعراف : 155] وسـميته زيـدا وكنيت زيدا أبا عبد الله ألا تري أنك تقول : اخترت من الرجال وسميته بزيد وكنيته بأبي عبد الله ومن ذلك قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه

ربّ العباد إليه الوجه والعمل

وقال عمرو بن معد يكرب :

1- مـا ينصب مفعولين ليس أصـلهما المبتـدأ والخبر وهي : " أعطي" نحو" أعطي عبـد الله زيـدا درهما" و" كسا" نحو" كسوت بشـرا الثياب الجياد". و" منـح" نحو" منحت خالـدا كتابا" و" ألبست أحمـد قميصا" و" اخترت الرّجال محمّدا" و" سـمّيته عمرا" وكنّيت" عمر أبا حفص" و" دعوته زيدا" التي بمعني سمّيته ، و" أمرتك الخير" و" أستغفر الله ذنبا" وهذا وأمثاله يجوز فيه الاقتصار علي المفعول الأول. ويقول سيبويه في هـذا الباب : الـذي يتعـدّاه فعله إلي مفعولين ، ، فإن شـئت اقتصـرت علي المفعول الأوّل ، ، وإن شـئت تعدّي إلي الثاني ، كما تعدّي إلي الأوّل. وذلك قولك : " أعطي عبد الله زيدا درهما" و" كسوت بشرا الثّياب الجياد" ومن ذلك" اخترت الرّجال عبد الله" ومثل ذلك قوله تعالي : (وَاخْتارَ مُوسـي قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) (الآية : 155 سورة الأعراف) ، وسـمّيته زيـدا ، وكنّيت زيـدا أبا عبد الله ، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجري سـمّيته ، وإن عنيت الدّعاء إلي أمر يجاوز مفعولا واحدا. ومنه قول الشاعر : أستغفر الله ذنبا لست محصيه ربّ العباد إليه الوجه والعمل انظر معجم القواعد العربية 25 / 26.

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نشب

أراد : استغفر الله من ذنب وأمرتك بالخير ومن ذلك : دعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجري سميته ، وإن عنيت الدعاء إلي أمر لم يجاوز مفعولا واحدا فأصل هذا دخول الباء فإذا حذف حرف الجر عمل الفعل ومنه : نبئت زيدا تريد : عن زيد وأنشد سيبويه في حذف حرف الجر قول المتلمس :

آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه

والحبّ يأكله في القرية السّوس

وقال : تريد علي حب العراق. وقد خولف في ذلك.

قال أبو العباس : إنما هو : آليت أطعم حب العراق ، أي : لا أطعم.

كما تقول : والله أبرح هاهنا أي : لا أبرح.

وخالفه أيضا في نبّأت زيدا فقال : زيدا معناه : أعلمت زيدا ونبّأت زيدا معناه : أعملت زيدا.

واعلم أنه ليس كل فعل يتعدي بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعا عنهم ومن ذلك قول الفرزدق :

منا الّذي أختير الرّجال سماحة

وجودا إذا هبّ الرّياح الزّعازع

والقسم الثاني : وهو الذي يتعدي إلي مفعولين وليس لك أن تقتصر علي أحدهما دون الآخر هذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلي غيرك ولا يكون من الأفعال المؤثرة وإنما هي أفعال تدخل علي المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينا أو شكا ، وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا وظن عمرو خالدا أخاك وخال عبد الله زيدا أباك وعلمت زيدا أخاك ومثل ذلك : رأي عبد الله زيدا صاحبنا إذا لم ترد رؤية العين.

ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ إذا لم ترد التي في معني وجدان الضالة.

ألا ـ تري أنك إذا قلت : ظننت عمرا منطلقا فإنما شكك في إنطلاق عمرو لا في عمرو وكذلك إذا قلت : علمت زيدا قائما فالمخاطب إنما استفاد قيام زيد لا زيدا ؛ لأنه يعرف زيدا كما

تعرفه أنت والمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء وإنما الفائـدة في المفعول الثاني كما كان في المبتـدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل علي المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر بقي موضع الفائدة علي حاله.

واعلم أن كل فعل متعد لك ألّا تعديه وسواء عليك أكان يتعدي إلي مفعول واحد أو إلي مفعولين أو إلا ثلاثة لك أن تقول : ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب.

وكذلك ظننت يجوز أن تقول : ظننت وعلمت إلي أن تفيد غيرك ذلك.

واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعـدي واحـد منها إلي أحـد المفعولين دون الآخر لا يجوز : ظننت زيـدا وتسكت حتي تقول : (قائما) وما أشبه.

من أجل أنه إنما يدخل علي المبتدأ والخبر فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك : (ظننت) لا تعمل في

المفعول الأول بغير مفعول ثان.

فأمـا قولهم : ظننت ذاك فإنمـا جاز السـكوت عليه ؛ لأنه كنايـة عن الظن يعني المصـدر فكانه قال : ظننت ذاك الظن ف- (ذاك) : إشارة إلي المصـدر تعمل الظن فيه كما تعمل الأفعال التي لا تتعـدي في المصدر إذا قلت : قمت قياما ويجوز إذا لم تعد : ظننت أن تقول : ظننت به تجعله موضع ظنـك كمـا تقول : نزلت به ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر ، وإن شـئت أعملته تقول : زيـد ظننت منطلق وزيـد منطلق ظننت فتلغي الظن إذا تأخر ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرا فإذا ألغيت فكأنك قلت : زيـد منطلق في ظني ولا يحسن أن تلغيه إذا تقدم.

مسائل من هذا الباب

تقول : ظننته أخاك قائما تريد : ظننت الظن فتكون الهاء كناية عن الظن كأنك قلت :ظننت أخاك قائما الظن ثم كنيت عن الظن وأجاز بعضهم : ظننتها أخاك قائما يريد : الظنة وكذلك إن جعلت الهاء وقتا أو مكانا علي السعة تقول : ظننت زيدا منطلقا اليوم ثم تكني عن اليوم فتقول : ظننت زيدا منطلقا فيه ثم تحذف حرف الجر علي السعة فتقول : ظننته زيدا منطلقا تريد : ظننت فيه والمكان كذلك وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله وعمل في الموضع تقول : علمت أزيد في الدار أم عمرو وعلمت إن زيدا لقائم وأخال لعمرو أخوك وأحسب ليقومن زيد ومن النحويين من يجعل ما ولا ـ ك- (أن) واللام في هذا المعني فيقول : أظن ما زيد منطلقا وأحسب لا يقوم زيد ؛ لأنه يقول : والله ما زيد محسنا وو الله لا يقوم وزيد.

وتقول : ظننته زيد قائم تريد ظننت الأمر والخبر وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول.

وتقول ظننته هند قائمة فتذكر لأنك تريد الأمر والخبر وظننته تقوم هند ويجوز في القياس : ظننتها زيد قائم تريد : القصة ولا أعلمه مسموعا من العرب.

فأما الكوفيون فيجيزون تأنيث المجهول وتذكيره إذا وقع بعده المؤنث يقولون : ظننته هند قائمة وظننتها هند قائمة وتقول : ظننته قائم زيد والهاء كناية عن المجهول.

والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم النصب فيقولون : ظننته قائما زيد ولا أعرف لذلك وجها في القياس ولا السماع من العرب وتقول : زيد أظنّ منطلق فتلغي (أظنّ) كما عرفتك.

وتقول : خلفك أحسب عمرو قام وقائم أظن زيد فتلغي ، وإن شئت أعملت والكوفيون لا يجيزون إذا تقدمه ماض أو مستقبل أن يعملوا.

ويجيزون أن يعمل إذا تقدمه اسم أو صفة والإلغاء عندهم أحسن.

قال أبو بكر ، وذلك عندنا سواء.

قال الشاعر :

أبا الأراجيز يا ابن اللّؤم توعدني

وفي الأراجيز خلت اللوم والخور (1)

فألغي : (خلت) ويلغي المصدر كما يلغي الفعل وتقول : عبد الله ظني قائم وفي ظني وفيما أظن وظنا مني فهذا يلغي وهو نصب تريد : أظن ظنا ، وإذا قلت : في ظني (ففي) من صلة كلامك جعلت ذلك فيما تظن.

وحكي عن بعضهم : أنه جعله من صلة خبر عبد الله ؛ لأن قيامه فيما يظن وتقول : ظننت زيدا طعامك آكلا وطعامك ظننت زيدا آكلا.

ولا يجوز : ظننت طعامك زيدا آكلا من حيث قبح : كانت زيدا الحمّي تاخذ وهذه المسألة توافق : كانت زيدا الحمي تأخذ من جهة وتخالفها من جهة أما الجهة التي تخالفها ، فإن (كانت) خالية من الفاعل وظننت معها الفاعل والفعل لا يخلو من الفاعل.

1- يعتري هذه الأفعال التي تتعدّي إلي مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أمران : أوّلهما : الإلغاء ، والثاني : التّعليق. فالإلغاء إبطال تعدّيهما إلي مفعولين لفظا ومحلّا ، إمّا بتدّم العامل ، أو بتوسّ طه ، أو بتأخّره. فالأوّل نحو : " ظننت زيدا قائما" ويمتنع الرفع عند البصريين ، ويقبح ، ويجب عندهم نصب الجزأين : " زيد وقائم وهو الصحيح ، ويجوز عند الكوفيين والأخفش ولكنّ الإعمال عندهم أحسن أمّا قول بعض بني فزارة : كذاك أدّبت حتي صار من خلقي إني وجدت ملاك الشيمة الأدب فالرّواية الصّحيحة نصب ملاك والأدب كما في الحماسة. والثاني : ويجوز بلاـ قبح ولا ضعف في توسّط العامل نحو" زيدا ظننت قائما" والإعمال أقوي ، ومن توسّط العامل قول اللّعين المنقري أبو الأكيدر يهجو العجّ اج : أبا الأراجيز يابن اللّؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور والاصل : اللؤم الخورا ، والمفعول الثاني متعلّق وفي الأراجيز ومثله في تأخير العامل تقول : " عمرو آت ظننت" يجوز الإلغاء ، والإعمال ، ولكنّ الإلغاء هنا أقوي من إعماله ؛ لأنه كما يقول سيبويه إنما يجيئ بالشّك ، بعد ما يمضي كلامه علي اليقين ومن التأخير قول أبي أسيدة الدّبيري : هما سيّدانا يزعمان وإنّما يسوداننا إن أيسرت غنماهما انظر معجم القواعد العربية 25 / 23.

والتفريق بينه وبين الفاعل أقبح منه بينه وبين المفعول.

والذي يتفقان فيه أن (كان) تدخل علي مبتدأ وخبر وظننت ما عملا فيه بما لم يعملا فيه.

فإن أعملت : (ظننت) في مجهول جاز كما جاز في (كان) ورفعت زيدا وخبره فقلت : ظننته طعامك زيدا آكل ويجوز : ظننته آكل زيد طعام ويجوز في قول الكوفيين نصب آكل.

وقد أجاز قوم من النحويين : ظننت عبد الله يقوم وقاعدا وظننت عبد الله قاعدا ويقوم.

ترفع (يقوم) وأحدهما نسق علي الآخر.

ولكن إعرابهما مختلف وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم علي الفعل والفعل علي الاسم ؛ لأن العطف أخو التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلي اسم في تثنية كذلك لا يجوز في العطف ألا تري أنك إذا قلت : زيدان فإنما معناه : زيد وزيد فلو كانت الأسماء علي لفظ واحد لاستغني عن العطف.

وإنما احتيج إلي العطف لإختلاف الأسماء تقول : جاءني زيد وعمرو لما اختلف الاسمان ولو كان اسم كل واحد منهما عمرو لقلت : جاءني العمران فالتثنية نظير العطف ألا تري أنه يجوز لك أن تقول : جاءني زيد وزيد فحق الكلم التي يعطف بعضها علي بعض أن يكون متي اتفقت ألفاظها جاز تثنيتها وما ذكروا جائز في التأويل لمضارعة (يفعل) لفاعل وهو عندي قبيح لما ذكرت لك.

وتقول : ظن ظانا زيدا أخاك عمرو تريد : ظن عمرو ظانا زيدا أخاك رفعت عمرا وهو المفعول الأول إذ قام مقام الفاعل ونصبت (ظانا) ؛ لأنه المفعول الثاني فبقي علي نصبه.

ويجوز أن ترفع ظانا وتنصب عمرا فتقول : ظن ظان زيدا أخاك عمرا كأنك قلت : ظن رجل ظان زيدا أخاك عمرا فترفع (ظانا) بأنه قد قام مقام الفاعل وتنصب زيدا أخاك به وتنصب عمرا ؛ لأنه مفعول (ظن).

وهو خبر ما لم يسم فاعله وتقول : ظن مظنون عمرا زيدا.

كأنك قلت : ظن رجل مظنون عمرا زيـدا فترفع (مظنون) بأنه قام مقام الفاعل وفيه ضـمير رجل والضـمير مرتفع ب (مظنون) وهو الـذي قام مقام الفاعل في مظنون وعمرا منصوب ب (مظنون) وزيدا منصوب ب (ظن).

وتقول : ظن مظنون عمرو أخـاه زيـدا كأنـك قلت : ظن رجـل مظنون عمرو أخـاه زيـدا و (مظنون) في هـذا وما أشـبهه من النعوت يسـميه الكوفيون خلفا يعنون أنه خلف من اسم.

ولا بد من أن يكون فيه راجع إلي الاسم المحذوف.

والبصـريون يقولون : صـفة قـامت مقـام الموصوف والمعني واحـد فيرفع (مظنون) بأنه قام مقام الفاعل وهو ما لـم يسم فاعله وترفع عمرا ب (مظنون) ؛ لأنه قام مقام الفاعل في مظنون.

ونصـبت أخاه ب (مظنون) ورجعت الهاء إلي الاسم الموصوف الـذي (مظنون) خلف منه ونصـبت زيدا ب (ظن) فكأنك قلت : ظن رجل زيـدا ولو قتل : ظن مظنون عمرو أخاك زيدا لـم يجز ؛ لأن التأويل : ظن رجل مظنون عمرو أخاك زيدا ف- (مظنون) صـفة لرجل ولا بد من أن يكون في الصفة أو فيما تشبثت به الصفة ما يرجع إلي رجل.

وليس في هذه المسألة ما يرجع إلي رجل فمن أجل ذلك لـم يجز ويجوز في قول الكوفيين : ظن زيد قائما أبوه علي معني أن يقوم أبوه.

ولا يجيز هذا البصريون ؛ لأنه نقض لباب (ظن) وما عليه أصول الكلام وإنما يجيز هذا الكوفيون فيما عاد عليه ذكره.

وينشدون :

أظنّ ابن طرثوث عتيبة ذاهبا

بعاديتي تكذابه وجعائله

باب الفعل الذي يتعدي إلي ثلاثة مفعولين

اشارة

(1)

اعلم أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلا في الباب الذي قبله فنقلته من فعل إلي (أفعل) فصار الفاعل مفعولا وقد بينت هذا فيما تقدم تقول رأي زيد بشرا أخاك فإذا نقلتها إلي (أفعل) قلت : أري الله زيدا بشرا أخاك وأعلم الله زيدا بكرا خير الناس.

وقد جاء (فعلت) في هذا النحو تقول : نبأت زيدا عمرا أبا فلان ولا يجوز الإلغاء في هذا الباب كما جاز في الباب الذي قبله لأنك إذا قلت : علمت وظننت وما أشبه ذلك فهي أفعال غير واصلة فإذا قلت : (أعلمت) كانت واصلة فمن هنا حسن الإلغاء في (ظننت وعلمت) ولم يجز إلغاء : (علمت) لأنك إذا (ظننت) فإنما هو شيء وقع في نفسك لا شيء فعلته.

وإذا قلت : (أعلمت) فقد أثرت أثرا أوقعته في نفس غيرك.

ومع ذلك فإن : (ظننت وعلمت) تدخلان علي المبتدأ والخبر فإذا ألغينا بقي الكلام تاما مستغنيا بنفسه تقول : زيدا ظننت منطلقا فإذا ألغيت : (ظننت) بقي زيد ومنطلق فقلت : زيد منطلق ثم تقول (ظننت) والكلام مستغن والملغي نظير المحذوف فلا يجوز أن يلغي من الكلام ما إذا حذفته بقي الكلام غير تام ولو ألغيت : (أعلمت ورأيت) من قولك : أريت زيدا بكرا خير الناس وأعلمت بشرا خالدا شر الناس والملغي كالمحذوف لبقي زيد بكر خير الناس فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولا تام.

1- ما يتعدي إلي ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنين تقول أعلمت زيدا عمرا فاضلا. الثاني أري المنقولة بالهمزة من رأي المتعدية لاثنين نحو أريت زيدا عمرا فاضلا بمعني أعلمته قال الله تعالي (كَذلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمالَهُمْ حَسَراتٍ عَلَيْهِمْ) فالهاء والميم مفعول أول و (أعمالهم) مفعول ثان و (حسرات) مفعول ثالث. والبواقي ما ضمّن معني أعلم وأري المذكورتين من أنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدّث تقول أنبأت زيدا عمرا فاضلا بمعني أعلمته وكذلك تفعل في البواقي وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدي لاثنين إلي الأول بنفسها وإلي الثاني بالياء أو عن نحو (أَنَبِّئُهُمْ بِأَسْمائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمائِهِمْ) (نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ) (وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْراهِيمَ) وقد يحذف الحرف نحو (مَنْ أَنْبَأَكَ هذا) انظر شرح شذور الذهب 1 / 484.

واعلم أن هـذه الأفعال المتعديـة كلها ما تعـدي منها إلي مفعول وما تعدي منها إلي اثنين وما تعدي منها إلي ثلاثة إذا انتهت إلي ما ذكرت لـك من المفعولين فلم يكن بعـد ذلك متعـدي تعـدت إلي جميع ما يتعـدي إليه الفعل الـذي لا يتعـدي الفاعل إلي مفعول من المصـدر والظرفين والحـال ، وذلك قولك : أعطي عبـد الله زيـدا المال إعطاء جميلا وأعلمت هـذا زيـدا قائما العلم اليقين إعلاما لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدي.

ص: 177

مسائل من هذا الباب

تقول : سـرقت عبد الله الثوب الليلة فتعدي (سـرقت) إلي ثلاثة مفعولين علي أن لا تجعل (الليلة) ظرفا ولكنك تجعلها مفعولا علي السـعة في اللغة كما تقول : يا سارق الليلة زيدا الثوب.

فتضـيف (سارقا) إلي الليلة وإنما تكون الإضافة إلي الأسماء لا إلي الظروف وكذلك حروف الجر إنما تدخل علي الأسماء لا علي الظروف فكل منجر بجار عامل فيه فهو اسم وتقول : أعلمت زيدا عمرا هند معجبها هو.

كان أصل الكلام : علم زيدا عمرا هند معجبها هو.

فزيـد مرفوع ب (علم) وعمرو منصوب بأنه المفعول الأول وهنـد مرتفعة بالابتداء (ومعجبها) هو الخبر و (هو) هذه كناية عن عمرو وراجعة إليه فلم يجز أن تقول : معجبها ولا تذكر (هو) ؛ لأن أسماء الفاعلين إذا جرت علي غير من هي له لم يكن بد من إظهار الفاعل.

وقد بينا هذا فيما تقدم (وهند) وخبرها الجملة بأسـرها قامت مقام المفعول الثاني وموضعها نصب فإذا نقلت (علم) إلي (أعلمت) صار زيد مفعولا فقلت : أعلمت زيدا عمرا هند معجبها هو ، فإن قيل لك أكن عن (هند معجبها هو).

قلت : أعلمت زيدا عمرا إياه ؛ لأن موضع الخبر نصب.

وهـذا إذا كنيت عن معني الجملـة لا عن الجملـة وتقول : أعلمته زيـدا أخاك قائما تريـد :أعلمت العلم فتكون الهاء كناية عن المصدر كما كانت في (ظننته زيدا أخاك) ، فإن جعلت الهاء وقتا أو مكانا علي السعة جاز كما كان في (ظننته) وقد فسرته في باب مسائل (ظننت).

ومن قال : (ظننته زيـد قائم) فجعل الهاء كنايـة عن الخبر والأمر وهو الـذي يسـميه الكوفيون المجهول لم يجز له أن يقول في (أعلمت زيدا عمرا خير النـاس) أعلمته زيـدا عمرو خير النـاس لما خبرتك به من أنه يبقي زيـد بلا خبر وإنما يجوز ذلك في الفعل الـداخل علي المبتـدأ والخبر فلا يجوز هذا في (أعلمت) كما لا يجوز الإلغاء لأنك تحتاج إلي أن تذكر بعد الهاء خبرا

تاما يكون هو بجملته تلك الهاء والأفعال المؤثرة لا يجوز أن يضـمر فيها المجهول إنما تذكر المجهول مع الأشـياء التي تدخل علي المبتدأ والخبر ونحو : كان وظننت وأن وما أشـبه ذلك ألا تري أن تأويل ظننته زيـد قائم ظننت الأمر والخبر زيـد قائم وكذلك إذا قلت : إنّه زيد قائم فالتأويل : أن الأمر زيـد قائم وكـذلك : كان زيـد قائم إذا كان فيها مجهول التأويل كان الأمر زيـد قائم ولا يجوز أن تقول : أعلمت الأمر ولا أريت الأـمر هو ممتنع من جهتين : من جهـة أن زيـدا يكون بغير خبر يعود إليه ولو زدت في المسألـة أيضـا ما يرجع إليه ما جاز من الجهة الثانية.

وهي أنه لا يجوز : أعلمت الخبر خبرا إنما يعلم المسـتخبر وتقول : أعلمت عمرا زيـدا ظانا بكرا أخاك كأنك قلت : أعلمت عمرا زيـدا رجلا ظانا بكرا أخاك.

فإن رددت إلي ما لـم يسم فاعله قلت : أعلم عمرو زيدا ظانا بكرا أخاك ولك أن تقيم (زيدا) مقام الفاعل وتنصب عمرا فتقول : أعلم زيد عمرا ظانا بكرا أخاك ولا يجوز : أعلم ظان بكرا أخاك عمرا زيدا.

من أجل أن حق المفعول الثالث أن يكون هو الثاني في المعني إذ كان أصـله المبتدأ والخبر وقد تقدم تفسير ذلك ، فإن كان عمرو هو زيد له إسـمان جـاز وجعلته هو علي أن يغني غنـاه ويقوم مقامه كما تقول : زيـد عمرو أي : أن أمره وهو يقوم مقامه جاز وإلا فالكلام محال ؛ لأن عمرا لا يكون زيدا.

شرح الثالث : وهو المفعول فيه

اشارة

المفعول فيه (1) ينقسم علي قسمين : زمان ومكان أما الزمان ، فإن جميع الأفعال تتعدي إلي كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة ، وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الأزمنة كما بينا فيما تقدم فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه علي أنه ظرف وتعتبره بحرف الظرف أعني (في) فيحسن معه فتقول : قمت اليوم وقمت في اليوم فأنت تريد معني (في) ، وإن لم تذكرها ولذلك سميت إذا نصبت ظروفا لأنها قامت مقام (في) ألا تري أنك إذا قلت : قمت اليوم ثم قيل لك : أكن عن اليوم قلت : قمت فيه وكذلك : يوم الجمعة ويوم الأحد والليلة وليلة السبت وما أشبه ذلك وكذلك : نكراتها نحو قولك : قمت يوما وساعة وليلة وعشيا وعشية وصباحا ومساء.

فأما سحر إذا أردت به سحر يومك وغدوة وبكرة هذه الثلاثة الأحرف فإنها لا تتصرف تقول : جئتك اليوم سحر وغدوة وبكرة يا هذا وسنذكرها في موضعها فيما يتصرف وما لا يتصرف إن شاء الله.

1- قال ابن هشام : المفعول فيه وهو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أو مادّته مادّة عامله ك صمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وسرت فرسخا وجلست مجلسك والمكانيّ غيرهنّ يجرّ بفي ك صلّيت في المسجد ونحو قالا خيمتي أمّ معبد وقولهم دخلت الدّار علي التّوسّع وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر المفعول فيه ويسمي الظرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا ـ مكان نحو رغب المتقون أن يفعلوا خيرا ، فإن المعني في أن يفعلوا وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالي (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) وقد يكون العكس نحو (إِنَّا نَخافُ مِنْ رَبِّنا يَوْماً) ونحو (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ) (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ) ونحو (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ) فهذه الأنواع لا تسمي ظرفا في الاصطلاح بل كلّ منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بأدني تأمّل للمعني وقد يكون مذكورا لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب علي معني في وهذا النوع خاصة هو المسمي في الاصطلاح ظرفا وذلك كقولك صمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك. انظر شرح شذور الذهب 1 / 299.

وكل ما جاز أن يكون جواب (متي) فهو زمان ويصلح أن يكون ظرفا للفعل يقول القائل : متي قمت فتقول : يوم الجمعة ومتي صمت فتقول : يوم الخميس ومتي قدم فلان فتقول : عام كذا وكذا وكل ما كان جواب متي فالعمل يجوز أن يكون في بعضه وفي كله يقول القائل : متي سرت فتقول : يوم الجمعة فيجوز أن يكون سرت بعض ذلك اليوم.

ويجوز أن يكون قد سرت اليوم كله (وكم) من أجل أنها سؤال عن عدد تقع علي كل معدود والأزمنة مما يعد فهي يسأل بها عن عدد الأزمنة فيقول القائل : كم سرت فتقول : ساعة أو يوما أو يومين ولا يسأل (بكم) إلا عن نكرة (ومتي) لا يسأل بها إلا عن معرفة أو ما قارب المعرفة يقول القائل : كم سرت فتقول : شهرين أو شهرا أو يوما ولا يجوز أن تقول : الشهر الذي تعلم ولا اليوم الذي تعلم ؛ لأن هذا من جواب (متي).

وأما قولهم : سار الليل والنهار والدهر والأبد فهو ، وإن كان لفظه لفظ المعارف فهو في جواب (كم) ولا يجوز أن يكون جواب (متي) ؛ لأنه إنما يراد به التكثير وليست بأوقات معلومة محدودة فإذا قالوا : سير عليه الليل والنهار فكأنهم قالوا : سير عليه دهرا طويلا وكذلك الأبد فإنما يراد به التكثير والعدد وإلا فالكلام محال.

وذكر سيبويه : أن المحرم وسائر أسماء الشهور أجريت مجري الدهر والليل والنهار وقال لو قلت : شهر رمضان أو شهر ذي الحجة كان بمنزلة يوم الجمعة أو البارحة ولصار جواب (متي) فالمحرم عنده بلا ذكر (شهر) يكون في جواب (كم) ، فإن أضفت شهرا إليه صار في جواب (متي) وحجته في ذلك استعمال العرب له لذلك قال : وجميع ما ذكرت لك مما يكون مجري علي (متي) يكون مجري علي (كم) ظرفا وغير ظرف.

وبعض ما يكون في (كم) لا يكون في (متي) نحو : الدهر والليل والنهار.

واعلم أن أسماء الأزمنة تكون علي ضربين : فمنها ما يكون اسما ويكون ظرفا ومنها ما لا يكون إلا ظرفا.

فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسما وظرفا إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفا ، وذلك ما لم تستعمله العرب مجرورا ولا مرفوعا.

وهذا إنما يؤخذ سماعا عنهم فمن ذلك : (سحر) إذا كان معرفة غير مصروف تعني به :سحر يومك لا يكون إلا ظرفا وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر وبالألف واللام أو نكرة وكذلك تحقير سحر إذا عنيت : سحر يومك لم يكن إلا ظرفا.

تقول : سير عليه سحيرا وتصرفه ؛ لأن (فعيلا) منصرف حيث كان.

ومثله ضحي إذا عنيت : ضحي يومك وصباحا وعشية وعشاء إذا أردت : عشاء يومك فإنه لم يستعمل إلا ظرفا وكذلك : ذات مرة وبعيدات بين وبكرا وضحوة إذا عنيت ضحوة يومك وعتمة إذا أردت : عتمة ليلتك وذات يوم وذات مرة وليل ونهار إذا أردت : ليل ليلتك ونهار نهارك وذو صباح ظرف.

قال سيبويه : أخبرنا بذلك يونس إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم : ذات ليلة وذات مرة أي جاءتا مرفوعتين فيجوز علي هذا أن تنصب نصب المفعول علي السعة.

واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة إتساعا واختصارا وهذه الأسماء تجيء علي ضربين :

أحدهما : أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلي مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعا نحو : جئتك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر فالمراد في جميع هذا : جئتك وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ووقت صلاة العصر.

والآخر : أن يكون اسم الزمان موصوفا فحذفا اتساعا وأقيم الوصف مقام الموصوف نحو : طويل وحديث وكثير وقليل وقديم وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ولم تكن إلا ظروفا وجرت مجري ما لا يكون إلا ظرفا من الأزمنة فأما قريب ، فإن سيبويه أجاز فيه الرفع وقال : لأنهم يقولون : لقيته مذ قريب وكذلك ملي قال : والنصب عندي عربي كثير.

فإن قلت : سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير فأطلقت الكلام ووصفته كان أحسن وأقوي وجاز.

قـال أبو بكر : وإنما صار أحسن إذا وصف لأنمه يصـير كالأسـماء ؛ لأن الأسـماء هي التي توصف وكل ما كان من أسـماء الزمان يجوز أن يكون إسـما وأن يكون ظرفا فلك أن تنصبه نصب المفعول علي السعة تقول : قمت اليوم وقعدت الليلة فتنصبه نصب (زيد) إذا قلت :ضربت زيـدا ويتبين لك هـذا في الكناية أنك إذا قلت : قمت اليوم فتنصـبه نصب المفعول علي السـعة فكنيت عنه قلت : قمته ، وإذا نصـبته نصـب الظروف قلت : قمت فيه.

وإذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لـم يسم فاعله ، ألا تراهـم قالوا :صيد عليه يومان وولد له ستون عاما.

ص: 183

مسائل من هذا الباب

تقول : يوم الجمعة القتال فيه فيوم الجمعة مرفوع بالابتداء والقتال فيه الخبر والهاء راجعة إلي يوم الجمعة ، وإذا أضمرته وشغلت الفعل عنه خرج من أن يكون ظرفا والظروف متي كني وتحدث عنها زال معني الظرف ويجوز : يوم الجمعة القتال فيه علي أن تضمر فعلا قبل يوم الجمعة يفسره القتال فيه كأنك قلت : القتال يوم الجمعة القتال فيه هذا مذهب سيبويه والبصريين فلك أن تنصبه نصب الظروف ونصب المفعول.

وتقول : اليوم الصيام واليوم القتال فترفع الصيام والقتال بالابتداء واليوم خبر الصيام والقتال واليوم منصوب بفعل محذوف كأنك قلت : الصيام يستقر اليوم أو يكون اليوم وما أشبه ذلك ولا يجوز أن تقول : زيد اليوم ويجوز أن تقول : الليلة الهلال (1).

وقد بينا هذا فيما تقدم عند ذكرنا خبر المبتدأ.

وتقول : اليوم الجمعة واليوم السبت ؛ لأنه عمل في اليوم ، فإن جعلته اسم اليوم رفعت.

فأما : اليوم الأحد واليوم الاثنان إلي الخميس فحق هذا الرفع ؛ لأن هذه كلها أسماء لليوم ولا يكون عملا فيها وإنما كان ذلك في الجمعة والسبت ؛ لأن الجمعة بمعني الاجتماع والسبت بمعني الانقطاع.

1- قال ابن عقيل : ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعني نحو القتال عندك ، وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعني منصوبا أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف إلا إذا أفاد نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع ، فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم وإلي هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء إلي المنع مطلقا ، فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهري ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف إلي جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا وإلي هذا أشار بقوله ، وإن يفد فأخبرا ، فإن لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة. انظر شرح ابن عقيل 1 / 214.

وتقول : اليوم رأس الشـهر واليوم رأس الشـهر أما النصب فكأنك قلت : اليوم ابتداء الشـهر ، وأما الرفع فكأنك قلت : اليوم أول الشهر فتجعل اليوم هو الأول ، وإذا نصبت فالثاني غير الأول.

واعلم أن أسـماء الزمـان تضـاف إلي الجمل وإلي الفعل والفاعل وإلي الابتـداء والخبر تقول :هـذا يوم يقوم زيـد وأجيئك يوم يخرج الأمير وأخرج يوم عبـد الله أمير وتقول : إن يوم عبد الله أمير زيدا جالس تريد : إن زيدا جالس يوم عبد الله أمير ، فإن جعلت في أول كلامك (فيه) قلت : إن يوما فيه عبـد الله خارج زيـدا مقيم فتنصب (زيـدا) ب (أن) و (مقيم) خبره و (يوما) منتصب بأنه ظرف ل- (مقيم) و (فيه عبد الله خارج) صـفة ليوم ، فإن قلت : إن يوما فيه عبد الله خارج. زيد فيه مقيم خرج اليوم من أن يكون ظرفا وصار اسـما ل- (أنّ) وإنما أخرجه من أن يكون ظرفا : أنك جئت (بفيه) فأخبرت عنه : بأن إقامة زيد فيه.

ف (فيه) الثانية أخرجته عن أن يكون ظرفا لأنها شـغلت مقيما عنه ولم تخرجه (فيه) الأولي من أن يكون ظرفا لأنها من صلة الكلام الذي هو صفـة (لليوم) فالصـفة لا تعمل في الموصوف فيكون متي شـغلتها خرج الظرف عما هو عليه وإنما دخلت لتفصل بين يوم خرج فيه عبد الله وبين يوم لم يخرج فيه فقولك : يوم الجمعـة قمت فيه بمنزلـة قولك : زيد مررت به لا فرق فيه الإخبار عنهما وتقول : ما اليوم خارجا فيه عبد الله وما يوم خارج فيه عبد الله منطلقا فيه زيد.

وتقول : مـا يوما خارجا فيه زيـد منطلق عمرو فتنصب يوما بأنك جعلته ظرفا للإنطلاق ونصـبت (خارجا) ؛ لأنه صـفة لليوم ، وأما (منطلق) فإنما رفعته لأنك قدمت خبر (ما).

ومن قال :

يا سارق اللّيلة أهل الدّار

فجر (الليلة) وجعلها مفعولا بها علي السعة فإنه يقول : أما الليلة فأنت سارقها زيدا ، وأما اليوم فأنت آكله خبزا وهذان اليومان أنا ظانهما زيدا عاقلا ؛ لأنه قد جعله مفعولا به علي

السعة ولا تقول : اليوم أنا معلمه زيدا بشرا منطلقا ؛ لأنه لا يكون فعل يتعدي إلي أربعة مفاعيل فيشبه هذا به وقد أجازه بعض الناس.

وتقول علي هـذا القياس : أما الليلـة فكأنها زيد منطلقا ، وأما اليوم فليسه زيد منطلقا ، وأما الليلة فليس زيد إياها منطلقا ، وأما اليوم فكأنه زيد منطلقا ، وأما اليوم فكان زيد إياه منطلقا تريد في جميع هذا : (في) فتحذف علي السعة ولا تقول : أما اليوم فليته زيدا منطلق تريد : ليت فيه ؛ لأن (ليت) ليست بفعل ولا هذا موضع مفعول فيتسع فيه وجميع هذا مذهب الأخفش.

وذكر الأخفش أنه يجوز : أما الليلـة فما زيد إياها منطلقا ؛ لأن (ما) مشـبه بالفعل قال : لم يجوزه في (ما) فهو أقيس ؛ لأن (ما) ، وإن كانت شبهت بالفعل فليست كالفعل.

قال أبو بكر : وهو عندي لا يجوز البتة.

وتقول : الليلة أنا أنطلقها. تريد : أنا أن أنطلق فيها.

وتقول : الليلة أنا منطلقها. تريد : أنا منطلق فيها.

ولا يجوز : الليلة أنا إياها منطلق ولا : اليوم نحن إياه منطلقون. تريد : نحن منطلقون فيه.

ولا يجوز : أما اليوم فالقتال إياه. تريـد : فيه ، وأما الليلـة فالرحيل إياها. تريـد : فيها ؛ لأن السـعة والحذف لا يكونان فيه كما لا سـعة فيه ولا حذف في جميع أحواله. قال الأخفش : ولو تكلمت به العرب لأجزيناه.

ذكر المكان

اشارة

اعلم أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف ؛ لأن الأمكنة : أشخاص (1) له خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادي وما أشبه ذلك وهن بالناس أشبه من الأزمنة لذلك وإنما الظروف منها التي يتعدي إليها الفعل الذي لا يتعدي ما كان منها مبهما خاصة ومعني المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره.

وهو يلي الاسم من أقطاره نحو : خلف وقدام وأمام ووراء وما أشبه ذلك ألا تري أنك إذا قلت : قمت خلف المسجد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها وكذلك إذا قلت : قدام زيد. لم يكن لذلك حد ينتهي إليه فهذا وما أشبهه هو المبهم الذي لا اختلاف فيه أنه ظرف.

وأما مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت فلا يجوز أن يكن ظروفا ؛ لأن لها أقطارا محدودة معلومة تقول : قمت أمامك وصليت وراءك ولا يجوز أن تقول : قمت المسجد ولا قعدت المدينة ولا ما أشبه ذلك والأمكنة تنقسم قسمين منها ما استعمل اسما يتصرف في جميع الإعراب وظرفا ومنها ما لا يرفع ولا يكون إلا ظرفا.

فأما الظروف التي تكون اسما فذكر سيبويه : أنها خلفك وقدامك وأمامك وتحتك وقبالتك. ثم قال : وما أشبه ذلك. وقال : ومن ذلك : هو ناحية من الدار ومكانا صالحا وداره ذات اليمين وشرقي كذا وكذا.

1- ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعني نحو القتال عندك ، وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعني منصوبا أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف إلا إذا أفاد نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع ، فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم وإلي هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء إلي المنع مطلقا ، فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهري ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف إلي جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا. انظر شرح ابن عقيل 1 / 214.

قال : وقالوا : منازلهم يمينا وشمالا وهو قصدك وهو حلة الغور أي قصده وهما خطان جنابتي أنفهما يعني الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية وهو موضعه ومكانه صددك ومعناه القصد وسقبك وهو قربك وقرابتك ثم قال : واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون اسما غير ظرف بمنزلة زيد وعمرو.

وحكي : هم قريب منك وقريبا منك وهو وزن الجبل أي : ناحية منه وهو زنة الجبل أي :حذاءه وقرابتك وقربك وحواليه بنو فلان وقومك أقطار البلاد قال ومن ذلك قول أبي حية :

إذا ما نعشناه علي الرّحل ينثني

مساليه عنه من وراء ومقدم

مسالاة : عطفاه.

ومما يجري مجري ما ذكره سيبويه من الأسماء التي تكون ظروفا فرسخ وميل تقول : سرت فرسخا وفرسخين وميلا وميلين ، فإن قال قائل : ففرسخ وميل موقت معلوم فلم جعلته مبهما قيل له : إنما يراد بالمبهم ما لا يعرف له من البلاد موضع ثابت ولا حدود من الأمكنة فهذا إنا يعرف مقداره.

فالإبهام في الفرسخ والميل بعد موجود ؛ لأن كل موضع يصلح أن يكون من الفرسخ والميل فافهم الفرق بين المعروف الموضع والمعروف القدر وكذلك ما كان من الأمكنة مشتقا من الفعل نحو : ذهبت المذهب البعيد وجلست المجلس الكريم.

وأما الظروف التي لا ترفع : فعند وسوي وسواء إذا أردت بهما معني (غير) لم تستعمل إلا ظروفا.

قال سيبويه : إن سواءك بمنزلة مكانك ولا يكون اسما إلا في الشعر.

ودل علي أن سواءك ظرف أنك تقول : مررت بمن سواءك والفرق بين قولك : عندك وخلفك أن خلفك تعرف بها الجهة وعندك لما حضرك من جميع أقطارك وكذلك سواءك لا تخص مكانا من مكان فبعدا من الأسماء لإستيلاء الإبهام عليهما.

واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه فمن ذلك قولك : زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد : مكانا دون الدار ومكانا فوق الدار ثم يتسع

ذلك فتقول : زيد دون عمرو وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك وإنما الأصل المكان.

ومما اتسعوا فيه قولهم : (هو مني بمنزلة الولد) إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع ، وإن لم ترد البقعة من الأرض وهو مني منزلة الشغاف ومزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا ومعقد الإزار (1).

قال سيبويه : أجري مجري : هو مني مكان كذا ولكنه حذف. ودرج السيول ورجع أدراجه وقال : إنما يستعمل من هذا الباب ما استعلمت العرب ، وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك : هو مني فرسخان وأنت مني يومان وميلان وأنت مني عدوة الفرس وغلوة السهم هذا كله مرفوع لا يجوز فيه إلا ذاك وإنما فصله من الباب الذي قبله أنك تريد : هاهنا بيني وبينك فرسخان ولم ترد أنت من هذا المكان ؛ لأن ذلك لا معني له فما كان في هذا المعني فهذا مجراه نحو : أنت مني فوت اليد ودعوة الرجل.

قال سيبويه : وأما أنت مرأي ومسمع فرفع لأنهم جعلوه الأول وبعض الناس ينصب مرأي ومسمعا فأما قولهم : داري من خلف دارك فرسخا فانتصب فرسخ ؛ لأن ما خلف دارك الخبر وفرسخا علي جهة التمييز ، فإن شئت قلت : داري خلف دارك فرسخان تلغي (خلف).

1- اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان أحدهما المبهم والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره والمبهم كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا كالمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد تقول جلست فوق الدار وسرت غلوة فتنصبهما علي الظرفية. وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعده فشرط نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي نحو جلست في مرمي زيد فلا تقول جلست مرمي زيد إلا شذوذا. ومما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا أي كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا والقياس هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي. انظر شرح ابن عقيل 2 / 195.

قال سيبويه : وزعم يونس : أن أبا عمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان شبهه : بدازك مني فرسخان.

قال : وتقول في البعد زيد مني مناط الثريا كما قال :

وإنّ بني حرب كما قد علمتم

مناط الثّريّا قد تعلّت نجومها (1)

واعلم أنه لا يجوز : أنت مني مربط الفرس وموضع الحمار ؛ لأن ذلك شيء غير معروف في تقريب ولا تبعيد وجميع الظروف من الأمكنة خاصة تتضمن الجثث دون ظرف الأزمنة تقول : زيد خلفك والركب أمامك والناس عندك وقد مضي تفسير هذا ذلك أن تجعل الظروف من المكان مفعولات علي السعة كما فعلت ذلك في الأزمنة.

1- يكثر حذف "في" من كل اسم مكان يدلّ علي معني القرب أو البعد حتّي يكاد يلحق بالقياس نحو : " هو منّي منزلة الولد" و" هو مني مناط الثّريا فالأوّل : في قرب المنزلة ، والثاني : في ارتفاع المنزلة ، ومن الثاني قول الشاعر : وإنّ بني حرب كما قد علمتم مناط الثّريّا قد تعلّت نجومها (يقول : هم في ارتفاع المنزلة كالثّريا إذا استعلت ، ومناطها السّماء ونطت الشيء بالشيء إذا علّقته به) انظر معجم القواعد العربية 25 / 64.

مسائل من هذا الباب

تقول : وسط رأسه دهن لأنك تخبر عن شيء فيه وليس به هذا إذا أسكنت السين كان ظرفا ، فإن حركت السين فقلت : وسط لم يكن ظرفا تقول : وسط رأسه صلب فترفع لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس فوسط إذا أردت به الشيء الذي هو اسمه وجعلته بمنزلة البعض فهو اسم وحركت السين وكان كسائر الأسماء ، وإذا أردت به الظرف وأسكنت السين : تقول :ضربت وسطه ووسط الدار واسع وهذا في وسط الكتاب ؛ لأن ما كان معه حرف الجر فهو اسم بمنزلة زيد وعمرو.

وأما قول الشاعر :

هبّت شمالا فذكري ما ذكرتكم

عند الصّفاة التي شرقيّ حورانا

فإنه جعل الصفاة في ذلك الموضع ولو رفع الشرقي لكان جيدا بجعل الصفاة هي الشرق بعينه ونقول : زيد خلفك وهو الأجود.

فإن جعلت زيدا هو الخلف قلت : زيد خلفك فرفعت.

وتقول : سير بزيد فرسخان يومين ، وإن شئت : فرسخين يومان أي : ذلك أقمته مقام الفاعل علي سعة الكلام وصلح.

وتقول : ضربت زيدا يوم الجمعة عندك ضربا شديدا فالضرب مصدر ويوم الجمعة ظرف من الزمان وعندك ظرف من المكان وقولك : شديدا نعت للمصدر ليقع فيه فائدة.

فإذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله رفعت زيدا وأقررت الكلام علي ما هو عليه ؛ لأنه لا سبيل إلي أن تجعل شيئا من هذه التي ذكرنا من ظرف أو مصدر في مكان الفاعل والاسم الصحيح معها ، فإن أدخلت (شاغلا) من حروف الإضافة كنت مخيرا بين هذه الأشياء وبينه.

فإن شئت نصبت الظرف والمصدر وأقمت الاسم الذي معه حرف الإضافة مقام الفاعل ، وإن شئت أقمت أحدها ذلك المقام إذا كان متصرفا في بابه ، فإن كان بمنزلة عند وذات مرة وما أشبه ذلك لم يقم شيء منها مقام الفاعل ولم يقع له ضمير كضمير المصادر

والظروف المتمكنة وأجود ذلك أن يقوم المتصرف من الظروف والمصادر مقام الفاعل إذا كان معرفة أو نكرة موصوفة لأنك بقرب ذلك من الأسماء وتقول : سير علي بعيرك فرسخان يوم الجمعة ، فإن شئت نصبت (يوم الجمعة) علي الظرف وهو الوجه ، وإن شئت نصبته علي أنه مفعول علي السعة كما رفعت الفرسخين علي ذلك وتقول : الفرسخان سير بزيد يوم الجمعة ، فإن قدمت يوم الجمعة وهو ظرف قلت : يوم الجمعة سير بزيد فيه فرسخان ، وإن قدمت : يوم الجمعة علي أنه مفعول قلت : يوم الجمعة سيره بزيد فرسخان ، وإن قدمت يوم الجمعة والفرسخين ويوم الجمعة ظرف قلت : الفرسخان يوم الجمعة سيرا فيه بزيد ، وإن جعلت يوم الجمعة مفعولا قلت : سيراه ، فإن أقمت يوم الجمعة مقام الفاعل قلت : الفرسخان يوم الجمعة سير بزيد فيهما ، فإن جعلت الفرسخين مفعولين علي السعة قلت : الفرسخان يوم الجمعة سيرهما بزيد ، فإن زدت في المسألة خلفك قلت : سير بزيد فرسخان يوم الجمعة خلفك فإذا قدمت الخلف مع تقديمك الفرسخين واليوم وأقمت الفرسخين مقام الفاعل وجعلت الخلف واليوم ظرفين قلت : الفرسخان يوم الجمعة خلفك سيرا بزيد فيه فيه ، وإن جعلتهما مفعولين علي السعة قلت : الفرسخان يوم الجمعة خلفك سيراه بزيد إياه ترد أحد الضميرين المنصوبين إلي اليوم والآخر إلي خلف وأن لا تجعل مفعولا ولا مرفوعا أحسن ، وذلك ؛ لأنه من الظروف المقاربة للإبهام وكذلك أمام ويمين وشمال فإذا قلت : عندك قام زيد فقيل لك أكن عن (عندك) لم يجز لأنك لا تقول : قمت في عندك فلذلك لم توقعه علي ضمير وإنما دخلت (من) علي (عند) من بين سائر حروف الجر كما دخلت علي (لدن).

وقال أبو العباس وإنما خصت (من) بذلك لأنها لابتداء الغاية فهي أصل حروف الإضافة.

واعلم أنّ الأشياء التي يسميها البصريون ظروفا يسميها الكسائي صفة والفراء يسميها محال ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض : أمام وقدام وخلف وقبل وبعد وتلقاء وتجاه وحذاء وإزاء ووراء ممدودات ومع وعن وفي وعلي ومن وإلي وبين ودون وعند وتحت وفوق وقباله وحيال وقبل وشطر وقرب ووسط ووسط ومثل ومثل وسوي وسواء

ممـدودة ومتي في معني وسط والباء الزائـدة والكاف الزائـدة وحول وحوالي وأجل وإجل وإجلي مقصور وجلل وجلال في معناها وحـذاء ممدود ومقصور وبدل وبدل ورئد وهو القرن ومكان وقراب ولدة وشـبه وخدن وقرن وقرن وميتاء وميداء والمعني واحد ممدود ومنا مقصور بمنزلـة حذاء ولدي فيخلطون الحروف بالأسـماء والشاذ بالشائع وقد تقدم تبيين الفرق بين الاسم والحرف وبين الشاذ والمسـتعمل فإذا كان الظرف غير محل للأسـماء سـماه الكوفيون الصـفة الناقصة وجعله البصـريون لغوا ولم يجز في الخبر إلا الرفع ، وذلك قولك : فيك عبد الله راغب ومنك أخواك هاربان وإليك قومك قاصـدون ؛ لأن (منك وفيك وإليك) في هـذه المسائل لا تكون محلا ولا يتم بها الكلام وقد أجاز الكوفيون : فيك راغبا عبد الله شبهها الفراء بالصفة التامة لتقدم (راغب) علي عبد الله وذهب الكسائي إلي أن المعني : فيك رغبة عبد الله.

واستضعفوا أن يقولوا : فيك عبد الله راغبا وقد أنشدوا بيتا جاء فيه مثل هذا منصوبا في التأخير :

فلا تلحني فيها ، فإن بحبّها

أخاك مصاب القلب جما بلابله (1)

فنصب (مصـاب القلب) علي التشبيه بقولـك : إن بالبـاب أخاك واقفا وتقول : في الـدار عبـد الله قائما فتعيـد (فيها) توكيـدا ويجوز أن ترفع (قائما) فتقول : في الدار عبد الله قائم فيها ولا يجيز الكوفيون الرفع قالوا : لأن الفعل لا يوصف بصفتين متفقتين لأنك لو قلت : عبد الله قائم في الدار فيها لم يكن يحسن أن تكرر (في) مرتين بمعني.

1- لا يجوز تقـديم معمول الخبر علي الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو إن زيـدا آكل طعامك فلا يجوز إن طعامك زيدا آكل وكذا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو إن زيـدا واثق بك أو جالس عنـدك فلا يجوز تقـديم المعمول علي الاسم فلا تقول إن بك زيـدا واثق أو إن عنـدك زيـدا جـالس وأجازه بعضـهم وجعل منه قوله : فلا تلحني فيها ، فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله انظر شـرح ابن عقيل 1 / 349.

وهـذا الـذي اعتلوا به لازم في النصب ؛ لأنه قـد أعاد (في) والتأكيـد إنما هو إعادة للكلمة أو ما كان في معناها ، فإن اسـتقبح التكرير سـقط التأكيـد ويجيزون في قولك : عبـد الله في الـدار قائم في البيت الرفع والنصب لإختلاف الصـفتين وتقول : له عليّ عشـرون درهما فلك أن تجعل (له) الخبر ولك أن تجعل (عليّ) الخبر وتلغي أيما شئت.

ص: 194

شرح الرابع من المنصوبات : وهو المفعول له

اعلم أن المفعول له (1) لا يكون إلا مصدرا ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه وإنما يذكر ؛ لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك : فعلت ذاك حذار الشر وجئتك مخافة فلان (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو (خفتك) مأخوذة من مخافة وجئتك ليست مأخوذة من مخافة فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب.

قال سيبويه : إن هذا كله ينتصب ؛ لأنه مفعول له كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا فقال :لكذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ومن ذلك : فعلت ذاك أجل كذا وكذا وصنعت ذلك ادخار فلان ، قال حاتم :

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره

وأصفح عن شتم اللّئيم تكرّما (2)

1- قال ابن هشام : هو المصدر الفضلة المعلّل لحدث شاركه في الزّمان والفاعل ك قمت اجلالا لك ويجوز فيه أن يجرّ بحرف التّعليل ويجب في معلّل فقد شرطا أن يجرّ باللام أو نائبها وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمي المفعول لأجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها أن يكون مصدرا والثاني أن يكون مذكورا للتعليل والثالث أن يكون المعلّل به حدثا مشاركا له في الزمان والرابع أن يكون مشاركا له في الفاعل مثال ذلك قوله تعالي (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك انتصب علي المفعول له والمعني لأجل حذر الموت ومتي دلّت الكلمة علي التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية. انظر شرح شذور الذهب 1 / 295.

2- أنواع المفعول لأجله المستوفي الشّروط ، فهو : 1- إمّا أن يكون مجرّدا من" أل والإضافة". 2- أو مقرونا ب" أل". 3- أو" مضافا". فإن كان الأوّل : فالمطّرد نصبه ، نحو" زيّنت المدينة إكراما للقادم" ، ومثله قول الشاعر وهو حاتم الطائي: وأغفر عوراء الكريم ادّخاره وأعرض عن شتم اللّئيم تكرّما (ادّخاره : ابقاء عليه) وقال النّابغة الذّبياني : وحلّت بيوتي في يفاع ممنّع يخال به راعي الحمولة طائرا (اليفاع : المرتفع من الأرض ، الحمولة : الإبل قد أطاقت الحمل ، والمعني لارتفاعه وعلوه يري الإبل كالطيور) حذارا علي أن لا تنال مقادتي ولا نسوتي حتي يمتن حرائرا وقال الحارث بن هشام : فصفحت عنهم والأحبّة فيهم طمعا لهم بعقاب يوم مفسد ويجرّ علي قلّة كقول الراجز : من أمّكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر (المعني : من قصدكم في إحسانكم فقد ظفر الشّاهد في" لرغبة" إذ برزت فيه اللّام والأرجح نصبه) وإن كان الثاني – وهو المقترن بأل فالأكثر جرّه بالحرف ، نحو" أصفح عنه للشفقة عليه" ، ينصب علي قلّة ، كقول الرّاجز : لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء (الهيجاء : الحرب ، والشّاهد في" الجبن" حيث نصبه ، والأرجح جرّه باللام) ومثله قول الشاعر : فليت لي بهم قوما إذا ريكبوا شنّوا الإغارة فرسانا وركبانا نصب الإغثارة مفعولا لأجله ، والأولي أن تجرّ باللام. وإن كان الثالث – أي أن يكون مضافا – جاز فيه الأمران علي السّواء نحو قوله تعالي : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللهِ) (الآية : 207 سورة البقرة) (وَإِنَّ مِنْها لَما يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ) (الآية : 74 سورة البقرة) جاء ابتغاء مفعولا لأجله مع الإضافة وفي الآية الثانية جرّ بمن : من خشية الله. انظر معجم القواعد العربية 25 / 67.

وقال الحارث بن هشام :

فصفحت عنهم والأحبّة فيهم

طمعا لهم بعقاب يوم مفسد

وقال النابغة :

ص: 196

وحلّت بيوتي في يفاع ممنّع

يخال به راعي الحمولة طائرا

حذارا علي أن لا تصاب مقادتي

ولا نسوتي حتّي يمتن حرائرا

وقال العجاج :

يركب كلّ عاقر جمهور

مخافة وزعل المحبور

يصف ثور الوحش والعـاقر هنا : الرملـة التي لا تنبت أي : يركب هـذا الثور كل عاقر مخافـة الرماة والزعل : النشاط أي يركب خوفا ونشاطا والمحبور : المسرور.

واعلم أن هـذا المصـدر الـذي ينتصب ؛ لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة كشـعر حاتم ولا يصـلح أن يكون حالا كما تقول : جئتك مشيا لا يجوز أن تقول : جئتك خوفا تريد : خائفا وأنت تريد معني للخوف ومن أجل الخوف وإنما يجوز : جئتك خوفا إذا أردت الحال فقط أي : جئتك في حال خوفي أي : خائفا ولا يجوز أيضا في هذا المصدر الذي تنصبه نصب المفعول له أن تقيمه مقام ما لـم يسم فاعله.

قـال أبو العبـاس رحمه الله : أبو عمر يـذهب إلي أنه مـا جاء في معني ل- (كـذا) لا يقوم مقام الفاعل ولو قام مقام الفاعل لجاز : سـير عليه مخافة الشـر فلو جاز : سـير فيه المخافة لـم يكن إلا رفعا فكان مخافة وما أشـبهه لـم يجيء إلا نكرة ، فأشـبه مع خرج مخرج مع لا يقوم مقام الفاعل نحو : الحال والتمييز ولو جاز لما أشبه (مخافة الشر) أن يقوم مقام الفاعل لجاز سير (بزيد راكب) فأقمت (راكبا) مقام الفاعل ومخافة الشر ، وإن أضفته إلي معرفة فهو بمنزلة (مثلك) وغيرك وضارب زيد غدا نكرة.

قال أبو بكر : وقرأت بخط أبي العباس في كتابه : أخطأ الرياشـي في قوله : مخافـة الشـر ونحوه (حال) أقبح الخطأ ؛ لأن باب ل- (كذا) يكون معرفة ونكرة وهذا خلاف قول سيبويه ؛ لأن سيبويه بجعله معرفة ونكرة إذا لـم تضفه أو تدخله الألف واللام كمجراه في سائر الكلام ؛ لأنه لا يكون حالا.

قال سـيبويه : حسن فيه الألف واللام ؛ لأنه ليس بحال فيكون في موضع فاعل حالا وأنه لا يبتدأ به ولا يبني علي مبتدأ ؛ لأنه عنده تفسير لما قبله وليس منه وأنه انتصب كما انتصب الدرهم في قولك عشرون درهما.

ص: 198

شرح الخامس : وهو المفعول معه

اعلم أن الفعـل إنمـا يعمل في هـذا الباب في المفعول (1) بتوسـط الواو والواو هي التي دلت علي معني (مع) لأنهـا لاـ تكون في العطف بمعني (مع) وهي هاهنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعني (مع) ألزمت ذلك ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض.

فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال وكانت تدخل علي الأسماء والأفعال وصل الفعل إلي ما بعدها فعمل فيه.

1- قال ابن هشام : المفعول معه وهو الاسم الفضـلة التّالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كـ- (سرت والنّيل ، وأنا سائر والنّيـل). وأقول الخـامس من المنصوبـات المفعول معه وانمـا جعل آخرها في الـذكر لأمرين أحـدهما أنهم اختلفوا فيه هل هو قياسـي أو سمـاعي وغيره من المفاعيـل لاـ يختلفون في أنه قياسـي والثـاني أنّ العامـل انما يصل إليه بواسـطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات. وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثـة أمور أحـدها أن يكون اسـما والثاني أن يكون واقعا بعـد الواو الدالة علي المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معني الفعل وحروفه. وذلك كقولك سرت والنّيل واستوي الماء والخشبة وجاء البرد والطّيالسة وكقول الله تعالي (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) أي فأجمعوا أمركم مع شـركائكم ف- (شـركاءكم) مفعول معه لاستيفائه الشـروط الثلاثـة ولا يجوز علي ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا علي (أمركم) ؛ لأنه حينئذ شـريك له في معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم. وذلك لا يجوز ؛ لأن أجمع انما يتعلق بالمعاني دون الذوات تقول أجمعت رأيي ولا تقول أجمعت شـركائي وانما قلت علي ظاهر اللفظ ؛ لأنه يجوز أن يكون معطوفا علي حذف مضاف أي وأمر شـركائكم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف أي واجمعوا شـركاءكم بوصل الألف. ومن قرأ (فاجمعوا) وصل الألف صـحّ العطف علي قراءته من غير اضـمار ؛ لأنه من جمع وهو مشترك بين المعاني والـذوات تقول جمعت أمري وجمعت شـركائي قال الله تعالي (فَجَمَعَ كَيْـدَهُ ثُمَّ أَتي) (الَّذِي جَمَعَ مالاً وَعَـدَّدَهُ) ويجوز هـذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا أمكن العطف فهو أولي ؛ لأنه الأصل وليس من المفعول معه. انظر شرح شذور الذهب 1 / 308.

وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء ، وإن لم يكن قبلها ما يعطف عليه ، وذلك قوهم : ما صنعت وأباك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.

قال سيبويه : إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعني ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها.

ومثل ذلك ك- (ما زلت وزيدا) أي : ما زلت بزيد حتي فعل فهو مفعول به فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها والمعني معني الباء ومعني (مع) أيضا يصلح في هذه المسألة ؛ لأن الباء يقرب معناها من معني مع إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعني (مع) المصاحبة ومن ذلك : ما زلت أسير والنيل واستوي الماء والخشبة أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة وأنشد سيبويه :

وكونوا أنتم وبني أبيكم

مكان الكليتين من الطّحال

وقال كعيب بن جعيل :

فكان وإيّاها كحرّان لم يفق

عن الماء إذ لاقاه حتّي تقدّدا (1)

1- واو المعيّة - عند سيبويه - تعمل في الاسم ولا تعطف علي الضمير قبلها ومثل ذلك : " ما زلت وزيدا حتي فعل" وقال كعب بن جعيل : وكان وإيّاها كحرّان لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتي تقدّدا ولا يجوز تقدّمه علي عامله ، فلا تقول" وضفّة النّهر سرت". الرفع بعد أنت وكيف وما الاستفهامية : تقول : " أنت وشأنك" و" كيف أنت وزيد" و" ما أنت وخالد" يعملن فيما كان معناه مع - بالرفع ، ويحمل علي المبتدأ ، ألا تري أنّك تقول : " ما أنت وما زيد" فيحسن ، ولو قلت : " ما صنعت وما زيدا" لم يحسن ولم يستقم ، وزعموا أنّ ناسا يقولون : " كيف أنت وزيدا" و" ما أنت وزيدا" وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا علي ما ولا كيف ، ولكنّهم حملوه علي الفعل. وعلي النّصب أنشد بعضهم - وهو أسامة بن الحارث الهذلي : فما أنا والسّير في متلف يبرّح بالذّكر الضّابط علي تأويل : ما كنت ، لم يحملوا الكلام علي ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه علي الفعل ، ومثله قولك : " كيف أنت وقصعة من ثريد" التقدير عند من نصب : كيف تكون وقصعة من ثريد." وكيف أنت وزيدا" قدّروه : ما كنت وزيدا. انظر معجم القواعد العربية 25 / 79.

قال : وإن قلت : ما صنعت أنت وأبوك جاز لكل الرفع والنصب لأنك أكدت التاء التي هي اسمك بأنت.

وقبيح أن تقول : ما صنعت وأبوك فتعطف علي التاء وإنما قبح لأنك قد بنيتها مع الفعل وأسكنت لها ما كان في الفعل متحركا وهو لام الفعل فإذا عطفت عليها فكأنك عطفت علي الفعل وهو علي قبحه يجوز وكذلك لو قلت : اذهب وأخوك كان قبيحا حتي تقول : أنت ؛ لأنه قبيح أن تعطف علي المرفوع المضمر.

فقد دلك استقباحهم العطف علي المضمرات الاسم ليس بمعطوف علي ما قبله في قولهم : ما صنعت وأباك.

ومما يدلك علي أن هذاه الباب كان حقه خفض المفعول بحرف جر أنك تجد الأفعال التي لا تتعدي والأفعال التي قد تعدت إلي مفعولاتها جميعا فاستوفت ما لها تتعدي إليه فتقول :استوي الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة فلولا توسط الواو وإنها في معني حرف الجر لم يجز ولكن الحرف لما كان غير عامل عمل الفعل فيما بعدها ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب لا تقول : والخشبة استوي الماء ؛ لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف وقد أخرجت الواو في هذا الباب عن حدها ومن شأنهم إذا أخرجوا الشيء عن حده الذي كان له الزموه حالا واحدة وسنفرد فصلا في هذا الكتاب لذكر التقديم والتأخير وما يحسن منه ويجوز وما يقبح ولا يجوز إن شاء الله.

وهذا الباب والباب الذي قبله أعني : بابي المفعول له والمفعول معه كان حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجري الظروف في التصرف في الإعراب وفي

إقامتها مقام الفاعل فيدلك ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا في غير موضعهما وأن ذلك اتساع منهم ؛ لأن فيهما ؛ لأن المفعولات التي تقدم ذكرها وجدناها كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتبتدأ ويخبر عنها إلا أشياء منها مخصوصة وقد تقدم تبييننا إياها في مواضعها.

ويفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن باب المفعول له إذا قلت : جئتك طلب الخير إن في (جئتك) دليلا علي أن ذلك لشيء.

وإذا قلت : ما صنعت وأباك فليس في (صنعت) دليل علي أن ذلك مع شيء ؛ لأن لكل فاعل غرضا له فعل ذلك الفعل وليس لكل فاعل مصاحب لا بد منه ولا يجوز حذف الواو في ما صنعت وأباك كما جاز حذف اللام في قولك : فعلت ذاك حذار الشر تريد : لحذار الشر ؛ لأن حذف اللام لا يلبس وحذف الواو يلبس.

ألا تري أنك لو قلت : ما صنعت أباك صار الأب مفعولا به.

القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات

اشارة

وهو المشبه بالمفعول : المشبه بالمفعول ينقسم علي قسمين :

فالقسم الأول قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعني.

والقسم الثاني : ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع.

ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعني

اشارة

هذا النوع ينقسم علي ثلاثة أضـرب : فمنه ما العامل فيه فعل حقيقي ومنه ما العامل فيه شـيء علي وزن الفعل ويتصرف تصرفه وليس بفعل في الحقيقة ومنه ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف.

ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي

اشارة

وهو صنفان يسميها النحويون الحال (1) والتمييز :

[باب الحال]

اشارة

فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك :جاء عبد الله راكبا وقام أخوك منتصبا وجلس بكر متكئا.

فعبـد الله مرتفع (بجاء) والمعني : جاء عبـد الله في هذه الحال وراكب منتصب لشـبهه بالمفعول ؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام واسـتغناء الفاعل بفعله ، وإن في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل علي المفعول ألا تري أنك إذا قلت : قمت فلا بـد من أن يكون قد قمت علي حال من أحوال الفعل فأشبه : جاء عبد الله راكبا ، ضرب عبد الله رجلا.

وراكب هو عبـد الله ليس هو غيره وجـاء وقـام فعـل حقيقي تقول : جـاء يجيء وهو جاء وقام يقوم وهو قائم والحال تعرفها وتعتبرها بإدخال (كيف) علي الفعل والفاعل تقول : كيف

1- هي ما تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معني ، أو كليهما. وعاملها : الفعل ، أو شبهه ، أو معناه وشرطها : أن تكون نكرة وصاحبها معرفة نحو" أقبل محمّد ضاحكا" و" اشرب الماء باردا" و" كلّمت خالدا ماشيين" و" هذا زيد قائما". وقولهم : " أرسلها العراك" و" مررت به وحده" ممّا يخالف ظاهرا شرط التّنكير - فمؤول ، فأرسلها العراك ، تؤوّل معتركة ، ووحده تؤوّل منفردا وقال سيبويه : " إنّها معارف موضوعة موضع النّكرات أي معتركة. انظر معجم القواعد العربية 1 / 7.

جاء عبد الله فيكون الجواب : راكبا وإنما سميت الحال ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أو قصر.

ولا يجوز أن يكون لما مضي وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال ويبتدأ بها.

والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة.

ولا يجوز أن تكون خلقة لا يجوز أن تقول : جاءني زيد أحمر ولا أخوك ولا جاءني عمرو طويلا ، فإن قلت : متطاولا أو متحاولا جاز ؛ لأن ذلك شيء يفعله وليس بخلقة.

ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف ، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للإسم المعرفة وفرقا بينه وبين غيره والفرق بين الحال وبين الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن للإسم مشارك في لفظه.

ألا تري أنك إذا قلت : مررت بزيد القائم فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم.

وتقول : مررت بالفرزدق قائما ، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فقولك : قائما إنما ضممت به إلي الأخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا.

فهذا فرق ما بين الصفة والحال وهو أن الصفة لا تكون إلا لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد وكذلك الأمر في النكرة إذا قلت : جاءني رجل من أصحابك راكبا إذا أردت الزيادة في الفائدة والخبر ، وإن أردت الصفة خفضت فقلت : مررت برجل من أصحابك راكب وقبيح أن تكون الحال من نكرة ؛ لأنه كالخبر عن النكرة والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدمنا ذكره في هذا الكتاب فمتي كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام.

تقول : جاءني رجل من بني تميم راكبا. وما أشبه ذلك.

واعلم أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل تقول : ضربت زيدا قائما فتجعل قائما لزيد.

ويجوز أن تكون الحال من التاء في (ضربت) إلا أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت ، فإن كان غير معلوم لم يجز وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب إن كان العامل في الموضع فعلاـ فتقول : مررت بزيد راكبا ، فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر لم يجز أن تقدم الحال علي المجرور إذا كانت له فتقول : مررت راكبا بزيد إذا كان (راكبا) حالا لك ، وإن كان لزيد لم يجز ؛ لأن العامل في (زيد) الباء فلمّا كان الفعل لا يصل إلي زيد إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف.

والبصريون يجيزون تقديم الحال (1) علي الفاعل والمفعول والمكني والظاهر إذا كان العامل فعلاـ يقولون : جاءني راكبا أخوك وراكبا جاءني أخوك وضربت زيدا راكبا وراكبا ضربت زيدا ، فإن كان العامل معني لم يجز تقديم الحال تقول : زيد فيها قائما فالعالم في (قائم) معني الفعل ؛ لأن الفعل غير موجود.

1- الحال مع صاحبها - في التّقدّم والتأخر لها ثلاث أحوال : (أ) جواز التأخّر عنه والتّقدّم عليه نحو" لا تأكل الطّعام حارّا" ويجوز" لا تأكل حارا الطّعام". (ب) أن تتأخّر عنه وجوبا وذلك في موضعين : 1- أن تكون محصورة ، نحو : (وَما نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ) (الآية : 48 سورة الأنعام). 2- أن يكون صاحبها مجرورا إمّا بحرف جرّ غير زائد نحو" نظرت إلي السّماء لامعة نجومها" ، وأما قول الشّاعر : تسلّيت طرّا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتي كأنّكم عندي بتقديم" طرّا" وهي حال علي صاحبها المجرور بعن ، فضرورة. وإمّا بإضافة ، نحو" سرّني عملك مخلصا". حال من الكاف في عملك وهي مضاف إليه. (ج) أن تتقدّم عليه وجوبا كما إذا كان صاحبها محصورا فيه نحو" ما حضر مسرعا إلّا أخوك". انظر شرح ابن عقيل 2 / 242.

ولا يجوز أن تقول : قائما زيد فيها ولا زيد قائما فيهما.

والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام ؛ لأن فيها ذكرا من الأسماء ، فإن كانت لمكني جاز تقديمها فيشبهها البصريون بنصب التمييز ويشبّهها الكسائي بالوقت.

وقال الفراء : هي بتأويل جزاء وكان الكسائي يقول : رأيت زيدا ظريفا. فينصب (ظريفا) علي القطع ومعني القطع أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه.

واعلم أنه يجوز لك أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل تقول : جاءني زيد يضحك. أي : ضاحكا. وضربت زيدا يقوم ، وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان.

فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل (قد) علي الماضي فيصلح حينئذ أن يكون حالا تقول : رأيت زيدا قد ركب أي : راكبا إلا أنك إنما تأتي (بقد) في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعا فتأتي (بقد) ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل ومر منه جزء والحال معلوم منها أنها تتطاول فإنما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغني عنه ولو لا ذلك لم يجز فمتي رأيت فعلا ماضيا قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه (قد) إما ظاهرة وإما مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعا.

مسائل من هذا الباب

تقول : زيـد في الدار قائما فتنصب (قائما) بمعني الفعل الذي وقع في الدار ؛ لأن المعني :اسـتقر زيد في الدار ، فإن جعلت في الدار للقيام ولم تجعله لزيـد قلت : زيـد في الـدار قائم لأنك إنما أردت : زيـد قائم في الـدار فجعلت : (قائما) خبرا عن زيد وجعلت : (في الدار) ظرفا لقائم فمن قال هـذا قال : إن زيـدا في الدار قائم ، ومن قال الأول قال : إن زيدا في الدار قائما فيكون : (في الدار) الخبر ثم خبّر علي أي حال وقع استقراره في الدار ونظير ذلك قوله تعالي : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (15) آخِذِينَ) [الذاريات : 15 - 16] فالخبر قوله : (فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ). و (آخِذِينَ :) حـال ، وقال عز وجل : (وَفِي النَّارِ هُمْ خالِدُونَ) [التوبـة : 17] ؛ لأن المعني : وهم خالـدون في النار فخالـدون : الخبر. و (في النّار) : ظرف للخلود وتقول : جاء راكبا زيد كما تقول : ضرب عمرا زيد وراكبا جاء زيد كما تقول : عمرا ضرب زيد وقائما زيدا رأيت كما تقول : الدرهم زيدا أعطيت وضربت قائما زيدا.

قال أبو العباس : وقول الله تعالي عنـدنا : علي تقـدير الحال والله أعلم ، وذلك قوله : (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْداثِ) وكذلك هذا البيت :

مزبدا يخطر ما لم يرني

وإذا يخلو له لحمي رتح

قال : ومن كلام العرب : رأيت زيدا مصـعدا منحدرا ورأيت زيدا ماشـيا راكبا إذا كان أحدهما ماشـيا والآخر راكبا وأحدكما مصـعدا والآخر منحدرا.

تعني : أنك إذا قلت : رأيت زيدا مصـعدا منحدرا أن تكون أنت المصـعد وزيد المنحدر فيكون (مصعدا) حالا للتاء و (منحدرا) حالا لزيد وكيف قـدرت بعـد أن يعلم السامع من المصـعد ومن المنحـدر جاز وتقول : هـذا زيـد قائما وذاك عبد الله راكبا فالعامل معني الفعل وهو التنبيه كأنك قلت : أنتبه له راكبا ، وإذا قلت : ذاك زيـد قائما فإنما ذاك للإشارة كأنك قلت : أشـير لك إليه راكبا ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معني الفعل لأنها كالمفعول فيها وفي كتاب الله : (وَهذا بَعْلِي شَيْخاً) [هود : 72].

ولو قلت : زيـد أخوك قائما وعبـد الله أبوك ضاحكا كان غير جائز. وذلك أنه ليس هاهنا فعل ولا معني فعل ولا يسـتقيم أن يكون أباه أو أخاه من النسب في حـال ولا يكون أباه أو أخاه في أخري ولكنك إن قلت : زيـد أخوك قائما فأردت : أخاه من الصداقـة جاز ؛ لأن فيه معني فعل كأنـك قلت : زيـد يؤاخيـك قائما فإذا كان العامل غير فعل ولكن شـيء في معناه لم تقـدم الحال علي العامل ؛ لأن هـذا لا يعمل مثله في المفعول.

وذلك قولك : زيـد في الـدار قائما لا تقول : زيد قائما في الدار وتقول : هذا قائما حسن ولا تقول : قائما هذا حسن وتقول : رأيت زيدا ضاربا عمرا وأنت تريـد رؤيـة العين ثم تقـدم الحال فتقول : ضاربا عمرا رأيت زيـدا وتقول : أقبل عبد الله شاتما أخاه ثم تقدم الحال فتقول : شاتما أخاه أقبل عبد الله وقوم يجيزون : ضـربت يقوم زيدا ولا يجيزون : ضربت قائما زيدا إلا وقائم حال من التاء ؛ لأن (قائما) يلبس ولا يعلم أهو حال من التاء أم من زيد والفعل يبين فيه لمن الحال.

والإلباس متي وقع لم يجز ؛ لأن الكلام وضع للإبانـة إلا أن هـذه المسألة إن علم السامع من القائم جاز التقديم كما ذكرنا فيما تقدم تقول : جاءني زيـد فرسك راكبا وجاءني زيـد فيك راغبا وتقول : فيها قائمين أخواك تنصب (قائمين) علي الحال ولا يجوز التقـديم لما أخبرتك ولا يجوز : جالسا مررت بزيـد ؛ لأن العامل الباء وقد بنيته فيما مضـي ومحال أن يكون : (جالس) حالا من التاء ؛ لأن المرور يناقض الجلوس إلا أن يكون محمولا في قبـة أو سـفينة وما أشـبه ذلك تقول : لقي عبـد الله زيـدا راكبين ولا يجوز أن تقول : الراكبان ولا الراكبين وأنت تريد النعت ، وذلك لاختلاف إعراب المنعوتين فاعلمه.

والأخفش يذكر في باب الحال : هذا بسرا أطيب منه تمرا (1) وهذا عبد الله مقبلا أفضل منه جالسا.

1- قال ابن هشام : العاشـر اسم التّفضيل كأفضل وأعلم ويعمل في تمييز وظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في مصدر ومفعول به أو له أو معه ولا في مرفوع ملفوظ به في الأصـحّ إلّا في مسألة الكحل وأقول إنما أخّرت هذا عن الظرف والمجرور ، وإن كان مأخوذا من لفظ الفعل ؛ لأن عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردا كما تراه الآن. وأشـرت بالتمثيل بأفضل وأعلم الي أنه يبني من القاصـر والمتعـدي. ومثال إعماله في التمييز (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) (هُمْ أَحْسَنُ أَثاثاً وَرِءْياً). ومثال إعماله في الحال زيد أحسن النّاس متبسّـما وهذا بسـرا أطيب منه رطبا. ومثال إعماله في الظرف قول الشاعر : فإنّا وجدنا العرض أحوج ساعة إلي الصّون من ريط يمان مسهّم انظر شرح شذور الذهب 1 / 531.

قال : وتقول : هذا بسرا أطيب منه عنب.

فهذا : اسم مبتدأ. والبسر : خبره. وأطيب : مبتدا ثان. وعنب : خبر له.

قال : وكذلك ما كان من هذا النحو لا يتحول فهو رفع ، وما كان يتحول فهو نصب.

وإنما قلنا : لا يتحول ؛ لأن البسر لا يصير عنبا ، والذي يتحول قولك : هذا بسرا أطيب منه تمرا ، وهذا عنبا أطيب منه زبيبا.

وأما الذي لا يتحول فنحو قولك : هذا بسر أطيب منه عنب ، وهذا زبيب أطيب منه تمر (فأطيب منه) : مبتدأ. وتمر : خبره.

وإن شئت قلت : (تمر) هو المبتدأ و (أطيب منه) : خبر مقدم.

وتقول : مررت بزيد واقفا. فتنصب (واقفا) علي الحال. والكوفيون يجيزون نصبه علي الخبر ، يجعلونه كنصب خبر (كان) وخبر الظن ، ويجيزون فيه إدخال الألف واللام.

ويكون : (مررت) عندهم علي ضربين : مررت بزيد ، فتكون تامة ، ومررت بزيد أخاك ، فتكون ناقصة إن أسقطت الأخ كنقصان (كان) إذا قلت : كان زيد أخاك ثم أسقطت الأخ كان ناقصا حتي تجيء به.

وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود في ما يوجبه القياس.

وأجاز الأخفش : إن في الدار قائمين أخويك وقال : هذه الحال ليست متقدمة لأنها حال لقولك (في الدار) ألا تري أنك لو قلت : قائمين في الدار أخواك لم يجز لأن : (في الدار) ليس بفعل.

وتقول : جلس عبد الله آكلا ـ طعامك فالكسائي يجيز تقديم (طعامك) علي (آكل) فيقول : جلس عبد الله طعامك آكلا ولم يجزه الفراء وحكي عن أبي العباس محمد بن يزيد : أنه أجاز هذه المسألة.

ص: 210

باب التمييز

اشارة

الأسماء التي تنتصب بالتمييز (1) والعامل فيها فعل أو معني فعل والمفعول هو فاعل في المعني ، وذلك قولك : قد تفقا زيد شحما وتصبب عرقا وطبت بذلك نفسا وامتلأ الإناء ماء وضقت به ذرعا فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعرق هو الذي تصبب فلفظه لفظ المفعول وهو في المعني فاعل.

وكذلك : ما جاء في معني الفعل وقام مقامه نحو قولك : زيد أفرههم عبدا وهو أحسنهم وجها فالفاره في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه إلا أن قولك : أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره والعبد غير زيد والوجه إنما هو بعضه إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراهة للعبد فإذا قلت : أنت أفره العبيد فأضفت فقد قدمته علي العبيد ولا بدّ من أن يكون إذا أضفته واحدا منهم.

فإذا قلت : أنت أفره عبد في الناس فمعناه : أنت أفره من كل عبد إذا أفردوا عبدا عبدا كما تقول : هذا خير إثنين في الناس أي : إذا كان الناس اثنين اثنين.

واعلم أن الأسماء التي تنصب علي التمييز لا تكون إلا نكرات تدل علي الأجناس (2) وأن العوامل فيها إذا كن أفعالا أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته ،

1- هو : ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة ، نكرة بمعني من وهو مفرد ، أو نسبة وهو الجملة. انظر شرح ابن عقيل 2 / 286.

2- الاسم المفرد المبهم : هو أربعة أنواع : 1- العدد : نحو "أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً" (الآية : 4 سورة يوسف). وفي بحث "العدد" الكلام عليه مفصّلا. (العدد). 2- المقدار : وهو ما يعرف به كمّيّة الأشياء ، وذلك : إمّا "مساحة" ك "ذراع أرضا" أو "كيل" ك "مد قمحا" و "صاع تمرا" أو "وزن" ك "رطل سمنا" ونحو قولك : " ما في السّماء موضع كفّ سحابا" و" لي مثله كتابا" و" علي الأرض مثلها ماء". و" ما في النّاس مثله فارسا". ونحو : " ملء الإناء عسلا" ومنه قوله تعالي : (مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً) (الآية : 7 سورة الزلزلة) ، وقوله تعالي : (وَلَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَداً) (الآية : 109 سورة الكهف). 3- ما كان فرعا للتّمييز. وضابطه : كلّ فرع حصل له بالتّفريع اسم خاصّ ، يليه أصله ، بحيث يصحّ إطلاق الأصل عليه نحو" هذا باب حديدا" و" هو خاتم فضّة". وهذا النّوع يصحّ إطلاق الأصل عليه نحو" هذا باب حديدا" و" هو خاتم فضّة". وهذا النّوع يصحّ أن يعرب حالا. أمّا النّاصب للتمييز في هذه الأنواع فهو ذلك الاسم المبهم ، ، وإن كان جامدا ؛ لأنه شبيه باسم الفاعل لطلبه له في المعني. انظر معجم القواعد العربية 4 / 9.

وإن شـئت وحّدته تقول : طبتم بذلك نفسا ، وإن شـئت أنفسا قال الله تعالي : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً) [النساء : 4] وقال تعالي : (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمالاً) [الكهف : 103] فتقول علي هذا : هو أفره الناس عبيدا وأجود الناس دورا.

قال أبو العباس : ولا يجوز عندي : عشـرون دراهم يا فتي والفصل بينهما أنك إذا قلت :عشـرون فقد أتيت علي العدد فلم يحتج إلا إلي ذكر ما يدل علي الجنس.

فإذا قلت : هو أفره الناس عبدا جاز أن تعني عبدا واحدا فمن ثم اختير وحسن إذا أردت الجماعة أن تقول : عبيدا ، وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس وكان سيبويه لا يجيزه والكوفيون في ذلك علي مذهب سيبويه فيه ؛ لأنه يراه.

كقولك : عشـرون درهما وهذا أفرههم عبدا فكما لا يجوز : درهما عشرون ولا : عبدا هذا أفرههم لا يجوز هذا ومن أجاز التقديم قال : ليس هذا بمنزلة ذلك ؛ لأن قولك : عشرون درهما إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل.

وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

أتهجر سلمي للفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب

فعلي هذا تقول : شحما تفقأت وعرقا تصببت وما أشبه ذلك ، وأما قولك : الحسن وجها والكريم أبا ، فإن أصحابنا يشبهونه : بالضارب رجلا وقد قدمت تفسيره في هذا الكتاب وغير ممتنع عندي أن ينتصب علي التمييز أيضا بل الأصل ينبغي أن يكون هذا ، وذلك الفرع لأنك

قد بينت بالوجه الحسن منه كما بينت في قولك : هو أحسنهم وجها وكذلك يجري عندي قولهم : هو العقور كلبا وما أشبه فإذا نصبت هذا علي تقدير التمييز لم يجز أن تدخل عليه الألف واللام فإذا نصبته علي تقدير المفعول والتشبيه بقولك : الضارب رجلا جاز أن تدخل عليه الألف واللام وكان الفراء لا يجيز إدخال الالف واللام في وجه وهو منصوب إلا وفيما قبله الألف واللام نحو قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه وهو كله جائز لك أن تنصبه تشبيها بالمفعول.

ص: 213

مسائل من هذا الباب

تقول : زيد أفضل منك أبا فالفضل في الأصل للأب كأنك قلت : زيد يفضل أبوه أباك ثم نقلت الفضل إلي زيد وجئت بالأب مفسرا ولك أن تؤخر (منك) فتقول : زيد أفضل أبا منك ، وإن حذفت (منك) وجئت بعد أفضل بشيء يصلح أن يكون مفسرا ، فإن كان هو الأول فأضف أفضل إليه واخفضه ، وإن كان غيره فانصبه واضمره نحو قولك : علمك أحسن علم تخفض (علما) لأنك تريد : أحسن العلوم وهو بعضها وتقول : زيد أحسن علما تريد : أحسن منك علما فالعلم غير زيد فلم تجز إضافته ، وإذا قلت : أنت أفره عبد في الناس فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء العبيد الذين فضلتهم.

ولا يضاف (أفعل) إلي شيء إلا وهو بعضه كقولك : عمرو أقوي الناس ولو قلت : عمرو أقوي الأسد لم يجز وكان محالا ؛ لأنه ليس منها.

ولذلك لا يجوز أن تقول : زيد أفضل إخوته ؛ لأن هذا كلام محال يلزم منه أن يكون هو أخا نفسه ، فإن أدخلت (من) فيه جاز فقلت : عمرو أقوي من الأسد أفضل من إخوته ولكن يجوز أن تقول : زيد أفضل الإخوة إذا كان واحدا من الإخوة وتقول : هذا الثوب خير ثوب في اللباس إذا كان هذا هو الثوب ، فإن كان هذا رجلا قلت : هذا الرجل خير منك ثوبا ؛ لأن الرجل غير الثوب وتقول : ما أنت بأحسن وجها مني ولا أفره عبدا ، فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت : ما هذا أحسن وجه رأيته إنما تعني الوجوه إذا ميزت وجها.

وقال أبو العباس رحمه الله : فأما قلوهم : حسبك بزيد رجلا وأكرم به فارسا وما أشبه ذلك ثم تقول : حسبك به من رجل وأكرم به من فارس ولله دره من شاعر وأنت لا تقول : عشرون من درهم ولا هو أفره منك من عبد فالفصل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز ألا تري أنك لو قلت : أكرم به فارسا وحسبك به خطيبا لجاز أن تعني في هذه الحال وكذلك إذا قلت : كم ضربت رجلا وكم ضربت من رجل جاز ذلك ؛ لأن (كم) قد يتراخي عنها مميزها ، فإن قلت : كم ضربت رجلا لم يدر السامع أردت : كم مرة ضربت رجلا واحدا أم : كم ضربت من رجل فدخول (من) قد أزال الشك

وقـال في قول الله تعالي : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) [غافر : 67] وقوله : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً)(1) [النساء : 4] : أن التمييز إذا لم يسم عددا معلوما : كالعشرين والثلاثين جاز تبيينه بالواحد للدلالة علي الجنس وبالجميع إذا وقع الإلباس ولا إلباس في هذا الموضع لقوله : (فـإن طبن لكم) ولقوله : (ثمّ يخرجكم) وقـال : وقـد قال قوم (طفلا) حال وهـذا أحسن إلا أن الحال إذا وقعت موقع التمييز لزمها ما لزمه كما أن المصـدر إذا وقع موقع الحال لم يكن إلا نكرة تقول : جاء زيـد مشـيا فهو مصـدر ومعناه ماشـيا وهذا كقوله تعالي : (يَأْتِينَكَ سَعْياً) [البقرة : 260] ؛ لأنه في هذه الحال.

1- أقسام التمييز المبين لجهة النسـبة فأربعة : أحدها : أن يكون محوّلا عن الفاعل كقول الله عز وجل (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالي (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً) أصله ، فإن طابت أنفسهنّ لكم عن شيء منه فحوّل الإسناد فيهما عن المضاف وهو الشـيب في الآيـة الأولي والأنفس في الآية الثانية الي المضاف اليه وهو الرأس وضـمير النسوة فارتفعت الرأس وجيء بدل الهاء والنون بنون النسوة ثم جيء بذلك المضاف الذي حوّل عنه الإسناد فضلة وتمييزا وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة ؛ لأن التمييز انما يطلب فيه بيـان الجنس وذلـك يتـأدي بـالمفرد. الثـاني : أن يكون محوّلا عن المفعول كقوله تعالي (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً) قيل التقـدير (وَفَجَّرْنَا) عيون الأـرض وكـذا قيل في غرست الأرض شـجرا ونحو ذلك. الثالث : أن يكون محوّلا عن غيرهما كقوله تعالي (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً) أصـله مالي أكثر فحـذف المضـاف وهو المـال وأقيم المضاف اليه وهو ضـمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جيء بالمحـذوف تمييزا ومثله زيـد أحسن وجها وعمرو أنقي عرضا وشـبه ذلك التقدير وجه زيد أحسن وعرض عمرو أنقي. الرابع : أن يكون غير محوّل كقول العرب لله درّه فارسا وحسـبك به ناصـرا وقول الشاعر : (يا جارتا ما أنت جاره ...) يا حرف نداء جارتا منادي مضاف للياء وأصـله يا جارتي فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ما مبتدأ وهو اسم استفهام أنت خبره والمعني عظمت كما يقال زيد وما زيد أي شيء عظيم وجارة تمييز وقيل حال وقيل ما نافية وأنت اسمها وجارة خبر ما الحجازية أي لست جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الأول. انظر شرح شذور الذهب 1 / 333.

واعلم أن (أفعـل منـك) لا ـ يثني ولا ـ يجمع وقـد مضـي ذكر هـذا تقول : مررت برجل أفضل منك وبرجلين أفضل منك وبقوم أفضل منك وكذلك المؤنث.

وأفضل موضعه خفض علي النعت إلا أنه لا ينصرف ، فإن أضفته جري علي وجهين إذا أردت : أنه يزيد علي غيره في الفضل فهو مثل الذي معه (من) فتوحـده تقول : مررت برجـل أفضـل الناس وأفضل رجل في معني أفضل الرجال وكـذلك التثنيـة والجمع تقول : مررت برجلين أفضل رجلين وبنساء أفضل نساء.

والوجه الآخر أن تجعل أفضل اسـما ويثني ويجمع في الإضافـة ولا يكون فيه معني (من كـذا) فإذا كان بهذه الصـفة جاز أن تدخله الألف واللام إذا لم تضـفه ويثني ويجمع ويؤنث ويعرف بالإضافة فتقول : جاءني الأفضل والأفضـلان والأفضلون وهذان أفضلا أصحابك وهؤلاء أفاضل أصحابك فإذا كان علي هذا لم تقع معه (من) وكانت أنثاه علي (فعلي) وتثنيتها الفضليان والفضلين وتجمع الفضل والفضليات.

قال سيبويه : لا تقول : نسوة صغر ولا قوم أصاغر إلا بالألف واللام وأفعل التي معها (منك) لا تنصرف ، وإن أضفتها إلي معرفة ألا تري أنك تقول : مررت برجـل أفضـل الناس فلو كانت معرفـة ما جاز أن تصف بها النكرة ولا يجوز أن تسـقط من أفعل (من) إذا جعلته إسـما أو نعتا تقول : جاءني رجل أفضل منك ومررت برجل أفضل منك فلا تسـقطها ، فإن كان خبرا جاز حـذفها وأنت تريـد : أفضل منك وزيـد أفضـل وهند أفضل.

قال أبو بكر : جاز حذف (من) ؛ لأن حذف الخبر كله جائز والصـفة تبيين ولا يجوز فيه حذف (من) كما لا يجوز حذف الصفة ؛ لأن الصفة تبيين وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبين.

الضرب الثاني : المنصوب فيه هو المرفوع في المعني

هذا الضـرب العامل فيه ما كان علي لفظ الفعل وتصـرف تصرفه وجري مجراه وليس به فهو خبر (كان وأخواتها) ألا تري أنك إذا قلت : كان عبد الله منطلقا فالمنطلق هو عبد الله وقد مضي شرح ذلك في الأسماء المرفوعات إذ لم يمكن أن تخلي الأسماء من الأخبار فيها فقد غنينا عن إعادة لك في هذا الموضوع.

الضرب الثالث : الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف

الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف وهي : إنّ ولكن وليت ولعلّ وكأنّ.

فإنّ : توكيد الحديث وهي موصلة للقسم لأنك لا تقول : والله زيد منطلق ، فإن أدخلت (إنّ) اتصلت بالقسم فقلت : والله إنّ زيدا منطلق ، وإذا خففت فهي كذلك إلا أنّ لام التوكيد تلزمها عوضا لما ذهب منها فتقول : إنّ زيدا لقائم ولا بدّ من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضا ولئلا تلتبس بالنفي.

ولكنّ : ثقيلة وخفيفة توجب بها عبد نفي ويستدرك بها فهي تحقيق وعطف حال علي حال تخالفها.

وليت : تمن.

ولعل : معناها التوقيع لمرجو أو مخوف.

وقال سيبويه : لعل وعسي : طمع وإشفاق.

وكأنّ : معناها التشبيه إنما هي الكاف التي تكون للتشبيه دخلت علي (أن).

وجميع هذه الحروف مبنية علي الفتح مشبهة للفعل الواجب ألا تري أن الفعل الماضي كله مبني علي الفتح فهذه الأحرف الخمسة تدخل علي المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر فتقول : إن زيدا أخوك ولعل بكرا منطلق ولأنّ زيدا الأسد فإنّ : تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله نحو : ضرب زيدا رجل وأعلمت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أعلمت (كان) وفرق بين عمليهما : بأن قدم المنصوب بالحروف علي المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقا بين الحرف والفعل ، فإن قال قائل : إن (أنّ) إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر علي حاله كما كان مع الابتداء وهو قول الكوفيين.

قيل له : الدليل علي أنها هي الرافعة للخبر أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه ومع ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعا أو نصبا علم في خبره ألا تري إلي ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره

وكذلك : كان وأخواتها فكما جاز لك في المبتدأ والخبر جاز مع (أن) لا فرق بينهما في ذلك إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بأن وأخواتها.

ولا يجوز أن يقدم خبرها ولا أسمها عليها ولا يجوز أيضا أن تفصل بينهما وبين اسمها بخبرها إلا أن يكون ظرفا لا يجوز أن تقول : إن منطلق زيـدا تريـد : إن زيـدا منطلق ويجوز أن تقول : إن في الـدار زيدا ، وإن خلفك عمرا لأنهم اتسـعوا في الظروف وخصوها بذلك وإنما حسـن تقديم الظرف إذا كان خبرا ؛ لأن الظرف ليس مما تعمل فيه (إنّ) ولكثرته في الاستعمال.

وإذا اجتمع في هـذه الحروف المعروفـة والنكرة فالاختيار أن يكون الاسم المعرفـة والخبر النكرة كما كان ذلك في المبتـدأ لا فرق بينها في ذلك واللام تـدخل علي خبر (إن) خاصـة مؤكـدة له ولا تـدخل في خبر أخواتها ، وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان عليه تقول : إنّ زيدا لقائم ، وإن زيدا لفيك راغب ، وإن عمرا لطعامك آكل ، وإن شئت قلت : إنّ زيدا فيك لراغب ، وإن عمرا طعامك لآكل ولكنه لا بدّ من أن يكون خبر (إنّ) بعـد اللام ؛ لأنه كان موضـعها أن تقع موقع (إن) لأنها للتأكيد ووصـلة للقسم مثل إن فلما أزالتهما (إن) عن موضـعها وهو المبتـدأ أدخلت علي الخبر فما كان بعدها فهي داخلة عليه ، فإن قدمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده لا يصـلح أن تقول : إنّ زيدا لفيك راغب ولا : إنّ زيدا أكل لطعامك وتدخل هذه اللام علي الاسم إذا وقع موقع الخبر.

تقول : إنّ في الدار لزيدا ، وإن خلفك لعمرا قال الله تعالي : (وَإِنَّ لَنا لَلآخِرَةَ وَالْأُولي) [الليل : 13].

واعلم أنهم يقولون : إنه زيـد منطلق يريـدون أن الأـمر زيـد منطلق وإنما أظهروا المضـمر المجهول في (إن ظننت) خاصـة ولم يظهروا في (كان) ؛ لأن المرفوع ينستر في الفعل والمنصوب يظهر ضـميره فمن قال : كان زيـد منطلق قال : إنه زيـد منطلق وإنه أمـة الله ذاهبة وإنه قام عمرو والكوفيون يقولون : إنه قام عمرو هذه الهاء عماد ويسمونها المجهول.

ويجوز أن تحـذف الهاء وأنت تريـدها فتقول : إنّ زيدا منطلق تريد : إنه ، وإن حذفت الهاء فقبيح أن يلي إن فعل يقبح أن تقول : إن قام زيد ، وإن يقوم عمرو تريد : إنه ، فإن فصلت بينها

وبين الفعـل بظرف جاز ذلك فقلت : إن خلفك قام زيـد ويقوم عمرو ، وإن اليوم خرج أخوك ويخرج عمرو وقال الفراء : اسم إن في المعني وقال الكسائي : هي معلقـة وأصـحابنا يجيزون : إن قائما زيـد ، وإن قائما الزيـدان ، وإن قائما الزيدون ينصـبون (قائما) بإنّ ويرفعون (زيدا) بقائم علي أنه فاعل.

ويقولون : الفاعل سد مسد الخبر كما أن (قائما) قام مقام الاسم.

وتدخل (ما) زائدة علي (إن) علي ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعرابا تقول : إنما زيدا منطلق وتدخل علي (إن) كافة للعمل فتبني معها بناء فيبطل شبهها بالفعل فتقول : إنما زيد منطلق (فإنما) : هاهنا بمنزلة (فعل) ملغي مثل : أشهد لزيد خير منك.

قال سيبويه : وأما ليتما زيدا منطلق ، فإن الإلغاء فيه حسن وقد كان رؤبة ينشد هذا البيت رفعا :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلي حمامتينا ونصفه فقد (1)

قال ، وأما لعلّما فهو بمنزلة كأنما قال ابن كراع :

1- إذا دخلت اللام علي الفصل أو علي الاسم المتأخر لم تـدخل علي الخبر ، فلا يجوز أن زيدا لهو لقائم ، ولا إن لفي الدار لزيدا ، ولا إن في الـدار لزيـدا لجالس (ووصل ما) الزائـدة (بـذي الحروف مبطل إعمالها) لأنها تزيل اختصاصـها بالأسـماء وتهيئها للدخول علي الفعل فوجب إهمالها لـذلك ، نحو إنما زيـد قائم ، وكأنما خالـد أسـد ، ولكنما عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم (وقد يبقّي العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسـموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله : قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلي حمامتنا أو نصفه فقد يروي بنصب الحمام علي الإعمال ورفعه علي الإهمـال. ، وأمـا البواقي فـذهب الزجاج وابن السـراج إلي جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ولـذلك أطلق في قوله : وقـد يبقي العمل ، ومذهب سـيبويه المنع لما سـبق من أن ما أزالت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول علي الفعل نحو : (قُلْ إِنَّما يُوحي إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ) (الأنبياء : 108) ، (كَأَنَّمـا يُساقُونَ إِلَي الْمَوْتِ) (الأنفال : 6) ، وقوله : فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضـي فسوف يكون انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 149.

تحلّل وعالج ذات نفسك وانظرن

أبا جعل لعلّما أنت حالم

قال الخليل : إنما لا تعمل في ما بعدها كما أن (أري) إذا كانت لغوا لم تعمل ونظير (إنما) قول المرار :

أعلاقة أمّ الوليد بعد ما

أفنان رأسك كالثّغام المخلس

جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده والفرق بين إن وإنما في المعني أن إنما تجيء لتحقير الخبر.

قال سيبويه تقول : إنما سرت حتي أدخلها إذا كنت محتقرا لسيرك إلي الدخول.

و (أن) المفتوحة الألف عملها كعمل (إن) المكسورة الألف إلا أن الموضع الذي تقع فيه المكسورة خلاف الموضع الذي تقع فيه المفتوحة ونحن نفرد بابا لذكر الفتح والكسر يلي هذا الباب إن شاء الله (وأن) المفتوحة مع ما بعدها بمنزلة المصدر تقول : قد علمت أن زيدا منطلق فهو بمنزلة قولك : علمت انطلاق زيد وعرفت أن زيدا قائم كقولك : عرفت قيام زيد.

واعلم أنّ (إن وأن) تخففان فإذا خففتا فلك أن تعملهما ولك أن لا تعملهما أما من لم يعملهما فالحجة له : أنه إنما أعمل لما اشبهت الفعل بأنها علي ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة.

فلما خففت زال الوزن والشبه.

والحجة لمن أعمل أن يقول : هما بمنزلة الفعل.

فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف.

فالفعل يعمل محذوفا عمله تاما ، وذلك قولك : لم يك زيد منطلقا فعمل عمله والنون فيه والأقيس في (أن) : أن يرفع ما بعدها إذا خففت وكان الخليل يقرأ : (إن هذا لساحران) فيؤدي خط المصحف ولا بدّ من إدخال اللام علي الخبر إذا خففت إن المكسورة تقول : إن الزيدان لمنطلقان ، وإن هذا لمنطلقان كيلا يلتبس (بإن) التي تكون نفيا في قولك : إن زيد قائم تريد : ما زيد بقائم ، وإذا نصب الاسم بعدها لم يحتج إلي اللام ؛ لأن النصب دليل فكان سيبويه لا يري في (إن) إذا كانت بمعني (ما) إلا رفع الخبر لأنها حرف نفي دخل علي ابتداء وخبر كما تدخل ألف الاستفهام ولا تغير الكلام ، وذلك مذهب بني تميم.

قال أبو العباس وغيره : نجيز نصب الخبر علي التشبيه ب (ليس) كما فعل ذلك في ما.

قال أبو بكر : وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعني.

قال أبو علي الفارسي : القول غير هذا ول (إن) المخففة أربعة مواضع : (إن) التي تكون في الجزاء نحو : إن تأتني آتك.

والثاني : أن تكون في معني (ما) نفيا تقول : إن زيد منطلق تريد : ما زيد منطلق.

والثالث : أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلي الابتداء كما تدخل (ما) علي إن الثقيلة فتمنعها عملها ، وذلك قولك : ما إن يقوم زيد وما إن زيد منطلق ولا يكون الخبر إلا مرفوعا قال الشاعر فروة بن مسيك :

وما إن طبّنا جبن ولكن

منايانا ودوله آخرينا (1)

الرابع : أن تكون مخففة من الثقيلة فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام علي الخبر ولم يجز غير ذلك لما خبرتك به وعلي هذا قوله تعالي : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ) [الطارق : 4] وقوله : (وَإِنْ كانُوا لَيَقُولُونَ) [الصافات : 167] ، وإن نصبت بها لم تحتج إلي اللام إلا أن تدخلها توكيدا كما تدخلها في (إن) الثقيلة ؛ لأن اللبس قد زال.

وأما (أن المخففة) من المفتوحة الألف إذا خففتها من أن المشددة فالإختيار أن ترفع ما بعدها علي أن تضمر فيها الهاء ؛ لأن المفتوحة وما بعدها مصدر فلا معني لها في الابتداء والمكسورة إنما دخلت علي الابتداء وخبره.

وأن الخفيفة تكون في الكلام علي أربعة أوجه : فوجه : أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدرا نحو قولك : أريد أن تقوم : أي : أريد قيامك.

1- أكثر ما تزاد" إن" بعد" ما" النّافية إذا دخلت علي جملة فعليّة ، نحو قول النّابغة الذّبياني : ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي فإن هنا زائدة لتوكيد النفي. أو جملة اسمية كقول فروة بن مسيك : فما إن طبّنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا (طبّنا : شأننا وعادتنا ، والعلة والسبب) انظر معجم القواعد العربية 2 / 115.

والثاني : أن تكون في معني (أي) التي تقع للعبارة والتفسير ، وذلك قوله تعالي : (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا) [ص : 6]. ومثله : (اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) [المائدة : 72].

والثالث : أن تكون فيه زائدة مؤكدة ، وذلك قولك : لما أن جاز زيد قمت ، والله أن لو فعلت لأكرمتك ، قال الله تعالي : (وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا) [العنكبوت : 33].

والرابع : أن تكون مخففة من الثقيلة ، وذلك قوله تعالي : (وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ) [يونس : 10]. ولو نصبت بها وهي مخففة لجاز.

قال سيبويه : لا تخففها أبدا في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة تضمر فيها الاسم يعني الهاء قال : ولو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذ اضطروا في الشعر يريدون معني (كأن) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله :

كأنّ وريديه رشاء خلب ... (1)

قال : وهذه الكاف إنما هي مضافة إلي (إن) فلما اضطر إلي التخفيف ولم يضمر لم يغير ذلك التخفيف أن ينصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله نحو : لم يكن صالحا ولم يك صالحا ومثل ذلك يعني الأول قول الأعشي :

في فتية كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كلّ من يحفي وينتعل

كأنه قال : إنه هالك ، وإن شئت رفعت في قول الشاعر : كأن وريداه رشاء خلب.

1- كأن : مخفّفة من" كأنّ" ولا يختلف عملها عن المشدّدة ويجوز إثبات اسمها ، وإفراد خبرها كقول رؤبة : كأن وريديه رشاء خلّب (الوريدان : عرقان في الرّقبة وهو اسم" كأن" والرّشاء : الحبل وهو خبرها ، الخلّب : اللّيف ، ورواية هذا الشطر باللسان هكذا" كأن وريداه رشاءا خلّب" قال : ويروي : وريديه علي إعمال" كأن" وكقول باغث بن صريم اليشكري : ويوما توافينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطوا إلي وراق السّلم (يروي برفع ظبية علي حذف الاسم أي كأنّها وبالنصب علي حذف الخبر ، أيّ كأنّ مكانها ظبية ، وبالجر علي الأصل" كظبية" وزيدت" إن" بينهما"). انظر معجم القواعد العربية 23 / 16.

واعلم أنه قبيح أن يلي (إن) المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها كأنهم كرهوا أن يجمعوا علي الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل قبيح أن تقول : قد عرفت أن يقوم زيد : حتي تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضا من الاسم نحو : لا وقد والسين.

تقول : قد عرفت أن لا يقوم زيد وأن سيقوم زيد وأن قد قام زيد كأنه قال : عرفت أنه لا يقوم زيد وأنه سيقوم زيد وأنه قد قام زيد ونظير ذلك قوله تعالي : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضي) [المزمل : 20] ، وقوله : (أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً)(1) [طه : 89].

وأما قولهم : أما أن جزاك الله خيرا فإنهم إنما أجازوه ؛ لأنه دعاء ولا يصلون إلي (قد) هنا ولا إلي (السين) لو قلت : أما أن يغفر الله لك لجاز ؛ لأنه دعاء ولا تصل هنا إلي السين ومع هذا كثر في كلامهم حتي حذفوا فيه : أنه وإنه لا يحذف في غير هذا الموضع.

وسمعناهم يقولون : أما أن جزاك الله خيرا شبهوه (بأنه) أضمروا فيها كما أضمروا في (أن) فلما جازت (أن) كانت هذه أجوز.

واعلم أنك إذا عطفت اسما علي أن وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه علي الإشراك بينه وبين ما عملت فيه أن ولك أن ترفع تحمله علي الابتداء يعني موضع أن فتقول : إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو ؛ لأن معني : إن زيدا منطلق زيد منطلق قال الله تعالي : (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبة : 3].

1- قال الأشموني : الخامس إذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بأن مضمرة ، وجوّز أبو سعيد كون المضمر كي ، والأول أولي ؛ لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوي علي التجوّز فيها بأن تعمل مضمرة و (كذا بأن) أي من نواصب المضارع أن المصدرية نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا) (البقرة : 184) ، (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) (الشعراء : 82) ، (لا بعد علم) أي ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه لأنها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) (المزمل : 20) ، (أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ) (طه : 89) ، أي أنه سيكون وأنه لا يرجع. ، وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله : نرضي عن الله أنّ النّاس قد علموا أن لا يدانينا من خلقه بشر فمما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب ، قال ؛ لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجري مجري قولك أشير عليك أن تقوم : وقيل يجوز بلا تأويل. ذهب إليه الفراء وابن الأنباري. والجمهور علي المنع. انظر شرح الأشموني 1 / 335.

ولك أن تحمله علي الاسم المضمر في (منطلق) ، وذلك ضعيف إلا أن تأتي (بهو) توكيدا للمضمر فتقول : إن زيدا منطلق هو وعمرو ، وإن شئت حملت الكلام علي الأول فقلت : إن زيدا منطلق وعمرا ظريف.

ولعل وكأن وليت : ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء علي الابتداء.

وقال سيبويه : ومن ثم اختار الناس : ليت زيدا منطلق وعمرا وضعف عندهم أن يحملوا عمرا علي المضمر حتي يقولوا (هو) ولم تكن ليت واجبة ولا لعل ولا كأن فقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلي الأول ما ليس في معناه يعني أنك لو قلت : ليت زيدا منطلق وعمرو فرفعت عمرا كما ترفعه إذا قلت إن زيدا منطلق وعمرو فعطف عمرا علي الموضع لم يصلح من أجل أن ليت وكأن ولعل لها معان غير معني ا لابتداء وإن : إنما تؤكد الخبر والمعني معني الابتداء والخبر ولم تزل الحديث عن وجوبه وما كان عليه.

وإذا كان خبر إن فعلا ماضيا لم يجز أن تدخل عليه اللام التي تدخل علي خبرها إذا كان اسما تقول : إنّ عمرا لقائم ، وإن بكرا لأخوك ولا يجوز أن تقيم (قام) مقام (قائم) فتقول : إن زيدا لقام وأنت تريد هذه اللام ؛ لأن هذه اللام لام الابتداء.

تقول : والله لزيد في الدار ولعمرو أخوك فإذا دخلت إن أزيلت إلي الخبر والدليل علي ذلك قولهم : قد علمت إنّ زيدا لمنطلق فلولا اللام لانفتحت أن وإنما انكسرت ؛ لأن اللام مقدرة بين علمت ، وإن ألا تري أنك تقول : قد علمت لزيد منطلق أقحمت اللام بين الفعل والابتداء لأنها لام الابتداء فلما أدخلت (أن) وهي تدخل علي المبتدأ وخبره تأكيدا كدخول اللام للتأكيد لم يجمعوا بين تأكدين وأزالوها إلي الخبر ، فإن كان الخبر اسما كالمبتدأ أو مضارعا للاسم دخلت عليه ، وإن لم يكن كذلك لم تدخل عليه قال الله تعالي : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) [النحل : 124] أي : لحاكم.

فإن قال قائل : أراني أقول : لأقومن ولتنطلقن فأبدأ باللام وأدخلها علي الفعل قيل له : ليست هذه اللام تلك اللام هذه تلحقها النون وتلزمها وليست الأسماء داخلة في هذا الضرب فإذا سمعت : والله لقام زيد فهذه اللام هي التي إذا دخلت علي المستقبل كان معها النون كما قال امرؤ القيس :

حلفت لها بالله حلفة فاجر

لناموا فما إن من حديث ولا صالي (1)

قال : ويقال : إنه أراد : لقد ناموا فلما جاء (بقد) قربت الفعل من الحاضر فهذه اللام التي تكون معها النون غير مقدر فيها الابتداء.

تقول : قد علمت أن زيدا ليقومن وأن زيدا لقائم فلا تكسر أن كما تكسرها في قولك :أشهد إن محمدا لرسول الله.

واعلم أن بكرا ليعلم ذلك ، قال سيبويه : إن هذه اللام دخلت علي جهة الشذوذ.

قال سيبويه : وقد يستقيم في الكلام : إن زيدا ليضرب وليذهب ولم يقع (ضرب) والأكثر علي ألسنتهم كما خبرتك في اليمين ولا يجوز أن تدخل (إنّ) علي (أنّ) كما لا يدخل تأنيث علي تأنيث ولا استفهام علي استفهام فحرف التأكيد كذلك ولا يجوز أن يدخل حرف تأكيد علي حرف مثله لا يجوز أن تقول : إن إنك منطلق يسرني تريد : إن انطلاقك يسرني.

فإن فصلت بينها فقلت : إن عندي أنك منطلق جاز (2).

1- أكثر ما تزاد" إن" بعد" ما" النّافية إذا دخلت علي جملة فعليّة ، نحو قول النّابغة الذّبياني : ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي فإن هنا زائدة لتوكيد النفي. أو جملة اسمية كقول فروة بن مسيك : فما إن طبّنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا (طبّنا : شأننا وعادتنا ، والعلة والسبب) انظر معجم القواعد العربية 2 / 115.

2- هناك مواضع يجوز فيها الوجهان : الأول أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : (إِنَّ لَكَ) أن لا (تَجُوعَ فِيها وَلا تَعْرى وَأَنَّكَ لا تَظْمَؤُا فِيها وَلا تَضْحى) (طه : 119) ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما علي الاستئناف أو العطف علي جملة أن الأولي والباقون بالفتح عطفا علي أن لا تجوع. الثاني أن تقع بعد حتي فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتي إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتي أنك فاضل. الثالث أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعني حقا كما تقول حقا أنك ذاهب ومنه قوله : أحقّا أنّ جيرتنا استقلّوا أي أفي حق هذا الأمر؟ الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو : (لا جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ) (النحل : 23) ، فالفتح عند سيبويه علي أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل ، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة ، وعند الفراء علي أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ، ومن بعدها مقدرة والكسر علي ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو إنّي لوزر) أي ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل علي أول الكلام ؛ لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد ، وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعني واحد فزحلقوا اللام إلي الخبر. انظر شرح الأشموني 1 / 146.

قال الله عز وجل : (إِنَّ لَكَ أَلّا تَجُوعَ فِيها وَلا تَعْري (118) وَأَنَّكَ لا تَظْمَؤُا فِيها وَلا تَضْحي) [طه : 118 – 119] ، فإن هي التي فتحت أن وموضع أن في قوله : (وَأَنَّكَ لا تَظْمَؤُا فِيها) وما علمت فيه نصب بأن الأولي كما تقول : إن في الدار لزيدا فحسن إذا فرقت بين التأكيدين.

ومن قرأ : (وإنّك لا تظمأ) وجعله مستأنفا كقولك : إن في الدار زيدا وعمرو منطلق ؛ لأن الكلام إذا تم فلك أن تستأنف ما بعده ، فإن قال قائل : من أين؟ قلت في قوله تعالي : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ) أن الفعل المضارع وقع موقع (حاكم) ولم تقل إن الموضع للفعل وإنما وقع الاسم موقعه بمضارعته له قيل له : لو كان حق اللام أن تدخل علي الفعل وما ضارع الفعل لكان دخولها علي الماضي أولي ؛ لأنه فعل كما أن المضارع فعل ومع ذلك إنها قد تدخل علي الاسم الذي لا يضارع الفعل نحو قولك : إن الله لربنا ، وإن زيدا لأخوك فليس هنا فعل ولا مضارع لفعل ولا يجوز أن تدخل هذه اللام علي حرف الجزاء لا تقول : إن زيدا ؛ لأن أتاني أكرمته ولا ما أشبه ذلك.

ولا تدخل علي النفي ولا علي الحال ولا علي الصفة ولا علي التوكيد ولا علي الفعل الماضي كما قلنا إلا أن يكون معه (قد).

ولكنّ الثقيلة التي تعمل عمل (إن) يستدرك بها بعد النفي وبعد الإيجاب يعني إذا كان بعدها جملة تامة كالذي قبلها نحو قولك : ما جاءني زيد لكن عمرا قد جاء وتكلم عمر لكن بكرا لم يتكلم.

ولكن الخفيفة إذا ابتدأت ما بعدها وقعت أيضا بعد الإيجاب والنفي للاستدراك.

فأما إذا كانت (لكن) عاطفة اسما مفردا علي اسم لم يجز أن تقع إلا بعد نفي لا يجوز أن تقول : جاءني زيد لكن عمرو وأنت تريد عطف عمرو علي زيد.

ص: 227

مسائل من هذا الباب

تقول : إن عبـد الله الظريف منطلق ، فإن لـم تـذكر (منطلق) وجعلت الظريف خبرا رفعته فقلت : إن عبد الله الظريف كما كنت تقول : كان زيد الظريف ذاهبا ، وإذا لـم تجي بالذاهب قلت : كان زيد الظريف وتقول : إن فيها زيدا قائما إذا جعلت (فيها) الخبر ونصـبت (قائما) علي الحال.

فإن جعلت (قائما) الخبر والظرف (فيها) رفعت فقلت : إن فيها زيدا قائم وكذلك إن زيدا فيها قائم وقائما تقول : إن بك زيدا مأخوذ ، وإن لك زيدا واقف لا يجوز إلا الرفع ؛ لأن (بك ولكل) لا يكونان خبرا لزيد فلو قلت : إن زيدا بك ، وإن زيدا لك لـم يكن كلاما تاما وأنت تريد هذه المعاني ، فإن أردت بأن زيـدا لك أي ملك لك وما اشـبه ذلك جاز ومثل ذلك :إن فيك زيدا لراغب ولو قلت : إن فيك زيدا راغبا لـم يصـلح وإنما تنصب الحال بعـد تمام الكلام وتقول : إن اليوم زيـدا منطلق لا يجوز إلا الرفع ؛ لأن (اليوم) لا يكون خبرا لزيـد وتقول : إن اليوم فيك زيـد ذاهب فتنصب (اليوم) لا يكون خبرا لزيد وتقول : إن اليوم فيك زيد ذاهب فتنصب (اليوم) بإن ؛ لأنه ليس هنا بظرف إذ صار في الكلام ما يعود إليه.

وتقول : إن زيـدا لفيها قائما. وإن شـئت ألغيت (لفيها) فقلت : إن زيـدا لفيها قائم واللام تـدخل علي الظرف خبرا كان أو ملغي مقدما علي الخبر خاصة ويدلك علي ذلك قول الشاعر وهو أبو زبيد :

إن أمرا خصني عمدا مودته

علي التنائي لعندي غير مكفور

وإذا قلت : إن زيـدا فيها لقائم فليس (فيها) إلا الرفع ؛ لأن اللام لا بـدّ من أن يكون خبر إن بعدها علي كل حال وكذلك : إن فيها زيدا لقائم وروي الخليل : أن ناسا يقولون : إن بك زيـد مأخوذ فقال : هـذا علي : إنه بك زيـد مأخوذ وشـبهه بما يجوز في الشـعر نحو قول ابن صـريم اليشكري :

ويوما توافينا بوجه مقسّم

كأن طبية تعطو إلي وارق السلم (1)

وقال آخر :

ووجه مشرق النّحر

كأن ثدياه حقّان

لأنه لا يحسن هاهنا إلا الإضمار.

وزعم الخليل : أن هذا يشبه قول الفرزدق :

فلو كنت ضبّيا عرفت قرابتي

ولكنّ زنجي عظيم المشافر

قال سيبويه : والنصب أكثر في كلام العرب كأنه قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ، ولكنه أضمر هذا.

قال : والنصب أجود ؛ لأنه لو أراد الإضمار لخفف ولجعل المضمر مبتدأ كقولك : ما أنت صالحا ولكن طالح : وتقول : إن مالا ، وإن ولدا ، وإن عددا أي : إن لهم مالا والذي أضمرت (لهم) وقال الأعشي :

إنّ محلا ، وإن مرتحلا

وإنّ في السفر إذ مضوا مهلا (2)

1- ان كان الحرف كأن فيغلب لها ما وجب ؛ لأن لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد روي قوله ويوما توافينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو الي وارق السّلم بنصب الظبية علي انه اسم كأن والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة علي التشبيه المعكوس وهو أبلغ وبرفع الظبية علي أنها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجر الظبية علي زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية. انظر شرح شذور الذهب 1 / 367.

2- المختار أنّ اسم إنّ معرفة وخبرها نكرة. إذا اجتمع في اسم إنّ وأخواتها وخبرها فالذي يختار أن يكون اسمها معرفة لأنّها دخلت علي الابتداء والخبر ، ولا يكون الاسم نكرة إلّا في الشّعر نحو قول الفرزدق : وإنّ حراما أن أسبّ مقاعسا بآبائي الشّمّ الكرام الخضارم الخضارم : جمع خضرم : وهو الجواد المعطاء. وقول الأعشي : إنّ محلّا وإن مرتحلا وإن في السّفر إذ مضي مهلا المعني : إنّ لنا في الدنيا حلولا ، وإن لنا عنها ارتحالا. انظر معجم القواعد العربية 2 / 125.

وتقول : إن غيرها إبلا وشاء كأنه قال : إن لنا غيرها إبلا وشاء ، وإن عندنا غيرها إبلا وشاء فالذي يضمر هذا النحو وما أشبهه ونصبت إبلا وشاء علي التمييز والتبيين كإنتصاب الفارس إذا قلت : ما مثله من الناس فارسا ومثل ذلك قول الشاعر :

يا ليت أيّام الصّبا رواجعا (1)

كأنه قال : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا أو أقبلت رواجعا.

وقال الكسائي : أضمر (كانت) وتقول : إن قريبا منك زيدا إذا جعلت (قريبا) ظرفا ، وإن جعلته اسما قلت : إن قريبا منك زيد فيكون الأول هو الآخر ، وإذا كان ظرفا كان غيره.

وتقول : إن بعيدا منك زيد والوجه : أن تجعل المعرفة اسم إن فتقول : إن زيدا بعيد منك.

قال سيبويه : وإن شئت قلت : إن بعيدا منك زيدا وقلما يكون بعيد منك ظرفا.

وإنما قل هذا لأنك لا تقول إن بعدك زيدا وتقول إن قربك زيدا فالدنوا أشد تمكنا من الظروف من البعد ؛ لأن حق الظرف أن يكون محيطا بالجسم من أقطاره.

وزعم يونس : أن العرب تقول : إن بدلك زيدا أي : إن مكانك زيدا ، وإن جعلت البدل بمنزلة البديل قلت : إن بدلك زيد أي إن بديلك زيد وتقول : إن ألفا في دراهمك بيض إذا جعلت : (بيضا) خبرا ، فإن وصفت بها (ألفا) قلت : إن ألفا في دراهمك بيضا يجوز لك أن

1- (لإنّ) و (أنّ) و (ليت) و (لعل) و (كأنّ عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كإنّ زيدا عالم بأنّي كفء ولكنّ ابنه ذو ضغن) أي حقد. وقس الباقي هذه اللغة المشهورة. وحكي قوم منهم ابن سيده أن قوما من العرب تنصب بها الجزأين معا من ذلك قوله : إذا اسودّ جنح اللّيل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إنّ حرّاسنا أسدا وقوله : يا ليت أيّام الصّبا رواجعا وقوله : كأنّ أذنيه إذا تشوّفا قادمة أو قلما محرّفا انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 139.

تفصـل بين الصـفة والموصوف وتقول : إن زيـدا منطلق وعمرا ظريف فتعطف عمرا علي (إن) ومثل ذلك قوله تعالي : (وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ)(1) [لقمان : 27].

وقد رفعه قوم ولم يجعلوا الواو عاطفة علي تأويل (إذ) كقولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك ، أي : لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال فكأنه قال : ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نفدت كلمات الله وتقول : إن زيدا منطلق وعمرا فتعطف علي زيد وتستغني بخبر الأول إذ كان الثاني في محل مثل حاله قال رؤبة :

إنّ الرّبيع الجود والخريفا

يدا أبي العباس والصيوفا

أراد : وإن الصيوف يدا أبي العباس فاكتفي بخبر الأول.

ولك أن ترفع علي الموضع ؛ لأن موضع إن الابتداء فتقول : إن زيدا منطلق وعمرو ؛ لأن الموضع للابتداء وإنما دخلت إن مؤكدة للكلام.

1- لك في هـذا العطف وجهان : النصب عطفا علي اسم إنّ نحو قولك : " إنّ زيـدا منطلق وعمرا مقيم" وعلي هـذا قرأ من قرأ والبحر بالفتح من قوله تعالي : (وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ ، وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) (الآيـة : 27 سورة لقمان) وقـد رفع آخرون : والبحر : والواو للحال. وعلي هذا قول الرّاجز وهو رؤبة بن العجّاج : إنّ الرّبيع الجود والخريفا يدا أبي العبّاس والضّيوفا والوجه الآخر : عطفه علي الابتداء الذي هو اسم إنّ قبل أن تدخل عليه إنّ تقول : " إنّ زيدا منطلق وسـعيد. وفي القرآن الكريم مثله : (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) (الآيـة : 3 سورة التوبـة). وقـال جرير : إنّ الخلافـة والنّبوّة فيهم والمكرمـات وسـادة أطهار وإذا قلت : " إن زيـدا منطلق لا عمرو" فتفسـيره مع الواو في وجهي النّصب والرّفع ، واعلم أنّ لعلّ وكأنّ وليت يجوز فيهنّ جميع ما جاز في" إن" إلّا أنّه لا يرفع بعـدهن شـيء علي الابتداء. ولكنّ بمنزلة" إن" وتقول : " إنّ زيدا فيها لا بل عمرو" ، وإن شئت نصبت : أي : لا بل عمرا. انظر معجم القواعد العربية 2 / 126.

وتقول : إن قومك فيها أجمعون. وإن قومك فيها كلهم ففي (فيها) اسم مضمر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت : إن قومك ينطلقون أجمعون فإذا قلت : إن زيدا فيها ، وإن زيدا يقول ذلك ثم قلت : نفسه. فالنصب أحسن.

فإذا أردت حمله علي المضمر قلت : إن زيدا يقول ذاك هو نفسه فإذا قلت : إن زيداص منطلق لا عمرو فتفسيره كتفسيره مع الواو في النصب والرفع ، وذلك قولك : إن زيدا منطلق لا عمرا ، وإن زيدا منطلق لا عمرو ولكن بمنزلة إن وتقول : إن زيدا فيها لا بل عمرو ، وإن شئت نصبت و (لا بل) تجري مجري الواو ولا تقول : إن زيدا منطلق العاقل اللبيب إذا جعلته صفة لزيد ويجوز أن تقول : إن زيدا منطلق العاقل اللبيب فترفع.

قال سيبويه : والرفع علي وجهين : علي الاسم المضمر في (منطلق) كأنه بدل منه كقولك : مررت به زيد يعني أنه يجعله بدلا من المضمر في منطلق.

قال : وإن شاء رفعه علي معني : مررت به زيد إذا كان جواب من هو فتقول : زيد كأنه قيل له من هو فقال : العاقل اللبيب وقد قرأ الناس هذه الآية علي وجهين : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) [سبأ : 48] وعلام الغيوب (1).

وتقول : إن هذا أخاك منطلق فتنصب أخاك علي ضربين من التقدير : علي عطف البيان وهو كالصفة وعلي البدل فمن قال هذا قال : إن الذي رأيت أخاك ذاهب ولا يكون الأخ صفة (الذي) ؛ لأن أخاك أخص من الذي ، فلا يكون صفة وإنما حق الصفة أن تكون أعم من الموصوف.

قال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا علي إلغاء (كان).

1- قرأ عيسي بن عمر : علام الغيوب علي أنه بدل ؛ أي قل : إن ربي علام الغيوب يقذف بالحق ، قال أبو إسحاق : والرفع من جهتين علي الموضع ؛ ؛ لأن الموضع رفع ، وعلي البدل مما في (يقذف) ، قال أبو جعفر : وفي الرفع وجهان آخران : يكون خبرا بعد خبر ، ويكون علي إضمار مبتدأ. وزعم الفراء : أن الرفع في مثل هذا أكثر في كلام العرب إذا أتي بعد خبر (إن) ، ومثله : (إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أَهْلِ النَّارِ.) [إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : 3 / 242].

قال سيبويه : وسألت الخليل عن قوله : (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ) و (وَيْكَأَنَّ اللهَ) [القصص : 82] فزعم : أنها وي (1) مقصولة من (كأن) والمعني وقع علي أن القوم انتبهوا فتكلموا علي قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم.

قال : وأما المفسرون فقالوا : (ألم تر أن الله) وقال زيد بن عمرو بن نفيل : [الخفيف]

سألتاني الطّلاق إذ رأتاني

قلّ مالي قد جئتماني بنكر

ويكأن من يكن له نشب يحبب

ومن يفتقر يعش عيش ضرّ (2)

قال : وناس من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذلك : أن معناه معني الابتداء فيري أنه قال هم كما قال زهير :

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضي

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا (3)

1- اسم الفعل المرتجل : هو ما وضع من أوّل الأمر كذلك كـ" هيهات" بمعني بعد ، و" أوّه" بمعني أتوجّع و" أفّ" بمعني أتضجّر. و" وي" بمعني أعجب قال تعالي : (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ) (الآية : 82 سورة القصص). أي أعجب لعدم فلاح الكافرين ، ومثلها" واها" و" وا" قال أبو النجم : واها لسلمي ثمّ واها واها هي المني لو أنّنا نلناها انظر معجم القواعد العربية 2 / 45.

2- ذهب أبو عمرو بن العلاء إلي أن الأصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويك اعلم أن. وقال قطرب : قبلها لام مضمر والتقدير ويك ؛ لأن والصحيح الأول. قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وي مفصولة من كأن ، ويدل علي ما قاله قول الشاعر : وي كأن من يكن له نشب يح بب ومن يفتقر يعش عيش ضرّ انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 273.

3- قد يحذف حرف الجرّ - غير ربّ - ويبقي عمله ، وهو ضربان : سماعي غير مطّرد كقول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت؟ قال : خير عافاك الله ، التقدير : علي خير ، كقوله : وكريمة من آل قيس ألفته حتّي تبذّح فارتقي الأعلام (التاء في كريمة : للمبالغة ، ألفته : أعطيته ألفا ، " تبذّح" تكبر ، " الأعلام" الجبال ، والشاهد : كسر الأعلام بحرف جر محذوف وهذا شاذ إن صحّت القافية. قياسيّ مطّرد في مواضع أشهرها : 1- لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو : " الله لأفعلنّ كذا" أي والله. 2- بعدكم الاستفهاميّة إذا دخل عليها حرف جرّ نحو : " بكم درهم اشتريت" أي من درهم. 3- لام التعليل إذا جرّت" كي" وصلتها نحو : " جئت كي تكرمني" إذا قدّرت" كي" تعليلية أي لكي تكرمني. 4- مع" أنّ" و" أن" نحو" عجبت أنّك قادم" و" أن قدمت" أي من أنّك قادم ومن أن قدمت. 5- المعطوف علي خبر" ليس وما الحجازية" الصالح لدخول الجارّ كقول زهير : بدا لي أنّي لست مدرك ما مضي ولا سابق شيئا إذا كان جائيا فخفض" سابق" (ورواية الديوان : سابقا بالنصب فلا تصلح شاهدا) علي توهّم وجود الباء في مدرك. ومثاله في" ما الحجازيّة"" ما زيد عالما ولا متعلّم" (والغالب في هذا وأمثاله السماع فقط). أي التقدير : ما زيد بعالم ولا متعلّم. 6- متعلّق الجارّ والمجرور والظرف : لا بدّ لكلّ من الجارّ والمجرور والظّرف من

متعلّق يتعلّق به ؛ لأـن الجـارّ يوصل معني الفعل إلي الاسم ، والظّرف لا بـدّ له من شـيء يقع فيه ، فالموصل معناه إلي الاسم ، والواقع في الظرف هو المتعلّق العامل فيهما ، وهو : إمّا فعل أو ما يشـبهه من مصدر ، أو اسم فعل ، أو وصف ولو تأويلا نحو : (وَهُوَ اللهُ فِي السَّماواتِ وَفِي الْأَرْضِ) (الآيـة : 3 سورة الأنعـام). فالجارّ متعلّق بلفظ الجلالـة ، لتأويله بالمعبود ، أو المسـمّي بهـذا الاسم ومثله قوله تعالي : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلهٌ ، وَفِي الْأَرْضِ إِلهٌ) (الآية : 84 سورة الزخرف) في السماء متعلق ب" إله" ؛ لأنه بمعني معبود.

فأضمر الباء وأعلمها ، وأما قولهم : (والصابئون) فعلي التقديم والتأخير كأنه ابتدأ فقال : والصابئون بعد ما مضي الخبر قال الشاعر :

وإلّا فاعلموا أنا وأنتم

بغاة ما بقينا في شقاق

كأنه قال : فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك.

وتقول : إن القائم أبوه منطلقة جاريته نصبت القائم بإن ورفعت الأب بفعله وهو القيام ورفعت (منطلقة) ؛ لأنه خبر إن ورفعت الجارية بالإنطلاق ؛ لأنه فعلها.

ويجوز أن تكون الجاريـة مرفوعـة بالابتداء وخبرها : (منطلقة) والجملة خبر (إن) فيكون التقدير : إن القائم أبوه جاريته منطقة إلا أنك قدمت وأخرت ويقول : إن القائم وأخوه قاعد فترفع الأخ بعطفك إياه علي المضـمر في (قائم) والوجه إذا أردت أن تعطفه علي المضـمر المرفوع أن تؤكد ذلك المضمر فتقول : إن القائم هو وأخوه قاعد.

وإنما قلت : (قاعد) ؛ لأن الأخ لم يدخل في (إن) وإنما دخل في صـلة القائم فصار بمنزلة قولك : إن الذي قام مع أخيه قاعد ونظير ذلك أن المتروك هو وأخوه مريضـين صـحيح ولو أردت أن تـدخل الأخ في (إن) لقلت : إن المتروك مريضا وأخاه صـحيحان وتقول : إن زيـدا كان منطلقا نصبت زيدا (بإن) وجعلت ضميره في (كان).

وكان وما عملت فيه في موضع خبر (إن) ، وإن شئت رفعت (منطلقا) علي وجهين :

أحدهما : أن تلغي (كان) وقد مضي ذكر ذلك.

والوجه الثاني : أن تضمر المفعول به في (كان) وهو قبيح وتجعل منطلقا اسم (كان) فكأنك قلت : إن زيدا كأنه منطلق.

وقبحه من وجهين :

أحدهما : حذف الهاء وهو كقولك : إن زيدا ضرب عمرو تريد : ضربه.

والوجه الآخر : أنك جعلت منطلقا هو الاسم (لكان) وهو نكرة وجعلت الخبر الضـمير وهو معرفـة فلو كان : إن زيدا كان أخوك تريد : كأنه أخوك كان أسهل وهو مع ذلك قبيح لحذف الهاء وتقول : إن أفضلهم الضارب أخا له كان صالحا فقولك : كان (صالحا) صفة لقولك : (أخا له) ؛ لأـن النكرات توصف بالجمـل ولاـ يجوز أن تقول : إن أفضـلهم الضـارب أخـاه كان صالحا فتجعل : (كان صالحا) صـفة لأخيه وهو معرفف ، فإن قال قائل : فإنها نكرة مثلها فأجز ذلك علي أن تجعله حالا فـذاك قبيـح والأخفش يجيزه علي قبحه وقد تأولوا علي ذلك قول الله تعالي : (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء : 90] وتأويل ذلك عند أبي العباس : علي الدعاء وأنه من الله تعالي إيجاب عليهم.

وقال : القراءة الصحيحة التي جل أهل العلم عليها إنما هي : (أو جاؤكم حصرة صدروكم).

وقال الأخفش : أقول : إن في الـدار جالسا أخواك فانصب (جالسا) (بإن) وارفع (الأخوين) بفعلهما واسـتغني بهما عن خبر (إن) كما أقول : أذاهب لئأخواك فارفع (أذاهب) بالابتداء وأخواك بفعلهما واستغني عن خبر الابتداء لأن. خبر الابتداء إنما جيء به ليتم به الكلام.

قال : وكذلك تقول : إن بك واثقا أخواك ، وإن شـئت (واثقين أخواك) فجعلت (واثقين) اسم (إن) ولا يجوز : أن بك واثقين أخويك فتنصب (واثقين) علي الحال ؛ لأن الحال لا يجوز في هذا لأنك لا تقول : إن بك أخويك ، وتسكت وتقول : إن فيها قائما أخواك ، وإن شئت قائمين أخويـك فتنصب أخويـك (بـأن) وقـائمين علي الحـال وفيهـا خبر (إن) وهو خبر مقـدم ، وإذا ولي (قائم) إن ولـم يكن بينهما ظرف لـم يجز توحيده عند الكوفيين وصار اسما لا يفصل بينه وبين عمله بخبر إن ، وذلك قولك : إن قائمين الزيدان ، وإن قائمين الزيدون.

وأجاز الفراء : إن قائما الزيدان ، وإن قائما الزيدون علي معني إن من قام الزيدان ، وإن من قام الزيدون.

وأجاز البصريون إن قائما الزيدان والزيدون علي ما تقدم ذكره.

ولا يجيز الكوفيون : إن آكلا زيـد طعامك إذا كان المنصوب بعـد زيـد وهـذا جائز عند البصـريين ، فإن قلت : إن آكلا طعامك زيد كانت المسألـة جائزة في كل قول وكذلك كل منصوب من مصدر أو وقت أو حال أو ظرف ، فإن قلت : خلفك آكلا زيد اسـتوي القولان في تأخير الطعام بعد زيد فقلت : إن خلفك آكلا زيد طعامك ولك أن تؤخر (آكلا) والظروف من الزمان في ذا كالظروف في المكان.

والفراء يجيز : إن هـذا وزيـد قائمان ، وإن الـذي عنـدك وزيـد قائمان وإنك وزيد قائمان إذا كان اسم (إن) لا يتبين فيه الإعراب نحو هذا وما ذكرناه في هذه المسائل وعلي ذلك ينشدون هذا البيت :

ومن يك أمسي بالمدينة رحله

فإنّي وقيّار بها لغريب (1)

ص: 237

1- إذا دخلت اللام علي الفصل أو علي الاسم المتأخر لم تدخل علي الخبر ، فلا يجوز أن زيدا لهو لقائم ، ولا إن لفي الدار لزيدا ، ولا إن في الدار لزيدا لجالس (ووصل ما) الزائدة (بذي الحروف مبطل إعمالها) لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول علي الفعل فوجب إهمالها لذلك ، نحو إنما زيد قائم ، وكأنما خالد أسد ، ولكنما عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم (وقد يبقّي العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله : قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلي حمامتنا أو نصفه فقد يروي بنصب الحمام علي الإعمال ورفعه علي الإهمال ، وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلي جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله : وقد يبقي العمل ، ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول علي الفعل نحو : (قُلْ إِنَّما يُوحي إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ) (الأنبياء : 108) ، (كَأَنَّما يُساقُونَ إِلَي الْمَوْتِ) (الأنفال : 6) ، وقوله : فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضي فسوف يكون وقوله : أعد نظرا يا عبد قيس لعلّما أضاءت لك النّار الحمار المقيّدا بخلاف ليت فإنها باقية علي اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلي وجوب الإعمال في ليتما ، وهو يشكل علي قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع (وجائز) بالإجماع (رفعك معطوفا علي منصوب إنّ) المكسورة (بعد أن تستكملا) خبرها نحو إن زيدا آكل طعامك وعمرو ، ومنه : فمن يك لم ينجب أبوه وأمّه فإنّ لنا الأمّ النّجيبة والأب (وأن) المفتوحة علي الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه نحو : (وَأَذانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَي النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) (التوبة : 3) ، (من دون ليت ولعلّ وكأن) حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معني الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (وخفّفت إنّ) المكسورة (فقلّ العمل) وكثر الإهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو : (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ) (يس : 32) ، وجاز إعمالها استصحابا للأصل نحو : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا) ليوفيهم (هود : 111) (وتلزم اللّام إذا ما تهمل) لتفرق بينها وبين أن النافية ولهذا تسمي اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس. انظر شرح شذور الذهب 1 / 150.

فيرفع (قيارا) وينصب وكذلك لو قال : الغريبان فإفراد الفعل وتثنيته في هذا عندهم سواء.

والكسائي يجيز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكني ، فإن نعت اسم إن أو أكدته أو أبدلت منه فالنصب عندنا لا يجوز غيره وإنما الرفع جاء عندنا علي الغلط.

وقد قال الفراء : يجوز أن تقول : إنهم أجمعون قومك علي الغلط لما كان معناه : هم أجمعون قومك وإنه نفسه يقوم يجوز أن ترفع توكيد ما لا يتبين فيه الإعراب وهو وأصحابه كثيرا ما يقيسون علي الأشياء الشاذة.

وقال قوم : إن الإختيار مع الواو التثنية في قولك : إن زيدا وعمرا قائمان ويجوز : قائم مع ثم والفاء التوحيد ويجوز التثنية يجوز : لإن زيدا ثم عمرا قائم وقائمان. وإن زيدا فعمرا قائم وقائمان.

ومع (أو) (ولا) التوحيد لا غير أن الخبر عن أحدهما خاصة دون الآخر.

واعلم أن الهاء التي تسمي المجهولة في قولك : إنه قام بكر وفي كل موضع تستعمل فيه فهي موحدة لا ينسق عليها ولا تكون منها حال منصوبة ولا توكيد ولا تؤنث ولا تثني ولا تجمع ولا تذكر وما بعدها مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل.

وقوم يقولون : إنها إذا كانت مع مؤنث أنثت.

وذكرت نحو قولك : إنه قائمة جاريتك وإنها قائمة جاريتك.

وقالوا إذا قلت : إنه قائم جواريك ذكرت لا غير ، فإن جئت بما يصلح للمذكر والمؤنث أنثت وذكرت نحو قولك : إنه في الدار جاريتك وإنها في الدار جاريتك.

وحكي عن الفراء أنه قال : لا أجيز : إنه قام ؛ لأن هاء العماد إنما دخلت لشيئين لإسم وخبر وكان يجيز فيما لم يسم فاعله : إنه ضرب وقال : لأن الضمة تدل علي آخر.

والكسائي يجيز : إنه قام قال : والبغداديون إذا وليت أن النكرات أضمروا والهاء ولم تضمر الهاء إلا صفة متقدمة ، وإن جاؤوا بعدها بأفعال يعنون بالأفعال أسم الفاعل أتبعوها إذا كانت نكرة ورفعوها إذا كانت معرفة كقولهم : إن رجلا قائما ، وإن رجلا أخوك ، وإذا

أضـمروا الخبر لم ينسقوا عليها بالمعرفة فلا يقولون : إن رجلا وزيدا ؛ لأن خبر المعرفة لا يضمر عندهم ويقولون : كل أداة ناصبة أو جازمة لا تدخل عليها اللام مع (إن) ، فإن كانت الأداة لا تعمل شيئا دخلت اللام عليها.

وقد أجاز الفراء حذف الخبر في : (إن الرجل) ، وإن المرأة ، وإن الفأرة ، وإن الذبابة ولا يجيزه إلا بتكرير (إن).

ويقولون : (ليت) تنصب الأسماء والأفعال أي : الأخبار نحو : ليت زيدا قائما وقال الكسائي : أضمرت : (كان).

وقالوا : (لعل) تكون بمعني : (كي) وبمعني : خليق وبمعني : ظننت وقالوا : والدليل علي ظننت أن تجيء بالشيئين والدليل علي (عسي) أن تجيء بأن وقالوا : (ليت) قد ذهب بها إلي (لو) وأولوها الفعل الماضي وليتني أكثر من ليتي ولعلي أكثر من لعلني وإنني وإني سواء.

وذكر سيبويه : لهنك لرجل صدق قال : وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها في (إن) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقولك : هرقت.

ولحقت هذه اللام (إن) كما لحقت (ما) حين قلت : (إن زيدا لما لينطلقن فلحقت) اللام في اليمين والثانية لام (إن) وفي : لما لينطلقن اللام الأولي : لام (لئن) والثانية : لام اليمين.

والدليل علي ذلك النون التي معها.

وقال : قول العرب في الجواب إنه فهو بمنزلة أجل ، وإذا وصلت قلت : إنّ يا فتي.

واعلم أن (إنّ واخواتها) قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه ؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده ، وذلك قولك : إن زيدا فافهم ما أقول رجل صالح ، وإن عمرا والله ظالم ، وإن زيدا هو المسكين مرجوم ؛ لأن هذا في الرفع يجري مجري المدح والذم في النصب وعلي ذلك يتأول قوله تعالي : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً (30) أُولئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ) [الكهف : 31] فأولئك هو الخبر.

ومـذهب الكوفيين والبغـداديين في (إن) التي تجاب باللام يقولون : هي بمنزلـة (ما) وإلا وقـد قال الفراء : إنها بمنزلة (قد) وتدخل أبدا علي آخر الكلام نحو قولك : إن زيـدا لقائم تريـد :ما زيـد إلا قائم وقـد قيل : إنه يريد : قد قام زيد وكذلك : إن ضـرب زيد لعمرا ، وإن أكل زيد لطعامـك وكان الكسائي يقول : هي مع الأسـماء والصـفات يعني بالصـفات والظروف إن المثقلـة خففت ومع الأفعال بمعني ما وإلا وقال الفراء : كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا : وقد حكي : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه وقد حكي مع الأسماء وأنشدوا :

فقلت إن القوم الذي أنا منهم

لأهل مقامات وشاء وجامل

وكل ما كان من صـلة الثاني لـم تدخل اللام عليه وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليه نحو قولك : إن ظننت زيدا لفي الدار قائما ، فإن كان في الـدار من صـلة الظن دخل عليها ، وإن كان من صـلة (قائم) دخلت اللام علي (قائم) يعنون أن اللام إنما تدخل علي ما هو في الأصل خبر المبتـدأ ألا تري أنه لو خلا الكلام من (ظننت) : كان زيـد في الـدار قائما فزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائم حال والعامل فيه (في الـدار) فهو من صـلة (في الدار) فاسـتقبحوا أن يدخلوا اللام علي (قائم) ؛ لأنه من صـلة الثاني وهو الخبر وقالوا كل أخوات الظن وكان علي هـذا المـذهب وكذلك صـلة الثاني في قولك : إن ضـربت رجلا لقائما لا يدخلون عليها اللام و (قائما) صـلة رجل هذا خطأ عندهم وعند غيرهم ولا يجوز : إن زال زيد قائما ؛ لأنه لا يجوز زال زيد لقائما وتقول : إن كان زيد لقائما.

باب كسر ألف إن وفتحها

ألف إن تكسر (1) في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعا ، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز لأنها إنما تشبه فعلا داخلا علي جملة وتلك الجملة

ص: 241

1- يجوز كسر همزة" إن" وفتحها في تسعة مواضع : 1- أن تقع بعد فاء الجزاء نحو : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (الآية : 54 سورة الأنعام) قرئ بكسر" إن" وفتحها ، فالكسر علي معني : فهو غفور رحيم ، والفتح علي تقدير أنها ومعموليها مفرد خبره محذوف ، أي فالغفران والرّحمة حاصلان. 2- أن تقع بعد" إذا" الفجائية كقول الشاعر وأنشده سيبويه : وكنت أري زيدا كما قيل سيّدا إذا أنّه عبد القفا واللهازم (" أري" بضم الهمزة : بمعني أظن يتعدي إلي اثنين و" اللّهازم" جمع لهزمة بكسر اللام : طرف الحلقوم فكسر" إن" علي معني" فإذا هو عبد القفا" والفتح علي معني" فإذا العبودية" أي حاصلة. 3- أن تقع في موضع التّعليل ، نحو : (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ) أعنه (قرأ نافع والكسائي بفتح" أن" علي تقدير لام العلة ، وقرأ الباقون بالكسر ، علي أنه تعليل مستأنف) (هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ) (الآية : 28 سورة الطور) ومثله قوله تعالي : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) (الآية : 103 سورة التوبة) ومثله لبّيك إنّ الحمد والنّعمة لك" بفتح" إن" وكسرها. 4- أن تقع بعد فعل قسم ، ولا لام بعدها كقول رؤبة : أو تحلفي بربّك العليّ إنّي أبو ذيّالك الصّبيّ يروي بكسر" إنّي" وفتحها ، فالكسر علي الجواب للقسم (والبصريون يوجبونه) والفتح بتقدير" علي أني" و" أنّ" مؤوّلة بمصدر عند الكسائي والبغداديين. 5- أن تقع خبرا عن قول ، ومخبرا عنها بقول (المراد من القول الأول : لفظ القول والمراد بالثاني : أن اللفظ مما يقال قولا مثلا : ، " إني أحمد الله" فإنها تقال قولا ـ عملا ، بخلاف" إني مؤمن" فالإيمان تصديق بالقلب لا قول باللفظ.) ، والقائل واحد ، نحو" قولي أإني أحمد الله" بفتح إنّ وكسرها فإذا فتحت فعلي مصدرية" قوليط؟؟ أي قولي حمداص؟؟ لله ، وإذا كسرت فعلي معني المقول ، أي" مقولي إني أحمد الله" فالخبر علي الأول : مفرد ، وعلي الثاني جملة مستغنية عن العائد لأنها نفس المبتدأ في المعني. ولو انتفي القول الأوّل وجب فتحها نحو" عملي أنّي أحمد الله" ولو انتفي القول الثاني وجب كسرها نحو" قولي إني مؤمن". فالقول الثاني" إني مؤمن" والإيمان لا يقال ؛ لأنه عقيدة في القلب. ولو أختلف القائل وجب كسرها نحو : " قولي إنّ هشاما يسّبح ربّه". 6- أن تقع بعد" واو" مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيها وَلا تَعْرِي وَأَنَّكَ) (قرأ نافع وأبو بكر بكسر" إن" إمّا علي الاستئناف ، وإما بالعطف علي جملة" إن" الأولي ، وقرأ الباقون بالفتح عطفا علي" ألّا – تجوع" والتقدير : إنّ لك عدم الجوع وعدم الظمإ. (لا تَظْمَؤُا فِيها وَلا تَضْحي) (الآية : 119 – 120 سورة طه) 7- الأكثر أن تكسر" إن" بعد حتي ، وقد تفتح قليلا إذا كانت عاطفة ، تقول : " عرفت أمورك حتي أنّك حسن الطّويّة" كأنّك قلت : عرفت أمورك حتّي حسن طويّتك ، ثمّ وضعت أنّ في هذا الموضع. 8- أن تقع بعد" أما" (أنظر" أما" في حرفها) نحو" أما أإنّك مؤدّب" فالكسر علي أنّها حرف استفتاح بمنزلة" ألا" والفتح علي أنها بمعني" أحقا" وهو قليل. 9- أن تقع بعد" لا جرم" (انظر" لا جرم" في حرفها) والغالب الفتح نحو (لا جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ) (الآية : 23 سورة النحل) فالفتح علي أنّ جرم فعل ماض معناه وجب و" أنّ" وصلتها فاعل ، أي وجب أنّ الله يعلم ، و" لا" زائدة ، وإمّا علي أنّ" لا جرم" ومعناها" لا بدّ" و" من" بعدهما مقدّرة ، والتّقدير : لا بدّ من أنّ الله يعلم. انظر معجم القواعد العربية 2 / 122.

مبتـدأ وخبر والجملـة التي بعد (إنّ) لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف ألا تري أنك تقول : إن عمرا منطلق فهذا موضع يصـلح أن يبتـدأ الكلام فيه فتقول : عمرو منطلق ويصـلح أن يقع الفعل موقع المتبدأ فتقول : انطلق عمرو وهذه الجملة لا موضع لها من الإعراب لأنها غير مبنية علي شيء.

و (إنّ) المكسورة تكون مبتـدأة ولا يعمل فيها ما قبلها وهي كلام تام مع ما بعـدها وتدخل اللام في خبرها ولا تدخل اللام في خبر (إن) إذا كانت (إن) محمولة علي ما قبلها.

واللام إذا وليت الظن والعلم علقت الفعل فلم تعمل نحو قولك : قـد علمت إن زيـدا لمنطلق وأظن إن زيـدا لقائم فهذا إنما يكون في العلم والظن ونحوه.

ولا يجوز في غير ذلك من الأفعال لا تقول : وعـدتك إنك لخارج إنما تـدخل في الموضع الـذي تـدخل فيه أيهم فتعلق الفعل ألا تري أنك تقول : قد علمت أيهم في الدار وكل موضع تقع فيه (إن) بمعني اليمين وصلة القسم فهي مكسورة فمن ذلك قولهم إذا أرادوا معني

اليمين : أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك وهؤلاء الذين إن أجبتهم لأشجع من شجعائكم قال الله تعالي : (وَآتَيْناهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ) [القصص : 76] (فإن) تدخل صلة (للذي) ؛ لأن صلة الذي لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف جر.

فإذا وقعت إن بعد القول حكاية فهي أيضا مكسورة لأنك تحكي الكلام مبتدأ والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليه تقول : قال عمرو : إن زيدا خير منك.

قال سيبويه : كان عيسي يقرأ هذا الحرف : (فدعا ربّه إنّي مغلوب) [القمر : 10]. أراد أن يحكي كما قال : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ) [الزمر : 3] كأنه قال والله اعلم قالوا : ما نعبدهم فعلي هذا عندي قراءة : (فدعا ربّه إني مغلوب) أي : دعا ربه فقال : إني مغلوب.

وتكسر أيضا بعد إلا في قولك : ما قدم علينا أمير إلا إنّه مكرم لي ؛ لأنه ليس هنا شيء يعمل في (إن) ولا يجوز أن تكون عليه.

قال : قال سيبويه : ودخول اللام هاهنا يدلك علي أنه موضع ابتداء.

قال الله تعالي : (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ)(1) [الفرقان : 20] ، فإن زال ما بعد إلا عن الابتداء وبنيته علي شيء فتحت تقول : ما غضبت عليك إلا أنك فاسق كأنك قلت : إلا لأنك فاسق ، وأما قوله تعالي : (وَما مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ) [التوبة : 54].

1- في باب الحصر بالنّفي وإلّا ، بمعني الأمثلة الآتية تقول : " ما قدم علينا أمير إلّا إنّه مكرم لنا". ؛ لأنه ليس ههنا شيء يعمل فيانّ ولا يجوز أن تكون أنّ ، وإنّما تريد أن تقول : ما قدم علينا أمير إلّا هو مكرم لنا. وقال سبحانه : (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) (الآية : 20 سورة الفرقان) ومثل ذلك كثّيرّ : ما أعطياني ولا سألتهما إلّا وإني لحاجزي كرمي وبغير معني ما تقدّم من الحصر تقول : " ما غضبت عليك إلا أنّك فاسق" وهذا بفتح همزة أن. انظر معجم القواعد العربية 2 / 122.

فإنما حمله علي (منعهم) أي : ما منعهم إلا أنهم كفروا فموضع : أنهم كفروا رفع أي : ما منعهم لا كفرهم فلما صار لها موضع فتحت.

و (حتي) : تبتدأ بعدها الأسماء وهي معلقة لا تعمل في (إن) ، وذلك قولك : قد قاله القوم حتي إن زيدا يقوله : وانطلق الناس حتي إن عمرا لمنطلق.

وأحال سيبويه أن تقع المفتوحة هاهنا وكذلك إذا قلت : مررت فإذا إنّه يقول ذاك قال :وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرتك به :

وكنت أري زيدا كما قيل سيدا

إذا إنّه عبد القفا واللهازم (1)

و إذا ذكرت (إن) بعد واو الوقت كسرت ؛ لأنه موضع ابتداء نحو قولك : رأيته شابا و إنه يومئذ يفخر.

1- يجوز فتح إن وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا إن زيدا قائم فمن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فإذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير فإذا قيام زيد أي ففي الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفا والتقدير خرجت فإذا قيام زيد موجود ومما جاء بالوجهين قوله : وكنت أري زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم انظر شرح ابن عقيل 1 / 356.

ذكر أن المفتوحة

أن المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر وهي تجعل الكلام : شأنا وقصة وحديثا ألا تري أنك إذا قلت : علمت أنك منطلق فإنما هو : علمت انطلاقك فكأنك قلت : علمت الحديث ويقول القائل : ما الخبر فيقول المجيب : الخبر أن الأمير قادم.

فهي لا تكون مبتدأة ولا بد من أن تكون قد عمل فيها عامل أو تكون مبنية علي قبلها لا تريد بها الابتداء تقول : بلغني أنك منطلق (فأن) في موضع اسم مرفوع كأنك قلت : بلغني انطلاقك وتقول : قد عرفت أنك قادم (فأن) في موضع اسم منصوب كأنك قلت : عرفت قدومك وتقول : جئتك ؛ لأن كريم (فأن) في موضع اسم مخفوض كأنك قلت : جئت لكرمك.

و (أن) إذا كانت مكسورة بمنزلة الفعل. وإذا كانت مفتوحة بمنزلة الاسم والفعل لا يعمل في الفعل فلذلك لا يعمل الفعل في (إن) المكسورة ويعمل في (أن) المفتوحة لما صارت بمعني المصدر والمصدر اسم.

قال سيبويه : يقبح أن تقول : أنك منطلق بلغني أو عرفت.

وإنما استقبح ذلك ، وإن أردت تقديم الفعل لامتناعهم من الابتداء بأن المفتوحة لأنها إنما هي بمنزلة (أن) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعني المصدر.

وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه فلا يجوز أن يتصرف تصرف (أن) الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها.

فأما (أن) الخفيفة التي تنصب الفعل فإنها يبتدأ بها ؛ لأن الفعل صلة لها وقد نابت هي والفعل عن مصدر ذلك الفعل ولا يلي أن الخفيفة الناصبة للفعل إلا الفعل و (أنّ) الشديدة ليست كذلك ؛ لأنه لا يليها إلا الاسم وهي بعد للتأكيد كما إن (إن) المكسور للتأكيد تقول : إن يقوم زيد خير لك ولا يجوز : أن زيد قائم خير لك قال الله تعالي : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة : 184] وتقول : ليت أن زيدا منطلق فأصل هذا الابتداء والخبر فينوب عن خبر (ليت) ولا يجوز : أن يقوم زيد حتي يأتي بخبر وأنت مع (أن) تلفظ بالفعل ومع (أن) المشددة قد يجوز أن لا تلفظ بالفعل نحو قولك : قد علمت أن زيدا أخوك والمواضع التي تقع فيها أن المفتوحة

لا تقع فيها (إن) المكسورة فمتي وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم أن المعني والتأويل مختلف (1).

وإذا وقعت أن موقع المصدر الذي تدخل عليه لام الجر فتحتها نحو : جئتك أنك تريد الخير ، ويقول الرجل للرجل : لم فعلت ذلك فيقول : لم أنه ظريف ، تريد : لأنه.

قال سيبويه : سألت الخليل عن قوله : (وَإِنَّ هـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) [المؤمنون : 52] فقال : إنما هو علي حذف اللام ، وقال عز وجل : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً إِلي قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ) [هود : 25] إنما أراد : بأني ، وإذا عطفت (إن) علي أن وقد عمل في الأولي الفعل ففتحها فتحت المعطوف أيضا إلا أن تريد أن تستأنف ما بعد حرف العطف وتأتي بجملة نحو قولك : قد عرفت أنه ذاهب ثم إنه معجل فتحت الثانية ؛ لأن (عرفت) قد عمل فيها وتقول قد عرفت أنه منطلق ثم إنني أخبرتك أنه معجل لأنك ابتدأت (بأني).

وإن جئت بها بعد واو الوقت كسرت كما أخبرتك وتقع بعد (لو) مفتوحة فتقول : لو أنك في الدار لجئتك.

قال سيبويه : (فأن) مبنية علي (لو) كما كانت مبنية علي (لو لا) تقول : لو لا أني منطلق لفعلت (فأن) مبنية علي (لو لا) كما تبني عليها الأسماء وقال في لو كأنك قلت : لو ذاك وهذا تمثيل ، وإن كانوا لا يبنون علي (لو) غير أن كما كان (تسلم) في قولك بذي تسلم في موضع اسم.

1- أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ؛ لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضي أو الأمر. والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها علي وجه يبين فيه الضعف. وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. ومما يوجب مزيتها علي المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وإن يكن) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فعلا- ولم يكن) ذلك الفعل (دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالأحسن) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (بقد) نحو : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا) (المائدة : 113). انظر شرح الأشموني 1 / 153.

قال أبو العباس رحمه الله : إن (لو) إنما تجيء علي هيئة الجزاء فإذا قلت : لو أكرمتني لزرتك فلا بد من الجواب ؛ لأن معناها : إن الزيارة امتنعت لإمتناع الكرامة فلا بد من الجواب ؛ لأنه علة الإمتناع و (إن) المكسورة لا يجوز أن تقع هنا كما لا يجوز أن تقع بعد حروف الجزاء لأنها إنما أشبهت الفعل في اللفظ والعمل لا في المعني و (أن) المفتوحة مع صلتها مصدر في الحقيقة فوقوعها علي ضربين :

أحدهما : أن المصدر يدل علي فعله فيجري منه ويعمل عمله فقد صح معناها في هذا الوجه.

فإن قال قائل إذا قلت : لو أنك جئتني لأكرمتك فلم لا تقول : لو مجيئك لأكرمتك قيل له : لأن الفعل الذي قد لفظت به من صلة (أن) والمصدر ليس كذلك ألا تري أنك تقول :

ظننت أنك منطلق فتعديه إلي (أن) وهي وصلتها اسم واحد ؛ لأنه قد صار لها اسم وخبر فدلت بهما علي المفعولين وغيرهما من الأسماء لا بد معه من مفعول ثان.

والوجه الآخر : أن الأسماء تقع بعد (لو) علي تقديم الفعل الذي بعدها فقد وليتها علي حال ، وإن كان ذلك من أجل ما بعدها فلذلك وليتها (أن) لأنها اسم وامتنعت المكسورة لأنها حرف جاء لمعني التوكيد والحروف لا تلي (لو) فمما وليها من الأسماء قوله تعالي : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) [الإسراء : 100].

وقال جرير :

لو غيركم علق الزّبير بحبله

أدي الجوار إلي بني العوّام

وفي المثل : لو ذات سوار لطمتني (1).

1- تختصّ" لو" مطلقا بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلا : اسم معمول لفعل محذوف وجوبا يفسّره ما بعده ، إمّا مرفوع كقول الغطمّش الضّبيّ : أخلاّ ي لو غير الحمام أصابكم عتبت ولكن ما علي الدّهر معتب وقولهم في المثل : " لو غير ذات سوار لطمتني" (قاله حاتم الطائي ، وكان قد أسر فلطمته جارية من جواري الحي الذي أسر فيه ، ويضرب للوضيع يهين الشريف). أو منصوب نحو" لو محمدا رايته أكرمته" ، أو خبر ل " كان" محذوفة مع اسمها نحو" التمس ولو حاتما من حديد" أي ولو كان الملتمس خاتما ويليها كثيرا" أنّ" وصلتها ، نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) (الآية : 5 سورة الحجرات). والمصدر المؤوّل فاعل ب" ثبت" مقدر ، أي ولو ثبت صبرهم ، ومثله قول تميم بن أبيّ بن مقبل : ما أنعم العيش لو أنّ الفتي حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم أي لو ثبتت حجريّته. انظر معجم القواعد العربية 4 / 38.

وكذلك : لو أنك جئت أي : لو وقع مجيئك ؛ لأن المعني عليه.

قال سيبويه : سألته – يعني : الخليل – عن قول العرب : ما رأيته مذ أنّ الله خلقني؟

فقال : إن في موضع اسم كأنك قلت : مذ ذاك ، فإن كان الفعل أو غيره يصل باللام جاز تقديمه وتأخيره ؛ لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعني ، وذلك نحو قول تعالي : (وَأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً) [الجن : 18] أي : ولأن المساجد وإنما جاز ذلك ؛ لأن اللام مقدرة قبل (أن) وهي العاملة في (أن) لا الفعل وكل موضع تقع فيه (أن) تقع فيه (إنما) وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن ما ابتدئ بعد الذي صلة له ول تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملا فيما بعده فمن ذلك قوله تعالي : (قُلْ إِنَّما يُوحي إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ) [الأنبياء : 108].

فلو قلت : يوحي إلي أن إلهكم إله واحد كان حسنا فأما إنما مكسورة فلا تكون اسما وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغي مثل : أشهد لزيد خير منك.

والموضع الذي لا يجوز أن يكون فيه (أن) لا تكون (إنما) إلا مبتدأة مكسورة مثل قولك :وجدتك إنما أنت صاحب كل خنيّ لأنك لو قلت : وجدتك أنك صاحب كل خنيّ لم يجز.

(وإنما وأن) يصيّران الكلام : شأنا وقصة وحديثا ولا يكون الحديث الرجل ولا زيدا ولا ما أشبه ذلك من الأسماء.

ويجوز أن تبدل مما قبلها إذا كان ما قبلها حديثا وقصة تقول : بلغتني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون فقولك : (أنهم منطلقون) هو الحديث.

وقـد تبدل من شـيء ليس هو الحديث ولا القصة لإشـتمال المعني عليه نحو قول عز وجل :(وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَي الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ)(1) [الأنفال : 7].

(فأن) مبدلـة من إحـدي الطائفتين موضوعـة في مكانها كأنك قلت : وإذ يعدكم الله أن إحدي الطائفتين لكم وهذا يتّضح إذا ذكرنا البدل في موضعه إن شاء الله.

1- يجب الفتـح في ثمان مسائل : إحداها : أن تقع فاعلة نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا) أي إنزالنا. الثانية : أن تقع نائبة عن الفاعل نحو (وَأُوحِيَ إِلي نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ) (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ). الثالثة : أن تقع مفعولا لغير القول نحو (وَلا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ). الرابعة : أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو (وَمِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَي الْأَرْضَ خاشِعَةً). الخامسة : أن تقع في موضع خبر عن اسم معني نحو اعتقـادي أنّك فاضل. السادسـة : أن تقع مجرورة بالحرف نحو (ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ). السابعـة : أن تقع مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مـا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ). الثامنـة : أن تقع تابعـة لشـيء ممـا ذكرنا نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَي الْعـالَمِينَ) ونحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَي الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ) فإنها في الأولي معطوفـة علي المفعول وهو نعمتي وفي الثانيـة بـدل منه وهو إحدي. انظر شرح شذور الذهب 1 / 269.

ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن المفتوحة والمكسورة والتأويل والمعني مختلف

تقول : إمّا أنه ذاهب وإمّا أنه منطلق. فتفتح وتكسر.

قال سيبويه : وسألت الخليل عن ذاك فقال : إذا فتحت فإنك تجعله كقولك : حقا أنه منطلق ، وإذا كسرت فكأنه قال : إلا أنه ذاهب.

وتقول : أما والله إنه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله إنه ذاهب.

وأما والله أنه ذاهب كقولك : إلا أنه والله ذاهب.

قال : وسألته عن قوله تعالي : (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ)(1) [الأنعام : 109] ما يمنعه أن يكون كقولك : ما يدريك أنه يفعل فقال : لا يحسن ذا في هذا

1- اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جل وعز : (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها.) فقرأ ابن كثير : (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها) مكسورة الألف. قرأ أبو عمرو بالكسر أيضا ، غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من : (يُشْعِرُكُمْ.) وقرأ نافع ، وعاصم في رواية حفص ، وحمزة ، والكسائي - وأحسب ابن عامر - : (أنها) بالفتح. وأما أبو بكر بن عياش فقال يحيي عنه : لم نحفظ عن عاصم كيف قرأ أفتحا أم كسرا؟ وقال حسين الجعفي ، عن أبي بكر ، عن عاصم : إنها مكسورة ، أخبرني به موسي بن إسحاق ، عن هارون بن حاتم ، عن حسين الجعفي بذلك ، وحدثني موسي بن إسحاق ، عن أبي هشام محمد بن يزيد ، قال : سمعت أبا يوسف الأعشي قرأها علي أبي بكر : إنها كسرا ، (لا يُؤْمِنُونَ) بالياء ، وكذلك روي داود الأودي أنه سمع عاصما يقرؤها : إنها كسرا. قال سيبويه : سألته - يعني : الخليل - عن قوله عز وجل : (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ) ما منعها أن تكون كقولك : ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال : لا يحسن ذلك في هذا الموضع ، إنما قال : (وَما يُشْعِرُكُمْ ،) ثم ابتدأ فأوجب ، فقال : (أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ،) ولو قال : (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها) كان ذلك عنه عذرا لهم ، وأهل المدينة يقولون : (أنها) ، فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا ؛ أي : لعلك ، فكأنه قال :لعلها إذا جاءت لا يؤمنون [الحجة للقراء السبعة : 3 / 377].

الموضع إنما قال : وما يشعركم ثم ابتدأ فأوجب فقال : إنها إذا جاءت لا يؤمنون قال : ولو كان :(وما يشعركم أنها) كان ذلك عذرا لهم وأهل المدينة يقرأون : (أنّها).

فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا أي : لعلك.

فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

وتقول : إن لك هذا علي وأنك لا تؤذي فكأنه قال : وإن لك أنك لا تؤذي ، وإن شاء ابتدأ.

وقد قرئ هذا الحرف علي وجهين : (وَأَنَّكَ لا تَظْمَؤُا فِيها وَلا تَضْحى)(1) [طه : 119].

وتقول : إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم أي : إني نجد إذا ابتدأت كما تقول : أنا نجد ، وإذا شئت قلت أي : أني نجد. كأنك قلت : أي : لأني نجد.

وتقول : ذاك ، وإن لك عندي ما أحببت قال الله تعالي : (ذلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكافِرِينَ عَذابَ النَّارِ) [الأنفال : 14]. كأنه قال : يعلي الأمر ذلك ، وإن لك.

قال سيبويه : ولو جاءت مبتدأة لجاز.

1- هناك مواضع يجوز فيها الوجهان : الأول أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعري وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحي) (طه : 119) ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما علي الاستئناف أو العطف علي جملة أن الأولي والباقون بالفتح عطفا علي أن لا تجوع. الثاني أن تقع بعد حتي فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتي إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتي أنك فاضل. الثالث أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعني حقا كما تقول حقا أنك ذاهب ومنه قوله : أحقّا أنّ جيرتنا استقلّوا أي أفي حق هذا الأمر؟ الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو : (لا جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ) (النحل : 23) ، فالفتح عند سيبويه علي أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل ، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة ، وعند الفراء علي أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ، ومن بعدها مقدرة والكسر علي ما خكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو إنّي لوزر) أي ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل علي أول الكلام ؛ لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد ، وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعني واحد فزحلقوا اللام إلي الخبر. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 146.

قال : وسألت الخليل عن قوله : (وَإِنَّ هـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) [المؤمنون : 52]. فقال : إنما هو علي حذف اللام قال : ولو قرأها قارئ : (وأنّ) كان جيدا.

وتقول : لبيك إنّ الحمد والنعمة لك ، وإن شئت قلت : أنّ الحمد قال ابن الأطنابة :

أبلغ الحارث بن ظالم الموعد

والناذر النذور عليّا

إنما تقتل النّيام ولا تقتل

يقظان ذا سلاح كميا

وإن شئت قلت : إنما تقتل النيام علي الابتداء زعم ذلك الخليل.

وقال الخليل : في قوله : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ) [التوبة : 63] قال : ولو قال : فإن كانت عربية جيدة.

وتقول : أول ما أقول إني أحمد الله كأنك قلت : أول ما أقول الحمد لله.

و (إن) في موضعه ، فإن أردت أن تحكي قلت : أول ما أقول : إني أحمد الله وتقول : مررت فإذا إنه عبد ، وإذا أنه عبد تريد : مررت فإذا العبودية به واللؤم.

وقد عرفت أمورك حتي إنك أحمق كأنه قال : حتي حمقكم وهذا قول الخليل.

مسائل في فتح ألف (أن) وكسرها

تقول : قـد علمت أنـك إذا فعلت ذاك أنـك سوف تغبـط ويجوز أن تكسـر تريـد معني الفاء وتقول : أحقا أنك ذاهب والحق نك ذاهب وأكبر ظنك أنك ذاهب وأجهد رأيك أنك ذاهب وكذلك هما إذا كانا خيرا غير استفهام حملوه علي : أفي حق أنك ذاهب قال العبدي :

أحقّا أن جيرتنا أستقلّوا

فنيّتنا ونيّتهم فريق

قال : فريق ولم يقل فريقان كما يقال للجماعة : هم صديق.

وقال تعالي : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ) [ق : 17] ولم يقل : قعيدان والرفع في جميع هذا قويّ إن شئت قلت : أحق أنك ذاهب وأكبر ظني أنك ذاهب تجعل الآخر هو الأول.

قال أبو العباس : سألت أبا عثمان لم لا تقول : يوم الجمعـة أنك منطلق قال : هـذا يجيزه قوم وهم قليل علي التقـديم والتأخير يجيزون : أنك منطلق يوم الجمعـة وإنما كان الوجه : يوم الجمعـة أنك منطلق لأنهم يريدون : في يوم الجمعة انطلاقك قلت : فلم أجازوا : أما يوم الجمعة فإنك منطلق قال : لأن ما بعـد الفاء مبتـدأ ونصب (يوم الجمعـة) بالمعني الذي أحدثته أما كأنه قال : مهما يكن من شـيء يوم الجمعة فإنك منطلق وهو نحو قولك : زيـد في الدار (اليوم) نصـبت اليوم بمعني الاسـتقرار في قولك : في الدار قلت : أتجيز كيف إنك صانع علي قولك : كيف أنت صانع قال : من أجازه في يوم الجمعة أجازه هاهنا.

قال أبو العباس : لا يجوز هذا في (كيف) ؛ لأن كيف لا ناصب لها قال : قال أبو عثمان : قرأ سـعيد بن جبير : (إلا أنهم ليأكلون الطعام) (1) ففتح إن وجعل اللام زائدة كما زيدت في قوله :

أم الحليس لعجوز شهربه (2)

1- أجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحة وقد قريء شاذا إلا أنهم ليأكلون الطعام بفتح أن ويتخرج أيضا علي زيادة اللام. انظر شـرح ابن عقيل 1 / 367.

2- قال الأشـموني معقبا : تنبيه : اقتضـي كلامه أنها لا تصـحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) (الفرقان : 20) ، بفتح الهمزة وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

وتقول : قـد علمت أن زيـدا لينطلقن فتفتـح ؛ لأن هـذه لام القسم وليست لام (إن) التي في قولك : قـد علمت إن زيـدا ليقوم ؛ لأن هذه لام الابتداء والأولي لام اليمين فليست من (إن) في شيء.

قـال أبو عثمان : في قوله تعالي : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الـذاريات : 23] إن (مثل) و (ما) جعلا اسـما واحدا مثل : خمسة عشر ، وإن كانت ما زائدة وأنشد :

وتداعي منخراه بدم

مثل ما أثمر حماض الجبل

قـال سـيبويه والنحويون يقولون : إنما بناه يعني مثل ؛ لأنه أضافه إلي غير متمكن وهو قوله : إنكم ، وإن شاء أعرب (مثلا) لأنها كانت معربة قبل الإضافـة فترفع فتقول : مثل ما أنكم كما تقول في (يومئذ) من النباء والإعراب فتعربه كما كان قبل الإضافة ويبينه لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن وأن الأول كان مبهما فإنما حصر بالثاني.

وكذلك :

علي حين عاتبت المشيب علي الصّبا (1)

1- الأسـماء المضافة إلي الجملة علي قسـمين أحدهما ما يضاف إلي الجملة لزوما والثاني ما يضاف إليها جوازا. - وأشار في هذين البيتين إلي أن ما يضاف إلي الجملة جوازا يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلي جملة فعلية صدرت بماض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملـة اسـمية نحو هذا يوم جاء زيد ويوم يقوم عمرو أو يوم بكر قائم وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسـي والمصـنف لكن المختار فيما أضـيف إلي جملـة فعليـة صدرت بماض البناء وقد روي بالبناء والإعراب قوله : علي حين عاتبت المشـيب علي الصـبا بفتح نون حين علي البناء وكسرها علي الأعراب. انظر شرح ابن عقيل 3 / 59.

وكذلك :

لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

حمامة في غصون ذات أو قال (1)

1- البناء ، وذلك في ثلاثة أبواب : (أ) أن يكون المضاف مبهما ك" غير ومثل ودون" فمثل" غير" قول أبي قيس بي الأسلت : لم يمنع الشّرب فيها غسر أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال و" غير" فاعل ب" لم يمنع" وقد بنيت علي الفتح. ومثال" مثل" قوله تعالي : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) (الآية : 33 سورة الذاريات). الأكثر علي فتح" مثل" وهي صفة ل" لحقّ" مبنية علي الفتح ، ومثال" بين" قوله سبحانه : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) (الآية : 94 سورة الأنعام). فيمن فتح" بيتا" ويؤيده قراءة الرفع. (ب) أن يكون المضاف زمانا مبهما ، والمضاف إليه" إذ" يحو (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) (الآية : 66 سورة هود) يقرآن بجرّ يوم وفتحه. (ج) أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبنيّ بناء أصليّا أو بناء عارضا ، أمّا الأصلي كقول النابغة : علي حين عاتبت المشيب علي الصّبا وقلت ألّما أصح والشّيب وازع وأمّا العارض فكقول الشاعر : لأجتذبن منهنّ قلبي تحلّما علي حين يستصبين كلّ حليم فإن كان المضاف إليه فعلا معربا ، أو جملة اسمية وجب الإعراب عند البصريين ، ولكنّ قراءة نافع في قوله تعالي : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) (الآية : 119 سورة المائدة) بفتح" يوم" وقراءة (يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً) (الآية : 19 سورة الانفطار) بفتح" يوم" تجعلان جواز البناء صحيحا. انظر معجم القواعد العربية 2 / 64.

وكل المبهمات كـذلك ولا يـدخل في هذا : ضـربني غلام خمسة عشـر رجلا ؛ لأن الغلام مخصوص معلوم غير مبهم بمنزلة وحين ونحو ذلك وأبو عمرو يختار أن يكون نصب : (مثل ما أنكم تنطقون) علي أنه حال للنكرة (لحق) ولا اختلاف في جوازه علي ما قال.

وتقول : إن زيدا إنه منطلق. كأنك قلت : إن زيدا هو منطلق.

والمكسورة والمفتوحـة مجازهما واحـد قال الله تعالي : (ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابُوا مِنْ بَعْدِ ذلِكَ وَأَصْـلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِها لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) [النحل : 119] وقال عبد الله وهب الفزاري الأسدي جاهلي :

زعمت هنيدة أنها صرمت

حبلي ووصل الغانيات غرور

إني وحالك إنّني لمشيّع

صلب القناة بصرحكن جدير

قال سيبويه : وسألته يعني الخليل عن شد ما أنك ذاهب بمنزلة : حقا أنك ذاهب فقال :هذا بمنزلة حقا إنك ذاهب كما تقول : أما إنك ذاهب بمنزلة : حقا إنك وكما كانت (لو) بمنزلة (لو لا) ولا يبدأ بعدها من الأسـماء سوي (إن) نحو : لو أنك ذاهب ولو لا يبتدأ بعدها الأسـماء ولو بمنزلـة (لو لا) ، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيها ، وإن شـئت جعلت : شـد ما كنعم ما كأنك قلت : نعم العمل أنك تقول الحق قال : وسألته عن قوله.

كمـا أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه ، وذلك حق كما أنك هاهنا فزعم أنّ العاملـة في (أنّ) الكاف وما لغو إلا أن (ما) لا تحـذف من هاهنا كراهيـة أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأن) التي للتشبيه كما ألزموا النون (لأفعلن) واللام في قولهم : إن كان ليفعل : كراهية أن يلتبس اللفظان ويـدلك علي أن الكاف هي العاملـة قولهم : هـذا حق مثل ما أنك هنا ففتحوا (أن) وبعض العرب يرفع (مثل) حـدثنا به يونس فما أيضا لغو لأنك تقول : مثل ما أنك هاهنا ولو جاءت (ما) مسقطة من الكاف في الشعر جاز.

قال النابغة الجعدي :

قروم تسامي عند باب دفاعه

كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

يريد : كما أنه يؤخذ المرء قال أبو عثمان : أنا لا أنشده إلا (كأن) يؤخذ المرء.

فأنصب يؤخذ لأنها (أن) التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه ألا تري أنه نسق عليه (يقتل) فنصبه لذلك.

قال سيبويه : سألته يعني الخليل هل يجوز : إنه لحق كما أنك هاهنا علي حد قولك : كما أنت هاهنا فقال : لا ؛ لأن أن لا يبتدأ بها في كل موضع ألا ـ تري أنك لا تقول : يوم الجمعة أنك ذاهب ولا : كيف أنك صانع (فكما) بتلك المنزلة قال : وسألت الخليل عن قوله : أحقا أنه لذاهب فقال : لا يجوز كما لا يجوز يوم الجمعة أنه لذاهب.

وقال : يجوز في الشعر : أشهد أنه ذاهب يشبهه بقوله والله أنه ذاهب ؛ لأن معناه معني اليمين كما أنه إذا قال : أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف إلا باللام ومثل ذلك في الضعف : علمت أن زيدا ذاهب كما أنه ضعيف : قد علمت عمرو خير منك ولكنه علي إرادة اللام كما قال تعالي : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها) [الشمس : 9] ... وهو علي اليمين وكان في هذا حسن حين طال الكلام يعني أن التأويل : (والشمس وضحاها لقد أفلح).

قال أبو العباس رحمه الله والبغداديون يقولون : والله إن زيدا منطلق فيفتحون (إن) وهو عندي القياس ؛ لأنه قسم فكأنه قال : أحلف بالله علي ذاك أشهد أنك منطلق.

قال : والقول عندي في قوله تعالي : (لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)(1) [النحل : 62] والله أعلم أن (لا) زائدة للتوكيد وجرم فعل ماض فكأنه قال والله اعلم جرم أن لهم النار وزيادة (لا) في هذا الموضع كزيادتها في قوله تعالي : (وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ) [فصلت : 34] وإنما

1- تفتح همزة بعد لا جرم نحو قوله تعالي : (لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ) (الآية : 62 سورة النحل) ومعناها : لقد حقّ أنّ لهم النار ، وهناك كثير من التّعابير بمعني حقا تفتح أنّ بعدها ، فتقول مثلا" أمّا جهد رأيي فأنّك ذاهب" ونحو" شدّ ما أنّك ذاهب" وهذا بمنزلة : حقّا أنّك ذاهب ، وتقول : " أمّا أنّك ذاهب" بمنزلة حقّا أنّك ذاهب ، ومثل ذلك قوله تعالي : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) (الآية : 23 سورة الذاريات) وتقبل همزة" إن" الفتح والكسر في مواضع. انظر معجم القواعد العربية 2 / 128.

تقول : لا يستوي عبد الله وزيد ، وكقوله تعالي : (لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ) [البلد : 1] ونحوه من الفواتح.

وتقول : أما جهـد رأيي فإنك راحل ، وأما يوم الجمعـة فإنك سائر ؛ لأن معني (أما) مهما يكن من شـيء فإنك سائر يوم الجمعة فما بعد الفاء يقع مبتدأ ألا تري أنك تقول : أما زيدا فضربت علي التقديم ؛ لأن المعني : مهما يكن من شيء فزيدا ضربت وفضربت.

قال أبو العباس : فيلزم سيبويه أن يقول علي هذا : أما زيدا فإنك ضارب.

قال سـيبويه : وإذا قلت : أما حقا فإنك قائم ، وأما أكبر ظني فإنك منطلق فعلي الفعل لا علي الظرف لأنك لم تضطر إلي أن تجعلها ظرفا إذا كانت (أما) إنما وضـعت علي التقديم لما بعد الفاء فصار التقدير : مهما يكن من شـيء فإنك ذاهب حقا وفيما قال نظر وشـغب : ولا يجوز عندي علي هذا أن يقول : أما هندا ، فإن عمرا ضارب ؛ لأن تقدير الاسم الذي يلي (أما) أن يلي الفاء ملاصقا لهما.

فما جاز أن يلاصق الفاء جاز أن يلي (أما) وما لم يجز أن يلاصـقها لم يجز أن يلي (أما) فلا يجوز أن تقول : مهما يكن من شـيء ، فإن هندا عمرا ضـارب فتنصب هنـدا بضـارب ويجوز أن تقول : مهما يكن من شـيء ، فإن أكبر ظني عمرا ذاهب فيكون : أكبر ظني ظرفا (لـذاهب) وهـذا إنمـا أجازه مع إما لأنهم وضـعوها في أول أحوالها علي التقـديم والتأخير صار حكمها حكم ما لا تأخير فيه ولو كان موضع يجوز أن يقدم فيه ولا يقدم لم يجز أن يعمل ما بعد (أن) في ما قبلها وعلي ذلك ففيه نظر كثير والأقيس في قولك : أما حقا فإنك قائم : أن تعمل معني (أما) في (حقا) كأنك قلت : مهما يكن من شيء حقا فإنك قائم وأحسبه قول المازني.

وتقـول : أيقـول : إنّ عمرا منطلق إذا أردت معني : أتظن كأنـك قلت : أتظن أن عمرا منطلق ، فـإن أردت الحكايـة قلت : أتقول : إنّ وتقول : ظننت زيـدا أنه منطلق ؛ لأن المعني : ظننت زيدا هو منطلق ولا يجوز فيه الفتح ؛ لأنه يصـير معناه : ظننت زيدا الإنطلاق ولو قلت : ظننت أمرك أنك منطلق جاز كأنك قلت : ظننت أمرك الإنطلاق والأخفش يقول : إذا حسن في موضع (إن) وما عملت فيه (ذاك) فافتحها نحو قولك : بلغني أنه ظريف لأنك تقول : بلغني

ذاك قـال : ومـا لـم يحسن فيه (ذاك) فاكسـرها قـال : وتقول : أما أنه منطلق ؛ لأنه لا يحسن هاهنا أما ذاك ثم أجازه بعـد علي معني : حقا أنه منطلق وقـال : لأـن أما في المعني : (حقا) لأنها تأكيـد فكأنه ذكر حقا فجعلها ظرفا قال : وقـد قال ناس : حقا إنك ذاهب علي قولهم : إنك منطلق حقا فتنصب (حقا) علي المصدر كأنه قال : أحقّ ذاك حقا قال : وهذا قبيح وهو من كلام العرب.

ص: 259

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثني

المستثني يشبه المفعول إذا أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام.

تقول : جاءني القوم إلا زيدا فجاءني القوم : كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر (زيدا) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبا.

لكن لا معني لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معني الاستثناء ووصل الفعل إلي ما بعد إلا فالمستثني بعض المستثني منهم ألا تري أن زيدا من القوم فهو بعضهم فتقول علي ذلك : ضربت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا فكأنك قلت في جميع ذلك : أستثني زيدا فكل ما أستثنيه (بإلا) بعد كلام موجب فهو منصوب وألا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي تشبه حرف النفي فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا فالمعني : قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون إلا بعضا من كلّ والمعطوف يكون غير الأول ويجوز أيضا في المعطوف أن تعطف علي واحد نحو قولك : قام زيد لا عمرو ولا يجوز أن تقول في الاستثناء : قام زيد إلا عمرو.

لا ـ يكون المستثني إلا ـ بعضا من كل وشيئا من أشياء و (لا) إنما تأتي لتنفي عن الثاني ما وجب للأول و (إلا) تخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجبا كان أو منفيا ومعناها الاستثناء والاسم المستثني منه مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف ألا تري أنك إذا قلت : جاءني قومك إلا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك : جاءني أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة ، فإن فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعدها لأنك إنما تنصب المستثني إذا كان اسما من الأسماء وهو بعضها فأما إذا فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعد إلا وزال ما كنت تستثني منه ، وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيد وما قعد إلا بكر فزيد مرتفع بقام وبكر مرتفع بقعد وكذلك : ما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بعمرو ولما فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيه.

فإذا قلت : ما قام أحد إلا زيد فإنما رفعت لأنك قدرت إبدال زيد من (أحد).

فكأنك قلت : ما قام إلا زيـد وكـذلك البدل من المنصوب والمخفوض تقول : ما ضـربت إلا أحدا إلا زيدا وما مررت بأحد إلا زيد فالمبدل منه بمنزلـة ما ليس في الكلام وهـذا يبين في باب البـدل ، فإن لـم تقـدر البدل وجعلت قولك : ما قام أحد كلاما تاما لا ينوي فيه الإبدال من (أحد) نصبت فقلت : ما قام أحد إلا زيدا.

والقيـاس عنـدي إذا قـال قائـل : قـام القوم إلاـ أباك فنفيت هـذا الكلام أن تقول : ما قام القوم إلا أباك ؛ لأن حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحـاله وهيئته فأما إن كان لـم يقصـد إلي نفي هـذا الكلام الموجب بتمامه وبني كلامه علي البـدل قال : ما قام القوم إلا أبوك ، فإن قـدمت المسـتثني لـم يكن إلا النصب نحو قولك : ما لي إلا أباك صـديق وما فيها إلا زيـدا أحدا ؛ لأنه قد بطل البدل فلم يتقدم ما يبدل فيه ؛ لأن البدل كالنعت إنما يجري علي ما قبله ، فإن أوقعت استثناء بعد استثناء قلت : ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا.

فتنصب عمرا ؛ لأـنه لاـ يجوز أن يكون لفعل واحـد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فهـذا مما يبصـرك أن النصب واجب بعد استغناء الرافع بالمرفوع.

ولك أن تقول : ما أتاني أحد إلا زيد إلا عمرا وإلا زيدا إلا عمرو فتنصب أيهما شئت وترفع الآخر.

وتقول : ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد.

فإن اسـتثنيت بعد الأفعال التي تتعدي إلي مفعولين نحو : أعطيت زيدا درهما قلت : أعطيت الناس الدراهم إلا زيدا ولا يجوز أن تقول : إلا عمرا الدنانير ؛ لأن حرف الاسـتثناء إنما تسـتثني به واحدا ، فإن قلت : ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا وأردت الاسـتثناء أيضا لـم يجز ، فإن أردت البدل جاز فأبدلت عمرا من أحد ودانقا من قولك : درهما فكأنك قلت : ما أعطيت إلا عمرا دانقا.

واعلـم أنهم قد يحذفون المستثني استخفافا نحو قولهم : ليس إلا وليس غير كأنه قال : ليس إلا ذاك وليس غير ذلك.

واعلم أيضا : أنهم ربما يحملون في هـذا الباب الاسم علي الموضع ، وذلك قولهم : ما أتاني من أحـد إلا زيـد وما رأيت من أحد إلا زيدا ؛ لأنه يقبح أن تقول : ما أتاني إلا من زيد.

فإذا قلت : لا أحد فيها إلا عبد الله فلا بد من إجرائه علي الموضع ورفعه ؛ لأن أحدا مبني مع (لا) وسنذكره في بابه إن شاء الله.

ولا يجوز أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها لا يجوز ما أنا زيدا إلا ضارب تريد ما أنا إلا ضارب زيدا وقد جاءت ألفاظ قامت مقام (إلا) وأصل الاستثناء (لا لا) ونحن نفرد لها بابا إن شاء الله.

ولا يجوز أن تستثني النكرة من النكرات في الموجب لا تقول : جاءني قوم إلا رجلا ؛ لأن هـذا لا فائدة من استثنائه ، فإن نعتّه أو خصصته جاز وهذا امتناعه من جهة الفائدة فمتي وقعت الفائدة جاز.

هذا باب ما جاء من الكلم في معني (إلا)

اعلم أنه قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه إلا : أما الأول من ذلك : فما جاء من الأسماء نحو : غير وسوي وقوم يحكون : سوي وسواء ويضمون إليها : بيد بمعني : غير وحكم (غير) إذا أوقعتها موقع إلا أن تعربها بالإعراب الذي يجب للإسم الواقع بعد إلا تقول : أتاني القوم غير زيد لأنك كنت تقول : أتاني القوم إلا زيدا وتقول : ما جاءني أحد غير زيد لأنك كنت تقول أتاني القوم إلا زيدا وتقول ما جاءني أحد غير لأنك كنت تقول : ما جاءني أحد إلا زيد وما رأيت أحدا غير زيد كما تقول : ما رأيت أحدا إلا زيدا وما مررت بأحد غير زيد كما تقول : ما مررت بأحد إلا زيد فتعرب (غيرا) بإعراب زيد في هذه المسائل بعد إلا وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير ولا يجوز أن تكون غير بمنزلة الاسم الذي تبتدأ بعد إلا في قولك : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه لا يجوز أن تقول ما مررت بأحد غير زيد خير منه وأنت تريد ذلك المعني وإنما أدخلوا فيها معني الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صفة وكذلك (إلا) أقاموها مقام غير إذا كانت صفة كما أقاموا غير مقام إلا إذا كانت استثناء وأصل غير في هذا الباب أن تكون صفة والاستثناء عارض فيها وأصل (إلا) الاستثناء والصفة عارضة فيها شبهت بغير لما شبهت غير بها فتقول علي هذا إذا جعلت غير صفة : جاءني القوم غير زيد ومررت بالقوم غير أخويك ورأيت القوم غير أصحابك تجري غير مجري (مثل) في الإعراب والصفة وكذلك إن جعلت إلا بمعني غير قلت : جاءني القوم إلا زيد ومررت بالقوم إلا زيد ورأيت القوم إلا زيدا تنصبه نصب غير إلي الصفة لا علي الاستثناء.

وزعم الخليل ويونس : أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو فيجريه علي موضع غير لا علي ما بعد غير والوجه الجر ، وذلك أن : غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه حملوه علي الموضع ألا تري أنك تقول : ما أتاني غير زيد وإلا عمرو ولا يقبح : كأنك قلت : ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو.

واعلم أن إلا ـ لا ـ يجوز أن تكون صفة إلا ـ في الموضع الذي يجوز أن تكون في استثناء ، وذلك أن تكون بعد جماعة أو واحد في معني الجماعة إما نكرة وإما ما فيه الألف واللام علي غير معهود ؛ لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فضارعتها لذلك ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع لأنهما لا يجتمعان فيه كما أن غير لا تدخل في الاستثناء إلا في الموضع الذي ضارعت فيه إلا ألا تري أنك تقول : مررت برجل غيرك ولا تقع إلا في مكانها لا يجوز أن تقول : جاءني رجل إلا زيد تريد غير زيد علي الوصف والاستثناء هاهنا محال ولكن تقول : ما يحسن بالرجل إلا زيد أن يفعل كذا ؛ لأن الرجل : جنس ومعناها بالرجل الذي هو غير زيد كما قال لبيد :

إنما يجزي الفتي غير الجمل

وكذلك : مررت بالقوم إلا زيد كما قال :

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة

قليل بها الأصوات إلا بغامها (1)

وذكر سيبويه قولهم : أتاني القوم سواك وحكي عن الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك إلا أن في سواك معني الاستثناء وسواء تنصب في هذا كله لأنها تجري مجري الظروف وتخفض ما بعدها.

وأما الثاني : فما جاء في الأفعال في موضع الاستثناء وهي : لا يكون وليس وعدا وخلا فإذا جاءت وفيها معني الاستثناء ففيها إضمار ، وذلك قولك : أتاني القوم لس زيدا وأتوني لا يكون عمرا وما أتاني أحد لا يكون زيدا كأنه قال : ليس بعضهم زيدا.

وترك (بعضا) استغناء بعلم المخاطب والخليل يجيز في ليس ولا يكون أن تجعلهما صفتني ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني رجل لا يكون عمرا فيدلك علي أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتاني امرأة لا تكون فلانة وما أتتني امرأة ليست فلانة.

وأما (عدا) و (خلا) فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس).

1- هذا مثال المعرّف الشّبيه بالمنكّر.

ولا (يكون) ، وذلك قولك : ما أتاني أحـد خلا زيـدا وأتاني القوم عدا عمرا ، فإن أدخلت (ما) علي عدا وخلا وقلت : أتاني القوم ما عدا زيدا وأني ما خلا زيدا (فما) هنا اسم وخلا وعدا صلة له قال ولا توصل إلا بفعل.

قال سيبويه : وإذا قلت : [أتوني](1) إلا أن يكون زيـد فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلامهم و (أن يكون) في موضع اسم مسـتثني والدليل علي أن (أن يكون) هنا ليس فيها معني الاستثناء أن ليس وخلا وعدا لا يقعن هنا.

ومثل الرفع قوله تعالي : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ) [النساء : 29] وبعضهم ينصب علي وجه النصب في لا يكون.

وأما الثالث : فما جاء من الحروف في معني (إلا) قال سيبويه : من ذلك (حاشا) وذكر أنه حرف يجر ما بعده كما تجرّ (حتي) ما بعدها وفيه معني الاسـتثناء قال : وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبـد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن (ما) اسم ولا يكون صلتها إلا الفعل وهي (ما) التي في قولك : أفعل ما فعلت.

وحكي أبو عثمـان المـازني عن أبي زيـد : قـال : سـمعت أعرابيـا يقول : اللهم أغفر لي ولمن سـمع حاشا الشـيطان وأبا الأصـبع نصب ب (حاشا).

قال أبو العباس : إنما حاشا بمنزلـة خلا ولأن خلا إذا أردت به الفعل إنما معناه جاوزه من قولك : خلا يخلو وكـذلك حاشا يحاشـي وكذلك قولك : أنت أحب الناس إليّ ولا أحاشـي أحدا أي : ولا أسـتثني أحدا وتصـييرها فعلا بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي وأنشد قول النابغة :

ولا أري فاعلا في النّاس يشبهه

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

والبغداديون أيضا يجيزون النصب والجر ب (حاشا).

واعلم أن من الاستثناء ما يكون منقطعا من الأول وليس ببعض له وهذا الذي يكون (إلا) فيه بمعني لكن.

ونحن نفرد له بابا يلي هذا الباب إن شاء الله.

1- في (ط) : أتوين ، والصواب من الأصل.

باب الاستثناء المنقطع من الأول

اشارة

«إلا» في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعا عند البصريين.

ومعني سوي عند الكوفيين والاختيار فيه النصب في كل وجه (1).

وربما ارتفع ما قبل إلا وهي لغة بني تميم وإنما ضارعت إلا (لكن) ؛ لأن (لكن) للإستدراك بعد النفي فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول فمن هاهنا تشابها تقول : ما قام أحد إلا زيد فزيد قد قام ويفرق بينهما : أنّ لكن لا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلي قصة تامة نحو قولك : جاءني عبد الله لكن زيد لم يجيء ولو قلت : مررت بعبد الله لكن عمرو لم يجز وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح ؛ لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كل جنسه داخل فيه ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه ليعرف أنه لم يدخل فيهم نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، فإن قال : ما جاءني زيد إلا عمرا فلا يجوز إلا علي معني لكن.

واعلم أن إلا في كل موضع علي معناها في الاستثناء وأنها لا بد من أن تخرج بعضا من كل فإذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل علي ما يستثني منه فتفقد هذا فإنه يدقّ فمن ذلك قوله تعالي : (لا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) [هود : 43] فالعاصم الفاعل من رحم ليس بعاصم ولكنه دلّ علي العصمة والنجاة.

1- إن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم إلا حمارا ولا يجوز الاتباع وأجازه بنو تميم فتقول ما قام القوم إلا حمار وما ضربت القوم إلا حمارا وما مررت بالقوم إلا حمار. وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه. فمعني البيتين أن الذي استثني بإلا ينتصب إن كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه وقد نبه علي هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك وإطلاق كلامه يدل علي أنه ينتصب سواء كان متصلا أو منقطعا. وإن كان غير موجب وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي انتخب أي اختير إتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع. انظر شرح ابن عقيل 2 / 215.

فكـأنه قال والله اعلم لكن من رحم يعصم أو معصوم ومن ذلك قوله تعالي : (فَلَوْ لا كانَتْ قَرْيَـةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمانُها إِلّا قَوْمَ يُونُسَ) [يونس : 98] وهذا الضرب في القرآن كثير.

ومن ذلك من الكلام : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام وما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرّ (فما نفع) مع الفعل بمنزلة اسم.

ولو لا (ما) لم يجز الفعل هنا بعـد إلا وإنما حسن هذا الكلام ؛ لأنه لما قال : ما زاد دل علي قوله هو علي حاله فكأنه قال : هو علي حاله إلا ما نقص وكذلك دل بقوله : ما نفع ما هو علي أمره إلا ما ضرّ وقال الشاعر :

نجا سالم والنّفس منه بشدقه

ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا

فقوله : نجا ولم ينج كقولك : أفلت ولم يفلت أي : لم يفلت إفلاتا صـحيحا كقولك :تكلمت ولم أتكلم ثم قال : إلا جفن سيف ومئزرا كأنه قال : لكن جفن سيف ومئزرا وقال الآخر :

وما بالرّبع من أحد ... (1)

1- الاسـتثناء المنقطع : وهو مـا كان المسـتثني ليس من نوع المسـتثني منه - إمّا لأنه ليس بعضا نحو : جاء بنوك إلّا ابن خالـد" أو لأنه فقد المخالفـة في الحكم لما قبله نحو (لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولي) (الآية : 56 سورة الدخان) و (لا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجارَةً) (الآية : 29 سورة النساء). والمقطوع في لغة الحجاز يختارون فيه النصب في النّفي نحو قولك : " ما فيها أحد إلّا حمارا" جاءوا به علي معني ولكنّ حمارا ، وكرهوا أن يبـدلوا الآخر من الأوّل فيصـير كأنّه من نوعه ، فحمل علي معني" لكنّ" وعمل فيه ما قبله. وأما بنو تميم فيقولون : " لا أحد فيها إلّا حمار" أرادوا ليس فيها إلّا حمار ، ولكنه ذكر أحدا توكيدا ؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدميّ ، ثمّ أبدل ، فكأنّه قال : ليس فيها إلّا حمار ، ومثل ذلك قولهم : " ما لي عتاب إلّا السّيف" جعله عتابه ، وعلي هذا أنشدت بنو تميم قول النّابغة الذّبياني : يا دار ميّـة بالعليـاء فالسّـند أقوت وطـال عليهـا سالف الأبـد (أقوت : خلت من أهلها) وقفت فيها أصـيلانا أسائلها عيّت جوابا وما بالرّبع من أحد (أصـيلانا : مصغر أصيل شذوذا) إلّا الأواريّ لأيا ما أبيّنها والنّؤي كالحوض بالمظلومة الجلد (الأواريّ : محابس الخيل واحدها آري ، لأيا : بطءا. والنّؤي : حاجز حول الخباء يـدفع عنه الماء ، المظلومـة :أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة ، الجلد : الصـلبة) ومثل ذلك قول جران العود : وبلدة ليس فيها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس انظر معجم القواعد العربية 5 / 39.

ثم قال : إلا أو آريّ.

فهذا كأنه كما قال : من أحد اجتزأ بالبعض من الكل فكأنه قال : ما بالربع من شيء واكتفي بأحد ؛ لأنه من الاستثناء فساغ ذلك له ؛ لأنه لم يلبس.

وأما قول الشاعر :

من كان أسرع في تفرّق فالج

فلبونه جربت معا وأغدّت

إلا كناشرة الّذي ضيّعتم

كالغصن في غلوائه المتنبّت

وقال الآخر :

كلّا وبيت الله حتي ينزلوا

من رأس شاهقة إلينا الأسودا

ثم قال :

إلا كخارجة المكلّف نفسه

وابني قبيصة أن أغيب ويشهدا

فإن الكاف زائدة كزيادتها في قول الله تعالي : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشوري : 11].

وكقول رؤبة :

لواحق الأقراب فيها كالمقق ... (1)

والمقق : الطول وإنما المعني : فيها طول كما يقال : فلان كذا الهيئة أي : ذو الهيئة.

ص: 269

1- ما زيدت فيه قول رؤبة : (لواحق الأقراب فيها كالمقق ...) أي فيها المقق أي الطول وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأقط فقال كهين أي هينا. انظر شرح ابن عقيل 3 / 26.

مسائل من باب الاستثناء

تقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا زيد. وما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيدا هذا وجه الكلام ، وإن حملته علي الإضمار الذي في الفعل أعني : المضمر في (يقول) فقلت : ما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيد فعربي.

قال عديّ بن زيد :

في ليلة لا نري بها أحدا

يحكي علينا إلا كواكبها

وإنما تكلّموا بذلك ؛ لأن (تقول) في المعني منفي إذ كان وصفا لمنفي أو خبرا كما قالوا : قد عرفت زيدا أبو من هو ؛ لأن معناه معني المستفهم عنه.

ويجوز : ما أظنّ أحدا فيها إلا زيد لا أحد منهم اتخذت عنده يدا إلا زيد رفعت زيدا في المسألة الأولي علي البدل من المضمر في فيها المرفوع وخفضته في الثانية علي البدل من الهاء المخفوضة في (عنده) وتقول : ما ضربت أحدا يقول ذاك إلا زيدا لا يكون في ذلك إلا النصب ؛ لأن القول غير منفي هنا وإنما أخبرت : أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا والمعني في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدا لا يكون في ذلك إلا النصب ؛ لأن القول غير منفي هنا وإنما أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا والمعني في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيد.

ولكنك قلت : رأيت أو ظننت ونحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت ولو جعلت :رأيت من رؤية العين كان بمنزلة (ضربت).

قال الخليل : ألا تري أنك تقول : ما رأيته يقول ذلك إلا زيد وما أظنّه يقوله إلا عمرو فهذا يدلك علي أنك إنما أنتحيت علي القول وتقول : قل رجل يقول ذاك إلا زيد وليس (زيد) بدلا من الرجل في (قل).

قال سيبويه : لكن (قل رجل) في موضع (أقل رجل) ومعناه كمعناه وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثني بدل منه ؛ لأنه يدخله في شيء يخرج منه من سواه ، وكذلك أقل من وقل من إذا جعلت من بمنزلة رجل.

قال : حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة ، يعني : من.

قال أبو العباس : إذا قلت : قل رجل يقول ذاك إلا زيد فهذا نفي كثر رجل يقول ذاك إلا زيد وليست هذه قل التي تريد بها قل الشيء وإنما تريد ما يقول ذاك إلا زيد.

والدليل علي أن رجل في معني رجال أنك لو قلت : قل زيد إلا زيد لم يجز لأنك لا تستثني واحدا من واحد هو هو وقولك : إلا زيدا يدلّ علي معني أقل رجل فهو بدل من قولك : قل رجل.

وتقول : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به من قبل (أن بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم فلما قبح أن يحمله علي الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع اسم منصوب ولكنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به استوت اللغتان وصارت (ما) علي أقيس الوجهين وهي لغة تميم.

وتقول : لا أحد فيها إلا عبد الله تحمل عبد الله علي موضع (لا) دون لفظه وكذلك تقول : ما أتاني من أحد إلا عبد الله ألا تري أنك تقول : ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد من قبل أنه خطأ أن تحمل المعرفة علي (من) في هذا الموضع كما تقول : لا أحد فيها إلا زيد ، لا عمرو ؛ لأن المعرفة لا تحمل علي (لا).

وتقول : ما فيها إلا زيد وما علمت أن فيها إلا زيدا ولا يجوز : ما إلا زيد فيها ولا ما علمت أن إلا زيدا فيها وإنما حسن لما قدمت وفصلت بين أن وإلا لطول الكلام كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتحسن.

ولا يجوز أن تقول : ما علمت أن إلا زيدا فيها من أجل أنك لم تفصل بين (أن) وإلا كما فصلت في قولك ما علمت أن فيها إلا زيدا.

قال سيبويه : وتقول إن أحدا لا يقول ذاك وهو خبيث ضعيف فمن أجاز هذا قال : إن أحدا لا يقول هذا إلا زيدا حمله علي (إن) وتقول : لا أحد رأيته إلا زيد ، وإن بنيت جعلت (رأيته) خبرا لأحد أو صفة.

وتقول : ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدا كأنه قال : قد قالوا ذاك إلا زيدا.

وتقول : ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا و (أن) في موضع اسم مرفوع قال الشاعر :

لم يمنع الشّرب منها غير أن هتفت

حمامة في غصون ذات أو قال

وناس يقولون : غير أن نطقت وقد مضي تفسيره.

وتقول : ما أتاني زيد إلا عمرو إذا أردت بذكرك زيدا : بعض من نفيت توكيدا للنفي فهي بمنزلة ما لم تذكره ولا يجوز أن تقول : ما زيد إلا قام ، فإن قلت : ما زيد إلا يقوم كان جيدا ، وذلك أن الموضع موضع خبر والخبر اسم فلو كان : ما زيدا إلا يقوم كان جيدا لمضارعة يفعل الأسماء. ولم يقولوا : أكثر من ذلك.

قال أبو العباس رحمه الله : والتقدير : ما زيد شيئا إلا ذا فلا يجوز أن يقع بعد إلا شيء إلا اسم في معني شيء الذي هو حدّ زيد ؛ لأنه واحد من شيء ؛ لأنه شيء في معني جماعة وتقدره : ما زيد شيئا من الأشياء إلا قائم فلا يجوز أن يقع قعد (إلا) إلا اسم أو مضارع له ومن هاهنا وجب أن تقول ما زيد إلا الجبن آكل وإلا الخبر آكله هو وفيمن قال زيدا ضربته : قال : ما زيد إلا الخبز آكله ولا يجوز : ما الخبز إلا زيد آكل.

لا يجوز أن تعمل الفعل الذي بعد إلا في الاسم الذي قبلها بوجه من الوجوه ؛ لأن الاستثناء إنما يجيء بعد مضي الابتداء ؛ لأن المعني : ما الخبز شيئا إلا زيد آكله ، فإن حذفت الهاء من (آكله) أضمرتها ورفعت الخبز.

لا يجوز إلا ذلك ، فإن قلت : ما زيد إلا قد قام فهو أمثل ولو لم يجزه مجيز كان قاصدا فيه إلي مثل ترك إجازة ما قبله ؛ لأن (قد) إنما أكدت وصارت جوابا لتوقع خبر والفعل الماضي علي حاله ومن أجازه فعلي وجه أن (قد) لما زادت ضارع الفعل بالزيادة التي قبله الأفعال المضارعة

والأسماء ؛ لأن الأفعال المضارعة يدخلها السين وسوف والأسماء يدخلها الألف واللام فتقول : ما زيد إلا قد قام ألا تري أن (قد) إذا لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون حالا نحو : جاء زيد قد ركب دابة ولو لا (قد) كان قبيحا ، فإن قيل : ألست تقول : ما جاءني زيد إلا تكلم بجميل فقد وقع الفعل الماضي بعد إلا ـ قيل : إنما جاز وجاد ؛ لأنه ليس قبله إسم يكون خبرا له وإنما معناه : كلما جاءني زيد تكلم (بجميل) ، فإن قال : فأنت قد تقول : ما تأتيني إلا قلت حسنا وما تحدثني إلي صدقت فمن أين وقع الماضي بعد إلا والذي قبله مضارع قيل : فالمضارع الذي قبله في معني الماضي ؛ لأنه حكاية الحال.

ألا تري أن معناه : كلما حدثتني صدقتني وكلما جئتني قلت : حقا ولو قلت : ما زيد إلا أنا ضارب لأضمرت الهاء في (ضارب) ؛ لأن زيدا لا سبيل لضارب عليه ؛ لأن تقديره : ما زيد شيئا إلا أنا ضاربه ، فإن كانت ما الحجازية فهي الرافعة لزيد ، وإن كانت التميمية فإنما جاء الفعل بعد أن عمل الابتداء فصار بمنزلة قولك كان زيد ضربت في أنه لا بد من الهاء في (ضربت) وتقول : ما كان أخاكل إلا زيد وما ضرب أباك إلا زيد ؛ لأن الفعل فارغ لما بعده فتقديره ما كان أحد أخاك إلا عمرو وما كان أخوك أحدا إلا زيدا فما بعد (إلا) من فاعل أو مفعول مستثنيا من اسم في النية أو خبر ولا يجوز : ما منطلقا إلا كان زيد من حيث استحال ما زيدا إلا ضرب عمرو وتقول ما كان زيد قائما إلا أبوه وما زيد قائما إلا أبوه ؛ لأن (ما) في قائم منفي في المعني والأب هو الفاعل كما تقول : ما قام إلا زيد.

فإن قلت : ما زيد قائما أحد إلا أبوه كان جيدا ؛ لأن الاستثناء معلق بما قبله غير منفصل منه ونظير ذلك : زيد ما قام أحد إلا أبوه وزيد ما كان أحد قائما إلا أبوه.

وتقول : ما أظنّ أحدا قائما إلا أبوك والنصب في الأب أجود علي البدل من (أحد) ولو قلت : ما زيد قائما أحد إليه إلا أبوه كان أجود حتي يكون الاستثناء فضلة.

ويقول : إن أخويك ليسا منطلقا إلا أبوهما كما تقول : إن أخويك ليسا منطلقة جاريتهما وكذلك : إن أخويك ليسا منطلقا أحد إلا أبوهما كما تقول : مررت برجال ليسوا إلا منطلقا آباؤهم.

قال أبو العباس رحمه الله : يزعم البغداديون : أن قولهم : إلا في الاستثناء إنما هي إن ولا ولكنهم خففوا إن لكثرة الاستعمال ويقولون إذا قلنا : ما جاءني أحد إلا زيد.

فإنما رفعنا زيدا (بلا) ، وإن نصبنا ف- (بإن).

ونحن في ذلك مخيرون في هذا ؛ لأنه قد اجتمع عاملان (إن ولا) فنحن نعمل أيهما شئنا وكذلك يقولوا جاءني القوم إلا زيدا ولا يعرفون ما نقول نحن أن رفعه علي الوصف في معني غير فيلزمهم أن يقولون : ما جاءني إلا زيدا إذا أعملوا (إن) وهم لا يقولون به فسألناهم : لم ذلك فقالوا : لأن أحد مضمرة قلت ذاك أجدر أن يجوز النصب كما يجوز إذا أظهرت أحدا فلم يكن في ذاك وما يتولد فيه من المسائل حجة وهذا فاسد من كل وجه ذكرنا إياه يجعل له حظا فيما يلتفت إليه ويجب علي قولهم أن تنصب النكرات في الاستثناء بلا تنوين لأن : لا تنصب النكرات بلا تنوين.

قال سيبويه : إذا قلت لو كان معنا زيد رجل إلا زيد لغلبنا الدليل علي أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ونظير ذلك قوله : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) [الأنبياء : 22] ومثل ذلك قوله : (لا يَسْتَوِي الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) [النساء : 95] ، ومثله قول لبيد :

وإذا جوزيت قرضا فأجزه

إنّما يجزي الفتي غير الجمل

قال أبو العباس رحمه الله : لو كان معنا إلا زيدا لغلبنا أجود كلام وأحسنه والدليل علي جودته أنه بمنزلة النفي نحو قولك : ما جاءني أحد إلا زيد وما جاءني إلا زيد أنك لو قلت : لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكنا فزيد معك كما قال تعالي : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) [الأنبياء : 22] والله تعالي فيهما.

وتقول : لو كان لنا إلا زيدا أحد لهلكنا كما تقول : ما جاءني إلا زيدا أحد والدليل علي جودة الاستثناء أيضا أنه لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفا إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز.

ألا تري أنك تقول : ما جاءني أحـد إلا زيـد علي الوصف إن شـئت وكذلك : جاءني القوم إلا زيد علي ذلك ولو قلت : جاءني رجلا إلا زيد تريـد : غير زيـد علي الوصف لم يجز ؛ لأن الاسـتثناء هنا محال وتقول : ما أكل أحـد إلا الخبز إلا إلا زيـدا ؛ لأن معني : ما أكل أحـد إلا الخبز أنه قـد أكل الخبز كل إنسان فكأنك قلت أكل الخبز كل إنسان فكأنك قلت أكل الخبز كل إنسان إلا زيدا وكذلك ما مسـلوب أحد إلا ثوبا إلا زيـدا لأنك أردت : كل إنسان سـلب ثوبا إلا زيـدا وتقول : ما ضـربت أحدا إلا قائما فتنصب (قائما) علي الحال وكذلك : ما مررت بأحـد إلا (قائما) وما جاءني أحـد إلا راكبا ، فإن قلت : ما مررت بأحـد إلا قائما إلا زيـدا نصـبت : زيـدا ولم يجز أن تبدله من (أحد) ؛ لأن المعني : مررت بكل أحد قائم ، وإن شئت : قائما إلا زيدا وتقول : ما مر بي البعير إلا إبلك وذهب الدنانير إلا دنانيرك وفي كتاب الله تعالي : (وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ) [العصر].

قال الأخفش : لو قلت : أين إلا زيدا قومك وكيف إلا زيدا قومك ، لجاز ؛ لأن هذا بمنزلة أهاهنا إلا زيدا قومك ويجيز ضـرب إلا زيد قومك أصحابنا علي أن يستثني زيدا من الفاعلين.

وقـال : لو اسـتثنيته من المفعولين لـم يحسن لأنـك لـم تجيء للمفعولين بـذكر في أول الكلام و (ضـرب) هو من ذكر الفاعلين ؛ لأن الفعل (لهم).

واعلم أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هـذه الحروف إلا ويكون الثاني اسـما مثل قولك : قام القوم إلا خلا زيـدا هذا لا يجوز أن تجمع بين إلاـ وخلاـ ، فـإن قلت : إلاـ ما خلا زيـدا وإلا ما عـدا جاز ولا يجوز إلا حاش زيـدا والكسائي : يجيزه إذا خفض (بحاشا) والبغـداديون يجيزون في : ما عندي إلا أباك أحدا الرفع والنصب في (أبيك) يجيزون : ما عندي إلا أبوك أحد.

وقد مضي ذكر هذا وما يجوز فيه وما لا يجوز.

وإذا قلت : ما قام القوم إلا زيـد وهل قام القوم إلا زيـد فالرفع عند البصـريين علي البدل وعند الكوفيين علي العطف ويقولون : إذا اجتمعت (إلا وغيرا) فاجعل إحداهما تتبع ما قبلها وإحداهما استثناء فيقولون : ما جاءني أحد إلا زيد غير عمرو ترفع زيدا وتنصب (غير) وهذا

عنـدنا إنما انتصب الثاني ؛ لأنه لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلان وقد مضـي تفسـير ذلك ، وإذا نسـقت جاز رفعهما جميعا فقلت : ما جاءني أحد إلا زيد وغير عمرو قال الشاعر :

ما بالمدينة دار غير واحدة

دار الخليفة إلا دار مروانا

ترفع (غير) وتنصب دار مروان ولـك أن تنصـبهما جميعـا علي قولك : ما جاءني أحـد إلا زيـدا ورفعهما جميعا لا يجوز إلا علي أن تجعل (غير) نعتا فيصير الكلام كأنك قلت : ما بالمدينة دار كبيرة إلا دار مروان.

ولا يجوز أن يقع بعد إلا شيئان مختلفان علي غير جهة البدل لا يجوز : ما أكل إلا عبد الله طعامك.

ولا ما أكل إلا طعامك عبد الله وقد مضي تفسير هذا ، فإن جعلت (إلا) بمعني غير فقد أجازه قوم.

وإذا قال القائل : الذي له عندي مائة درهم إلا درهمين فقد أقر بثمانية وتسعين ، وإذا قال : الذي له عندي مائة إلا درهمان فقد أقر بمئة ؛ لأن المعني : له عندي مائة غير درهمين.

وكذلك لو قال : له عليّ مائة غير ألف.

كان له مائة ألا تري أنه لو قال : له عليّ مائة مثل درهمين جاز أن يكون المعني : أن المائة درهمان.

وكـذلك لو قال : له عليّ مئـة مثل ألف كان عليه ألف (فغير) نقيض مثل ، وإذا قلت : ما له عنـدي إلا درهمين فأردت أن تقر بما بعـد (إلا) رفعته لأنك إذا قلت : ما له عنـدي مئـة إلا درهمان فإنما رفعت درهمان بأن جعلته بـدلا من (مئـة) فكأنك قلت : ما له عندي إلا درهمان ، وإذا نصـبت فقلت : ما له عنـدي مئـة إلا درهمين فما أقررت بشـيء ؛ لأن (عندي) لـم ترفع شـيئا فيثبت له عندك فكأنك قلت : ما له عندي ثمانية وتسعون.

كذلك إذا قلت ما لك عليّ عشـرون إلا درهما فإذا قلت : ما لك عشرون إلا خمسة فأنت تريد : ما لك إلا خمسة وتقول : لك عليّ عشرة إلا خمسة ما خلا درهما فالذي له ستة.

وكل استثناء فهو مما يليه والأول : حط والثاني : زيادة وكذلك جميع العدد فالدرهم مستثني من الخمسة فصار المستثني أربعة.

ولا ـ ينسق علي حروف الاستثناء (بلا) لا تقول : قام القوم ليس زيدا ولا عمرا. ولا : قام القوم غير زيد ولا عمرو ، والنفي في جميع العربية ينسق عليه (بلا) إلا في الاستثناء.

وقال بعضهم : (لا سيما) يجيء شبيها بالاستثناء ، وحكي : ولا سيما يوم ويوما ، من رفع جعله في صلة (ما) ومن خفض خفض ب (سي) [قياسا وليس من كلام العرب](1) هاهنا ، وجعل (ما) زائدة للتوكيد و (السي) المثل ، ومن نصب جعله ظرفا (2) وحكي عن الأحمر : أنه كان يجيز : ما قام صغير وما خلا أخاك كبير وإنما قاسه علي قول الشاعر :

وبلدة ليس بها طوري

ولا خلا الجن بها إنسي

وليس كما ظن ؛ لأن إنسي مرتفع (بها) علي مذهبهم ولو قلت : ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله زيدا كان جيدا.

قال أبو بكر : قد كنا قلنا عند إفتتاحنا ذكرنا الأسماء المنصوبات أنها تنقسم قسمة أولي علي ضربين.

وأن الضرب الأول : هو العام الكثير. وقد ذكرناه بجميع أقسامه.

وبقي الضرب الآخر وهو (إلا) ونحن ذاكرون إن شاء الله الضرب الآخر من الأسماء المنصوبة من القسمة الأولي.

1- ما بين المعكوفتين ساقط في (ط).

2- ان كان منقطعا فالحجازيون يوجبون نصبه وهي اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة علي النصب في قوله تعالي (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) وقوله تعالي (وَما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزي إِلَّا ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلي) ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع (إلا اتباع) و (إلا ابتغاء) ؛ لأن كلا منهما في موضع رفع اما علي أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد علي النفي واما علي أنه مبتدأ تقدم خبره عليه والتميميون يجيزون الإبدال ويختارون النصب قال الشاعر : وبلدة ليس بها أنيس إلّا اليعافير وإلّا العيس انظر شرح شذور الذهب 1 / 344.

هـذا الضـرب كل اسم نـذكره لفائـدة بعـد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضـمرة قد تما بالإضافة والنون وحالت النون بينهما أو الإضافة ولولاها لصـلح أن يضاف إليه والفرق بين هذا الضـرب من التمييز وبين التمييز الذي قبله أن المنصوب هنا ينتصب عند تمام الاسم ، وذلك ينتصب عند تمام الكلام وهذا الضرب أكثر ما يكون في نوعين يميزان المقادير والأعداد وقد نصبوا أشياء نصب الأسماء بعد المقادير.

ص: 278

باب تمييز المقادير

المقدرات بالمقادير علي ثلاثة أضرب : ممسوح ومكيل وموزون.

أما ما كان منها علي معني المساحة فقولهم : ما في السماء قدر راحة سحابا جعل قدر الراحة شيئا معلوما نحو : ما يمسح به ما في الأرض وكل ما كان في هذا المعني فهذا حكمه.

وأما ما كان علي معني الكيل فقولهم : عندي قفيزان برا وما أشبه ذلك.

وأما ما كان علي معني الوزن فقولهم : عندي منوان سمنا وعندي رطل زيتا.

فالتمييز (1) إنما هو فيما يحتمل أن يكون أنواعا ألا تري أنك إذا قلت : عندي منا ورطل وأنت تريد : مقدار منا ومقدار رطل لا الرطل والمن اللذين يوزن بهما جاز أن يكون ذلك المقدار من كل شيء يوزن من الذهب والفضة والسمن والزيت وجميع الموزونات وكذلك الذراع يجوز أن يكون مقدار الذراع من الأرضين والثياب ومن كل ما يمسح وكذلك القفيز والمكيل يصلح أن يكال به الحنطة والشعير والتراب وكل ما يكال.

فأما قولهم : لي مثله رجلا فمشبه بذلك ؛ لأن المثل مقدار فذلك الأصل ولكنهم يتسعون في الكلام فيقولون : لي مثله رجلا وهم يريدون : في شجاعته وغنائه أو غير ذلك.

فإذا قلت : لي مثله زيدا فذلك علي بابه إنما يريد : مثل شيء في وزنه وقدره والهاء في مثله حالت بين مثل وبين زيد أن تضيفه إليه وكذلك النون في (منوان) فنصبته كما نصبت المفعول لما حال الفاعل بينه وبين الفعل بينه وبين الفعل.

ولو لا المضاف والنون لأضفته إليه ؛ لأن كل إسم يلي إسما ليس بخبر له ولا صفة ولا بدل منه فحقه الإضافة وسيتضح لك ذلك في باب الخفض إن شاء الله.

1- التّمييز وهو اسم نكرة فضلة يرفع ابهام اسم أو اجمال نسبة. فالأوّل بعد العدد الأحد عشر فما فوقها إلي المائة وكم الاستفهاميّة نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير ك رطل. زيتا وك شبر أرضا وقفيز برّا وشبههنّ من نحو (مثقال ذرّة خيرا) ونحي سمنا ومثلها زبدا وموضع راحة سحابا وبعد فرعه نحو خاتم حديدا والثّاني اما محوّل عن الفاعل نحو (واشتعل الرّأس شيبا) أو عن المفعول نحو (وفجّرنا الأرض عيونا) أو عن غيرهما نحو (أنا أكثر منك مالا) أو غير محوّل نحو لله درّه فارسا. انظر شرح شذور الذهب 1 / 329.

ومثل ذلك : عليه شعر كلبين دينا فالشعر مقدار وكذلك : لي ملء الدار خيرا منك ولي ملء الدار أمثالك ؛ لأن خيرا منك وأمثالك نكرتان ، وإن شئت قلت لي ملء الدار رجلا وأنت تريد : رجالا وكل مميز مفسر في المقادير والأعداد وغيرها.

(فمن) تحسن فيه إذا رددته إلي الجنس تقول : لي مثله من الرجال وما في السماء قدر راحة من السحاب ولله دره من الرجال وعندي عشرون من الدراهم ومنه ما تدخل فيه (من) وتقره علي إفراده كقولك : لله دره من رجل.

قال أبو العباس رحمه الله : أما قولهم : حسبك بزيد رجلا وأكرم به فارسا ، وحسبك يزيد من رجل وأكرم به من فارس ، ولله دره من شاعر ، وأنت لا تقول : عشرون من درهم ولا هو أفره من عبد.

فالفصل بينهما : أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز ألا تري أنك لو قلت : أكرم به فارسا وحسبك به خطيبا لجاز أن تعني في هذه الحال وكذلك إذا قلت : كم ضربت رجلا وكم ضربت من رجل ، جاز ذلك ؛ لأن (كم) قد يتراخي عنها مميزها.

وإذا قلت : كم ضربت لم يدر السامع أردت : كم مرة ضربت رجلا واحدا أم : كم ضربت من رجل فدخول (من) قد أزال الشك.

ويجوز أن تقول : عندي رطل زيت وخمسة أثواب علي البدل ؛ لأنه جائز أن تقول : عندي زيت رطل وأثواب خمسة فتوخوها علي هذا المعني وجائز الرفع في : لي مثله رجل.

تريد : رجل مثله فأما الذي ينتصب إنتصاب الاسم بعد المقادير فقولك : ويحه رجلا ولله دره رجلا وحسبك به رجلا.

قال العباس بن مرداس :

ومرة يحميهم إذا ما تبدّدوا

ويطعنهم شزرا فأبرحت فارسا (1)

قال سيبويه : كأنه قال : فكفي بك فارسا وإنما يريد : كفيت فارسا ودخلت هذه الباء توكيدا ومن ذلك قول الأعشي :

فأبرحت ربّا وأبرحت جارا ... (2)

ومثله : أكرم به رجلا.

وإذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر تقول : ويحه من رجل ولله در زيد من فارس وحسبك به من شجاع ولا يجوز : عشرون من درهم ولا هو أفرههم من عبد ؛ لأنه لم يذكره في الأول ومعني قولهم : ذكر منه أن رجلا هو الهاء في ويحه.

وفارس هو زيد والدرهم ليس هو العشرون والعبد ليس هو زيد ولا الأفره ؛ لأن الأفره خبر زيد.

1- وذلك قولك : " ويحه رجلا" وأنت تريد الثناء عليه. و" لله درّه رجلا" و" حسبك به من فارس ، ومثل ذلك قول العباس بن مرداس : ومرّة يحميهم إذا ما تبدّدوا ويطعنهم شزرا فأبرحت فارسا (يمدح مرة بأنه إذا تبدّدت الخيل في الغارة ردّها وحماها ، ويطعنهم شزرا : الشّزر : ما كان في جانب وهو أشدّ ، وأبرحت : تبيّن فضلك كما يتبيّن البراح من الأرض ، والشاهد : فارسا وهو منصوب علي التمييز) فكأنّه قال : فكفي بك فارسا. ومن ذلك قول الأعشي : تقول ابنتي حين جدّ الرّحيل فأبرحت ربّا وأبرحت جارا (فأبرحت ربّا وأبرحت جارا تمييز والمعني : ظهرت وتبيّنت ربّا وجارا) ومثله : " أكرم به رجلا". انظر معجم القواعد العربية 4 / 41.

2- انظر معجم القواعد العربية 4 / 41.

باب تمييز الأعداد

اعلم أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلي ما يميزها كحاجتها.

وهي تجيء علي ضربين : منها ما حقه الإضافة إلي المعدود ، وذلك ما كان منه يلحقه التنوين ومنها ما لا يضاف وهو ما كان فيه نون أو بني إسم منه مع اسم فجعلا بمنزلة اسم واحد (1).

أما المضاف فما كان منها من الثلاثة إلا العشرة فأنت تضيفه إلي الجمع الذي بني لأدني العدد نحو : ثلاثة أثوب وأربعة أفلس وخمسة أكلب وعشرة أجمال.

فأفعل وأفعال مما بني لأقل العدد وأقل العدد هو العشرة فما دونها ذلك أن تدخل في المضاف إليه الألف واللام ؛ لأنه يكون الأول به معرفة فتقول : ثلاث الأثواب وعشرة الأفلس.

ومن ذلك مائة وألف ؛ لأن المائة نظير عشرة لأنها عشر عشرات والألف نظير المائة ؛ لأنه عشر مئات.

1- تمييز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا وإحدي عشرة امرأة : وإن أضيف عدد مركب يبق البنا وعجز قد يعرب يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلي غير مميزها ما عدا اثني عشر فإنه لا يضاف فلا يقال اثنا عشرك ، وإذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين أنه يبقي الجزآن علي بنائهما فتقول هذه خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك بفتح آخر الجزءين. وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر علي بنائه فتقول هذه خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك : وصغ من اثنين فما فوق إلي عشرة كفاعل من فعلا واختمه في التأنيث بالتا ومتي ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا يصاغ من اثنين إلي عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع إلي عاشر بلا تاء في التذكير وبتاء في التأنيث. انظر شرح ابن عقيل علي الألفية 4 / 74.

قال أبو العباس رحمه الله : ولكنك أضفت إلي المميز : لأن التنوين غير لازم في المئة والألف والنون في عشرين لازمة لأنها تثبت في الوقف وتثبت مع الألف واللام فإذا زدت علي العشرة شيئا جعل مع الأول اسما واحدا وبنيا علي الفتح ويكون في موضع عدد فيه نون ، وذلك قولك : أحد عشر درهما وخمسة عشر دينارا ويدلك علي أن عشر قد قامت مقام التنوين قولهم : إثنا عشر درهما ألا تري أن عشر قد عاقبت النون فلم تجتمعا فهذا علي ذلك إلي تسعة عشر فإذا ضاعفت أدني العقود وهو عشرة كان له اسم من لفظه ولحقته الواو والنون والياء والنون نحو : عشرون وثلاثون إلي تسعين والذي يبين به هذه العقود لا يكون إلا واحدا نكرة تقول : عشرون ثوبا وتسعون غلاما.

فإذا بلغت المئة تركت التنوين وأضفت المئة إلي واحد مفسر ووجب ذلك في المئة لأنها تشبه عشرة وعشرين أما شبهها بعشرة فلأنها عشر عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة ، وأما شبهها بعشرين وتسعين فلأنها العقد الذي يلي تسعين فوجب أن يكون مميزها واحدا فأضيفت إلي واحد لذلك إلا أنك تدخل عليه الألف واللام إن شئت ؛ لأن الأول يكون به معرفة وكذلك ألف حكمه حكم مئة وتثنيتها فتقول : مئتا درهم وألفا درهم وقد جاء بعض هذا منونا منصوبا ما بعده في الشعر قال الربيع :

إذا عاش الفتي مئتين عاما

فقد ذهب البشاشة والفتاء (1)

1- شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله : إذا عاش الفتي مائتين عاما فلا يقاس عليه ، وأجاز ابن كيسان المائة درهم والألف دينارا (وأحد اذكر وصلته بعشر) مجردا من التاء (مركّبا) لهما (قاصد معدود ذكر) نحو : (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً) (يوسف : 4) ، وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل : وحد عشر علي الأصل وهو قليل. وقد يقال واحد عشر علي أصل العدد. (وقل لدي التأنيث إحدي عشره) امرأة بإثبات التاء وقد يقال واحد عشرة (والشّين فيها عن تميم كسره) أي مع المؤنث فيقولون إحدي عشرة واثنتا عشرة بكسر الشين ، وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهو لغة الحجاز. ، وأما في التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال : أحد عشر وكذلك أخواته لتوالي الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة - صاحب حفص - (اثْنا عَشَرَ شَهْراً) (التوبة : 36) ، وفيها جمع بين ساكنين (و) أما (مع غير أحد وإحدي ما معهما فعلت) في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث (فافعل قصدا) والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التأنيث (ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا ما قدّما) أي في الإفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 396.

قال سيبويه وثلاث : وأما تسع مائة وثلاث مائة فكان حقه مئتين أو مئات ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر.

وقال : اختص هذا إلي تسع مئة ثم ذكر : أنهم قد يختصون الشيء بما لا يكون لنظائره فذكر : لدن وغدوة وما شعرت به شعرة وليت شعري والعمر والعمر ولا يقولون إلا لعمرك في اليمين وذكر مع ذلك أنه قد جاء في الشعر الواحد يراد به الجمع وأنشد :

في حلقكم عظم وقد شجينا

يريد : في حلوقكم. وقال آخر :

كلوا في بعض بطنكم تعفّوا

فإنّ زمانكم زمن خميص

واعلم أن (كم) اسم عدد مبهم فما يفسرها بمنزلة ما يفسر العدد وقد أفردت لها بابا يلي هذا الباب.

ص: 284

باب (كم)

اعلم أن ل- (كم) موضعين (1) : تكون في أحدهما استفهاما وفي الآخر خبرا فأما إذا كانت استفهاما فهي فيه بمنزلة : عشرين وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرها تقول : كم درهما لك كما تقول : أعشرون درهما لك أثلاثون درهما لك فينتصب الدرهم بعد (كم) كما انتصب بعد عشرين وثلاثين ؛ لأن (كم) اسم ينتظم العدد كله وخص الاستفهام بالنصب ليكون فرقا بينه وبين الخبر ؛ لأن العدد علي ضربين : منه ما يضاف إلي المعدود ومنه ما لا يضاف كما ذكرنا فجعلت (كم) في الاستفهام بمنزلة ما لا يضاف منه ، وذلك نحو : خمسة عشر وعشرين فخمسة عشر أيضا بمنزلة اسم منون ألا تري أنه لا يضاف إلي ما يفسره فإذا قلت : كم درهما لك فإنما أردت : كم لك من الدراهم كما أنك لما قلت : عشرون درهما إنما أردت : عشرون من الدراهم ولكنهم حذفوا (من) استخفافا كما قالوا : هذا أول فارس في الناس وإنما يريدون : هذا أول الفرسان.

قال الخليل : إن : (كم درهما لك) أقوي من قولك : (كم لك درهما) ، وذلك أن قولك :(أعشرون لك درهما) أقبح إلا أنها في (كم) عربية جيدة ، وذلك قبيح في عشرين إلا أن الشاعر قد قال :

علي أنني بعد ما قد مضي

ثلاثون للهجر حولا كميلا (2)

1- يلتحق بالعدد المخفوض تمييز كم الخبرية وهي اسم دال علي عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالبا في مقام الافتخار والتعظيم ويفتقر الي تمييز يبين جنس المراد به ولكنه لا يكون إلا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعا كتميز الثلاثة والعشرة وأخواتهما وتارة يكون مفردا كتميز المائة والألف وما فوقها. والخامس ما يحتاج الي تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة بكم درهم اشتريت فالنصب علي الأصل والجر بمن مضمرة لا بالإضافة خلافا للزجاج. انظر شرح شذور الذهب 1 / 602.

2- لا يجوز فصل هذا التمييز. ، وأما قوله : علي أنّني بعد ما قد مضي ثلاثون للهجر حولا كميلا فضرورة. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 398.

واعلم أن (كم) لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر ولا يجوز أن تبنيها علي فعل وأنها تكون فاعلة في المعني ومفعولة ومبتدأة وظرفا كما يكون سائر الأعداد في التقدير لا يجوز أن تقول : رأيت كم رجلا فتقدم عليها ما يعمل فيها.

فأما كونها فاعلة فقولك : كم رجلا أتاني ، وأما كونها مفعولة فقولك : كم رجلا ضربت ، وأما كونها مبتدأة فقولك : كم دانقا دراهمك.

واعلم أنه لك ألا تذكر ما تفسر به (كم) كما جاز لك ذلك في العدد تقول : كم درهم لك فالتقدير : كم قيراطا درهم لك ولا تذكر القيراط.

وتقول : كم غلمانك والمعني كم غلاما غلمانك ولا يجوز إلا الرفع في غلمانك ؛ لأنه معرفة.

ولا يكون التمييز بالمعرفة فكأنك قلت : أعشرون غلمانك ، وأما كونها ظرفا فقولك : كم ليلة سرت كأنك قلت : أعشرين ليلة سرت وكم يوما أقمت كأنك قلت : أثلاثين يوما أقمت فكم عدد.

والعدد : حكمه حكم المعدود الذي عددته به.

فإن كان المعدود زمانا فهو زمان ، وإن كان حيوانا فهو حيوان. وإن كان غير ذلك فحكمه حكمه.

ولا يجوز : كم غلمانا لك كما لا يجوز : أعشرون غلمانا لك.

قال : وحكي الأخفش : أن الكوفيين يجيزونه ، وإذا قلت : كم عبد الله ماكث (فكم) ظرف فكأنك قلت : كم يوما عبد الله ماكث فكم أيام وعبد الله يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت : كم رجلا ضرب عبد الله وتقول : كم غلمان لك فتجعل (لك) صفة لهم والمعني : كم غلاما غلمان لك.

قال سيبويه : وسألته يعني الخليل عن قولهم : علي كم جذع بيتك مبني فقال : القياس والنصب وهو قول عامة الناس يعني نصب جذع.

قال : فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معني : (من) ولكنهم حذفوا هاهنا تخفيفا علي اللسان.

وصارت (علي) عوضا منها أما (كم) التي تكون خبرا فهي في الكثير نظيره رب في التقليل إلا أن كم : التي اسم ورب : حرف وهي في الخبر بمنزلة اسم لعدد غير منون نحو : مئتي درهم فهي مضافة ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب جعلوها في الاستفهام بمنزلة : عشرين وفي الخبر بمنزلة : ثلاثة تجر ما بعدها ولا تعمل (كم) في الخبر إلّا فيما تعمل فيه (رب) في اسم نكرة لا يجوز أن تدخل فيه الألف واللام كما فعلت ذلك في مئة الدرهم وما أشبهها ولا تعمل إلا في نكرة نصبت أو خفضت فتقول : كم رجل قد لقيت وكم درهم قد أعطيت.

وإن شئت قلت : كم رجال قد لقيت وكم غلمان قد وهبت فيجوز الجمع إذا كانت خبرا ولا يجوز إذا كانت استفهاما أن تفسر بجميع.

وتقول العرب : كم رجل أفضل منك تجعله خبر (كم) وحكي ذلك : يونس عن أبي عمرو وكم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور كما قلت : عشرون درهما أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب.

وهذا جائز في التي تقع في الخبر ، فأما التي في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين وناس من العرب يعملونها في الخبر كعملها في الاستفهام فينصبون كأنهم يقدرون التنوين ومعناها منونة وغير منونة سواء.

وبعض العرب ينشد :

كم عمة لك يا جرير وخالة

فدعاء قد حلبت عليّ عشاري (1)

1- هذا من أمثلة المنصوب علي الذّم والشّتم وما أشبههما : تقول : " أتاني زيد الفاسق الخبيث" لم يرد إلّا شتمة بذلك ، وقرأ عاصم قوله تعالي : (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) بنصب حمّالة علي الذم ، والقراءات الأخري برفع حمّالة علي الخبر لامرأته ، وقال عروة الصّعاليك العبسي : سقوني الخمر ثمّ تكنّفوني عداة الله من كذب وزور وقال النابغة : لعمري وما عمري عليّ بهيّن لقد نطقت بطلا عليّ الأقارع (الأقارع : هم بنو قريع من بني تميم) ود تبتغي من تجادع (تجادع من المجادعة : المشاتمة ، وأصلها من الجدع : وهو قطع الأنف والأذن) وقال الفرزدق : كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري (الفدعاء : معوجة الرسغ من اليد والرجل ، والعشراء : الناقة حملت عشرة أشهر ، يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحلبن عشارة). انظر معجم القواعد العربية 25 / 105.

وهم كثير منهم الفرزدق وهذا البيت ينشد علي ثلاثة أوجه : رفع ونصب وخفض فإذا قلت : كم عمة فعلي معني : ربّ ، فإن قلت : كم عمة فعلي وجهين : علي ما قال سيبويه في لغة من ينصب في الخبر وعلي الاستفهام ، فإن قلت : كم عمة فرفعت أوقعت (كم) علي الزمان فقلت : كم يوما عمة لك وخالة قد حلبت عليّ عشاري أو كم مرة ونحو ذلك.

واعلم أنك إذا قلت : (كم عمة) فلست تقصد إلي واحدة بعينها.

وكذلك إذا نصبت.

فإن رفعت لم يكن إلا واحدة ؛ لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع.

فإذا رفعت فإنما المعني : كم دانقا هذا الدرهم الذي أسألك عنه فالدرهم واحد ؛ لأنه خبر وليس بتمييز ، وإذا فصلت بين كم وبين الاسم وبشيء استغني عليه السكون أو لم يستغن فاحمله علي لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون وانصب ؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور قال زهير :

تؤمّ سنانا وكم دونه

من الأرض محدودبا غارها

وإن شئت رفعت فجعلت : كم مرارا وأنشد سيبويه :

كم بجود مقرف نال العلي

وكريم بخله قد وضعه

يفصل بين كم وبين مقرف بالظرف وأجاز في مقرف الرفع والنصب أيضا علي ما فسرنا.

واعلم أنك إذا قلت : كم من درهم عندك فلا يجوز أن تقول : عندك عشرون من درهم.

وقد أجروا مجري (كم) في الاستفهام فنصبوا قولهم : له كذا وكذا درهما كأنهم قالوا : له عدد ذا دراهم.

قال سيبويه : هو كناية للعدد بمنزلة فلان في الحيوان وهو مبهم وصار ذا من كذا بمنزلة التنوين ؛ لأن المجرور بمنزلة التنوين.

قال : وكذلك كأين رجلا قد رأيت ، قال : زعم ذلك يونس.

وكائن قد أتاني رجلا إلا أن أكثر العرب إنما تتكلم بها مع (من) قال الله تعالي : (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ) [محمد : 13] ، فإن حذفت (من) فالكلام عربي جيد.

مسائل من هذه الأبواب

تقول : عندي رطل زيتا ورطل زيت فمن نصب فعلي التمييز ومن خفض أضاف ومن رفع اتبع وكل هذا جائز في المقادير وكذلك : بيت تبن وجرة زيت ، فإن قلت : شاة لحم وجبة خز فالإضافة لأنك لم ترد : مقدار شاة لحما ومقدار جبة خزا ، فإن أردت هذا المعني جاز النصب وتقول : عندي زق عسل سمنا تضيف الأول وتنصب الثاني تريد مقدار زق عسل سمنا ولا يجوز عندي ملء زق عسلا سمنا إلا في بدل الغلط خاصة ؛ لأنه لا يكون عندك ملء زق عسلا سمنا إلا في بدل الغلط خاصة ؛ لأنه لا يكون عند ملء زق سمنا وملؤه عسلا ؛ لأنه من أيهما امتلأ فقد شغله عن الآخر ومن ذلك قوله جل وعز : (أَوْ عَدْلُ ذلِكَ صِياماً) و (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً) ويجوز : ملء الأرض ذهب في غير القرآن.

وتقول : عندي رطلا ن زيتا والرطلا ن زيتا ورطلا زيت ولا يجوز : الرطلا زيت ؛ لأنه لا يجمع بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يضيفه ويدخل الألف واللام في كل ما كان مفسرا ويجيز أيضا : الرطل الزيت والرطل الزيت والخمسة الأثواب والخمسة الأثواب فإذا قال : رجل السوء وزن السبعة لم يجز أن تدخل عليه الألف واللام لإن إضافته صحيحة والبصريون يأبون إدخال الألف واللام في جميع هذا والفراء أيضا يأباه إلا مع الضارب الرجل والحسن الوجه وقد مضي تفسير هذا.

فإذا قلت : ماء فرات وتمر شهريز ورطب برنيّ قضيبا عوسج ونخلتا برني فكان ليس بمقدار معروف مشهور فكلام العرب الخفض والإختيار فيه الإضافة أو الإتباع ولا يجوز فيه التمييز إذ لم يكن مقدار وتقول : كم مثله لك وكم خيرا منه لك وكم غيره مثله لك انتصب (غير) بكم وانتصب المثل ؛ لأنه صفة له ومثله وغيره نكرة ، وإن كانا مضافين إلي معرفة وقد ذكر هذا.

ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك لأنك لا تقول : أعشرون غلمانا لك إلا علي وجه : لك مئة بيضا وعليك راقود خلا ، فإن أردت هذا المعني قلت : كم لك غلمانا ويقبح أن تقول :

كم غلمانا لك لأن : لك سبب نصب : غلمان ولا يجوز أن يتقدم عليها كما لم يجز : زيد قائما فيها وقد بينا : أن العامل إذا كان معني لم يجز أن يتقدم مفعوله عليه.

وتقول : كم أتاني لا رجل ولا رجلان وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان فهذا محمول علي (كم) وموضعها من الإعراب لا علي ما تعمل فيه كم كأنك قلت : عشرون أتوني لا رجل ولا رجلان ولو قلت : كم لا رجل ولا رجلين في الخبر والاستفهام كان غير جائز.

وتقول : كم منهم شاهد علي فلان إذا جعلت شاهدا خبرا (لكم) وكذلك هو في الخبر أيضا تقول : كم مأخوذ بك إذا أردت أن تجعل : مأخوذا بك في موضع (لك) إذا قلت : كم لك ؛ لأن (لك) لا تعمل فيه (كم) ولكنه مبني عليها خبر لها وتقول : كم رجل قد رأيته أفضل من زيد لأنك جعلت (أفضل) خبرا عن (كم) ؛ لأن (كم) اسم مبتدأ.

فأما (ربّ) إذا قلت : رب رجل أفضل منك فلا يكون لها خبر لأنها حرف جر وكم لا تكون إلا اسما وتقول : كم امرأة قد قامت ولا يجوز أن تقول : كم امرأة قد قمن ؛ لأن المعني : كم من مرة امرأة قد قامت.

فإن كانت (امرأة) مميزة فقلت : كم امرأة قد قامت جاز أن تقول : قامت وقمن لجعل الفعل مرة علي لفظ المفسر ومرة علي معني (كم) وقال الله جل وعز : (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّماواتِ لا تُغْنِي شَفاعَتُهُمْ شَيْئاً) [النجم : 26] فردوه إلي معني (كم) وقال جل ثناؤه : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً) [الأعراف : 4] فجاء علي لفظ المفسر فإدخالك (من) وإخراجها واحد لأنك تريد التفسير.

وتقول : كم ناقة لك وفصيلها وفصيلها نصبا ورفعا من رفع اتبع ما في لك ومن نصب اتبع الناقة وإنما جاز في فصيلها النصب وهو مضاف إلي الضمير ؛ لأن التأويل : وفصيلا لها كما قيل : كل شاة وسخلتها بدرهم فالتأويل وسخلة لها كما قالوا : رب رجل وأخيه والمعني : وأخ له فإذا قلت : كم ناقة وفصيلها لك فلا يجوز في الفصيل إلا النصب كأنك قلت : كم ناقة وكم فصيل ناقة لك وتقول : كم رجلا قد رايت وامرأة علي لفظ (رجل) ويجوز : ونساءه ؛ لأن

المعني : رجل لكل رجل امرأة والفراء يقول : كم رجلا قد رأيت ونساءه وكم رجل قد رأيت ونسائه ويقول : تأويل (رجل) جمع فلا أرد عليه بالتوحيد.

قال أبو بكر : ويجوز عندي : كم رجلا رأيت ونساءهم ؛ لأن المعني : كم رجالا رأيت ونساء لهم.

وتقول : كم زيد قائم وبكم ثوبك مصبوغ تريد : كم مرة أو ساعة زيد قائم وما أشبه ذلك. وبكم درهما أو دينارا ثوبك مصبوغ وما أشبه ذلك.

قال الفراء : إذا قلت : عنيد خمسة أثوابا فهو أشبه شيء بقولك : مررت برجل حسن وجها.

قال أبو بكر : وليس هو عند أصحابنا كذلك ؛ لأن وجها عندهم منصوب بأنه مشبه بالمفعول ؛ لأن حسن يشبه اسم الفاعل. وقد مضي ذكر هذا.

والنصب في قولهم : خمسة أثوابا شاذ إنما يجوز مثله في ضرورة شاعر.

وقال أحمد بن يحيي رحمه الله : كل منصوب علي التفسير فقد جعل ما قبله في تأويل الفعل ولذلك قلت : عندي خمسة وزنا وعددا فجعلت لها مصدرا.

فتأويله عندي ما يعد به الدرهم خمسة وكذلك في كل التفسير ترده تقديره إلي أن تقدره الفعل : فإن قال قائل : فأنت تقول : ما أحسنك من الرجال وما أحسنك من رجل فيثبتهما إذا فيه فرق إذا قلت : ما أحسنك من الرجال فإنما تريد : أنت حسن من بينهم ومن جماعتهم ، وإذا قلت : من رجل ففيها مذاهب.

أما مذهب أبي العباس محمد بن يزيد رحمه الله فيقول : فصلوا بين الحال والتمييز وقد مضي ذكر ذلك.

وقال غيره : تكون (من) هنا لابتداء الغاية كأنك قلت : ما أحسنك من أول أحوالك يوصف بها الرجل إلي غاية النهاية ومذهب آخر أن تكون (من) تبعيضا للجنس المميز برجل رجل كأنك.

قلت : ما أحسنك من الرجال إذا ميزوا رجلا رجلا فجعلت رجلا موحدا ليدل علي تمييز الرجال بهذا الإفراد وكذلك : ما أحسنك من رجلين.

كأنك قلت : من الرجال إذا ميزوا رجلين رجلين.

والقياس علي مذهب الكسائي : عندي الخمسة الألف الدرهم فيجعل الخمسة مضافة إلي الالف والألف مضافة إلي الدرهم وذا عندنا لا يجوز وتقول علي مذهبهم : عندي الخمسة العشر الألف الدرهم فتفتح الخمسة والعشر وتنصب الألف علي التفسير وتضيفه إلي الدرهم.

وهذا لا يجوز لما قدمنا ذكره.

وتقول : عندي عشرون رجلا صالحا وعندي عشرون رجلا صالحون ولا يجوز : صالحين علي أن تجعله صفة رجل ، فإن كان جمعا علي لفظ الواحد جاز فيه وجهان : تقول : عندي عشرون درهما جيادا وجياد من رفع جعله صفة للعشرين ومن نصب أتبعه المفسر وهذا البيت ينشد علي وجهين :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة

سودا كخافية الغراب الأسحم (1)

يروي : سود وتقول : عندي ثلاث نسوة وعجوزين وشابة ترده مرة علي ثلاث ومرة علي نسوة ، وإذا قلت : خمستك أو خمسة أثوابك لم تخرج منه مفسرا ؛ لأنه قد أضيف وعلم.

1- قال ابن هشام : الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الأمثلة وقد تأتي كذلك كما روي سيبويه من قولهم عليه مائة بيضا وقال الشاعر وهو عنترة العبسي : فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم فحلوبة لتميز العدد وسودا اما حال من العدد أو من حلوبة أو صفة وعلي هذين الوجهين ففيه حمل علي المعني ؛ لأن حلوبة بمعني حلائب فلهذا صح أن يحمل عليها سودا والوجه الأول أحسن. وفي الحديث : صلّي رسول الله جالسا وصلّي وراءه رجال قياما فجالسا حال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة. وانما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخرة عن الحال. شرح شذور الذهب 1 / 325.

ويجيز البغداديون : خمسة دراهمك ودرهمك ينوي في الأول الإضافة وهذا إنما يجوز عندي مثله في ضرورة الشاعر قالوا : وقد سمع : برئت إليك من خمسة وعشري.

النخاسين قالوا : ولا يجوز مع المكني وتقول : عندي خمسة وزنا تنصب وترفع من نصب فعلي المصدر ومن رفع جعله نعتا.

كأنه قال : خمسة موزونة ، وإذا قالوا : عندي عشرون وزن سبعة نصبوا ورفعوا مثل ذلك وكذلك إن أدخلوا الألف واللام قالوا : عندي العشرون وزن السبعة ووزن السبعة النصب والرفع وكان الأخفش يجيز : كم رجلا عندك وعبيده يعطف (عبيده) علي المضمر الذي في (عندك) ويرفعه قال : ولو قلت : كم رجلا وعبيده عندك علي التقديم والتأخير جاز كأنك قلت : كم رجلا عندك وعبيده قال الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق

عليك ورحمة الله السّلام

وقال يزيد بن الحكم الثقفي :

جمعت وبخلا غيبة ونميمة

ثلاث خصال لست عنها بمرعوي (1)

1- اختصاص الواو العاطفة : تختصّ الواو من سائر حروف العطف بواحد وعشرين حكما : 1- أنّها تعطف اسما لا يستغني عنه ك" اختصم عمرو وخالد" واصطفّ بكر وعليّ و" اشترك محمّد وأخوه" و" جلست بين أخي وصديقي" ؛ لأن الاختصام والاصطفاف والشّركة والبيّنيّة من المعاني التي لا تقوم إلا بإثنين فصاعدا. 2- عطف سببيّ علي أجنبيّ في الاشتغال ونحوه ، نحو" زيدا أكرمت خالدا وأخاه" (الأجنبي هو خالدا والسببي هو" أخاه". 3- عطف ما تضمّنه الأوّل إذا كان المعطوف ذا مزيّة نحو : (حافِظُوا عَلَي الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطي) (الآية : 238 سورة البقرة). 4- عطف الشّيء علي مرادفه نحو (شِرْعَةً وَمِنْهاجاً) (الآية : 38 سورة المائدة). 5- عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالْإِيمانَ) (الآية : 9 سورة الحشر) وكلمة الإيمان في الآية ، وإن كانت في الظاهر معطوفة علي الدار ولكن فعل" تبوؤوا" لا يصح للإيمان ؛ لأن تبوؤ في الأماكن فلا بدّ لها من تقدير فعل يناسبها مثل" اعتقدوا" وهذا هو العامل المحذوف علي نحو قول الشاعر : علفتها تبنا وماء باردا ، المعني : وسقيتها ماء باردا. 6- جواز فصلها من معطوفها بظرف أو عديله ، نحو فجعلنا (مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا) (الآية : 9 سورة يس). 7- جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضّرورة نحو قوله : جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي 8- جواز العطف علي الجوار في الجرّ خاصة نحو (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) (الآية : 6 سورة المائدة) : والمراد بالجوار هنا : أن كلمة برؤوسكم مجرورة فجرّ ما بعدها وهي أرجلكم لمجاورتها ما قبلها ، وهذه قراءة من جرّ أرجلكم ، والقراءة الثانية : وأرجلكم بفتح الام عطفا علي الوجوه ، علي الأصل) ، في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة. 9- جواز حذفها إن أمن اللّبس كقوله : " كيف أصبحت كيف أمسيت". انظر معجم القواعد 3 / 28.

قال : وقـد فسـروا الآية في كتاب الله جل وعز : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالنَّصارى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ) [البقرة : 62] والصابئون كذلك وتقول : كم يسيرك أن لك درهما.

فتنصب الـدرهم وتعني : درهمـا واحـداص ولو قلت : كم يسـرك أن لك من (درهم) لم يجز ؛ لأن (أن) لا اسم لها وكـذلك لو قلت : كم درهما يسرك أن لك لم يجز وتصحيح المسألة :

كم يسرك أنه لك من درهم تريد : كم من درهم يسرك أنه لك وتقول : كم تزعم أن إلي زيد درهما قد دفع تنصب درهما (بأن) ودرهم هاهنا واحـد وكم مرار ترد : كم مرة تزعم وتقول : كم عنـدك قائما رجلا تنصب (قائما) علي الحال وتجعل خبر (كم) (عنـدك) وهو قبيح لأنك قد فصـلت بين (كم) وبين ما عملت فيه وتقول : كم مالك إلا درهمان إذا كنت تسـتقله وكم عطاؤك إلا خمسون كأنك قلت : كم درهما مالك إلا درهمان وكم درهما عطاؤك إلا خمسون فهذا في الاستقلال كقول القائل : هل الأمير إلا عبد الله وهل الدنيا إلا شيء زائل وتقول : كم

ثلاثة ستة إلا ثلاثتان وكم خمسة عشرة إلا خمستان وكم رجلا أصحابك إلا خمسون إذا كنت تستقل عددهم ويكون ما بعد إلا تفسيرا (لكم) وترفعه إذا كانت (كم) رفعا وتنصب إذا كانت (كم) نصبا وتجره إذا كانت (كم) جرا يقول : كم ثلاثة وجدت ستة إلا ثلاثين وبكم درهما أرضك إلا ألف وكذلك : كم ثلاثة ستة إلا ثلاثتان وكم عشرون خمسة إلا أربع خمسات.

هذا علي الاستثناء تجعل ما بعد إلا بدلا من (كم) كأنك قلت : هل بشيء أرضك إلا ألف وهل شيئا وجدت ستة إلا ثلاثين فاعتبر هذا بهذا.

قال أبو بكر : قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب ؛ لأنه كتاب أصول ونحن نفرد كتابا لتفريع الأصول ومزج بعضها ببعض ونسمية كتاب الفروع ليكون فروع هذه الأصول إن أخر الله في الأجل وأعان ، وإذا فرغنا من الرفع والنصب فلنذكر الضم والفتح اللذين يضارعانهما إن شاء الله.

ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب

اعلم أن الضم الذي يضارع الرفع هو الضم الذي يطرد في الأسماء ولا يخص اسما بعينه كما أن الفعل هو الذي يرفع الأسماء ولا يخص اسما بعينه وهذا الضرب إنما يكون في النداء ، وأما الفتح الذي يشبه النصب فما كان علي هذا المنهاج مطردا في الأسماء ولا يخص اسما بعينه وهذا الضرب إنما يكون في النفي (بلا) وسنذكر كل واحد منهما في بابه إن شاء الله.

باب النداء

اشارة

الحروف التي ينادي بها خمسة : يا وأيا وهيا وأي وبالألف وهذه ينبه بها المدعو إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنه أو للإنسان المعروض أو النائم المستثقل وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريبا مقبلا عليك توكيدا ، وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء إلا في المبهم والنكرة فلا يحسن أن تقول : هذا وأنت تريد : يا هذا ولا رجل وأنت تريد : يا رجل ويجوز حذف : يا من النكرة في الشعر.

والندبة يلزمها : يا ووا (ووا) يخص بها المندوب.

وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة وسنذكر ذلك في مواضعه

[الأسماء المناداة]

اشارة

والأسماء المناداة تنقسم علي ثلاثة أضرب : مفرد ومضاف ومضارع للمضاف بطوله.

شرح الأول : وهو الاسم المفرد في النداء الاسم المفرد

ينقسم علي ضربين : معرفة ونكرة فالمعرفة : هو المضموم في النداء والمعرفة المضمومة في النداء علي ضربين : إحداهما : ما كان اسما علما قبل النداء نحو : زيد وعمرو فهو علي معرفته.

وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو : يا رجل أقبل صار معرفة بالخطاب وأنه في معني : يا أيها الرجل.

فهذان الضربان هما اللذان يضمّان في النداء تقول : يا زيد ويا عمرو ويا بكر ويا جعفر ويا رجل أقبل ويا غلام تعال.

فأما : يا زيد فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء وهو في النداء معرفة كما كان ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه ويحيل قول من قال : أنه معرفة النداء فقط إنك

قـد تنادي بإسـمه من لا تعلم له فيه شـريكا كما تقول : يا فرزدق أقبل ولو كنت لا تعرف أحـدا له مثل هـذا الاسم ولو لـم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به.

ومن قال إذا قلت : يا زيد أنه معرفة بالنداء فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي أما حسـنة : فأن يعني : أن أول ما يوضع الاسـم ليعرف به الإنسان أنه ينادي به فيقول له أبوه أو من سماه مبتدأ : يا فلان ، وإذا كرر ذلك عليه علم أنه اسمه ولو لا التكرير أيضا ما علم فمن قال : أن الاسم معرفة بالنداء أي : أصله أنه به صار يعرف المسمي فحسن ، وإن كان أراد :

أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر فقد بينا وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شناعات أخر عندي.

وأما قولك : يا رجل. فهـذا كان نكرة لا شك فيه قبل النـداء وإنا صار بإختصاصك له وإقبالك عليه في معني : يا أيها الرجل فرفع وإنما ادعي من قال : أن : يا زيد معرفة بالنداء لا بالتعريف الذي كان له.

قيـل : أنه وجـد الأـلف واللام لا يثبتان مع (يا) في التعريف في التثنيـة ألا تري أنك تقول يا زيـدان أقبلا ولو لا يا لقلت : الزيـدان إذا أردت التعريف وإنما حذفت الألف واللام استغناء بيا عنهما إذ كانتا آلة للتعريف كما حذفنا من النكرة في النداء أيضا.

ووجدنا ما ينوب عنهما فليس ينادي شيء مما فيه الألف واللام إلا الله عز وجل.

قال سيبويه : وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه الألف واللام وكثر من كلام العرب.

وأما الاسم النكرة الـذي بقي علي نكرته فلم يتعرف بتسـمية ولا نـداء فإذا ناديته فهو منصوب تقول : يا رجلا أقبل ويا غلاما تعال وكـذلك إن قلت : يا رجلا عاقلا تعالي فالنكرة منصوبـة وصـفتها أو لـم تصـفها ومعني هـذا أنك لـم تدع رجلا بعينه فمن أجابك فقد أطاعك ألا تري أنه يقول : من هو وراء حائط ولا يـدري من وراؤه من الناس : يا رجلا أغثني ويا غلاما كلمني كما يقول : الضـرير يا رجلا خـذ بيدي فهو ليس يقصد واحدا بعينه بل من أخذ بيده فهو بغيته قال الشاعر :

فيا راكبا إما عرضت فبلّغن

نداماي من نجران أن لا تلاقيا (1)

وإنما أعربت النكرة ولم تبن لأنها لم تخرج عن بابها إلي غير بابها كما خرجت المعرفة ، فإن قال قائل : ما علمنا أن قولهم : يا زيد مبني علي الضم وليس بمعرب مرفوع قيل : يدل علي أنه غير معرب أن موضعه نصب والدليل علي ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب تقول : يا عبد الله وأن الصفة قد تنصب علي الموضع تقول : يا زيد الطويل فلو كانت الضمة إعرابا لما جاز أن تنصبه إذا أضفناه ولا أن تنصب وصفه لكنا نقول : أنه مضموم مضارع للمرفوع

1- ما يجب نصبه من المنادي ثلاثة أنواع : 1- النكرة غير المقصودة كقول الأعمي لغير معيّن" يا رجلا خذ بيدي". 2- المضاف سواء أكانت الإضافة محضة ، نحو : (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنا) (الآية : 147 سورة آل عمران) ، أن غير محضة نحو" يا مالك يوم الدين". وتمتنع الإضافة في النداء إلي" كاف الخطاب" كقولك" يا غلامك" ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين خطابين ، ويجوز في النّدبة ، أمّا الغائب والمتكلّم فيجوز نحو" يا غلامه" لمعهود ، أو" يا غلامي" أو" يا غلامنا" (كما في المقتضب وأمالي الشجري). فإذا أضيف المنادي إلي ضمير المتكلم فأجود الوجوه حذف الياء نحو قوله تعالي : (يا قَوْمِ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً) (الآية : 51 سورة هود) وسيأتي تفصيل ذلك في رقم 8 من هذا البحث. 3- الشّبيه بالمضاف ، وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه ، معمولا له ، نحو" يا ضاحكا وجهه" و" يا سامعا دعاء المظلوم". (ج) ما يجوز ضمّه وفتحه : ما يجوز ضمّه علي الأصل ، وفتحه علي الإتباع ، نوعان : 1- أن يكون علما مفردا موصوفا بابن متّصل به ، مضاف إلي علم نحو" يا خالد بن الوليد" والمختار الفتح لخفّته ، ومنه قول رؤبة : يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود فإن انتفي شرط ممّا ذكر تعيّن الضّمّ كما إذا قلت" يا رجل ابن عليّ" و" يا أحمد انن عمّي" لانتفاء علمية المنادي في الأولي ، وعلمية المضاف إليه في الثانية ، وفي نحو" يا خالد الشجاع ابن الوليد" ، لوجود الفصل ، ونحو" يا عليّ الفاضل" ؛ لأن الصفة غير ابن. والوصف ب" ابنة" كالوصف بابن نحو" يا عائشة ابنة صالح" بخلاف" بنت" لقلّة استعمالها في نحو ذلك. انظر معجم القواعد 11 / 26.

ويشبهه من أجل أن كل اسم متمكن يقع في هذا الموضع يضم فأشبه من أجل ذلك المرفوع (بقام) يعني الفاعل ؛ لأن كل اسم متمكن يلي (قام) فهو مرفوع فلهذا حسن أن تتبعه النعت فتقول : يا زيد الطويل كما تقول : قام زد الطويل يا زيد وعمرو فتعطف كما تعطف علي المرفوع.

وينبغي أن تعلم : أن حق كل منادي النصب من قبل أن قولك : يا فلان ينوب عن قولك : أنادي فلانا ؛ لأن قولك : (يا) هو العمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام ؛ لأن الكلام لفظ يغني عن العمل وهذا العمل فيه هو اللفظ.

فإن قلت : ناديت زيدا بعد قولك : يا زيد وهو مثل قولك : ضربت زيدا بعد علمك ذلك به فتأمل هذا فإنه منفرد به هذا الباب.

وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن ألا تري أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات والأسماء إنما جعلت للغيبة لا تقول : قام زيد وأنت تحذف زيدا عن نفسه إنما تقول : قمت يا هذا فلما وقع زيد وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع أنت والكاف وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بني وسنبين أمر المبنيات في مواضعها.

وبني علي الحركة في النداء ؛ لأن أصله التمكن ففرق بينه وبين ما لا أصل له في التمكن فأما تحريكه بالضم دون غيره فإنهم شبهوه بالغايات نحو قبل وبعد إذ كانت تعرب بما يجب لها من الإعراب إذا أضفتها وهو النصب والخفض دون الرفع وتقول : جئت قبلك ومن قبلك فلما حذف منها الاسم المضاف إليه بني الباقي علي الضم وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء فعلم أنها غير إعراب.

فقالوا : جئتك من قبل ومن بعد ومن عل يا هذا فكذلك هذا المنادي لما كان مضافه منصوبا ضم مفرده ألا تري أنك تقول : يا عبد الله فتنصب ، فإن لم تضف قلت : يا عبد ويا غلام فضممت فكذلك التقدير في كل مفرد ، وإن كنت لم تفرد عن إضافة فهذا تقديره.

واعلم أن لك أن تصف زيدا وما أشبهه في النداء وتؤكده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان.

أما الوصف فقولك : يا زيد الطويل والطويل فترفع علي اللفظ وتنصب علي الموضع ، فإن وصفته بمضاف نصبت الوصف لا غير ؛ لأنه لو وقع موقع زيد لم يكن إلا منصوبا تقول : يا زيد ذا الجمة وكذلك إن أكدته تقول : يا زيد نفسه ويا تميم كلكم ويا قيس كلكم.

فأما يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت حكم التأكيد حكم النعت إلا أن الصفة يجوز فيها النصب علي إضمار (أعني) ولا يجوز في أجمعين ذلك ، وأما البدل فقولك : يا زيد زيد الطويل ويا زيد أخانا ؛ لأن تقدير البدل أن يقوم الثاني مقام الأول فيعمل فيه ما عمل في الأول فقولك : يا زيد أخانا كقولك : يا أخانا.

واعلم أن عطف البيان كالنعت سواء لا يلزمك فيه طرح التنوين كما لا يلزمك في النعت طرح الألف واللام تقول : يا زيد زيدا فتعطف علي الموضع ويا زيد زيد وأمر البدل وعطف البيان سنذكرهما مع ذكر توابع الأسماء وهذا البيت ينشد علي ضروب :

إني وأسطار سطرن سطرا

لقائل : يا نصر نصرا نصرا (1)

فمن قال : يا نصر نصرا فإنه جعل المنصوبين تبيينا للمضموم وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان وسأفرق لك عطف البيان من البدل في موضعه ومجري العطف للبيان مجري الصفة فأجريا علي قولك : يا زيد الظريف وتقديره : يا رجل زيدا أقبل علي قول من نصب الصفة. وينشد :

يا نصر نصرا ...

جعلهما تبيينا وأجري أحدهما علي اللفظ والآخر علي الموضع كما تقول : يا زيد الظريف العاقل ولو نصبت (العاقل) علي (أعني) كان جيدا ومنهم من ينشده :

يا نصر نصر نصرا ...

فجعل الثاني بدلا من الأول وتنصب الثالث علي التبيين فكأنه قال :

يا نصر نصر نصرا ...

1- هذا قول الراجز وهو ذو الرمة.

وأما العطف فقولك : يا زيـد وعمرو أقبلا ويا هنـد وزيـد أقبلا ولا يجوز عطف الثاني علي الموضع لما ذكرناه في باب العطف وهو أن حكم الثاني حكم الأول ؛ لأنه منادي مثله وكل مفرد منادي فهو مضموم.

وقـد قالوا علي ذلك : يا زيد والحرث لما دخلت الألف واللام (ويا) لا تدخل عليهما فاعلم وإنما يبني الأول ؛ لأنه منادي مخاطب باسـمه وعلة الثاني وما بعده كعلة الأول لا فرق بينهما في ذلك ألا تري أنهم : يقولون : يا عبد الله وزيد فيضـمون الثاني والأول منصوب لهذه العلة ولو لا ذلك لم يجز قال جميع ذلك ابن السراج أيضا ، فإن عطفت اسما فيه ألف ولام علي مفرد ، فإن فيه إختلافا.

أما الخليل وسـيبويه والمازني : فيختارون الرفع يقولون : يا زيـد والحارث أقبلا وقرأ الأعرج وهو عبد الرحمن بن هرمز : (يا جبال اوبي معه والطّير) (1) [سبأ : 10].

وأما أبو عمرو وعيسي ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة.

وكـان أبو العبـاس يختـار النصب في قولـك : يـا زيـد والرجـل ويختار الرفع في الحارث إذا قلت : يا زيـد والحراث ؛ لأن الألف واللام في (الحارث) دخلت عنـده للتفخيم والألف واللام في الرجل دخلتا بـدلا من (يا) ؛ لأن قولك : النضـر والحارث ونصـر وحارث بمنزلة ومثل ذلك اختلافهم في الاسم المنادي إذا لحقه التنوين اضطرارا في الشعر ، فإن الأولين يؤثرون رفعه أيضا ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين فيبقي علي لفظه وأبو عمرو بن

1- عن الحسن (يا جِبالُ أَوِّبِي) بوصل الهمزة ، وسكون الواو ، مخففة من (آب : رجع) والابتداء حينئذ بضم الهمزة. والجمهور بقطع الهمزة ، وتشديـد الواو ، من (التـأويب) وهو (الترجيع) ، أي : يسـبح هو وترجع هي معه التسبيـح. وأما ما روي عن روح من رفع الراء من (وَالطَّيْرَ) نسـقا علي لفظ (جِبالُ) أو علي الضـمير المسـتكن في (أوبي) للفصل بالظرف فهي انفراده لابن مهران ، عن هبة الله بن جعفر ، عن أصحابه عنه ، لا يقرأ بها ، ولـذا أسـقطها صاحب الطيبة علي عادته رحمه الله تعالي ، والمشـهور عن روح النصب كغيره ، عطفا علي محل (جِبالُ) [إتحاف فضلاء البشر 2 / 383].

العلاء وأصحابه يلزمون النصب ويقولون هو بمنزلة قولك : مررت بعثمان يا فتي فإذا لحقه التنوين رجع إلي الخفض.

فإن كان المنادي مبهما فحكمه حكم غيره إلا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الأجناس وتقول : يا أيها الرجل أقبل فيكون (أي) ورجل كاسم واحد (فأي) مدعو والرجل نعت له ولا يجوز أن يفارقه نعته ؛ لأن (أيا) اسم مبهم ولا يستعمل إلا بصلة إلا في الجزاء والاستفهام فلما لم يوصل ألزم الصفة لتبينه كما كانت تبينه الصلة.

و (ها) تبينه وكذلك إذا قلت : يا هذا الرجل فإذا قلت : يا أيها الرجل لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع ؛ لأنه المنادي في الحقيقة و (أي) مبهم متوصل إليه به.

وكذلك : يا هذا الرجل إذا جعلت هذا سببا إلي نداء الرجل ولك أن تقيم الصفة مقام الموصوف فتقول : يا أيها الطويل ويا هذا القصير كقوله تعالي : (قالُوا يا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ) [يوسف : 88] ، فإن قدرت الوقف علي هذا ولم تجعله وصلة إلي الصفة وكان مستغنيا بإفراده كنت في صفته بالخيار : إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت كما كان ذلك في نعت زيد فقلت : يا هذا الطويل والطويل.

وأما (أي) فلا يجوز في وصفها النصب لأنها لا تستعمل مفردة ، فإن وصفت الصفة بمضاف فهو مرفوع لأنك إنما تنصب صفة المنادي فقط.

قال الشاعر :

يا أيّها الجاهل ذو التّنزّي ... (1)

1- ذهب الأخفش في أحد قوليه إلي أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة ، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولي ولجاز وصلها بالفعلية والظرف. الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلي أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يأيها الرجل تريد يأيها ذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها. الرابع : يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله : يأيّها الجاهل ذو التّنزّي لا توعدنّي حيّة بالنّكز انظر شرح الأشموني 1 / 243.

فوصف (الجاهل) وهو صفة ب (ذو) ويجوز النصب علي أن تجعله بدلا من (أي) فتقول : يا أيها الجاهل ذا التنزي ولا يجوز أن تقول : هذا أقبل وأنت تناديه تريد : يا هذا كما تقول : زيد أقبل وأنت تريد يا زيد ولا : رجل أقبل ؛ لأن هذين نعت لأي ، فإن جاء في الشعر فهو جائز ولك أن تسقط (يا) فتقول : زيد أقبل وإنما قبح إسقاط حرف النداء من هذا ورجل لأنهما يكونان نعتا لأي فلا يجمع عليها حذف المنعوت وحرف النداء فاعلم.

فأما قولهم : اللهّم اغفر لي ، فإن الخليل كان يقول : الميم المشددة في آخره بدل من (يا) التي للنداء لأنهما حرفان مكان حرفين.

قال أبو العباس : الدليل علي صحة قول الخليل : أن قولك : اللهم لا يكون إلا في النداء لا تقول : غفر اللهم لزيد ولا : سخط اللهم علي زيد كما تقول : سخط الله علي زيد وغفر الله لزيد وإنما تقول : اللهم اغفر لنا اللهم اهدنا وقال : فإن قال الفراء : هو نداء معه (أم) قيل : له فكيف تقول : اللهم اغفر لنا واللهم أمنا بخير فقد ذكر (أم) مرتين قال : ويجب علي قوله أن تقول : يا اللهم لأنه : يا الله أمنا ولا يلزم ذلك الخليل : لأنه يقول الميم بدل من يا.

وإذا وصفت مفردا بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوبا تقول : يا زيد ذا الجمة ، فأما : يا زيد الحسن الوجه ، فإن سيبويه : يجيز الرفع والنصب في الصفة ؛ لأن معناه عنده الإنفصال فهو كالمفرد في التقدير ؛ لأن حسن الوجه بمنزلة حسن وجهه فكما أن يجيز : يا زيد الحسن والحسن فكذلك يفعل إذا أضاف ؛ لأنه غير الإضافة يعني به وأنشد :

يا صاح يا ذا الضّامر العنس

يريد : يا ذا الضامرة عنسه وتقول : يا زيد أو عبد الله ويا زيد أو خالد وقال سيبويه : أو ولا في العطف علي المنادي بمنزلة الواو.

شرح الاسم المنادي الثاني : وهو المضاف

اعلم أن كل اسم مضاف منادي فهو منصوب علي أصل النداء الذي يجب فيه كما بينا تقول : يا عبد الله أقبل ويا غلام زيد افعل ويا عبد مرة تعال ويا رجل سوء تب المعرفة والنكرة في هذا سواء وقال عز وجل : (يا قَوْمَنا أَجِيبُوا داعِيَ اللهِ) [الأحقاف : 31].

وذكر سيبويه : أن ذلك منصوب علي إضمار الفعل المتروك إظهاره.

وقال أبو العباس : أن (يا) بدل من قولك : أدعو أو أريد لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بها علم أنك قد أوقعت فعلا يا عبد الله وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب علي أنه مفعول تعدي إليه فعلك ، فإن أضفت المنادي إلي نفسك فحكم كل اسم تضيفه إلي نفسك أن تحذف إعرابه وتكسر حرف الإعراب وتأتي بالياء التي هي اسمك فتقول : يا غلامي وزيدي فإذا ناديت قلت : يا غلام أقبل لا تثبت (ياء) الإضافة كما تثبت التنوين في المفرد تشبيها به وثبات الياء فيما زعم يونس في المضاف لغة وكان أبو عمرو يقول : (يا عبادي اتقون).

وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف عليهم نحو : يا ربا تجاوز عنا ويا غلاماه لا تفعل فإذا وقفت قلت : يا غلاما وعلي هذا يجوز : يا أباه ويا أماه.

قال سيبويه : وسألت الخليل عن قولهم : يا أبه ويا أبة لا تفعل ويا أبتاه ويا أمتاه فزعم الخليل : أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة وزعم : أنه سمع من العرب من يقول : يا أمة لا تفعلي ويدلك علي أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة أنك تقول في الوقت : يا أمة ويا أبه كما تقول : يا خالة إنما يلزمون هذه في النداء إذا أضفت إلي نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء قال : وحدثنا يونس : أن بعض العرب يقول : يا أم لا تفعلي ولا يجوز ذلك في غيرها من المضاف.

وبعض العرب يقول : يا ربّ أغفر لي ويا قوم لا تفعلوا ، فإن أضفت إلي مضاف إليك قلت : يا غلام غلامي ويا ابن أخي فتثبت الياء ؛ لأن الثاني غير منادي فإنما تسقط الياء في

الموضع الذي يسقط فيه التنوين وقالوا : يا ابن أم ويا ابن عم فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لكثرته في كلامهم.

قال أبو العباس رحمه الله : سألت أبا عثمان عن قول من قال : يا ابن أم لا تفعل فقال :عندي فيه وجهان : أحدهما أن يكون أراد : يا ابن أمي فقلب الياء ألفا فقال : يا ابن أما ثم حذف الألف استخفافا من (أما) كما حذف الياء من (أمي).

ومثل ذلك : يا أبة لا تفعل والوجه الآخر أن يكون : ابن عمل في أم عمل خمسة عشر فبني لذلك قلت : فلم جاز في الوجه الأول قلب الياء ألفا فقال : يجوز في النداء والخبر وهو في النداء أجود قلت : وأمّ قال : لأن النداء يقرب من الندبة وهو قياس واحد ، وذلك قولك : وا أماه قلت : فنجيزه في الخبر في الشعر فقال : في الشعر وفي الكلام جيد بالغ أقول : هذا غلاما قد جاء فأقلبها ؛ لأن الألف أخف من الياء.

وقد قال الشاعر :

وقد زعموا أنّي جزعت عليهما

وهل جزع إن قلت : وا بأباهما

يريد : وا بأبي هما. وأنشد سيبويه لأبي النجم :

يا بنت عمّا لا تلومي واهجعي (1)

1- قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلي ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل يا بني أو يا بني لا غير فالكسر علي التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياآت مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه. والفتح علي وجهين : أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل. الثاني : أن ثانية ياءي بني حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت ؛ لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه اه. وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلي ياء المتكلم (وفتح أو كسر وحذف اليا) والألف تخفيفا لكثرة الاستعمال (استمر في) قولهم (يا ابن أمّ) ويا ابنة أم و (يا ابن عمّ) ويا ابنة عم (لا مفر) أما الفتح ففيه قولان : أحدهما أن الأصل أما وعما بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها. الثاني أنهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني علي الفتح والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين ، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزي فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب. قال في الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها. ، وأما إثبات الياء والألف في قوله : يا ابن أمّي ويا شقيّق نفسي وقوله : يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي فضرورة. أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم. انظر شرح الأشموني 1 / 246.

فإن أضفت اسما مثني إليك : نحو عبدين وزيدين قلت : يا عبدي ويا زيد ففتحت الياء من قبل أن أصل الإضافة إلي نفسك الفتح تقول : هذا بني وغلامي يا فتي ثم تسكن إذا شئت استخفافا فلما التقي ساكنان في عبدي واحتجت إلي الحركة رددت ما كان للياء إليها فإذا صغرت ابنا فقلت بني ثم أضفته إلي نفسك قلت : يا بني أقبل ولم تكن هذه الياء كياء التثنية ؛ لأن هذه حرف إعراب كما يتحرك دال عبد تقول : هذا بني كما تقول : هذا عبد فإذا أضفتهما إلي نفسك كسرت حرف الإعراب إرادة للياء وكان الأصل في : يا بني أن تأتي بياء بعد الياء المشددة فحذفتها واستغنيت بالكسر عنها وتقول : يا زيد عمرو ويا زيد زيد أخينا ويا يزد زيدنا.

قال سيبويه وزعم الخليل ويونس : أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة ، وذلك لأنهم قد علموا : أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ؛ لأنه مضاف فلما كرروه تركوه علي حاله قال الشاعر :

يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم

لا يلقينّكم في سوأة عمر

وإن شئت قلت : يا تيم تيم عدي ويا زيد زيد أخينا فكل اسمين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف فالجيد الضم في الأول والثاني منهما منصوب ؛ لأنه مضاف ، فإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفا عليه عطف البيان والوجه الآخر نصب الأول بغير تنوين

لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو فأما أقحمت الثاني توكيدا للأول ، وأما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير : يا زيد عمرو زيد عمرو ويا تيم عدي تيم عدي.

واعلم أن المضاف إذا وصفته بمفرد وبمضاف مثله مل يكن نعته إلا نصبا لأنك إن حملته علي اللفظ فهو نصب والموضع موضع نصب فلا يزال ما كان علي أصله إلي غيره ، وذلك نحو قولك : يا عبد الله العاقل ويا غلامنا الطويل والبدل يقوم مقام المبدل منه تقول : يا أخانا زيد أقبل ، فإن لم ترد البدل وأردت البيان قلت : يا أخانا زيدا أقبل ؛ لأن البيان يجري مجري النعت.

شرح الثالث : وهو الاسم المنادي المضارع للمضاف لطوله

إذا ناديت أسما موصولا ـ بشيء هو كالتمام له فحكمه حكم المضاف إذا كان يشبهه في أنه لفظ مضموم إلي لفظ هو تمام الاسم الأول ويكون معرفة ونكرة ، وذلك قولك : يا خيرا من زيد أقبل. ويا ضاربا رجلا ، ويا عشرون رجلا ، ويا قائما في الدار وما أشبهه جميع هذا منصوب أقبلت علي واحد فخاطبته وقدرت التعريف ، وإن أردت التنكير فهو أيضا منصوب وقد كنت عرفتك أن المعارف علي ضربين : معرفة بالتسمية ومعرفة بالنداء.

وقال الخليل : إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهي منصوبة ؛ لأن التنوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلي الأصل كما تفعل ذلك بقبل وبعد وزعموا : أن بعض العرب يصرف قبلا فيقول : أبدأ بهذا قبلا فكأنه جعلها نكرة ، وأما قول الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السّلام (1)

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف.

1- إذا كان المنادي مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يجب بناؤه علي الضم وذكر هنا أنه إذا اضطر شاعر إلي تنوين هذا المنادي كان له تنوينه وهو معصوم وكان له نصبه وقد ورد السماع بهما فمن الأول قوله : سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السّلام انظر شرح ابن عقيل 3 / 262.

وكان عيسي بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بيا رجلا. قال سيبويه : ولم نسمع عربيا يقوله وله وجه من القياس إذا نون فطال كالنكرة فالتنوين في جميع هذا الباب كحرف في وسط الاسم وكذلك : لو سميت رجلا : بثلاثة وثلاثين لقلت : يا ثلاثة وثلاثين أقبل وليس بمنزلة قولك للجماعة : يا ثلاثة وثلاثون لأنك أردت في هذا : يا أيها الثلاثة والثلاثون ولو قلت أيضا وأنت تنادي الجماعة : يا ثلاثة والثلاثين لجاز الرفع والنصب في الثلاثين كما تقول : يا زيد والحارث والحارث ولكنك أردت في الأول : يا من يقال له ثلاثة وثلاثون.

وإن نعت الاسم المفرد بابن فلان أو ابن أبي فلان وذكرت اسمه الغالب عليه وأضفته إلي اسم أبيه أو كنيته ، فإن الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد ؛ لأنه لا ينفك منه ونصب لطوله تقول : يا زيد بن عمرو كأنك قلت : يا زيد عمرو فجعلت زيدا وابنا بمنزلة اسم واحد ولا تنون زيدا كما لم تكن تنونه قبل النداء إذا قلت : رأيت زيد بن عمرو ، فإن قلت : يا زيد ابن أخينا ضممت الدال من (زيد) ؛ لأن ابن أخينا نعت غير لازم وكذلك : يا زيد ابن ذي المال ويا رجل ابن عبد الله ؛ لأن رجلا اسم غير غالب فمتي لم يكن المنادي اسما غالبا والذي يضيف إليه ابنا سما غالبا لم يجز فيه ما ذكرنا من نصب الأول بغير تنوين ، وإذا قلت : يا رجل ابن عبد الله فكأنك قلت : يا رجل يا ابن عبد الله وعلي هذا ينشد هذا البيت :

يا حكم بن المنذر بن الجارود

ولو قلت : يا حكم بن المنذر كان جيدا وقياسا مطردا وكان أبو العباس رحمه الله يقول : إن نصب : يا حسن الوجه لطوله لا لأنه مضاف ؛ لأن معناه : حسن وجهه.

قال أبو بكر : والذي عندي أنه نصب من حيث أضيف فما جاز أن يضاف ويخفض ما أضيف إليه ، وإن كان المعني علي غير ذلك كذلك نصب كما ينصب المضاف ؛ لأنه علي لفظه.

باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادي

والزيادة في آخره والحذف فيه

أما التغيير فقولهم : يا فسق ويا لكع عدل عن فاعل إلي فعيل للتكثير والمبالغة كما عدل :عمر عن عامر ولم يستعمل فسق إلا في النداء وهو معرفة فيه ويقوي أنه كذلك ما حكي سيبويه عن يونس : أنه سمع من العرب من يقول : يا فاسق الخبيث فلو لم يكن فاسق عنده معرفة ما وصفه بما فيه الألف واللام وكذلك : يا لكاع ويا فساق ويا خباث معدول عن معرفة كما صارت جعار اسما للضبع وكما صارت : حذام ورقاش اسما للمرأة وجميع ذلك مبني علي الكسر لأنك عدلته من اسم معرفة مؤنث غير منصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء فبني علي كسر ؛ لأن الكسرة والتاء من علامات التأنيث.

ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله ، فإن لم ترد العدل قلت : يا لكع ويا لكعاء ، وأما ما لحقه الزيادة من آخره فقولهم : يا نومان ويا هناه وقال بعض المتقدمين في النحو : يا هناه هو فعال في التقدير وأصله هن فزيد هذا في النداء وبني هذا البناء.

ويلزم قائل هذا القول أن يقول في التثنية : يا هنانان أقبلا ولا أعلم أحدا يقول هذا.

قال الأخفش : تقول : يا هناه أقبل ويا هنانيه أقبلا ويا هنوناه أقبلوا.

وإن شئت قلت : يا هن ويا هنان أقبلا ويا هنون أقبلوا ، وإن أضفت إلي نفسك لم يكن فيه إلا شيء واحد يأتي فيما بعده.

قال أبو بكر : والمنكر من ذا تحريك الهاء من هناه وإلا فالقياس مطرد كهاء الندبة وألفها.

وقال أيضا الأخفش : تقول : يا هنتاه أقبلي ويا هنتانيه أقبلا ويا هناتوه أقبلن.

وتقول للمرأة بغير زيادة يا هنت أقبلي ويا هنتان أقبلا ويا هنات أقبلن وتقول في الإضافة : إليك : ياهن أقبل وياهني أقبلا وياهني أقبلوا.

وللمرأة في الإضافة يا هنت أقبلي ويا هنتي أقبلا وللجمع : يا هنات أقبلن وتزاد في آخر الاسم في النداء

الألف التي تبين بالهاء في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيدا أو تندب هالكا ؛ لأن المندوب في غاية البعد وللندبة باب مفرد نذكره بعون الله تعالي.

تقول : يا زيداه إذا ناديت بعيدا هذا إذا وقفت علي الهاء وهي ساكنة وإنما تزاد في الوقف لخفاء الألف كاتزاد لبيان الحركة في قولك غلاميه وما أشبه ذلك.

إذا وصلت ألف النداء بشيء أغني ما بعد الألف من الهاء فقلت : يا زيدا أقبل ويا قوما تعالوا.

فأما لام الاستغاثة والتعجب فتدخل علي الاسم المنادي من أوله وهي لام الجر فتخفضه ولذلك أيضا باب يذكر فيه إلا أنها تزاد إذا أردت أن تسمع بعيدا ، وأما ما حذف من آخره في النداء فقولهم في فلان : يا فل أقبل.

وذكر سيبويه أن : هناه ونومان وفل أسماء اختص بها النداء.

وقال : قول العرب : يا فل أقبل لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم علي حرفين وجعلوه بمنزلة دم والدليل علي ذلك أنه ليس أحد يقول : يا فلا.

فإن عنوا امرأة قالوا : يا فلة وإنما بني علي حرفين ؛ لأن النداء موضع تخفيف ولم يجز في غير النداء ؛ لأنه جعل اسما لا يكون إلا كناية لمنادي نحو : يا هناه ومعناه. يا رجل. ، وأما فلان.

فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب قال : وقد اضطر الشاعر فبناه علي هذا المعني قال أبو النجم :

في لجّة أمسك فلانا عن فل (1)

1- وكثر استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكور نحو يا فسق ويا غدر ويا لكع ولا ينقاس ذلك. وأشار بقوله وجر في الشعر فل إلي أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله : تضل منه إبلي بالهوجل في لجة أمسك فلانا عن فل انظر شرح ابن عقيل 3 / 278.

قوله : (في لجة) أي : في كثرة أصوات ومعناه : أمسك فلانا عن فلان.

فأما ما حذف آخره للترخيم فله باب وإنما أخرجنا (فل) عن الترخيم ؛ لأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في النداء ولم يكن منقوصا في غير النداء ولأنّه ليس باسم علم وللترخيم باب يفرد به إن شاء الله.

ص: 312

باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب

اعلم أن اللام التي تدخل للاستغاثة (1) هي لام الخفض وهي مفتوحة إذا أدخلتها علي الاسم المنادي كأن المنادي كالمكني.

وقد بينا هذا فيما مضي فانفتحت مع المنادي كما تنفتح مع المكني إلا تري أنك تقول : لزيد ولبكر فتكسر.

فإذا قلت : لك وله فتحت وقد تقدم قولنا في أن المبني كالمكني فلذلك لم يتمكن في الإعراب وبني فتقول : يا لبكر ويا لزيد ويا للرجال ويا للرجلين إذا كنت تدعوهم.

1- 1 - تعريف المستغاث : هو ما طلب إقباله ليخلّص من شدّة أو يعين علي مشقّة. 2 - ما يتعلق به من أحكام : يتعلّق بالمستغاث أحكام هي : 1 - اختصاصه ب" يا" من بين أدوات النّداء ، مذكورة وجوبا. 2 - غلبة جرّه ب" لام" مفتوحة في أوّله ، وإن اقترن ب" أل" ، وهي لام الجرّ ، فتحت للفرق بينها وبين لام" المستغاث من أجله" في نحو" يا لله لعليّ". 3 - ذكر مستغاث من أجله بعده جوازا إمّا مجرور باللام المكسورة ، سواء أكان منتصرا عليه ، نحو" يا لعليّ لظالم لا يخاف الله" أم منتصرا له يحو" يا لعمر للمسكين". وإما مجرور ب" من" نحو : يا للرّجال ذوي الألباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا 4 - أنه إذا عطف علي المستغاث ، ، فإن أعيدت" يا" معه فتحت لامه نحو : يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوّهم في ازدياد وإن لم تعد" يا" معه كسرت لامه نحو : قول الشاعر : يبكيك ناء بعيد الدّار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب 5 - ويجوز أن لا يبتدأ المستعاث باللام فالأكثر حينئذ أن يحتم بالألف عوضا عن اللام ، ولا يجتمعان كقوله : يا يزيدا لآمل نيل عزّ وغني بعد فاقة وهوان (ف" يزيدا" مستغاث والألف فيه عوض من اللام و" لآمل" مستغاث له وهو اسم فاعل و" نيل" مفعول به) انظر معجم القواعد 2 / 23.

وقال أصحابنا : إنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو إليه.

ووجب أن تفتحها ؛ لأن أصل اللام الخافضة إنما كان الفتح فكسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد ألا تري أنك تقول : إن هذا لزيد إذا أردت : إن هذا زيد فاللام هنا مؤكدة وتقول : إن هذا لزيد إذا أردت أنه في ملكه.

ولو فتحت لالتبسا ، فإن وقعت اللام علي مضمر فتحتها علي أصلها فقلت : أن هذا لك ، وإن هذا لأنت ؛ لأنه ليس هنا لبس وتقول : يا للرجال للماء ويا للرجال للعجب ويا لزيد للخطب الجليل قال الشاعر :

يا للّرجال ليوم الأربعاء أما

ينفكّ يحدث لي بعد النّهي طربا

وقال آخر :

تكنّفني الوشاة فأزعجوني

فيا للناس للواشي المطاع

فالذي دخلت عليه اللام المفتوحة هو المدعو والمستغاث به والذي دخلت عليه اللام المكسورة هو الذي دعي له ومن أجله.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : يا لزيد لمن هو قريب منك ومقبل عليك.

وذكر سيبويه : أن هذه اللام التي للإستغاثة بمنزلة الألف التي تبين بها في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيدا ، فإن قلت : يا لزيد ولعمرو.

كسرت اللام في (عمرو) وهو مدعو ؛ لأنه يسوغ في المعطوف علي المنادي ما لا يسوغ في المنادي.

ألا ترى أن الألف واللام تدخل علي المعطوف علي المنادي ويجوز فيه النصب وإنما يتمكن في باب النداء ما لصق (بيا) يعني بحرف النداء.

وأما أبو العباس رحمه الله فكان يقول في قولهم : يا لزيد ولعمرو إنما فتحت اللام في (زيد) ليفصل بين المدعو والمدعي إليه فلما عطفت علي (زيد) استغنيت عن الفصل لأنك إذا عطفت عليه شيئا صار في مثل حاله وقال الشاعر :

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

يا للكهول وللشّبان للعجب

وأما التي في التعجب فقول الشاعر :

لخطّاب ليلي يا لبرثن منكم

أدلّ وأمضي من سليك المقانب

وقالوا : يا للعجب ويا للماء لما رأوا عجبا أو رأوا ماء كثيرا كأنه يقول : تعال يا عجب وتعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك وأبانك ومثل ذلك قولهم : يا للدواهي أي : تعالين فإنه لا يستنكر لكن ؛ لأنه من أحيانكن وكل هذا في معني التعجب والإستغاثة فلا يكون موضع (يا) سواها من حروف النداء نحو : أي وهيا وأيا.

وقد يجوز أن تدعو مستغيثا بغير لام فتقول : يا زيد وتتعجب كذلك كما أن لك أن تنادي المندوب ولا تلحق آخره ألفا ؛ لأن النداء أصل لهذه أجمع وقد تحذف العرب المنادي المستغاث به مع (يا) ؛ لأن الكلام يدل عليه فيقولون : يا للعجب ويا للماء كأنه قال : يا لقوم للماء ويا لقوم للعجب وقال أبو عمرو قولهم : يا ويل لك ويا ويح لك كأنه نبه إنسانا ثم جعل الويل له ومن ذلك قول الشاعر :

يا لعنة الله والأقوام كلّهم

والصالحين علي سمعان من جار

فيا لغير اللعنة ولغير الويل كأنه قال : يا قوم لعنة الله علي فلان.

باب الندبة

الندبة (1) تكون بياء أو بواو ولا بد من أحدهما وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت ، وإن شئت ندبت بغير ألف والألف أكثر من هذا الباب.

ص: 316

1- النّدبة : تفجّع ونوح مشن حزن وغمّ يلحق النّادب علي المندوب عند فقده. 1 - المندوب : هو المتفجّع عليه لفقده حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز : " وقمت فيه بأمر الله يا عمرا" أو تنزيلا كقول عمر بن الخطّاب ، وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب :" واعمراه" (واعمراه : وا : حرف ندبة عمراه منادي مندوب مبني علي الضم المقدّر منع من ظهوره الفتحة المناسبة للألف في محل نصب ، والألف للنّدبة ، والهاء للسكت). أو المتوجّع له كقول قيس العامري : فوا كبدا من حبّ من لا يحبّني ومن عبرات ما لهنّ فناء أو المتوجّع منه نحو" وا مصيبتاه". 2 - أدوتها : أدوات النّدبة حرفان : " يا" و" وا" ويكونان قبل الاسم. 3 - أحكام المندوب : للمندوب أحكام : (أحدها) أنّه كالمنادي غير المندوب فيبني علي الضّم في نحو : " وا خليفة رسول الله" ، وإذا اضطرّ إلي التنوينه في الشّعر جاز ضمّه ونصبه ، نحو : " وا فقعسا وأين منّي فقعس". (الثاني) أنّه يختصّ من بين الأدوات ب" وا" مطلقا وب" يا" إن أمن اللّبس كما في قول جرير المتقدّم" يا عمرا". (الثالث) أنّه لا يندب إلا العلم المشهور ونحوه ، كالضاف إضافة توضّح المندوب توضيح العلم ، والموصول الذي اشتهر بصلة تعيّنه نحو" وا حسيناه" و" وا دين محمّداه" و" وامن هاجر إلي مديناه" فلا يندب العلم غير المشور ، ولا النّكرة ك" رجل" ولا المبهم ك" أي" واسم الإشارة ، والموصول غير المشتهر بالصّلة". الغالب أن يختم بالألف الزّائدة وهاء السّكت ، ويحذف لها ما قبلها من ألف في آخر الاسم نحو" وا مواساه" أو من تنوين في صلة نحو" وا من فتح قلباه" أو تنوين في مضاف إليه ، نحو" وا غلام محمّداه" أو ضمّة نحو" وا محمّداه" أو كسرة نحو" وا حاجب الملكاه" ، فإن أوقع حذف ، الضّمّة ، أو الكسرة في لبس أبقيتا ، وجعلت الألف واوا بعد الضّمة ، نحو" وا غلامهمو" أو" وا غلامكمو" (فلو قيل : وا غلامها ، أو وا غلامكما ، التبس المذكر بالمؤنث في الأولي والجمع بالمثني في الثانية) ، وياء بعد الكسرة نحو" وا غلامكي" (فلو قيل" وا غلامكا" التبس بالمذكر). 4 - المندوب المضاف للياء : إذا ندب المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست (انظر هذه اللغات الست في مبحث" النداء" رقم (7 / 3)) ، فعلي لغة من قال" يا غلامَ" بالكسر ، أو" يا غلامُ" بالضم ، أو" يا غلاما" بالألف ، أو يا" غلامي" بالإسكان يقال"" وا غلاما" وعلي لغة من قال : " يا غلامي" بالفتح ، أو" يا غلامي" بالإسكان بإبقاء الفتح علي الأوّل : وباجتلابه علي الثاني (قد استبان أن لمن سكّن الياء أن يحذفها أو يفتحها). وإذا قيل" يا غلام غلامي" لم يجز في النّدبة حذف الياء ؛ لأن المضاف إلي الياء غير منادي ، ولّما لم يحذف في النّداء لم يحذف في النّدبة. 5 - ألف النّدبة تابعة لما قبلها : وإنّما جعلوها تابعة ليفرّقوا بين المذكّر والمؤنّث ، وبين الاثنين والجمع ، وذلك قولك : " واظهرهوه" إذا أضفت الظهر إلي مذكّر ، وإنّما جعلتها واوا لتفرّق بين المذكّر والمؤنّث إذا قلت : واظهرهاه للمؤنّث. وتقول : " واظهرهموه" وإنما جعلت الألف واوا لتفرّق بين الاثنين والجميع إذا قلت : " واظهرهماه" للاثنين. وتقول : " وا غلا مكيه" إذا أضفت الغلام إلي مؤنّث ، وإنّما فعلوا ذلك ليفرّقوا بينها وبين المذكر إذا قلت : " وا غلامكاه". وتقول : " وا انقطاع ظهرهوه" في قول من قال : " مررت بظهرهو قبل" ، وتقول : " وانقطاع ظهرهيه" في قول من قال : " مررت بظهر هي قبل". انظر معجم القواعد 9 / 26.

قال سيبويه : لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ومن شأنهم أن يزيدوا حرفا إذا نادوا بعيدا ولا أبعد من المندوب فإذا وقفوا قالوا : يا زيداه وا عمراه فيقفون علي هاء لخفاء الألف ، فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء ، وإذا لم تلحق الألف قلت : وا زيد بكر والألف تفتح ما قبلها مضموما كان أو مكسورا تقول وا زيد فتضم ، فإن أدخلت الألف قلت : وا زيداه ، فإن أضفت إلي أسم ظاهر غير مكني قلت : وا غلام زيد ، فإن أدخلت الألف قلت وا غلام زيداه وحذفت التنوين ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان.

قال سيبويه : ولم يحركوها يعني التنوين في هذا الموضع ؛ لأن الألف زيادة فصارت تعاقب التنوين وكان أخف عليهم ، فإن أضفت إلي نفسك قتل وأزيد فكسرت الدال ، فإن أدخلت الأل قلت : وا زيداه يكون إذا أضفته إلي نفسك ، وإذا لم تضفه سواء ومن قال : يا غلامي قال :

وا زيدياه فيحرك الياء في لغة من أسكن الياء للألف التي بعدها ؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا.

قـال أبو العباس : ولك في وا غلامي في لغـة من أسـكن الياء وجهان : أن تحرك الياء لـدخول الألف فقتول : وا غلامياه وأن تسـقطها لالتقاء السـاكنين فتقول : وا غلاماه كما تقول جاء غلام العاقل فتحـذف الياء فأما من كان يحرك الياء قبل الندبـة فليس في لغته إلا إثباتها مع الألف تقول : وا غلاماه وذكر سـيبويه : أنه يجوز في الندبة : وا غلاميه فيبين الياء بالهاء كما هي في غير النداء ، فإن أضـفت إلي مضاف إليك قلت : وا غلام غلامي ، فإن أدخلت الألف قلت : وا غلام غلامياه لا يكون إلا ذلك ؛ لأن المضاف الثاني غير منادي وقد بيناه لك فيما تقدم.

وكذلك وانقطاع ظهرياه لا بد من إثبات الياء ، وإذا وافقت ياء الإضافة الياء الساكنة في النداء لم يجدوا بدا من فتح ياء الإضافة ولم يكسـر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ولكنهم يفتحون ياء الإضافة ويجمعون علي ذلك لئلا يلتقي ساكنان.

فإذا ناديت فأنت في إلحاق الألف بالخيار أيضا ، وذلك قولك : وا غلامياه ووا قاضياه ووا غلاميّ في تثنية غلام ووا قاضيّ.

وإن وافقت يـاء الإضافـة ألفـا لـم تحرك الأـلف وأثبتوا اليـاء وفتحوهـا لئلا يلتقي ساكنان وأنت أيضا بالخيار في إلحاق الألف ، وذلك قولك وامثناي ووا مثناه.

فإن لـم تضف إلي نفسك قلت : وا مثناي وتحذف الألف الأولي لئلا يلتقي ساكنان ولـم يخافوا التباسا ، فإن كان الاسم المندوب مضافا إلي مخـاطب مـذكر قلت : وا غلامـك يـا هـذا ، فإن ألحقت ألف الندبـة قلت : وا غلامكاه ، وإن ثنيت قلت : وا غلامكاه ، وإن جمعت قلت : وغلامكموه فقلبت الف الندبة واوا كيلا يلتبس بالتثنية وتقول للمؤنث : وا غلامكيه.

وكان القياس الألف لو لا اللبس وفي التثنيـة وا غلامهماه والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وتقول في الجمع : وا غلامكناه وتقول في الواحد المـذكر الغـائب وا غلاـمهوه وللاـثنين وا غلامهمـاه وللجميـع وا غلاـمهموه وللمؤنث : وا غلامهـاه وفي التثنيـة : وا غلامهـاه وللجميع وا غلامهمنـاه ، فـإن كان المنادي مضافا إلي مضاف نحو : وانقطاع ظهره قلت في قول من قال :مررت بظهرهوه قيل : وانقطاع ظهرهوه وفي قول من قال : بظهر هي قال : وانقطاع ظهرهيه.

وقال قوم من النحويين : كل ما كان في أخره ضم أو فتح وكسر ليس يفرق بين شيء وبين شيء جاز فيه الإتباع والفتح وغير الإتباع مثل قطام تقول : وا قطاميه ويا قطاماه ويقولون : يا رجلانية ويا رجلاناه ويا مسلموناه ويقولون : يا غلام الرجلية والرجلاه فإذا كانت الحركة فرقا بين شيئين مثل : قمت وقمت فالإتباع لا غير نحو : وا قياما قمتوه وقمتاه وقمتيه وقد مر تثنية المفرد وجمعه في النداء في (هن) فقس عليه.

واعلم أن ألف الندبة لا تدخل علي الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا ، نحو : وأزيد الظريف والظريف ؛ لأن الظريف غير منادي وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد وأنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت ، وإن شئت لم تصف وهذا قول الخليل.

وأما يونس فيلحق الألف الصفة ويقول : وا زيد الظريفاه ولا يجوز أن تندب النكرة وذلك : وا رجلاه ويا رجلاه ولا المبهم لا تقول : وا هذاه.

قال سيبويه : إنما ينبغي أن تتفجع بأعرف الأسماء ولا تبهم وكذلك قولك : وامن في الداراه في الفتح وذكر يونس : أنه لا يستقبح : وا من حفر زمزماه ؛ لأن هذا معروف بعينه.

وقال الأخفش : الندبة لا يعرفها كل العرب وإنما هي من كلام النساء فإذا أرادوا السجع وقطع الكلام بعضه من بعض أدخلوا ألف الندبة علي كلام يريدون أن يسكتوا عليه وألحقوا الهاء لا يبالون أي كلام كان.

باب الترخيم

الترخيم (1) حـذف أواخر الأسـماء المفردة الأعلام تحقيقا ولا يكون ذلك إلا في النـداء إلا أن يضـطر شاعر ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النـداء ولا يرخم مسـتغاث به إذا كان مجرورا ؛ لأنه بمنزلـة المضاف ولا يرخم المنـدوب هـذا قول سيبويه والمعروف من مذاهب العرب.

والترخيم يجري في الكلام علي ضـربين : فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتـدع ما قبل آخره علي ما كان عليه وتقول في : حارث : يا حار أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت.

وفي مسـلمة : يا مسلم أقبل وفي جعفر : يا جعف أقبل تدع الفتحة علي حالها وفي يعفر : يا يعف أقبل وفي برثن : يا برث أقبل تترك الضمة علي حالها وفي هرقل أقبل تـدع القاف علي سـكونها والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسـماء وتدع ما بقي اسـما علي حياله نحو : زيد وعمرو فتقول : في حارث يا حار وفي جعفر يا جعف أقبل وفي هرقل : يا هرق أقبل.

وكذلك كل اسم جاز ترخيمه ، فإن كان آخر الاسم حرفان زيدا معا حذفتهما لأنهما بمنزلة زيادة واحدة.

1- الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه. يقال صوت رخيم أي سهل لين. ومنه قوله : لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر أي رقيق الحواشـي. ، وأما في الاصـطلاح فهو حذف بعض الكلمة علي وجه مخصوص. وهو علي نوعين : ترخيم التصـغير كقولهم في أسود سويـد وسـيأتي في بابه ، وترخيم النـداء وهو مقصود الباب وهو حـذف آخر المنادي (كيا سـعا فيمن دعا سـعادا) وإنما توسع في ترخيم المنادي ؛ لأنه قـد تغير بالنـداء ، والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق. تنبيه : أجاز الشارح في نصب ترخيما ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولا له أو مصـدرا في موضع الحال أو ظرفا علي حذف مضاف. وأجاز المرادي وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصـبه احـذف ؛ لأنه يلاقيه في المعني. وأجاز المكودي وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محـذوف أي رخم ترخيما (وجوّزنه) أي جوز الترخيم (مطلقا في كلّ ما أنّث بالها) أي سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا علي الثلاثي. انظر شرح الأشموني 1 / 256.

وذلك قولك : في عثمان : يا عثم. وفي مروان : يا مرو أقبل. وفي أسماء : يا أسم أقبلي.

وكذلك كل ألفين للتأنيث نحو : حمراء وصفراء وما أشبه ذلك.

إذا سميت به وكذلك ترخيم رجل يقال له : مسلمون تحذف منه الواو والنون وكذلك رجل اسمه مسلمان.

قال سيبويه : فأما رجل اسمه بنون فلا يطرح منه إلا النّون لأنك لا تصير اسما علي أقل من ثلاثة احرف ومن قال يا حار قال يا بني ، فإن رخمت اسما آخره غير زائد إلا أن قبل آخره حرفا زائدا ، وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو ألف ساكنة حذفت الزائد مع الأصلي وشبه بحذف الزائد ولم يكن ليحذف الأصل ويبقي الزائد ، وذلك قولك في منصور : يا منص أقبل تحذف الراء وهي أصل وتحذف الواو وهي زائدة وفي عمار يا عمّ أقبل وفي رجل اسمه عنتريس : يا عنتر أقبل ، فإن كان الزائد الذي قبل حرف الإعراب متحركا ملحقا كان أو زائدا جري مجري الأصل.

فأما الملحق فقولك في قنّور : يا قنو أقبل وفي رجل اسمه هبينح يا هبي أقبل ؛ لأن هذا ملحق بسفرجل وسنبين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله.

وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميته بحولايا وبردرايا يا حولاي أقبل ويا بردراي أقبل ؛ لأن الحرف الذي قبل آخره متحركا فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها ؛ لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلي إسم ولا يكون ما قبلها ألا مفتوحا والهاء لا تحذف إلا وحدها كان ما قبلها أصليا أو زائدا أو ملحقا أو منقوصا وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه وكذلك إن كان اسما عاما غير علم.

والعلم قولهم في سلمة : يا سلم أقبل تريد يا سلمة وقالت الجهنية في هوذة بن علي الحنفي وكان كسري أقطعه وتوجّه بتاج :

يا هوذ ذا التّاج إنّا لا نقول سوي

يا هوذ يا هوذ إما فادح دهما

وأما العام فنحو قول العجاج :

جاري لا تستنكري عذيري (1)

أي : حالي ، وأما ما كان منقوصا وكان مع الهاء علي ثلاثة أحرف فقولهم : يا شاء ادجني.

قال أبو علي : إذا وصلت سقطت همزة الوصل فالتقت الألف وهي ساكنة مع الراء مع ادجني وهي ساكنة أيضا فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ووليت الشين المفتوحة الراء ، وإذا وقفت قلت : يا أدجني مثل أقبلي فلم يحذف الألف رخم شاة ويا ثبت أقبلي تريد : ثبة وناس من العرب يثبتون الهاء فيقولون : يا سلمة أقبلي يقحمون الهاء ويدعون الاسم مفتوحا علي لفظ الترخيم والذين يحذفون في الوصل الهاء إذا وقفوا قالوا : يا سلمه ويا طلحه لبيان الحركة ولم يجعلوا المتكلم بالخيار في حذف الهاء عند الوقف والشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف لأنهم إذا اضطروا يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها قال ابن الخرع :

وكادت فزارة تشقي بنا

فأولي فزارة أولي فزارا

والضم جائز في البيت وكذلك إن رخمت اسما مركبا من اسمين قد ضم أحدهما إلي الآخر فحكم الثاني حكم الهاء في الحذف وذلك.

1- جاري ، لا تستنكري عذيري ... سيري وإشفاقي علي بعيري علي أن العذير هنا بمعني الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها ، وقد بين بقوله : سيري وإشفاقي ، الحال التي ينبغي أن يعذر فيها ولا يلام عليها. ومثله لابن الشجري في أماليه فإنه قال : العذير : الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه. أي : لا تستنكري ما أحاوله معذورا فيه. وقد فسره بالبيت الثاني. وعليه فعذيري مفعول تستنكري ، وسيري : عطف بيان له أو بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف أي : هو سيري ... ويجوز أن يكون عذيري مبتدأ خبره سيري - كما قال بن الحاجب في الإيضاح - وعلي هذا فمفعول تستنكري محذوف. قال الزجاج : العذير : الحال. وذلك أن العجاج كان يصلح حلسا لجمله ، فأنكرته وهزئت منه ؛ فقال لها هذا. قال علي بن سليمان الأخفش : العذير : الصوت. كأنه كان يرجز في عمله بحلسه فأنكرت عليه ذلك ، أي :لا تستنكري صوتي ورفعه بالحديث ، لأني قد كبرت. والحلس للبعير ، وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة ، وهو بكسر المهملة وسكون اللام. انظر خزانة الأدب 1 / 203.

نحو : حضـر موت ومعدي كرب ومار سرجس ومثل رجل سميته بخمسة عشر تحذف الثاني وتبقي الصدر علي حاله فتقول : يا حضر أقبل ويا معدي أقبل ويا خمسة أقبل.

قال سيبويه : وإن وقفت قلت : يا خمسة بالهاء وإنما قال ذلك ؛ لأن تاء التأنيث لا ينطق بها إلا في الوصل.

فإذا وقفت عليها وقفت بالهاء ومما شـبه بحضر موت : عمرويه زعم الخليل : أنه يحذف الكلمة التي ضمت إلي الصدر فيقول : يا عمر أقبل قال : أراه مثل الهاء لأنهما كانا بائنين فضم أحدهما إلي الآخر.

واعلم أن من قال : يا حار فإنه لا يعتد بما حذف ويجعل حكم الاسم حكم ما لم تحذف منه شيئا.

فإن كان قبل الطرف حرفا يعتل في أواخر الأسـماء وينقلب أعل وقلب نحو : رجل سميته بعرقوة إن رخمت فيمن قال يا حار قلت : يا عرقي أقبـل ولم يجز أن تقول : يا عرقوا ؛ لأن الاسم لا يكون آخره واوا قبلها حرف متحرك وهـذا يبين في التصـريف ومن قال : يا حار فإنما يجعل الراء حرف الإـعراب تقـدير مـا لاـفاء فيه فيجب عليه أن لا يفعل ذاك إلا بما مثله في الأسـماء فمن رخم اسـما فكان ما يبقي منه علي مثال الأسـماء فجـائز ، وإن كان ما يبقي علي غير مثال الأسـماء فهو غير جائز وكـذلك إن كان قبل المحـذوف للترخيم شـيء قـد سـقط لالتقاء الساكنين فإنك إذا رخمت وحذفت رجع الحرف الذي كان سـقط لالتقاء الساكنين نحو : رجل سـميته (بقاضون) كان الواحد (قاضـي) قبل الجمع فلمـا جاءت واو الجمع سـقطت الياء لالتقاء الساكنين ، فإن رخمت (قاضـين) وهو في الأصل قلت : يا قاضـي فرجع ما كان سـقط لالتقاء الساكنين وشبيه بهـذا وقفك علي الهاء إذا رخمت رجلا اسـمه : خمسة عشـر ؛ لأن التاء إنما جلبها الوصل فلما زال الوصل رجعت الهاء وكذلك إن كنت أسكنت حرفا متحركا للإدغام في حرف مثله وقبله ساكن فحذفت الأخير للترخيم فإنك ترد الحركة لالتقاء الساكنين ، وذلك قولك لرجل اسـمه (راد) يا راد أقبل إذا رخمت وفي محمارّ أقبل ؛ لأن الأصل : رادد ومحمارر ، وأما مفر فإذا سميت به ورخمته قلت : يا مفر أقبل ولم تحرك الراء ؛ لأن ما قبلها متحرك ، وأما

محمر إذا كـان اسم رجـل فإنـك إذا رخمته تركت الراء الأـولي مجزومـة ؛ لأـن ما قبلها متحرك فقلت : يا محمر أقبل ولقائل أن يقول : هلّا رددت الحركـة فقلت : يـا محمر أقبـل إذ كـان الأصـل محمررا كمـا رددت اليـاء في (قاضـي) فالجواب في ذلك : أنك إنما رددت الياء في (قاضي) لأنك لم تبن الواحد علي حذفها كما بنيت (دم) علي الحذف ومحمر لم تلحق الراء الأخيرة بعد إن تم بالأولي ولم يتكلم بأصله.

فإن كان آخر الاسم حرفا مـدغما بعد الألف وأصل الأول منهما السـكون أعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر حركته إذا رخمته بحركة ما قبله ، وذلك نحو : اسحارّ يا هذا تقول : يا اسحار فتحركه بحركة أقرب المتحركات منه.

وكذلك تفعل بكل ساكن احتيج إلي حركته من هذا الضرب.

قال رجل من أزد السراة :

ألا ربّ مولود وليس له أب

وذي ولد لـم يلده أبوان (1)

ففتح الدال بحركة الياء لما احتاج إلي تحريكها ؛ لأن الفتحة قريبة منها وأسحار اسم وقع مدغما آخره وليس لرائه الأولي نصيب في الحركة.

واعلم أن الأسماء التي ليست في أواخرها هاء أن لا يحذف منها أكثر.

1- معني" ربّ" التّكثير ، وتأتي للتّقليل فالأوّل كقوله عليه الصـلاة والسّـلام : (يا ربّ كاسية في الدّنيا عارية يوم القيامة). والثاني كقول رجل من أزد السّـراة : ألا ربّ مولود وليس له أب وذي ولد لـم يلده أبوان (سـكنت اللام من يلده تشبيها بكتف فالتقي ساكنان حركت الدال بالفتح اتباعـا لليـاء) وقـد تحـذف" ربّ" ويبقي عملها بعـد الفاء كثيرا كقول امرئ القيس : فمثلك حبلي قـد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول (طرق : أتي ليلا ، " التمائم" التعاويـذ ، " محول" أتي عليه حول) وبعد الواو أكثر كقول امرئ القيس : وليل كموج البحر أرخي سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي (السدول : الستائر واحدها : سدل ، ليبتلي : ليختبر). انظر معجم القواعد 11 / 20.

قال سيبويه : وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر قال :وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر وكل اسم علي ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء ؛ لأن أقل الأصول ثلاثة فإنما يرخم من الأربعة وما زاد ؛ لأن ما بقي في الأسماء علي عدته والفراء يرخم من ذلك ما كان محرك الثاني نحو : قدم وعضد وكتف إذا سمي به رجلا ـ وقال : إن من الأسماء ما يكون علي حرفين كدم ويد ولم يجز أن تقول في بكر : يا بك أقبل ؛ لأنه لا يكون اسم علي حرفين ثانيه ساكن إلا مبهما نحو من وكم وليس من الأسماء اسم نكرة ليس في آخره هاء تحذف منه شيء إذا لم يكن اسما غالبا إلا أنهم قد قالوا : يا صاح أقبل وهم يريدون : يا صاحب ، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف والفراء إذا رخم : قمطر حذف الطاء مع الراء لأنها حرف ساكن والنحويون علي خلافه في حذف الطاء وما أشبهها من السواكن الواقعة ثالثة ويجيز الفراء في حمار : يا حما أقبل يصير مثل رضا : وفي سعيد يا سعي يصير مثل عمي ولا يجيز : يا ثمود في ثمود ؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير.

واعلم أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطرارا فمن ذلك قول الأسود ابن يعفر :

أودي ابن جلهم عبّاد بصرمته

إنّ ابن جلهم أمسي حيّة الوادي

أراد : جلهمه والعرب يسمون الرجل جلهمة والمرأة جلهم.

باب مضارع للنداء

اشارة

اعلم أن كل منادي مختص ، وإن العرب أجرت أشياء لما اختصتها مجري المنادي كما أجروا التسوية مجري الاستفهام إذ كان التسوية موجودة في الاستفهام ، وذلك قولهم : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل أو : نفعل نحن كذا وكذا أيها القوم واللهم أغفر لنا أيتها العصابة.

قال سيبويه : أراد أن يؤكد ؛ لأنه اختص إذ قال : إنه لكنه أكد كما تقول لمن هو مقبل عليك كذا كان الأمر يا فلان ولا يدخل في هذا الباب لأنك لست تنبه غيرك.

ومن هذا الباب قول الشاعر :

إنّا بني نهشل لا ننتمي لأب

عنه ولا هو بالأبناء يشرينا (1)

نصب بني مختصا علي فعل مضمر كما يفعل في النداء نحو (أعني) وما أشبه ذلك.

1- قال ابن هشام : المنادي نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولا به أن قولك يا عبد الله أصله يا أدعو عبد الله ف يا حرف تنبيه وأدعو فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار وفاعله مستتر وعبد الله مفعول به ومضاف اليه ولما علموا أن الضرورة داعية الي استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو يا وأخواتها وقد تبيّن بهذا أن حقّ المناديات كلها أن تكون منصوبة لأنها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادي مبنيا وانما يكون مبنيا اذا أشبه الضمير بكونه مفردا معرفة فإنه حينئذ يبني علي الضمة أو نائبها نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ، وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنهن يستوجبن ظهور النصب وقد مضي ذلك كله مشروحا ممثلا في باب البناء فمن أحبّ الوقع عليه فليرجع اليه. انظر شرح شذور الذهب 1 / 284.

مسائل من هذا الباب

تقول : يا هـذا الطويل أقبل في قول من قال : يا زيـد الطويل ومن قال : يا زيـد الطويل قال : يا هذا الطويل وليس الطويل بنعت لهذا ولكنه عطف عليه وهو الـذي يسـمي عطف البيـان ؛ لأن هـذا وسائر المبهمات إنما تبين بالأجناس ألا تري أنك إذا قلت : جاءني زيـد فخفت أن يلتبس الزيدان علي السامع أو الزيود قلت : الطويل وما أشـبه لتفصل بينه وبين غيره ممن له مثل اسـمه ، وإذا قلت : جاءني هذا فق أو مأت له إلي واحـد بحضـرتك وبحضـرتك أشـياء كثيرة وإنمـا ينبغي لـك أن تبين له عن الجنس الـذي أو مـأت له إليه لتفصل ذلك عن جميع ما بحضرتك من الأشياء ألا تري أنك لو قلت له : يا هذا الطويل وبحضرتك إنسان ورمح وغيرهما لم يدر إلي أي شيء تشير.

وإن لم يكن بحضـرتك إلا شـيء طويل واحد وشيء قصير واحد فقلت : يا هذا الطويل جاز عندي ؛ لأنه غير ملبس والأصل ذاك وأنت في المبهمة تخص له ما يعرفه بعينه وفي غير المبهمة تخص له ما يعلمه بقلبه.

وتقول في رجل سميته بقولك : زيد وعمرو يا زيدا وعمرا أقبل تنصب لطول الاسم ولو سميته : طلحة وزيدا لقلت : يا طلحة وزيدا أقبل ، فإن أردت بطلحـة الواحدة من الطلح قلت :يا طلحة وزيدا أقبل لأنك سـميته بها منكورة ولم تكن ولم تكن جميع الاسم فتصـير معرفة إنما هي في حشو الاسم كما كانت فيما نقلتها عنه وتقول : يا زيـد الظريف علي أصل النـداء عنـد البصـريين وقال الكوفيون : يراد بها يا أيها الظريف فلما لم يأت (بيا أيها) نصبته وربما نصبوا المنعوت بغير تنوين فأتبعوه نعته وينشدون :

فما كعب بن مامة وابن سعدي

بأجود منك يا عمر الجوادا (1)

1- انتصاب المنادي لفظا أو محلا عند سـيبويه علي أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يا زيد عنده أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاسـتعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصـبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ، فعلي المذهبين يا زيد جملـة وليس المنادي أحـد جزأيها فعنـد سـيبويه جزآها جزآها أي الفعل والفاعل مقـدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملـة أي الفعل والفاعل مقدر والمفعول ههنا علي المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا إذ لا نداء بدون المنادي (ونحو زيد ضمّ وافتحنّ من نحو أزيـد بن سـعيد لاتهن) أي إذا كان المنادي علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف إلي علم نحو يا زيد بن سـعيد جاز فيه الضـم والفتح ، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله : يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود تنبيه : شرط جواز الأمرين كون الابن صـفة كما هو الظاهر ، فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادي أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفي بذلك ، وإن كـان مراده (والضّمّ إن لم يـل الاـبن علما ويل الابن علم قـد حتما) الضم مبتـدأ خبره قـد حتما ، وإن لم يل شـرط جوابه محـذوف ، والتقدير فالضم متحتم أي واجب. ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ. واستغني بالضمير الذي في حتم رابطا ؛ لأن جملة الشرط والجواب يستغني فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلي هذا فلا حذف. ومعني البيت أن الضم متحتم أي واجب إذا فقـد شـرط من الشـروط المـذكورة كمـا في نحو يا رجل ابن عمرو ، ويا زيـد الفاضل ابن عمرو ، ويا زيـد الفاضل لانتفاء علمية المنادي في الأولي ، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة ، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله : فما كعب بن مامة وابن أروي بأجود منك يا عمر الجوادا بفتح عمر ، وعلي هذه الثلاثة يصدق صدر البيت. ونحو يا زيد ابن أخينا لعدم إضافة ابن إلي علم وهو مراد عجز البيت.

انظر شرح الأشموني 1 / 238.

والنصب عنـد الكوفيين في العطف علي (أيها) كما كان في النعت فلما لم يأتي (يا أيها) نصب ويجيزون : يا عبـد الله وزيدا ويقولون : يا أبا محمد زيد أقبل وهو عند البصريين بدل وهو عند الكوفيين من نداء ابن.

وإذا قلت : زيدا فهو عند الكوفيين نداء واحد ويسـميه البصـريون عطف البيان ويجيز الكوفيون : يا أيها الرجل العاقل علي تجديد النداء كذا حكي لي عنهم ويجيز البصريون : يا رجلا ولا يجيز الكوفيون ذاك إلا فيما كان نعتا نحو قوله :

فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغن

نداماي من نجران أن لا تلاقيا

ولا يكادون يحذفون (يا) من النكرة ويقولون : وا زيد في النداء ويقولون : وأ أي زيد.

قال أبو العباس : إنما قالوا : هذا ابنم ورأيت ابنما ومررت بابنم فكسروا ما قبل الميم إذا انكسرت وفعلوا ذلك في الضم والنصب ؛ لأن هذه الميم زيدت علي اسم كان منفردا منها وكان الإعراب يقع علي آخره فلما زيدت عليه ميم أعربت الميم إذ كانت طرفا وأعربت ما قبلها إذ كانت تسقط فرجع الإعراب إليه وقولك وقد يخفف الهمز فتقول : مر فيقع الإعراب علي الراء فلذلك تبعت الهمزة وكذلك إذا قلت : يا زيد بن عمرو جعلتهما بمنزلة واحدة اسم واحد واتبعت الدال حركة ابن فهو مثل ابنم وقال في قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

لا يجوز : اللهم اغفر لهم أيتها العصابة.

وقال : قلت لأبي عثمان : ما أنكرت من الجال للمدعو قال : لم أنكر منه إلا أن العرب لم تدع علي شريطة لا يقولون يا زيد راكبا أي ندعوك في هذه الحال ونمسك عن دعائك ماشيا ؛ لأنه إذا قال : يا زيد فقد وقع الدعاء علي كل حال.

قال : قلت : فإنه إن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه الحال فقال : يا زيد راكبا أي أريدك في هذه الحال قال : ألست قد تقول : يا زيد دعاء حقا قلت : بلي قال : علام تحمل المصدر قلت ؛ لأن قولي : يا زيد كقولي : أدعو زيدا فكأني قلت : أدعو دعاء حقا قال : فلا أري بأسا بأن تقول علي هذا : يا زيد قائما وألزم القياس.

قال أبو العباس : ووجدت أنا تصديقا لهذا قول النابغة :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد

يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام (1)

1- علي أن المبرد أجاز أن ينصب عامل المنادي الحال ، نحو : يا زيد قائما ، إذا ناديته في حال قيامه. قال : ومنه يا بؤس للجهل ... والظاهر أن عامله بؤس الذي هو بمعني الشدة ، وهو مضاف إلي صاحب الحال ، أعني الجهل تقديرا لزيادة اللام. أقول : من جعل عامل الحال النداء جعل الحال من المضاف ؛ وفيه مناسبة جيدة ، فإن الجهل ضار وبؤسه ضرار ، ومن جعل ضرارا حالا من المضاف إليه جعل العامل المضاف. وممن جعله من المضاف إليه الأعلم ، قال : ونصب ضرارا علي الحال من الجهل. وإنما كان يرد هذا الاستظهار علي المبرد لو جعل ضرارا حالا من المضاف إليه. وقد أجاز ابن جني في قوله بقري من قول الحماسي : ألهفي بقري سحبل حين أجلبت الوجهين ، قال : يجوز أن تجعل بقري حالا من لهفي ، وذلك أنها ياء ضمير المتكلم فأبدلت ألفا تخفيفا فيكون معني هذا : تلهفت وأنا بقري أي : كائنا هناك ، كما أن معني الأول لو أنثته : يا لهفتي كائنة في ذلك الموضع. فيكون بقري في هذا الأخير حالا من المنادي المضاف كقوله : يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام أي : يا بؤس الجهل ، أي : أدعوه ضرارا. وإذا جعلته حالا من الياء المنقلبة ألفا كان العامل نفس اللهف ، كقولك يا قيامي ضاحكا ؛ تدعو القيام ، أي : هذا من أوقاتك. انظر خزانة الأدب 1 / 205.

وقال الأخفش : لو قلت : يا عبد الله صالحا لم يكن كلاما.

وقال أبو إسحاق يعني الزيادي : كان الأصمعي : لا يجيز أن يوصف المنادي بصفة البتة مرفوعة ومنصوبة.

وقال أبو عثمان لا أقول : يا زيـد وخيرا من عمرو أقبلا إذا أردت بخير من عمرو المعرفة لأني أدخل الألف واللام إذا تباعد المنادي من حرف النـداء كما أقول : يا زيـد والرجل أقبلا ولكن أقول : يا زيـد والأخير أقبلا ، ويا زيد ويا خيرا من عمرو أقبلا إذا أردت حرف النداء كان ما بعده معرفة.

ولم يجيء معه الألف واللام كما تقول : يا خيرا من زيـد العاقل أقبل فتنصب العاقل ؛ لأنه صـفة له وكـذلك : يا زيـد ويا أخير أقبلا وقال أبو عثمان : أنا لا أري أن أقول : يا زيد الطويل وذا الجمة إن عطفت علي زيد والنحويون جميعا في هذا علي قول.

قال : وأري إن عطفت (ذا الجمة) علي (الطويل) أن أرفعه كما فعلت في الصفة والنحويون كلهم يخالفونه ولا يجيزون إلا نصب ذي الجمة وهذا عنده كما تقول : يا زيد الطويل ذو الجمة إذا جعلته صفة للطويل.

وإن كان وصـفا لزيد أو بدلا منه نصبته وكان أبو عثمان يجيز يا زيد أقبل علي حذف ألف الإضافة ؛ لأنه يجوز في الإضافة : يا زيد أردت : يا زيدي فأبدلت من الياء ألفا.

وعلي هـذا قرئ : (يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ) [مريم : 42] و (يا قَوْمِ لا أَسْئَلُكُمْ) [هود : 51](1) قال : ومن زعم أنه علي حـذ ألف الندبة فهذا خطأ ؛ لأن من كان من العرب لا يلحق الندبة ألفا فهي عنده نداء فلو حذفوها لصارت بدلا علي غير جهة الندبة.

وقال أبو العباس : لا أري ما قال أبو عثمان في حـذف الألف إذا جعلتها مكان ياء الإضافـة صوابا نحو : يا غلاما أقبل لا يجوز حـذف الألف لخفتها كما تحذف الياء إذا قلت : يا غلام أقبل.

وقال : يا أبت. لا يجوز عنـدي إلا علي الترخيم كما قال سـيبويه مثل : يا طلحة أقبل وقال : زعم أبو عثمان أنه يجيز : يا زيد وعمرا أقبلا علي الموضع كما أجاز : يا زيد زيدا أقبل فعطف زيد الثاني علي الموضع عطف البيان وأهل بغداد يقولون : يا الرجل أقبل ويقولون لـم نر موضعا يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام وينشدون :

فيا الغلامان اللّذان فرّا

إيّاكما أن تكسبانا شرّا (2)

وقال أبو عثمان : سألت الأخفش كيف يرخم طيلسان فيمن كسر اللام علي قولك : يا حار فقال : يا طيلس أقبل قلت : أرأيت فيعل اسما قط في الصحيح إنما يوجد هذا في المعتل نحو : سيد وميت.

1- قال أبو عثمان : ووضع الألف مكان الياء في الإضافـة مطرد ، وأجاز : يا زيد أقبل ؛ إذا أردت الإضافة ، قال : وعلي هذا قراءة من قرأ : (يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ) و (يا قَوْمِ لا أَسْئَلُكُمْ) ، وأنشـد أبو عثمان : وقـد زعموا أني جزعت عليهما وهل جزع إن قلت وابأباهما فهـذا الوجه أوجه من الإسـكان ، وقـد أجـازه أبو عثمان ورآه مطردا ، فعلي رأي أبي عثمان يكون ما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ في كل القرآن : (يا بَنِي) إذا كان واحدا [الحجة للقراء السبعة : 4 / 341].

2- خرجه ابن الأنبـاري في" الإنصاف" علي حـذف المنادي وإقامـة صـفته مقامه قال : " التقـدير فيه وفي الـذي قبله ، فيا أيها الغلامان ، ويا حبيبتي التي ؛ وهذا قليل بابه الشعر". و" إياكما" : تحذير. و" أن تكسبانا" : أي : من أن تكسبانا ؛ وماضيه كسب يتعدي إلي مفعولين ، يقال : " كسـبت زيـدا مالا ـ وعلما أي : أنلته". قال ثعلب : كلهم يقول : كسـبك فلان خيرا ، إلا ابن الأعرابي فإنه يقول : " أكسـبك بالألف" كـذا في" المصباح". وهذا البيت شائع في كتب النحو ، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة. انظر خزانة الأدب 1 / 257.

قال : فقال : قـد علمت أني قـد أخطأت لا يجوز ترخيمه إلا علي قولك يا حار قال : وكان الأخفش لا يجوز عنـده ترخيم حبلوي اسم رجل فيمن قـال : يـا حار ، وذلك ؛ لأنه يلزمه أن يحـذف يائي النسب ويقلب الواو ألفا لإنفتاح ما قبلها فيقول : يا حبلي فتصـير ألف فعلي منقلبة وهذا لا يكون أبدا إلا للتأنيث.

فلهـذا لا يجوز ؛ لأن ألف التأنيث لا تكون منقلبـة أبـدا من شـيء وهـذا البناء لا يكون للمـذكر أبدا وقال : كان الأخفش يقول : إذا رخمت سفيرج اسم رجل في قول من قال : يا حار ..

فحـذفت الجيم لزمك أن ترد اللام التي حـذفتها لطول الاسم وخروجه من باب التصـغير فتقول : يا سـفيرل أقبل ؛ لأنه لما صار إسـما علي حياله فحـذفت الجيم علي أن يعتـد بها وتجعله بمنزلة (قاضون) اسم رجل إذا قلت : يا قاضـي الياء التي كانت ذهبت لالتقاء الساكنين لما حذفت ما حذفت من أجله.

قال أبو العباس : وليس هذا القول بشيء.

ووجه الغلط فيه بيّن ، وذلك لأنك لم تقصد به إلي سـفرجل فتسميه به ولا هو منه في شيء إنما قصدت إلي هذا الذي هو سفيرج ولا لام فيه فهو علي مثال ما يرخم فرخمته بعد أن ثبت إسـما ألا تري أنك تقول : في تصـغير سـفرجل : سفيرج وسفيريج للعوض ولو سميته : سفيريج لم يجز أن تقول فيه : سفرجل واسمه سفيريج لأنك لست تقصد إلي ما كان يجوز في سفرجل وكذلك فرزدق.

لو سـميته بتصـغيره فيمن قال : فريزد لم يجز في اسـمه أن تقول : فريزق ، وإن كان ذلك يجوز في تصـغير فرزدق لأنك سـميته بشـيء بعينه فلزمه.

وتقول : يا زيـد وعمرو الطويلين والطويلان ؛ لأنه بمنزلـة قولك : يا زيد الطويل وتقول بلا هؤلاء وزيد الطوال ؛ لأن كله رفع والطوال عطف عليهم ولا يجوز أن يكون صـفة لإفتراق الموصوفين وتقول : يا هذا ويا هذان الطّوال ، وإن شئت قلت : الطّوال ؛ لأن هذا كله مرفوع والطوال عطف عليهم هنا وليس الطوال بمنزلـة : يا هؤلاء الطوال ؛ لأن هـذا يقبـح من جهتين :من جهـة أن المبهم إذا وصـفته بمنزلة اسم واحد فلا يجوز أن تفرق بينه وبينه والجهة الأخري

أن حق المبهم أن يوصف بالأجناس لا بالنعوت وتقول : يا أيها الرجل وزيد الرجلين الصالحين تنصب ولا ترفع من قبل أن رفعهما مختلف ، وذلك أن زيـدا علي النـداء والرجل نعت (لأي) وتقول في الندبـة : يا زيد زيداه ويا زيدا زيداه وقوم يجيزون : يا زيدا زيداه وقوم يجيزون :يا زيـدا يا زيـداه ويا زيداه يا زيداه وقد مضـي تفسـير ما يجوز من ذا وما لا يجوز وقالوا : من قال يا هناه ويا هناه بالرفع والجر من رفع توهم أنه طرف للإسم ويكسر ؛ لأنه جاء بعد الألف.

والتثنيـة : يا هنانيه ويا هناناه ويا هنوتاه في الجمع وهنتاه في المؤنث وهنتانيه في التثنيـة وهنتاناه ويا هناتوه في الجمع لا غير والفراء لا ينعت المرخم إلا أن يريد نداءين ونعت المرخم عندي قبيح كما قال الفراء من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه وما يعني به.

فإن احتيج إلي النعت للفرق فرد ما سقط منه أولي كقول الشاعر :

أضمر بن ضمرة ما ذا ذكرت

من صرمة أخذت بالمرار

أراد : يا ضمر يا ابن ضمرة.

والكوفيون يجيزون : يا جرجر في جرة وفي حولايان يا حول فيحذفون الزوائد كلها وهذا إخلال بالاسم يسـقطون فيه ثلاثة أحرف فيها حرف متحرك ولا نظير لهذا في كلام العرب ويقولون للمرأة : يا ذات الجمة أقبلي ويا ذواتي الجمم للإثنين وللجماعة يا ذوات الجمم بكسـر التاء وقد يقال : يا ذواتي الجمة ويا ذوات الجمة.

قال أبو بكر : وذلك أن ذات إنما هي ذاة فالتاء زائدة للجمع وإنما صارت الهاء في الواحدة تاء حين أضفتها ووصلتها بغيرها.

وتقول : يا هـذا الرجل. والرجل أقبل ويا هـذان الرجلان والرجلين مثل : يا زيد الظريف والظريف النصب علي الموضع والرفع علي اللفظ وتقول : يا أخوينا زيد وعمرو علي قولك يا :زيد وعمرو يعني البدل.

وقال الأخفش : وإن شئت قلت : زيد وعمرو علي التعويض كأنك قلت أحدهما زيد والآخر عمرو.

قال أبو بكر : هذا عندي إنما يجوز إذا أراد أن يخبر بذلك بعد تمام النداء.

وتقول : يا أيها الرجل زيـد ؛ لأن زيـدا معطوف علي الرجل عطف البيان يجري عليه كما يجري النعت للبيان ولو جاز أن لا تنون زيدا لجاز أن تقول : يا أيها الجاهل ذا التنزي.

علي النعت وإنما هو ذو التنزي وتقول : يا أيها الرجل عبد الله تعطف علي الرجل عطف البيان.

قال الأخفش : ولو نصـبت كان في القياس جائز إلا أن العرب لا تكلم به نصـبا ولكن تحمله علي أن تبدله من (أي) ؛ لأن (أي) في موضـع نصب علي أصل النداء وقال : إذا رخمت رجلا اسـمه شاة قلت : يا شا أقبل ومن قال : يا حار فرفع قال : يا شاة أقبل فرد الهاء الأصلية ؛ لأنه لا يكون الاسم علي حرفين أحدهما ساكن إلا مبهما وقال : تقول في شـية علي ذا القياس يا وشـي أقبل وفي دية : يا ودي أقبل فترد الواو في أوله لأنها ذهبت من الأول ؛ لأن الأصل : وديت ووشيت وإنما ردت الواو ؛ لأن مثل : شيء لا يكون اسما.

وذلك أن الاسم لا يكون علي حرفين أحدهما ساكن قال : وتكسـر الواو إذا رددتها ؛ لأن الأصل وشـبه كما كانت قالت العرب : وجهة لما أتموا : وقالوا : ولـدة والكوفيون وقوم يجيزون : يا رجل قام ويقولون : إن كان تعجبا نصـبت كقولك : يا سـيدا ما أنت من سـيد ويكون مدحا كقولك : يا رجلا لـم أر مثله وكـذلك جميع النكرات عنـدهم وتقول : يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان ويا أيها الرجال ويا أيها النساء علي لفظ واحـد والإختيار في الواحدة في المؤنث يا أيتها المرأة ، وإذا قلت : يا ضاربي فأردت به المعرفة كان مثل : يا صاحبي وغلامي ويجوز عندي أن تقول : يا ضارب أقبل كما تقول : يا غلام أقبل ، فإن أردت غير المعرفـة لـم يجز إلا إثبات الياء وتقول : يا ضاربي غدا وشاتمي لأنك تنوي الإنفصال وتقول : يا قاضـي المدينة لك أن تنصـبهما ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني والكوفيون يجيزون نصب الأول بتنوين ؛ لأنه يكون خلفا وما لا يكون خلفا فلا يجوز في الأول عنـدهم التنوين مثل : يا رجل رجلنا لا يجيزون النصب في الأول وقالوا كل ما كان يكون خلفا فلـك الرفع بلاـ تنوين والنصب بتنوين ويقولون : يـا قائمـا أقبـل ويـا قائم أقبل ويجيزون أن يؤكـد ما فيه وينسق عليه ويقطع منه كما يصـنع بالخلف

ويجيزون : يا رجل قائما أقبل علي نداءين ، وإن شئت كان في الصلة ويجيزون : يا رجل قائم أقبل. ينوون فيها الألف واللام.

ويحكون عن العرب : يا مجنون مجنون أقبل ويجيزون : يا أيها الـذي قمت أقبل ويا أيها الـذي قام أقبل وهو جائز ولا يجيزونه في من وكـذا ينبغي ويقولون : يا رجلا قمت أقبل ويا رجل قمت أقبل والفراء إذا خاطب رفع لا غير ويقولون : يا قاتل نفسك ويا عبد بطنك وهذا جائز قال أحمـد بن يحيي : لو أجزت الرفع لم يكن خطأ قال : وكذلك : يا ضاربنا ولا شاتمنا يختار النصب مع كل ما ظهرت إضافته قال : ويجوز في القياس الرفع وأنت تنوي الألف واللام.

فإذا كان لا يجوز فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب مثل : يا أفضل منا ويا أفضلنا ويا غلام زيد ويا غلام رجل إنما يجوز الرفع في القياس مع ضارب زيد وحسن الوجه وقال : أما مثلنا وشبهنا فالنصب لا غير.

وقال الأخفش : تقول : إذا نسبت رجلا إلي حباري وحبنطي قلت : حباريّ وحبنطيّ فإذا رخمت لم ترد الألف وكذلك إذا نسبت إلي مرمي فقلت : مرميّ لم ترد الألـف لو رخمته ؛ لأن هـذا لم يحـذف لالتقاء الساكنين ولو كان حـذف لالتقاء الساكنين لبقي الحرف مفتوحا فكان يكون حباريّ وحبنطيّ قال : وإن شئت قلت : إني أرد الألف وأقول ذهب لإجتماع الساكنين ولكنهم كسروا لأنهم رأوا جميع النسب يكسر مـا قبله قـال : ومن قال : احـذفه علي أني أبنيه بناء قال : لا أحـذفه لإجتماع الساكنين وجب عليه أن لا يرد في : ناحي وقاضـي إذا نسب إلي ناحية وقاض وقال : إذا سـميت رجلا حبلاوي أو حمراوي إذا رخمته فيمن قال : يا حار فرفع همزت لأنها واو صارت آخرا فتهمزها وتصرفها في المعرفة والنكرة لأنها الآن ليست للتأنيث.

قـال أبو بكر : وجميع ما ذكرت من المسائل فينبغي أن تعرضه علي الأصول التي قـدمتها فما صـح في القياس فأجزه وما لم يصـح فلا تجزه وإنما أذكر لك قول القائلين كيلا تكون غريبا فيمن خالفك ، فإن الحيرة تقارن الغربـة وقـد ذكرنا الضم الـذي يضارع الرفع ونحو نتبعه الفتح الذي يشبه النصب إن شاء الله.

باب النفي ب (لا)

اشارة

الفتح الذي يشبه النصب هو ما جاء مطردا في الأسماء النكرات المفردة ولا تخص اسما بعينه من النكرات إذا نفيتها (بلا) ، وذلك قولك : لا رجل في الـدار ولا جارية فأي اسم نكرة ولي (لا) وكان جوابا لمن قال : هل من غلام فهو مفتوح ، فإن دخلت (لا) (1) علي ما عمل بعضه في بعض من معرفة أو نكرة لم تعمل هي شيئا إنما تفتح الاسم الذي يليها إذا كانت قد نفت ما لم يوجبه موجب.

1- لا النافية للجنس (وتسمي" لا" التبرئة) : [1] شروط عملها : تعمل عمل" إنّ" بستّة شروط : (أ) أن تكون نافية. (ب) أن يكون المنفيّ بها الجنس (ولو كـانت لنفي الوحـدة عملت عمـل " ليس" نحو" لا ـ رجـل قائما بل رجلان" أمّا قولهم في المثل" قضـيّة ولا أبا حسن لها" أي لا فيصل لها ، إذ هو كرّم الله وجهه كان فيصـلا في الحكومات علي ما قاله النبي صـلّي الله عليه وسلّم : أقضاكم عليّ ، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعني الفيصل ، وعلي هذا يمكن وصفه بالنكرة ، وهذا كما قالوا : " لكلّ فرعون موسي" أي لكل جبّار قهّار ، فيصرف فرعون وموسي لتنكيرهما بالمعني المـذكور كما في الرضـي ج - 1 ص 260). (ج) أن يكـون نفيه نصّـا (وهو الـذي يراد به النفي العـام ، وقـدّر فيه" من" الاسـغراقية ، فإذا قلنا" لا رجل في الدار" وأنت تريد نفي الجنس لم يصح إلا بتقدير" من" فكان سائلا سأل : هل من رجل في الدار؟ فيقال : " لا رجل"). (د) ألّا يدخل عليها جار (وإن دخل عليها الخافض لم تعمل شـيئا ، وخفضت النكرة بعدها نحو" غضـبت من لا شـيئ ، وشذ" جئت بلا شيء" بالفتح). (ه) أن يكون اسمها نكرة متّصلا بها (وإن كان اسمها معرفة ، أو نكرة منفصلا منها أهملت ، ووجب تكرارها ، نحو" لا محمود في الـدّار ولا هاشم" ونحو : (لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ) فإنّما لم تتكرّر مع المعرفة في قولهم" لا نولك أن تفعل" من النوال والتّنويل وهو العطيـة ، وهو مبتـدأ ، وأن تفعل سـدّ مسدّ خبره لتأول" لا نولك" بلا ينبغي لك أن تفعل). (و) أن يكون خبرها أيضا نكرة. انظر معجم القواعد 2 / 24.

فأما إذا دخلت علي كلام قد أوجبه موجب فإنها لا تعمل شيئا وإنما خولف بها إذا كانت تنفي ما لم يوجب وكل منفي فإنما ينفي بعد أن كان موجبا وأنت إذا قلت : لا رجل فيها إنما نفيت جماعة الجنس وكذلك إذا قلت : هل من رجل لم تسأل عن رجل واحد بعينه إنما سألت عن كل من له هذا الاسم ولو أسقطت (من) فقلت : هل رجل لصلح لواحد والجمع فإذا دخلت (من) لم يكن إلا للجنس.

واعلم أن (لا) إذا فتحت ما بعدها فقد يجيء الخبر محذوفا كثيرا تقول : لا رجل ولا شيء تريد في مكان أو زمان وربما لم يحذف خالفت ما وليس ألا تري أن (ما) تنفي بها ما أوجبه الموجب و (ليس) كذلك وهما يدخلان علي المعارف و (لا) في هذا الموضع ليست كذلك وقد اختلف النحويون في تقديرها إختلافا شديدا فقال سيبويه : (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك ؛ لأنه لا يشبه ما ينصب وهو الفعل ولا ما أجري مجراه لأنها لا تعمل إلا في نكرة (ولا) ما بعدها في موضع ابتدء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ولا تعمل إلا في نكرة كما أن : ربّ لا تعمل إلا في نكرة فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا : يا ابن أم فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الثاني و (لا) : لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم

الخليل كقولك : هل من عبد أو جارية فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.

(فلا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مبتدأ والذي يبني عليه في زمان أو مكان هو الخبر ولكنك تضمره ، وإن شئت أظهرته.

قال أبو العباس محمد بن يزيد : فإن قال قائل : فهل يعمل في الاسم بعضه فالجواب في ذلك : بلغني أنك منطلق إنما هو بلغني إنطلاقك (فإن) عاملة في الكاف وفي منطلق وكذلك موقعها مفتوحة أبدا ، وكذلك (أن) الخفيفة هي عاملة في الفعل وبه تمت اسما فكذلك (لا) عملت عنده فيما بعدها وهي وما بعدها بمنزلة اسم.

قال : والدليل علي أن (لا) وما عملت فيه اسم أنك تقول : غضبت من لا شيء وجئت بلا مال كما قال :

حنّت قلوصي حين لا حين محن (1)

فجعلها اسـما واحدا فالموضع موضع نصب نصـبته (لا) وسقوط التنوين ؛ لأنه جعل معها اسما واحداص والدليل علي ذلك : أنه إن اتصل بها اسم مفرد سقط منه التنوين وصار اسما واحدا وموضع الاسم بأسره موضع رفع كما كان موضع ما هو جوابه كذلك.

1- علي أنّ الشـاعر أضـاف حين الأـول إلي الجملـة ، كمـا تقول : حين لا رجل في الـدار ، أي : حين لا حين حنين حاصل. قال الأعلم : الشاهـد فيه نصب حين بلا التبرئـة" وإضافـة حين إلي الجملـة" وخبر لا محذوف والتقدير حين لا حين محنّ لها ، أي : حنّت في غير وقت الحنين. ولو جررت الحين علي إلغاء لا جاز. و" القلوص" : النّاقة الشّابة بمنزلة الجارية من الأناسـيّ. و" حنينها" : صوتها شوقا إلي أصحابها. والمعني أنّها حنّت إليها علي بعـد منها ، ولا سبيل لها إليها. انتهي. وقدّر ابن الشـجريّ الخبر لنا ، بالنون ، والصواب ما قبله. وجوّز أبو علي في" المسائـل المنثورة" الحركـات الثلاـث في حين الثـاني : النصب علي إعمـال لاـعمل إنّ ، والرفع علي إعمالها عمل ليس ، والجرّ علي إلغائها وإضافـة حين الأوّل إلي الثاني. وقال أبو عليّ في" التذكرة القصـرية" لا يقدّر للا هذه في رواية النصب خبر ، فإنه قال عند الكلام علي قولهم : ألا ماء بارد : قال المازنيّ : يرفع بارد علي أنه خبر ويجوز علي قياس قوله ، أن يرتفع لأنّه صـفة ماء ويضمر الخبر. ويجوز نصبه علي قوله أيضا علي أنه صـفة والخبر مضـمر ، ويجوز علي قياس سيبويه ومن عدا المازني ألا ماء بارد بلا تنوين ، إلّا أنّك لا تضمر لها خبرا لأنها مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة ، كقولهم : جئت بلا مال وغضـبت من لا شـيء ، أي : بفتحهما ، فلا يلزمك إضمار الخبر في هذه المسألـة. ومثله قوله : حنّت قلوصـي حين لا حين محن أضاف حين إليهما كما تضـيفه إلي المفرد. وقـد يحتمل هذا عندي أن يكون إضافة إلي جملة والخبر محذوف ، كما يضاف أسـماء الزمان إلي الجمل ، وذلك لأنّ حنت ماض ، فحين بمعني إذ ، وهي مما يضاف إلي المبتدأ والخبر. فأما قوله حين لا حين فالثاني غير الأوّل ، لأنّ الحين يقع علي الكبير واليسير من الزمان. انظر خزانة الأدب 1 / 477.

وأما الكسائي : فإنه يقول : النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها لئلا يوهمك أخبارها أنها لها صـلات فلما لزمت التبرئة الاسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصـلوا بين ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروه من الرفع إلي النصب لهذا ونصـبوه بغير تنوين ؛ لأنه ليس بنصب صحيح إنما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين ولم يكسروه فيشبه ما أضيف إليه.

وقـال الفراء : إنمـا أخرجت (لا) من معني غير إلي (ليس) ولم تظهر ليس ولا إذا كانت في معني (غير) عمل ما قبلها فيما بعـدها كقولك : مررت برجل لا عالم ولا زاهد و (لا) إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها ففصلوا بهذا الإعراب بين معنيين.

وفي جميع هذه الأقوال نظر وإنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول والوصول إلي الإعراب فأما عدا ذلك من النظر بين المخالفين ، فإن الكلام يطول فيه ولا يصلح في هذا الكتاب علي أنا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل.

ذكر الأسماء المنفية في هذا الباب

اشارة

واعلم أن المنفي في هذا الباب ينقسم أربعة أقسام : نكرة مفردة غير موصوفة ونكرة موصوفة ونكرة مضافة ومضارع للمضاف (1).

ص: 340

1- " لا" النّافية للجنس تعمل عمل" إن" ولكن تارة يكون اسمها مبنيا علي الفتح (ويري الرّضيّ : أن تقول : مبني علي ما ينصب به بدل مبنيّ علي الفتح ، وعنده أنّ ذاك أولي) في محلّ نصب ، وتارة يكون معربا منصوبا. فالمبني علي الفتح من اسم لا يكون" مفردا" نكرة أي غير مضاف ، ولا شبيه بالمضاف (سيأتي قريبا تعريفه) أو" جمع تكسير" نحو" لا طالب مقصّر" و" لا طلّاب في المدرسة" فإذا كان" جمع مؤنث سالما" يبني علي الفتح ، أو علي الكسر ، وقد روي بهما قول سلامة بن جندل : أودي الشّباب الذي مجد عواقبه فيه نلذّ ولا لذّات للشيب (" أودي" ذهب" مجد" خبر مقدم عن" عواقبه" وصح الإخبار به عن الجمع ؛ لأنه مصدر). وأمّا المثّني فيبني علي ياء المثّني ، وأما الجموع جمع سلامة لمذكّر فيبني علي ياء الجمع ، كقوله : تعزّ فلا إلفين بالعيش متّعا ولكن لورّاد المنون تتابع (" تعز" تصبر" إلفين" صاحبين ، " الورّاد" جمع وارد) وقوله : يحشر النّاس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شؤون (" عنتهم" أهمتهم" شؤون" جمع شأن وهي : الشواغل) ومثل ذلك في التّثنية والجمع قولهم : " لا يدين بها لك" و" لا يدين اليوم لك" إذا جعلت لك خبرا لهما ، ويصحّ في نحو" لي ولك" أن يكونا خبرا ولو كان قاصدا للإضافة. وتوكيدها باللّام الزّائدة نحو قول الشّاعر وهو نهار بن توسعة اليشكري فيما جعله خبرا : أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم وعلّة البناء تضمّن معني" من" الاستغراقية ، بدليل ظهورها في قوله : فقام يذود النّاس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلي هند وليس من المنصوب بلا النافية للجنس قولك : لا مرحبا ، ولا أهلا ولا كرامة ، ولا سقيا ، ولا رعيا ، ولا هنيئا ولا مريئا ،. فهذه كلها منصوبة ولكن ليس بلا ، ولكن بفعل محذوف. ومثلها : لا سلام عليك. وأمّا القسم الثّاني وهو المعرب المنصوب فهو أن يكون اسم" لا" مضافا أو شبيها بالمضاف (الشبيه بالمضاف : هو ما اتّصل به شيء من تمام معناه ، وهذا يصدق علي المشتقات مع معمولاتها في الرفع والنصب والجر كقولك : " محمود فعله"" طالع جبلا"" خبير بما تعملون" ، وأما قولهم" لا أبالك" فاللام زائدة لتأكيد معني الإضافة (- لا أبالك)). فالمضاف نحو : " لا ناصر حق محذول" والشّبيه بالمضاف نحو" لا كريما أصله سفيه"" لا حافظا عهده منسيّ"" لا واثق بالله محذول" ف" لا" في الجميع نافيه للجنس ، وما بعدها اسمها وهو منصوب بها ، والمتأخّر خبرها. ويقول سيبويه : واعلم أنّ" لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنّك إذا قلت : هل من رجل ، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. انظر معجم القواعد 4 / 24.

أما الأول : وهو النكرة المفردة

فنحو ما خبرتك من قولك : لا رجل عندي ولا رجل في الدار ولا صاحب لك و (لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ) [التوبة : 118] ولا صنع لزيد ولا رجل ولا شيء تريد : لا رجل في مكان ولا شيء في زمان وتقول : لا غلام ظريف في الدار.

فقولك : ظريف خبر وقولك : في الدار خبر آخر ، وإن شئت جعلته لظريف خاصة ومن ذلك قول الله عز وجل : (لا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ) [هود : 43].

وقال : (الم (1) ذلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ) [البقرة : 1 - 2] ، وأما قول الشاعر :

لا هيثم الليلة للمطّي (1)

فإنه جعله نكرة أراد لا مثل هيثم ومثل ذلك : لا بصر لكم.

وقال ابن الزبير الأسدي :

أري الحاجات عند أبي خبيب

نكدن ولا أميّة في البلاد

1- علي أن" لا" النافية للجنس لا تدخل علي العلم ، وهذا مؤوّل إمّا بتقدير مضاف وهو مثل ، وإمّا بتأويل العلم باسم الجنس. وقد بيّنهما الشارح المحقّق. وقد أورده صاحب الكشّاف عند قوله تعالي : "فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً" علي أنّه علي تقدير مثل ملء الأرض ، فحذف مثل كما حذفت من لا هيثم اللّيلة. قال الفاضل اليمنيّ : وقد اعترض هذا بوجهين : أحدهما : التزم العرب تجرّد الاسم المستعمل عن الألف واللام ، ولم يجوّزوا قضية ولا أبا الحسن ، كما جوّزوا ولا أبا حسن ، ولو كانت إضافة مثل منويّة لم يحتج إلي ذلك. والثاني : إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمثل. انظر خزانة الأدب 1 / 480.

أراد : ولاـ مثـل أميـة ، فإن ثنيت المنفي (بلا) قلت : لا غلامين لك ولا جاريتين لا بـدّ من إثبات النون في التثنيـة والجمع الـذي هو بالواو والنون قـد تثبت في المواضع التي لاـ تثبت فيها التنوين بل قـد يثني بعض المبنيات بالألف والنون والياء والنون. نحو : هـذا والـذي. تقول :هذان واللذان.

قـال أبو العبـاس : وكان سـيبويه والخليل يزعمان : أنك إذا قلت : لا غلامين لك أن غلامين مع (لا) اسم واحـد النون كما تثبت مع الألف واللاـم في تثنيـة مـا لا ينصـرف وجمعه نحو : هـذان أحمران وهـذان المسـلمان وقال : وليس القول عنـدي كـذلك ؛ لأن الأسـماء المثناة والمجموعـة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسـما واحـدا لم يوجـد ذلك كما لو يوجـد المضاف ولا الموصول مع ما قبلهما بمنزلة اسـم واحد.

الثاني : النكرة الموصوفة

اعلم أنك إذا وصفت النكرة في هذا الباب فلك فيها ثلاثة أوجه :

الأول منها : وهو الأحسن أي تجري الصـفة علي الموصوف وتنون الصـفة ، وذلك قولك : لا رجل ظريفا في الدار فتنون ؛ لأنه صفة ويكون قولك : في الدار وهو الخبر وحجة من فعل هذا أن النعت منفصل من المنعوت مستغني عنه وإنما جيء به بعد أن مضي الاسم علي حاله ، فإن لـم تأت به لـم تحتج إليه.

والوجه الثـاني : أن تجعل المنفي ونعته اسـما واحـدا وتبنيه معه فتقول : لا رجل ظريف في الـدار بنيت رجل مع ظريف وحجـة من رأي أن يجعله مع المنعوت اسـما واحدا أن يقول : لما كان موضع يصـلح فيه بناء الاسمين اسما واحدا كان بناء اسم مع (اسم) أكثر وأفشي من بناء اسم مع حرف ، فإن قلت : لا رجل ظريفا عاقلا فأنت في النعت الأول بالخيار فأما الثاني : فليس فيه إلا التنوين ؛ لأنه لا يكون ثلاثـة أشـياء اسـما واحـدا وكـذلك المعطوف لو قلت : لا رجل وغلاما عنـدك لـم يصـلح في (غلام) إلا التنوين من أجل واو العطف ؛ لأنه لا يكون في الأسماء مثل حضرموت اسما واحدا إذا كانت بينهما واو العطف.

والتكرير والنعت : بمنزلـة واحـدة تقول في النعت : لا رجل ظريف لك والتكرير علي ذلك يجري تقول : لا ماء ماء باردا ، وإن فصـلت بين الموصوف والصـفة بشـيء لم يجز في الصفة إلا التنوين ، وذلك قولك : لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيها عاقلا من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين : عشر وخمسة في خمسة عشر.

والوجه الثـالث : أن تجعـل النعت علي الموضع فـترفع ؛ لأـن (لاـ) ومـا علمت فيه في موضع اسم مبتـدأ فتقول : لاـ رجـل ظريف فتجري (ظريف) علي الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ والخبر محذوف ، وإن شئت جئت بخبر فقلت : (لك) أو عندك كما بينت لك فيما تقدم قال الشاعر :

وردّ جازرهم حرفا مصرّمة

ولا كريم من الولدان مصبوح

والنعت علي اللفظ أحسن وكذلك إذا قلت : لا ماء ماء باردا ، وإن شئت قلت : لا ماء ماء بارد ، فإن جعلت الاسمين اسماص واحدا قلت : لا ماء ماء بارد جعلت ماء الأول والثاني اسما واحدا وجعلت (بارد) نعتا علي الموضع.

ومن ذا قول العرب : لا مال له قليل ولا كثير.

قال سيبويه : والدليل علي أن (لا رجل) في موضع اسم (مبتدأ) في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك والعطف في هذا الباب علي الموضع كالنعت فمن ذلك قول الشاعر وهو رجل من مذحج (1) :

1- هذا الشعر لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم شاعر جاهلي. ويقال : إن ضمرة كان اسمه شقة فسماه النعمان ضمرة بن ضمرة. وكان يبر أمه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أخا له يقال له جندب ، فقال هذا الشـعر. هكذا رواه ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل. ورواه بعضـهم : يا ضـمر أخبرني وقال : إن قائله ضـمرة. وهو خطأ. ونسبه أبو رياش لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب. وزعم ابن الأعرابي : أنه قيل قبل الإسلام بخمسمائة سنة. وفي شرح أبيات سيبويه : أنه لبعض مذحج ؛ وقال السيرافي : هو لزراقة الباهلي. - وقال الآمـدي في المؤتلف والمختلف : هو لهني بن أحمر ، من بني الحارث ابن مرة بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة ، جاهلي. وأنشدوا له : يا ضـمر أخبرني. وهني : مصـغر هن ، وأصـله هنيو فأبـدلت الواو ياء وأدغمت في الياء لسـبقها بالسـكون. ورواه أبو محمد الأعرابي عن أبي الندي : أنه لعمرو بن الغوث بن طيئ ، وأنشدوا له : يا طي أخبرني ولست بكاذب انظر خزانة الأدب 1 / 175.

هذا لعمركم الصّغار بعينه

لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب

والأجود أن تعطف علي اللفظ فتقول : لا حول ولا قوة هـذا إذا جعلت لا الثانيـة مؤكـدة للنفي ولـم يقـدر أنك ابتـدأت النفي بها ، فإن قدرت ذلك كان حكمها حكم الأول فقلت : لا حول ولا قوة ، وإن شئت عطفت علي الموضع كما خبرتك.

ص: 344

باب ما يثبت فيه التنوين

اشارة

والنون من الأسماء المنفية فإن ثنيت فلا بد من النون تقول : لا غلامين ولا جاريتين تثبت النون هنا كما تثبت في النداء والأسماء المبنية فيها ما يبني وتثبت فيه النون ، وإن كان المفرد مبنيا ألا تري أنك تثني هذا فتقول : هذان وهذين وكذلك : اللذان واللذين.

وتقول : لا غلامين ظريفين لك ولا مسلمين صالحين لك ولا عشرين درهما لك ونظير هذه النون التنوين إذا لم يكن منتهي الاسم وصار كأنه حرف قبل آخر الاسم وهو قولك : لا خيرا منه ولا حسنا وجهه لك ولا ضاربا زيدا لك ؛ لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم فقبح أن يحذفوا قبل أن ينتهوا منتهي الاسم.

وقال الخليل : كذلك : لا آمرا بالمعروف لك إذا جعلت (بالمعروف) من تمام الاسم وجعلته متصلا به كأنك قلت : لا آمرا معروفا لك.

وإن قلت : لا آمر بمعروف لك فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت علي الأول كلاما.

الثالث : نكرة مضافة

التنوين يسقط من كل مضاف في هذا الباب وغيره فإذا نصبت مضافا وأعملت (لا) نصبته ولا بد من أن يكون ذلك المضاف نكرة ؛ لأن (لا) لا تعمل في المعارف والمضاف ينقسم في هذا الباب علي قسمين : مضاف لم يذكر معه لام الإضافة ومضاف ذكرت معه لام الإضافة.

فأما المضاف المطلق فقولك : لا غلام رجل لك ولا ماء سماء في دارك ولا مثل زيد لك وإنما امتنع هذا أن يكون اسما واحدا مع (لا) ؛ لأنه مضاف والمضاف لا يكون مع ما قبله اسما واحدا ألا تري أنّك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا وأحدهما مضاف إنما يكونان مفردين : كحضر موت وبعلبك ألا تري أن قوله : يا ابن أم لما جعل (أم) مع ابن اسما واحدا حذف ياء الإضافة وقال ذو الرمة :

هي الدّار إذ ميّ لأهلك جيرة

ليالي لا أمثالهن لياليا

فأمثالهن نصب ب (لا).

وأما القسم الآخر المنفي بلام الإضافة

فالتنوين والنون تقع في هذا الموضع كما وقع مما قبله لما أضفته ، وذلك قولهم : لا أبا لك ولا غلام لك.

وقال الخليل : إن النون إنما ذهبت للإضافة ولـذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا في الإضافة وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك في موضع : لا أبالك ولو أردت الإفراد : لا أب لزيـد فاللام مقحمة ليؤكد بها الإضافة كما وقع في النداء : يا بؤس للحرب هذا مقدار ما ذكره أصحابنا.

ولقائل أن يقول : إذا قلت : أنّ قولهم : لا أباك تريد به : لا أبالك فمن أين جاز هذا التقدير والمضاف إلي كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لا قيل له : إن المعني إذا قلت : لا أبالك الانفصال كأنك قلت : لا أبا لك فتنون لطول الاسم وجعلت (لك) من تمامه وأضـمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافا وأضافوا وألزموا اللام لتدل علي هذا المعني فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة.

وإنما فعل في هذا الباب وخصوه كما خصوا النداء بأشياء ليست في غيره.

وإنما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن معني الإضافة معني اللام ألا تري أنك إذا قلت : غلام زيد فمعناه : غلام لزيـد فدخول اللام في هذا يشـبه قولهم : يا تيم تيم عدي أكد هذه الإضافة بإعادة الاسم كما أكد ذلك بحرف الإضافة فكأنه قد أضافه مرتين.

والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف قال :

أبا الموت الذي لا بدّ أنّي

ملاق لا أباك تخوّفيني (1)

1- قال شارح أبي عليّ الفارسـيّ : هو لأبي حيّـة النّميريّ قاله أبو عمرو ، قال : جلبه أبو عليّ شاهـدا علي حـذف هذه اللام ضـرورة ، فثبوت الألـف في أبا دليل الإضافـة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير. حـذف لام الجرّ وهو يريـدها ؛ ولو لا أنّها في حكم الثّابت في اللفظ لما عملت لا ، لأنّها لا تعمل إلّا في نكرة. فأمّا دلالة الألف فيه وحذف النون من نحو لا يدي بها لك علي إرادة الإضافة ، فلأنّ وجود العمـل مـانع فيها من اللفظ ، فضـعف اقتضاء المعني مع وجود المانع اللفظيّ. فإنّ هـذا مثل لم يقصـد به نفي الأب وإنّما قصـد به الـذمّ. وكـذلك لا يـدي لك ، إنّما المراد لا طاقـة لك بها. وهو قياس من النّحويين علي قولهم لا أبا لك. وفي الكتاب : لا أبا فاعلم لك ؛ وفيه دليل علي أنّه ليس بمضاف. ويجوز أن تكون الألف لام الكلمـة كما قال : " الرجز" إنّ أباها وأبا أباها فأمّا قوله تخوّفيني ، فإنّه أراد تخوفينني فحذف إحـدي النونين : فقيل حذف الأولي كما حذف الإعراب ، في قول امرئ القيس : " السـريع" فاليوم أشـرب غير مسـتحقب وقال المبرّد حذف الثانية ، وهو أولي لأنّها إنما زيدت مع الياء لتقي الفعل من الكسـرة ، والأولي علامة الرفع انتهي كلامه. وإذا كان الأمر كذلك علم أنّ قولهم لا أبا لك إنّما فيه تعادي ظاهره ، واجتماع صورتي الفصل والوصل والتعريف والتنكير لفظا لا معني. ونحن إنّما عقـدنا فساد الأمر وصـلاحه علي المعني كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا. هذا ما لا يدّعيه مدّع. انظر خزانة الأدب 1 / 496.

وقال الآخر :

فقد مات شمّاخ ومات مزوّد

وأيّ كريم لا أباك مخلّد (1)

1- وقوله : " وفد مات شمّاخ ومات مزرّد" هما أخوان لأب وأمّ ، وصحابيان ، وشاعران. وقد تقدّمت ترجمة الشمّاخ في الشاهد الحادي والتسعين بعد المائة. واسمه معقل بن ضرار ، والمزرّد اسمه يزيد بن ضرار ، وإنّما سمّي مزرّدا بقوله : " الطويل". فقلت تزرّدها عبيد فإنّني لدرد الموالي في السّنين مزرّد ولهما أخ آخر شقيقهما وهو جزء بن ضرار ، بفتح الجيم وسكون الزاي بعدها همزة. ومات الشمّاخ وجزء متهاجرين. وسبب ذلك علي ما روي الكلبيّ أنّ الشمّاخ كان يهوي امرأة من قومه يقال لها كلبة بنت جوّال ، وكان يتحدّث إليها ويقول فيها الشعر ، فخطبها فأجابته وهمّت أن تتزوجه ، ثم خرج إلي سفر له فتزوّجها أخوه جزء ، فآلي الشمّاخ أن لا يكلمه أبدا ، وهجاه بقصيدته التي يقول فيها : " الطويل" لنا صاحب قد خان من أجل نظرة سقيم فؤاد حبّ كلبة شاغلة فماتا متهاجرين. وقوله : " لا أبا لك" ، جملة اعتراضيّة بين أيّ عزيز وهو موصوف ، وبين يمنع وهو صفة لأيّ. وكذلك يخلّد ومخلّد علي تلك الرواية. انظر خزانة الأدب 1 / 495.

فإن قال : لا ـ مسلمين صالحين : لك فوصف المنفي قبل مجيئك (بلك) لم يكن بد من إثبات النون من قبل أن الصالحين نعت للمنفي وليس بمنفي وإنما جاء التخفيف في النفي.

الرابع : المضارع للمضاف

المضارع للمضاف في هذا الباب ما كان عاملا فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده فهو منصوب كما أن المضاف منصوب وما بعده من تمامه كما أن المضاف من تمام الأول إلا أن التنوين يثبت فيه ولا يسقط منه ؛ لأنه ليس منتهي الاسم فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم.

فالتنوين هنا والنون يثبتان إذا كان المنفي عاملا فيما بعده فهو وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد فمن ذلك قولهم : لا خيرا منه ولا حسنا وجهه لك ولا ضاربا زيدا لك ؛ لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم.

فجميع هذا قد عمل فيما بعده ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهما لك لو لا درهم لجاز أن تقول : لا عشرين لك وعشرون عملت في درهم فنصبته.

وقال الخليل : كذلك : لا آمرا بالمعروف لك إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلا به كأنك قلت : لا آمرا معروفا لك ، وإذا قلت : لا آمر بمعروف فكأنك جئت بمعروف تبيينا بعد أن تم الكلام وتقول : لا آمر يوم الجمعة لك إذا نفيت جميع الآمرين وزعمت : أنه ليسوا له يوم الجمعة ، فإن أردت أن تنفي الأمرين يوم الجمعة خاصة قلت : لا آمر يوم الجمعة لك جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم فصار بمنزلة قولك : لا آمرا معروفا لك.

ولو قلت : لا خير عند زيد ولا آمر عنده لم يجز إلا بحذف التنوين لأنك لم تصله بما يكمله اسما ولكنه اسم تام فجعلته مع (لا) اسما واحدا.

باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله

اشارة

هذا الباب ينقسم علي ثلاثة أقسام : اسم معرفة واسم منفي بلا بعده اسم منفي بلا وهما جواب مستفهم قد ثبت عنده أحد الشيئين واسم قد عمل فيه فعل أو هو في معني ذلك.

أما الأول : فالاسم المعرفة

وقد عرفتك أن (لا) لا تنصب المعارف ، فإن عطفت معرفة منفية علي نكرة وقد عملت فيها لم تعملها في المعرفة وأعملتها في النكرة ، وذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس لك ولا غلاملك ولا أخوة لك.

قال سيبويه : فأما من قال : كل نعجة وسخلتها بدرهم فينبغي أن يقول : لا رجل لك وأخا له ولا يحسن أن تدخل (لا) علي معرفة مبتدأة غير معطوفة علي كلام فقد تقدم فيه (لا) ، فإن كررت لا جاز.

فأما الذي لا يجوز فقولك : لا زيد في الدار ؛ لأن هذا موضع (ما) إلا أن يضطر شاعر فيرفع المعرفة ولا يثني (لا) قال الشاعر :

بكت حزنا واسترجعت ثمّ آذنت

ركائبها أن لا إلينا رجوعها

فأما الذي يحسن ويجوز فقولك : لا زيد في الدار ولا عمرو ولما ثنيت حسن.

الثاني : الاسم المنفي بلا وبعده اسم منفي أيضا بلا

وهذا الصنف إنما يجيء علي لفظ السائل إذا قال : أغلام عندك أم جارية إذا ادعي أن عنده أحدهما إلا أنه لا يدري : أغلام هو أم جارية فلا يحسن في هذا إلا أن تعيد (لا) فتقول : لا غلام عندي ولا جارية ، وإذا قال : لا غلام فإنما هو جواب لقوله : هل من غلام ولم يثبت أن عنده شيئا فعملت لا فيما بعدها ، وإن كان في موضع ابتداء ومن ذلك قول الله : (فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) [الأحقاف : 13].

وقال الشاعر :

وما ضرمتك حتّي قلت معلنة

لا ناقة لي في هذا ولا جمل

وكـذلك إذا فصـلت بين (لا) والاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيـد الثانيـة ؛ لأن جعل جواب إذا عندك. أم ذا فمن ذلك قوله تعالي : (لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ) [الصافات : 47].

ولاـ يجوز : لا فيها أحـد إلا علي ضـعف ، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا ؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعـة ولا ناصـبة ومعني قولي : رافعة إذا أعملت عمل ليس تقول :لا أحد أفضل منك في قول من جعلها كـ- (ليس).

الثالث : وهو ما عمل فيه فعل أو كان في معني ذلك

اعلم أن هـذا يلزمك فيه تثينـة (لا) كما لا تثني لا في الأفعال ، وذلك قولك : لا مرحبا ولا أهلا ولا كرامـة ولا مسـرة ولا سـقيا ولا رعيا ولا هنيئا ولا مريا ؛ لأن هذه الأسـماء كلها عملت فيها أفعال مضمرة فالفعل مقدر بعد (لا) كأنك قلت : لا أكرمك كرامة ولا أسرك مسرة فعلي هذا جميع هذه الأسـماء وما لم يجز أن يلي (لا) من الأفعال لم يجز أن يليها ما عمل فيه ذلك الفعل لا يجوز أن تقول : لا ضربا وأنت تريد الأمر ؛ لأنه لا يجوز : لا أضـرب إنما تدخل علي الدعاء إذا كان لفظه لفظ الخبر وأضـربه علي ذلك نحو : لا سـقيا ولا رعيا كأنك قلت : لا سقاه الله ولا رعاه.

وكذلك إذا ولي (لا) مبتدأ في معني الدعاء لم تعمل فيه كما لم تعمل فيما بني علي الفعل ن ومعناه الدعاء ، وذلك قولهم : لا سلام عليكم.

قال سـيبويه : قولهم : لا سواء إنما دخلت هاهنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه ألا تري أنك لا تقول : هذان لا سواء فجاز هذا كما جاز : لاها الله ذا حين عاقبت فلم يجز ذكر الواو يعني أن قولهم : لا سواء أصـله : هـذان لا سواء وهذان مبتدأ ولا سواء خبرهما كما تقول : هذان سواء ثم أدخلت (لا) للنفي وحذفت (هذان) وجعلت (لا) تعاقب (هذان).

وقال أبو العباس : وقول سيبويه : ألا تري أنك لا تقول : هذان لا سواء أي : لا تكاد تقول ولو قلته جاز.

وقالوا : لا نولك أن تفعل جعلوه معاقبا لقولك لا ينبغي وصار بدلا منه.

واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لا فارس حتي تقول : ولا شجاع وكذلك : هذا زيد فارسا لا يحسن حتي تقول : لا فارسا ولا شجاعا ، وذلك أنه جواب لمن قال : أبرجل شجاع مررت أم بفارس ولقوله : أفارس زيد أم شجاع وقد يجوز علي ضعفه في الشعر.

ص: 351

باب (لا) النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام

الألف إذا دخلت علي (لا) جاز أن يكون الكلام استفهاما وجاز أن يكون تمنيا والأصل الاستفهام فإذا كان استفهاما محضا فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام ، وذلك قولك : ألا رجل في الدار الأعلام أفضل منك ومن قال : لا رجل قائم في الدار قال : هاهنا ألا رجل قائم في الدار وكذلك من نون ومن رفع ثم رفع هاهنا وقال الشاعر :

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم

عنّا وأنتم من الجوف الجماخير (1)

فإذا دخلها مع الاستفهام معني التمني ، فإن النحويين مختلفون في رفع الخبر ويجرون ما سراه علي ما كان عليه قبل.

فأما الخليل وسيبويه والجرمي أكثر النحويين فيقولون : ألا رجل أفضل منك ولا يجيزون رفع : أفضل وحجتهم في ذلك أنهم قالوا : كنا نقول : لا رجل أفضل منك فيرفع ؛ لأن (لا) ورجل في موضع ابتداء وأفضل : خبره فهو خبر اسم مبتدأ ، وإذا قلت متمنيا : ألا رجل أفضل منك فموضعه نصب وإنما هو كقولك : اللهم غلاما أي : هب لي غلاما فكأنك قلت : ألا أعطي ألا أصيب فهذا مفعول.

وكان المازني وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام فتقول : ألا رجل أفضل منك وتقول فيمن جعلها كليس : ألا أفضل منك ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام.

واعلم أن (لا) إذا جعلت ك- (ليس) لم تعمل إلا في نكرة ولا يفصل بينها وبين ما عملت فيه لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة.

وأما قول الشاعر :

1- يجوز حذف أدوات النّداء ، وتحذف "يا" بكثرة ، نحو : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا) (الآية : 29 سورة يوسف) ، (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلانِ) (الآية : 31 سورة الرحمن) ، يقول سيبويه : وإن شئت حذفتهنّ كلّهنّ كقولك : حار بن كعب أي يا حارث بن كعب. انظر معجم القواعد 9 / 26.

ألا رجلا جزاه الله خيرا

يدلّ علي محصلة تبيت (1)

فزعم الخليل : أنه أراد : الفعل وأنه ليس ل- (لا) هاهنا عمل إنما أراد ألا تروننى ، وأما يونس فكان يقول : إنما تمني ولكنه نوّن مضطرا وكان يقول في قول جرير :

فلا حسبا فخرت به لتيم

ولا جدا إذا ذكر الجدود

إنما نوّن مضطرا وكذا يقول أبو الحسن الأخفش.

ومن قال : لا رجل ولا أمراة لم يقل في التمني إلا بالنصب وعلي مذهب أبي عثمان يجوز الرفع كما كان قبل دخول الألف.

كان أبو عثمان يقول : اللفظ علي ما كان عليه ، وإن كان دخله خلاف معناه ألا تري أن قولك : غفر الله لزيد معناه الدعاء ولفظه لفظ ضرب فلم يغير لما دخله في المعني.

وكذلك : حسبك رفع بالابتداء إن كان معناه النهي.

1- قال سيبويه : وسألت الخليل عن هذا البيت ، فزعم أنه ليس علي التمني ، ولكن بمنزلة قول الرجل : فهلا خيرا من ذاك؟ كأنه قال : ألا تروني رجلا جزاه الله خيرا! قال ابن هشام في المغني : " ومن معاني ألا العرض والتحضيض ، ومعناهما طلب الشيء ؛ ولكن العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث ؛ وتختص ألا هذه بالفعلية ، ومنه عند الخليل هذا البيت ، والتقدير عنده : ألا تروني رجلا هذه صفته! فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعني. وزعم بعضهم : أنه محذوف علي شريطة التفسير ، أي : ألا جزي الله رجلا جزاه خيرا. وألا علي هذا للتنبيه. وقال يونس : ألا للتمني ، ونوّن الاسم للضرورة .. وقول الخليل أولي ، لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التنوين. وإضمار الخليل أولي من إضمار غيره ، لأنه لم يرد أن يدعو لرجل علي هذه الصفة ، وإنما قصد طلبه. وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول : إنّ" يدلّ" صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية ، فمردود بقوله تعالي : "إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ" ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدّر مفسرة إذ لا تكون صفة لأنها إنشائية. كلام المغني. وقدّر العامل غير الخليل ألا أجد رجلا. وقدّره بعضهم ألا هات رجلا. وروي أيضا" ألا رجل" بالرفع والجر ، فالرفع اختاره الجوهري علي أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، أي : ألا يدل رجل. وقيل : " رجل" : مبتدأ تخصص بالاستفهام والنفي ، وجملة" يدل" خبره. والجر علي تقدير ألا دلالة رجل ، فحذف المضاف وبقي لا مضاف إليه علي حاله. انظر خزانة الأدب 1 / 328.

باب تصرف (لا)

ل- (لا) في الكلام مواضع وجملتها النفي ومواضعها تختلف فتقع علي الأسماء نحو قولك :ضربت زيدا لا عمرا وجاءني زيد لا أخوه وتقع علي الأفعال في القسم وغيره تقول : لا يخرج زيد وأنت مخبر ولا ينطلق عبد الله ويكون للنهي في قولك : لا ينطلق عبد الله ولا يخرج زيد وتجزم بها الفعل فيكون بحذاء قولك في الأمر : ليخرج عبد الله ولتقم طائفة منهم معك.

وقد تكون من النفي في موضع آخر وهو نفي قولك : إيت وعمراظ فإذا أردت نفي هذا قلت : لا- تأت زيدا وعمرا لم يكن هذا نفيه علي الحقيقة ؛ لأنه إن أتي أحدهما لم يعصه ؛ لأنه نهاه عنهما جميعا ، فإن أراد أن تمتنع منهما معا فنفي ذلك : لا تأت زيدا ولا عمرا فمجيئها هاهنا لمعني انتظام النهي بأمره ؛ لأن خروجها إخلال به.

ويقع بعدها في القسم الفعل الماضي في معني المستقبل ، وذلك قولك : والله لا فعلت إنما المعني : لا أفعل ؛ لأن قولك في القسم : لا أفعل إنما هو لما يقع فأما قولهم : لا أفعل نفي لقولك : لأفعلنّ ولذلك يجوز أن تحذف (لا) وأنت تريد النفي وجائز أن تقول : لا قام زيد ولا قعد عمرو تريد الدعاء عليه. وهذا مجاز.

وحق هذا الكلام أن يكون نفيا لقيامه وقعوده فيما مضي.

وقال الله عز وجل : (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) [البلد : 11].

ومن هذا قول [الأعرابي] للنبي صلّي الله عليه وسلّم : (أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهلّ؟) (1) أي : من لم يأكل ولم يشرب ، يعني : الجنين.

فإذا قلت : والله أفعل ذاك فمعناه : لا أفعل فلو قلت : والله أقوم تريد : لأقومنّ كان خطأن لأنها حذفت استخفافا لاستبداد الإيجاب باللام والنون.

1- أخرجه مسلم (1684) ، وأخرجه الترمذي (1401) ، وأخرجه النسائي (4821). ونص النسائي : أنّ رجلا من هذيل كان له امرأتان ، فرمت إحداهما الأخري بعمود الفسطاط فأسقطت ، فقيل : أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهلّ؟ فقال : " أسجع كسجع الأعراب؟ " ، فقضي فيه رسول الله : " بغرّة عبد أو أمة ، وجعلت علي عاقلة المرأة".

ولهـذا موضع آخر يـذكر فيه ويكون في موضع (ليس اقتحم العقبة) وقد مضـي ذكرها وقد تكون (لا) مؤكدة كما كانت (ما) في قوله : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) [آل عمران : 159] و (مما خطاياهم).

فمن ذلك قوله : (فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشارِقِ وَالْمَغارِبِ) [المعارج : 40] إنما هو : فأقسم يدلك علي ذلك قوله : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) [الواقعة : 76] وكذلك قال المفسـرون في قوله : (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ) [القيامة : 1] إنمـا هو : أقسم فوقع القسم علي قوله : (إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) [القيامة : 17].

قال أبو العباس : فقيل لهم في عروض ذلك : أن الزوائد من هذا الضـرب إنما تقع بين كلامين أو بعد كلام كقولك : جئتك لأمر ما فكان من جوابهم : أن مجاز القرآن كله مجاز سورة واحـدة بعـد ابتـدائه وأن بعضه متصل ببعض فمن ذلك قوله : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلي شَيْءٍ) [الحديد : 29].

وقوله : (وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ) [فصلت : 34] وإنما هو : لا تسـتوي الحسـنة والسـيئة ومعناه ينبئك عن ذلك إنما هو : لا تساوي الحسنة السيئة.

مسائل من باب (لا)

تقول : لا غلامين ، ولا جاريتي لك.

إذا جعلت الآخر مضافا ولم تجعله خبرا له وصار الأول مضمرا له كأنك قلت : لا غلامين في ملكك ، ولا جاريتي لك. كأنك قلت : ولا جاريتك في التمثيل.

قال سيبويه : ولكنهم لا يتكلمون به يعني بالمضمر واختص (لا) بهذا النفي ، وإن شئت قلت : لا غلامين ولا جاريتين لك إذا جعلت (لك) خبرا لهما وهو قول أبي عمرو.

وكذلك لو قلت : لا غلامين لك وجعلت (لك) خبرا.

فإذا قلت : لا أبالك فها هنا إضمار مكان ولكنه يترك استخفافا واستغناء.

وتقول : لا غلامين ولا جاريتين لك ، وغلامين وجاريتين لك ، كأنك قلت : لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا.

فجاء (بلك) بعد ما بني علي الكلام الأول في مكان كذا وكذا كما قال : لا يدين بها لك حين صيره كأنه جاء (بلك) بعد ما قال : لا يدين بها في الدنيا لك وقبيح أن تفصل بين الجار والمجرور فتقول لا أخا هذين اليومين لك.

قال سيبويه : وهذا يجوز في ضرورة الشعر ؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه.

قال الشاعر :

كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا

أواخر الميس أصوات الفراريج (1)

1- فصل لضرورة الشعر ، بالظرف بين المتضايفين. والأصل : كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهنّ بنا إنقاض الفراريج. في الأصول لابن السرّاج : وقبيح أن تفصل بين الجارّ والمجرور فتقول لا أخا هذين اليومين لك. قال سيبويه : هذا يجوز في ضرورة الشعر لأنّ الشاعر إذا اضطرّ فصل بين المضاف إليه. وأنشد هذا البيت. و" من" للتعليل و" الإيغال" : الإبعاد ، يقال أوغل في الأرض ، إذا أبعد فيها ، حكاه ابن دريد قال : وكل داخل في شيء دخول مستعجل فقد أوغل فيه. وقال الأصمعيّ في شرح هذا البيت : " الإيغال" : سرعة الدخول في الشيء ، يقال أوغل في الأمر : إذا دخل فيه بسرعة. والضمير للإبل في بيت قبله. و" الأواخر" : جمع آخره ، بوزن فاعله ، وهي آخره الرحل ، وهو العود الذي في آخر الرحل الذي يستند إليه الراكب ، ويقال فيه مؤخر الرحل. قال ابن حجر في" فتح الباري" : هو بضمّ أوله ثم همزة ساكنة ، وأما الخاء فجزم أبو عبيد بكسرها وجوّز الفتح ، وأنكر ابن قتيبة الفتح ، وعكس ذلك ابن مكّيّ فقال : لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلّا في العين خاصة ، وأمّا في غيرها فيقال بالفتح فقط. ورواه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء. انتهي. وقال صاحب" الصحاح" : ومؤخر العين ، مثل مؤمن : الذي يلي الصّدغ ، ومقدمها : الذي يلي الأنف ، ومؤخرة الرحل أيضا لغة قليلة في آخره الرحل ، وهي التي يستند الراكب

إليها. قال يعقوب : ولا تقل مؤخرّة انتهي. و" الميس" : بفتح الميم : شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب ، وإضافة الأواخر إليه كإضافة خاتم فضّة. و" الإنقاض" : مصدر أنقضت الدّجاجة : إذا صوّتت – وهو بالنون والقاف والضاد المعجمة – وروي بدله : " أصوات الفراريج" جمع فرّوجة ، وهي صغار الدّجاج. يريد أنّ رحالهم جدد وقد طال سيرهم فبعض الرحل يحكّ بعضا فتصوّت مثل أصوات الفراريج ، من شدّة السير واضطراب الرحل. وهذا البيت من قصيدة لذي الرّمّة. انظر خزانة الأدب 1 / 497.

ومن قال : كم بها رجل فأضاف فلم يبال الفتح قال : لا يدري بها لك ولا أخا يوم الجمعة لك ولا أخا فاعلم لك والجر في : (كم) بها وترك النون في : لا يدي بها لك قول يونس.

واحتج بأن الكلام لا يستغني ورد ذلك عليه سيبويه بأن قال : الذي يستغني به الكلام والذي لا يستغني قبحهما واحد إذا فصلت بين الجار والمجرور وتقول : لا غلام وجارية فيها ؛ لأن (لا) إنما تجعل وما تعمل فيه اسما إذا كانت إلي جنب الاسم لكنك يجوز أن تفصل بين خمسة وعشر في قولك : خمسة عشر كذلك لا يجوز أن تفصل بين (لا) وبين ما بني معها وتقول : لا رجل ولا امرأة يا فتي.

إذا كانت (لا) بمنزلتها في (ليس) مؤكدة للنفي حين تقول : ليس لك رجل ولا امرأة قال رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس :

لا نسب اليوم ولا خلّة

اتّسع الفتق علي الرّاتق (1)

وتقول : لا رجل ولا امرأة فيها فتعيد (لا) الأولي كما تقول : ليس عبد الله وليس أخوه فيها فيكون حال الآخرة كحال الأولي وتقول : لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيها عاقتحم العقبة). اقلا إذا جعلت (فيها) خبرا ولا رجل فيك راغبا من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد. وقد فصلت بينهما.

وتقول : لا ماء سماء باردا ولا مثله عاقلا من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر فإذا قلت : لا ماء ولا لبن ثم وصفت اللبن فأنت بالخيار في التنوين وتركه ، فإن جعلت الصفة للماء لم يكن إلا منونا ؛ لأنه لا يفصل بين الشيئين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد.

وحكي سيبويه عن العرب : لا كزيد أحدا تنون لأنك فصلت بين (لا) و (أحد).

1- قول المصنف وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم لا مرفوعا والرافع له لا عند المصنف وجماعة وعند سيبويه الرافع له إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف ، وإن كان الاسم مفردا فاختلف في رافع الخبر فذهب سيبويه إلي أنه ليس مرفوعا بلا وإنما هو مرفوع علي أنه خبر المبتدأ ؛ لأن مذهبه أن لا واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ولم تعمل لا عنده في هذه الصورة إلا في الاسم وذهب الأخفش إلي أن الخبر مرفوع بلا فتكون لا عاملة في الجزءين كما علمت فيهما مع المضاف والمشبه به. وأشار بقوله والثاني اجعلا إلي أنه إذا أتي بعد لا والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت لا نحو لا حول ولا قوة إلا بالله يجوز فيهما خمسة أوجه وذلك ؛ لأن المعطوف عليه إما أن يبني مع لا علي الفتح أو ينصب أو يرفع ، فإن بني معها علي الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الأول البناء علي الفتح لتركبه مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل إن نحو لا حول ولا قوة إلا بالله. الثاني النصب عطفا علي محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ومنه قوله : لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق علي الراقع انظر شرح ابن عقيل 2 / 12.

وحكي سيبويه عن العرب : لا كزيد أحد ولا مثله أحد فحمله علي الموضع والموضع رفع ، وإن شئت حملته علي (لا) فتونته ونصبته ، وإن شئت قلت : لا مثله رجلا علي التمييز كما تقول : لي مثله غلاما قال ذو الرمة :

هي الدّار إذ ميّ لأهلك جيرة

ليالي لا أمثالهنّ لياليا (1)

1- علي أنّ" زائرا" قيل منصوب علي تقدير فعل ، أي : لا أري كعشية اليوم زائرا. وإنما لم يجعل الكاف اسما ل" لا" مضافا إلي العشيّة ويكون زائرا عطف بيان للكاف تبعه علي اللفظ أو صفة علي طرز البيت الذي قبله ، لأنّ الزّائر غير العشية ، فلما كان الثاني غير الأوّل لعدم صحّة الحمل جعلت" لا" نافية للفعل المقدّر دون كونها نافية للجنس. وصاحب هذا القيل هو سيبويه ، وهذا نصّه : وأما قول جرير : لا كالعشيّة زائرا ومزورا فلا يكون إلّا نصبا ، من قبل أنّ العشيّة ليست بالزائر ، وإنما أراد لا أري كالعشيّة زائرا ، كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا ، فكاليوم مثل قولك في اليوم لأنّ الكاف ليست باسم. وفيه معني التعجّب كما قال تالله رجلا ، وسبحان الله رجلا ، إنّما أراد تالله ما رأيت رجلا وسبحان الله ما رأيت رجلا ؛ لكنه يترك إظهار الفعل استغناء ، لأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه انتهي. قال الأعلم : اصله لا أري زائرا ومزورا كزائر العشيّة ومزورها ، فحذف اختصارا للعلم ، كما قالوا : ما رأيت كاليوم رجلا ، أي : كرجل أراه اليوم. ولا تجيزن في هذا رفع الزائر ، لأنّه غير العشيّة ، وليس بمنزلة لا كزيد رجل ، لأنّ زيدا من الرجال انتهي. وقد نقل أبو العباس ثعلب في" أماليه" قاعدة لحذف الفعل مع الظرف الزمانيّ ، قال : حكي الكسائيّ نزلنا المنزل الذي البارحة ، والمنزل الذي آنفا ، والمنزل الذي أمس. فيقولون في كلّ وقت شاهدوه من قرب ، ويحذفون الفعل وحده كأنّهم يقولون : نزلنا المنزل الذي نزلنا أمس ، والذي نزلناه اليوم ؛ اكتفوا بالوقت من الفعل ، 7 ذ كان الوقت يدّل علي الفعل وهو قريب. ولا يقولون الذي يوم الخميس ، ولا الذي يوم الجمعة. وكذا يقولون : لا كاليوم رجلا. ولا كالعشيّة رجلا ، ولا كالسّاعة رجلا ، فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها. وأباه الفرّاء مع العلم. وهو جائز وأنشد : لا كالعشية زائرا ومزورا وكلّ ما كان فيه الوقت فجائز أن يكون بحذف الفعل معه ، لأنّ الوقت القريب يدل علي فعل لقربه. انتهي. وقد قدّر أبو عليّ الفارسيّ في" المسائل المنثورة" فعلين ، قال : نصب زائرا لأنّ الفعل مقدّر ، فكأن تقديره :لا أري زائرا ومزورا له كرجل أراه العشيّة. فنصبه علي الفعل وحذف ذلك لما في الكلام من الدّلالة عليه. ويجوز الرفع هاهنا ، وهو قبيح لأنّ الزّائر ليس هو العشية ، ويجوز رفعه كأنّك أردت كصاحب العشيّة ، فحذفت صاحبا وجعلت العشيّة إذا رفعتهما دلالة علي ما حذفت. انظر خزانة الأدب 1 / 493.

قال سيبويه : وأما قول جرير :

لا كالعشيّة زائرا ومزورا

فلا يكون إلا نصبا من قبل أن العشية ليست بالزائر وإنما أراد : لا أري كالعشية عشية زائرا كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا فكاليوم كقولك : في اليوم.

لأن الكاف ليست باسم وفيه معني التعجب كما قال : تالله رجلا ، وسبحان الله رجلا ، إنما أراد : تالله ما رأيت رجلا ، ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء.

وتقول : لا كالعشية ولا كزيد رجل.

لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار : لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ثم قلت : رجل كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير علي الموضع قال امرؤ القيس :

ويلمها في هواء الجوّ طالبة

ولا كهذا الذي الأرض مطلوب (1)

1- علي أنّ قوله : " مطلوب" ، عطفت بيان لاسم" لا" المضاف : فإن الكاف اسم مضاف لاسم الإشارة في محل نصب بلا علي أنه اسمها ؛ وقد تبعه البيان بالرفع باعتبار أنّ" لا" مع اسمها في محلّ رفع علي الابتداء والخبر محذوف ، أي : موجود ونحوه. ويجوز أن يكون مطلوب صفة اسم لا ، ولا يضرّ إضافة الكاف إلي اسم الإشارة ، فإنها بمعني مثل ، وهي لا تتعرّف بالإضافة إلي المعرفة. هذا محصّل ما قاله الشارح المحقق. وفيه أنّهم قالوا : إنّ البيان يكون في الجوامد ، والصفة تكون في المشتقّات ، فكيف لا يكون فرق بين البيان والوصف. وقد أورد سيبويه هذا البيت من باب الوصف لا غير. قال الأعلم : الشاهد فيه رفع" مطلوب" حملا علي موضع الكاف ، لأنّها في تأويل مثل وموضعها موضع رفع ، وهو بمنزلة لا كزيد رجل. ولو نصب حملا علي اللفظ أو علي التمييز لجاز. انتهي. ونقل ابن السراج في الأصول عن سيبويه أنّ اسم" لا" في مثل هذا محذوف والكاف حرف ، وهذا كلامه :وتقول لا كزيد رجل ، لأنّ الآخر هو الأوّل ولأنّ زيدا رجل ، وصار لا كزيد كأنّك قلت : لا أحد كزيد ثم قلت رجل ، كما تقول لا مال له قليل ولا كثير علي الموضع. انظر خزانة الأدب 1 / 491.

لأنه قال : ولا شيء لهذا ورفع علي الموضع.

وإن شئت نصبت علي التفسير كأنه قال : لا أحد كزيد رجلا.

قال سيبويه : ونظير : لا ـ كزيد في حذفهم الاسم قولهم : لا ـ عليك وإنما يريدون : لا بأس عليك ولا شيء عليك ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه.

ومن قال : لا غلام ولا جارية قال : أغلام وألا جارية إنما دخلت في النفي لا في المعطوف عليه.

ألا تراك تقول في النداء : يا بؤس للحرب ولا تقول : يا بؤس زيد وبؤس الحرب فالنفي كالنداء وكذلك إذا قلت : لا غلامي لك ولا مسلمي لك إن كانت لا الثانية نافية غير عاطفة جاز إسقاط النون ، وإن كانت عاطفة لم يجز إلا إثبات النون فتقول : لا غلامين لك ولا مسلمين لك.

وناس يجيزون أن تقول : لا ـ رجل ولا ـ امرأة وهو عندي جائز علي قبح لأنك إذا رفعت فحقه التكرير وتقول : لا رجل كان قائما ولا رجل ظننته قائما إن جعلت كان وظننت : صلة لرجل أضمرت الخبر ، وإن جعلتهما خبرين لم تحتج إلي مضمر.

وقوم يجيزون : لا زيد لك ولا يجيزون لا غلام الرجل لك إلا بالرفع ويجيزون : لا أبا محمد لك ولا أبا زيد لك.

يجعلونه بمنزلة اسم واحد ولا يجيزون : لا صاحب درهم لك ؛ لأن الكنية بمزلة الاسم.

ويقولون : عبد الله يجري مجري النكرة إذ كانت الألف واللام لا يسقطان منه.

وقال الفراء : جعل الكسائي : عبد العزيز وعبد الرحمن بمنزلة عبد الله وإسقاط الألف واللام يجوز نحو قولك : عبد العزيز لك.

وقالوا : الغائب من المكني يكون مذهب نكرة نحو قولك : لا هو ولا هي ؛ لأنه يوهمك عددا ، وإن شئت قضيت عليه بالرفع والنصب ، فإن جعلته معرفة جئت معه بما يرفعه وحكوا :

إن كان أحد في هذا الفخ ولا هو يا هذا وكذلك : هذا وهذان عندهم ويقولون : لا هذين لك ولا هاتين لك وكذلك ذاك ؛ لأنه غائب.

وجميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ولا هي مسموعة من الفصحاء.

وتقول : لا رجل أخوك ولا رجل عمك لا يجوز في أخيك وعمك إلا الرفع.

وقد حكي : أنّ كلام العرب أن يدخلوا : هو مع المفرد فيقولون : لا رجل هو أخوك ولا رجل هو عمرو ويقولون : لا بنات لك كما تقول : لا مسلمي لك.

وتقول : ألا رجلا زيدا أو عمرا تريد : ألا أحد رجلا يكون زيدا أو عمرا ويجوز أن يكون بدلا من رجل فإذا جاءت أو مع (ألا) فهو طلب.

وتقول : لا رجل في الدار لا زيد ويدخل عليها ألف الاستفهام فتقول : ألا رجل في الدار ألا زيد.

وتقول : ألا رجل ألا امرأة يا هذا.

وتقول : ألا ماء ولو باردا وهو عند سيبويه : قبيح لأنه وضع النعت موضع المنعوت فلو قلت : ألا ماء ولو باردا لكان جيدا.

وذلك يجوز إلا أنك تضمر بعد (لو) فعلا ينصب ماء.

وكأنك قلت : ولو كان ماء باردا.

فإذا جئت ب (لو) كان ما بعدها أحسن ، قال أحمد بن يحيي ثعلب : كان يقال : متي كان ما بعد (لو) نعتا للأول نصب ورفع ومتي كان غير نعت رفع هذا قول المشايخ.

وقال الفراء : سمعت في غير النعت الرفع والنصب.

وإذا قال : ألا مستعدي الخليفة أو غيره وألا معدي الخليفة أو غيره فالرفع كأنك بينت فقلت : ذاك الخليفة أو غيره أو هو الخليفة أو الخليفة هو أو غيره.

والنصب علي إضمار (يكون) كأنك قلت : يكون الخليفة. أي : يكون المعدي الخليفة أو غيره.

وقوم يجيزون : ألا قائل قولا ألا ضارب ضربا وهذا عندي لا يجوز إلا بتنوين ؛ لأنه قد أعمل في المصدر فطال وقد مضي تفسير هذا.

ويجوز أن تقول : لا قائل قول ولا ضارب ضرب فتضيف إلي المصدر.

وتقول : لا خير بخير بعده النار ولا شـر بشـر بعده الجنة ، لأنك قلت : لا خير في خير بعده النار ولا شر في شرّ بعده الجنة ويجوز أن تكون هـذه الباء دخلت لتأكيد النفي كما تدخل في خبر (ما) وليس فتكون زائدة كأنك قلت : لا خير خير بعده النار ولا شـر شـرّ بعده الجنة ، فإن جعلت الهاء راجعة إلي خبر الأول الذي مع (لا) قلت : لا خير بعده النار خير.

فصار قولك : بعد النار جملة نعت بها : لا خير والنار مبتدأ وبعده : خبره والجملة صـفة لخير كما تقول : لا رجل أبوه منطلق في الدار فرجل : منفي وأبوه : منطلق مبتدأ وخبر.

والجملة بأسرها صفة لرجل ، قال أبو بكر : وقد ذكرنا الأسماء المرفوعات والمنصوبات وما ضارعها بجميع أقسامها وبقيّ الأسماء المجرورة ونحن نذكرها إن شاء الله.

ذكر الجر والأسماء المجرورة

اشارة

الأسماء المجرورة تنقسم قسمين : اسم مجرور بحرف جر أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه وقولي : جر وخفض بمعني واحد.

ذكر حروف الجر

اشارة

حروف الجر تصل ما قبلها بما بعـدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا علي الأسـماء كما بينا فيما تقدم فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك : الدار لعمرو ، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك : مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد.

وحروف الجر تنقسم قسمين : فأحد القسمين : ما استعملته العرب حرفا فقط ولم يشترك في لفظه الاسم ولا الفعل مع الحرف ولم تجره في موضع من المواضع مجري الأسماء ولا الأفعال.

والقسم الآخر : ما استعملته العرب حرفا وغير حرف.

فـالقسم الأـول : وهو الحرف التي اسـتعملته حرفا فقط علي ضـربين : فالضـرب الأول منها :ألزم عمل الجر ، والضـرب الثاني : غير ملازم لعمل الجر.

[الضرب الأول من حروف الجر]

اشارة

فأما الحروف الملازمة لعمل الجرّ : فمن وإلي وفي والباء واللام.

ولربّ : باب يفرد به لخروجها عن منهاج أخواتها وأنا مبيّن معني حرف حرف منها.

(مِن)

أما (من) : فمعناها : ابتداء الغاية.

تقول : سرت من موضع كذا إلي موضع كذا.

وفي الكتاب : من فلان إلي فلان : إنما يريد : إبتداؤه فلان.

وسيبويه يذهب إلي أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن وتكون للتبعيض نحو قولك : هذا من الثوب.

وهذا منهم تقول : أخذت ماله ثم تقول : أخذت من ماله فقد دلت علي البعض.

ص: 364

قال أبو العباس : وليس هو كما قال عندي ؛ لأن قوله : أخذت من ماله إنما ابتداء غاية ما أخذ فدل علي التبعيض من حيث صار ما بقي إنتهاء له والأصل واحد.

وكذلك : أخذت منه درهما وسمعت منه حديثا أي : أول الحديث وأول مخرج هذه الدراهم وقولك : زيد أفضل من عمرو وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو فابتداء تقديمه هذا الموضع فلم يحرج من ابتداء الغاية.

وقال في وقت آخر : من تكون علي ثلاثة أضرب لابتداء الغاية كقولك : خرجت من الكوفة إلي البصرة وللتبعيض كقولك : أخذت من ماله.

والأصل يرجع إلي ابتداء الغاية لإنك إذا قلت : أخذت من المال فأخذك إنما وقع ابتداؤه من المال.

ويكون لإضافة الأنواع إلي الأسماء كقول الله تعالي : (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ) [المائدة : 90].

وكقول الله عز وجل : (وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً) [الفتح : 29]. أي : من هؤلاء الذين آمنوا واجتنبوا الرجس من الأوثان.

فقولك : رجس جامع للأوثان وغيرها.

فإذا قلت : من الأوثان فإنما معناه الـذي ابتداؤه من هذا الصـنف قال : وكذلك قول سـيبويه : هذا باب علم ما الكلم من العربية ؛ لأن الكلم يكون عربيا وعجميا فأضاف النوع وهو الكلم إلي اسمه الذي يبين به ما هو وهو العربية وتكون زائدة قد دخلت علي ما هو مستغن من الكلام إلاـ أنها تجر لأنها حرف إضافـة نحو قولهم : ما جاءني من أحـد وما كلمت من أحـد وكقوله عز وجل : (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [البقرة : 105] إنما هو : خير ولكنها توكيد وكذلك : ما ضـربت من رجل إنما هو : ما ضـربت رجلا فهذا موضع زيادتها إلا أنه موضع دلت فيه علي أنه للنكرات دون المعارف ألا تري أنك تقول : ما جاءني من أحد وما جاءني من رجل ولا تقول : ما جاءني من عبد الله.

لأن رجلا في موضع الجمع ولا يقع المعروف هذا الموضع ؛ لأنه شيء قد عرف بعينه ألا تري أنك تقول : عشرون درهما ولا تقول : عشرون الدرهم.

وقال سيبويه : إذا قلت : ما أتاني من رجل أكدت بمن ؛ لأنه موضع تبعيض فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس وكذلك : ويحه من رجل إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال وكذلك : لي ملؤه من عسل وقال كذلك : أفضل من زيد.

إنما أراد أن يفضله علي بعض ولا يعم وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شر من زيد وكذلك إذا قال : أخزي الله الكاذبين مني ومنك إلا أن هذا وأفضل لا يستغني عن (من) فيهما لأنها توصل الأمر إلي ما بعدها وقال : وتقول : رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء

(إلي)

وأما (إلي) فهي للمنتهي تقول : سرت إلي موضع كذا فهي منتهي سيرك ، وإذا كتبت من فلان إلي فلان فهو النهاية فمن الابتداء وإلي الإنتهاء وجائز أن تقول : سرت إلي الكوفة وقد دخلت الكوفة وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها ؛ لأن (إلي) نهاية فهي تقع علي أول الحد وجائز أن تتوغل في المكان ولكن تمتنع من مجاوزته ؛ لأن النهاية غاية.

قال أبو بكر : وهذا كلام يخلط معني (من) بمعني (إلي) فإنما (إلي) للغاية و (من) لابتداء الغاية وحقيقة هذه المسألة : أنك إذا قلت : رأيت الهلال من موضعي (فمن) لك ، وإذا قلت : رأيت الهلال من خلال السحاب (فمن) للهلال والهلال غاية لرؤيتك فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك : رأيته من ذلك الموضع وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلي) معها مذكورة أو منوية فإذا استغني الكلام عن (إلي) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ويدل علي ذلك قوله : ما رأيته مذ يومين فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهي أي : لم ترد ابتداء له منتهي.

أي : استغني الكلام دون ذكر المنتهي وهذا المعني أراد والله أعلم وهذه المسألة ونحوها إنما تكون في الأفعال المتعدية نحو : رأيت وسمعت وشممت وأخذت.

تقول : سمعت من بلادي الرعد من السماء ، ورأيت من موضعي البرق من السحاب ، وشممت من داري الريحان من الطريق.

(فمن) الأولي للفاعل و (من) الثانية للمفعول وعلي هذا جميع هذا الباب لا يجوز عندي غيره إنما جاز هذا ؛ لأن للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل.

وبعض العرب يحذف الأسماء مع (من) وقد ذكرنا بعض ذلك فيما قد مضي قال الله تعالي : (وَما مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ) [الصافات : 164] والتأويل عند أصحابنا : وما منا أحد إلا له.

والكوفيون يقولون إن (من) تضمر مع (من) وفي التأويل عندهم : إلا من له مقام وما كان بعده شيء لم يسم غاية ، قال سيبويه : (إلي) منتهي لابتداء الغاية يقول : من كذا إلي كذا.

ويقول : الرجل : إنما أنا إليك ، أي : أنت غايتي ، وتقول : قمت إليه فتجعله منتهاك من مكانك.

(في)

(في) : وفي معناها الوعاء.

فإذا قلت : فلان في البيت فإنما تريد : أن البيت قد حواه وكذلك : المال في الكيس ، فإن قلت : في فلان عيب فمجاز واتساع لأنك جعلت الرجل مكانا للعيب يحتويه وإنما هذا تمثيل بذاك وكذلك تقول : أتيت فلانا وهو في عنفوان شبابه أي : وهو في أمره ونهيه فهذا تشبيه وتمثيل أي : أحاطت به هذه الأمور قال : وإن اتسعت في الكلام فإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله.

(الباء)

(الباء) : معناه الإلصاق فجائز أن يكون معه استعانة وجائز لا يكون فأما الذي معه استعانة فقولك : كتبت بالقلم وعمل الصانع بالقيدوم.

والذي لا استعانة معه فقولك : مررت بزيد ونزلت بعبد الله.

وتزاد في خبر المنفي توكيدا نحو قولك : ليس زيد بقائم وجاءت زائدة في قولك : حسبك بزيد وكفي بالله شهيدا وإنما هو كفي الله.

قال سيبويه : باء الجر إنما هي للإلزاق والإختلاط ، وذلك قولك : خرجت بزيد ودخلت به وضربته بالسوط ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله.

(اللام)

(اللام) : اللام : لام الإضافة ، قال سيبويه : معناها الملك والإستحقاق ألا تري أنك تقول : الغلام لك والعبد لك فيكون في معني : هو عبد لك وهو أخ لك فيصير نحو : هو أخوك فيكون هو مستحقا لهذا كما يكون مستحقا لما يملك فمعني هذا اللام معني إضافة الاسم.

وقال أبو العباس : لام الإضافة تجعل الأول لاصقا بالثاني ويكون المعني : ما يوجد في الأول تقول : هذا غلام لزيد وهذه دار لعبد الله.

فأما تسميتهم إياها لام الملك فليس بشيء إذا قلت : هذا غلام لعبد الله فإنما دللت علي الملك من الثاني للأول فإذا قلت : هذا سيد لعبد الله دللت بقولك علي أن الثاني للأول.

وإذا قلت : هذا أخ لعبد الله فإنما هي مقاربة وليس أحدهما في ملك الآخر.

ولام الاستغاثة : هي هذه اللام إلا أن هذه تكسر مع الاسم الظاهر وتلك تفتح وقد مضي ذكر ذلك في حد النداء.

فلام الإضافة حقها الكسر إلا أن تدخلها علي مكني نحو قولك : له مال ولك ولهم ولها فهي في جميع ذلك مفتوحة وهي في الاستغاثة كما عرفتك مفتوحة.

قال سيبويه : إنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادي مضافا إلي بكر باللام يعني بذلك الفعل المضمر الذي أغنت عن إظهاره (يا) وقد مضي تفسير هذا.

فهذه الحروف التي للجر كلها تضيف ما قبلها إلي ما بعدها.

فإذا قلت : سرت من موضع كذا فقد أضفت السبير إلي ما بعدها فإذا قلت : مررت بزيد فقد أضفت المرور إلي زيد بالباء.

وكـذلك إذا قلت : هـذا لعبـد الله فإذا قلت : أنت في الـدار فقد أضـفت كينونتك في الدار إلي الدار (بفي) فإذا قلت : فيك خصـلة سوء فقد أضفت إليه الرداءة (بفي) فهذه الحروف التي ذكرت لك تدخل علي المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر فلا تجاوز الجرّ.

واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك : الباء تقول : فلان بمكة وفي مكة وإنما جازا معا لأنك إذا قلت : فلان بموضع كذا وكذا.

فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت : في موضع كذا فقد خبرت (بفي) عن احتوائه إياه وإحاطته به فإذا تقارب الحرفان ، فإن هـذا التقارب يصـلح لمعاقبـة ، وإذا تباين معناهما لم يجز ألا تري أن رجلا لو قال : مررت في زيـد أو : كتبت إلي القلم لم يكن هذا يلتبس به فهـذا حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتي لم يتقارب المعني لم يجز وقد حكي : كنت بالمال حربا وفي المال حربا وهو يسـتعلي الناس بكفه وفي كفه.

وقال في قول طرفة :

وإن يلتق الحيّ الجميع تلاقني

إلي ذروة البيت الكريم المصمد

إنّ (إلي) بمعني (في) ولا ـ يجوز أن يـدخل حرف من هـذه التي ذكرت علي حرف منها فلا يجوز أن تـدخل الباء علي (إلي) ولا اللام علي (من) ولا (في) علي (إلي) ولا شيئا منها علي آخر.

باب (ربّ)

اشارة

(ربّ) : حرف جر وكـان حقه أن يكون بعـد الفعل موصـلا له إلي المجرور كأخواته إذا قلت : مررت برجل وذهبت إلي غلام لك ولكنه لما كـان معنـاه التقليـل وكـان لا ـ يعمـل إلا ـ في نكرة فصار مقابلا (لكم) إذا كانت خبرا فجعل له صـدر الكلام كما جعل (لكم) وآخر الفعل والفاعل فموضع ربّ وما عملت فيه نصب كما أن موضع الباء ومن وما عملنا فيه نصب إذا قلت : مررت بزيد وأخذت من ماله.

ويـدل علي ذلـك أن (كم) يبني عليهـا وربّ : لا ـ يجوز ذلـك فيهـا ، وذلك قولهم : كم رجل أفضل منك فجعلوه خبرا (لكم) كـذلك رواه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء : أن العرب تقوله ولا ـ يجوز أن تقول : ربّ رجـل أفضـل منك ولا يجوز أن تجعله خبرا لرب كما جعلته خبرا (لكم) ومما يتبين أن ربّ حرف وليست باسم (ككم).

أن (كم) يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل علي ربّ تقول : بكم رحل مررت وإنك تولي (كم) الأفعال ولا توليها ربّ.

قال أبو العباس : ربّ تنبيء عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بكثير.

فلـذلك لا تقع إلا علي نكرة ولأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز تقول : رب رجل قد جاءني فأكرمته ورب دار قد أبتنيتها وأنفقت عليها وقال في موضع آخر : رب معناهـا الشـيء يقع قليلا ولا يكون ذلك الشـيء إلا منكورا ؛ لأنه واحـد يـدل علي أكثر منه ولا تكون رب إلا في أول الكلام لدخول هذا المعني فيها.

وقال أبو بكر : والنحويون كالمجتمعين علي أن ربّ جواب إنما تقول : ربّ رجل عالم لمن قال : رأيت رجلا عالما أو قـدرت ذلك فيه فتقول : ربّ رجل عالم تريد : ربّ رجل عالم قد رأيت فضارعت أيضا حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة.

فهذا أيضا مما جعلت له صدرا.

واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفا ؛ لأنه جواب وقد علم فحذف وربما جيء به توكيدا وزيادة في البيان فتقول : ربّ رجل عالم قد أتيت فتجعل هذا هو الفعل الذي تعلقت به (ربّ) حتي يكون في تقديره : برجل عالم مررت وكذلك إذا قال : ربّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته فها هنا فعل أيضا محذوف فكأنه قال له قائل : ما جاءك رجل فأكرمته وأكرمته فقلت : ربّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته أي : قد كنت فعلت ذاك فيكون جاءني وما بعده صفة رجل والصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد والكلام بعد ما تم ، فإن لم تضمر : قد فعلت وما أشبه ذلك وإلا لم يجز فإذا قال : ما أحسنت إليّ.

قلت : ربّ إحسان قد تقدم إليك مني فكأنك قلت : قد فعلت من إحسان إليك قد تقدم.

فإن قال قائل : لم لزم الصفة قيل : لأنه أبلغ في باب التقليل ؛ لأن رجلا قائما أقل من رجل وحده فخصت بذلك والله أعلم.

وكذلك لو قلت : رب رجل جاهل ضربت إن جعلت : ضربت هو العامل في رب ؛ ، فإن جعلته صفة أضمرت فعلا نحو ما ذكرنا ، فصار معني الكلام : ربّ رجل جاهل ضربت قد فعلت ذاك.

واعلم أنّه لا بد للنكرة التي تعمل فيها (ربّ) من صفة إما اسم وإما فعل لا يجوز أن تقول : ربّ رجل وتسكت حتي تقول : ربّ رجل صالح أو تقول : رجل يفهم ذاك ورب حرف قد خولف به أخواته واضطرب النحويون في الكلام فيه.

وهذا الذي خبرتك به ما خلص لي بعد مباحثة أبي العباس رحمه الله وأصحابنا المنقبين الفهماء ، وسأخبرك ما قال سيبويه والكوفيون فيه قال سيبويه : إذا قلت : رب رجل يقول ذاك فقد أضفت القول إلي الرجل برب وكذلك يقول من تابعه علي هذا القول إذا قال : رب رجل ظريف قد أضافت رب الظريف إلي رجل وهذا لا معني له ؛ لأن إتصال الصفة بالموصوف يغني عن الإضافة.

وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون : رب وضعت علي التقليل نحو : ما أقل من يقول ذاك وكم وضعت علي التكثير نحو قولك : ما أكثر من يقول ذاك وإنما خفضوا (لكم) ؛

لأـن من تصـحبها تقول : كم من رجـل ثم تسـقط من وتعمـل فكـذلك : ربّ ، وإن لم تر (من) معهـا كمـا قال : ألا رجل ومن رجل وهم يريـدون : أمّـا من رجل وحكي عن الكسائي أو غيره من القـدماء : أن بعض العرب يقول : ربّ رجل ظريف فترفع ظريفا تجعله خبرا (لرب) ومن فعل هذا فقد جعلها اسـما وهذا إنما يجيء علي الغلط والتشبيه وفي رب لغات : ربّ وربّ يا هذا ومن النحويين من يقول : لو سكنت جاز : وربت.

واعلم أن (ربّ) تستعمل علي ثلاثة وجوه :

فالوجه الأول : هو الذي قد ذكرت من دخولها علي الاسم الظاهر النكرة وعملها فيه وفي صفته الجر.

والوجه الثاني : دخلوها علي المضـمر علي شـريطة التفسـير فإذا أدخلوها علي المضـمر نصـبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمر فيقولون : ربّه رجلا والمضـمر هاهنا كالمضـمر في (نعم) إذا قلت : نعم رجلا زيد إلا أن المضمر في (نعم) مرفوع ؛ لأنه ضمير الفاعل وهو مع ربّ مجرور وإنما جاز في ربّ وهي لا تدخل إلا علي نكرة من أجل أن المعني تؤول إلي نكرة وليس هو ضمير مذكور وحق الإضمار أن يكون بعد مذكور ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيهاه علي شريطة التفسير وليس ذلك بمطرد في كل الكلام وإنما يخصون به بعضه فإذا فعلت ذلك نصـبت ما بعد الهاء علي التفسـير فقلت : ربه رجلا وهذه الهاء علي لفظ واحد ، وإن وليها المذكر أن المؤنث أو الاثنان أو الجماعة موحدة علي كل حال.

الوجه الثالث : أن تصـلها فتسـتأنف ما بعـدها وتكفها عن العمل فتقول : ربما قام زيـد وربما قعد وربما زيد قام وربما فعلت كذا ولما كانت رب إنما تأتي لما مضي فكذلك ربما لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان قالوا : في قوله : (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْـ لِمِينَ) [الحجر : 2] أنه لصدق الوعد كأنه قد كان كما قال : (وَلَوْ تَري إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ) [سـبأ : 51]. ولم يكن فكأنه قد كان لصدق الوعد.

ولا يجوز : ربّ رجل سيقوم وليقومن غدا إلا أن تريد : ربّ رجل يوصف بهذا تقول : رب رجل مسيء اليوم ومحسن غدا أي : يوصف بهذا ويجوز : ربما رجل عندك فتجعل : (ما) صلة ملغاة.

واعلم أنّ العرب تستعمل الواو مبتدأة بمعني : (ربّ) فيقولون : وبلد قطعت يريدون وربّ بلد وهذا كثير.

وقال بعض النحويين : أن الواو التي تكون مع المنكرات ليست بخلف من (ربّ) ولا كم وإنما تكون مع حروف الاستفهام فتقول : وكم قد رأيت (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ) [آل عمران : 101] يدل علي التعجب ثم تسقط كم وتترك الواو ولا تدخل مع ربّ ولو كانت خلفا من (كم) لجاز أن يدخل عليها النسق كما فعل بواو اليمين وهي عندي : واو العطف وهذا أيضا مما يدل علي أن رب جواب وعطف علي كلام.

مسائل من هذا الباب

تقول : ربّ رجل قائم وضارب وربّ رجل يقوم ويضرب.

وتقول : رب رجل قائم نفسه وعمرو ورب رجل قائم ظريفا فتنصب علي الحال من (قائم) وتقول : رب رجل ضربته وزيدا ورب رجل مررت به فتعيد الباء ؛ لأن المضمر المجرور لا ينسق عليه بالاسم الظاهر وتقول : رب رجل قائم هو وزيد فتؤكد ما في (قائم) إذا عطفت عليه ويجوز أن تقول : رب رجل قام وزيد فتعطف علي المضمر من غير تأكيد وتقول : رب رجل كان قائما وظننته قائما ففي (كان) ضمير رجل وهو اسمها وقائما خبرها.

وكذلك : الهاء في (ظننته) ضمير رجل وهو مفعولها الأول. وقائما مفعولها الثاني ، وإذا قلت : رب رجل قد رأيت ورب امرأة فالإختيار أن تعيد الصفة فتقول : ورب امرأة قد رأيت لأنك قد أعدت رب وقد جاء عن العرب إدخال (ربّ) علي (من) إذا كانت نكرة غير موصولة إلا أنها إذا لم توصل لم يكن بد من أن توصف لأنها مبهمة حكي عنهم : مررت بمن صالح ورب من يقوم ظريف وقال الشعر :

يا ربّ من تغشّه لك ناصح

ومؤتمن بالغيب غير أمين

وتدخل رب علي مثلك وشبهك إذ كانتا لم تتصرفا بالإضافة وهما نكرتان في المعني.

وتقول : رب رجل تختصم وامرأة وزيد ولا يجوز الخفض ؛ لأنه لا يتم إلا بإثنين ، فإن قلت : رب رجلين مختصين وامرأتين جاز لك الخفض والرفع فتقول : وامرأتان وامرأتين أما الخفض : فبالعطف علي (رجلين) والرفع : بالعطف علي ما في مختصمين ولو قلت : ربّ رجلين مختصمين هما وامرأتان فأكدت ثم عطفت لكان أجود حكي عن بعضهم : أنه يقول : إذا جاء فعل يعني بالفعل اسم الفاعل بعد النعت رفع نحو قولك : رب رجل ظريف قائم والكلام الخفض وزعم الفراء : أنهم توهموا (كم) إذ كانوا يقولون : كم رجلا قائم.

وتقول : رب ضاربك قد رأيت ورب شاتمك لقد لقيت ؛ لأن التنوين في تينك يريد ضارب لك ، وإن قلت : ضاربك أمس لم يجز ؛ لأنه معرفة.

والأـخفش يعترض بالأيمان فيقول : ربّ والله رجل قـد رأيت وربّ رجل قـد رأيت وهـذا لا يجوز عنـدنا ؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه وسائر النحويين يخالفونه.

وحكي الكوفيون : ربه رجلا قد رأيت وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن رجالا وبهن نساء وربه نساء من وحد.

فلأنه رد كناية عن مجهول ومن لم يوحد فلأنه كلام كأنه قال : له ما لك جوار فقال : ربهن جوار قد ملكت.

وكان الكسائي يجيز : رب من قائم علي أنّه استفهام ويخفض (قائما) والفراء يأباه ؛ لأن كل موضع لم تقعه المعرفة لم يستفهم بمن فيه.

والضرب الثاني من حروف الجر

اشارة

وهو ما كان غير ملازم للجر ، وذلك حتي والواو.

فواو القسم وهي بدل من الباء وأبدلت لأنها من الشفة مثلها.

والتاء : تسـتعمل في القسم في الله عز وجل وهي بـدل من الواو والتاء قـد تبدل من الواو في مواضع ستراها وقد خصوا القسم بأشـياء ونحن نفرد بابا للأسماء المخفوضة في القسم ، وأما الواو التي تقع موقع رب فقد مضي ذكرها.

باب (حتي)

اشارة

(حتي) : منتهي لابتداء الغاية بمنزلة (إلي) إلا أنها تقع علي ضربين :

إحداهما : أن يكون ما بعدها جزءا مما قبلها وينتهي الأمر به.

والضرب الآخر : أن ينتهي الأمر عنده ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال.

ويستأنف الكلام بعدها ولها تصرف ليس (لإلي) و (لإلي) أيضا مواقع لا تقع (حتي) فيها.

فأما الضـرب الأول : وهو ما ينتهي به الأمر فإنه لا يجوز : أن يكون الاسم بعد حتي إلا من جماعة كالاستثناء لا يجوز : أن يكون بعد واحد ولا إثنين ؛ لأنه جزء من جماعة وإنما يذكر لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضـعف ، وذلك قولك : ضـربت القوم حتي زيد فزيد من القوم وانتهي الضـرب به فهو مضـروب مفعول ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنا وإلا فلا معني لذكره وكذلك المعني إذا كانت عاطفة كما تعطف الواو تقول : ضربت القوم حتي عمرا ، فعمرو من القوم به انتهي الضرب ، وقدم الحاج حتي المشاة والنساء.

فهـذا في التحقير والضـعف وتقول : مات الناس حتي الأنبياء والملوك فهـذا في التعظيم والقوة ولك أن تقول : قام القوم حتي زيد جر ، وإن كان في المعني : جاء لأنك أنتهيت بالمجيء إليه بحتي فتقدير المفعول وقد بينا فيما تقدم أن كل فعل معه فاعله تعدي بحرف جر إلي اسـم فموضعه نصب.

قال أبو بكر : والأحسن عندي في هذا إذا أردت أن تخبر عن زيد بفعله أن تقول : القوم حتي زيد فإذا رفعت فحكمه حكم الفاعل في أنه لا بد منه فإذا خفضت فهو كالمنصوب الذي يستغني الفاعل دونه ، وأما قول الشاعر :

ألقي الصّحيفة كي يخفّف رحله

والزّاد حتّي نعله ألقاها (1)

1- علي أن حتي وإن كانت يسـتأنف بعـدها الكلام ، إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف ، فلم يكن الرفع بعدها أولي ، فهي كسائر حروف العطف. يعني أنه يجوز في نعله النصب ، والرفع. أما النصب فمن وجهين : أحدهما نصـبه بإضـمار فعل يفسـر ألقاها كأنه قال : حتي ألقي نعله ألقاها ، كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف. ثانيهما : أن يكون نصـبه بالعطف علي الصحيفة ، وحتي بمعني الواو ، كأنه قال : ألقي الصـحيفة حتي نعله ، يريد ونعله ، كما تقول : أكلت السـمكة حتي رأسـها بنصب رأسـها ، أي : ورأسـها ، فعلي هذا الهاء عائدة علي النعل أو الصـحيفة ، وألقاها تكرير وتوكيـد. فإن قلت : شـرط المعطوف بحتي أن يكون إما بعضا من جمع ، كقدم الحجاج حتي المشاة. أو جزءا من كل ، نحو : أكلت السـمكة حتي رأسـها ، أو كجزء ، نحو : أعجبتني الجاريـة حتي حـديثها ؛ فكيف جاز عطف نعله ، مع أنه ليس واحـدا مما ذكر؟ قلت : جاز ، لأن ألقي الصـحيفة والزاد ، في معني ألقي ما يثقله ؛ فالنعل بعض ما يثقل. وأما الرفع فعلي الابتـداء ، وجملة

ألقاها هو الخبر. فحتي ، علي هـذا. وعلي الوجه الأول. من وجهي النصب ، حرف ابتـداء ، والجملـة بعدها مسـتأنفة. وزعم ابن خلف : أن حتي هنا عاطفة والجملة بعدها معطوفة علي الجملة المتقدمة ، وهذا شـيء قاله ابن السيد ، نقله عنه ابن هشام في المغني ، ورده بقوله : لأن حتي لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء ؛ وهذا لا يتأتي إلا في المفردات. وقد نازعه الدماميني في هذا التعليل. وأنشد سـيبويه هذا البيت علي أن حتي فيه حرف جر ، وأن مجرورها غاية لما قبله ، كأنه قال : ألقي الصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتي انتهي الإلقاء إلي النعل. وعليه فجملة ألقاها للتأكيد ، والضـمير يجوز فيه أيضا أن يعود علي النعل وعلي الصـحيفة. فقوله : حتي نعله ألقاها روي علي ثلاثة أوجه. وهذا البيت لأبي مروان النحوي. انظر خزانة الأدب 1 / 318.

فلك فيه الخفض والرفع والنصب فالخفض : علي ما خبرتك به والنصب فيه وجهان :

فوجه أن يكون منصوبا (بألقي) ومعطوفا علي ما عمل فيه (ألقي) ويكون ألقاها توكيدا.

والوجه الثاني : أن تنصبه بفعل مضمر يفسره (ألقاها) والرفع علي أن يستأنف بعدها والمعني ألقي ما في رحله حتي نعله هذه حالها ، وإذا قلت : العجب حتي زيد يشتمني فالمعني :العجب لسبّ الناس إياي حتي زيد يشتمني.

قال الفرزدق :

ص: 377

فيا عجبا حتّي كليب تسّبني

كأنّ أباها نهشل أو مجاشع (1)

ص: 378

1- علي أن حتي فيه ابتدائية ، وفائدتها هنا التحقير. أنشده سيبويه ، وقال : فحتي هنا بمنزلة إذا ، وإنما هي هاهنا كحرف من حروف الابتداء. وقال الأندلسي في شرح المفصل : يقع بعدها الجملة الفعلية والاسمية. وتسمي حرف ابتداء ، وتفيد معناها الذي هو الغاية ، إما في التحقير ، أو في التعظيم ، كما في بيت الفرزدق : فوا عجبا حتي كليب تسبني أي : تعجبوا لسب الناس إياي ، حتي كليب ، كأنه يقول : كل الناس تسبني حتي كليب علي حقارتها. ولو خفض هنا كليب لجاز ، ويكون تسبني إما حال من كليب ، أو مستأنف ، وحتي كليب متعلق به. قال ابن المستوفي بعد أن نقله : قوله أي تعجبوا في تفسير وا عجبا ، غير صحيح لأنه ينادي العجب علي ما ذكره العلماء تأدبا لا يأمر أحدا به. وقوله : ولو خفض كليب هنا لجاز محال ، لان الخفض بعد حتي إما أن يكون بالعطف علي المجرور قبلها ، أو يكون بمعني إلي ، ولا مجرور قبلها فتعطف عليه. وليست بمعني الغاية إذ ليس ما قبلها مفردا من جنس ما بعدها. فبقي الرفع لا غير. وذكر قسميها في التعظيم والتحقير. ولم يأت إلا بالتحقير. وقوله : ويكن تسبني ، إما حال من كليب أو مستأنف بالرفع فيهما ، وصوابه : النصب فيهما. ولا أعلم ما أراد بقوله : وحتي كليب متعلق به. اه؟. أقول : أما فوا عجبا فقد روي أيضا : فيا عجبا بتنوين وبدنه. أما الأول فيحتمل أن يكون عجبا منادي منكرا ، ويحتمل أن يكون يا حرف تنبيه ، وعجبا مصدر منصوب بفعل محذوف ، ي : تعجبوا عجبا. ويحتمل أن تكون يا حرف نداء ، والمنادي محذوف ، أي : يا قوم ، وعجبا كذلك. فكلام الأندلسي جار علي كل من هذين الوجهين. وأما الثاني فإنه أراد : فيا عجبي ، فقلب ياء المتكلم ألفا ، وهي لغة. وأما قوله : خفض كليب محال ... إلخ ، فنقول : هي جارة ، والمغيا غير مذكور ، والتقدير : فوا عجبا الناس تسبني حتي كليب. وهذا المذكور لا بد منه في الابتدائية أيضا. وقوله : ولم يأت إلا بالتحقير نقول : لا يضر ذلك. ومثال التعظيم :؟ حتي ماء دجلة أشكل البيت الآتي وقوله : صوابه النصب فيهما يعني أنه يجب أن يقول : ويكون يسبني إما حالا من كليب ، أو مستأنفا بنصبهما ، لأنه خبر كان ، وكأنه رفع علي تقدير يكون ، إما تامة أو زائدة. وقوله : لا أعلم ما أراد بقوله : وحتي كليب متعلق به أقول : إنه يريد أن حتي الجارة تكون متعلقة بيسبني ، إذ كل جار لا بد له من متعلق. وهذا ظاهر. قال ابن هشام في المغني : ولا بد من تقدير محذوف قبل حتي من هذا البيت ، بكون ما بعد حتي غاية له ، أي : فوا عجبا يسبني الناس حتي كليب يسبني. والبيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريرا ، تقدم بعض منها في الشاهد السادس بعد السبعمائة. وقوله : فوا عجبا هو من قبيل الندية للتوجع ، كأنه يقول : أنا أتوجع لعدم حضورك يا عجبي ، فاحضر لهذا الأمر الذي يتعجب منه. وكليب : جد رهط جرير ، وهو جرير بن عطية بن الخطفي بن بدر بن سلمة بن كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. ويجتمع مع الفرزدق في حنظلة بن مالك. ونهشل ومجاشع أخوان ، ابنا دارم بن مالك بن حنظلة. ومجاشع قبيلة الفرزدق ، وهي أشرف من كليب. وأما نهشل فهم أعمام الفرزدق لا آباؤه ، وإن كانت العرب تسمي العم أبا. جعلهم في الصفة بحيث لا يسبون مثله لشرفه. يقول : يا عجبا لسب الناس إياي حتي كليب علي ضعفها في القبائل ، وبعدها من الفضائل ، كأنه لها أبا كريما ، وحسبا صميما ، كما لنهشل ومجاشع. والسّبّ : الشتم. والسّبّ ، بالكسر : الذي يسابك وتسابه. انظر خزانة الأدب 3 / 413.

فإذا قلت : مررت بالقوم حتي زيد ، فإن أردت العطف فينبغي أن تعيد الياء لتفرق بين ما أنجر بالباء وبين ما أنجر (بحتي).

الضرب الثاني : المجرور بحتي : وهو ما انتهي الأمر عنده وهذا الضرب لا يجوز فيه إلا الجر ؛ لأن معني العطف قد زال ، وذلك قولك : إن فلانـا ليصوم الأيـام حتي يوم الفطر فـأنتهت (حتي) بصوم الأيـام إلي يوم الفطر ولا يجوز أن تنصب (يوم الفطر) ؛ لأنه لم يصـمه فلا يعمل الفعـل فيمـا لم يفعله وكـذلك إذا خـالف الاسم الـذي بعـدها ما قبلها نحو قولك : قام القوم اليوم حتي الليل فالتأويل : قام القوم اليوم حتي الليل.

واعلم أنـك إذا قلت : سـرت حتي أدخلها فحتي علي حالها في عمل الجر ، وإن كان لم يظهر هنا (وإن وصـلتها) اسم ، وقال سـيبويه : إذا قلت : سرت حتي أدخلها فالناصب للفعل هاهنا هو الجار للإسم إذا كان غاية.

فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم كان غاية جر وهذا قول الخليل.

وقال سيبويه : إنها تجيء مثل كي التي فيها إضمار (أن) وفي معناها ، وذلك قولك : كلمتك حتي تأمر لي بشيء : قال سيبويه : لحتي في الكلام نحو ليس لإلي تقول إنما أنا إليك أي : أنت غايتي ولا تكون حتي هاهنا.

وهي أعم من (حتي) تقول : قمت إليه فجعلته منتهاك من مكانك ولا تقول : حتاه وغير سيبويه يجيز : حتاه وحتاك في الخفض ولا يجيزون في النسق ؛ لأن المضمر المتصل لا يلي حرف النسق لا تقول : ضربت زيدا وك يا هذا ولا قتلت عمرا وه إنما يقولون في مثل هذا : إياك وإياه والقول عندي ما قال سيبويه : لأنه غير معروف إتصال حتي بالكاف وهو في القياس غير ممتنع.

ص: 380

مسائل من هذا الباب

تقول : ضربت القوم حتي زيدا وأوجعت تنصب لأنك جئت بحرف نسق علي الأول وكذلك : ضربت القوم حتي زيدا ثم أوجعت وقال قوم : النصب في هذا لا غير لأنك جئت بحرف نسق علي الأول تريد حتي ضربت زيدا وأوجعت وثم أوجت.

قال أبو بكر : وهـذا عنـدي علي ما يقـدر المتكلم أن قـدر الإيجاع لزيـد فالنصب هو الحسن ، وإذا كان الإيجاع للقوم جاز عندي النصـب والخفض وتقول : ضـربت القوم حتي زيـدا أيضا وحتي زيـدا زيادة وحتي زيدا فيما أظن ؛ لأن هذه دلت علي المضـمر : كأنك قلت : حتي ضربت زيـدا فيما أظن ، وحتي ضـربت زيـدا أيضا ، فإن جعلت : (فيما أظن) من صـلة الأول خفضت كأنك قلت : ضـربت القوم فيما أظن حتي زيـد وتقول : أتيتك الأيام حتي يوم الخميس ولا يجوز : حتي يوم ؛ لأنه لا فائدة فيه وكذلك لو قلت : صـمت الأيام إلا يوما ، فإن وقت ما بعد إلا وما بعد (حتي) حسن وكانت فيه فائدة فقلت : صمت الأيام إلا يوم الجمعة وحتي يوم الجمعة.

وقال قوم : إن أردت مقدار يوم جاز فقلت علي هذا : أتيتك الأيام حتي يوم.

وقـالوا : فإن قلت : أتيتك كل وقت حتي ليلا ، وحتي نهارا وكان الأول غير موقت والثاني غير موقت نصـبت الثاني كما نصـبت الأول وكان الخفض قبيحا.

وقال أبو بكر : وجميع هذا إنما يراعي به الفائدة واستقامة الكلام صلحا فيه فهو جائز.

ونقول : ضربت القوم حتي إن زيدا لمضروب.

فإذا أسقطت اللام ، فإن كانت (إن) مع ما بعدها بتأويل المصدر فتحتها.

قال سـيبويه : قـد عرفت أمورك حتي أنك أحمق كأنه قال : حتي حمقك وقال : هذا قول الخليل فهذا ؛ لأن الحمق جاء بتأويل المصدر وقد مضي تفسير ذا.

وتقول : ضـربت القوم حتي كان زيد مضـروبا وضربت القوم حتي لا مضروب صالحا فيهم جاز في هذا كما جاز الإستئناف والابتداء بعدها فلما جاز الابتداء جاز ما كان بمنزلة الابتداء وتقول : لا آتيك إلي عشر من الشهر.

وحتي عشـر من الشـهر لأنك تترك الإتيان من أول العشر إلي آخر هذه فتقع هنا (حتي) وإلي ولا تقول : آتيك حتي عشر إلا أن تريد : آتيك وأواظب علي إتيانك إلي عشر.

وتقول : كتبت إلي زيد ولا يجوز حتي زيد ؛ لأنه ليس هنا ما يستثني منه زيد علي ما بينت لك فيما تقدم.

وقوم يجيزون : ضـربت القوم حتي زيدا فضـربت إن أردت كلامين وقالوا : يجوز فيه الخفض والنصب والإختيار عندهم الخفض قالوا : وإن اختلف الفعـل أدخل في الثاني الفاء ولم تسـقط وخفض الأول نحو قولك : ضـربت القوم زيـد فتركت ولا يكون ضـربت القوم حتي تركت زيدا.

وتقول : جلس حتي إذا تهيأ أمرنا قام وأقام حتي ساعـة تهيأ أمرنا قطع علينا وانتظر حتي يوم شخصـنا مضـي معنا فيوم وساعة مجروران ، وإذا في موضع جر وهـذا قول الأـخفش ؛ لأن قولك : جلس حتي ساعـة تهيأ أمرنا ذهب إنما قولك : ذهب جواب لتهيأ وحتي واقع علي الساعة وهي غاية له.

وتقول : انتظر حتي إن قسم شـيء أخـذته منه فقولك : اخذت منه راجع إلي : قسم وهو جوابه وقع الشـرط والجواب بعدها كما اسـتؤنف ما بعدها وكما وقع الفعل والفاعل والابتداء والخبر.

وتقول : اقم حتي متي تأكل تأكل معنا.

وأقم حتي أينا يخرج نخرج معه فأي مبتدأه لأنها للمجازاة وكذلك : أجلس حتي أي يخرج تخرج معه.

وقال الأخفش : يقول لك الرجل : ائتني فتقول : إما حتي الليل فلا وإما حتي الظهر فلا وإما إلي الليل فلا ولا يحسن فيه إلا الجر وقال تقول : كـل القوم حتي أخيك وهو الآن غايـة ، وذلك أنه لا بـد لكل القوم من جر وتقول : كل القوم حتي أخيك فيها لأنك أردت : كل القوم فيها حتي أخيك.

وتقول : كل القوم حتي أخيك ضربت.

وقال الأخفش في كتابه الأوسط : إن قوما يقولون : جاءني القوم حتي أخوك يعطفون الأخ علي.

(القوم) وكذلك : ضربت القوم حتي أخاك قال : وليس بالمعروف.

وتقول : ضربت القوم حتي زيد ضربته علي الغاية ولو قلت : حتي زيد مضروف فجررت زيدا لم يكن كلاما ؛ لأن مضروبا وحده لا يستغني ؛ لأنه اسم واحد كما استغني ضربته فعل وفاعل وهو كلام تام.

باب الأسماء المخفوضة في القسم

اشارة

أدوات القسم والمقسم به خمس : الواو والباء والتاء واللام ومن فأكثرها الواو ثم الباء وهما يـدخلان علي محلوف تقول : والله لأفعلن وبالله لأفعلن فالأصل الباء كما ذكرت لك ألا تري أنك إذا كنيت عن المقسم به رجعت إلي الأصل فقلت : به آتيك ولا يجوزوه لا آتيك ثم التاء ، وذلك قولك : تالله لأفعلن ولا تقال مع غير الله قال الله : (وَتَاللهِ لَأَكِيـدَنَّ أَصْـنامَكُمْ) وقـد تقول : تالله وفيها معني التعجب وبعض العرب يقول في هذا المعني فتجيء باللام ولا يجيء إلا أن يكون فيه معني التعجب وقال أمية بن عائذ :

لله يبقي علي الأيّام ذو حيد

بمشمخر به الظيّان والآس

يريد : والله لا يبقي إلا أن هذا مستعمل في حال تعجب.

وقد يقول بعض العرب : لله لأفعلن.

ومن العرب من يقول : من ربي لأفعلن ذاك ومن ربي إنك لا شـر كذا حكاه سيبويه وقال : ولا يدخلونها في غير (ربي) ولا تدخل الضمة في (من) إلا هاهنا.

وقال الخليل : جئت بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلي المحلوف به كما تضيف به بالباء إلا أن الفعل بيجيء مضمرا يعني أنك إذا قلت : والله لأفعلن وبالله لأفعلن فقد أضـمرت : أحلف وأقسم وما أشـبهه مما لا يتعدي إلا بحرف والقسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد وهو وحـده لا معني له لو قلت : والله وسـكت أو بالله ووقفت لم يكن لذلك معني حتي تقسم علي أمر من الأمور وكذا إن أظهرت الفعل وأنت تريد القسم فقلت : أشهد بالله وأقسم بالله فلفظه لفظ الخبر إلا أنه مضمر بما يؤكده.

ويعرض في القسم شيئان : أحدهما : حذف حرف الجر والتعويض أو الحذف فيه بغير تعويض.

فأمـا مـا حـذف منه حرف الجر وعوض منه فقولهم : أي هـا الله ثبتت ألف هـا ؛ لأن الـذي بعـدها مـدغم ومن العرب من يقول : أي هلله فيحذف الألف التي بعد الهاء.

قـال سـيبويه : فلا يكون في المقسم به هاهنا إلا الجر ؛ لأن قولهم (ها) صار عوضا من اللفظ بالواو فحـذفت تخفيفا علي اللسان ألا تري أن الواو لا تظهر هاهنا.

ويقولون : أي ها الله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم وقدم (ها) كما قدم قوم : ها هو ذا وها أنذا قال زهير :

تعلمن ها لعمر الله ذا قسما

فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك (1)

ومن ذلك ألف الاستفهام قالوا : الله ليفعلن فالألف عوض من الواو ألا تري أنك لا تقول : او الله.

وقال سـيبويه : ومن ذلك ألف اللام ، وذلك قولهم : أفالله لتفعلن : وقال : ألا تري أنك إن قلت : أفو الله لم تثبت هذا قول سيبويه وللمحتج لسيبويه أن يقول : إن الألف كما جعلت عوضا قطعت وهي لا تقطع مع الواو.

الثاني : ما يعرض في القسم وهو حذف حرف الجر بغير تعويض : اعلم أن هذا يجيء علي ضربين : فربما حذفوا حرف الجر وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه.

وربما حذفوا حرف الجر وأعملوا الحرف في الاسم مضمرا.

فالضرب الأول قولك : الله لأفعلنّ وقال ذو الرمة :

ألا ربّ من قلبي له الله ناصح

ومن قلبه لي في الظّباء السّوانح

1- قال الأعلم : الشاهـد فيه تقـديم ها التي للتنبيه علي ذا ، وقـد حال بينهما بقوله : لعمر الله ، والمعني : تعلمن لعمر الله هذا ما أقسم به. ونصب قسـما علي المصدر المؤكد ما قبله ، لأن معناه أقسم ، فكأنه قال : أقسم لعمر الله قسـما. ومعني تعلمن اعلم ، ولا يسـتعمل إلا في الأمر. وقوله : فاقصد بذرعك ، أي : اقصد في أمرك ، ولا تتعد طورك. ومعني تنسـلك : تندخل. يقول : هذا للحارث بن ورقاء الصـيداوي ، وكان قد أغار علي قومه ، وأخذ إبلا وعبدا ، فتوعده بالهجاء إن لم يرد عليه ما أخذ منه. انظر خزانة الأدب 3 / 461.

وقال الآخر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم

فذاك أمانة الله الثريد

أراد : وأمانة الله.

ووالله فلما حذف أعمل الفعل المضمر ولكنه لا يضمر ما يتعدي بحرف جر.

وتقول : أي الله لأفعلنّ ومنهم من يقول : أي الله لأفعلن فيحرك أي بالفتح لالتقاء الساكنين ومنهم من يدعها علي سكونها ولا يحذفونها ؛ لأن الساكن الذي بعدها مدغم.

والضرب الثاني : وهو إضمار حرف الجر وهو قول بعض العرب : الله لأفعلن.

قال سيبويه : جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذف ربّ قال : وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك حذفوا لام الإضافة واللام الأخري ليخفوا الحرف علي اللسان ، وذلك ينوون قال : وقال بعضهم : لهي أبوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة إذا صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر (أين) مفتوحا وإنما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه.

واعلم أنه يجيء كلام عامل بعضه في بعض : إما مبتدأ وخبر وإما فعل وفاعل ومعني ذلك القسم فالمبتدأ والخبر قولك : لعمر الله لأفعلن وبعض العرب يقول : وأيمن الكعبة وأيم الله فقولك : لعمر الله اللام : لام الابتداء وعمر الله : مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف كأنه قال :لعمر الله المقسم به وكذلك : أيم الله. وأيمن.

وتقول العرب : (عليّ عهد الله لأفعلن) ف- (عهد) مرتفعة ، و (عليّ) مستقر لها وفيها معني اليمين وزعم يونس : أن ألف أيم موصولة وحكوا : أيم وإيم وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل وكذلك أيمن قال الشاعر :

فقال فريق القوم لمّا نشدتهم

نعم وفريق ليمن الله ما ندري

وأما الفعل والفاعل فقولهم : يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فإعرابه كإعراب : يذهب زيد والمعني : والله لأفعلن.

قال سيبويه : وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا

ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي (1)

قال : جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة وأيم الله وقالوا : تتلقي اليمين بأربعة أحرف من جوابات الأيمان في القرآن وفي الكلام ما ولا ، وإن واللام فأما : ما فتقول : والله ما قام. وما يقوم وما زيد قائما.

ولا تدخل اللام علي (ما) ؛ لأن اللام تحقيق وما نفي فلا يجتمعان.

قال : وقول الشاعر :

لما أغفلت شكرك فاصطنعني

فكيف ومن عطائك جلّ مالي (2)

1- نسب هذا الشعر إلي شهاب بن العيف محمد بن حبيب ، والآمدي أيضا في كتاب أشعار بني شيبان ، ووقع في كتاب الشعراء المنسوبين إلي أمهاتهم أن هذا الشعر لعامر بن العيف ، أخي شهاب بن العيف. والله أعلم. وأنشد بعده : فقلت يمين الله أبرح قاعدا علي أنه يجوز حذف حرف النفي من المضارع الواقع جواب القسم كما هنا ، وأصله : لا أبرح ، فحذف لا. وأما حذف النافي من الماضي ، ومن الجملة الاسمية فغير جائز اطرادا ، وقل الحذف منهما. أما الأول فنحو قول أمية بن أبي عائذ الهذلي : فإن شئت آليت بين المقا م والركن والحجر الأسود نسيتك ما دام عقلي معي أمد به أمد السرمد أي : لا نسيتك. قال ابن مالك : ويكثر ذلك إن تقدم نفي علي القسم ، كقوله : فلاـ والله نادي الحي ضيفي أي : لا نادي. وأما الثاني ، فكقول عبد الله بن رواحة : فو الله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب انظر خزانة الأدب 3 / 476.

2- لم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل علي ما النافية ، لو لا ما ذكرت من الشبه اللفظي. انتهي. وظاهر كلام الشارح أن إن في البيت مكسورة لوجود اللام ، ولو كانت مفتوحة لقال أشد ، لدخولها في خبر أن المفتوحة ، وعلي حرف النفي ، فلما لم يقل أشد عرف أنها مكسورة. وبه صرح ابن هشام في شرح أبيات ابن الناظم ، قال : إن بالكسر ، لدخول اللام في الخبر ومثله : " والله يعلم إنك لرسوله". والرواية فيه فتح أن ، نقله ابن عصفور في كتاب الضرائر عن الفراء. فيكون شذوذ اللام فيه من جهتين ، كما بيناه. قال ابن هشام : تكرار لا هنا واجب ، لكون الخبر الأول مفردا. وإفراد سواء واجب ، وإن كان خبرا عن متعدد ، لأنه في الأصل مصدر بمعني الاستواء ، فحذف زائده ، ونقل إلي معني الوصف. ومثله قول السموءل : سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول وربما ثني ، كقول قيس بن معاذ : فيا رب إن لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني علي حبها جلدا ومعني البيت أن التسليم علي الناس ، وعدمه ليسا مستويين ، ولا قريبين من السواء. وكان حقه لو لا الضرورة أن يقول : للاسواء ولا متشابهان. انتهي. قال العيني : وقد قيل إن المعني : أعلم أن تسليم الأمر لكم ، وتركه ليسا متساويين ولاـ متشابهين. انتهي. قال ابن جني في المحتسب : مفاد نكرة الجنس مفاد معرفته ، من حيث كان في كل جزء منه معني ما في جملته. ألاـ تري إلي قوله : واعلم أن تسليما وتركا البيت فهذا في المعني كقوله : إن التسليم والترك لاـ متشابهان ولا سواء.

انتهي. ونسب ابن جني في سـر الصـناعة هذا البيت إلي أبي حزام العكلي ، واسـمه غالب بن الحارث. وعكل بضم العين وسكون الكاف : قبيلة. انظر خزانة الأدب 4 / 47.

فإنه توهم الذي والصلة.

وأما : لا فتقول : والله لا يقوم.

وتلغي (لا) من بين أخواتها جوابات الأيمان فتقول : والله أقوم إليك أبدا تريد : لا أقوم إليكم أبدا.

ص: 388

فإذا قلت : والله لا قمت إليك أبدا تريد : أقوم جاز ، وإن أردت : المضي كان خطأ فأما (إن) فقولك : والله إن زيدا في الدار وإنك لقائم وقوله عز وجل : (حم (1) وَالْكِتابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنْزَلْناهُ) [الدخان].

قال الكسائي : إنا أنزلنا استئناف وحم والكتاب كأنه قال : حق والله.

وقال الفراء : قد يكون جوابا.

وأما اللام فتدخل علي المبتدأ والخبر ، فتقول : والله لزيد في الدار هذه التي تدخل علي المبتدأ والخبر.

وأما التي تدخل علي الأفعال : فإن كان الفعل ماضيا قلت والله : لقد فعل وكذلك : والله لفيك رغبت.

وأما اللام التي تدخل علي المستقبل ، فإن النونين : الخفيفة والثقيلة يجيئان معها نحو : والله ليقومنّ ولتقومن يا هذا ولهما باب يذكران فيه.

مسائل من هذا الباب

تقول : وحياتي ثم حياتك لأفعلنّ. ف- (ثم) : بمنزلة الواو.

وتقول : والله ثم الله لأفعلن ، وبالله ثم الله لأفعلن.

وإن شئت قلت : والله لآتينك ثم الله لأضربنك ، وإن شئت قلت : والله لآتينك لأضربنك.

قال سيبويه : وهذه الواو بمنزلة الواو التي في قولك : مررت بزيد وعمرو خارج يعني أن الواو في قولك : وعمرو خارج عطفت جملة علي جملة كأنك قلت : بالله لآتينك الله لأضربنك ، مبتدأ ثم عطفت هذا الكلام علي هذا الكلام فإذا لم تقطع جررت قلت : وإلا لآتينك ثم والله لأضربنك صارت بمنزلة قولك : مررت بزيد ثم بعمرو ، وإن قلت : والله لآتينك ثم لأضربنك الله لم يكن إلا النصب ؛ لأنه ضم الفعل إلي الفعل ثم جاء بالقسم علي حدته.

وإذا قلت : والله لآتينك ثم الله فإنما أحد الاسمين مضموم إلي الآخر ، وإن كان قد أخر أحدهما ولا يجوز في هذا إلا الجر ؛ لأن الآخر معلق بالأول ؛ لأنه ليس بعده محلوف عليه.

قال سيبويه : ولو قال : وحقّك وحقّ زيد علي وجه الغلط والنسيان جاز يريد بذلك أنه لا يجوز لغير كساه من عري وسقاه من العيمة فهذا بين أنها في هذا الموضع حرف لأنهم أجمعوا علي أن (من) حرف وعن أيضا لفظة مشتركة للإسم والحرف.

قال أبو العباس : إذا قال قائل : علي زيد نزلت وعن زيد أخذت فهما حرفان يعرف ذلك ضرورة لأنهما أوصلا الفعل إلي زيد كما تقول : بزيد مررت ، وفي الدار نزلت ، وإليك جئت ، فهذا مذهب الحروف ، وإذا قلت : جئت من عن يمينه فعن اسم ومعناها ناحية وبنيت لمضارعتها الحروف.

وأما الموضع الذي هي فيه اسم فوقلهم : من عن يمينك ؛ لأن (من) لا تعمل إلا في الأسماء.

قال الشاعر :

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلّها

يمينا ومهوي النّجم من عن شمالك

وأما كاف التشبيه فقولك : أنت كزيد ومعناها معني : مثل وسيبويه يذهب إلي أنها حرف.

وكذلك البصريون ويستدلون علي أنه حرف بقولك : جاءني الذي كزيد كما تقول : جاءني الذي في الدار ولو قلت : جاءني الذي مثل زيد لم يصلح إلا أن تقول : الذي هو مثل زيد حتي يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعا في الصلة إلي الذي ، فإن أضمرته : جاز علي قبح ، وإذا قلت : جاءني الذي كزيد لم تحتج إلي هو ومما يدلك علي أنها حرف مجئها زائدة.

والأسماء لا تقع موقع الزوائد إنما تزاد الحروف قال الله عز وجل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشوري : 11] فالكاف زائدة ؛ لأنه لم يثبت له مثلا تبارك وتعالي عن ذلك والمعني : ليس مثله شيء.

وقد جاءت في الشعر واقعة موقع مثل موضوعة موضعها قال الشاعر :

وصاليات ككما يؤثفين ...

أراد كمثل ما.

وقال الآخر :

فصيروا مثل كعصف مأكول (1)

1- قال ابن جني في سر الصناعة : وأما قوله : فصيروا مثل كعصف مأكول فلا بد من زيادة الكاف ، فكأنه قال : فصيروا مثل عصف مأكول ، فأكد الشبه بزيادة الكاف كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالي : "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" إلا أنه في الآية أدخل الحرف علي الاسم ، وهذا سائغ ، وفي البيت أدخل الاسم علي الحرف ، فشبه شيئا بشيء. انتهي. وأنشده سيبويه علي أنها فيه اسم لضرورة الشعر ، قال : إن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل. قال الراجز : فصيروا مثل كعصف مأكول وقال الآخر : وصاليات ككما يؤثفين قال الأعلم : أدخل مثلا علي الكاف إلحاقا لها بنوعها من الأسماء ضرورة. وجاز الجمع بينهما جوازا حسنا لاختلاف لفظيهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه. ولو كرر المثل لم يحسن. وقال صاحب الكشاف عند قوله : " ليس كمثله شيء" : ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد ، كما كررها من قال. وأنشد البيت وما بعده. وأورد عليه أن الكاف تفيد كونها التشبيه لا تأكيد النفي ، ونفي المماثلة المهملة أبلغ من نفي المماثلة المؤكدة ، فليست الآية نظيرا للبيت. وأجيب بأنها تفيد تأكيد التشبيه ، إن سلبا فسلب ، وإن إثباتا فإثبات. انظر خزانة الأدب 4 / 3.

فإضافته مثل إلي الكاف يدل علي أنه قدرها اسما ، وهذا إنما جاء علي ضرورة الشاعر.

وذكر سيبويه : أنه لا يجوز الإضمار معها إذا قلت : أنت كزيد لم يجز أن تكني عن زيد.

استغنوا بمثل وشبه فتقول : أنت مثل زيد وقال : مثل ذلك في حتي ومذ.

وقال أبو العباس : فأما الكاف وحتي فقد خولف فيهما قال : وهذا حسن والكاف أشد تمكنا فأما امتناعهم من الكاف ومذ وحتي فلعلة واحدة.

يقولون : كل شيء من هذه الحروف غير متمكن في بابه ؛ لأن الكاف تكون اسما وتكون حرفا فلا تضيفها إلي المضمر مع قلة تمكنها وضعف المضمر إلا أن يضطر شاعر.

و (منذ) تكون اسما وتكون حرفا.

و (حتي) تكون عاطفة وتكون جارة فلم تعط نصيبها كاملا في أحد البابين وقال : الكاف معناها معني مثل فبذلك حكم أنها اسم ؛ لأن الأسماء إنما عرفت بمعانيها وأنت إذا قلت : زيد كعمرو أو زيد مثل عمرو فالمعني واحد فهذا باب المعني.

قال : وأما اللفظ فقد قيل في الكلام والأشعار ما يوجب لها أنها اسم.

قال الأعشي :

أتنتهون ولن ينهي ذوي شطط

كالطّعن يذهب فيه الزّيت والفتل (1)

ص: 393

1- الأبيات محل الشاهد هي : إني لعمر الذي حطت مناسمها تخدي وسيق إليه الباقر الغيل لئن قتلتم عميدا لم يكن صددا لنقتلن مثله منكم فنمتثل وإن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل لا تنتهون ولن ينهي ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حتي يظل عميد القوم مرتفقا يدفع بالراح عنه نسوة عجل أصابه هندواني فأقصده أو ذابل من رماح الخط معتدل قوله : إني لعمر الذي ... إلخ ، اللام للتوكيد ، وعمر بالفتح مبتدأ خبره محذوف يقدر بعد تمام البيت ، تقديره قسمي. وعمر مضاف إلي الذي بتقدير موصوف ، أي : لعمر الله الذي. ومعني لعمر الله : أحلف ببقاء الله ودوامه. والبيت الذي بعده جواب القسم ، والقسم وجوابه خبر إني. وحطت ، بالحاء المهملة ، بمعني اعتمدت. ومناسمها فاعله ، والمناسم : جمع منسم كمجلس ، وهو طرف خف الإبل. والضمير المؤنث ضمير الإبل وإن لم يجر لها ذكر ، لأن المناسم تدل عليها. والعائد إلي الذي محذوف تقديره إليه ، أي : إلي بيته ؛ ويدل عليه ما بعده. وتخدي بالخاء المعجمة والدال المهملة ، أي : تسير سيرا شديدا ، وفاعله ضمير المناسم فيه ، والجملة حال من المناسم. وإسناد الخدي إلي المناسم مجاز عقلي ، وفي الحقيقة إنما هو للإبل. وروي أبو عبيدة : له بدل تخدي ، فالعائد حينئذ مذكور. وقوله : وسيق عطف علي حطت ، أي : وعمر الذي سيق إليه. والباقر نائب فاعل سيق ، وهو اسم جمع معناه جماعة البقر. والغيل بضمتين : جمع غيل ، بفتح الغين المعجمة وسكون المثناة التحتية ، بمعني الكثير. يريد : إني أقسم بالله الذي تسرع الإبل إلي بيته ، ويساق إليه الهدي. والخطيب التبريزي لم يأت في شرح هذا البيت بشيء ، مع أنه اختلفت الرواة فيه ، وخطأ العلماء بعضهم بعضا فيه. وقد روي أبو القاسم علي بن حمزة البصري في أول كتابه : التنبيهات علي أغلاط الرواة. ما وقع للأئمة الأعلام من الردود ، وتخطئة بعضهم بعضا ، فلا بأس بإيراده ، قال : ونقل إلينا من غير وجه أن أبا عمرو الشيباني ، قال : روي أبو عبيدة بيت الأعشي : وسيق إليه الباقر العثل ، أي : بعين مهملة وثاء مثلثة مفتوحتين ، فأرسلت إليه : صحفت ، إنما هو الغيل ، أي : الكثير ، يقال : ماء غيل ، إذا كان كثيرا. وروي عنه أيضا أنه قال : الغيل : السمان ، من قولهم : ساعد غيل. وكان أبو عبيدة يروي هذا البيت. إني لعمر الذي حطت مناسمها تخدي وسيق إليه الباقر العثل وحكي ابن قتيبة أن أبا حاتم ، قال : سألت الأصمعي عنه ، فقال : لم أسمع بالعثل إلا في هذا البيت. ولم يفسره. قال : وسألت أبا عبيدة عنه ، فقال : العثل : الكثير. قال ابن قتيبة : وخبرنا غيره أن الأصمعي كان يروي : وجد عليها النافر العجل يريد : النفار من مني. والنافر لفظه لفظ واحد ، وهو معني جمع. وقد اختلف عنه في العجل فقال بعض : العجل بضم العين ، وقال بعض العجل ، أي : فتح فكسر ، وجعله وصفا لواحد. قال : ورواه أبو عبيدة : حطت مناسمها بالحاء غير معجمة ، وقال : يعني حطاطها في السير ، وهو الاعتماد. ورواه الأصمعي : خطت مناسمها بالخاء المعجمة ، أي : شقت التراب. انظر خزانة الأدب 3 / 408.

فالكـاف هي الفاعلـة فـإنق قـال قائـل : إنما هي نعت قيل له : إنما يخلف الاسم ويقوم مقامه ما كان اسـما مثله نحو : جاءني عاقل ومررت بظريف وليس بالحسن.

ص: 394

المجرور بالإضافة

اشارة

القسم الثاني من الأسماء المجرورة من القسمة الأولي وهو المجرورة بالإضافة :الإضافة علي ضربين : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة.

والإضافة المحضة تنقسم إلي قسمين : إضافة اسم إلي اسم غيره بمعني اللام ، وإضافة اسم إلي اسم هو بعضه بمعني (من).

أما التي بمعني اللام فتكون في الأسماء والظروف.

فالاسم نحو قولك : غلام زيـد ومال عمرو وعبد بكر وضـرب خالد وكل الدراهم والنكرة إذا أضـيفت إلي المعرفة صارت معرفة نحو : غلام زيـد ودار الخليفـة والنكرة تضـاف إلي النكرة وتكون نكرة نحو : راكب حمار فأما مثل وغير وسوي فإنهن إذا أضـفن إلي المعارف لم يتعرفن لأنهن لم يخصّصن شيئا بعينه.

وأما الظروف فنحو : خلف وقدام ووراء وفوق وما أشبهه تقول : هو وراءك وفوق البيت وتحت السماء وعلي الأرض.

والإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام ولا تجتمع أيضا الإضافة والتنوين ولا يجتمع الألف واللام والتنوين.

الثاني : المضاف بمعني (من) ، وذلك قولك : هذا باب ساج وثوب خزّ وكساء صوب وماء بحر بمعني : هذا باب من ساج وكساء من صوف.

الضرب الثاني : الإضافة التي ليست بمحضة.

الأسماء التي أضيفت إليها إضافة غير محضة أربعة أضرب

الأول : اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو : هذا ضارب زيد غدا وهو بمعني يضرب.

والثاني : الصفة الجاري إعرابها علي ما قبلها وهي في المعني لما أضيفت إليه نحو : مررت برجل حسن الوجه المعني : حسن وجهه.

شرح الثالث : وهو إضافة أفعل إلي ما هو بعض له

إذا قلت : (زيـد أفضل القوم) فقـد أضـفته إلي جماعة هو أحدهم تزيد صـفته علي صـفتهم وجميعهم مشتركون في الصـفة تقول : عبد الله أفضل العشـيرة فهو أحد العشيرة وهم شركاء في الفضل والمفضل من بينهم يزيد فضله علي فضلهم ويدلّك علي أنه لا بد من أن يكون أحد ما أضـيف إليه أنك لو قلت : زيد أفضل الحجارة لم يجز ، فإن قلت : الباقون أفضل الحجارة صلح وأفضل هذه لا تثني ولا تجمع ولا تؤنث وهي (أفضل) التي إذا لم تضفها صحبتها (منك) تقول : فلان خير منك وأحسن منك.

وقد اختلف الناس في الإحتجاج لتركيب افعل في هذا الباب وجمعه وتأنيثه فقال بعضهم : لأن تأويل هذا يرجع إلي المصدر كأنه إذا قال : قومك أفضل أصـحابنا قد قال : فضل قومك يزيد علي فضل سائر أصحابنا ، وإذا قلت : هو أفضل العشيرة فالمعني أنّ فضله يزيد علي فضل كل واحد من العشـيرة وكذلك إذا قلت : زيد أفضل منك فمعناه : فضـله يزيد علي فضـلك فجعلنا موضع : يزيد فضله أفضل تضمن معني المصدر والفعل جميعا وأضـفناه إلي القوم وما أشـبههم وفيهم أعداد المفضولين لأنك كنت تذكر الفضل مرتين إذا أظهرت (يزيد) فتجعل فضـلا زائـدا علي فضـل زائـد فصـار الـذي جمع هـذا المعني مضافا وقال آخرون : (أفعل) إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ؛ لأنه مضارع للبعض الذي يقع للتذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد وقال الكوفيون وهو رأي الفراء أنه إنما وحّد أفعل هذا ؛ لأنه أضـيف إلي نفسه فجري مجري الفعل وجري المخفوض مجري ما يضمّن في الفعل فكما لا يثني ولا يجمع الفعل فكذا لا يثني هذا ولا يجمع.

قال أبو بكر : وأشـبه هـذه الإحتجاجات عنـدي بالصواب الاحتجاج الأول والذي أقوله في ذا أن (أفعل) في المعني لم يثن ولم يجمع ؛ لأن التثنيـة والجمع إنمـا تلحق الأسـماء التي تنفرد بالمعاني (وأفعل) اسم مركب يـدل علي فعل وغيره فلم يجز تثنيته وجمعه كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركبا يـدل علي معني وزمان وإنما فعلت العرب هـذا اختصارا للكلام وإيجازا واسـتغناء بقليل اللفظ الدال علي كثير من المعاني ولا يجوز تأنيثه لأنك إذا قلت : هند أفضل

منك فكان المعني هنـد يزيـد فضـلها علي فضـلك فكان أفعل ينتظم معني الفعل والمصدر والمصدر مذكر فلا طريق إلي تأنيثه وإنما وقع (أفعل) صـفة من حيث وقع (فاعل) ؛ لأن فاعل في معني (يفعل) وقد فسر أبو العباس معني (منك) إذا قلت : زيد أفضل من عمرو أنه ابتداء فضـله في الزيادة من عمرو وقد تقدم هذا في ذكرنا معني (من) ومواضـعها من الكلام فقولك :زيد أفضل (منك) وزيد أفضلكما في المعني سواء إلا أنك إذا أتيت (بمنك) فزيـد منفصل ممن فضـلته عليه ، وإذا أضـفت فزيد بعض ممن فضـلته عليه ، فإن أردت (بأفعل) معني فاعل ثنيت وجمعت وأنّثت فقلت : زيد أفضـلكم والزيدان أفضـلاكم والزيدون أفضلوكم وأفاضلكم وهند فضلاكم والهندان فضلياكم والهندات فضـلياتكم وفضـلكم ، وإذا قلت : زيد الأفضل اسـتغني عن (من) والإضافة وعلم أنه قد بان بالفضل فهو عند بعضهم إذا أضيف علي معني (من) نكرة وهو مذهب الكوفيين ، وإذا أضيف علي معني اللام معرفة وفي قول البصريين هو معرفة بالإضافة علي كل حال إلا أن يضاف إلي نكرة.

الرابع : ما كان حقه أن يكون صفة للأول

فإن يك من الصـفة وأضـيف إلي الاسم ، وذلك نحو : صـلاة الأولي ومسـجد الجامع فمن قال هـذا فقـد أزال الكلام عن جهته ؛ لأن معناه النعت وحده الصلاة الأولي والمسجد الجامع ومن أضاف فجواز إضافته علي إرادة : هذه صلاة الساعة الأولي وهذا مسجد الوقت الجامع أو اليوم الجـامع وهو قبيـح بإقامته النعت مقام المنعوت ولو أراد به نعت الصـلاة والمسـجد كانت الإضافـة إليهما مسـتحيلة لأنك لا تضـيف الشيء إلي نفسه لا تقول : هذا زيد العاقل والعاقل هو زيد وهذا قول أبي العباس رحمه الله.

وسـئل عن قولهم : جاءني زيد نفسه ورأيت القوم كلّهم وعن قول الناس : باب الحديد ودار الآخرة وحقّ اليقين وأشـباه ذلك فقال : ليس من هذا شـيء أضيف إلا قد جعل الأول من الثاني بمنزلة الأجنبي فإضافته راجعة إلي معني اللام ومن فأنت قد تقول : له نفس وله حقيقة والكل عقيب البعض فهو منسوب إلي ما يتضـمنه الشـيء فقـد صار الاجتماع فيه كالتبعيض ؛ لأنه محيط بـذلك البعض الذي كان منسوبا إليه ألا تري أنك لو قلت : اخترت من العشرة ثلاثة لكانت إضافة ثلاثة إلي العشرة بعضا صحيحا فقلت : أضفت بعضها فإذا أخذتها كلّها فالكل

إنما هو محيط بالأجزاء المتبعضة وكل جزء منه ما كانت إضافته إلي العشـرة جائزة فصار الكل الذي يجمعها إضافته إلي العشـرة ؛ لأنه اسم لجميع أجزائهـا كمـا جـاز أن يضاف كل جزء منها إليها فقيل له : أفلسـنا نرجع إلي أنه إذا اجتمعت الأجزاء صار الشـيء المجزيء هو كل الأـجزاء وصـار الشـيء هو الكـل والكـل هو الشـيء فقـال : لا ؛ لأن الكل منفردا لا يؤدي عن الشـيء كما أن البعض منفردا لا يؤدي عن المبعض دون إضافته إليه فكـذلك الكلّ الـذي جمع التبعيض وليس الكل هو الشـيء المجزيء إنما الكل اسم لأجزائه جميعا المضافة إليه فصار هو بأنه اسم لكل جزء منها في الحكم بمنزلتها في إضافتها إلي المجزيء.

قال أبو بكر : وهـذا القول الذي قاله حسن ألا تري أنك لا تقول : رأيت زيدا كله ولا توقع الكلّ إلا علي ما كان يجوز فيه التبعيض وسـئل عن قولهم : دار الآخرة لم لم نقل الآخر فقال : لأن أول الأوقات الساعـة فأكثر ما يجوز في هذا التأنيث كقولهم ذات مرة ولو جري بالتذكير كان وجها فما جري منه بالتأنيث حمل علي الساعة ألا تري أنه يسمي يوم القيامة الساعة ؛ لأن الساعة أول الأوقات كلّها ، وأما النفس فهي بمنزلة حقيقة الشـيء وكذلك عينه أما أسـماؤه الموضوعة عليه الفاصـلة بينه وبين خبره فلا يجوز إضافة شـيء منها إلي شيء ألا تري أن رجلا اسمه وهو شاب أو شـيخ لا يجوز أن تقول : زيـد الشاب فتضـيف ولا زيد الشـيخ ولا شـيخ زيد ولا شاب زيد فقيل له : وقد رأينا العلماء إذا لقب الرجل بلقب ثم ذكر لقبه مع اسـمه جاز أن تضـيف اسـمه إلي لقبه كقولك : زيـد رأس وثابت قطنة ولا تجد بين ثابت وقطنة إذا كان قد عرفا فرقـا فقـال : اللقب مما يشـتهر به الاسم حتي يكون هو الأعرف ويكون اسـمه لو ذكر علي أفراده مجهولا فصار اللقب علما والاسم مجرورا إليه كالمقطوع عن المسمي ؛ لأن الملقب إنما يراد بلقبه طرح اسمه وقد كانت تسميتهم أن يسمي الشيء بالاسم المضاف إلي شيء كقولك :عبد الدار وعبد الله فجعلوا الاسم مع لقبه بمنزلة ما أضيف ثم سمي به وكان اللقب أولي بأن يضاف الاسم إليه ؛ لأنه صار أعرف من الاسم وأصل الإضافة تعريف كقولك : جاءني غلام زيد فالغلام يتعرب بزيد فلذلك جعل الاسم مضافا إلي اللقب.

ومن الإضافة التي ليست بمحضة إضافة أسماء الزمان إلي الأفعال والجمل ونحن نفرد بابا لذلك إن شاء الله.

باب إضافة الأسماء إلي الأفعال والجمل

اشارة

اعلم أن حق الأسـماء أن تضـاف إلي الأسـماء وأن الأصل والقياس أن لا يضاف إسم إلي فعل ولا فعل إلي اسم ولكن العرب اتسـعت في بعض ذلك فخصت أسـماء الزمان بالإضافة إلي الأفعال ؛ لأن الزمان مضارع للفعل ؛ لأن الفعل له بني فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلي مصدره لما فيه من الدليل عليهما ، وذلك قولهم : أتيتك يوم قام زيد وأتيتك هو يقعد عمرو فإذا أضـفت إلي فعل معرب فإعراب الاسـم عندي هو الحسن تقول : هذا يوم يقوم زيد وقوم يفتحون (اليوم) ، وإذا أضفته إلي فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه علي الفتح وأن يبني مع المبني أحسن عندي من أن يبني مع المعرب وهذا سنعيد ذكره في موضع ذكر الأسماء المبنية إن شاء الله.

وقـال الكوفيون : تضـاف الأوقـات إلي الأفعال وإلي كل كلام تم وتفتـح في موضع الرفع والخفض والنصب فتقول : أعجبني يوم يقوم ويوم قمت ويوم زيـد قائم وساعة قمت ويجوز عندهم أن يعرب إذا جعلته بمنزلة إذ ، وإذا كأنك إذا قلت : يوم قام زيد إذا قام زيد ، وإذا قلت : يوم يقوم زيد قلت : إذا يقوم ولك أن تضيف أسماء الزمان إلي المبتدأ وخبره كقولك : أتيتك زمن زيد أمير كما تقول : إذا زيد أمير والأوقات التي يجوز أن يفعل فيها هـذا ما كان حينا وزمانا يكون في الـدهر كله لا يختص منه به شـيء دون شـيء كقولك : أتيتك حين قام زيـد وزمن قام ويوم قام وساعـة قام وعام وليلـة وأزمان وليالي قام وأيام قام ويفتـح في الموقتات كقولك :شـهر قام وسـنة قام وقالوا : لا يضاف في هذا الباب شيء له عدد مثل يومين وجمعه ولا صـباح ولا مساء ، وأما ذو تسلم وآية يفعل فقال أبو العباس : هذا من الشواذ قالوا : أفعله بذي تسلم وآية يقوم زيد فأما آية فهي علامة والعلامة تقع بالفعل وبالاسم وإنما هي إشارة إلي الشـيء فجعله لك علما لتوقع فعلك بوقوعه ، وأما بذي تسلم فإنه اسم لم يكن إلا مضافا فاحتمل أن يدخل علي الأفعال والتأويل : بذي سلامتك وفيه معني الذي فصرفه إلي الفعل وليس بقياس عليه.

قـال أبو بكر : وللسائل في هـذا الباب أن يقول : إذا قلت : آتيك يوم تقوم فإنها بمعني يوم قيامك فلم لا تنصب الفعل بأضـمار (أن) كما فعل باللام ، فإن الإضافة إنما هي في الأسـماء فالجواب في ذلك أنّ أن لا تصلح في هذا الموضع لو قلت : أجيئك يوم أن يقوم زيد لم يجز ؛ لأن هذا موضع يتعاقب المبتدأ والخبر والفاعل فيه ويحسن أن يقع موقع اسم إذ ، وإذا وجميع ذلك لا يصـلح مع (أن) وليس كل موضع يقع فيه المصدر تصلح فيه (أن) ألا تري أنك إذا قلت :ضربا زيدا لم يقع هذا الموضع (أن تضرب).

وحكي الكوفيون : أن العرب تضـيف إلي (أنّ وأن) فتقول : أعجبني يوم أنّك محسن ويوم أن تقوم ومن أجاز هذا فينبغي أن يجيز : (يوم يقوم) فينصب ولا يجوز أن يبني اليوم ؛ لأنه قـد أضافه إضافـة صـحيحة وأظن أن الفراء كان ربما أجازه وربما لم يجزه أعني أن يعرب (يوم) أو يبنيه وكان يقيسه علي قوله :

هل غير أن كثر الأشد وأهلكت

حرب الملوك أكاثر الأقوام

مسائل من هذه الأبواب

تقول : (هذا معطي زيد أمس الدراهم) بعد الإضافة أضفت (الدراهم).

قال أبو العباس : وليس كذلك لأنك أعملت فيها (معطي) هذه التي ذكرنا ولكن جاءت الدراهم بعد الإضافة فحملت في النصب علي المعني ؛ لأنك ذكرت اسما يدل علي فعل ولا موضع لما بعده إذا كان قد استغني بالتعريف فحملته علي المعني الذي دل عليه ما قبله وكذلك لو قلت : هذا ضارب زيد أمس وعمرا لجاز والوجه الجر لأنهما شريكان في الإضافة ولكن الحمل علي المعني يحسن إذا تراخي ما بين الجار والمجرور ومن ذلك حمل علي جعل الليل سكنا قول الله عز وجل : (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً) [الأنعام : 96] ؛ لأن الاسم دل علي ذلك ولو قال قائل : (مررت بزيد وعمرو) لجاز ؛ لأن (بزيد) مفعول والواصل إليه الفعل بحرف في المعني كالذي يصل إليه الفعل بذاته ؛ لأن قولك : (مررت بزيد) معناه أتيت زيدا إلا أن الجر الوجه للشركة.

وقولك : خشنت بصدره وصدر زيد وهو إذا نصبت في هذا الموضع أحسن من قولك :مررت بزيد وعمرو ؛ لأن قولك : (خشنت) يجوز فيه حذف الباء ولا يجوز في : (مررت بزيد) حذفها.

وتقول : (عبد الله الضارب زيدا) جميع النحويين علي أن هذا في تقدير : الذي ضرب زيدا ولم يجيزوا الإضافة وزعم الفراء : أنه جائز في القياس علي أن يكون بتأويل : (الذي هو ضارب زيد) وكذا حكم : (زيد الحسن الوجه) عنده أن يكون تأويله الذي هو حسن الوجه وقد ذكرنا أصول هذا وحقائقه فيما تقدم وتقول عبد الله الحسن وجها ولا يجوز : الحسن وجه ؛ لأنه يخالف سائر الإضافات ، وأما أهل الكوفة فيجوز في القياس عندهم إلا أنهم يقولون : (الوجه) مفسر ، وإذا دخل في الأول ألف ولام دخل في مفسره عندهم ومن قولهم : خاصة العشرون الدرهم والخمسة الدراهم والمائة الدرهم ولا يجوزّ هذا البصريون ؛ لأنه نقض لأصول الإضافة والبصريون يقولون : خمسة الدراهم ومائة الدرهم فيدخلون الألف واللام في الثاني

ويكون الأول معرفا به علي سبيل الإضافة ويقولون : العشـرون درهما والخمسة عشـر درهما فيدخلون الألف واللام في الأول فيكون معرفا يقرون الثاني علي حده في النكرة.

وقيـل لأبي العباس رحمه الله : ألسـتم تقولون : عبـد الله الضاربه والضاربك والضاربي فتجمعون علي أن موضع الكاف والهاء خفض قال : بلي قيل له : فهـذا يوجب الضارب زيـد ؛ لأن المكني علي حد الظاهر ومن قولك أنت خاصة : أن كل من عمل في المظهر جائز أن يعمل في المضـمر وكذلك ما عمل في المضـمر جائز أن يعمل في المظهر فقال : نحو قول سيبويه : أن هذه الحروف يعني حروف الإضمار قلّت وصارت بمنزلة التنوين لأنها علي حرف كما أن التنوين حرف فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل لأنها تصير في الاسم كبعض حروفه وحكي لي عنه بعـد أنه قـال : (الضـاربه) (الهـاء) في موضع نصب ؛ لأن لا تنوين هاهنا تعاقبه الهاء والضارباه (الهاء) في موضع خفض فإذا أردت النصب أثبت النون بناء علي الظاهر وبه اختلف الناس في المضمر فأما الظاهر فلا أعلم أحدا يجيزه الخفض إلا الفراء وحكي لنا عنه أنه قال : وليس من كلام العرب إنما هو قياس ويقول : أعجبني يوم قام زيـد ويوم قيامك نسـقت بإضافـة محضـة علي إضافـة غير محضة ، فإن قلت أعجبني يوم قمته فرددت إلي (يوم) ضـميرا في (قـام) لـم تجز الإضافـة قـال الله عز وجل : (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَي اللهِ) [البقرة : 281] والمضاف إلي غير محض لا يؤكد ولا ينعت.

ومن الكوفيين من يجيز تأكيده.

وقال الأخفش : في قول العرب : اذهب بـذي تسـلم وإنما هو اذهب لسـلامتك أي : اذهب وأنت سالم كما تقول : قام بحمقـة وقام بغصـة وخرج بطلعته أي خرج وهو هكذا وهذا في موضع حال قال : وإن شـئت قلت : معناه معني سـلمك الله وجاء في لفظ ما لا يستغني وحده ألا تري أنك تقول زيد بسـلامته كما تقول : زيد سلمه الله ولا تقول : إنك بذي تسلم وتقول :إنك مسلمك الله إلا أن تدعو له ، فإن دعوت لـم يحسن حتي تجيء له بخبر ؛ لأن لا بـد لها من خبر وقـد خرج مسـلمك الله من أن يكون خبرا وقال : تقول : هـذه تمرة قريثاء يا هـذا ، وإن شئت قلت : كريثاء وهما لغتان وتمرتا كريثاء إذا أردت الإضافة وهاتان تمرتان قريثاء إذا أردت

النعت وهذه تمرة دقلة وتمرتان دقلتان إذا نعت وتمرتا دقل إذا أضفت وتقول هذه تمرة إذاذة وتمرتان إذاذتان وتمرتا إذاذ قال : وليس شيء من الأجناس يثني ويجمع إذا وصف به إلا التمر.

قال أبو بكر : والـذي عنـدي أن كل جنس اختلف ضـروبه جاز أن يثني ويجمع إذا أردت ضـربين منه أو أكثر وتقول : هـذا رجل حسن وجه الأخ جميله فتضمن الوجه لأنك قد ذكرته وتقول هذان رجلان حسنا الوجوه جميلاها تضيف (الجميلين) إلي الوجوه وإنما قلت : جميلاها فأنثت ؛ لأن الوجوه مؤنثـة وتقول : هذا رجل أحمر الجارية لا أسودها فقلت أحمر وإنما الحمرة للجارية لأنك تجري التأنيث والتذكير علي الأول وعطفت الأسود علي الأحمر وأضـفت الأسود إلي الجارية كما أضفت الأحمر إليها وتقول : هذان رجلان أحمرا الجارية لا أسوداها وهولاء رجال حمر الجواري لا سودها تجعل التثنيـة والجمع والتأنيث والتـذكير علي الأول وتقول : هـذا رجل أبيض بطن الراحـة لا أسوده وإنما قلت : لا أسوده ؛ لأن البطن مـذكر وتقول : هـذان رجلان أبيضا بطون الراح لا أسوداها وإنما قلت : الراح ؛ لأنه جمع جماعـة الراحة وقلت : بطون ؛ لأن كل شـيئين من شيئين فهو جماعة وتقول هؤلاء رجال حمر بطون الراح لا سودها ، وأجاز الأخفش : هذان أخواك أبيض بطوح الراح لا ـ أسوديها وقال : لأن أخويك معرفـة وأبيض بطون الراح نكرة وقال : تقول : هـذه جاريتك بيضاء بطن الراحـة لا سوداءه لأنك أضـفت إلي البطن وهو مـذكر ونصـبت بيضـاء وسوداء ؛ لأـنه نكرة وهؤلاء رجال بيض بطون الراح لا سودها ؛ لأن هـذا نكرة وصف بنكرة وتقول : هذا رجل أحمر شـرك النعلين إذ جعلت الشراكين من النعلين ، وإن شئت لم تجعلهما من النعلين فقلت : هذا رجل أحمر شراكي النعلين وتقول هاتـان حمراوا الشـراك لا صـفراواها ، وإن شـئت حمراوا الشـراكين لا صـفراوهما وتقول : مررت بنعلك المقوطعتي إحـدي الأذنين ومررت برجل مقطوع إحدي الأذنين ولا.

تقول : مررت برجلين مقطوعي إحـدي الآـذان ؛ لأن (إحـدي) لا تثني ولا تجمع وتقول : مررت برجل مكسور إحـدي الجانبين ولا تقول : مررت برجلين مكسوري أحـد الجنوب ؛ لأنه يلزمك أن تثني (أحـدا) ؛ لأن جنب كل واحد منهما مكسور ولا يجوز تثنية أحد ولا إحدي ؛ لأن موضع أحد وإحدي من الكلام في الإيجاب أن يدلا علي أن معهما غيرهما ألا تري أنك إذا

قلت : إحداهما أو أحدهم فليس يكون إلا مضافا لا بد من أن يكون معه غيره فلو ثنيت زال هذا المعني وكذلك (كلا وكلتا) لا يجوز أن يثني ولا يجمع لأنهما يدلان علي اثنين فلو ثنيا لزال ما وضعا له ولو قلت : مررت برجلين مكسوري أحد الجنوب وأنت تريد أن أحدهما مكسور الجنب جاز علي قبح ؛ لأن تأويله : مررت برجلين مكسور أحد جنوبهما.

قال الأخفش : ولو قلت : أي النعال المقطوعة إحدي الآذان نعلك وواحدة منهن المقطوعة إحدي الأذنين لجاز علي قبحه وقال : ألا تري أنك لو قلت : ضربت أحد رؤوس القوم وإنما ضربت رأسا واحدا لكان كلاما ولو قلت : قطعت إحدي آذان هؤلاء القوم وإنما قطعت أذنا واحدة لجاز وتقول : هذا رجل لا أحمر الرأس فأقول : أحمره ولا أسوده فأقول : أسود ومررت برجلين لا أحمري الرؤوس فأقول : أحمراهما ولا أسوديهما فأقول : أسوداها ومررت برجال لا حمر الرؤوس فأقول : حمرها ولا سودها فأقول سودها ومررت بامرأة لا حمراء الرأس فأقول : حمراوة ولا سوداية فأقول : سوداية ونصبت (أقول) في كل هذا لأنها بالفاء وهو جواب النفي ورفعت ما بعد القول : لأن ما بعد القول لا يقع إلا مرفوعا وعطفت قولا وما بعده علي الذي قبله وكذلك : مررت بامرأتين لا حمراوي الرؤوس فأقول حمراواهما ولا سوداويهما فأقول سوداواها وتقول : هذه امرأة أحمر ما بين عينيها لا أسود.

ترفع (بين) إذا جعلت (ما) لغوا لأنك جعلت الصفة (للبين) فرفعته بها كما ترفع بالفعل.

وقلت : أسود ولم تصف لأنك لم تضف الأول وكذلك تقول : هاتان امرأتان أحمر ما بين عينيهما لا أسود ، فإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) ولم تجعلها زائدة وجعلتها في موضع رفع فرفعتهما بأحمر نصبت البين لأنه ظرف ، فإن أضفت أحمر ونقلت إلي العينين قلت إذا جعلت (ما) لغوا قلت : هذه امرأة حمراء ما بين العينين لا سودائه وهذا رجل أحمر ما بين العينين لا أصفره لما أضفت أحمر إلي ما بين وأضفت أصفر إلي ضميره وتقول : هذان رجلان أحمرا ما بين الأعين لا أصفراه وهؤلاء رجال حمر ما بين الأعين لا صفره إذا ألغيت (ما) ، فإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) جعلتها في موضع جر وأضفت إليها الصفة وجعلت (بين) ظرفا (لما) فقلت :

هاتان امرأتان حمراوا ما بين الأعين لا صـفراواه فهـذه الهاء التي في قولك : لا صـفراواه (لما) فكأنك قلت : هاتان امرأتان حمراوا الـذي بين الأعين.

واعلم أنه من قـال : مررت برجل حسن الوجه قال : مررت برجل أحمر الوجه ؛ لأن أحمر لا ينصـرف ومن قال : مررت برجل حسن الوجه جميله لم يجد بدا من أن يضـيف جميلا إلي مررت برجل حسن الوجه جميله لم يجد بدا من أن يضيف جميلا إلي ضمير الوجه فكذلك : مررت برجل أحمر الوجه لا أصـفره لم يجد بدا من أن يضـيف أصـفر إلي ضـمير الوجه ، وإذا أضافه أنجز ويشـبه هذا مررت برجل ضارب أخاك لا شاتمه لا تجد بدا من أن تقول : لا شاتمه لأنك تجيء بالاسم المفعول فإذا جئت بالاسم المفعول به في هذا الباب مضـمرا لم تكن الصـفة إلا مضافـة إليه نحو : هذان ضاربان غدا فلذلك قلت : أصـفره فصـرفت (أصـفر) لأنك أضـفته ولم تجعله يعمل كعمل الأول ؛ لأن المضـمر والمظهر يختلفـان في هـذا الباب ألا تري أنك تقول :مررت بنسوة ضوارب زيـدا لا قواتله تجر الآخر وتفتـح ضوارب لأنك أردت معني التنوين ويدلك علي ذلك أنك تقول : مررت برجلين أحمرين الوجوه ولا أصفريها ولا يجوز بوجه من الوجوه أصفرنيها ، فإن قلت : لـم لا أقول : لا أصفرين ؛ لأن لـم أضف الأول فلا أضيف الآخر فلأن الأول قد وقع علي شيء حين صار كالمفعول به فلا بد من أن يكون الثاني أيضا له مفعول نجزت الأسماء المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وسنذكر توابعها في إعرابها إن شاء الله.

هذه توابع الأسماء في إعرابها

اشارة

التوابع خمسة : التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف ، وهذه الخمسة : أربعة تتبع بغير متوسط والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف فجميع هذه تجري علي الثاني ما جري علي الأول من الرفع والنصب والخفض.

شرح الأول : وهو التوكيد

اشارة

التوكيد يجيء علي ضربين إما توكيد بتكرير الاسم وإما أن يؤكد بما يحيط به.

الأول : وهو تكرير الاسم

اعلم أنه يجيء علي ضـربين ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه وضرب يعاد معناه فأما ما يعاد بلفظه فنحو قولك : رأيت زيدا زيدا ولقيت عمرا عمرا وهذا زيد زيد ومررت بزيد زيد وهذا الضـرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل وفي كل كلام تريد تأكيده فأما الفعل فتقول : قام عمرو قام وقم قم واجلس اجلس قال الشاعر :

ألا فاسلمي ثمّ اسلمي ثمّت اسلمي

ثلاث تحيّات ، وإن لم تكلّمي

وأما الحروف فنحو قولك : في الدار زيد قائم فيها.

فتعيد فيها (توكيدا) وفيك زيد راغب فيك وقال الله عز وجل : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خالِدِينَ فِيها) [هود : 108] إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لا سيما إذا كان عاملا ، وأما الجمل فنحو قولك : قام عمرو قام عمرو وزيد منطلق وزيد منطلق والله أكبر الله أكبر وكل كلام تريد تأكيده فلك أن تكرره بلفظه.

الثـاني : الـذي هو إعادة المعني بلفظ آخر نحو قولك : مررت بزيـد نفسه وبكم أنفسـكم وجاءني زيـد نفسه ورأيت زيـدا نفسه ومررت بهم أنفسـهم فحق هـذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه فتقول : مررت بزيـد نفسه كما تقول : مررت بزيد لا أشك ومررت بزيد حقا لتزيل الشك فإذا قلت : قمت نفسك فهو ضـعيف ؛ لأن النفس لم تتمكن في التأكيد لأنها تكون اسـما تقول : نزلت بنفس الجبل وخرجت نفسه وأخرج الله نفسه فلما وصلتها

الاسم المضمر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه فأسكنت له ما كان في الفعل متحركا ضعف ذلك من حيث ضعف العطف عليه.

فإن أكدته ظهر ما يجوز أن تحمل النفس عليه فقلت : قمت أنت نفسك وقاموا هم أنفسهم ، فإن أتبعته منصوبا أو مجرورا حسن ؛ لأن المنصوب والمجرور لا يغيران الفعل تقول : رأيتكم أنفسكم ومررت بكم أنفسكم ومررت بكم أنفسكم وتقول : إن زيدا قام هو نفسه فتؤكد المضمر الفاعل المتصل بالمكني المنفصل وتؤكد المكني المنفصل بالنفس كالظاهر.

إن زيدا قام نفسه فحملته علي المنصوب جاز وكذلك : مررت به نفسه ورأيتك نفسك ؛ لأن المنصوب والمجرور المضمرين لا يغير لهما الفعل.

الضرب الثاني في التأكيد : وهو ما يجيء للإحاطة والعموم

تقول : جاءني القوم أجمعون وجاءوني أجمعون وكلهم ، وإن المال لك أجمع أكتع ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك) ، وإذا أردت أن تؤكد المال بعينه نصبت وكذلك : مررت بدارك جمعاء كتعاء أو مررت بنسائك جمع كتع.

ولا يجوز بزيد أجمع ولا بزيد كله وإنما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة.

وأجمعون وما تصرف منها وكل إذا كانت مضافة إلي الضمير وجميعهن يجرين علي كل مضمر إلا أجمعين لا تكون إلا تابعة لا تقول : رأيت أجمعين ولا مررت بأجمعين لا يجوز أن يلي رافعا ولا ناصبا ولا جارا فلما قويت في الإتباع تمكنت فيه وصلح ذلك في (كلّ) لأنها في معني (أجمعين) في العموم ، وذلك قولك : إن قومك جاءوني أجمعون ومررت بكم أجمعين فمعناها العموم ، وذلك مخالف لمعني نفسه وأنفسهم ؛ لأن أنفسهم وأخواتها تثبت بعد الشك فإذا قلت : مررت بهم كلّهم فهو بمنزلة (أجمعين) ومررت بهم جميعهم وتقول : مررت بدارك كلها ولا تقول : مررت بزيد كله ولو قلت : أخذت درهما أجمع لم يجز ؛ لأن درهما نكرة وأجمع معرفة كما لا يجوز : مررت برجل الظريف إلا علي البدل ولا يجوز البدل في (أجمع) ؛ لأنه لا يلي العوامل ولكن يجوز أخذت الدرهم أجمع وأكلت الرغيف كله.

فأما قولهم : مررت بالرجل كلّ الرجل ، فقال أبو العباس معناه : مررت بالرجل المستحقّ ؛ لأن يكون الرجل الكامل لأنك لا تقول : ذاك إلا وأنت تريد حزمه ونفاذه أو جبنه وشجاعته وما أشبه ذلك فإذا قلت : مررت بالرجل كل الرجل فهو كقولك : مررت بالعالم حقّ العالم ومررت بالظريف حقّ الظريف ولو قلت علي هذا : مررت بزيد كل الرجل لم يجز إلا ضعيفا ؛ لأن زيدا اسم علم وليس فيه معني تقريظ ولا تخسيس وكذلك : مررت برجل كلّ رجل وبعالم حق عالم وبتاجر خير تاجر فجميع هذا ثناء مؤكد وليس بنعت يخلص واحدا من آخر ولو قلت : زيد كلّ الرجل فجعلته خبرا صلح ؛ لأنه ليس بتأكيد لشيء ولكنه ثناء خالص كما تقول : زيد حقّ العالم وزيد عين العالم لأنك لو قلت : مررت بزيد حقّ العالم لم يكن هذا موضعه وتقول : مررت بالرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كلتيهما ولك أن تجري ثلاثتهم وأربعتهم مجري كلهم فتقول : مررت بهم ثلاثتهم ولك أن تنصب كما تنصب (وحده) في قولك : مررت برجل وحده وكذلك المؤنث : مررت بهن ثلاثتهن وأربعتهن ولك أن تقول : أتيتني ثلاثتهن وأربعتهن نصبا ورفعا قال الأخفش : فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا مفتوحا إلي العشرين تقول للنساء أتيتني ثماني عشرهن وللرجال أتوني ثمانية عشرهم ، وأما نصبك (وحده) فعلي المصدر كأنك قلت : أوحدته إيحادا فصار وحده كقولك : إيحادا كأنك قلت :أفردته إفرادا وتقول : إنّ المال لك أجمع أكتع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك).

وأما (كلهم) فالأحسن أن تكون جامعين وقد يجوز أن تلي العوامل وتقول إن القوم جاءوني كلهم وكلهم : النصب إذا أكدت (القوم) والرفع إذا أكدت الفاعلين المضمرين في (جاءوني) ويجوز أن تقول : إن قومك كلهم ذاهب يحسن عند الخايل أن يكون مبتدأ بعد أن تذكر (قومك) فيشبه التوكيد ؛ لأن التوكيد لا يكون إلا جاريا علي ما قبله ويجوز أيضا قومك ضربت كلهم لهذه الإضافة الواقعة في (كلّ) فصار معاقبا (لبعضهم) كقولك : ضربت بعضهم وهو علي ذلك ضعيف والصواب الجيد : قومك ضربتهم كلهم ؛ لأن المعني معني (أجمعين) في العموم والتأكيد فأما قوله عز وجل : (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) [آل عمران : 154] فالنصب علي التوكيد للأمر والرفع علي قولك : إن الأمر جميعه لله.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : مررت بقومك إما بعضهم وإما أجمعين وإما كلهم وإما بعضهم ؛ لأن أجمعين لا تنفرد ولكن تقول : إما بهم كلهم وإما بهم أجمعين ، فإن قلت : مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم جاز علي قبح فأما ما يؤكد به (أجمعون) من قولك : جاءني قومك أجمعون أكتعون ونحوه فإنما هو مبالغة ولا يجوز أن يكون أكتعون قبل (أجمعين) وكذلك سائر هذه التوكيدات نحو قولك : ويلة وعولة وهو جائع نائع وعطشان نطشان وحسن بسن وقبيح شقيح وما أشبه هذا إلا يكون المؤكّد قبل المؤكّد وكلاهما وكلتاهما وكلهن يجرين مجري (كلهم) فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكد بنفسه ولا أجمعين ولا كلهم ؛ لأن هذه معارف ، فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع أن تقول : رأيت رجلا رجلا وأصبت درة درة فأما قولهم : (مررت برجل كلّ رجل) فإنما هذا علي المبالغة في المدح كأنك قلت : مررت برجل كامل.

الثاني من التوابع : وهو النعت

اشارة

النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته فنعت المعرفة معرفة ونعت النكرة نكرة والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة ؛ لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلي الصفة فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف وتقع بها حينئذ الفائدة والصفة : كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ وهي تنقسم علي خمسة أقسام :

القسم الأول : حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه.

الثاني : فعل للموصوف يكون به فاعلا هو أو شيء من سببه.

الثالث : وصف ليس بعمل ولا بحلية.

الرابع : وصف ينسب إلي أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب.

الخامس : الوصف (بذي) التي في معني صاحب لا بذو التي في معني (الذي).

شرح الأول : وهو ما كان حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه نحو الحلية :

نحو الزرقة والحمرة والبياض والحول والعور والطول والقصر والحسن والقبح وما أشبه هذه الأشياء تقول : مررت برجل أزرق وأحمر وطويل وقصير وأحول وأعور وبامرأة عوراء وطويلة زرقاء وبرجل حسن وبامرأة حسنة فجميع هذه الصفات قد فرقت لك بين الرجل الأزرق وغيره والأحمر وغيره والرفع والنصب مثل الخفض والرجل والجمل والحجر في الوصف سواء إذا وصفتهنّ بما هو حلية لهن فأما الموصوف بصفة ليست له في الحقيقة وإنما هي لشيء من سببه وإنما جرت علي الاسم الأول لأنها تفرق بينه وبين من له اسم مثل اسمه ، وذلك قولك : مررت برجل حسن أبوه ومضيت إلي رجل طويل أخوه وقد تقدم ذكر الصفة التي تجري علي الموصوف في الإعراب إذا كان لشيء من سببه عورض بها وقلنا : أنه إنما يجري علي الاسم منها ما كان مشبها باسم الفاعل مما تدخله الألف واللام أو يثني ويجمع بالواو والنون ويذكّر ويؤنث.

شرح الثاني من النعوت

وهو ما كان فعلا للموصوف يكون به فاعلا أو متصلا بشيء من سببه ، وذلك نحو :(قائم) وقاعد وضارب ونائم تقول : مررت برجل قائم ، وبرجل نائم وبرجل ضارب وهذا رجل قائم ورأيت رجلا قائما فهذه صفة استحقها الموصوف بفعله ؛ لأنه لما قام وجب أن يقال له : قائم ولما ضرب وجب أن يقال له : ضارب وكذلك جميع أسماء الفاعلين علي هذا نحو :مكرم ومستخرج ومدحرج كثرت حروفه أو قلت ولهذا حسن أن توصف النكرة بالفعل فتقول : مررت برجل ضرب زيدا وبرجل قام وبرجل يضرب ؛ لأنه ما قيل له ضارب إلا بعد أن ضرب أو يضرب في ذلك الوقت أو يكون مقدرا للضرب ؛ لأن اسم الفاعل إنما يجري مجري الفعل فجميع هذا الذي ذكرت لك من أسماء الفاعلين يجري علي الموصوفات التي قبلها فيفصل بين بعض المسميات وبعض إذا أخلصتها نحو : مررت برجل ضارب وقاتل ومكرم ونائم وكذلك إن كانت لما هو من سبب الأول نحو قولك : مررت برجل ضارب أبوه وبرجل قائم أخوه ورأيت رجلا ضاربا أخوه عمرا وهذا رجل شاكر أخوه زيدا ولك أن تحذف التنوين وأنت تريده من اسم وتضيف فتقول : مررت برجل ضارب زيد غدا وبرجل قاتل بكر

الساعة وقد بينت ذا فيما تقدم وكذا إن كان الفعل متصلا بشيء من سبب الأول تقول : مررت برجل ضارب رجلا أبوه وبرجل مخالط بدنه داء ولك أن تحذف التنوين كما حذفت فيما قبله فتقول مررت برجل ضارب رجل أبوه وبرجل مخالط بدنه داء.

وحكي سيبويه عن بعض المتقدمين من النحويين أنه كان لا يجيز إلا النصب في : مررت برجل مخالط بدنه داء فينصبون (مخالط) وردّ هذا القول وقال : العمل الذي لم يقع والعمل والواقع الثابت في هذا الباب سواء قال : وناس من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه نحو : الآخذ واللازم والمخالط وبين ما كان علاجا نحو : الضارب والكاسر فيجعلون هذا رفعا علي كل حال ويجعلون اللازم ما أشبهه نصبا إذا كان واقعا ، فإن جعلت ملازمه وضاربه وما أشبه هذا لما مضي صار اسما ولم يكن إلا رفعا تقول : مررت برجل ضاربه زيد أمس وبرجل ضارب أبيه عمرو أمس ورأيت رجلا مخالطه داء أمس.

شرح الثالث من النعوت : وهو ما كان صفة غير عمل وتحلية

وذلك نحو العقل والفهم والعلم والحزن والفرح وما جري هذا المجري تقول : مررت برجل عالم وبرجل عاقل ورجل عالم أبوه وبرجل ظريفة جاريته فجميع هذه الصفات وما أشبهها وقاربها فحكمها حكم واحد وقياسها قياس ضارب وقائم في إعرابها إذا كانت متصرفة كتصرفها.

شرح الرابع : وهو النسب

إذا نسبت إلي أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب جري مجري النعوت التي تقدم ذكرها ، وذلك قولك : مررت برجل هاشمي وبرجل عربي منسوب إلي الجنس وكذلك عجمي وبرجل بزاز وعطار وسراج وجمّال ونجار فهذا منسوب إلي الأمور التي تعالج وبرجل بصري ومصري وكوفي وشامي فهذا منسوب إلي البلد وتقول : مررت برجل دارع ونابل أي : صاحب درع وصاحب نبل وكذلك برجل فارس فجميع هذه الأشياء إنما صارت صفات بما لها من معني الصفة وسنبين النسب في بابه فإنه حدّ من النحو كبير إن شاء الله فأما

أب وأخ وابن وما جري مجراهن فصفات ليست منسوبة إلي شيء وهي أسماء أوائل في أبوابها ولا يجوز أن تنسب إليها كنسب هاشمي المنسوب إلي هاشم ولا كعطار المنسوب إلي العطر ولا دارع المنسوب للدرع.

شرح الخامس : وهو الوصف ب (ذي)

وذلك نحو : مررت برجل ذي إبل وذي أدب وذي عقل وذي مروءة وما أشبه ذلك ويفسر بأن معناه (صاحب) ولا يكون إلا مضافا ولا يجوز أن تضيفه إلي مضمر ، وإذا وصفت به نكرة أضفته إلي نكرة ، وإذا وصفت به معرفة أضفت إلي الألف واللام ولا يجوز أن تضيفه إلي زيد وما أشبهه وتقول للمؤنث (ذات) تقول : مررت بامرأة ذات جمال ، وإذا ثنيت قلت :مررت برجلين ذوي مال وهذان رجلان ذوا مال وهاتان امرأتان ذواتا مال وهؤلاء رجال ذوو مال ونساء ذوات مال فأما (ذو) التي بمعني (الذي) فهي لغة طيء فحقها أن يوصف بها المعارف.

ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة

اشارة

هذه الصفات التي ليست بصفات محضة في الوصف يجوز أن تبتدأ كما تبتدأ الأسماء ويحسن ذلك فيها وهي التي لا تجري علي الأول إذا كانت لشيء من سببه وهي تنقسم ثلاثة أقسام مفرد ومضاف وموصول.

فالأول : المفرد

نحو قولك : مررت بثوب سبع وقول العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مائة.

وقال الأعشي :

لئن كنت في جبّ ثمانين قامة

ورقيت أسباب السماء بسلم (1)

1- الأبيات محل الشاهد هي : وما ضرب بيضاء يأوي مليكها إلي طنف أعيا براق ونازل تهال العقاب أن تمرّ بريده وترمي دروء دونه بالأجادل تنمّي بها اليعسوب حتّي أقرّها إلي مألف رحب المباءة عاسل فلو كان خبلا من ثمانين قامة وتسعين باعا نالها بالأنامل تدلّي عليها بالحبال موثّقا شديد الوصاة نابل وابن نابل إذا لسعته النّحل لم يرج لسعها وحالفها في بيت نوب عوامل فحطّ عليها والضّلوع كأنها من الخوف أمثال السّهام النّواصل فشرّجها من نطفة رجبيّة سلاسلة من ماء لصب سلاسل بماء شنان زعزعت متنه الصّبا وجادت عليه ديمة بعد وابل بأطيب من فيها إذا جئت طارقا وأشهي إذا نامت كلاب الأسافل ويأشبني فيها الألاء يلونها ولو علموا لم يأشبوني بطائل ولم أنّ ما عند ابن بجرة عندها من الخمر لم تبلل لهاتي بناطل فتلك التي لا يبرح القلب حبّها ولا ذكرها ما أرزمت أمّ حائل وحتّي يؤوب القارظان كلاهما وينشر في الهلكي كليب لوائل قوله : أساءلت رسم الدار الخ ، المساءلة : مفاعلة تكون من اثنين ، وهذا اتساع علي عادتهم. والسكن : جمع ساكن ، مثل تاجر وتجر. وتقديره أساءلت رسم الدار عن السكن ، أم عن عهده بالوائل ، أم لم تسائل ، إذا جعلت عن السكن متعلقة بالفعل الأول. خاطب نفسه علي طريق التحزن والتوجع ، فقال : أباحثت رسم الدار فما وقفت عليها عن أخبار سكانها ، كيف انتقلوا ، وإلي اين صاروا ، أو عن مدة عهده بهم ، ومذ كم ارتحلوا ، ومتي ساروا ، أو لا. والسؤال عن السكن أنفسهم غير السؤال عن مدة العهد بهم ، فلهذا فرق. والأوائل هم السكن ، ولكن فخم شأنهم بأن أعاد اسمهم الظاهر ، ولم يقل عن عهده بهم ، ودعته القافية إليه أيضا. وحسن ذلك ، لما لم يهجنه التكرير ، اختلافهما. ويجوز أن يريد بالسكن الوحش التي استبدلتها من قطانها قبل ، وتلك الحالة من الدار ، مما يزيد في جزع الواقف عليها ، ويستمد السؤال علي جهة التلهف لها ، كما قال : الطويل يعزّ عليّ أن يري عوض الدّمي بحافاته هام وبوم وهجرس وقوله : لمن طلل الخ ، هذا وجه آخر من التحزّن ، كأنه استنكر أن تكون دارهم بالحالة التي رآها ، فجعل سؤاله سؤال من لا يثبتها ، تعظيما للأمر. والمنتصي : ملتقي الواديين حيث يناصي أحدهما صاحبه. وقال الباهلي : المنتصي : موضع. وروي أبو عمرو : المنتضي بالضاد معجمة ، وقال : هو موضع. وقوله : غير حائل ، قال الباهلي : أراد عفا بعد عهد من قطار ووابل ، ولم يمر حول. والمشهور

أن يقال : أحال الشيء. إذا أي عليه حول ، إلا أن بعضهم حكي أن حال لغة فيه. ويجوز أن يكون حائل بمعني متغير ، يقال : حال الشيء ، واحتال إذا تغير ، كأنه كان دارس البعض باقي البعض ، فلم يعد ذلك تغيرا كاملا ، ومتي كانت الرسوم بهذه الصفة ذكرت العهود أشد ، وجددت الغموم أجد. ولذلك تمني بعض الشعراء شمول الدروس عليها ليستريح منها ، فقال : الوافر ألا ليت المنازل قد بلينا فلا يرمين عن شزن حزينا وقوله : بعد عهد يجوز أن يريج بعد إلمام ، ويجوز أن يكون مصدر عهدت الروضة ، إذا أتي عليها العهد ، وهو كل مطر بعد مطر ؛ وجمعه عهاد. وإنما قال من قطار ووابل ، لأن الوابل المطر المروي ، والقطار : جمع قطر ، وهو لما دونه. وقوله : عفا بعد عهد الحي الخ ، ابتدأ يبين كيف عفا ، والمعني : عفا الطلل والمكان بعد أن كان للحي فيه عهد. والعهد : المنزل الذي لا يزالون إذا بعدوا عنه يرجعون إليه ، كأنهم تركوا النزول به ، وفارقوه فعفا ، يريد عفا منهم بعد عهدهم ، أي : بعد أن كانوا يعهدونه ، وقد بقي من آثارهم ومبارك إبلهم ما يستدل به علي أنه ربعهم. والدعس : شدة الوطء. وقال أبو نصر : هو تتابع الآثار. والجامل : اسم للجمع يقع علي الذكور والإناث ، كالإبل ، وإن كان من لفظ الجمل. وقوله : عفا غير نؤي الخ ، عفت آثار الدار ، وانمحت إلا نؤيا لا يستبان منها وأقطاعا من خوص المقل تمزقت لقدمها ، فتفرقت في الساحات وكثرت بترديد الرياح لها. والنؤي : حاجز يمنع به السيل عن البيت والطفي واحدتها طفية. ومعني عفا : درس. وعفت في المعاقل :كثرت. وهذا من الأضداد ، يقال : عفا المكان ، إذا درس ، عفاء وعفوا ، وعفته الرياح عفاء وعفوا. وعفا الشيء عفوا : كثر ، وعفوته أنا. والمعاقل : جمع المعقل ، وهو هاهنا المنزل الذي نزلوه وحفظوا ما لهم فيه. والعقل :الحفظ. وقوله : وإن حديثا منك الخ ، ترك وصف الدار ودروسها وعطف إلي خطابها يغازلها. يقول : إن حلاوة حديثك لو تفضلت به حلاوة العسل مشوبا باللبن. والجني أصله الثمر المجتني ، فاستعاره. والعوذ : الحديثات النتاج ، واحدها عائذ. ومطافل : جمع مطفل ، وهي التي معها طفلها. وإنما نكر قوله حديثا منك ، ليبين أن موقع كلامها منه علي كل وجه ذلك الموقع. ودل بقوله : لو تبذلينه علي تمنعها ، وتعذر ذلك من جهتها. وقوله : مطافيل أبكار الخ ، مطافيل بدل من قوله عوذ مطافل ، وأشبع في الفاء للزومها فحدثت الياء. والأبكار : التي وضعت بطنا واحدا ، لأن ذلك أول نتاجها ، فهي أبكار وأولادها أبكار ، ولبنها أطيب وأشهي ، فلذلك خصه وجعله مزاجا. ويشاب صفة لألبان ، أي : مشوبة بماء متناه في الصفاء. وقيل في المفاصل إنها المواضع التي ينفصل فيها السهل من الجبل حيث يكون الرضراض ، فينقطع الماء به ويصفو إذا جري فيه. وهذا قول الأصمعي وأبي عمرو. واعترض عليه فقيل : هلا قال بماء من مياه المفاصل ، وماله يشبهه به ولا يجعله منه؟ فقيل : هذا كما يقال مثل فلان لا يفعل كذا ، والمراد أنه في نفسه لا يفعل ، لأنه أثبت له مثل ينتفي ذلك عنه. انظر خزانة الأدب 3 / 263.

ومررت بحيـة ذراع فإذا قلت : مررت بحيـة ذراع طولها رفعت (الذراع) وجعلت ما بعد (حية) مبتدأ وخبرا وكذلك مررت بثوب سـبع طوله ومررت برجل مائة إبله.

ص: 415

قال سيبويه وبعض العرب يجره كما يجر الخزّ حين تقول : مررت برجل خزّ صفته وهو قليل : كما تقول : مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديدا ومررت برجل مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه ، فإن قلت : مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع لأنك إنما تخبر أن أباها هذا السبع قال : فإن قلت : مررت برجل أسد أبوه علي هذا المعني رفعت لأنك لا تجعل أباه خلقته كخلقة الأسد ولا صورته هذا لا يكون ولكنه يجيء كالمثل ومن قال : مررت برجل أسد أبوه قال : مررت برجل مائة إبله وزعم يونس : أنه لم يسمعه من ثقة ولكنهم يقولون : هو نار جمرة لأنهم قد يبنون الأسماء علي المبتدأ ولا يصفون بها فالرفع فيما كان بهذه الحال الوجه قال : ومن قال : مررت برجل سواء والعدم كان قبيحا حتي تقول : هو والعدم ؛ لأن في (سواء) اسما مضمرا مرفوعا كما تقول : مررت بقوم عرب أجمعون فارتفع (أجمعون) علي مضمر في (عرب) في النية فالعدم هنا معطوف علي المضمر الثاني المضاف ، وذلك قولهم : مررت برجل أي رجل وبرجل أيما رجل وبرجل أبي عشرة وبرجل كلّ رجل وبرجل مثلك وغيرك وبرجل أفضل رجل وما أشبهه فجميع هذا يجري علي الموصوف في إعرابه في رفعه ونصبه وجره إذا أخلصتها له ، فإن جعلت شيئا من هذه الصفات رافعا لشيء من سببه لم يجز أن تصف به الأول ولا تجريه عليه ورفعته فقلت : مررت برجل أبو عشرة أبوه وبرجل أفضل رجل أبوه وبرجل مثلك أخوه وبرجل غيرك صاحبه : وكلّ ما ورد عليك من هذا النحو فقسه عليه.

الثالث : النعت الموصول المشبه بالمضاف

وإنما أشبه المضاف ؛ لأنه غير مستعمل إلا مع صلته ، وذلك نحو : أفضل منك وأب لك وأخ لك وصاحب لك فجميع هذه لا يحسن أن تفردها من صلاتها لو قلت : مررت برجل أب وبرجل أخ لك وبرجل خير وبرجل شرّ لم يجز حتي تقول : مررت برجل أب لك وبرجل أخ لك وبرجل خير منك فجميع هذه إذا أخلصتها للموصوف ولم تعلقها بشيء من سببه أجريتها علي الأول فقلت : هذا رجل خير منك وصاحب لك وأب لك ورأيت رجلا خيرا منك وأبا لك ومررت برجل خير منك وأب لك ، فإن علقتها بشيء من سببه رفعت وغلبت عليها الاسمية فقلت : مررت برجل أب لك أبوه وبرجل صاحب لك أخوه وبرجل خير منه

أبوه ترفع جميع هذا علي الابتداء والخبر والجر لغة وليست بالجيدة وتقول : ما رأيت رجلا أبغض إليه الشرّ منه إليه وما رأيت آخر أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فإنما جري : (أبغض وأحسن) علي (رجل) في إعرابه.

وإن كان قد وقع بهما الشر والكحل ؛ لأن الصفة في المعني له وليس هنا موصوف غيره ؛ لأنه هو المبغض للشر وهو الحسن بالكحل فلهذا لم يشبه : مررت برجل خير منه أبوه ؛ لأن أباه غيره وليس له في الخبر الذي في (أبيه) نصيب وقد تخفض العرب هذا الكلام فتقول : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من زيد وما رأيت أبغض إليه الشرّ منه فإذا فعلوا هذا جعلوا الهاء التي كانت في (منه) للمذكر المضمر وكانت للكحل والشرّ وما أشبههما قال الشاعر :

مررت علي وادي السّباع ولا أري

كوادي السّباع حين يظلم واديا

أقلّ به ركب أتوه تئية

وأخوف إلّا ما وقي الله ساريا (1)

1- علي أن أفعل فيه من قبيل : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل. قال سيبويه : إنما أراد أقل به الركب تئية منهم. ولكنه حذف استخفافا ، كما تقول : أنت أفضل ، ولا تقول من أحد. وتقول : الله أكبر ، ومعناه الله أكبر من كل شيء. انتهي. قال ابن خلف : حذف منهم وبه اختصارا ، لعلم السامع. والهاء في به الأولي ضمير واديا ، والهاء في به التي بعد منهم ضمير وادي السباع. وقال الجاربردي في رسالة ألفها لمسألة الكحل علي عبارة الكافية : ولوقوع التغيير الكثير في العبارة الثالثة من الحذف والتقديم والتأخير ، ربما يتوهم أنها غير جائزة ، فلذلك احتاج إلي إيراد نظير لها جاء في كلام العرب ، وقد أنشده سيبويه ، وهو قوله : مررت علي وادي السباع ... البيت والاستشهاد إنما يحصل من البيتين بقوله : ولا أري كوادي السباع أقل به ركب أتوه تئية في وادي السباع. فأفعل هاهنا وهو أقل ، جري لشيء وهو في المعني لمسبب هو الركب مفضل باعتبار من هو له ، وهو قوله به ، علي نفسه ، باعتبار وادي السباع. انتهي. وقد شرح الشارح المحقق البيتين بما لم يسبق به. وقوله : الواو في ولا أري اعتراضية ، هذا بالنظر إلي ما يأتي بعد البيت الثاني. وجعل العيني جملة : ولا أري حالية. وقوله : وهو بمعني المفعول يعني أن أخوف في البيت مأخوذ من الفعل المبني للمجهول ، أي : أشد مخوفية ، كما أخذ أشهر وأحمد من المبني للمجهول ، أي : أشد مشهورية ومحمودية. وقوله : وهو منصوب علي التمييز من أقل ، هذا هو الظاهر وعليه اقتصر شارح اللباب ، قال : التئية : التوقف والتثبت. وتئية تمييز ، من قوله : أقل ، أي : أقل توقفا. فأقل : أفعل من القلة منصوب لأنه صفة لمفعول أري. وقال الجاربردي : تئية إما مصدر علي أصله ، لأن الإتيان قد يكون تئية ، أي : بتوقف ، وقد يكون بغيره. وإما مصدر في تأويل المشتق ، أي : متوقفين ، فيكون حالا. وأخوف عطف علي أقل أو علي تئية إن جعلت حالا. وإلا ما وقي الله : استثناء مفرغ ، أي : في كل وقت إلا وقت وقاية الله الساري. انتهي. ومحصل المعني أن ثبوت الركب في وادي السباع أقل من ثبوته في غيره. والشعر لسحيم بن وثيل ، وهو شاعر عصري الفرزدق ، وقد تقدمت ترجمته في الشاهد الثامن والثلاثين. وادي السباع : اسم موضع بطريق البصرة. قال أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم : وادي السباع جمع سبع ، بالبصرة معروف ، وهو الذي قتل فيه الزبير بن العوام ، سمي بذلك لأن أسماء بنت عمران بن الحاف بن قضاعة. وقال الكلبي : هي أسماء بنت دريم ، بن القين بن أهود بن بهراء كانت تنزله. ويقال ، لها أم الأسبع ، لأن ولدها أسد ، وكلب ، والذئب ، والدب ، والفهد ، والسرحان. وأقبل وائل بن قاسط ، فلما نظر إليها رآها امرأة ذات جمال ، فطمع فيها ، ففطنت له ، فقالت : لو هممت بي لأتاك

أسـبعي! فقال : ما أري حولك أسـبعا. فدعت بنيها فأتوا بالسـيوف من كل ناحية. فقال : والله ما هذا إلا وادي السباع : فسمي به. انتهي. انظر خزانة الأدب 3 / 207.

قال سـيبويه : إنما أراد : أقلّ به الركب تئية منهم ولكنه حذف ذلك استخافا كما تقول : أنت أفضل ولا تقول من أحد وتقول : الله أكبر ومعناه : أكبر من كلّ كبير وكلّ شيء.

وكما تقول : لا مال ولا تقول لك.

واعلم أن ما جري نعتا علي النكرة فإنه منصوب في المعرفة علي الحال ، وذلك قولك :مررت بزيد حسـنا أبوه ومررت بعبد الله ملازمك وما كـان في النكرة رفعـا غير صـفة فهو في المعرفـة رفع فمن ذلـك قوله عز وجل : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ) [الجاثية : 21] لأنك تقول : مررت

برجـل سواء محيـاه ومماته وتقول : مررت بعبـد الله خير منه أبوه ومن أجري هـذا علي الأول في النكرة نصـبه هنا علي الحال فقال : مررت بعبـد الله خيرا منه أبوه وهي لغـة رديئـة وقـد يكون حالا ما لا يكون صـفة ؛ لأن الحال زيادة في الخبر فأشـبهت خبر المبتدأ الذي يجوز أن يكون صـفة ويجوز أن يكون اسـما والصفة ما كانت تفرق بين اسمين والحال ليست تفرق بين اسمين وقد يجوز أن يكون من اسم لا شريك له في لفظه ولكنها تفرق بين صاحب الفعل فاعلا كان أو مفعولا وبين نفسه في وقتهن فمما استعملوه حالا ولم يجز أن يكون صفة.

قولهم : مررت بزيـد أسـدا شدة ، قال سـيبويه : إنما قال النحويون : مررت برجل أسدا شدة وجرأة إنما يريدون : مثل الأسد وهذا ضـعيف قبيح ؛ لأنه لم يجعل صفة إنما قاله النحويون تشبيها بقولهم : مررت بزيد أسدا شدة وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصـدر نحو قولك : رجل عدل وعلم فإذا فعلوا هذا فحقه أن لا يثني ولا يجمع ولا يذكّر ولا يؤنث والمعني إنما هو ذو عدل ، فإن ثني من هـذا شـيء فإنما يشـبه بالصـفة إذا كثر الوصف به والنكرة توصف بالجمل وبالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل ؛ لأن كلّ جملة فهي نكرة لأنها حـديث وإنما يحـدث بما لا يعرف ليعيده السامع فيقول : مررت برجل أبوه منطلق فرجل صـفته مبتدأ وخبره وتقول : مررت برجل قائم أبوه فهـذا موصوف بفعل وفاعل ولا يجوز أن تصف المعرفـة بالجمل ؛ لأن الجمل نكرات والمعرفـة لا توصف إلا بمعرفة فإذا أردت ذلك أتيت (بالذي) فقلت : مررت بزيد الذي أبوه قائم وبعمرو الذي قائم أبوه.

ذكر وصف المعرفة

وهو ينقسم بأقسام المعارف إلا المضمر فإنه لا يوصف به وأقسام الأسماء المعارف خمسة العلم الخاص والمضاف إلي المعرفة والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار.

فالموصوف منها أربع :

الأول : وهو العلم الخاص : يوصف بثلاثة أشياء بالمضاف إلي مثله وبالألف واللام نحو :مررت بزيد أخيك والألف واللام نحو : مررت بزيد الطويل وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام.

وأما المبهمة فنحو : مررت بزيد هذا وبعمرو ذاك والمرفوع والمنصوب في أتباع الأول كالمجرور.

الثاني : المضاف إلي المعرفة : يوصف بثلاثة أشياء بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء المبهمة ، وذلك مررت بصاحبك أخي زيد ومررت بصاحبك الطويل ومررت بصاحبك هذا.

الثالث : الألف واللام : يوصف بالألف واللام وربما أضيف إلي الألف واللام ؛ لأنه بمنزلة الألف واللام ، وذلك قولك مررت بالجميل النبيل ومررت بالرجل ذي المال.

الرابع : المبهمة : توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعا.

قال سيبويه : وإنما وصفت بالأسماء لأنها والمبهمة كشيء واحد.

والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو يعني أنك إذا قلت : هذا الطويل فإنما تريد : الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك ؛ لأن هذا مبهم يصلح أن تشير به إلي كل ما بحضرتك فإذا ألبس علي السامع فلم يدر إلي الرجل تشير أم إلي الرمح وجب أن تقول : بهذا الرجل أو بهذا الرمح فالمبهم يحتاج إلي أن يميز بالأجناس عند الإلباس فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد

وخالف سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس وإنما يجوز أن تقول بهذا الطويل إذا لم يكن بحضرتك طويلان فيقع لبس فأما إذا كان شيئان طويلان لم يجز إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة وهذا المعني ذكره النحويون مجملا وقد ذكرته مفصلا واعلم أن صفة المعرفة لا تكون إلا معرفة كما أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة ولا يجوز أن تكون الصفة أخص من الموصوف ألا تري أنك إذا قلت : مررت بزيد الطويل فالطويل أعم من زيد وحده والأشياء الطوال كثيرة وزيد وحده أخص من الطويل وحده ، فإن قال

قائل : فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلي العموم قيل له : هذا كان يكون واجبا لو ذكر الوصف وحده فقلت : مررت بالطويل لكان لعمري أعم من زيد ولكنك إذا قلت : بزيد الطويل كان مجموع ذلك أحسن من زيد وحده ومن الطويل وحده ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

واعلم أنه لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف إذا كانت الصفة محضة ولم تكن اسما وصفت به مبهما.

ولك أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف في المعرفة والنكرة فتقول : مررت بزيد وعمرو وبكر الطوال تجمع النعت وتفرق المنعوت وتقول : مررت بالزيدين الراكب والجالس والضاحك فتجمع الاسم وتفرق الصفة ولكن المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع وليس لك مثل هذا في المبهم لا يجوز أن تقول : مررت بهذين : الراكع والساجد وأنت تريد الوصف ؛ لأن المبهم اسم وصفته اسم فهما اسمان يبين أحدهما الآخر فقاما مقام اسم واحد ولا يجوز أن يفرقا لا يثني أحدهما ويفرد الآخر بل يجب أن يكون مناسبا له في توحيده وتثنيته وجمعه ليكون مطابقا له لا يفصل أحدهما عن الآخر.

مسائل من هذا الباب

تقول : إن خيرهم كلهم زيـد ، وإن لي قبلكم كلكم خمسـين درهمـا ، وإن خيرهما كليهما أخوك لا يكون (كليهما) من نعت (خير) ؛ لأن خيرا واحد.

وتقول : جـاءني خيرهمـا كليهمـا راكبا ، وإن خيرهما كليهما نفسه زيـد فيكون (نفسه) من نعت (خير) وتقول : جاءني اليوم خيرهما كليهما نفسه وقال الأخفش : أن عبد الله ساج بابه منطلق فجعل (ساج بابه) في موضع نصب علي الحال ؛ لأنه كان صفة للنكرة.

وتقول : مررت بحسن أبوه تريد : رجل حسن أبوه وبأحمر أبوه ولا يجوز : رأيت ساجا بابه تريد : رأيت رجلا ساجا بابه.

وتقول : مررت بأصحاب لك أجمعون اكتعون ؛ لأن في (لك) اسما مضمرا مرفوعا.

ومررت بقوم ذاهبين أجمعون أكتعون ؛ لأن في (ذاهبين) اسـما مرفوعا مضمرا وكذلك :مررت بدرهم أجمع أكتع ومررت بدار لك جمعاء كتعاء ومررت بنساء لك جمع كتع ولا يجوز أن تكون هذه الصـفة للأول ؛ لأن الأول نكرة وتقول : مررت بالقوم ذاهبين أجمعين أكتعين إذا أكدت القوم ، فإن أجريته علي الاسم المضمر في (ذاهبين) رفعت فقلت : أجمعون أكتعون.

وتقول : مررت برجل أيما رجل وهـذا رجل أيما رجل وهذان رجلان أيما رجلين وهاتان امرأتان أيتما امرأتين ومررت بامرأتين أيتما امرأتين و (ما) في كل هذا زائدة وأضفت أيا وأية إلي ما بعدها.

وتقول : مررت برجل حسبك من رجل وبامرأة حسبك من امرأة وهذه امرأة حسبك من امرأة وهاتان امرأتان حسبك من امرأتين وتقول : هذا رجل ناهيك من رجل وهـذه امرأة ناهيتك من امرأة فتـذكر (ناهيا) وتؤنثه ؛ لأنه اسم فاعل ولا تفعل ذلك في (حسـبك) ؛ لأنه مصدر وتقول في المعرفة : هذا عبد الله حسبك من رجل وهذا زيد أيما رجل فتنصب (حسبك) وأيما علي الحال.

وهذا زيد ناهيك من رجل وهذه أمة الله أيتما جارية.

وتقول : مررت برجلين لاـ عطشـاني المرأتين فأقول عطشاناهما ولا ريانيهما فأقول : رياناهما وتقول : مررت برجال لا عطاش النساء فأقول : عطاشهن ولا روائهن فأقول : رواؤهن وإنما قلت : رواء ؛ لأنه فعال من رويت.

وتقول : هاتـان امرأتـان عطشـيا الزوجين لاـ رييـاهمـا وتقول هؤلاء نساء لا عطاش الأزواج فأقول : عطاشـهم ولا رواؤهم فإذا جمعت : ريّا وريان فهو علي فعال.

وتقول : مررت برجل حائض جاريته ومررت بامرأة خصـي غلامها ولو قلت : مررت برجل حائض الجاريـة لقبـح لأنك إن أدخلت الألف واللام جعلت التأنيث والتـذكير علي الأول فأنت تريـد أن تـذكر حائضا ؛ لأن قبله رجلا والحائض لا يكون مذكرا أبدا وقال بعضـهم : هذا كلاـم جـائز ؛ لأـن (حائضا) مـذكر في الأصل وقـد أجيز مررت بامرأة خصـي الزوج ؛ لأن خصـيا فعيل مما يكون فيه مفعوله فهـذا يكون للمـذكر والمؤنث سواء ولا يجوز : مررت برجل عذر الجارية إذا كان الجارية عذرا وكذلك : مررت بامرأة محتلمة الزوج ؛ لأن محتلما مما لا يكون مؤنثا وكذلك : مررت بامرأة آدر الزوج ولا يجوز : مررت برجل أعفل المرأة ؛ لأن أعفل مما لا يكون في الكلام.

ومن قال : مررت برجل كفاك به رجلا قال للجميع : كفاك بهم وللإثنين : كفاك بهما ؛ لأن اسم الفاعل هو الـذي بعـد الباء والباء زائدة وفي هـذا لغتـان : منهم من يجريه مجري المصـدر فلاـ يؤنثه ولاـ يثنيه ولا يجمعه ومنهم من يجمعه فعلا فيقول : مررت برجل هـدك من رجل وبامرأة هـدتك من امرأة ، وإن أردت الفعل في (حسـبك) قلت : مررت برجل حسـبك من رجل ، وبرجلين أحسـباك من رجلين ، وبرجال أحسـبوك وتقول : مررت برجلين ملازماهمـا رجلاـن أمس كمـا تقول : برجلين عبـداهما رجلان ومررت برجل ملازموه رجال أمس ؛ لأن ملازمه هذا اسم مبتدأ ؛ لأنه بمنزلة غلام إذا كان لما مضـي وقد بينا ذا فيما تقدم فإذا كان اسـما صار مبتدأ ولا بدّ من أن يكون مساويا للخبر في عـدته كمـا تقول : الزيـدان قائمـان وغلاماك منطلقان وتقول : مررت برجل حسـبك ومررت بعبـد الله حسـبك فيكون حالا فإذا قلت : حسبك يلزمك فحسبك مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهذا قول الأخفش وغيره من النحويين.

وقال أبو العباس رحمه الله الخبر محذوف لعلتين : إحداهما : أنك لا تقول (حسبك) إلا بعد شيء قد قاله أو فعله ومعناه يكفيك أي ما فعلت وتقديره : كافيك ؛ لأن حسبك اسم فقد استغنيت عن الخبر بما شاهدت مما فعل قال : وكذلك أخوات حسبك نحو (هدك) والوجه الآخر : في الإقتصار علي حسب بغير خبر إن معني الأمر لما دخلها استغنت عن ذلك كما تستغني أفعال الأمر تقول : حسبك ينم الناس كما تقول : اكفف ينم الناس وكذلك (قدك) و (قطك) ؛ لأن معناهما حسبك إلا أن حسبك معربة وهاتان مبنيتان علي السكون يعني قد وقط وتقول : حسبك درهمان فأنت تجريه مجري يكفيك درهمان وتقول : إن حسبك درهمان.

قال الأخفش : إذا تكلمت (بحسب) وحدها يعني إذا لم تضفها جعلتها أمرا وحركت آخرها لسكون السين تقول : رأيت زيدا حسب يا فتي غير منون كأنك قلت : حسبي أو حسبك فأضمر هذا فلذلك لم ينون ؛ لأنه أراد الإضافة.

وقال تقول : حسبك وعبد الله درهمان علي معني يكفيك وعبد الله درهمان ، فإن جررت فهو جائز وهو قبيح وقبحه أنك لا تعطف ظاهرا علي مضمر مجرور وأنشدوا :

إذا كانت الهيجاء وانشقّت العصا

فحسبك والضّحّاك سيف مهنّد

فمنهم من ينصب (الضحاك) ومنهم من يجر ومنهم من يرفع ، فإن أظهرت قلت : حسب زيد وأخيه درهمان وقبح النصب والرفع لأنك لم تضطر إلي ذلك وتقول مررت برجل في ماء خائضه هو لا يكون إلا هو إذا أدخلت الواو لأنك قد فصلت بينه وبين ماء وتقول : مررت برجل معه صقر صائد وصائد به كما تقول : أتيت علي رجل ومررت به قائما إن حملته علي الرجل جررت ، وإن حملته علي (مررت به) نصبت وتقول : نحن قوم ننطلق عامدون وعامدين إلي بلد كذا وتقول : مررت برجل معه باز قابض علي آخر وبرجل معه جبة لابس غيرها ولابسا إن حملته علي الإضمار الذي في (معه) وتقول : مررت برجل عنده صقر صائد بباز وصائدا إن حملته علي ما في (عنده) من الإضمار وكأنك قلت : عنده صقر صائدا بباز وتقول : هذا رجل عاقل لبيب لم تجعل الآخر حالا وقع فيه الأول ولكنك سويت بينهما في الإجراء علي الاسم والنصب فيه جائز ضعيف.

قال سيبويه : وإنما ضعف ؛ لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان لم يكن واحد منهما قبل صاحبه وقد يجوز في سعة الكلام وتقول مررت برجل معه كيس مختوم عليه الرفع الوجه ؛ لأنه صفة الكيس والنصب جائز علي قوله : فيها رجل قائما وهذا رجل ذاهبا وتقول : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا تريد مقدرا الصيد به غدا ولو لا هذا التقدير ما جاز هذا الكلام وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربته فهذا بمنزلة معه كيس مختوم عليه ، فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ونصبت علي ما فسر.

وإن شئت وصفت المضمر في (ضاربها) في النصب والجر فقلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو أو ضاربها هو ، فإن شئت جعلت (هو) منفصلا فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الإضمار فتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها (هو) كأنك قلت : معه ضاربها زيد وتقول : يا ذا الجارية الواطئها أبوه كما تقول يا ذا الجارية الواطئها زيد والمعني : التي وطئها زيد.

وتقول : يا ذا الجارية الواطئها أبوه فجعل بها (الواطئها) صفة (ذا) المنادي.

ولا يجوز أن تقول : يا ذا الجارية الواطئها زيد من قبل أن (الواطئها) من صفة المنادي فإذا لم يكن هو الواطيء ولا أحد من سببه لم يكن صفة له كما لا يجوز : يا عبد الله الواطيء الجارية زيد فلم يجز هذا كما لم يجز : مررت بالرجل الحسن زيد وقد يجوز أن تقول : مررت بالرجل الحسن أبوه وتقول : يا ذا الجارية الواطئها هو جعلت (هو) منفصلا كالأجنبي لا يجوز حذفه ، وإن شئت نصبته كما تقول : يا ذا الجارية الواطئها تجريه علي المنادي ، فإن قلت : يا ذا الجارية الواطئها وأنت تريد : الواطئها هو لم يجز أن تطرح (هو) كما لا يجوز بالجارية الواطئها هو أو أنت حتي تذكرهما ، فإن ذكرتهما جاز وليس هذا كقولك : مررت بالجارية التي وطئها أو التي وطئتها ؛ لأن الفعل يضمر فيه وتقع فيه علامة الإضمار وقد فسرت هذا فيما تقدم وإنما يقع في هذا إضمار الاسم رفعا إذا لم يوصف به شيء غير الأول ، وذلك قولك : يا ذا الجارية الواطئها ففي هذا إضمار (هو) وهو اسم المنادي والصفة إنما هي للأول المنادي.

قال سيبويه : ولو جاز هذا لجاز مررت بالرجل الآخذيه تريد : أنت ولجاز : مررت بجاريتك راضيا عنها تريد أنت ويقبح أن تقول : ربّ رجل وأخيه منطلقين حتي تقول : وأخ له ، وإذا قيل : والمنطلقين مجروران من قبل أنّ قوله : وأخيه في موضع نكرة والمعني : وأخ له والدليل علي أنه نكرة دخول (ربّ) عليه ومثل ذلك قول بعض العرب : كلّ شاة وسخلتها.

أي : وسخلة لها ولا يجوز ذلك حتي تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئا بعينه وأنشد سيبويه في نحو ذلك :

وأيّ فتي هيجاء أنت وجارها

إذا ما رجال بالرّجال استقّلت

فلو رفع لم يكن فيه معني : أي جارها الذي هو في معني التعجب والمعني : أي فتي هيجاء وأي جار لها أنت قال الأعشي :

وكم دون بيتك من صفصف

ودكداك رمل وأعقادها

ووضع سقاء وأحقابه

وحلّ حلوس وأغمادها (1)

فجميع هذا حجة لرب رجل وأخيه وهذا المضاف إلي الضمير لا يكون وحده منفردا نكرة ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتي يكون أول ما يشغل به (ربّ) نكرة ثم يعطف عليه ما أضيف إلي النكرة وتقول : هذا رجل معه رجل قائمين فهذا ينتصب ؛ لأن الهاء التي في معه معرفة وانتصابه عندي بفعل مضمر ولا يجوز نصبه علي الحال لإختلاف العاملين ؛ لأنه لا يجوز أن يعمل في شيء عاملان وتقول : (فوق الدار رجل وقد جئتك برجل آخر عاقلين مسلمين) فتنصب بفعل آخر مضمر وتقول : (اصنع ما سرّ أخاك وما أحب أبوك الرجلان الصالحان) فترفع علي الابتداء وتنصب علي المدح كقول الخزنق :

لا يبعدن قومي الّذين هم

سمّ العداة وآفة الجزر

النّازلين بكلّ معترك

والطّيّبون معاقد الأزر (2)

1- انظر ديوان الأعشي 9 / 2.

2- انظر ديوان الأعشي 9 / 2.

وسـيبويه يجيز نصب : هذا رجل مع امرأة قائمين علي الحال ويجيز : مررت برجل مع امرأة منطلقين علي الحال أيضا ويحتج بأن الآخر قد دخـل مع الأول في التنبيه والإشارة وأنك قـد جعلت الآخر في مرورك فكأنك قلت : هـذا رجل وامرأة ومررت برجل وامرأة وتجعل ما كان معناهما واحدا علي الحال.

وإذا كان معني ما بينهما يختلف فهو علي (أعني) والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسـمين أو أكثر من ذلك لم يجز أن تثني صفتهمـا ولاـ حالهما لإختلاف العاملين اللـذين عملا في الاسـمين وكيف يجوز أن يفترقا في الموصوفين ويجتمعا في الصـفة ولكن يجوز النصب بإضمار شيء ينتظم المعنيين يجتمعان فيه.

واعلم أنه لا يجوز أن تجيز وصف المعرفة والنكرة كما لا يجوز وصف المختلفين.

وزعم الخليـل : أن الرفعين أو الجرين إذا اختلفـا فهمـا بمنزلـة الجر والرفع ، وذلك قولك : (هـذا رجل وفي الـدار آخر كريمين) لأنهما لم يرتفعا من جهة واحدة.

وشبه بقوله : هذا لإبن إنسانين عندنا كراما فقال : الجر هاهنا مختلف ولم يشرك الآخر فيما جر الأول ومثل ذلك : هذا جارية أخوي ابنين لفلان كراما ؛ لأن أخوي ابنين اسم واحد والمضاف إليه الآخر منتهاه ولم يأت بشيء من حروف الإشراك ومثل ذلك : هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء الحلماء ؛ لأن هذا في المعرفة مثل ذلك في النكرة ولا يجوز إلا النصب علي (أعني) ولا يكون الكرام العقلاء صفة للأخوين والإبنين ولا يجوز أن يجري وصفا لما انجز من وجهين كما لم يجز فيما اختلف إعرابه.

وقال سيبويه : سألت الخليل عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال : الرفع علي هما صاحباي أنفسهما والنصب علي (أعنيهما) ولا مدح فيه ؛ لأنه ليس مما يمدح به وقال : تقول : هذا رجل وامرأة منطلقان وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان لأنهما ارتفعا من وجه وهما اسمان بنيا علي مبتدأين وانطلق عبد الله ومضي أخوك الصالحان لأنهما ارتفعا بفعلين معناهما واحد.

والقياس عندي أن يرتفعا علي (هما) ؛ لأن الذي ارتفع به الأول غير الذي ارتفع به الثاني ؛ ولكن إن قدرت في معني التأكيد ورفعت عبد الله بالعطف من الفعل جازت عندي الصفة ولا يجوز : من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أن نصبت لأنك لا تثني إلا علي من أثبته وعرفته فلذلك لم يجز المدح في ذا ولا يجوز صفتهما لأنك من يعلم ومن لا يعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة.

قال أبو العباس في قولهم : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه إلي زيد قد علمنا أن الإختيار : مررت برجل أحسن منه أبوه ومررت برجل خير منه زيد فما باله لم يجز الرفع في قوله : أحسن في عينه الكحل وأبغض إليه الشر فقال : الجواب في ذلك : أنه إن أراد أن يجعل الكحل الابتداء كان الاختيار.

ما رأيت رجلا ـ أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل تقديره : ما رأيت رجلا ـ الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد وما رأيت رجلا الكحل في عينه أحسن منه في عين زيد كل جيد كما تقول : زيد أحسن في الدار منه في الطريق ، وزيد في الدار أحسن منه في الطريق فتقدم في

الدار ؛ لأنه ظرف والتفضيل إنما يقع بأفعل ، فإن أردت أن يكون (أحسن) هو الابتداء فمحال لأنك تضمر قبل الذكر.

لأن الهاء في قولك : (منه) هي الكحل ومنه متصلة (بأفعل) ؛ لأن (أفعل) للتفضيل فيصير التقدير ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فتضمر الكحل قبل أن تذكره ؛ لأن الكحل الآن خبر الابتداء ، وإن قدمت الكحل فقلت علي أن ترفع (أحسن) بالابتداء ما رأيت رجلاـ أحسن في عينه الكحل منه في عين (زيد) فهو أردأ ، وذلك ؛ لأنه خبر الابتداء وقد فصلت بين (أحسن) وما يتصل به وليس منهما في شيء فلذلك لم يجز علي هذه الشريطة إلا أن الجملة علي مثل قولك : مررت برجل خير منه أبوه فتقول : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فترفع الكحل (بأحسن) ويقع (منه) بعده فيكون الإضمار بعد الذكر وتقديره : ما رأيت رجلا يحسن الكحل في عينه كحسنه في عين زيد فالمعرفة والنكرة في هذا واحد إذا كان الفعل للثاني ارتفع به معرفة كان أو نكرة ، وإن كان للأول والثاني معرفة بطل ، وإن كان الثاني نكرة انتصب علي التمييز ، وذلك قولك : ما رأيت رجلا أحسن وجها من زيد ولا رأيت رجلا أكرم حسبا منه ؛ لأن أكرم وأحسن للأول ؛ لأن فيه ضميره ، فإن جعلته للثاني رفعته به ورددت إلي الأول شيئا يصله بالثاني كما تقول : رأيت رجلا حسن الوجه ؛ لأن حسن الوجه (لرجل) ، فإن جعلته لغيره قلت : رأيت رجلا حسن الوجه أخوه وحسن الوجه رجل عنده ، فإن قلت : ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك رفعت البعض ؛ لأن (أشبه) له وليس لقوم ؛ لأن المعني : ما رأيت قوما أشبه بعضهم ببعض كما ذكر ذلك سيبويه في قوله مررت بكلّ صالحا وببعض قائما أنه محذوف من قولك : بعضهم وكلهم والمعني يدل علي ذلك ألا تري أن تقديره : ما رأيت قوما أشبه بعضهم بعضا كما وقع ذلك في (قومك) وتقول : ما رأيت رجلا أبر أب له بأمّ من أخيك ؛ لأن الفعل للأب ووضعت الهاء في (له) إلي الرجل فلم يكن في (أمّ) ضمير ؛ لأن الأب قد ارتفع به ، فإن لم يرد هذا التقدير قلت : ما رأيت رجلا أبر أبا بأمّ من زيد كما تقول : ما رأيت رجلا أحسن وجها من زيد وكذلك : ما

رأيت رجلا أشبه وجه له بقفا من زيد ، فإن حذفت له قلت : ما رأيت رجلا أشبه بقفا من زيد ؛ لأن في (أشبه) ضمير رجل.

وأما قولهم : ما من أيام أحبّ إلي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولكنه لما قال : في الأول (إلي الله) لم يحتج إلي أن يذكر (إليه) ؛ لأن الرد إلي واحد وليس كقولك : زيد أحب إلي عمرو منه إلي خالد لأنك رددت إلي اثنين فلا تحتاج إلي أن تقول : زيد عندي أحسن من عمرو عندي ؛ لأن الخبر يرجع إلي واحد فأما قولهم : ما من أيام أحب إلي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة فإنما هو بمنزلة : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقوله : فيها بمنزلة قوله : في عينه وإنما أضمرت الهاء في (فيها) وفي عينه لأنك ذكرت الأيام وذكرت رجلا.

وكذلك قلت : (الله عز وجلّ ؛ ما رأيت أياما أحب إليه فيها الصوم) لأضمرته في (إليه) ومنه للصوم كما كان للكحل ، وأما قوله : إلي الله فتبيين لأحب وأحسن لا يحتاج إلي ذلك ألا تري أنك تقول : زيد أحسن من عمرو فلا تحتاج إلي شيء وتقول : زيد أحب إلي عمرو منك فقولك : إلي عمرو كقولك إلي الله في المسألة الأولي ولو قلت : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل عند عمرو منه في عين أخيك كان بمنزلة ذلك ؛ لأن قولك عند عمرو قد صار مختصرا كقولك إلي الله في تلك المسألة ، وأما قولهم : ما رأيت رجلا أبغض إليه الشرّ من زيد وما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من زيد فإنما هو مختصر من الأول والمعني : إنما هو الأول لا أنك فضلت الكحل علي زيد ولكنك أخبرت أن الكحل في عين زيد أحسن منه في غيرها كما أردت في الأول ولكنك حذفت لقلة التباسه وليست (من) هاهنا بمنزلتها في قولك : ما رأيت رجلا أحسن من زيد لأنك هنا تخبر أنك لم تر من يتقدم زيدا وأنت في الأول تخبر أنك لم تر من يعمل الكحل في عينه عمله في عين زيد فتقديره : ما رأيت رجلا أحسن كحلا في عين من زيد لما أضمرت رجلا في (أحسن) نصبت كحلا علي التمييز ليصح معني الاختصار.

الثالث من التوابع : وهو عطف البيان

اعلم أن عطف البيـان كـالنعت والتأكيـد في إعرابهما وتقـديرهما وهو مبين لما تجريه عليه كما يبينان وإنما سـمي عطف البيان ولم يقل أنه نعت ؛ لأنه اسم غير مشـتق من فعل ولا هو تحلية ولا ضـرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتا ، وسموه عطف البيان ؛ لأنه للبيان جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو : رأيت زيدا أبا عمرو ولقيت أخاك بكرا.

والفرق بين عطف البيان والبـدل أن عطف البيان تقـديره النعت التابع للإسم الأول والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان يا أخانا زيدا فتنصب وتنون ؛ لأنه غير منادي ، فإن أردت البدل قلت : يا أخانا زيد وقد بينت هذا الباب في النداء ومسائله وستزداد بيانا في باب البدل إن شاء الله.

الرابع من التوابع وهو عطف البدل

اشارة

البدل علي أربعة أقسام إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه أو يكون المعني مشـتملا عليه أو غلطا وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأول وكان الأصل أن يكونا خبرين أو تدخل عليه واو العطف ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس.

الأول ما ابتـدلته من الأول وهو هو : وذلك نحو قولك : مررت بعبـد الله زيـد ومررت برجل عبـد الله وكان أصل الكلام : مررت بعبـد الله ومررت بزيد أو تقول : مررت بعبد الله وزيد ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول فلذلك اسـتعمل البدل فرارا من اللبس وطلبا للإختصار والإيجاز ويجوز إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمظهر من المضمر البدل في جميع ذلك سواء.

فأما إبـدال المعرفة من النكرة فنحو : قول الله : (صِـراطٍ مُسْـتَقِيمٍ (52) صِـراطِ اللهِ) [الشوري] فهـذا إبـدال معرفة من نكرة فتقول علي هذا : مررت برجل عبد الله ، وأما إبدال النكرة من المعرفة.

فنحو قولك : مررت بزيد رجل صالح كما قال الله عز وجل : (بِالنَّاصِـيَةِ (15) ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ خاطِئَةٍ) [العلق] فهذا إبدال نكرة من معرفة ، وأما إبدال الظاهر من المضـمر فنحو قولك : مررت به زيد وبهما أخويك ورأيت الذي قام زيد تبدل زيدا من الضمير الذي في (قام) ولا يجوز أن تقول : رأيت زيدا أباه والأب غير زيد لأنك لا تبينه لغيره.

الثاني ما أبدل من الأول وهو بعضه : وذلك نحو قولك : ضربت زيدا رأسه وأتيت قومك بعضهم ورأيت قومك أكثرهم ولقيت قومك ثلاثتهم ورأيت بني عمّك ناسا منهم وضربت وجوهها أولها.

قال سيبويه : فهذا يجيء علي وجهين : علي أنه أراد أكثر قومك وثلثي قومك وضربت وجوه أولها ولكنه ثني الاسم تأكيدا.

والوجه الآخر : أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ثم يبدو أن يبين ما الذي رأي منهم.

فيقول : ثلاثتهم أو ناسا منهم ومن هذا قوله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَي النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْـتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) [آل عمران : 97] والمستطيعون بعض الناس.

الثالث ما كان من سبب الأول : وهو مشتمل عليه نحو : سلب زيد ثوبه وسرق زيد ماله ؛ لأن المعني : سلب ثوب زيد وسرق مال زيد ومن ذلك قول الله عزّ وجل : (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ) [البقرة : 217] ؛ لأن المسألة في المعني عن القتال في الشهر الحرام ومثله : (قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ (4) النَّارِ ذاتِ الْوَقُودِ) [البروج] وقال الأعشي :

لقد كان في حول ثواء ثويته

تفضي لبانات ويسأم سائم

وقال آخر :

وذكرت تقتد برد مائها

وعتك البول علي أنسائها

الرابع وهو بـدل الغلـط والنسـيان : وهو البـدل الـذي لا يقع في قرآن ولا شـعر ، وذلك نحو قولهم : مررت برجل حمار كأنه أراد أن يقول : مررت بحمار فغلط فقال : برجل أو بشيء.

واعلم أن الفعل قد يبدل من الفعل وليس شيء من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب إلا البدل والعطف والبدل نحو قول الشاعر :

إنّ علي الله أن تبايعا

تؤخذ كرها أو تجيء طائعا (1)

وإنما يبدل الفعل من الفعل إذا كان ضربا منه نحو هذا البيت.

1- علي أن الفعل قـد يبدل من الفعل ، إذا كان الثاني راجح البيان علي الأول كما في البيت. فتؤخذ بدل من تبايع ، وتجيء : معطوف علي تؤخـذ. وهذا البدل أبين من المبدل منه ، والبدل في الحقيقة ، إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه ، إذ لا تكون المبايعة إلا علي أحد الوجهين من إكراه أو طاعـة. وهو كقولهم : الرمـان حلو حـامض ، وإن كان يقال باعتبار اللفظ إن تجيء معطوف علي تؤخـذ ، كما يقال في مثل ذلك من الخبر والحال. والآية قبل البيت من بدل الكل ، قال الخليل : لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام. والظاهر أن بدل الفعل من الفعل عند الشارح المحقق إنما يكون في بدل الكل ، وهو مذهب السـيرافي ، قال : لا يبدل الفعل إلا من شيء هو في معناه لأنه لا يتبعض ولا يكون فيه اشتمال ، فتؤخذ كرها أو تجيء طائعا هو معني المبايعة ، لأنها تقع علي أحدهما. وقد يظهر من كلام سيبويه في باب ما يرتفع بين الجزمين. وقـد جوز المتأخرون الأبـدال الأربعـة في الفعل ، منهم الشاطبي في شـرح الألفية قال : يتصور في بدل الفعل من الفعل ، ما تصور في بـدل الاسـم من الاسـم فقـد يكون فيه بـدل الكل من الكل ، ومنه قوله : الطويل متي تأتنا تلمم بنا في ديارنا وقـد يكون فيه بـدل البعض كقولـك : إن تصـل تسـجد لله يرحمـك. وبـدل الاشـتمال أيضـا ، ومنه قوله : إنّ علي الله أن تبايعـا ... البيت لأـن الأخـذ كرها ، والمجيء طوعا من صفات المبايعة. وظاهر كلام سيبويه يقتضي أنه أنشده شاهدا علي بدل الاشتمال. انظر خزانة الأدب 2 / 179.

ونحو قولك : إن تأتني تمشـي أمشـي معك ؛ لأن المشـي ضرب من الإتيان ولا يجوز أن تقول : أن تأتي تأكل آكل معك ؛ لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء.

ص: 435

مسائل من هذا الباب

تقول : بعت متاعك أسفله قبل أعلاه واشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض وسقيت إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها ودفعت الناس بعضهم ببعض وضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا وتقول : مررت بمتاعك بعضه مرفوعا وبعضه مطروحا كأنك قلت مررت ببعض متاعك مرفوعا وببعض مطروحا لأنك مررت به في هذه الحال ، وإذا كان صفة للفعل لم يجز الرفع وتقول : بعت طعامك بعضه مكيلا- وبعضه موزونا إذا أردت أن الكيل والوزن وقعا في حال البيع ، فإن رفعت فإلي هذا المعني ولم يكن متعلقا بالبيع فقلت : بعت طعامك بعضه مكيل وبعضه موزون أي بعته وهو موجود كذا فيكون الوزن والكيل قد لحقاه قبل البيع وليسا بصفة للبيع وتفهم هذا بأن الرجل إذا قال : بعتك هذا الطعام مكيلا وهذا الثوب مقصورا فعليه أن يسلمه إليه مكيلا ومقصورا ، وإذا قال : بعتك وهو مكيل فإنما باعه شيئا موصوفا بالكيل ولم يتضمنه البيع تقول : خوفت الناس ضعيفهم وقويهم كأنك قلت :خوفت ضعيف الناس قويهم وكان تقدير الكلام قبل أن ينقل فعل إلي (فعلت) خافه الناس ضعيفهم قويهم فلما قلت : خوّفت صار الفاعل مفعولا وقد بينت هذا فيما تقدم ومثل ذلك ألزمت الناس بعضهم بعضا كان الأصل : لزم الناس بعضهم بعضا فلما قلت ألزمت صار الفاعل مفعولا وصار الفعل يتعدي إلي مفعولين وتقول : دفعت الناس بعضهم ببعض علي قولك : دفع الناس بعضهم بعضا فإذا قلت : دفع صار ما كان يتعدي لا يتعدي إلا بحرف جر فتقول : دفع الناس بعضهم ببعض وتقول : فضلت متاعك أسفله علي أعلاه كأنه في التمثيل :فضل متاعك أسفله علي أعلاه فلما قلت : فضّلت صار الفاعل مفعولا ومثله : صككت الحجرين أحدهما بالآخر كان التقدير : اصطك الحجران أحدهما بالآخر فلما قلت : صككت صار الفاعل مفعولا ومثل ذلك : ولو لا دفاع الله الناس بعضهم ببعض والمعني : لو لا أن دفع الناس بعضهم ببعض ولو قلت : دفع الناس بعضهم بعضا لم يحتج إلي الباء ؛ لأنه فعل يتعدي إلي مفعول قلت دفع الله الناس واستتر في الفعل عمله في الفاعل ولم يجز أن يتعدي إلي مفعول ثان إلا بحرف جرّ فعلي هذا جاءت الآية ولذلك دخلت الباء وتقول : عجبت من دفع الناس

بعضـهم بعضا إذا جعلت الناس فاعلين كأنك قلت عجبت من أن دفع الناس بعضهم بعضا ، فإن جعلت الناس مفعولين قلت : عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض ؛ لأن المعني : عجبت من أن دفع الناس بعضهم ببعض وتقول : سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض جري علي قولك : وقعت أنيابه بعضـها فوق بعض فأنيابه هنا فاعلـة وتقول : عجبت من إيقاع أنيابه بعضـها فوق بعض جرا فأنيابه هنا مفعولـة قامت مقام الفاعـل ولو قلت : أوقعت أنيـابه بعضـها فوق بعض لقلت : عجبت من إيقاعي أنيابه بعضـها فوق بعض فنصـبت أنيابه وتقول : رأيت متاعك بعضه فوق بعض إذا جعلت (فوق) في موضع الاسم المبني علي المبتـدأ وجعلت المبتـدأ بعضه كأنك قلت : رأيت متاعك بعضه أجود من بعض ، فإن جعلت (فوق) وأجودها حالا نصبت (بعضه) ، وإن شئت قلت : رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض فتنصب (أحسن) علي أنه مفعول ثان وبعضه منصوب بأنه بدل من متاعك.

قال سـيبويه : والرفع في هذا أعرف والنصب عربي جيد فما جاء في الرفع : (وَيَوْمَ الْقِيامَةِ تَرَي الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَي اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) [الزمر : 60].

ومما جاء في النصب : (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها) قال : حدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت لعبدة بن الطبيب :

فما كان قيس هلكه هلك واحد

ولكّنه بنيان قوم تهدّما (1)

1- قـال السـيرافي : النصب في هـذه الأبيات علي البـدل جيـد ، ولو رفع علي الابتـداء لكان أكثر وأعرف ، فيقول : هلكه هلك واحـد ، وما ألفيتني حلمي مضاع ، وتكون الجملـة في موضع الحال ، وتؤخـذ كرها ، أو تجيء طائعا علي معني أنت تؤخذ كرها ؛ فيكون أنت تؤخذ في موضع الحال. انتهي. وهـذا كقوله : الطويل متي تأته تعشو إلي ضوء ناره تجـد خير نار عنـدها خير موقـد رفع تعشو بين المجزومين ، أعني الشـرط والجزاء لأنه قصـد به الحال ، أي : متي تأته عاشـيا ، أي : ناظرا إلي ضوء ناره. وكذلك كل ما وقع بين مجزومين. وعليه قراءة : يرثني ويرث من آل يعقوب بـالرفع ، لم يجعله جوابـا ، وإنمـا جعله وصـفا ، أي : وارثـا من يعقوب. فتـدبره فإنه كثير. كـذا في أبيات المعاني لابن السـيد. وقوله : كرهـا مفعول مطلق ، أي : تؤخـذ أخـذا كرهـا. ويجوز أن يكون حالا بتأويله باسم الفاعل. وهو المناسب لقوله : طائعا ، فإنه حال. وهذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي ، ومع شـهرته لا يعلم قائله ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. والله أعلم. وأنشد بعده ، الشاهد الثالث والسبعون بعد الثلاثمائة وهو من أبيات س : الطويل وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمي فيها الزّمان فشـلّت علي أنه يروي رجـل بالجر علي أنه بـدل مع أخري مفصل من رجلين. ويروي بالرفع علي أنه بـدل مقطوع. أنشـده سـيبويه في باب مجري النعت علي المنعوت والبدل علي المبدل منه ، قال : ومثل ما يجيء في هذا الباب علي الابتداء وعلي الصـفة والبدل ، قوله جل وعز : "قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتا فِئَةٌ تُقاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْري كافِرَةٌ". ومن الناس من يجر ، والجر علي وجهين : علي الصفة وعلي البدل. انظر خزانة الأدب 2 / 181.

وقال رجل من خثعم أو بجيلة :

ذريني إنّ أمرك لن يطاعا

وما ألفيتني حلمي مضاعا (1)

وتقول : جعلت متاعك بعضه فوق بعض كما قلت : رأيت متاعك بعضه فوق بعض وأنت تريد رؤية العين وتنصب (فوق) بأنه وقع موقع الحال فالتأويل : جعلت ورأيت متاعك

1- علي أن قوله حلمي بدل اشتمال من الياء في : ألفيتني. قال ابن جني في إعراب الحماسة : إنما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال ، نحو قولك : عجبت منك عقلك ، وضربتك رأسك. ومن أبيات الكتاب : ذريني إنّ أمرك لن يطاعا ... البيت فحلمي : بدل من ني. ولو قلت : قمت زيد ، أو مررت بي جعفر ، أو كلمتك أبو عبد الله علي البدل لم يجز ، من حيث كان ضمير المتكلم والمخاطب غاية في الاختصاص ، فبطل البدل ، لأن فيه ضربا من البيان ، وقد استغني المضمر بتعرفه. انتهي. وكذلك الفراء في تفسيره عند قوله تعالي : "مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ". الحلم : منصوب بالإلفاء علي التكرير ، يعني البدل ، ولو رفعه كان صوابا. وأورده أيضا عند قوله تعالي : "وَيَوْمَ الْقِيامَةِ تَرَي الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَي اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ". انظر خزانة الأدب 2 / 175.

بعضه مستقرا فوق بعض أو راكبا فوق بعض أو مطروحا فوق بعض أو ما أشبه هذا المعني (ففوق) ظرف نصبه الحال وقام مقام الحال كما يقوم مقام الخبر في قولك : زيد فوق الحائط إذا قلت : رأيت زيدا في الدار فقولك (في الدار) يجوز أن يكون ظرفا لرأيت ويجوز أن يكون ظرفا لزيد كما تقول : رميت من الأرض زيدا علي الحائط فقولك : علي الحائط ظرف يعمل فيه استقرار زيد كأنك قلت : رميت من الأرض زيدا مستقرا علي الحائط ونحو هذا ما جاء في الخبر كتب عمر إلي أبي عبيدة بالشام : الغوث الغوث وأبو عبيدة وعمر رحمه الله كتب إليه من الحجاز فالكتاب لم يكن بالشام ولك أن تعدي (جعلت) إلي مفعولين فتقول : جعلت متاعك بعضه فوق بعض فتجعل (فوق بعض) مفعولا ثانيا كما يكون في (ظننت) متاعك بعضه فوق بعض (فجعلت) هذه إذا كانت بمعني (علمت) تعدت إلي واحد مثل رأيت إذا كانت من رؤية العين ، وإذا كانت جعلت ليست بمعني علمت وإنما تكلم بها عن توهم أو رأي أو قول كقول القائل : جعلت حسني قبيحا وجعلت البصرة بغداد وجعلت الحلال حراما فإذا لم ترد فجعلت العلاج والعمل في التعدي بمنزلة (رأيت) إذا أردت بها رؤية القلب ولم ترد رؤية العين ولك أن تعدي (جعلت) إلي مفعولين علي ضرب آخر علي أن تجعل المفعول الأول فاعلا في الثاني كما تقول : أضربت زيدا عمرا تريد أنك جعلت زيدا يضرب عمرا فيكون حينئذ قولك : فوق بعض مفعول مفعول وموضعه نصب تعدي إليه الفعل بحرف جرّ لأنك إذا قلت : مررت بزيد فموضع هذا نصب وهذا نحو : صكّ الحجران أحدهما بالآخر فإذا جعلت أنت أحدهما يفعل بالآخر قلت : صككت الحجرين أحدهما بالآخر ولم يكن بد من الباء ؛ لأن الفعل متعدّ إلي مفعول واحد فلما جعلت المفعول في المعني فاعلا احتجت إلي مفعول فلم يتصل الكلام إلا بحرف جرّ وقد بينت ذا فيما تقدم وأوضحته فهذه ثلاثة أوجه في نصب (جعلت) متاعك بعضه علي بعض وهي النصب علي الحال والنصب علي أنه مفعول ثان والنصب علي أنه مفعول مفعول فافهمه فإنه مشكل في كتبهم ويجوز الرفع فتقول : جعلت متاعك بعضه علي بعض وتقول : أبكيت قومك بعضهم علي بعض فهذا كان أصله بكي قومك بعضهم علي بعض فلما نقلته إلي (أبكيت) جعلت الفاعل مفعولا وهو في المعني فاعل

إلاـ أنـك أنت جعلته فاعلا وقولك : علي بعض لا يجوز أن يقع موقع الحال لأنك لا تريـد أنّ بعضـهم مسـتقر علي بعض ولا مطروح علي بعض كما كان ذلك في المتاع.

قـال سـيبويه : لـم ترد أن تقول : بعضـهم علي بعض في عون ولا أن أجسادهم بعضا علي بعض وقولك : بعضـهم في جميع هـذه المسائل منصوب علي البدل ، فإن قلت : حزنت قومك بعضـهم أفضل من بعض كان الرفع حسـنا ؛ لأن الآخر هو الأول ، وإن شـئت نصـبت علي الحال يعني (أفضل) فقلت : حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض كأنك قلت : حزنت بعض قومك فاضلين بعضهم.

قال سـيبويه : إلا أن الأعرف والأكثر إذا كان الآخر هو الأول أن يبتدأ والنصب عربي جيد وتقول : ضـرب عبد الله ظهره وبطنه ومطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا السـهل والجبل وجميع هـذا لك فيه البدل ولك أن يكون تأكيدا كأجمعين لأنك إذا قلت : ضـرب زيد الظهر والبطن فالظهر والبطن هما جماعة زيد ، وإذا قلت : (مطرنا) فإنما تعني : مطرت بلادنا والبلاد يجمعها السهل والجبل.

قال سيبويه : وإن شئت نصبت فقلت ضرب زيد الظهر والبطن ومطرنا السهل والجبل وضرب زيد ظهره وبطنه والمعني : حرف الجر.

وهو (في) ولكنهم حـذفوه قـال : وأجازوا هـذا كما أجازوا دخلت البيت وإنما معناه :دخلت في البيت والعامل فيه الفعل وليس انتصابه هنا انتصاب الظروف قال : ولـم يجيزوا حـذف حرف الجر في غير السـهل والجبل والمظهر والبطن نظير هـذا في حـذف حرف الجر نبئت زيـدا تريد : عن زيد وزعم الخليل : أنهم يقولون مطرنا الزرع والضرع ، وإن شئت رفعت علي البدل علي أن تصيره بمنزلة أجمعين توكيدا.

قال سـيبويه : إن قلت : ضـرب زيـد اليـد والرجل جاز أن يكون بـدلا وأن يكون توكيدا ، وإن نصـبته لـم يحسن والبدل كما قال جائز حسـن والتوكيـد عنـدي يقبـح إذا لـم يكن الاسم المؤكـد هو المؤكـد واليد والرجل ليسـتا جماعة زيد وهو في السـهل والجبل عندي يحسن ؛ لأن السهل

والجبل هما جماعة البلاد وكذلك البطن والظهر إنما يراد بهما جماعة الشخص ، فإن أراد باليد والرجل أنه قد : ضربت جماعة واجتزأ بذكر الطرفين في ذلك جاز.

قال : وقد سمعناهم يقولون : ضربتهم ظهرا وبطنا وتقول : ضربت قومك صغيرهم وكبيرهم علي البدل والتأكيد جميعا ، فإن قلت : أو كبيرهم لم يجز إلا البدل وتقول : زيد ضربته أخاك فتبدل (أخاك) من الهاء ؛ لأن الكلام الأول قد تم وقد خبرتك : أن البدل إنما هو اختصار خبرين ، فإن قلت : زيد ضربت أخاك إيّاه لم يجز ؛ لأن الكلام الأول ما تم ، فإن قلت :مررت برجل قائم رجل أبوه فجعلت أباه بدلا من رجل لم يجز ؛ لأنه لا يصلح أن تقول :مررت برجل قائم أبوه وتسكت ولا يتم بذلك الكلام ، فإن قلت : مررت برجل قائم زيد أبوه فقد أجازه الأخفش علي الصفة وقال : لأن قولك أبوه من صفة زيد فصار كأنه بعض اسمه ولو كان بدلا من زيد لم يكن كلاما ونظير هذا : مررت برجل قائم رجل يحبه وبرجل قائم زيد الضاربه.

الخامس من التوابع : وهو العطف بحرف

اشارة

حروف العطف عشرة أحرف يتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها : الأول الواو : ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل علي أيهما كان أولا نحو قولك : جاء زيد وعمرو ولقيت بكرا وخالدا ومررت بالكوفة والبصرة فجائز أن تكون البصرة أولا وجائز أن تكون الكوفة أولا قال الله عز وجل : (وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) [آل عمران : 43] والركوع قبل السجود.

الثاني (الفاء) : وهي توجب أن الثاني بعد الأول ، وإن الأمر بينهما قريب نحو قولك :رأيت زيدا فعمرا ودخلت مكة فالمدينة وجاءني زيد فعمرو ومررت بزيد فعمرو فهي تجيء لتقدم الأول واتصال الثاني فيه.

الثالث (ثمّ) : وثم مثل الفاء إلا أنها أشد تراخيا وتجيء لتعلم أن بين الثاني والأول مهلة تقول ضربت زيدا ثم عمرا وجاءني زيد ثم عمرو ومررت بزيد ثم عمرو.

الرابع (أو) : ولها ثلاثة مواضع تكون لأحد الشيئين بغير تعيينه عند شك المتكلم أو قصده أحدهما أو إباحة ، وذلك قولك : أتيت زيدا أو عمرا وجاءني رجل أو امرأة هذا إذا شك فأما إذا قصد بقوله أحدهما فنحو : كل السمك أو اشرب اللبن أي لا تجمعهما ولكن اختر أيهما شئت وكقولك : أعطني دينارا أو اكسني ثوبا والموضع الثالث الإباحة ، وذلك قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين وأئت المسجد أو السوق أي قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس وعلي هذا قول الله عز وجل : (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً) [الإنسان : 24].

الخامس (إما) : وإما في الشك والخبر بمنزلة (أو) وبينهما فصل ، وذلك أنك إذا قلت :جاءني زيد أو عمرو وقع الخبر في (زيد) يقينا حتي ذكرت (أو) فصار فيه وفي عمرو شك و (إما) تبتديء به شاكا ، وذلك قولك : جاءني إما زيد وإما عمرو أي أحدهما وكذلك وقوعها للتخيير تقول : اضرب إما عبد الله وإما خالدا فالآمر لم يشك ولكنه خير المأمور كما كان ذلك

في (أو) ونظيره قول الله عز وجل : (إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً) [الإنسان : 3] وكقوله عز وجل : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً) [محمد : 4].

السادس (لا) : وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، وذلك قولك : ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجل لا امرأة وجاءني زيد لا عمرو.

السابع (بل) : ومعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني نحو قولك : ضربت زيدا بل عمرا وجاءني عبد الله بل أخوه وما جاءني رجل بل امرأة.

الثامن (لكن) : وهي للإستدراك بعد النفي ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلي قصة (تامة) فأما مجيئها للإستدراك بعد النفي فنحو قولك : ما جاءني زيد لكن عمرو وما رأيت رجلا لكن امرأة ومررت بزيد لكن عمرو لم يجز.

التاسع (أم) : وهي تقع في الاستفهام في موضعين : فأحدهما أن تقع عديلة الألف علي معني (أي) ، وذلك نحو قولك : أزيد في الدار أم عمرو وكقولك : أأعطيت زيدا أم أحرمته فليس جواب هذا لا ولا (نعم) كما أنه إذا قال : أيهما لقيت أو أي الأمرين فعلت لم يكن جواب هذا لا ولا (نعم) ؛ لأن المتكلم مدع أن أحد الأمرين قد وقع لا يدري أيهما هو فالجواب أن يقول : زيد أو عمرو ، فإن كان الأمر علي غير دعواه فالجواب : أن تقول : لم ألق واحدا منهما أو كليهما فمن ذلك قول الله عز وجل : (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماءُ بَناها) [النازعات : 27] ومثل ذلك : (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ) [الدخان : 37] فخرج هذا من الله مخرج التوقيف والتوبيخ ومخرجه من الناس يكون استفهاما ويكون توبيخا ويدخل في هذا الباب التسوية ؛ لأن كل استفهام فهو تسوية ، وذلك نحو قولك : ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو وسواء عليّ أذهبت أم جئت فقولك : سواء عليّ تخبر أن الأمرين عندك واحد وإنما استوت التسوية والاستفهام لأنك إذا قلت مستفهما : أزيد عندك أم عمرو؟ فهما في جهلك لهما مستويان لا تدري أن زيدا في الدار كما لا تدري أن عمرا فيها ، وإذا قلت : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو فقد استويا عند السامع كما استوي الأولان عند المستفهم وأي داخلة في كل موضع تدخل فيه أم مع الألف تقول : قد عملت أيّهما في الدار تريد أذا أم ذا قال الله عز وجل : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّها

أَزْكي طَعاماً) [الكهف : 19] وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى لِما لَبِثُوا أَمَداً) [الكهف : 12] فأي تنتظم معني الألف مع أم جميعا ، وأما الموضع الثاني من موضعي (أم) ، فإن تكون منقطعة مما قبلها خبرا كان أو استفهاما ، وذلك نحو قولك فيما كان خبرا : إنّ هذا لزيد أم عمرو يا فتي ، وذلك أنك نظرت إلي شخص فتوهمته زيدا فقلت علي ما سبق إليك ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت : أم عمرو مستفهما فإنما هو إضراب علي معني (بل) إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أنك تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ثم تذكر فتقول : بل عمرا مستدركا مثبتا للثاني تاركا للأول فهي تخرج من الغلط إلي استثبات ومن نسيان إلي ذكر و (أم) معها ظن أو استفهام وإضراب عما كان قبله ومن ذلك : هل زيد منطلق أم عمرو يا فتي قائما أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد وجعل السؤال عن عمرو فهذا مجري هذا وليس علي منهاج.

قولك : أزيد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيهما في الدار ؛ لأن (أم) عديلة الألف ولا تقع (هل) موقع الألف مع (أم) وقد تدخل (أم) علي (هل).

قال الشاعر :

أم هل كبير بكي ... (1)

(1) علي أنه يجوز أن تأتي هل بعد أم. وليس فيه جمع استفهامين ، فإن أم عند الشارح ، كما تقدم في حروف العطف مجردة عن الإستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام ، حرفا كانت أم اسما.

وأم المنقطعة عن الشارح حرف استئناف بمعني بل فقط ، أو مع الهمزة بحسب المعني ، وذلك فيما إذا لم يوجد بعدها أداة استئناف. وليست عاطفة عنده ، وفاقا للمغاربة.

قال المرادي في الجني الداني : إن قلت : أم المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة؟ قلت : المغاربة يقولون : إنها ليست بعاطفة ، لا في مفرد ، ولا في جملة.

وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد ، كقول العرب : إنها لإبل أم شاء. قال : فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها علي ما قبلها ، كما يكون ما بعد بل فإنها بمعناها. انتهي.

قال ابن هشام في المغني : لا تدخل أم المنقطعة علي مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ في : إنها لإبل أم شاء. وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين ، فقال : لا حاجة لتقدير مبتدأ.

وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، وقدرها ببل دون همزة. واستدل بقول بعضهم : إن هناك لإبلا أم شاء بالنصب. فإن صحت روايته فالأولي أن يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أري شاء. انتهي.

وممن ذهب إلي أن أم عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه في نحو : أم هل ، وفي : أم كيف. فتارة ادعي تجريد أم عن الإستفهام ، وتارة ادعي التجريد عن هل.

قال في فصل حرفي الإستفهام : من المحال اجتماع حرفين بمعني واحد. فإن قيل : فقد تدخل علي هل أم ، وهي استفهام ، نحو : أم هل

كبير بكي ... البيت؟ فالجواب أن أم فيها معنيان : أحدهما : الاستفهام.

والآخر : العطف ، فلما احتيج إلي معني العطف فيها مع هل خلع منها دلالة الاستفهام ، وبقي العطف بمعني بل للترك ، ولذلك قال سيبويه : إن أم تجيء بمعني لا بل ، للتحويل من شيء إلي شيء. وليس كذلك الهمزة ، لأنها ليس فيها إلا دلالة واحدة. انتهي كلامه.

وقوله : من المحال اجتماع حرفين بمعني واحد هو في هذا تابع لابن جني ، وقد ذكرنا في الشاهد السادس بعد التسعمائة : أنه لا مانع من اجتماعهما للتأكيد ، كقوله :

ولا للما بهم أبدا دواء

والعطف هنا علي قوله من عطف الجمل ، وليس لها تشريك في غير الوجود.

وقال ابن يعيش أيضا في فصل الحكاية : وأما ما حكاه أبو علي من قولهم : ضرب من منا ، فهي حكاية نادرة.

ووجهها أنها جردت من الدلالة علي استفهام حتي صارت اسما كسائر الأسماء ، يجوز إعرابها وتثنيتها وجمعها ، كما جردوا أيا من الاستفهام حيث وصفوا بها ، فقالوا : مررت برجل أي رجل. وقد فعلوا ذلك في مواضع. انظر خزانة الأدب 4 / 180.

العاشـر (حتي) : تقول ضـربت القوم حتّي زيـدا وقـد ذكرتها كيف تكون عاطفـة فيما تقـدم حين ذكرناها مع حروف الخفض وأفردنا لها بابا واعلم أن قوما يدخلون ليس في حروف العطف ويجعلونها كلا وهذا شاذ في كلامهم وقد حكي سـيبويه أن قوما يجعلونها (كما) فيقولون : ليس الطيب إلا المسك.

واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها علي بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق.

ص: 445

وذلك مثل قولهم : لم يقم عمرو ولا زيد الواو نسق (ولا) توكيد للنفي وكذلك قولك :والله لا فعلت ثم والله لا فعلت ثم نسق والواو قسم وحروف العطف لا يفرق بينها وبين المعطوف بشيء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه والأشياء التي يعترض بها : الأيمان والشكوك والشروط.

وقد يجوز ذلك في (ثم وأو ولا) لأنها تنفصل وتقوم بأنفسها وقد يجوز الوقوف عليها فتقول : قام زيد ثم والله عمرو وثم أظن عمرو و (لا) التي للعطف يصح أن تلي الماضي ؛ لأنه قد غلب عليه الدعاء وقد يجوز أن يكون مع الماضي بمنزلة (لم) ، وذلك قولك : زيد قام لا قعد فيلتبس بالدعاء ، فإن لم يلتبس جاز عندي وقد جاءت (لا) نافية مع الماضي في غير خبر كما جاءت (لم) ، وذلك قوله تعالي : (فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّي) [القيامة : 31] وتقول : لم يقم زيد ولم يقعد ولا يجوز : ولا يقعد إلا أن ترفعه وكذلك : لن يقوم زيد ولا يقعد بواو وغير واو.

باب العطف علي الموضع

اشارة

الأشـياء التي يقال أن لها موضـعا غير لفظها علي ضربين : أحدهما اسم مفرد مبني والضرب الآخر اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلـة اسم فيقـال : إن الموضع للجميع ، فإن كان الاسم معربا مفردا فلا يجوز أن يكون له موضع لأنا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب.

الضرب الأول : وهو الاسم المضمر والمبني

، وذلك نحو : هـذا تقول : إن هـذا أخوك فموضع (هذا) نصب لأنك لو جعلت موضع هذا اسـما معربا قلت : إن زيدا أخوك فمن أجل هذا جاز أن تقول : إن هـذا وزيـدا قائمان ولهذا جاز أن تقول : يا زيد العاقل فتنصب علي الموضع وإنما جاز الرفع علي اللفظ ؛ لأنه مبني يشـبه المعرب لاطراده في الرفع وقـد بينت هـذا في باب النـداء وليس في قولك (هذا) حركة تشـبه الإعراب فإذا قلت : يا زيد وعمرو فحكم الثاني حكم الأول ؛ لأنه منادي فهو مضـموم وقد قالوا علي ذلك : يا زيد والحارث كما دخلت الألف واللام و (يا) لا تدخل عليهما ومن قال : إن موضع الاسم الذي عملت فيه (إنّ) رفع فقد غلط من قبل أن المعرب لا موضع له ومن أجل أنه يلزمه أن يكون لهذا موضـعان في قولك : إن هذا وزيدا أخواك ؛ لأن موضع زيد عنده إذا قال : إن زيدا رفع فيلزمه أن يكون موضع (هذا) نصبا ورفعا.

الضرب الثاني : ينقسم أربعة أقسام

اشارة

جملة قد عمل بعضها في بعض أو اسم عمل فيه حرف أو اسم بني مع غيره بناء أو اسم موصول لا يتمّ إلا بصلته.

[القسم] الأول : جملة قد عمل بعضها في بعض

اعلم أن الجمل علي ضربين ضرب لا موضع له وضرب له موضع.

فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها فلا موضع لها نحو قولك : مبتدئا : زيد في الدار وعمرو عندك فهذه لا موضع لها.

الضـرب الثاني : الجملة موقع اسم مفرد نحو قولك : زيد أبوه قائم فأبوه قائم جملة موضـعها رفع لأنك لو جعلت موضـعها اسما مفردا نحو : منطلق لصـلح وكنت تقول : زيد منطلق فتقول علي هذا هند منطلقة وأبوها قائم فيكون موضع أبوها (قائم) رفعا لأنك لو وضعت موضع هذه الجملة (قائمة) لكان رفعا ، فإن قلت : هند أبوها قائم ومنطلقة جاز والأحسن عندي أن تقدم (منطلقة) ؛ لأن الأصل للمفرد والجملة فرع ولا ينبغي أن تقـدم الفرع علي الأصل إلا في ضـرورة شـعرهم وكـذلك : مررت بامرأة أبوها شـريف وكريمـة حقه أن يقول : بامرأة كريمة وأبوها شريف ؛ لأن الأصل للمفرد ، وإن وصـفه مثله مفردا وتقـديم الجملـة في الصـفة عنـدي علي المفرد أقبح منه في الخبر إذا قلت : هند أبوها كريم وشـريفة ؛ لأن أصل الصـفة أن تكون مساويـة للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها وليس الخبر من المبتدأ بهذه المنزلة فإذا قلت : زيـد أبوه قائم وكريم لزيد لم يحسن ؛ لأنه ملبس يصـلح أن يكون لزيد وللأب والأولي أن يكون معطوفا علي (قائم) لما خبرتك ، فإن لم يلبس صلح وكذلك حق حروف العطف أن تعطف علي ما قرب منها أولي.

القسم الثاني : اسم عمل فيه حرف

هذا القسم علي ضربين :

ضرب يكون العامل فيه حرفا زائدا للتوكيد سقوطه لا يخل بالكلام بل يكون الإعراب علي حقه والكلام

مستعمل.

والضرب الآخر أن يكون الحرف العامل غير زائد ومتي أسقط لم يتصل الكلام بعضه ببعض.

فالضـرب الأول : نحو قولك : لست بقائم ولا قاعـد الباء زائـدة لتأكيـد النفي ، ولو أسـقطتها لم يخل بالكلام واتصل بعضه ببعض فموضـع (بقائم) نصب ؛ لأن الكلام المسـتعمل قبل دخولها (لست قائما) فهذا لك أن تعطف علي موضـعه فتقول لست بقائم ولا قاعدا ومن ذلك : هل من رجل عنـدك وما من أحد في الدار فهذا لك أن تعطف علي الموضع ؛ لأن موضع (من رجل) رفع وكذلك : خشّنت بصدره وصدر زيد ولو اسقطت الباء كان جيدا فقلت

خشـنت صـدره وصـدر زيد وكذلك : كفي بالله إنما هو : كفي الله فعلي ذا تقول : كفي بزيد وعمرو ومن ذلك : إن زيدا في الدار وعمرا ولو أسـقطت (إنّ) لكان : زيد في الدار وعمرو ، فإن مع ما عملت فيه في موضع رفع وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف علي الموضع الذي فيه حرف عامل إلا بعـد تمام الكلام من قبل أن العطف نظير التثنية والجمع ألا تري أن معني قولك : قام الزيدان إنما هو : قام زيد وزيد فلما كان العاملان مشتركين في الاسم ثنيا ولو اختلفا لم يصـلح فيهما إلا الواو فكنت تقول : قام زيد وعمرو فالواو نظير التثنية وإنما تدخل إذا لم تكن التثنيـة فلمـا لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنيـة الرفع والنصب ولا الرفع والخفض ولا أن يعمل في المثني عاملان كـذلك لم يجز في المعطوف والمعطوف عليه.

فإذا تم الكلام عطفت علي العامل الأول وكنت مقدرا إعادته ، وإن كنت لا تقيده في اللفظ لأنك مسـتغن عنه ألا تري أنه لا يجوز أن تقول : إن زيـدا وعمرو منطلقـان لمـا خبرتك به ولأن قولك (منطلقان) يضـير خبرا لمرفوع ومنصوب وهـذا مسـتحيل فإذا قلت : (إن زيـدا منطلق وعمرو) صـلح ؛ لأن الكلام قـد تم ورفعت ؛ لأن الموضع للابتداء ، وإن زائدة فعطفت علي موضع (إنّ) وأعملت الابتداء وأضـمرت الخبر وحذفته اجتراء بأن الأول يدل عليه ، فإن أختلف الخبران لم يكن بد من ذكره ولم يجز حذفه نحو قولك : إن زيدا ذاهب وعمرو جالس ؛ لأن (ذاهبا) لا يدل علي (جالس) فإذا تم الكلام فلك العطف علي اللفظ والموضع جميعا ، وإذا لم يتم لم يجز إلا اللفظ فقط وكذلك لو قلت : (هل من رجل وحمار موجودان) ، فإن قلت : وحمار جاز كما تقول : إن عمرا وزيدا منطلقان وكذلك إذا قلت : خشـنت بصدره وصدر زيد عطفت علي (خشـنت) ولم يعرج علي الباء وجاز ؛ لأن الكلام قـد تم فكأنك قـد أعـدت : خشـنت ثانية فالفرق بين العطف علي الموضـع والعطف علي اللفـظ أن المعطوف علي اللفـظ كالشـيء يعمـل فيهما عامل واحـد لأنهما كاسم واحـد والمعطوف علي المعني يعمل فيها عاملاـن والتقـدير تكرير العامـل في الثاني إذا لم يظهر عمله في الأول وتصـير كأنها جملـة معطوفـة علي جملـة وكل جملتين يحـذف من أحدهما شيء ويقتصر بدلالة الجملة الأخري علي ما حذف فهي كالجملة الواحدة ونظير هذا قولهم : ضربت وضربني زيد اكتفوا بذكر زيد عن أن يذكروا أولا إلا أن

هذا حذف منه المعمول فيه وكان الثاني دليلا علي الأول وذاك حذف العامل منه إلا أن حذف العامل إذا دل عليه الأول أحسن مع العطف ؛ لأن الواو تقوم مقام العامل في كل الكلام.

الضرب الآخر : أن يكون الحرف العامل غير زائد ، وذلك نحو قولك : مررت بزيد وذهبت إلي عمرو ومرّ بزيد وذهب إلي عمرو فتقول : إن موضع (بزيـد) في : (مررت بزيـد) منصوب وموضع إلي عمرو في ذهبت إلي عمرو نصب وموضع بزيـد في مر بزيـد رفع وإنمـا كان ذلك لأنـك لو جعلت موضع : (مررت) ما يقارب معناه من الأفعال المتعديـة لكان زيـد منصوبا نحو : أتيت زيـدا ولو أسـقطت الباء في قولك : مررت بزيـد لم يجز ؛ لأن الأفعال التي هي غير متعديـة في الأصل لا تتعـدي إلا بحرف جر وقـد بينت فيما تقـدم صـفة الأفعال المتعـدية والأفعال التي لا تتعدي فتقول علي هذا إذا عطفت علي الموضع : مررت بزيد وعمرا وذهبت إلي بكر وخالدا ومرّ بزيد وعمرو كأنك قلت : وأتي عمرو وأتيت عمرا ودل (مررت) علي (أتيت) فاستغنيت بها وحذفت قال الشاعر :

جئني بمثل بني بدر لقومهم

أو مثل أسرة منظور بن سيار (1)

كأنه قال : أو هات مثل أسرة منظور ؛ لأن جئني بمثل بني بدر يدل علي : هات أو أعطني وما أشبه هذا.

القسم الثالث : اسم بني مع غيره

وذلك نحو : خمسة عشـر وتسـعة عشـر فحكم هذا حكم المبني المفرد تقول : إن خمسة عشر درهما ويكفيك خمسة دنانير وخمسة دنانير النصب علي (إنّ) والرفع علي موضع (إنّ) وقولك :لا رجل في الدار بمنزلة : خمسة عشر في البناء إلا أن (رجل) مبني يضارع المعرفة فجاز لك أن تقول : لا رجل وغلاما لك فتعطف عليه ؛ لأن (لا) تعمل في النكرة عمل (إنّ) فبنيت مع (لا) علي الفتـح الـذي عملته (لا) ومنعت التنوين ليـدل منع التنوين علي البنـاء ؛ لأـنه اسم نكرة منصوب متمكن ودل علي ذلك قولهم : لا ماء ماء باردا لك ألا تراهم بنوا ماء مع ماء فعلمت

1- انظر الأغاني 3 / 361.

بـذلك أن هذا الفتح قد ضارعوا به المبني وأشـبه خمسة عشـر وكان هو الدليل علي أن (لا) مبنية مع النكرة المفردة إذا قلت : لا ماء لك وقد بينت هـذا في باب النفي فلهـذا جاز أن تقول لا رجل وغلاما لك علي اللفظ ولا رجل وغلام لك علي موضع (لا) ويدل علي بناء رجل في قولك : لا رجل أنه لا يجوز أن تقول : لا رجل وغلام لك فلو لم يعـدلوا فتحـة النصب إلي فتحة البناء لما جاز ؛ لأن الواو تدخل الثاني فيما دخـل فيه الأـول ولو وجـدنا في كلامهم اسـما نكرة متمكنا ينصب بغير تنوين لقلنا أنه منصوب غير مبني فكما تقول أن المنادي المفرد بني علي الضم كـالمعرب المرفوع تقول في هـذا أنه معرب كالمبني المفتوح ولهـذا لا يجوز أن ينعت الرجل علي الموضع فيرفع ؛ لأن موضـع (رجل) نصب ؛ لأن لو كان موضـعه مضافا ما كان إلا نصـبا فلهـذا قلنا أنه بني علي التقدير الذي كان له وموضع (لا) مع رجل رفع موضـع ابتـداء كما كانت إن مع ما عملت فيه إلا أن النحويين أجازوا : لا رجل ظريف وقالوا : رفعناه علي موضع : لا رجل وإنما جاز هـذا مع (لا) ولم يجز مع (أن) ؛ لأن (لا) مع رجل بمنزلة اسم واحد وليست (إنّ) مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد لو قلت : إن زيدا العاقل منطلق لم يجز وقـد ذكرت هـذا في باب إنّ ويـدلك أيضا علي أن (لا) مع ما عملت فيه بمنزلـة اسم واحد أنه لا يجوز لك أن تفصل بين (لا) والاسـم ومتي فعلت ذلك لم يكن إلا الرفع ، وذلك قولك : لا لك مال ولا تقول : لا لك مال ؛ لأن (لك) قـد منع البناء وقد حكي عن بعضـهم : لا رجل وغلام لك فحذف التنوين من الثاني وشبهه بالعطف علي النداء وهذا شاذ لا يعرج عليه وإنما حكمنا علي (لا) أنها نصبت في قولك : لاـ رجـل لقولهم : لاـ رجل وغلاما لك وأنه يجوز أن تقول لا رجل وغلاما منطلقان فلو لم تكن (لا) نصـبت لم يجز أن تعطف علي رجل منصوبا فهذا الفرق بين (لا) رجل وخمسة عشر.

وقـد عرفتك من أين تشابها ومن أين افترقا ، وأما عطف المفرد علي المفرد في النداء فلا يجوز أن تعطفه علي الموضع لو قلت : يا زيد وعمرا لم يجز من قبل أن زيدا إنما بني ؛ لأنه منادي مخاطب باسمه.

والصـلة التي أوجبت البناء في زيـد هي التي أوجبت البناء في عمرو وهما في ذلك سواء ألا تري أنهم يقولون : يا عبـد الله وزيـد فيضـمون الثاني والأول منصوب لهذه العلة ولو لا ذلك لما جاز وليس مثل هذا في سائر ما يعطف عليه.

القسم الرابع : وهو ما عطف علي شيء موصول لا يتم إلا بصلته

وذلك قولك : ضـربت الذي في الدار وزيدا عطفت علي الذي مع صلتها ولو عطفت علي الذي مفردا لم يجز ولم يكن اسما معلوما وكذلك (من) إذا كانت بمعني الـذي تقول ضـربت من في الـدار وزيـدا ومثل ذلك (ما) إذا كانت بمعني (الـذي) تقول : أخرجت ما في الدار وزيدا فالـذي ومن وما مبهمات لا تتم في الإخبار إلا بصـلات وما يوصل فيكون كالشـيء الواحـد (أن) مع صـلتها تكون كالمصـدر نحو قولك : يعجبني أن تقوم فموضع أن تقوم رفع ؛ لأن المعني : يعجبني قيامك وكذلك إن قلت : كرهت أن تقوم فموضع أن تقوم نصب وعجبت من أن تقوم خفض فتقول علي هذا : عجبت من أن يقوم زيد وقعودك تريد : من قيام زيد وقعودك.

باب العطف علي عاملين

اعلم أن العطف علي عـاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته ، فإن قلت : قام زيـد وعمرو فـالواو أغنت عن إعـادة (قـام) فقـد صارت ترفع كما يرفع قام وكـذلك إذا عطفت بها علي منصوب نحو قولك : إن زيـدا منطلق وعمرا فالواو نصـبت كما نصـبت (إنّ) وكـذلك في الخفض إذا قلت : مررت بزيـد وعمرو فالواو جرت كما جرت الباء فلو عطفت علي عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب لكنت قـد أحلت لأنها كان تكون رافعة ناصـبة في حال قد أجمعوا علي أنه لا يجوز أن تقول : مرّ زيد بعمرو وبكر خالد فتعطف علي الفعل والباء ولو جاز العطف علي عاملين لجاز هذا واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه : مرّ زيد بعمرو وخالد بكر واحتجوا بأشياء منها قول الشاعر :

هوّن عليك ، فإن الأمور

بكفّ الإله مقاديرها (1)

فليس بآتيك منهيّها

ولا قاصر عنك مأمورها

1- قال البغدادي : وثانيهما : لجماعة من البصريين ، وهو ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وأبو علي الرندي ، وأبو الحجاج بن معزوز ، والأسـتاذ أبو علي في أحد قوليه. زعموا أن علي اسم دائما ، ولا تكون حرفا. وزاد الأخفش علي سـيبويه موضعا آخر من اسميتها ، وذلك : إذا كان مجرورها ، وفاعل متعلقها ضميرين لمسمي واحد ، ومنه قوله تعالي : "أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ" ، وقول الشاعر : هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها لأنه لا يتعدي فعل الضـمير المتصل إلي ضـميره المتصل في غير باب ظن ، وفقد ، وعدم. قال أبو حيان : ولا بدل علي اسميتها ما ذكره الأخفش ؛ فقد جاء : " وهزي إليك" ، و" اضمم إليك جناحك" ولا نعلم أحدا ذهب إلي أن إلي اسم. وقال ابن هشام : وفيما قاله الأخفش نظر ، لأنها لو كانت اسـما في هذه المواضع ، لصح حلول فوق محلها ، ولأنها لو لزمت اسـميتها لما ذكر ، لزم الحكم باسمية إلي في نحو : " فصـرهن إليك" وهـذا كله يتخرج ، إما علي التعليق بمحذوف كما قيل : في سـقيا لك ، وإما علي حذف مضاف ، أي : هون علي نفسك ، واضمم إلي نفسك. انظر خزانة الأدب 3 / 492.

وقال النابغة :

فليس بمعروف لنا أن نردّها

صحاحا ولا مستنكرا أن تعقّرا (1)

وما يحتجون به : (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) فعطف علي كل وما ومن ذلك :

أكلّ امريء تحسبين امرأ

ونار توقّد بالليل نارا

ومذهب سيبويه في جميع هذه أن لا يعطف علي عاملين ويذكر أن في جميعها تأويلا يرده إلي عمل واحد ونحن نذكر ما قاله سيبويه في باب (ما) تقول : ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها ترفع لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز لأنها ليست من سببه ومثل ذلك قول الأعور الشني هوّن عليك فأنشد البيتين ورفع ولا قاصر عنك مأمورها وقال : لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهي ومعني كلامه أنه لو كان موضع ليس (ما) لكان الخبر إذا تقدم في (ما) علي الاسم لم يجز إلا الرفع لا يجوز أن تقول : ما زيد منطلقا ولا خارجا معن ، فإن جعلت في (خارج معن) شيئا من سبب زيد جاز النصب وكان عطفا علي الخبر ؛ لأنه يصير خبرا لزيد ؛ لأنه معلق بسبب له فكذلك لو قلت : فما يأتيك منهيها

1- وفد الجعديّ علي النبي صلّي الله عليه وسلّم مسلما ، وأنشده ، ودعا له رسول الله صلّي الله عليه وسلّم ، وكان من اول ما أنده قوله في قصيدته الرائية : أتيت رسول الله إذ جاء بالهدي ويتلو كتابا كالمجرة نيرا وجاهدت حتي ما أحس ومن معي سهيلا إذا ما لاح ثمّت غوّرا أقيم علي التقوي وأرضي بفعلها وكنت من النار المخوفة أحذرا إلي أن قال : وإنا لقوم ما نعوّد خيلنا إذا ما التقينا أن تحيد وتنفرا وننكر يوم الروع ألوان خيلنا من الطعن حتي تحسب الجون أشقرا وليس بمعروف لنا ان نردها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقّرا بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا انظر خزانة الأدب 1 / 365.

ولا قاصر عنك مأمورها غير قولك منهيها ثم قال : وجره قوم فجعلوا المأمور للمنهي والمنهي هو الأمور ؛ لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنثه كما قال جرير :

إذا بعض السّنين تعرّقتنا

كفي الأيتام فقد أبي اليتيم (1)

ص: 455

1- الشاهد : هو أنّ" بعضا" اكتسب التأنيث ممّا بعده بالإضافة ؛ ولهذا قال" تقرّقتنا" بالتأنيث. قال ابن جنّي في" سرّ الصناعة" عند ما أنشد قول الشاعر : " البسيط" سائل بني أسد ما هذه الصّوت إنّما أنّثه لأنّه أراد الاستغاثة. وهذا من قبيح الضرورة ، أعني تانيث المذكّر ؛ لأنّ التذكير هو الأصل ، بدلالة أنّ الشيء مذكّر وهو يقع علي المذكّر والمؤنث ، فعلمت بهذا عموم التذكير وأنّه هو الأصل الذي لا ينكسر. ونظير هذا في الشذوذ قوله - وهو من أبيات الكتاب - : إذا بعض السنين تعرّقتنا كفي الأيتام فقد أبي اليتيم وهذا أسهل من تأنيث الصّوت قليلا ، لأنّ بعض السنين سنة ، وهي مؤنثة ، وهي من لفظ السنين ؛ وليس الصّوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها. انتهي. وزاد المبرّد في" الكامل" علي هذا الوجه وجها آخر فقال : قوله : إذا بعض السنين تعرّقتنا كفي الأيتام فقد أبي اليتيم يفسّر علي وجهين : أن يكون ذهب إلي أنّ بعض السّنين يؤنّث لأنّه سنة وسنون. والأجود أن يكون الخبر في المعني عن المضاف إليه فأقحم المضاف إليه توكيدا ، لأنّه" غير" خارج من المعني. وفي كتاب الله عز وجلّ : " فظلت أعناقهم لها خاضعين" والخضوع بيّن في الأعناق ، فأخبر عنهم فأقحم الأعناق توكيدا - وكان أبو زيد الأنصاريّ يقول : أعناقهم : جماعتهم - والأوّل قول عامّة النّحويّين. انتهي المراد منه. و" بغض" : فاعل فعل محذوف يفسّره" تعرّقتنا" المذكور ؛ يقال تعرقت العظم : إذا أكلت ما عليه من اللّحم. يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا. و" السّنة" هنا : القحط والجدب : ضدّ الخصب والرّخاء. و" كفي" بمعني أغني يتعدّي إلي مفعولين ، أوّلهما" الأيتام" وثانيهما" فقد" ، ومصدره الكفاية ، قال تعالي : "وَكَفَي اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتالَ" أي : كفي الأيتام فقد آبائهم ، لأنّه أنفق عليهم واعطاهم ما يحتاجون إلأيه ، وكان في الكفاية لهم الحراسة والتّفقدّ لأحوالهم بمنزلة آبائهم. وأراد أن يقول : كفي الأيتام فقد أبائهم فلم يمكنه فقال : فقد أبي اليتيم ؛ لأنّه ذكر الأيتام أوّلا ، ولكنّه أفرد حملا علي المعني ؛ لأنّ الأيتام هنا اسم جنس ، فواحدها ينوب مناب جمعها ، وبالعكس. وكان المقام مقام الإضمار فأتي بالاسم الظاهر. وهذا البيت من قصيدة لجرير مدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان. انظر خزانة الأدب 2 / 31.

فصار تأويل الخبر ليس : بآتيك الأمور ولا قاصر بعضها فجعل : بعض الأمور أمورا وكذلك احتج لقول النابغة في الجر فقال : يجوز أن تجر وتحمله علي الرد ؛ لأنه من الخيل يعني في قوله : أن تردها ؛ لأن (أن تردها) في موضع ردها كما قال ذو الرمة :

مشين كما اهتزّت رماح تسفّهت

أعاليها مرّ الرّياح النّواسم

كأنه قال : تسفهتها الرياح فهذا بناء الكلام علي الخيل ، وذلك ردّ إلي الأمور وقال : كأنه قال : ليس بآتيك منهيها وليست بمعروفة ردها حين كان من الخيل والخيل مؤنثة فأنث وهذا مثل قوله : (بَلي مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقرة : 112] أجري الأول علي لفظ الواحد والآخر علي المعني هذا مثله في أنه تكلم به مذكرا ثم أنث كما جمع وهو في قوله : ليس بآتيك منهيها كأنه قال : ليس بآتيتك الأمور وفي ليس بمعروف ردها وكأنه قال : ليست بمعروفة خيلنا صحاصا قال : وإن شئت نصبت فقلت : ولا مستنكرا ولا قاصرا.

قال أبو العباس : قال الأخفش : وليس هذان البيتان علي ما زعم سيبويه يعني في الجر ؛ لأنه يجوز عند العطف وأن يكون الثاني من سبب الأول وأنكر ذلك سيبويه ؛ لأنه عطف علي عاملين علي السين والباء فزعم أبو الحسن : أنها غلط منه وأن العطف علي عاملين جائز نحو قول الله عز وجل في قراءة بعض الناس : (وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ)(1) فجر الآيات

1- سورة الجاثية : (إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ (3) وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (4) وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ ...) (وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ.) قرأ حمزة ، والكسائي : (وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ ،) (وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ) بالخفض فيهما. وقرأ الباقون بالرفع فيهما ، قوله : (وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ) جاز الرفع فيها من وجهين : أحدهما : العطف علي موضع (إن) وما عملت فيه ، فيحمل الرفع علي الموضع ، فتقول : إن زيدا قائم وعمرا وعمرو ، فتعطف ب (عمرو) علي (زيد) إذا نصبت ، وإذا رفعت فعلي موضع (إن) مع (زيد). والوجه الآخر : أن يكون مستأنفا علي معني : وفي خلقكم آيات ، ويكون الكلام جملة معطوفة علي جملة ، قال سيبويه : (آيات) رفع بالابتداء. - ووجه قراءة حمزة ، والكسائي في قوله : (وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ ،) (وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ) فعلي أنه لم يحمل علي موضع (إن) كما حمل الرفع في الموضعين ، ولكن حمل علي لفظ (إن) دون موضعها ، فحمل (آيات) في الموضعين علي نصب (إن) في قوله : (إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) وإنما كسرت التاء ؛ لأنها غير أصلية [حجة القراءات 1 / 659].

وهي في موضع نصب ومثل قوله : (لَعَلي هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ) [سبأ : 24] عطف علي خبر (إنّ) وعلي (الكل).

قال أبو العباس : وغلط أبو الحسن في الآيتين جميعا ولكن قوله : (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [الجاثية : 5] وابتدأ الكلام : (إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ (3) وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (4) وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ.)

بعد هذه الآية ، وإن جرّ آيات فقد عطف علي عاملين وهي قراءة عطف علي (إن) و (في) قال وهذا عندنا غير جائز ؛ لأن الذي تأوله سيبويه بعيد وقال : لأن الرد غير الخيل والعقر راجع إلي الخيل فليس بمتصل بشيء من الخيل ولا داخل في المعني.

وقال : أما قوله : فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها فهو أقرب قليلا وليس منه ؛ لأن المأمور بعضها والمنهي بعضها وقربه أنهما قد أحاطا بالأمور وقال : وليس يجوز الخفض عندنا إلا علي العطف علي عاملين فيمن أجازه.

وأما قولهم : ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فقال سيبويه : كأنك أظهرت كلّ مضمر فقلت : ولا كلّ بيضاء فمذهب سيبويه أنّ (كلّ) مضمرة هنا محذوفة وكذلك :

أكلّ امريء تحسبين أمرأ

ونار توقّد بالليل نارا (1)

1- نقل الخلاف ابن الأنباريّ في هذه المسألة في" كتابه الإنصاف ، في مسائل الخلاف" فقال : ذهب الكوفيّون إلي أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض ، لضرورة الشعر ، وذهب البصريّون إلي أنّه لا يجوز ذلك بغيرهما. أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك لأنّ العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها ، قال الشاعر : فزججتها بمزجة ... البيت وقال الآخر : تمرّ علي ما تستمرّ وقد شفت ... البيت وقال الآخر : " الطويل" يطفن بحوزيّ المراتع لم يرع بواديه من قرع القسيّ الكنائن والتقدير من قرع الكنائن القسيّ. وقال : " المنسرح" وأصبحت بعد خطّ بهجتها كأنّ قفرا رسومها قلما والتقدير بعد بهجتها ، ففصل بين المضاف الذي هو بعد والمضاف إليه الذي هو بهجتها ، بالفعل الذي هو خطّ. وتقدير البيت : فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خطّ رسومها. وقد حكي الكسائيّ عن العرب : هذا غلام والله زيد. وحكي أبو عبيدة سماعا عن العرب : إنّ الشاة لتجترّ فتسمع صوت والله ربّها. وإذا جاء هذا في الكلام ، ففي الشعر أولي. وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنّما قلنا لا يجوز ذلك لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما. وإنّما جاز الفصل بالظرف وحرف الجرّ كما قال ابن قميئة : لله درّ اليوم من لامها وقال أبو حيّة النميريّ : " الوافر" كما خطّ الكتاب بكفّ يوما يهوديّ يقارب أو يزيل وقال ذو الرمّة : كأن أصوات من إيغالهنّ بنا لآنّ الظرف وحرف الجر يتّسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما. انظر خزانة الأدب 2 / 93.

يذهب إلي أنه حذف (كلّ) بعد أن لفظ بها ثانية وقال : استغنيت عن تثنية (كلّ) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه علي المخاطب قال : وجاز كما جاز في قوله : ما مثل عبـد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن شـئت قلت : ولا مثل أخيه فكما جاز في جمع الخبر كـذلك يجوز في تفريقه وتفريقه أن تقول : مـا مثـل عبـد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك قال : ومثل ذلك : ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك فلما جاز في هذا جاز في ذاك.

ص: 458

وأبو العباس رحمه الله لا يجيز : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك والذي بدأ به سيبويه الرفع في قولك : ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة والنصب في (ونارا) هو الوجه وهذه الحروف شواذ فأما من ظنّ أن من جر آيات في الآية فقد عطف علي عاملين فغلط منه وإنما نظير ذلك قولك : إنّ في الدار علامة للمسلمين والبيت علّامة للمؤمنين فإعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام كما تعاد (إن) إذا طال الكلام وقد ذكرنا هذا في باب إنّ وأنّ ولو لا أنا ذكرنا التأكيد وأحكامه فيما تقدم لذكرنا هاهنا منه طرفا كما أنك لو قلت : إنّ في الدار الخير والسوق والمسجد والبلد الخير كان إعادته تأكيدا وحسن لما طال الكلام فآيات الأخيرة هي الأولي وإنما كانت تكون فيه حجة لو كان الثاني غير الأول حتي يصيرا خبرين ، وأما من رفع وليست (آيات) عنده مكررة للتأكيد فقد عطف أيضا علي عاملين نصب أو رفع ؛ لأنه إذا قال : (إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فإذا رفع فقد عطف (آيات) علي الابتداء وإختلافا علي (في) ، وذلك عاملان ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف علي عاملين فالعطف علي عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب ولو جاز العطف علي عاملين لجاز علي ثلاثة وأكثر من ذلك ولو كان الذي أجاز العطف علي عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو : (إنّ في الدار زيدا والمسجد عمرا) وعمرو غير زيد لكان ذلك له شاهدا علي أنه إن حكي مثله حاك ولم يوجد في كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه.

باب مسائل العطف

نقول : مررت بزيـد أنيسـك وصاحبـك ، فإن قلت : مررت بزيـد أخيك فصاحبك والصاحب زيـد لم يجز وتقول : اختصم زيـد وعمرو ولا يجوز أن تقتصـر في هـذا الفعل وما أشـبهه علي اسم واحد ؛ لأنه لا يكون إلا من اثنين ولا يجوز أن يقع هنا من حروف العطف إلا الواو لا يجوز أن تقول : اختصم زيد فعمرو لأنك إذا أدخلت الفاء وثم اقتصرت علي الاسم الأول ؛ لأن الفاء توجب المهلة بين الأول والثاني وهذا الفعل إنما يقع من اثنين معا وكذلك قولك جمعت زيدا وعمرا ولا يجوز أن تقول جمعت زيدا فعمرا وكذلك المال بين زيد وعمرو ولا يجوز : بين زيـد فعمرو وتقول : زيـد راغب فيك وعمرو تعطف (عمرا) علي الابتداء ، فإن عطفت علي (زيد) لم يكن بد من أن تقول : زيد وعمرو راغبان فيك ، فإن عطفت عمرا علي الضـمير الـذي في (راغب) قلت : (زيد راغب هو وعمرو فيك) ، فإن عطفت علي ابتداء والمبتدأ لم يجز أن تقول : زيد راغب وعمرو فيك ؛ لأن (فيك) معلقة براغب فلا يجوز أن تفصل بينهما وقد أجازوا تقديم حرف النسق في الشـعر فتقول علي ذاك : قام وزيـد عمرو وقام ثمّ زيد وعمرو وتقول : زيد وعمرو قاما ويجوز : زيد وعمرو قام فحذف (قام) من الأول اجتزاء بالثاني وتقول : زيد ثم عمرو قام وزيد فعمرو قام.

وقـد أجازوا التثنيـة فتقول : زيـد فعمرو قاما وزيـد ثم عمرو قاما ولا يجيزون مع (أو ولا) إلا التوحيـد لا غير نحو : زيـد لا عمرو قام وزيد أو عمرو قـام لا يجوز أن تقول : زيـد لا عمرو قاما لأنك تخلط من قام بمن لم يقم وكـذلك لو قلت قاما لجعلت القيام لهما إنما هو لأحـدهما ومن أجاز : لقيت وزيـدا عمرا لم يجز ذلك في المخفوض لا تقول : مررت وزيـد بعمرو تريـد :مررت بعمرو وزيـد ؛ لأنه قد قدم المعطوف علي العامل وإنما أجازوا للضـرورة أن يقـدم معمول فيه علي معمول فيه والعامل قبلهما وذا ليس كذلك وقد حلت بينه وبين ما نسـقته عليه بغيره وهو الباء.

وأجاز قوم : قام ثم زيد عمرو ولا يجيزون : إن وزيدا عمرا قائمان ؛ لأن (إنّ) أداة.

ويجيزون : (كيف وزيد عمرو) ويقولون : كلّ شيء لم يكن يرفع لم يجز أن يليه الواو نحو :(هل وزيد عمرو قائمان) محال وإنما صار العطف إذا لم يكن قبله ما يرفع أقبح ؛ لأنه يصير مبتدأ وفي موضع مبتدأ وليس أحد يجيز مبتدأ : وزيد عمرو قائمان يريد : عمرو وزيد قائمان ، وإن بمنزلة الابتداء فلذلك قبح أيضا فيها وتقول : زيد رغب فيك وعمرو وزيد فيك رغب وعمرو ، فإن أخرجت (رغب) علي هذا لم يجز : أن تقول : زيد فيك وعمرو رغب لأنك قد فصلت بين المبتدأ وخبره بالمعطوف وقدمت ما هو متصل بالفعل وفرقت بينهما بالمعطوف أيضا وتقول : أنت غير قائم ولا قاعد تريد : وغير قاعد لما في (غير) من معني النفي وتقول : أنت غير القائم ولا القاعد تريد : غير القاعد كما قال الله عز وجل : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) [الفاتحة : 7] ولم يجيء هذا في المعرفة لا يستعملون (لا) مع المعرفة العلم في مذهب (غير) لا يجوز : أنت غير زيد ولا عمرو تقول : زيد قام أمس ولم يقعد ولا يجوز : زيد قام ويقعد وإنما جاز مع (لم) لأنها مع عملت فيه في معني الماضي ولا يجوز أن تنسق علي (لن ولم) بلا مع الأفعال لا تقول : لم يقم عبد الله لا يقعد وكذلك : لن يقوم عبد الله لا يقعد يا هذا ؛ لأن (لا) إنما تجيء في العطف لتنفي عن الثاني ما وجب للأول وتقول : ضربت عمرا وأخاه وزيد ضربت عمرا ثم أخاه وزيد ضربت عمرا أو أخاه وقوم لا يجيزون من هذه الحروف إلا الواو فقط ويقولون : لأن الواو بمعني الاجتماع فلا يجيزون ذلك مع ثم وأو ؛ لأن مع (ثم وأو) عندهم فعلا مضمرا ، فإن قلت : (زيد ضربت عمرا وضربت أخاه) لم يجز ؛ لأن الفعل الأول والجملة الأولي قد تمت ولا وصلة لها بزيد وعطفت بفعل آخر هو المتصل لسببه وليس لأخيه في (ضربت) الأولي وصلة ، فإن أردت بقولك : وضربت إعادة للفعل الأول علي التأكيد جاز ومن أجاز العطف علي عاملين قال : زيد في الدار والبيت أخوه وأمرت لعبد الله بدرهم وأخيه بدينار ؛ لأن دينارا ليس إلي جانب ما عملت فيه الباء وحرف النسق مع الأخ ولا يجوز أيضا أمرت لعبد الله بدرهم ودينار أخيه ؛ لأن أخاه ليس إلي جانب ما عملت فيه اللام وحرف النسق مع دينار وتقول : ضربت زيد وعمرا ويجوز أن ترفع عمرا وهو مضروب فتقول ضربت زيدا وعمر تريد : وعمرو كذلك وإنما يجوز هذا إذا علم المحذوف ولم يلبس وتقول.

هـذان ضارب زيدا وتاركه ؛ لأن الفعل لا يصـلح هنا لو قلت : هذان يضـرب زيدا ويتركه لم يجز وإنما جاز هذا في (فاعل) ؛ لأنه اسم فإذا قلت : هذان زيد وعمرو لم يجز إلا بالواو ؛ لأن الواو تقوم مقام التثنية والجمع.

واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر علي المكني المتصل المرفوع حتي تؤكـده نحو : قمت أنا وزيد وقام هو وعمرو قال الله عز وجل : (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا) [المائـدة : 24] ، فإن فصـلت بين الضـمير وبين المعطوف بشـيء حسن نحو : ما قمت ولا عمرو ويجوز أن تعطف بغير تأكيـد ولا يجوز عطف الظاهر علي المكني المخفوض نحو : مررت به وعمرو إلا أن يضـطر الشاعر وتقول : أقبل إن قيل لك الحقّ والباطل إذا أمرت بالحقّ : أردت : أقبل الحقّ إن قيل لك هو والباطل.

قد ذكرنا جميع هذه الأسـماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة وما يتبعها في إعرابها وكنت قلت في أول الكتاب أن الأسـماء تنقسم قسمين : معرب ومبني ، فإن المعرب ينقسم قسـمين :منصـرف وغير منصـرف وقد وجب أن يذكر من الأسـماء ما ينصـرف وما لا ينصـرف ثم نتبعه المبنيات.

ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف

اشارة

اعلم أن معني قولهم اسم منصـرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين ؛ لأنه مضارع عندهم للفعل والفعل لا جرّ فيه ولا تنوين وجر ما لا ينصرف كنصبه كما أن نصب الفعل كجزمه والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل ؛ لأن الجر يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم فجميع ما لا ينصـرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جرّ في موضع الجرّ وإنما فعل به ذلك ؛ لأنه دخل عليه ما لا يدخل علي الأفعال وما يؤمن معه التنوين ألاـ تري أن الألف واللام لا يـدخلان علي الفعل وكـذلك الأفعال لا تضاف إلي شـيء وأن التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة وأصول الأسماء كلها الصرف وإنما في بعضها ترك الصرف وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف ونحن نذكر ما لا ينصرف منها ليعلم ما عداها منصرف.

الأسباب التي تمنع الصرف تسعة

اشارة

متي كان في الاسم اثنان منها أو تكرر واحد في شيء منها منع الصرف ، وذلك وزن الفعل الذي يغلب علي الفعل والصفة والتأنيث الذي يكون لغير فرق والألف والنون المضارعة لألفي التأنيث والتعريف والعدل والجمع والعجمة وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد.

الأول : وزن الفعل

فما جاء من الأسماء علي أفعل أو يفعل أو تفعل أو نفعل أو فعل ويفعل وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف فأفعل نحو أحمر وأصفر وأخضر لا ينصرف ؛ لأنه علي وزن أذهب وأعلم وهي صفات فقد اجتمع فيها علتان وأحمد اسم رجل لا ينصرف ؛ لأنه علي وزن أذهب فهو معرفة ففيه علتان ، فإن نكرته صرفته تقول : مررت بأحمد يا هذا وبأحمد آخر وأعصر اسم رجل لا ينصرف ؛ لأنه مثل أقتل وكذلك إن سميته بتنضب وترتب وتألب فأما تولب إذا سميت به فمصروف ؛ لأنه مثل جعفر ، فإن سميت علي هذا رجلا بيضرب قلت : هذا يضرب قد جاء ومررت بيضرب ورأيت يضرب وكذلك : تضرب ونضرب واضرب ، وإن سميته بفعل قلت : هذا ضرب قد جاء ورأيت ضرب ، وإن سميته بضرب صرفته ؛ لأنه مثل حجر وجمل وليس بناؤه بناء يخص الأفعال ولا هي أولي به من الأسماء بل الأسماء والأفعال فيه مشتركة وهو كثير فيهما جميعا ، وإن سميت رجلا بنرجس لم تصرفه ؛ لأنه علي مثال نصرب وليس في الأسماء شيء علي مثال فعلل ولو كان فيها فعلل لصرفنا نرجس إذا سمينا به.

أما (نهشل) اسم رجل فمصروف ؛ لأنه علي مثال (جعفر) وليس هو تفعل إنما هو فعلل ولكن لو سميت رجلا بتذهب لتركت صرفه فقلت : هذا تذهب ورأيت تذهب ومررت بتذهب وجميع هذه إذا نكرتها صرفتها تقول : مرت بتغلب وتغلب آخر ؛ لأنه قد زالت إحدي العلتين ، وهي التعريف ، فإن سميت بقام عمرو حكيت فقلت : هذا قام عمرو ورأيت قام

عمرو وكـذلك كل جملة يسـمي بها نحو : تأبط شـرا تقول هذا تأبط شـرا وكذلك إذا سـميته (بقاما) قلت : هذا قاما ورأيت قاما ومررت بقاما وهـذا قاموا ورأيت قاموا ومررت بقاموا ، وإن سـميت (بقام) وفي قام ضـمير الفاعل حكيته فقلت : هذا قام قد جاء ومررت بقام يا هذا تدعه علي لفظه لأنك لم تنقله من فعل إلي اسم إنما سميت بالفعل مع الفاعل جميعا رجلا فوجب أن تحكيه فأما إن سميت (بقام) ولا ضمير فيه فهو مصـروف ؛ لأنه مثل باب ودار وقد نقلته من الفعل إلي الاسم ولو كان فعلا لكان معه فاعل ظاهر أو مضـمر وكذلك لو سميت بقولك : زيد أخوك لقلت هذا زيد أخوك قد جاء ورأيت أخوك ومررت بزيد أخوك تحكي الكلام كما كان ، فإن سـميت رجلا (بضـربت) ولا ضـمير فيه قلت : هذا ضـربه فتقف عليه بهاء ؛ لأن الأسـماء المؤنثة من هذا الضـرب إذا وقفت عليها أبدلت التاء هاء تقول : هذا سـلمة قد جاء فإذا وقفت قلت : سـلمه وكذلك (ضـربت) إذا سـميت بها خرجت عن لفظ الأفعال ولزمها ما يلزم الأسماء وليست التاء في (ضربت) اسما ولو كانت اسـما لحكي وقد ذكرنا فيما تقدم أن هذه التاء إنما تدخل في فعل المؤنث لتفرق بينه وبين فعل المذكر ، وإذا سميت (بضربت) وفيها ضمير الفاعلة حكيت فقلت : هذا ضـربت قد جاء ورأيت ضربت ومررت بضربت ؛ لأن فيه ضميرا ولو أظهرت لقلت ضربت هي وكل اسم صـار علما لشـيء وهو علي مثال الأفعال في أوله زياداتها لا تصـرفه ، فإن سـميت بأضـرب أو أقبل قطعت الألف ولم تصـرفه فقلت : هـذا أضـرب قـد جاء وأذهب وأقبل قـد جاء ؛ لأن ألف الوصل إنما حقها الـدخول علي الأفعال وعلي الأسـماء الجارية علي تلك الأفعال نحو : استضـرب استضـرابا وانطلق انطلاقا فأما الأسـماء التي ليست بمصادر جاريـة علي أفعالها فألف الوصل غير داخلـة عليها وإنما دخلت في أسـماء قليلـة نحو : ابن وامريء واست وليس هـذا بابهـا ، وإن سـميت رجلاـ (بتضارب) صـرفته ؛ لأنه ليس علي مثال الفعل فتقول : هـذا تضارب قد جاء ومررت بتضارب ، فإن صغرته وهو معرفة قلت :تضيرب فلم تصرفه ؛ لأنه قد ساوي تصغير (تضرب) وأنت لو سميت رجلا (بتضرب) ثم صغرته وأنت تريد المعرفة لم تصرفه.

وأفعل منك لا يصرف نحو : أفضل منك وأظرف منك ؛ لأنه علي وزن الفعل وهو صفة ، فإن زال وزن الفعل انصرف ألا تري أن العرب تقول : هو خير منك وشر منك لما زال بناء (أفعل) صرفوه ، فإن سميت بأفعل مفردا أو معها (منك) لم تصرفها علي حال ، وأما أجمع وأكتع فلا ينصرفان لأنهما علي وزن الفعل وهما معرفتان لأنهما لا يوصف بهما إلا معرفة ، فإن ذكرتهما صرفتهما ، وإن سميت رجلا ضربوا فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا ضربون قد جاء من قبل أن هذه الواو ليست بضمير فلما صار اسما صار مثل (مسلمون) والاسم لا يجمع بواو ولا نون معها ومن قال مسلمين قالت : ضربين وكذلك لو سميت (بضربا) قلت : ضربان قد جاء فيمن قال : أكلوني البراغيث ومن قال : مسلمين وعشرين لم يقل في مسلمات ملسمين ؛ لأن ذاك لما صار اسما لواحد شبه بعشرين ويبرين.

الثاني : الصفة التي تتصرف

وذلك نحو : أفعل الذي له فعلاء نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأعمي وعمياء وأحمر لا ينصرف ؛ لأنه علي وزن الفعل وهو صفة وحمراء لا تتصرف ؛ لأن فيها ألف التأنيث وهي مع ذلك صفة ولو كان ألف التأنيث وحدها في غير صفة لم تنصرف ونحن نذكر ذلك في باب التأنيث والصفة لا تكون معرفة إلا بالألف واللام وكل بناء دخلته الألف واللام فهو منصرف ومتي صارت الصفة اسما فقد زال عنها الصفة فأما قائمة وقاعدة وما أشبه ذلك إذا وصفت بها فهو منصرف ؛ لأن هذه الهاء إنما دخلت فرقا بين المذكر والمؤنث وهي غير لازمة فهي مثل التاء في الفعل إذا قلت : ضربت وضربت وإنما يعتد بالتأنيث الذي لم يذكر للفرق وأجازوا مثني وثلاث ورباع غير مصروف وذكر سيبويه أنه نكرة وهو معدول فقد اجتمع فيه علتان ، وإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته لأنك تقول أحيد وثني فيصير مثل حمير فيخرج إلي مثال ما ينصرف.

الثالث التأنيث

والمؤنث علي ضربين : ضرب بعلامة وضرب بغير علامة فأما المؤنث الذي بالعلامة فالعلامة للتأنيث علامتان : الهاء والألف فالأسماء التي لا تنصرف مما فيها علامة فنحو : حمدة

اسم امرأة وطلحة اسم رجل لا ينصرفان لأنهما معرفتان وفيهما علامة التأنيث ، فإن نكرتهما صرفتهما تقول : مررت بحمدة وحمدة أخري وبطلحة وطلحة آخر وكل اسم معرفة فيه هاء التأنيث فهو غير مصروف فأما ألف التأنيث فتجيء علي ضربين : ألف مفردة نحو بشري وخبلي وسكري وألف قبلها ألف زائدة نحو : صحراء وحمراء وخنفساء وكل اسم فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة فهو غير مصروف معرفة كان أو نكرة ، فإن قال قائل فما العلتان اللتان أوجبتا ترك صرف بشري وإنما فيه ألف للتأنيث فقط قيل : هذه التي تدخلها الألف يبني الاسم لها وهي لازمة وليست كالهاء التي تدخل بعد التذكير فصارت للملازمة والبناء كأنه تأنيث آخر وتضارع هذه الألف الألف التي تجيء زائدة للإلحاق إذا سميت بما يكون فيه ، وذلك نحو : ألف ذفري وعلقي فيمن قال : علقاة وحبنطي ، فإن سميت بشيء منها لم تصرفه لأنها ألف زائدة كما إن ألف التأنيث زائدة وقد امتنع دخول الهاء عليها في المعرفة وأشبهت ألف التأنيث لذلك.

وحق كل ألف تجيء زائدة رابعة فما زاد أن يحكم عليها بالتأنيث حتي تقوم الحجة بأنها ملحقة ؛ لأن بابها إذا جاءت زائدة رابعة فما زاد فللتأنيث لكثرة ذلك واتساعه والإلحاق يحتاج إلي دليل لقلته والدليل الذي تعلم به الألف الملحقة أن تنون وتدخل عليها هاء نحو من جعل علقي ملحقة فنون وألحق الهاء فقال : علقاة ولهذا موضع يبين فيه وإنما شبهت ألف حبنطي بألف التأنيث كما يثبت الألف والنون في عثمان بالألف والنون في غضبان لما تعرف عثمان وصار لا يدخله التأنيث ، فإن صغرت علقي اسم رجل صرفته ، وإن سميت رجلا بمعزي لم تصرفه ، وإن صغرته لم تصرفه أيضا ؛ لأنه اسم لمؤنث فأما من ذكر معزي فهو يصرفه وتتري فيها لغتان كعلقي فأما أرطي ومعزي فليس فيه إلا لغة واحدة الإلحاق والتنوين ، فإن سميت بهما لم تصرفهما كما ذكرت لك ، وإن سميت بعلباء صرفته ؛ لأنه ملحق بسرداح تقول علبيي كما تقول : سريديح ولو كانت للتأنيث لقلت علبياء.

وأما التأنيث بغير علامة فنحو : زينب وسعاد لا ينصرفان لأنهما اسمان لمؤنث ، وإن سميت امرأة باسم علي أربعة أحرف أصلية أو فيها زائدة فما زاد لم يصرف ؛ لأن الحرف الرابع

بمنزلـة الهاء ؛ لأن الهاء لا تكون إلا رابعـة فصاعـدا إلا في اسم منقوص نحو : ثبـة وكـذلك إن سـميت مذكرا باسم مؤنث لا علامة فيه ولم تصرفه نحو رجل سميته بعناق وسعاد وقالوا : إنّ أسماء اسم رجل إنما لم يصرف وهو جمع اسم علي أفعال وحق هذا الجمع الصرف ؛ لأنه من أسـماء النساء فلما سـمي به الرجل لم يصرف ولو قال قائل : إنما هو فعلاء أرادوا أسماء وأبدلوا الواو همزة كما قال في وسادة إسادة لكان مـذهبا ، فإن سـميت مؤنثا باسم ثلاثي متحرك الأوسط فهو غير مصـروف نحو : امرأة سـميتها بقدم ، فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط نحو : هند ودعد وجمل فمن العرب من يصـرف لخفة الاسم وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف ، فإن سـميت امرأة باسم مـذكر ، وإن كان ساكن الأوسط لم تصـرفه نحو زيـد وعمرو ؛ لأن هـذه من الأخف وهو المذكر إلي الأثقل وهو المؤنث فهذا مذهب أصـحابنا وهو في هذا الموضع نظير رجل سميته بسعاد وزينب وجيأل فلم تصرفه لأنها أسماء اختص بها المؤنث وهو علي أربعة أحرف والرابع كحرف التأنيث ، وإن سموا رجلا بقدم وخشل صرفوه وحقروه فقالوا : قديم.

الرابع : الألف والنون اللتان يضارعان ألفي التأنيث

اعلم أنهما لا يضارعان ألفي التأنيث إلا إذا كانتا زائـدتين زيدا معا كما زيدت ألفا التأنيث معا ، وإذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تأنيث كما لا يدخل علي ألفي التأنيث تأنيث ، وذلك نحو : سـكران وغضبان لأنك لا تقول : سكرانة ولا غضبانة إنما تقول : غضبي وسكري فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليهما ضارعا التأنيث وكـذلك كل اسم معرفـة في آخره ألف ونون زائـدتان زيدا معا فهو غير مصـروف ، وذلك نحو : عثمان اسم رجل لا تصـرفه ؛ لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون وهما في موضع لا يدخل عليهما التأنيث ؛ لأن التسمية قد حظرت ذلك فهذا مثل حبنطي وذفري إذا سـميت بهما لما حظرت التسـمية دخول الهاء اشبهت الألف ألف التأنيث فلم تصرف في المعرفة وصرف في النكرة وكذلك عثمان غير مصـروف في المعرفة ، فإن نكرته صـرفته ؛ لأنه في نكرته كعطشان الذي له عطشـي وكذلك إذا سـميته بعريان وسـرحان وضبعان لم تصرفه ، فإن نكرته صرفته ، وإن حقرت سرحان اسم رجل صرفته فقلت :

سريحين ؛ لأنه ملحق بسرداح في نكرته ولكنك إن حقرت عثمان فقلت : عثيمان لم تصرفه وتركت الألف والنون علي حالهما كما فعلت بألفي التأنيث إذا قلت : حميراء فعثمان مخالف كسرحان كأنه إنما بني هذا البناء في حال معرفته وهذا يبين في التصغير ، وإن سميت بطحان من الطحن وسمان من السمن وتبان من التبن صرفت جميع ذلك ، وإن سميت بدهقان من الدهق لم تصرفه ، وإن سميته من التدهقن صرفته.

وكذلك شيطان إن كان من التشيطن صرفته ، وإن كان من شيّط لم تصرفه.

وقال سيبويه : سألت الخليل عن رمّان فقال : لا أصرفه وأحمله علي الأكثر إذا لم يكن له معني يعرف يعني أنه إذا سمي لم يصرفه في المعرفة ؛ لأنه لا يدري من أي شيء اشتقاقه فحمله علي الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون قال : وسألته عن سعدان ومرجان.

فقال : لا أشكّ في أن هذه النون زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام مثل : سرداح ولا فعلال إلا مضعفا ولو جاء شيء علي مثال جنجان لكانت النون عندنا بمنزلة نون مرّان إلا أن يجيء أمر يبين أو يكثر في كلامهم فيدعوا صرفه.

قال أبو العباس : صرف جنجان ؛ لأن المضاعف من نفس الحرف بمنزلة خضخاض ونحوه فأما عوغاء فيختلف فيها فمنهم من يجعلها كخضخاض فيصرف ومنهم من يجعلها بمنزلة عوراء فلا يصرف.

الخامس : التعريف

متي ما اجتمع مع التعريف التأنيث أو وزن الفعل أو العجمة أو العدل أو الألف والنون لم يصرف فالتأنيث نحو : طلحة وحمزة وزينب اجتمع في هذه الأسماء أنها مؤنثات وأنها معارف والألف والنون مثل عثمان والعدل مثل عمر وسحر ووزن الفعل مثل أحمد ويشكر والعجمة نحو : إبراهيم وإسماعيل ويعقوب فجميع هذه لا تصرف لإجتماع العلتين فيها ، فإن سميت بيعقوب وأنت تريد ذكر القبح صرفته ؛ لأنه مثل يربوع فأما الصفة والجمع فإنهما لا يجتمعان مع التعريف بالتسمية ؛ لأن الصفة إذا سمي بها زال عنها معني الصفة والجمع لا يكون معرفة أبدا إلا بالألف واللام ، فإن سميت بالجمع الذي لا ينصرف رجلا نحو : مساجد

لم تصرفه وقلت : هذا مساجد قد جاء إنما لم يصرف ؛ لأنه معرفة وإنه مثال لا يكون في الواحد فأشبه الأعجمي المعرفة ، فإن صغرته صرفته فقلت : مسيجد ؛ لأنه قد عاد البناء إلي ما يكون في الواحد مثله وصار مثل ميسر.

وقال سيبويه : سراويل واحد أعرب وهو أعجمي وأشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فهو مصروف في النكرة.

وإن سميت به لم تصرفه ، وإن حقرته اسم رجل لم تصرفه ؛ لأنه مؤنث مثل عناق وعناق إذا سميت به مذكرا لم تصرفه ، وأما شراحيل فمصروف في التحقير ؛ لأنه لا يكون إلا جمعا وهو عربيّ وقال الأخفش : الجمع الذي لا ينصرف إذا سميت به إن نكّرته بعد ذل لك لم تصرفه أيضا.

السادس : العدل

ومعني العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه إما لإزالة معني إلي معني وإما ؛ لأن يسمي به فأما الذي عدل لإزالة معني إلي معني فمثني وثلاث ورباع وآحاد فهذا عدل لفظه ومعناه عدل عن معني اثنين إلي معني اثنين اثنين وعن لفظ اثنين إلي لفظ مثني وكذلك أحاد عدل عن لفظ واحد إلي لفظ أحاد وعن معني واحد إلي معني واحد واحد وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف ؛ لأنه معدول وأنه صفة ولو قال قائل : إنه لم ينصرف ؛ لأنه عدل في اللفظ والمعني جميعا وجعل ذلك لكان قولا : فأما ما عدل في حال لتعريف فنحو : عمر وزفر وقثم عدلن عن عامر وزافر وقائم أما قولهم : يا فسق فإنما أرادوا : يا فاسق وقد ذكر في باب النداء وسحر إذا أردت سحر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام فهو لا يصرف تقول :لقيته سحر يا هذا فاجتمع فيه التعريف.

والعدل عن الألف واللام ، فإن أردت سحرا من الأسحار صرفته ، وإن ذكرته بالألف واللام أيضا صرفته فأما ما عدل للمؤنث فحقه عند أهل الحجاز البناء ؛ لأنه عدل مما لا ينصرف فلم يكن بعد ترك الصرف إلا البناء.

ويجيء علي (فعـال) مكسور اللاـم نحو : حـذام وقطام وكـذلك في النـداء نحو : يا فساق ويا غـدار ويا لكاع ويا خباث فهـذا اسم الخبيث واللكعاء والفاسـقة وفعال في المؤنث نظير فعل في المـذكر وقـد جاء هذا البناء اسـما للمصدر فقالوا : فجار يريدون : فجرة وبداد يريدون : بددا ولا مساس يريدون : المسّ ويجيء اسما للفعل نحو : مناعها أي امنعها وحذار اسم احذر ومما عدل عن الأربعة : قرقار يريدون : قرقر وعرعار وهي لعبـة ونظيرها من الثلاثـة : خراج أي أخرجوا وهي لعبة أيضا وجميع ما ذكر إذا سـمي به امرأة فبنو تميم ترفعه وتنصـبه وتجريه مجري اسم لا ينصـرف فأما ما كان آخره راء ، فإن بني تميم وأهل الحجاز يتفقون علي الحجازية وذلك : سـفار وهو اسم ماء وحضار اسـم كوكب ، قال سيبويه : يجوز الرفع والنصب ، قال الأعشي :

ومرّ دهر علي وبار

فهلكت جهرة وبار (1)

1- هذا البيت من شواهد النحويين ، وأول من استشهد به سيبويه : علي أن وبار رفع ، والمطرد فيما كان آخره راء من وزن فعال أن يبني علي الكسـر في لغة الحجاز. وأورده شـراح الألفية شاهدا علي ورود وبار علي اللغتين : إحداهما البناء علي الكسـر ، والثانية إعرابها إعراب ما لا ينصرف. وزعم أبو حيان : أنه يحتمل أن يكون وبار الثاني فعلا ماضيا مسندا إلي الواو. قال الأعلم : " وبار : اسم أمة قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت كهلاك عاد وثمود". وقال البكري في" معجم ما استعجم" : " قال أبو عمرو : وبار بالدهناء ، بلاد بها إبل حوشية ، وبها نخل كثير لا يأبره أحد ولا يجده ؛ وزعم أن رجلا وقع إلي تلك الأرض ، فإذا تلك الإبل ترد عينا وتأكل من ذلك التمر ، فركب فحلا منها ووجهه قبل أهله ، فاتبعته تلك الإبل الحوشـية فذهب إلي أهله. وقال الخليل : وبار كانت محلة عاد ، وهي بين اليمن ورمال يبرين ؛ فلما أهلك الله عـادا ورث محلتهم الجن ، فلاـ يتقاربهـا أحـد من النـاس ؛ وهي الأرض التي ذكرها الله تعالي في قوله : "وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَـدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ. أَمَـدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ". وقال إسـحاق بن إبراهيم الموصـلي : كان من شأن دعميص الرمل العبدي ، الذي يضـرب به المثل فيقال :أهدي من دعميص الرمل ، إنه لم يكن أحد دخل أرض وبار غيره ، فوقف بالموسم بعد انصـرافه من وبار ، وجعل ينشد : من يعطني تسـعا وتسعين نعجة هجانا وأدما أهده لوبار فلم يجبه أحد من أهل الموسم إلا رجل من مهرة ، فإنه أعطاه ما سأل ؛ وتحمل معه في جماعة من قومه بأهلهم وأموالهم ؛ فلما توسطوا الرمل طمست الجن بصر دعميص ، واعترته الصرفة فهلك هو ومن معه جميعا. انظر خزانة الأدب 1 / 250.

وجمع هـذا إذا سـمي به المـذكر لم ينصـرف ؛ لأن هذا بناء بني للتأنيث وحرك بالكسـر لذلك ؛ لأن الكسـرة من الياء والياء يؤنث بها وهو متصـرف في النكرة ومنهم من يصـرف رقاش وعلاب إذا سـمي به كأنه سـمي بصـباح ، وإذا كان اسما علي فعال لا يدري ما أصله بالقياس صرفه ؛ لأـنه لم يعلم له علـة توجب إخراجه عن أصـله وأصـل الأسـماء الصـرف وكل (فعال) جائز متي كانت من (فعل أو فعل أو فعل ولا يجوز من أفعلت) ؛ لأـنه لم يسـمع من بنات الأربعـة إلا قرقار وعرعار وفعال إذا كان أمرا نصب بعـده وليس يطرد (فعال) إلا في النـداء وفي الأمر.

السابع : الجمع الذي لا ينصرف

وهو الذي ينتهي إليه الجموع ولا يجوز أن يجمع وإنما منع الصرف ؛ لأنه جمع جمع لا جمع بعده ألا تري أن أكلبا جمع كلب ، فإن جمع أكلبا قلت : أكالب فهذا قد جمع مرتين فكل ما كان من هذا النوع من الجموع التي تشبه التصغير وثالثه ألف زائدة كما أن ثالث التصغير ياء زائـدة وما بعده مكسور كما أن ما بعد ثالث التصـغير مكسور فهو غير منصـرف ، وذلك نحو : دراهم ودنانير فدراهم في الجمع نظير دريهم في التصـغير ودنانير نظير دنينير فليس بين هذا الجمع وبين التصـغير إلا ضـمة الأول في التصغير وفتحة في الجمع ، وإن ثالث التصغير ياء وثالث هذا ألف فهذا الجمع الذي لا ينصرف.

فإن أدخلت الهاء علي هذا الجمع انصـرف ، وذلك نحو : صياقلة ؛ لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كمدائني لما نسبت إلي مدائن انصرف وكان قبل التسمية لا ينصرف الإعراب علي الباء كما وقع علي ياء النسب ، فإن كان هذا الجمع فيما لا مه ياء مثل جوار نونت في الجر

والرفع ؛ لأن هذه الياء تحذف في الوقت في الجر والرفع فعوضت النون من ذلك ، وإذا وقعت موضع النصب بنيت الياء ولم تصرف وقلت : رأيت جواري يا هذا.

وقال أبو العباس رحمه الله : قال أبو عثمان : كان يونس وعيسي وأبو زيد والكسائي ينظرون إلي جوار وبابه أجمع فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفا صرفوه وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون بغير المعتل يسكنونه في الرفع خاصة وهو قول أهل بغداد والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع هو قول الخليل وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وجميع البصريين.

قال أبو بكر : فأما الياء في (ثمان) فهي (ياء نسب) وكان الأصل ثمني مثل يمني فحذفت إحدي اليائين وأبدلت منها الألف كما فعل ذلك بيمني حين قالوا : يمان يا هذا وقد جعل بعض الشعراء ثماني لا ينصرف.

قال الشاعر :

يحدو ثماني مولعا بلقاحها (1) ...

1- علي أن" ثماني" لم يصرف في الشعر شذوذا ، لما توهم الشاعر أن فيه معني الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ، وكان القياس أن يقول : ثمانيا. قال ابن السيد : في" ثماني" لغتان : الصرف لأنه اسم عدد وليس بجمع ، ومنع الصرف لأنه جمع من جهة معناه ، لأنه عدد يقع للجمع ، بخلاف يمان وشآم ، لأنه غير جمع وفيه جمع ، فإن س وغيره قالوا : إنه شاذ ، توهم الشاعر فيه معني الجمع فلم يصرفه. ولم يقل أحد إنه لغة. وفي" شرح شواهد الكتاب" للنحاس : قال سيبويه : " وقد جعل بعض الشعراء ثماني بمنزلة حذاري : حدثني أبو الخطاب ، أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منون. وسمعت أبا الحسن يقول : إن هذا الأعرابي غلط وتوهم أن ثماني جمع علي الواحد وتوهم أنه من الثمن". أي : توهم أن الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها. وقال الأعلم الشنتمري : كأنه توهم أن واحد ثمنية كحذرية ثم جمع فقال ثماني كما يقال حذاري في جمع حذرية ، والمعروف صرفها علي أنها اسم واحد أي : بلفظ المنسوب ، نحو يمان. والحذرية ، - بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وتخفيف المثناة التحتية : قطعة غليظة من الأرض. انظر خزانة الأدب 1 / 55.

وأما بخاتي فلا ينصرف ؛ لأن الياء لغير النسب وهي التي كانت في بختية وكذلك كرسي وكراسي وقمري وقماري.

الثامن : العجمة

الأسماء الأعجمية الأعلام غير مصروفة إذا كانت العرب إنما أعربتها في حال تعريفها نحو : إسحاق وإبراهيم ويعقوب ؛ لأن العرب لم تنطق بهذه إلا معارف ولم تنقلها من تنكير إلي تعريف فأما ما أعربته العرب من النكرات من كلام العجم وأدخلت عليه الألف واللام فقد أجروه مجري ما أصل بنائه له ، وذلك نحو : ديباج وإبريسم ونيروز وفرند وزنجبيل وشهريز وآجر فهذا كله قد أعربته العرب في نكرته وأدخلت عليه الألف واللام فقالوا : الديباج والشهريز والنيروز والفرند فجميع هذا إذا سميت به مذكرا صرفته ؛ لأن حكمه حكم العربي ، فإن كان الاسم العلم ثلاثيا صرفوه لخفته نحو : نوح ولوط ينصرفان علي كل حال.

التاسع : الاسمان اللذان يجعلان اسما واحدا

والأول منهما مفتوح والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة ويتصرف في النكرة وهو مشبه بما فيه الهاء ؛ لأن ما قبله مفتوح كما أن ما قبل الياء مفتوح وهو مضموم إلي ما قبله كما ضمت الهاء إلي ما قبلها ، وذلك نحو : حضر موت وبعلبك ورام هرمز ومارسرجس ومنهم من يضيف ويصرف ومنهم من يضيف ولا يصرف ويجعل كرب في (معدي كرب) مؤنثا ومنهم من يقول : معد يكرب يجعله اسما واحدا إلا أنهم لا يفتحون الياء ويتركونها ساكنة يجعلونها بمنزلة الياء في دردبيس وكذلك إذا أضافوا يقولون : رأيت معدي كرب يلزمون الياء الإسكان استثقالا للحركة فيها.

مسائل من هذا الباب

قال أبو العباس : قال سيبويه : تصرف رجلا سميته قيل أورد اللتين تقديرهما فعل فقيل له : لم صرفتهما وفعل لا ينصرف في المعرفة ؛ لأنه مثال لا تكون عليه الأسماء فقال : لما سكنت عيناهما ذهب ذلك البناء وصارا بمنزلة فعل وفعل قيل له : فكيف تزعم أنك إذا قلت لقضو الرجل ثم أسكنت علي قول من قال في عضد عضد قلت : لقضو الرجل ولم ترد الياء ، وإن كانت الضمة قد ذهبت لأنك زعمت تنويها وأنك لم تبنها علي (فعل) ولكنك أسكنتها من (فعل) فذلك البناء في نيتك وكذلك تقول في (ضوء) كما تري إذا خففت الهمزة (ضو) فأثبت واوا طرفا وقبلها حركة ومثل هذا لا يكون في الكلام فقلت : إنما جاز هذا ؛ لأن حركتها إنما هي حركة الهمز لأنها الأصل فهي في النية واشباه هذا كثير فلم لم تترك الصرف في قيل وردّ اللتين هما فعل ؛ لأن الإسكان عارض والحركات في النية قال : فالجواب في ذلك أنه حين قال لقضو الرجل فأسكن الضاد إنما سكنها من شيء مستعمل يتكلم به فالإسكان فيه عارض ؛ لأن قولهم المستعمل إنما هو لقضو ثم يسكنون وكذلك الهمزة المخففة إنما المستعمل إثباتها ثم تخفف استثقالا فيقولون : ضو وقضو استخفافا ، وأما قيل وردّ فلا يستعمل الأصل منهما البتة لا يقال : قول ثم يخفف ولا ردد فهذا يجري مجري ما لا أصل له إلا ما يستعمل.

ولذلك قالوا في تصغير سماء سمية ؛ لأن هذه الياء لا يستعمل إلا حذفها فلذلك دخلت الهاء وصارت بمنزلة ما أصله الثلاثة وقياس هذا القول أنك إذا سميت رجلا : (ضرب) ثم أسكنت فقلت ضرب لم تصرفه ؛ لأن الأصل يستعمل ، وإن أسكنت فقلت (ضرب) التي هي فعل ثم سميت بها مسكنة وجب أن تصرف ؛ لأن الأصل لم يقع في الاسم قط وأنه لم يسم به إلا مسكنا والدليل علي ذلك أنهم إذا سموا رجلا جيأل ثم خففوا الهمزة قالوا : جمل ولم يصرفوه وقال : سئل التوزي وروي عن أبي عبيدة أنه يقال للفرس الذكر لكع والأنثي لكعة فهل ينصرف لكع علي هذا القول فالجواب في ذلك : أن لكعا هذه تنصرف في المعرفة ؛ لأنه ليس ذلك المعدول الذي يقال للمؤنث منه (لكاع) ولكنه بمنزلة : حطم ، وإن كان حطم صفة ؛

لأنه اسم ذكره من باب صـرد ونغر فلم يؤخذ من مثال عامر فيعدل في حالة التعريف إلي عمر ونحوه وقال : الأسـماء الأعجمية التي أعربتها العرب لا يجيء شـيء منها علي هيئته وأنت إذا تفقدت ذلك وجدته في إبراهيم وإسـحاق ويعقوب وكذلك فرعون وهامان وما أشبهها لأنها في كلام العجم بغير هذه الألفاظ فمن ذلك أن إبراهيم بلغة اليهود منقوص الياء ذاهب الميم وأن سارة لما أعربها نقصت نقصا كبيرا وكذلك إسـحاق والأسـماء العربيـة ليس فيها تغيير ويبين ذلك أن الإشـتقاق فيها غير موجود ولا يكون في العربية نعت إلا باشـتقاق من لفظه أو من معناه ولو قال قائل : هل يجوز أن يصـرف إسـحاق كنت مشتركا إن كان مصدر إسـحاق السفر إسحاقا تريد : أبعده إبعادا فهو مصروف ؛ لأنه لم يغير والسـحيق : البعيـد قال الله عز وجل : (أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكانٍ سَـحِيقٍ) [الحج : 31] ، وإن سـميته إسحاق اسم النبي تصرفه ؛ لأنه قد غير عن جهته فوقع في كلام العرب غير معروف المذهب وكذلك يعقوب الذي لم يغير وإنما هو اسم طائر معروف قال الشاعر :

عال يقصّر دونه اليعقوب (1) ...

فإذا سمينا بهذا صرفناه ، وإن سميناه يعقوب اسم النبي لم تصرفه ؛ لأنه قد غير عن جهته فوقع غير معروف المذهب وإنما جاء في القرآن في مواضع من صرف عاد وثمود وسبأ فالقول فيها : أنها أسماء عربية وأن القوم عرب في أنفسهم فقوله عز وجل : (وَعاداً وَثَمُودَ وَأَصْحابَ الرَّسِ) [الفرقان : 38] وإنما هم آباء القبائل كقولك : جاءتني تميم وعامر إنما هو قبيلة تميم وقبيلة عامر فحذف قبيلة كقولك : واسأل القرية فأما عاد فمنصـرف اسم رجل علي كل حال ؛ لأن كل عجمي لا علامـة للتأنيث فيه علي ثلاثة أحرف فهو مصـروف ، وأما ثمود فهو فعول من الثّمد وهو المـاء القليـل فمن صـرفه جعله أبا للحي والحي نفسه ، وأما سـبأ فهو جـد بني قحطان والقول فيه كالقول في ثمود وعاد والأغلب فيه أنه الأب والأكثر في القراءة : (لَقَدْ

1- انظر الحيوان للجاحظ 1 / 428.

كانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ)(1) [سبأ : 15] و (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) [النمل : 22] وتقول :

هو اسم امرأة وهي أمهم وليس هذا بالبعيد قال النابغة الجعدي :

من سبأ الحاضرين مأرب إذ

يبنون من دون سيله العرما (2)

1- قرأ أبو عمرو ، والبزي : لسبأ بالفتح. وقرأ الباقون : لسبأ مجرور. فمن فتح وترك الصرف ، فلأنه جعل (سبأ) اسما للقبيلة ، ومن صرف وكسر جعل (سبأ) اسما لرجل ، أو لحي. قرأ الكسائي : لسبأ في مسكنهم بكسر الكاف. وقرأ حفص ، وحمزة : في مسكنهم بفتح الكاف. وقرأ الباقون : مساكنهم علي الجمع. فمن قرأ : مساكنهم أتي باللفظ وفقا للمعني ؛ لأن لكل ساكن مسكنا فجمع ، و (المساكن) جمع (مسكن) الذي هو اسم للموضع ، من : (سكن ، يسكن). وحجتهم : أنها مضافة إلي جماعة (فمساكنهم) بعددهم ، ويقوي الجمع : إجماع الجميع علي قوله : (فَتِلْكَ مَساكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ.) ومن قرأ : مسكنهم بالفتح يشبه أن يكون جعل (المسكن) مصدرا ، وحذف المضاف ، والتقدير : في مواضع سكناهم ، فلما جعل المسكن كالسكن أفرد كما تفرد المصادر ، وعلي هذا قوله : (فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ) أي : في موضع قعود ، ألا تري أن لكل واحد من المتقين موضع قعود. ومن قرأ : مسكنهم جعله اسم الموضع الذي يسكنون فيه ، وإنما وحد ؛ لأنه أراد بلدهم ، وقد يجوز أن يراد بذلك جمع (المساكن) ، ثم يؤدي الواحد عن الجمع. قال الكسائي : (مسكن ومسكن) لغتان ، قال نحويو البصرة : والأشبه فيه الفتح ؛ لأن اسم المكان من : (فعل يفعل) علي (المفعل) بالفتح ، وإن لم يرد المكان ، ولكن أراد المصدر ، فالمصدر - أيضا أطرح بالكافرين في الدرك ا لأسفل يا رب أصطلي الضرما يا أيها الناس هل ترون إلي فارس بادت وخر من دعما أمسوا عبيدا يرعون شاءكم كأنما كان ملكهم حلما أو سبا الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سيله العرما وأنشد بعده : الكامل ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم علي أن ظن يقل فيها نصب المفعول الواحد ، فإن معناه هنا لا تظني شيئا غير نزولك. وصحة هذا المعني لا تقتضي تقدير مفعول آخر. وفيه رد للنحويين ، فإنهم قالوا : المفعول الثاني لظن محذوف اختصارا لا اقتصارا. وبه استشهد شراح الألفية ، وقالوا : تقديره : فلا تظني غيره واقعا ، أو حقا. وجملة : فلا تظني غيره ، معترضة بين نزلت ، وبين متعلقة ، وهو مني. انظر خزانة الأدب 3 / 317.

مأرب : موضع ، والعرم : هذا الذي يسمي السكر والسكر فهو من قولك : سميته سكرا.

والسّكر : اسم الموضع وتقول : كل أفعل يكون وصفا وكل أفعل يكون اسما وكل أفعل أردت به الفعل نصب أبدا ؛ لأن (كل) لا يليها اسم علم إلا أن تريد كل أجزائه فأما إذا وليها اسم مفرد يقوم مقام الجمع فلا يكون إلا نكرة وقد بنيت ذا فيما تقدم وتقول : أفعل إذا كان وصفا فقصته كذا فتترك صرفه كما تترك صرف أفعل إذا كان معرفة وإنما صار معرفة لأنك إذا أردت هذا البناء فقط وهذا الوزن فصار مثل زيد الذي يدل علي شيء بعينه ألا تري أنه لا يجوز أن تقول الأفعل ، وإذا كان كذا فقضيته كذا ؛ لأنه لا ثاني له.

فإن قلت : هذا رجل أفعل فلا تصرفه ؛ لأنه موضع حكاية حكيت بها رجلا أحمر كقولك : كلّ أفعل زيد نصب أبدا إذا مثلت به الفعل خاصة وتقول : هذا رجل فعلان فتصرف ؛ لأنه قد يكون هذا البناء منصرفا إذا لم يكن له فعلي ، فإن قلت فعلان إذا كان من قصته كذا فجئت به اسما لا يشركه غيره لم تصرف وتقول : كل فعلي أو فعلي كانت ألفها لغير التأنيث انصرفت ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم تنصرف ؛ لأن ما فيه ألف التأنيث لا

ينصـرف في معرفة ولا نكرة وقال الأخفش : لو سـميت رجلا بخمسة عشـر لقلت : هذا خمسة عشر قد جاء وهذا خمسة عشر آخر ومررت بخمسة عشر مقبلا وتقول : بلال اباذ : ومثل ذلك مائة دينار يعني إذا جعلت مائة مع دينار اسما واحدا.

قال أبو بكر : وما اسـتعملته العرب مضافا وعرف ذلك في كلامها فلا يجوز عندي أن يجعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة خمسة عشـر من قبل أنهم قد فرقوا بين مائة دينار وخمسة عشر ؛ لأن خمسة عشر عددان فجعلا اسما واحدا للمعني وهما بمنزلة عشرة لإختلاط العدد بعضه ببعض ومائة دينار ليس كذلك ؛ لأن دينارا هو مفسر المعدود والذي ذهب إليه الأخفش : أن مائة دينار إضافته غير إضافة حقيقية ؛ لأنه مميز وليس كإضافـة صاحب دينار ولا إضافـة عبـد الله واعلم أن من أضاف معدي كرب وحضـر موت يقول : هذا رامهرمز يا فتي فترفع (رام) ولا تصرف هرمز ؛ لأنه أعجمي معرفة.

واعلم أنه لا يصـلح أن يجعل مثل : مدائن محاريب ولا مثل : مساجد محاريب ولا مثل :جلاجل سـلاسل اسما واحدا مثل حضر موت ؛ لأنه لم يجيء شـيء من هذه الأمثلة اسـمان يكون منهما اسـما واحدا ، فإن جاء فالقياس فيه أن يجعل كحضـر موت وأن ينصرف في النكرة وقال الأخفش : إنما صـرفته لأني قد حولته إلي باب ما ينصـرف في النكرة وخرج من حد البناء الذي لا ينصـرف لأني إنما كنت لا أصرفه ؛ لأنه علي مثال لا يجيء في الواحد مثله وأنت الآن لا يمنعك البناء.

ألاـ تري أنـك حين أدخلت في الجمع الهـاء صـرفته في النكرة نحو : صـياقلة وجحاجحـة لمـا دخل في غير بابه قال : فإن قلت : ما بالي إذا سميت رجلا بمساجـد لم أصـرفه في النكرة قلت علي بناء منعه من الصـرف ولم يزل لـذلك البناء حيث سـميت به ، وإذا سـميته بمساجد محاريب وجعلته اسـما واحدا فقد صـغته غير الذي كان وبنيته بناء آخر وكذلك لو سميت رجلا بواحد حمراء وواحدة بشري أو رجل بيضاء وأنت تريـد أن تجعله اسـما واحـدا مثل حضـر موت انصـرف في النكرة ؛ لأن الألف ليست للتأنيث في هـذه الحال ألا تري أنك لو رخّمته حذفت الاسم الآخر ولم تكن تحذف الهاء وينبغي في القياس إن بنيته أن تهمز فتقول واحدة حمران ورجل

بيضان ؛ لأن الألف ليست للتأنيث عنده في هذه الحال ولو أسـميت امرأة ببنت وأخت لوجب أن يجريهما مجري من أجري جملا وهندا ؛ لأن هـذه التاء بدل من واو وأخت في التقدير كقفل وبنت كعدل ولو كانت التاء تاء التأنيث لكان ما قبلها مفتوحا وكانت في الوقف هاء وقوم لا يجرونها في المعرفة ، فإن سـميت رجلا بهنة وقد كانت في هنت ياء هذا قلت : هنه يا فتي فلم تصرف وصارت هاء في الوقف وتقول : ما في يـدك إلا ثلاثـة إذا أردت المعرفـة والعـدد فقط ؛ لأنه اسم لا ثاني له وهـذا كما عرفتك في (أفعل) البناء الذي تريد به المعرفة فإذا أردت ثلاثـة من الـدراهم وغير ذلك تنكر وصـرفته فأما إذا قلت : ثلاثـة أكثر من اثنين وأقل من أربعة تريد هذا العدد فهو معرفة غير مصـروف ولا يجوز : رب ثلاثـة أكثر من اثنين ولو سـميت امرأة بغلام زيـد لصـرفت زيدا ؛ لأن الاسم إنما هو غلام زيد جميعا والمقصود هو الأول كما كان قبل التسـمية وكذلك : ذات عرق ؛ لأن الاسم (ذات) دون عرق وكذلك أم بكر وعمرو تجر بكرا وعمرا وكذلك أم أناس وقوم لا يصرفون أم أناس ؛ لأنه ليس بابن لها معروف فصار اسما وينشدون :

وإلي ابن أمّ أناس تعمد ناقتي

واعلم أن أسماء البلدان والمواضع ما جاء منها لا ينصرف فإنما يراد به أنه اسم للبلدة والبقعة وما أشبه ذلك وما جاء منها مصروفا فإنما يراد به البلـد والمكان ووقع هـذا في المواضع ؛ لأن تأنيثه ليس بحقيقي وإنما المؤنث في الحقيقـة هو الذي له فرج من الحيوان فمن ذلك : واسـط وهو اسم قصـر ودابق وهو نهر وهجر ذكر ومني ذكر والشام ذكر والعراق ذكر ، وأما ما يذكر ويؤنث فنحو : مصـر واضاخ وقباء وحراء وحجر وحنين وبـدر ماء وحمص وجور وماه : لا ينصـرف ؛ لأن المؤنث من الثلاثة الأحرف الخفيفة إن كان أعجميا لم ينصـرف ؛ لأن العجمة قد زادته ثقلا وإنما صـرفته ومن صـرفه فلأنه معرفـة مؤنث فقط لخفته في الوزن : فعادل في خفـة أحد الثقلين فلما حدث ثقل ثالث قاوم الخفة وتقول : قرأت هودا إذا أردت سورة هود فحذفت سورة ، وإن جعلته اسـما للسورة لم تصـرف لأنك سـميت مؤنثا بمذكر ، وإن سميت امرأة بأم صبيان لم تصـرف (صبيان) لأنك لو سـميت به وحده لم تصرفه ؛ لأن الألف والنون فيه زائدتان وقد صار معرفة وهو ، وإن كان لم تتقدم التسمية به فتحكمه حكم ذلك ، وإن

سميت رجلا بملح وربح صـرفتهما كما تصـرف رجلا سميته بهند كأنك قد نقلته من الأثقل إلي الأخف وهو علي ثلاثة أحرف وقد بيّنا هذا فيما تقدم وكذلك إذا سميت رجلا بخمس وست فاصرفه ، وإن سميت رجلا بطالق وطامث فالقياس صرفه لأنك قد نقلته عن الصفة وهو في الأصل مذكر وصفت به مؤنثا وحمّار جمع حمّارة القيظ مصروف إذا أردت الجمع الذي بينه وبين واحدة الهاء.

قال أبو العباس : سألت أبا عثمان عنه فصـرفه فقلت : لم صـرفته هلا كان بمنزلـة دواب قال : لأن الأصل الباء الأولي في دواب الحركة والراء في (حمار) ساكنة علي أصلها تجري مجري الواحد ؛ لأنه ليس بين الجمع والواحد إلا الهاء بمنزلة تمرة وتمر ، وأما إذا أردت جمع التكسير فهو غير مصـروف ؛ لأن التقـدير حمار وكـذلك في جبنـة جبّان يا هـذا ، وإن سـميت رجلا بأفضل وأعلم بغير منك لم تصـرفه في المعرفة وصـرفته في النكرة ، فإن سـميته بأفعل منك كله لم تصـرفه علي حال لأنك تحتاج إلي أن تحكي ما كان عليه ، وإذا سميت بأجمع وأكتع لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة وهما قبل التسمية إذا كانا تأكيدا لا ينصرفان لأنهما يوصف بهما المعرفة.

فأما أسماء الأحياء فمعد وقريش وثقيف وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان ، وإذا قالوا : هذه ثقيف فإنما أرادوا جماعة ثقيف.

وقد يكون (تميم) اسـما للحي ، فإن جعلت قريش وأخواتها أسـماء للقبائل جاز وتقول : هؤلاء ثقيف بن قسي فتجعله اسم الحي وابن صفة فما جعلته اسـما للقبيلة لم تصـرفه ، وأما مجوس ويهود فلم تقع إلا اسـما للقبيلة ولو سميت رجلا بمجوس لم تصرفه ، وأما قولهم : اليهود والمجوس فإنما أرادوا المجوسـيين واليهوديين ولكنهم حذفوا يائي الإضافة كما قالوا :زنجي وزنج ونصاري نكرة وهو جمع نصـران ونصرانة كندمان وندامي ولكن لم يستعمل نصران إلا بياء النسب.

وقـال أبو العباس : إذا سـميت رجلا بنساء صـرفته في المعرفـة والنكرة ؛ لأن نساء اسم للجماعـة وليس لها تأنيث لفظ وإنما تأنيثها من جهة الجماعة فهي بمنزلة قولك كلاب إذا قلت : بني كلاب ؛ لأن تأنيث كلاب إنما هو تأنيث جماعة وإنما أنثت كل جماعة كانت لغير الآدميين

لأنهم قد نقصوا عن الآدميين فالحيوان الذي لا يعقل والموات متفقان في جمع التكسير وإنما خص من يعقل بجمع السلامة ؛ لأن له أسماء أعلاما يعرف بها وكان جمع السلامة يؤدي الاسم المعروف وبعده علامة الجمع فكان به أولي ولو أنك لا تخص الموات وما لا يعقل بالواو والنون وخصصت ما يعقل بالتكسير لكان السؤال واحدا وإنما قصدنا أن نفضله بمنزلة ليست لغيره وإنما قلت : هي الرجال ؛ لأن الرجال جماعة فكان هذا التأنيث تأنيث الجماعة وهو مشارك للموات في هذا الموضع إذا وافقه في جمع التكسير.

والتأنيث تأنيثان : تأنيث حقيقي فهو لازم وتأنيث غير حقيقي فهو غير لازم فللتأنيث اللازم مثل امرأة وما أشبه ذلك والتأنيث الذي هو غير لازم مثل دار وذراع فإنما هذا تأنيث لفظ فلهذا كان تذكير أفعال المؤنث في غير الآدميين أحسن منه في الآدميين قال محمد بن يزيد : ناظرت ثعلبا في هذا بحضرة محمد بن عبد الله فلم يفهمه فقلت له : أخبرني عن قولنا :دار أليس هو مؤنث اللفظ قال : نعم قلت : فإذا قلنا : منزل هل زال معني الدار أفلا تري التأنيث إنما هو اللفظ فلما زال اللفظ زال ذلك المعني وكذلك قولنا : ساعد وذراع ورمح وقناة أفتراه في نفسه مؤنثا مذكرا في حال فقال له محمد بن عبد الله هذا بين جدا وليس كذلك ما كان تأنيثه لازما ألا تري أنا لو سمينا امرأة بجعفر أو بزيد لصغرنا زبيدة فلما كان مؤنث الحقيقة لم يغير عن تأنيثه تعليقنا عليه أسماء مذكرة في اللفظ وإنما قلت : قالت النساء بمنزلة جاءت الإبل والكلاب وما أشبه ذلك وليس تأنيث النساء تأنيثا حقيقيا وإنما هو اسم للجماعة تقول : قال النساء إذا أردت الجمع وقالت النساء إذا أردت معني الجماعة ؛ لأن قولك النساء وما أشبهه إنما هو اسم حملته للجمع وكذلك قوله عز وجل : (قالَتِ الْأَعْرابُ آمَنَّا) [الحجرات : 14] إنما أنث ؛ لأنه أراد الجماعة وتقول : في أسماء السور هذه هود إذا أردت سورة هود ، وإن جعلت هودا اسم السورة لم تصرفه لأنها بمنزلة امرأة سميتها بعمر وكذا حكم نوح ونون ، وإذا جعلت اقتربت اسما قطعت الألف نحو : اصبع ، وإن سميت بحاميم لم ينصرف ؛ لأنه أعجمي نحو : هابيل وإنما جعلته أعجميا ؛ لأنه ليس من أسماء العرب وكذلك : طس وحسن ، وإن أردت الحكاية تركته وقفا وقد قرأ بعضهم : (يس والقرآن) و (ق والقرآن) جعله أعجميا

ونصب (بـاذكر) ، وأمـا صاد فلا تجعله أعجميا ؛ لأن هـذا البناء والوزن في كلامهم ، فإن جعلت اسـما للسورة لم تصـرفه ويجوز أن يكون (يس) و (ص) مبنيين علي الفتح لالتقاء الساكنين ، فإن جعلت (طسم) اسـما واحدا حركت الميم بالفتح فصار مثل دراب جرد وبعل بك ، وإن حكيت تركت السواكن علي حالها.

قال سيبويه : فأما : (كهيعص) و (ألم) فلا تكونان إلا حكاية وإنما أفرد بابا للحكاية إن شاء الله.

وقال سـيبويه : أبو جاد وهوّار وحطّي كعمرو وهي أسـماء عربية ، وأما كلمن وسـعفص وقريشـيات فأنهن أعجمية لا ينصرفن ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا إلّا أن قريشيات بمنزلة عرفات وأذرعات.

باب ما يحكي من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكي

اشارة

اعلم أن ما يحكي من الكلم إذا سمي به علي ثلاث جهات :

إحداها : أن تكون جملة.

والثاني : أن يشبه الجملة وهو بعض لها ، وذلك البعض ليس باسم مفرد ولا مضاف ولا فيه ألف ولا مبني مع اسم ولا حرف معني مفرد.

والثالث : أن يكون اسما مثني أو مجموعا علي حد التثنية.

الأول نحو : تأبّط شرا وبرق نحره وذرّي حيا

تقول : هذا تأبّط شـرا ورأيت تأبّط شـرا ومررت بتأبّط شـرا وهذه الأسماء المحكية لا تثني ولا تجمع إلا أن تقول : كلهم تأبّط شرا أو كلاهما تأبّط شـرا ولا تحقره ولا ترخمه فجميع هذه الجمل التي قد عمل بعضها في بعض وتمت كلاما لا يجوز إلا حكايتها وكذلك كل ما أشبه ما ذكرت من مبتدأ وخبره وفعل وفاعل ، وإن أدخلت عليها إنّ وأخواتها وكان وأخواتها فجميعه يحكي بلفظه قبل التسـمية ، وإن سـميت رجلا بو زيد أو وزيدا أو وزيد حكيت ؛ لأن الواو عاملة تقوم مقام ما عطفت عليه.

الضرب الثاني : الذي يشبه الجملة

وهو علي خمسـة أضـرب : اسم موصول واسم موصوف وحرف مع اسم وحرف مع حرف وفعل مع حرف فجميع هـذا تدعه علي حاله قبل التسمية من الصرف وغير الصرف لأنك لم تسم بالموصول دون الصلة ولا بشيء من هذه دون صاحبه.

الأـول الاـسم الموصول : نحو رجل سـميته : خبرا منك ومأخوذا بك أو ضارب رجلا فتقول رأيت خيرا منك وهـذا خير منك ومررت بخير منك ، فإن سـميت به امرأة لم تـدع التنوين وحكيته كما كان قبل التسـمية من قبل أنه ليس منتهي الاسم كما أن بعض الجملة ليس بمنتهي الاسم.

الثاني الموصوف : إن سـميت رجلا : زيد العاقل قلت : هذا زيدا العاقل وكذلك لو سـميت امرأة لكان علي هذا اللفظ ، وإن سـميت رجلا (بعاقلة) لبيبة قلت : هذا

عاقلة لبيبة ورأيت عاقلة لبيبة فصرفته لأنك تحكيه ولو كان الاسم عاقلة وحدها لم تصرف فحكاية الشيء أن تدعه علي حكمه ما لم يكن معه عاقل ، فإن كان معه عاقل أعملت العامل ونقلته بحاله.

الثالث الحرف مع الاسم : وذلك إذا سميت إنسانا كزيد وبزيد ، وإن زيدا حكيته وحيثما وأنت تحكيهما ؛ لأن (حيثما) اسم وحرف وأنت التاء للخطاب والألف والنون هما الاسم وكذلك أما التي في الاستفهام حكاية لأنها مع (ما) دخلت عليهما الف الاستفهام ومما يحكي : كذا وكأي و (ذلك) يحكي ؛ لأن الكاف للخطاب وهذا وهؤلاء يحكيان ؛ لأن ها دخلت علي ذا وأولاء.

وإن سميت (زيد وعمرو) رجلا قلت في النداء : يا زيدا وعمرا فنصبت ونونت لطول الاسم.

الرابع الحرف مع الحرف : وذلك نحو : إنما وكأنما ، وأما ، وإن لا في الجزاء ولعل ؛ لأن اللام عندهم زائدة وكأن لأنها كاف التشبيه دخلت علي (أن) فجميع هذا وما أشبهه يحكي لخامس الفعل مع الحرف : وذلك هلم : إذا سميت به حكيته ، وإن أخليته من الفاعل ، وإن مسيت بالذي رأيت لم تغيره عما كان عليه قبل أن يكون اسما ولو جاز أن تناديه بعد التسمية لجاز أن تناديه قبلها ولكن لو سميته : الرجل منطلق بهذه الجملة لناديتها ؛ لأن كل واحد منهما اسم تام ، وذلك غير تام وإنما يتم بصلته وهو يقوم مقام اسم مفرد ولو سميته الرجل والرجلان لم يجز فيه النداء.

الضرب الثالث : وهو التسمية بالتثنية والجمع الذي علي حد التثنية

من القسمة الأولي وهو التسمية بالتثنية والجمع الذي علي حد التثنية ، وذلك إذا سميت رجلا بسلمان وزيدان حكيت التثنية فقلت : هو زيدان ومررت بزيدين ورأيت زيدين فتحكي التثنية ولفظها ، وإن أردت الواحد وقد أجازوا أن تقول : هذا زيدان وتجعله كفعلان ، وإن سميت بجميع علي هذا الحد حكيت فقلت : هذا زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين ومنهم من يجعله كقنسرين فيقول : هذا زيدون ومسلمون وقد ذكرت ذا فيما تقدم ، وإن بجمع

مؤنث قلت : هذا مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات تحكي : تقول العرب : هذه عرفات مباركا فيها فعرفات بمنزلة آبانين ومثل ذلك أذرعات قال امرؤ القيس :

تنوّرتها من أذرعات وأهلها

بيثرب أدني دارها نظر عالي (1)

ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول : هذه قريشيات كما تري شبهوها بهاء التأنيث في المعرفة لأنها لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا الأربعة بالخمسة.

قال أبو العباس أنشدني أبو عثمان للأعشي :

تخيّرها أخو عانات شهرا (2) ...

1- قال الشارح : يروي بكسر التاء بلا تنوين ، وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ، ويروي" من أذرعات" كسائر ما لا ينصرف. فعلي هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف. والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية. أقول : أراد بها الكلام تقرير ما ذهب إليه تبعا للربعي والزمخشري - وإن خالفها في الدليل - من أن تنوين جمع المؤنث السالم تنوين صرف لا تنوين مقابلة ، فإن حذف التنوين في بعض اللغات مما سمي بهذا الجمع ، دليل علي أن تنوينه قبل التسمية تنوين صرف. فاستند أولا إلي تجويز المبرد والزجاج حذف التنوين منه مع العلمية ، وثانيا إلي رواية منع الصرف فيه مع العلمية بوجهين : سماعي وقياسي ، فالأول نقله ابن جني في" سر الصناعة" عن بعض العرب فقال : واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمات - معرفة - بتاء التأنيث في طلحة وحمزة ، ويشبه الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل هاء التأنيث ، فيمنعها حينئذ الصرف فيقول : هذه مسلمات مقبلة. وعلي هذا بيت امرئ القيس : " تنورتها من أذرعات" ، وقد أنشدوه من أذرعات بالتنوين. انظر خزانة الأدب 1 / 19.

2- وعلي هذا ما حكاه س من قولهم : هذه قرشيات غير منصرفة. انتهي. والثاني أن بعضهم - أي بعض النحاة - يفتح التاء في مثله ، أي في مثل" أذرعات" مما سمي بجمع مؤنث سالم ، مع حذف التنوين ، أي : يفتح التاء ويحذف التنوين منه ، ويروي ذلك البعض من" أذرعات" بفتح التاء قياسا علي سائر ما لا ينصرف. فعلي هذين الوجهين أي حذف التنوين مع كسر التاء وحذف التنوين مع فتح التاء التنوين للصرف أي : التنوين الذي كان قبل التسمية. فإن النحاة اتفقوا علي أن التنوين الذي يحذف فيما لا ينصرف إنما هو تنوين الصرف. و" أذرعات" قال ياقوت في" معجم البلدان" : وهي بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان ، وينسب إليه الخمر. وقد ذكرتها العرب في أشعارها لأنها لم تزل من بلادها. والنسبة إليه أذرعي. و" يثرب" زاد الصاغاني : وأثرب. اسم مدينة رسول الله صلّي الله عليه وسلّم. قال ياقوت - نقلا عن الزجاجي - : " سميت مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم بذلك لأن أول من سكنها عند التفرق يثرب بن عوص بن إرم بن سام بن نوح صلّي الله عليه وسلّم ، فلم نزلها رسول الله صلّي الله عليه وسلّم سماها طيبة طابة ، كراهية للتثريب. وسميت مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم لنزوله بها. ثم اختلفوا فقيل : إن يثرب اسم للناحية التي منها مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم ، وقال آخرون : بل يثرب ناحية من مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم ، وقيل هي مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم. قال ابن عباس : من قال للمدينة يثرب فليستغفر الله ثلاثا إنما هي طيبة". وقال في المصباح : ثرب عليه من باب ضرب : عتب ولام ، وبالمضارع بياء الغائب سمي رجل من العمالقة ، وهو الذي بني المدينة سميت باسمه ، قال السهيلي. وأما" يترب" بالمثناة الفوقية بدل المثلثة ، فقال ياقوت : هي بفتح الراء قيل : قرية باليمامة عند

جبل وشم. وقيل اسم موضع في بلاد بني سـعد. وقال الحسن بن أحمـد الهمـداني اليمني : هي مدينـة بحضـرموت نزلها كندة. انظر خزانة الأدب 1 / 20.

فلم يصـرف ذلـك ، قال أبو بكر : قـد ذكرت ما ينصـرف وبقي ذكر المبني المضارع للمعرف ونحن نتبع ذلك الأسـماء المبنيات إن شاء الله تعالي.

ص: 487

باب ما لا يجوز أن يحكي

هـذا الباب ينقسم ثلاثـة أقسام : وهو كل اسم مبني أو مضاف ملازم للإضافـة وأفردته أو فعل فارغ أو حرف قصدت التسـمية به فقط فجميع هذه إذا سميت بشيء منها أعربته إعراب الأسماء الأول ، وإن نقص عما كانت عليه الأسماء.

الأول : إن سميت بكم أو بمن قلت : هذا كم قد جاء ؛ لأن في الأسماء مثل دم ويد ، وإن سميت بهو قلت : هذا هو فاعلم ، وإن سميت به مؤنثا لم تصـرفه ؛ لأنه ضـمير مـذكر وإنما ثقلت (هو) ؛ لأنه ليس في كلامهم اسم علي حرفين أحـدهما ياء أو واو أو ألف وسـمع منهم إذا أعربوا شـيئا من هذا الضرب التثقيل ، فإن سميت بذو قلت ذوّا لأنك تقول : هاتان ذواتا مال فلما علمت الأصل رددته إلي أصله كما تكلموا به ولو لم يقولوا : ذوا ثم سـمينا بذو لما قلت إلا ذو وكان الخليل يقول : ذو أصل الذال علي كل قول الفتح ، وإن سميت (بفو) قلت : فم ولو لم يكن قبل فم لقلت فوه مؤنثان وأين ومتي وثم وهنا وحيث ، وإذا وعنـد وعن فيمن قال من عن يمينه ومنذ في لغة من رفع تصـرف الجميع تحمله علي التذكير حتي يتبين غيره ، وإن سـميت كلمة بتحت أو خلف أو فوق لم تصرفها لأنها مذكرات يدل علي تذكيرها تحت وخليف ذاك ودوين ولو كان مؤنثا دخلت الهاء كما دخلت في قديديمة ووريئة.

الثاني : التسمية بالفعل الفارغ من الفاعل والمفعول : إن سميت رجلا بضرب أو ضرب أو يضرب أعربته وقد عرفتك ما ينصرف من ذلك وما لا ينصـرف وحكم نعم وبئس حكم الفعل إذا سـميت به تقول هـذا نعم وبئس ، وإن سـميته أزمـة قلت أزم ورأيت أزمي وبيغزو قلت : يغز ورأيت يغزي ، وإن سميته بعه قلت : وع ، وإن سميت بره : قلت إرأ.

باب التسمية بالحروف

وذلك نحو إن إذا سميت بها قلت : هذا إن وكذلك أن وكذلك ليت ، وإن سميت بأن المفتوحة لم تكسر ، وإن سميت بلو واو زدت واوا فقلت لو واو وكان بعض العرب يهمز فيقول : لؤ ، وإن سميت (بلا) زدت ألفا ثم همزت فقلت : لاء ؛ لأن الألف ساكنة ولا يجتمع ساكنان ، وإذا سميت بحرف التهجي نحو : باء وتاء وثاء وحاء مددت فقلت : هذه باء وتاء ، وإذا تهجيت قصرت ووقفت ولم تعرب وفي (زاي) لغتان : منهم من يجعلها (ككي) ومنهم من يقول : زاي ، فإن سميته بزي علي لغة من يجعلها ككي قلت : زي فاعلم ، وإن سميت بها علي لغة من يقول : زاي قلت : زاء وكذا واو وآء وسنبين هذا في التصريف وجميع هذه الحروف إذا أردت بالواحد منها معني حرف فهو مذكر أردت به معني كلمة فهو مؤنث ، وإن سميت بحرف متحرك أشبعت الحركة إن كانت فتحة جعلتها ألفا وضممت إليها ألفا أخري ، وإن كانت كسرة أشبعتها حتي تصبر باء وتضم إليها أخري وكذلك المضموم إذا وجدته كذلك ، وذلك أن تسمي رجلا بالكاف من قولك كزيد تقول : هذا (كا) ، وإن سميته بالباء من بزيد :قلت : بي ، فإن سميته بحرف ساكن ، فإن الحرف الساكن لا يجوز من غير كلمة فترده إلي ما أخذ منه.

واعلم أن كل اسم مفرد لا تجوز حكايته وكذلك كل مضاف ، وإن سميت رجلا عم فأردت أن تحكي به في الاستفهام تركته علي حاله ، وإن جعلته اسما قلت : عن ما تمد (ما) لأنك جعلته اسما كما تركت تنوين سبعة إذا سميت فقلت : سبعة.

والمضاف بمنزلة الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية.

قال أبو بكر : قد ذكرنا ما لا ينصرف وقد مضي ذكر المبني المضارع للمعرب ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنيات إن شاء الله.

ذكر الأسماء المبنية التي تضارع المعرب

اشارة

هذه الأسماء علي ضربين : مفرد ومركب فنبدأ بذكر المفرد إذ كان هو الأصل ؛ لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلي مفرد ولنبين أولا المعرب ما هو لنبين به المبني فنقول : إن الاسم المفرد المتمكن في الإعراب علي أربعة أضرب : اسم الجنس الذي تعليله من جنس آخر والواحد من الجنس وما اشتق من الجنس ولقب الواحد من الجنس.

شرح الأول من المعرب : الجنس

: الاسم الدال علي كل ما له ذلك الاسم ويتساوي الجميع في المعني نحو : الرجل والإنسان والمرأة والجمل والحمار والدينار والدرهم والضرب والأكل والنوم والحمرة والصفرة والحسن والقبح وجميع ما أردت به العموم لما يتفق في المعني بأي لفظ كان فهو جنس ، وإذا قلت : ما هذا فقيل لك : إنسان فإنما يراد به الجنس فإذا قال : الإنسان فالألف واللام لعهد الجنس وليست لتعريف الإنسان بعينه وإنما هي فرق بين إنسان موضوع للجنس وبين إنسان هو من الجنس ، إذا قلت : (إنسان) قال الله عز وجل : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) [العصر] فدل بهذا أن الإنسان يراد به الجنس ومعني قول النحويين :الألف واللام لعهد الجنس أنك تشير بالألف واللام إلي ما في النفس من معرفة الجنس ؛ لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس وكذلك إذا قلت : فضة والفضة وأرض والأرض وأسماء الأجناس إنما قيلت ليفرق بين بعضها وبعض مثل الجماد والإنسان وهذه الأسماء تكون أسماء لما له شخص ولغير شخص فالذي له شخص نحو : ما ذكرنا من الإنسان والحمار والفضة وما لا شخص له مثل الحمرة والضرب والعلم والظن.

شرح الثاني من المعرب : وهو الواحد من الجنس

نحو : رجل وفرس ودينار ودرهم وضربة وأكلة فتقول : إذا كان واحد من هذه معهودا بينك وبين المخاطب الرجل والفرس والدينار والضرب أي الفرس الذي تعرف والضرب الذي تعلم والفرق بين قولك : رجل وبين فضة أن رجلا يتضمن معني

جنس له صورة فمتي زالت تلك الصورة زال الاسم وفضة ليس يتضمن هذا الاسم صورة فأما درهم فهو مثل رجل في أنه يتضمن معني الفضة بصورة من الصور.

الثالث : ما اشتق للوصف من جنس من الأجناس التي لا أشخاص لها

نحو : ضارب مشتق من الضرب وحسن مشتق من الحسن وقبيح مشتق من القبح وآكل مشتق من الأكل وأسود من السواد وهذه كلها صفات تجري علي الموصوفين ، فإن كان الموصوف جنسا فهي أجناس وإن كان واحد منكورا من الجنس فهو واحد منكور نحو : القائم وقائم والحسن وحسن ، وإن كان معهودا فهو معهود وحكم الصفة حكم الموصوف في إعرابه.

الرابع : ما يلقب به شيء بعينه ليعرف من سائر أمته

نحو : زيد وعمرو وبكر وخالد وما أشبه ذلك من الأسماء الأعلام التي تكون للآدميين وغيرهم.

فجميع هذه الأسماء المتمكنة إلا الجنس يجوز أن تعرف النكرة منها بدخول الألف واللام عليها ويجوز أن تنكر المعرفة منها ألا تري أنك تقول : الرجل إذا كان معهودا ثم تقول : رجل إذا لم يكن معهودا والمعني واحد وكذلك ضرب والضرب وحسن والحسن وضارب والضارب وقبيح والقبيح وتقول : زيد عمرو فإذا تنكرا بأن يتشاركا في الاسم قلت : الزيدان والعمران تدخل الألف واللام مع التثنية ؛ لأنه لا يكون نكرة إلا ما يثني ويجمع والأسماء المبنية بخلاف هذه الصفة لا يجوز أن تنكر المعرفة منها ولا تعرف النكرة ألا تري أنه لا يجوز أن يتنكر (هذا) فتقول : الهذان ولا يتنكر أنا ولا أنت ولا هو فهذا من المعارف المبنيات التي لا يجوز أن يتنكر ما كان منها فيه الألف واللام فلا يجوز أن يخرج منها الألف واللام نحو : الذي والآن ، وأما النكرة التي لا يجوز أن تعرف نحو قولك : كيف وكم فجميع ما امتنع أن يعرف بالألف واللام وامتنع من نزع الألف واللام منه لتنكير فهو مبني ولا يلزم من هذا القول البناء في اسم الله عز وجل إذ كانت الألف واللام لا تفارقانه ، فإن الألف واللام ، وإن كانا غير مفارقتين فالأصل فيهما أنهما دخلتا علي إله.

قال سيبويه : أصل هذا الاسم أن يكون إلها وتقديره (فعال) والألف واللام عوض من الهمزة التي في (إله) وهو علي هذا علم.

قال أبو العباس : لأنك تـذكر الآلهة الباطلة فتكون نكرات تعرف بالألف واللام وتجمع كما قال الله عز وجل : (أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً) [يس : 23] وتعالي الله أن يعتور اسمه تعريف بعد تنكير أو إضافة بعد أن كان علما.

وقال سيبويه في موضع آخر : ويقولون : لاه أبوك يريدون لله أبوك فيقدمون اللام ويؤخرون العين والاسم كامل وهو علم وحق الألف واللام إذا كانت في الاسم ألا ينادي إلا الله عز وجل فإنك تقول : يا لله وتقطع الألف فتفارق سائر ألفات الوصل والشاعر إذا اضطر فقال : (يا التي) لم تقطع الألف فهذا الاسم مفارق لجميع الأسماء عز الله وجل.

أقسام الأسماء المبنيات المفردات ستة

اشارة

اسم كني به عن اسم واسم أشير به إلي مسمي وفيه معني فعل واسم سمي به فعل واسم قام مقام الحرف وظرف لم يتمكن وأصوات تحكي.

باب الكنايات وهي علامات المضمرين

اشارة

الكنايات علي ضربين : متصل بالفعل ومنفصل منه ، فالمتصل غير مفارق للفعل والفعل غير خال منه وعلامة المرفوع فيه خلاف علامة المنصوب والمخفوض فالتاء للفاعل المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا فعلت : وصنعت وعلامة المخاطب المذكر فعلت والمؤنث فعلت وعلامة المضمر النائب في النية تقول : فعل وصنع فاستغني عن إظهاره والعلامة فيه بأن كل واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة فصار علامة الغائب أن لا علامة له هذا في الفعل الماضي فأما الفعل المضارع فليس يظهر في فعل الواحد ضمير البتة متكلما كان أو مخاطبا إلا في فعل المؤنث المخاطب ، وذلك أنه استغني بحروف المضارعة عن إظهار الضمير يقول المتكلم : أنا أفعل ذكرا كان أو أنثي فالمتكلم لا يحتاج إلي علامة ؛ لأنه لا يختلط بغيره وإنما أظهرت العلامة في (فعلت) للمتكلم ؛ لأنه لو أسقطها لالتبس بالغائب فصار فعل فلا يعلم لمن هو ، فإن خاطبت ذكرا قلت : أنت تفعل والغائب هو يفعل ، فإن خاطبت مؤنثا قلت : تفعلين فظهرت العلامة وهي الياء ، وإن كانت غائبة قلت : هي تفعل فيصير لفظ الغائبة كلفظ المخاطب ويفصل بينهما الخطاب وما جري في الكلام من ذكر ومؤنث وتقول للمؤنث في الغيبة فعلت وصنعت فالتاء علامة فقط وليست باسم يدلك علي ذلك قولهم : فعلت هند فأما التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها نحو فعلت وصنعت وإنما أسكن لها لام الفعل ؛ لأن ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد فلو لم يسكنوا لقالوا : ضربت فجمعوا بين أربعة متحركات وهم يستثقلون ذلك ، فإن ثنيت وجمعت الضمير الذي في الفعل قال الفاعل : فعلنا في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في هذا اللفظ سواء وتقول في الخطاب : فعلتما للمذكر والمؤنث ولجمع المذكرين فعلتم وللمؤنث فعلتن ، فإن ثنيت الغائب قلت : قاما فظهرت العلامة وهي الألف وفي الجمع قاموا

وفي المضارع يقومان ويقومون تثبت النون في الفعل المعرب وتسقط من الفعل المبني وقد ذكرناه فيما تقدم وتقول في المؤنث : قامتا وقمن ويقومان ويقمن هذه علامات المضمر المتصل المرفوع فأما علامة المخفوض والمنصوب المتصل فهي واحدة فعلامة المتكلم ياء قبلها نون نحو : ضربني وجيء بالنون لتسلم الفتحة ولئلا يدخل الفعل جر وللمجرور علامته ياء بغير نون نحو : مررت بي وغلامي وهذه الياء تفتح وتسكن فمن فتح جعلها كالكاف أختها ومن أسكن فلاستثقال الحركة في الياء في أنها تكسر ما قبلها وكلهم إذا جاء بها بعد ألف فتحها نحو : عصاي ورحاي.

وإذا تكلم منه ومن غيره قال : ضربنا زيد والمؤنث في ذا كالمذكر وكذلك هو في الجر تقول : ضربنا وغلامنا فإذا خاطبت فعلامة المخاطب المذكر كاف مفتوحة والمؤنث كاف مكسورة نحو : ضربتك وكذلك المجرور تقول : مررت بك يا رجل وبك يا امرأة ، وإذا ثنيت قلت في المذكر والمؤنث : ضربتكما وللجميع المذكرين : ضربتكم وكذلك تقول : مررت بكما في التذكير والتأنيث ومررت بكم في المذكرين ومررت بكن للمؤنث.

الضرب الثاني وهو علامات المضمرين المتصلة

أما علامة المرفوعين فللمتكلم أنا فالاسم الألف والنون وإنما تأتي بهذه الألف الأخيرة في الوقف ، فإن وصلت سقطت فقلت : أن فعلت ذاك ، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال : نحو وكذلك إن تحدث عن نفسه وعن جماعة قال : نحن ولا يقع (أنا) في موضع التاء والموضع الذي يصلح فيه المتصل لا يصلح فيه المنفصل لا تقول فعل أنا وعلامة المخاطب إن كان واحدا أنت ، وإن خاطبت اثنين فعلامتها أنتما والجميع أنتم فالاسم هو الألف والنون في (أنت) والتاء علامة المخاطب والمضمر الغائب علامته (هو) ، وإن كان مؤنثا فعلامته (هي) والإثنين والإثنتين هما والجميع هم ، وإن كان الجمع جمع مؤنث فعلامته هن ، وأما علامة المضمر المنصوب (فأيا) ، فإن كان غائبا قلت إياه ، وإن كان متكلما قلت : إياي ويانا في التثنية والجمع وللمخاطب المذكر : إياك وللمؤنث إياك وإياكما إذا ثنيت المؤنث والمذكر وإياكم للمذكرين وإياكن في التأنيث وللغائب المذكر إياه وللمؤنث إياها وإياهما للمذكر والمؤنث

وأياهم للمذكرين وإياهن للجميع المؤنث وقد قالوا : إن (أيا) مضاف إلي الهاء والكاف والقياس أن يكون (أيا) مثل الألف والنون التي في أنت فيكون (أيا) الاسم وما بعدها للخطاب ويقوي ذلك أن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف و (أيا) مع ما يتصل بها كالشيء الواحد نحو : أنت فأما المجرور فليست له علامة منفصلة ؛ لأنه لا يفارق الجار ولا يتقدم عليه وجميع المواضع التي يقع فيها المنفصل لا يقع المتصل والموضع الذي يقع فيه لا يقع المنفصل ؛ لأن المنفصل كالظاهر تقول : إني وزيدا منطلقان ولا تقول : إن إياي وزيدا منطلقان وتقول : ما قام إلا أنت ولا تقول : إلات وتقول : إن زيدا وإياك منطلقان ولا يقول : إن زيدا إلاك منطلقان ومما يدل علي (إن وأخواتها) مشبهة بالفعل أن المكني معها كالمكني مع الفعل تقول : إنني كما تقول : ضربني ، وأما قولهم : عجبت من ضربيك وضربيه فالأصل من ضربي إياك وضربي إياه وأقل العرب من يقول : ضربيه وإنما وقع هذا مع المصدر ؛ لأنه لم تستحكم علامات الإضمار معه ألا تري أنهم لا يقولون : عجبت من ضربكني إذا بدأت بالمخاطب قبل المتكلم ولا من ضربهيك إذا بدأت بالبعيد قبل القريب وقالوا : عجبت من ضربيك وضربكه ولو كان هذا موضعا يصلح فيه المتصل لجاز فيه جميع هذا ألا تري أنك تقول : ضربيك إذا جئت بالفعل ضربته وموضع ضربكه ضربته وكان الذين قالوا : ضربيه قالوا : ذلك إختصارا ؛ لأن المصدر اسم فإذا أضفته إلي مضمر فحقه إن عديته لمعني الفعل أن تعديه إلي ظاهر أو ما أشبه الظاهر من المضمر المتصل وكان حق المضمر المتصل أن لا يصلح أن يقع موقع المنفصل والأصل في هذا : عجبت من ضربي إياك كما تقول : من ضربي زيدا ومن ضربك إياه كما تقول من ضربك عمرا والكسائي يصل جميع المؤنث فيقول : أعطيتهنه والضارباناه ؛ لأنه لم يتفق حرفان ولا أعلم بين الواحد والجمع فرقا ومن ذلك قولهم : كان إياه ؛ لأن (كانه) قليلة ولا تقول : كانني وليسني ولا كانك ؛ لأن موضعه موضع ابتداء وخبر فالمنفصل أحق به قال الشاعر :

ليت هذا اللّيل شهر

لا نري فيه عريبا

ليس إياي وإياك

ولا نخشي رقيبا (1)

ص: 496

1- قل سيبويه : ومثل ذلك كان إياه ، لأن كانه قليلة ، لا تقول : كانني وليسني ، ولا كانك ؛ فصارت غياها هنا بمنزلتها في ضربي إياك. قال الشاعر : ليت هذا الليل شهر الخ وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسني ، وكذلك كانني. قال الأعلم : الشاهد في إتيانه بالضمير بعد ليس منفصلا ، ولوقوعه موقع خبرها والخبر منفصل من المخبر عنه ، فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه. واتصاله بليس جائز ، لأنها فعل وإن لم تقو قوة الفعل الصحيح. وليس في هذا البيت تحتمل تقديرين : أحدهما أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلها ، كأنه قال : لا نري فيه عربيا غيري وغيرك. والتقدير الآخر : أن تكون استثناء بمنزله غلا. وعريب بمعني أحد ، وهو بمعني معرب ، أي : لا نري فيه متكلما يخبر عنا ويعرب عن حالنا. وقوله : ليت هذا الليل شهر قال أبو القاسم سعيد الفارقي فيما كتبه في تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد : وقد روي في شهر الرفع والنصب جميعا ؛ وهو عندي أشبه بمعني البيت. وكلاهما حسن. وقد قضينا هذا في كتابنا تفسير أبيات كتاب سيبويه. ولم يظهر لي وجه النصب. ونري من رؤية العين. وعريب من الألفاظ الملازمة للنفي ، واسم ليس ضمير مستتر راجع إلي عريب ، وإياي خبرها بتقدير مضاف ، أي : ليس عريب غيري وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه في النصب. تمني أن تطول ليلته بمقدار شهر. وجملة لا نري فيه خبر ثان لليت. وجملة لا نخشي رقيبا معطوف عليه ، والرابط محذوف ، أي : فيه. ويجوز أن يكون جملة لا نري صفة لشهر. وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل : يقول لحبيبته : ليت هذا الليل الذي نجتمع فيه طويل كالشهر ، لا نبصر فيه أحدا ليس إياي وإياك ، أي : ليس فيه غيري وغيرك أحد. وهو استثناء لنفسه كما قال إلاك ، لا نحاف فيه رقيبا. - وهذا الشعر نسبه خدمة كتاب سيبويه إلي عمر بن أبي ربيعة المذكور آنفا. ونسبه صاحب الأغاني ، وتبعه صاحب الصحاح إلي العرجي ، وهو عبد الله بن عمر ابن عمرو بن عثمان بن عفان. نسب إلي العرج ، وهو من نواحي مكة ، لأنه ولد بها ، وقيل بل كان له بها مال ، وكان يقيم هناك. والله أعلم. انظر خزانة الأدب 2 / 215.

وقد حكوا : ليسني وكأنني واعلم أنك إذا أكدت المرفوع المتصل والمنصوب والمخفوض المتصلين أكدته بما كان علامة المضمر المرفوع المنفصل ، وذلك قولك : قمت أنت وضربتك أنت وإنما جاز ذلك ؛ لأن الخطاب جنس واحد وليس بأسماء معربة والأصل في كل مبني أن يكون المرفوع والمنصوب والمخفوض علي صيغة واحدة وإنما فرق في هذا للبيان فإذا أمنوا اللبس رجع المبني إلي أصله ومع ذلك فلو أكد المرفوع والمنصوب المتصلان بالمنفصلين اللذين لهما لبقي المجرور بغير شيء يؤكده ولا يحسن أن يعطف الاسم الظاهر علي المرفوع المتصل لا يحسن أن تقول : قمت وزيد حتي تؤكد فتقول : أنا وزيد ولا تقول : قام وزيد حتي تقول : قام هو وزيد وقال عز وجل : (اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ) [طه : 42] ربما جاء علي قبحه غير مؤكد ويحتمل لضرورة الشاعر.

وإنما قبح أن تقول : قمت وزيد ؛ لأن التاء قد صارت كأنها جزء من الفعل إذ كانت لا تقوم بنفسها وقد غير الفعل لها ، فإن عوضت من التأكيد شيئا يفصل به بين المعطوف والمعطوف عليه نحو : ما قمت ولا عمرو وقعدت اليوم وزيد : حسن فأما ضمير المنصوب فيجوز أن يعطف عليه الظاهر : تقول : ضربتك وزيدا وضربت زيدا وإياك فيجوز يتقدم وتأخيره ، وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصل يقتدم ويتأخر كما للمنصوب وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه وقد حكي أنه قد جاء في الشعر :

فاذهب فما بك والأيّام من عجب (1)

وتقول : عجبت من ضرب زيد أنت إذا جعلت زيدا مفعولا ومن ضربكه إذا جعلت الكاف مفعولا وتقول فيما يجري من الأسماء مجري الفعل : عليكه ورويده وعليكني ولا تقول : عليك إياي ومنهم من لا يستعمل (ني) ولا (نا) استغناء بعليك (بي) و (بنا) وهو القياس ولو قلت : عليك إياه كان جائزا ؛ لأنه ليس بفعل والشاعر إن اضطر جعل المنفصل موضع المتصل قال حميد الأرقط :

إليك حتّي بلغت إياكا (2) ...

1- علي أن حرف الجر قد يترك صورة عند البصريين ، أي : ما بك وبالأيام عجب. قال سيبويه قبل أن ينشد هذا البيت : ومما يقبح أن يشرك المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمرو ، فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة علي ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم ، كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجز أن يتبعوها إياه. إلي أن قال : وقد يجوز في الشعر. وأنشد هذا البيت وبيتا آخر. انتهي. وأوضح منه قول ابن السراج في الأصول : وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ، لأن المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم ويتأخر كما للمنصوب ، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه ؛ فلما خالف المجرور سائر الأسماء ، لم يجز أن يعطف عليه. وقد حكي أنه جاء في الشعر : فاذهب فما بك والأيام من عجب انتهي ووافق الكوفيين يونس ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوبين ، وابن مالك. وهذه المسألة أوردها ابن الأنباري في مسائل الخلاف بأدلة الفريقين ، قال : الحتج الكوفيون علي جوازها بمجيئها في التنزيل ، قال تعالي : (وَاتَّقُوا اللهَ) الذين (تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ)" بالخفض ؛ وهي قراءة حمزة وغيره. وقال تعالي : "وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّساءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَما يُتْلي عَلَيْكُمْ" فما عطف علي ضمير فيهن. وقال تعالي : "لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ" ، فالمقيمين عطف علي الكاف في إليك ، أو علي الكاف في قبلك. وقال تعالي : "وَجَعَلْنا لَكُمْ فِيها مَعايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرازِقِينَ" فمن عطف علي ضمير لكم. انظر خزانة الأدب 2 / 154.

2- علي أن حرف الجر قد يترك صورة عند البصريين ، أي : ما بك وبالأيام عجب. قال سيبويه قبل أن ينشد هذا البيت : ومما يقبح أن يشرك المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمرو ، فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة علي ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم ، كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجز أن يتبعوها إياه. إلي أن قال : وقد يجوز في الشعر. وأنشد هذا البيت وبيتا آخر. انتهي. وأوضح منه قول ابن السراج في الأصول : وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ، لأن المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم ويتأخر كما للمنصوب ، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه ؛ فلما خالف المجرور سائر الأسماء ، لم يجز أن يعطف عليه. وقد حكي أنه جاء في الشعر : فاذهب فما بك والأيام من عجب انتهي ووافق الكوفيين يونس ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوبين ، وابن مالك. وهذه المسألة أوردها ابن الأنباري في مسائل الخلاف بأدلة الفريقين ، قال : الحتج الكوفيون علي جوازها بمجيئها في التنزيل ، قال تعالي : (وَاتَّقُوا اللهَ) الذين (تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ)" بالخفض ؛ وهي قراءة حمزة وغيره. وقال تعالي : "وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّساءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَما يُتْلي عَلَيْكُمْ" فما عطف علي ضمير فيهن. وقال تعالي : "لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ" ، فالمقيمين عطف علي الكاف في

إليـك ، أو علي الكـاف في قبلـك. وقـال تعـالي : "وَجَعَلْنا لَكُمْ فِيها مَعايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرازِقِينَ" فمن عطف علي ضـمير لكم. انظر خزانة الأدب 2 / 154.

يريـد : حتي بلغتك ، فإن ذكرت الفعل الـذي يتعـدي إلي مفعولين فحق هـذا الباب إذا جئت بالمتصل أن تبتـدأ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب والمخاطب

ص: 499

قبـل الغائب وتعرف القوي من غيره ، فإن الفعلين إذا اجتمعا إلي القوي فتقول : قمت وأنت ثم تقول : قمنا وقام وأنت ثم تقول : قمتما فتغلب المخاطب علي الغائب وتقول : أعطانيه وأعطانيك ويجوز : أعطاكني ، فإن بدأ بالغائب قال : أعطاهوني.

وقال سيبويه : هو قبيح لا تكلم به العرب ، وقال أبو العباس : هذا كلام جيّد ليس بقبيح وقال الله عز وجل : (أَنُلْزِمُكُمُوها وَأَنْتُمْ لَها كارِهُونَ) [هود : 28] فتقول علي هـذا أعطـاه إيـاك وهو أحسن من أعطـاهوك فـإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت : لمعطاهوه وليس بالكثير في كلامهم والأكثر المعطـاه إيـاه والمنفصـل بمنزلـة الظـاهر فأمـا المفعولان في ظننت وأخواتها فأصـلها الابتـداء الخبر كما جاء في (كان) فالأحسن أن نقول ظننتك إياه كما تقول : كان إياه وكنت إياه.

واعلم أنه لا يجوز أن يجتمع ضـمير الفاعل والمفعول إذا كان المفعول هو الفاعل في الأفعال المتعدية والمؤثرة لا يجوز أن تقول : ضـربتني ولا أضـربك إذا أمرت ، فإن أردت هذا قلت : ضـربت نفسـي واضرب نفسك وكذلك الغائب لا يجوز أن تقول : ضربه إذا أردت ضرب نفسه ويجوز في بـاب ظننت وحسـبت أن يتعـدي المضـمر إلي المضـمر ولا يجوز أن يتعـدي المضـمر إلي الظاهر تقول : ظنتني قائما وخلتني منطلقا لأنها أفعال غير مؤثرة ولا نافذة منك إلي غيرك فتقول علي هذا : زيد ظنه منطلقا فتعدي فعل المضمر في ظن إلي الهاء ولا يجوز زيدا ظن منطلقا فتعدي فعل المضـمر الذي في ظن إلي زيد فتكون قد عديت في هذا الباب فعل المضـمر إلي الظاهر وإنما حقه أن يتعدي فعل المضـمر إلي المضـمر وتكون أيضا قد جعلت المفعول الذي هو فضلة في الكلام لا بد منه وإلا بطل الكلام فهذه جميع علامات المضمر المرفوع والمنصوب قـد بينتهـا في المنفصـل والمتصـل وقـد خبرتـك أن المجرور لا علامـة له منفصـلة ، وإن علامته في الإتصال كعلامة المنصوب لا فرق بينها في الكاف والهاء تقول : رأيتك كما تقول : مررت بك وتقول : ضـربته كما تقول : مررت به فهذا مطرد لا زيادة فيه فإذا جاءوا إلي الياء التي هي ضمير المتكلم زادوا في الفعل نونا قبل الياء لئلا يكسروا لام الفعل والفعل لا جرّ فيه فقالوا : ضربني فسلمت الفتحة بالنون ووقع الكسر علي النون وكذلك : يضربني فإذا جاءوا بالاسم لم يحتاجوا إلي النون فقالوا : الضاربي في النصب واستحسنوا الكسرة في الباء موضع ؛ لأنه يدخله الجر ولم

يستحسنوا ذلك في لام الفعل ؛ لأنه موضع لا يدخله الجر وقالوا : إنني ولعلني ولكنني ؛ لأن هذه حروف مشبهة بالفعل.

قال سيبويه : قلت له : يعني الخليل ما بال العرب قالت : إني وكأني ولعلي ولكني فزعم :أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة من كلامهم وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا النون التي تلي الياء قال : فإن قلت : (لعلي) ليس فيها تضعيف فإنه زعم : أن اللام قريبة من النون يعني في مخرجها من الفم وقد قال الشعراء في الضرورة : ليتي.

وقال : سألته عن قولهم : عني وقطني ولدني : ما بالهم جعلوا علامة المجرور هاهنا كعلامة المنصوب فقال : إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركا مكسورا ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قط) ولا النون التي في (من) فجاءوا بالنون ليسلم السكون وقدني بهذه المنزلة وهذه النون لا ينبغي أن نذكرها في غير ما سمع من العرب لا يجوز أن تقول : قدي كما قلت مني وقد جاء في الشعر (قدي) قال الشاعر :

قدني من نصر الخبيبين قدي (1) ...

1- هذا ضرورة ، والقياس قدني بالنون. قال سيبويه : وسألته رحمه الله ، يعني الخليل بن أحمد ، عن قولهم قطني ومني وعني ولدني ما بالهم جعلوا علامة المجرور هاهنا كعلامة المنصوب؟ فقال : إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة ، إلا كان متحركا مكسورا ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبدا ، إلا وقبلها حرف متحرك مكسور ، وكانت النون أولي ، لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاؤوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار ، وكرهوا إن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار. وإنما حملهم علي أن لم يحركوا الطاء والنونات كراهية أن يشبه الأسماء نحو : يد ، وهن. وأما ما يحرك آخره فنحو مع ولد ، كتحريك أواخر هذه الأسماء ، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر الأسماء ، فمن ثم لم يجعلوها بمنزلتها ، فمن ذلك معي ولدي في مع ولد ، وقد جاء في الشعر قدي. قال الشاعر قدني من نصر الخبيبين قدي لما اضطر شبهه بحسبي وهني ، لأن ما بعد حسب ، وهن مجرور ، كما أن ما بعد قط مجرور ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء ، كما قال : ليتي حيث اضطر. انتهي كلام سيبويه. ورده صاحب الكشاف والبيضاوي عند قوله تعالي : "قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً" علي قراءة نافع بتحريك نون لدن والاكتفاء بها عن نون الوقاية ، كما في : قدني من نصر الخبيبين قدي وعند ابن مالك نون الوقاية في قدني وقطني غير لازمة ، بل يجوز ذكرها وحذفها. انظر خزانة الأدب 3 / 233.

فقال : قدي لما اضطر شبهه بحسبي كما قال : ليتي حيث اضطر.

وقال سيبويه : لو أضفت إلي الياء الكاف تجر بها لقلت : ما أنت كي لأنها متحركة قال الشاعر لما اضطر :

وأمّ أوعال كها أو أقربا (1) ...

ص: 502

1- هو من أرجوزة للعجاج ، مطلعها : ما هاج دمعا ساكبا مستسكبا من أن رأيت صاحبيك أكأبا أي : دخلا في الكآبة ، وهي الحزن. ثم وصف فيها حمار الوحش وأتنه ، أراد أن يرد الماء فرأي الصياد ، فهرب بأتنه. إلي أن قال : نحي الذنابات شمالا كثبا وأم أوعال كها أو أقربا ذات اليمين غير ما أن ينكبا نحاه تنحية : أبعده عنه ، وجعله في ناحية. وفاعل نحي ضمير يعود إلي حمار وحش ذكره. يعني أنه مضي في عدوه ناحية ، فجعل الذنابات في جانب شماله ، وأم أوعال في ناحية يمينه. وروي خلي الذنابات ، وشمالا علي الأول ظرف ، وعلي الثاني ظرف أيضا في وضع المفعول الثاني ، لتضمين خلي معني جعل. والذنابات ، قال الأندلسي في شرح المفصل : هو جمع ذنابة بكسر الذال ، وهي آخر الوادي ، ينتهي إليه السيل. وكذلك آخر النهر. ووجدتها في موضع آخر : الذبابات بالموحدتين ، وهي الجبال الصغار. انتهي. وقال غيره : الذنابات بالذال والنون : اسم موضع. ولم أره في المعجم لأبي عبيد البكري ولا في معجم البلدان لياقوت الحموي ولا في كتب اللغة المدونة. وفسره شارح اللباب بالجبال الصغار ، وقيده العيني بفتح الذال ، وقال : اسم موضع بعينه. والكثب ، بفتح الكاف والمثلثة : القرب وأراد القريب ، وهو صفة الشمال. وأم أوعال ، قال البكري : علي لفظ جمع وعل : هضبة في ديار بني تميم ، ويقال لها : ذات أوعال. انظر خزانة الأدب 4 / 9.

وقال آخر لما اضطر :

فلا تري بعلا ولا حلائلا

كه ولا كهنّ إلّا حاظلا (1)

فهذا قاله سيبويه قياسا وهو غير معروف في الكلام واستغني عن (كي) بمثلي.

ولام الإضافة تفتح مع المضمر إلا مع الياء ؛ لأن الياء تكسر ما قبلها تقول : له ولك ثم تقول : لي فتكسر ؛ لأن هذه الياء لا يكون ما قبلها حرف متحرك إلا مكسورا وهي مفارقة لأخواتها في هذا ألا تري أنك تقول : هذا غلامه فتصرف فإذا أضفت غلاما إلي نفسك قلت : هذا غلامي فذهب الإعراب وإنما فعلوا ذلك ؛ لأن الضم قبلها لا يصلح فلما غير لها الرفع وهو أول غير لها النصب إذا كان ثانيا وألزمت حالا واحدا فقلت : رأيت غلامي.

1- شبهوه بقوله : له ولهن. ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلي نفسه ، قال : كي. وكي خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة. انتهي. قال النحاس : هذا عند سيبويه قبيح. والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلي أصله. فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها ، وجب أن تأتي بمثل. وأبو العباس ، فيما حكي لنا علي بن سليمان ، يجيز الإضمار في هذا علي القياس ، لأن المضمر عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب. وقد ذكرنا قبل ما ذكره بعض النحويين من إجازتهم : أنا كأنت ، وكإياك ، ورد أبي العباس لذلك. انتهي كلامه. وقال ابن عصفور في كتاب الضرورة : ومنه أ، يستعمل الحرف للضرورة ، استعمالا لا يجوز مثله في الكلام. انظر خزانة الأدب 4 / 7.

واعلم أن الذي حكي من قولهم : لولاي ولو لا شيء شذ عن القياس كان عند شيخنا يجري مجري الغلط والكلام الفصيح ما جاء به القرآن : لو لا أنت.

كما قال عز وجل : (لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ : 31] والذين قالوا : لولاك ولولاي قالوا : لأنها أسماء مبنية يؤكد المرفوع منها المخفوض فكأنهم إنما يقتصرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب لا بأي لفظ كان ؛ لأنه غير ملبس ولكنهم لا يجعلون غائبا مكان مخاطب لا يقولون : لولاه مكان لولاك فأما قولهم : عساك فالكاف منصوبة لأنك تقول : عساني فعساك مثل رماك وعساني مثل رماني.

واعلم أن علامة الإضمار قد ترد أشياء إلي أصولها فمن ذلك قولك : لعبد الله مال ثم تقول : لك وله إنما كسرت مع الظاهر في قولك لزيد مال كيلا يلتبس بلام الابتداء إذا قلت :لهذا أفضل منك ألا تراهم قالوا : يا لبكر حين أمنوا الالتباس فمن ذلك : أعطيكموه في قول من قال : أعطيتكم ذاك فأسكن ردوه بالإضمار إلي أصله كما ردوا بالألف واللام حين قالوا : أعطيتكموه اليوم فكان الذين وقفوا بإسكان الميم كرهوا الوقف علي الواو.

فلما وصلوا زال ما كرهوا فردوا وزعم يونس أنه يقول : أعطيتكمه بإسكان الميم كما قال في الظاهر أعطيتكم زيدا.

واعلم أنّ أنت وأنا ونحن وأخواتهن يكن فصلا ومعني الفصل أنهن يدخلن زوائد علي المبتدأ المعرفة وخبره وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو قولك : زيد هو العاقل وكان زيد هو العاقل ، وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة وكان علي لفظه فنحو قولك حسبت زيدا هو خيرا منك وكان زيد هو خيرا منك وتقول : إن زيدا هو الظريف فيكون فصل ، وإن زيدا هو الظريف وتقول : إن كان زيد لهو الظريف ، وإن كنا لنحن هي (نا) في كنا ولو قلت كان زيد أنت خيرا منه لم يجز أن تجعل أنت فصلا ؛ لأن أنت غير زيد ، فإن قلت : كنت أنت خيرا من زيد جاز أن يكون فصلا وأن يكون تأكيدا فجميع هذه لمسائل الاسم فيها معرفة والخبر معرفة أو قريب منها مما لا يجوز أن يدخل

عليه الألف واللام ولو قلت : ما أظن أحـدا هو خير منك لم يجز أن تجعل (هو) فصـلا ؛ لأن واحدا نكرة ولكن تقول : ما أظن أحدا هو خير منك فجعل : هو مبتدأ و (خير منك) خبره وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد وقال الفراء : ادخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت لأنك لو قلت : زيد العاقل لأشبه النعت فإذا قلت : زيد هو العاقل قطعت (هو) عن توهم النعت فهذا الذي يسميه البصريون فصلا ويسميه الكوفيون عمـادا وهو ملغي من الإـعراب فلا يؤكـد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما ولا يقـدم قبل الاسم المبتـدأ ولا قبل (كان) ولا يجوز كان هو القائم زيـد ولا هو القائم كان زيد وقد حكي هذا عن الكسائي ؛ لأنه كان يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معهما فإذا قلت : كنت أنت القائم جاز أن يكون أنت فصلا وجاز أن يكون تأكيدا ويجوز أن يبتدأ به فترفع القائم.

ولـك أن تثني الفعـل وتجمعه وتؤنثه فتقول : كـان الزيـدان هما القائمين وكان الزيـدون هم القائمين وكانت هنـد هي القائمـة والظن ، وإن وجميع ما يـدخل علي المبتـدأ والخبر يجوز الفصل فيه تقول : ظننت زيـدا هو العاقل ، وإن زيدا هو العاقل فإذا قلت كان زيد قائمة جاريته فأدخلت الألف واللام علي (قائمـة) وجعلتها لزيـد قلت : كان زيـدق القائمـة جاريته ، فإن كانت الألف واللام للجارية صار المعني : كان زيـد التي قامت جاريته فقلت : كان زيـد القائمـة جاريته حينئذ وهذا لا يجوز عندي ولا عند الفراء من قبل أنه ينبغي أن يكون الألف واللام هي الفصل بعينه وأن يصلح أن يكون ضميرا للأول.

الباب الثالث من المبنيات : وهو الاسم الذي يشار به إلي المسمي

وفيه من أجـل ذلـك معني الفعـل وهي : ذا وذه وتثني ذا وذه فتقول : ذان في الرفع وذين في النصب والجر وتثنيـة (تا) تان وتجمع ذا وذه وتا أولي وأولاء والمـذكر والمؤنث فيه وسواء فذا اسم تشـير به إلي المخاطب إلي كل ما حضـر كما يدخلون عليه هاء التنبيه فيقولون : هذا زيد وهذي أمة الله فإذا وقفوا علي الياء أبدلوا منها هاء في الوقف فإذا وصـلوا أسقطوا الهاء وردوا الياء ويبدلون من الياء فيقولون : هذه أمة الله فإذا وصلوا قالوا : هذي أمة الله فإذا وقفوا حذفوا الهاء وردوا الياء ومنهم من يقول : هذه أمة الله.

وهؤلاء تمد وتقصـر ، وإذا مدوا بنوه علي الكسر لالتقاء الساكنين ، فإن أدخلوا كاف المخاطبة فأول كلامهم لما يشار إليه وآخره للمخاطب والكاف هاهنا حرف جيء به للخطاب وليس باسم ؛ لأن إضافـة المبهمـة محال من قبل أنها معارف فلا يجوز تنكيرها وكل مضاف فهو نكرة قبل إضافته فإذا أضـيف إلي معرفـة صار بالإضافة معرفة وهو قولك : ذاك ، وذلك واللام في (ذلك) زائدة والأصل (ذا) والكاف للخطاب فقط ومحال أن تكون هنا اسما لما بينت لك فإنما زدت الكاف علي (ذا) وكانت (ذا) لما يومي إليه بالقرب.

فإذا قلت ذلك دلت علي أن الذي يومي إليه بعيد وكذلك جميع الأسـماء المبهمة إذا أردت المتراخي زدت كافا للمخاطبة لحاجتك أن تنبه بالكاف المخاطب ونظير هـذا هنا وهاهنا وهناك وهنالك إذا أشـرت إلي مكان ، فإن سألت رجلا عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ، فتحت الكاف.

فـإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل فكسـرت الكاف قال الله عز وجل : (كَذلِكِ اللهُ يَخْلُقُ ما يَشاءُ) [آل عمران : 47] ، فإن سـألت رجلاـعن امرأة قلت : كيف تلـك المرأة ، فـإن سـألت المرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة تكسـر الكاف ، فإن سالت رجلا عن رجلين قلت : كيف ذانك الرجلان ومن قال في الرجل ذلك : قال في الاثنين : ذانّك بتشديد

النون أبدلوا من اللام نونا وأدغمت إحدي النونين في الأخري كما قال عز وجل : (فَذانِكَ بُرْهانانِ) [القصص : 23] ، فإن سألت عن جماعة رجلا ـ قلت : كيف أولئك الرجال وأولاك الرجال ، فإن سألت رجلا عن امرأتين قلت : كيف تانك المرأتان ، وإن سألت امرأة عن رجلين قلت : كيف ذانك الرجلان يا امرأة ، وإن سألتها عن جماعة قلت : كيف أولئك الرجال يا امرأة ، فإن سألت رجلين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان يا رجلان ، وإن سألتهما عن جماعة قلت : كيف أولئكما الرجال يا رجلان ، وإن سألتهما عن امرأة قلت : كيف تيكما وتلكما المرأة يا رجلان ، وإن سألتهما عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان يا رجلان ، وإن سألت جماعة عن واحد قلت : كيف ذاكم الرجل يا رجال ، وإن سألتهم عن رجلين قلت : كيف ذانكم الرجلان يا رجال ، وإن سألتهم عن جماعة قلت : كيف أولئك الرجال يا رجال ، وإن سألتهم عن امرأة قلت : كيف تلكم المرأة يا رجال ، وإن سألتهم عن امرأتين قلت : كيف تانكم المرأتان يا رجال ، وإن سألت امرأتين فعلامة المرأتين والرجلين في الخطاب سواء ، فإن سألت نساء عن رجل قلت : كيف ذاكنّ الرجل يا نساء وباللام : كيف ذلكن الرجل يا نساء قال الله عز وجل : (فَذلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) [يوسف : 32] ، فإن سألتهن عن رجلين قلت : كيف تيكن ، وإن سألتهن عن جماعة قلت : كيف أولئكنّ النساء مثل المذكر.

واعلم أنه يجوز لك أن تجعل مخاطب الجماعة علي لفظ الجنس أو تخاطب واحدا عن الجماعة فيكون الكلام له والمعني يرجع إليهم كما قال الله تعالي : (ذلِكَ أَدْنى أَلَّا تَعُولُوا) [النساء : 3] ولم يقل : ذلكم ؛ لأن المخاطب النبي والدليل علي أن في هذا معني فعل قولهم : هذا زيد منطلقا ؛ لأن منطلقا انتصب علي الحال والحال لا بد من أن يكون العامل فيها فعل أو معني فعل.

باب الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل

وذلك قولهم : (صه ومه ورويد وإيه) وما جاء علي فعال نحو : (حذار ونزال وشتان).

فمعني صه : اسكت. ومعني مه : أكفف. فهذان حرفان مبنيان علي السكون سمي الفعل بهما فأما رويد : فمعناه : المهلة وهو مبني علي الفتح ولم يسكن آخره ؛ لأن قبله ساكنا فاختير له الفتح للياء قبله تقول : رويد زيدا فتعديه فأما قولك : رويدك زيدا ، فإن الكاف زائدة للمخاطبة وليست باسم وإنما هي بمنزلة قولك : التجاءك يا فتي وأرأيتك زيدا ما فعل ويدلك علي أن الكاف ليست باسم في التجاءك دخول الألف واللام والألف واللام والإضافة لا يجتمعان وكذلك الكاف في : أرأيتك زيدا زائدة للخطاب وتأكيده ألا تري أن الفعل إنما عمل في زيد ، فإن قلت : إرودّ كان المصدر إروادا وتصرف جميع المصادر ، فإن حذفت الزوائد علي هذه الشريطة صرفت : رويد فقلت : رويدا يا فتي ، وإن نعت به قلت : ضعه وضعا رويدا وتضيفه ؛ لأنه كسائر المصادر تقول : رويد زيد كما قال الله عز وجل : (فَضَرْبَ الرِّقابِ) [محمد : 4] ورويدا زيدا كما تقول ضربا زيدا في الأمر فأما إيه وآه فمعني إيه الأمر بأن : يزيدك من الحديث المعهود بينكما فإذا نونت قلت : إيه والتنوين للتنكير كأنك قلت : هات حديثا وذاك كأنه قال : هات الحديث قال ذو الرمة :

وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم

وما بال تكليم الدّيار البلاقع (1)

1- ابن السكيت والجوهري ، قالا- : إنما جاء ذو الرمة هنا ب إيه غير منون ، مع أنه موصول بما بعده ، لأنه نوي الوقف. هذا الكلام نقله الجوهري عن ابن السكيت ، ثم نقل عن ابن السري الزجاج أنه قال : إذا قلت : إيه يا رجل ، فإنما تأمره بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما ، كأنك قلت : هات الحديث. فإن قلت : إيه بالتنوين فكأنك قلت : هات حديثا ما ؛ لأن التنوين تنكير. وذو الرمة أراد التنوين فتركه للضرورة. انتهي. وإنما كان ترك التنوين ضرورة لأنه أراد من الطلل أن يخبره عنها أي حديث كان ، وليس فيه ما يقتضي أن يحدثه حديثا معهودا. كذا قيل ، وفيه أنه إنما طلب حديثا مخصوصا ، وهو الحديث عن أم سالم. وبه يسقط قول ثعلب في أماليه : تقول العرب : إيه بالتنوين بمعني حدثنا. وأما قول ذي الرمة فإنه ترك التنوين وبني علي الوقف ، ومعناه إيه ، أي : حدثنا. قال ابن جني في سر الصناعة : تنوين التنكير لا يوجد في معرفة ، ولا إلا تابعا لحركات

فـإذا فتحت فهي زجر ونهي كقولـك : إيه يـا رجل إني جئتك فإذا لـم ينون فالتصويت يريـد الزجر عن شـيء معروف ، وإذا نونت فإنما تريد الزجر عن شيء منكور قال حاتم :

إيها فدي لكم أمّي وما ولدت

حاموا علي مجدكم واكفوا من اتّكلا

ومن ينون إذا فتح فكثير والقليل من بفتح ولا ينون وجميع التنوين الذي يدخل في هذه الأصوات إنما يفرق بين التعريف والتنكير تقول : صه يا رجل هـذا الأصل في جميع هـذه المبنيات ومنها ما يسـتعمل بغير تنوين البتـة فما دخله التنوين ؛ لأنه نكرة قولهم : فدي لك يريدون به الدعاء والدعاء حقه أن يكون علي لفظ الأمر فمن العرب من يبني هذه اللفظة علي الكسر وينونها لأنها نكرة يريد بها معني الدعاء.

ومن هـذا الباب قولهم : هاء يا فتي ويثني فيقول هائما وهائم للجميع كما قال عز وجل :(هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) [الحاقة : 19] وللمؤنث هاء بلا ياء مثل هاك والتثنيـة هاؤما مثل المـذكرين وهاؤن تقوم الهمزة في جميع ذا مقام الكاف ولك أن تقول : هاء يا قوم كما قال عز وجل : (ذلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ) [المجادلـة : 12] وأصـل الكلاـم (ذلكم) هـذا في الخطـاب يجوز ؛ لأـن كل واحـد منهم يخاطب وقال : هاك وهاكما وهاكم والمؤنث هاك ، وأما ما كان علي مثال فعال مكسور الآخر فهو علي أربعة أضرب والأصل واحد.

واعلم أنه لا يبني شيء من هذا الباب علي الكسر إلا وهو مؤنث معرفة ومعدول عن جهته وإنما يبني علي الكسر ؛ لأن الكسر مما يؤنث به تقول للمرأة : أنت فعلت وإنك فاعلة وكان أصل هذا إذا أردت به الأمر السكون فحركت لالتقاء الساكنين فجعلت الحركة الكسر للتأنيث ، وذلك قولك : نزال وتراك ومعناه : أنزل واترك فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة قال الشاعر :

ولنعم حشو الدّرع أنت إذا

دعيت نزال ولجّ في الذّعر (1)

1- قوله : ولنعم حشو الدرع إلخ ، جعل لابس الدرع حشوا لها لاشتمالها عليه ، كما يشتمل الإناء علي ما فيه. وهو العامل في إذا ، لأنه بمعني لابس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معني الثناء كما فيما قبله. والجل ، بالضم : الحادث العظيم كالجلي. وقوله : علي ظهر ، أي : ظهر حمول قوي. والذمار : ما يجب عليه أن يحميه من حرمه. والجلي : النائبة الجليلة وجمعها جلل ، وقيل هنا بمعني : جماعة العشيرة. وقوله : أمين مغيب الصدر ، أي :لا يضمر إلا الجميل ، ولا ينطوي إلا علي الوفاء والخير وحفظ السر ، فهو مأمون علي ما غاب في صدره. والحدب : المتعطف المشفق. والمولي : ابن العم. والضريك : الفقير والمحتاج. والدسيعة : العطية الجزيلة. وجز الناصية تكون في الأسير ، إذا أنعم عليه وأطلق جزت ناصيته وأخذت للافتخار. وراغمهم : نابذهم وهجرهم وعاداهم. وقوله : ومرهق النيران ، أي : تغشي ناره ؛ يقال : رهقت الرجل ، إذا غشيته وأحطت به ؛ والمشدد للتكثير. يصف أنه يوقد النار بالليل للطبخ وإطعام الناس ، وليعشو إليها الضيف والغريب. وكثرة النيران ، للإخبار عن سعة معروفة. والأواء : شدة الزمان والقحط. وقوله : غير ملعن القدر ، أي : لا يؤكل ما فيها دون الضيف ، والجار ، واليتيم ، والمسكين ، فهو محمود القدر ، لا مذمومها. وأوقع اللعن علي القدر مجازا ، وهو يريد صاحبها. وقوله : ويقيك ما وقي الأكارم إلخ ، وقي بالبناء للمفعول. والحوب : الإثم ، أي : إن الأكارم وقوا أن يسبوا فيقيك ذلك أنت أيضا ، أي : إنه لا يغدر ، ولا يسب ، فبأتي بإثم. وروي : ما وقي الأكارم بالبناء للفاعل ونصب الأكارم. وقوله : وإذا برزت به ، أي : برزت إليه ، يعني : إذا صرت إليه صرت إلي رجل واسع الخلق طيب الخبر. وقوله : متصرف للمجد إلخ ، أي : يتصرف في كل باب من الخير ، لاكتساب المجد. والمعترف : الصابر ، أي : يصبر لما نابه من الأمر ، ويحتمله. وقوله : يراح ، أي : يخش ويخف ويطرب ، لأن يفعل فعلا كريما يذكر به ، ويمدح من أجله. وقوله : جلد يحث إلخ ، أي : قوي العزم ، مجتهد فيما ينفع العشيرة من التآلف والاجتماع ، فهو يحث علي ذلك ويدعو إليه ، إذا كره الظنون الاجتماع والتآلف ، لما يلزمه عند ذلك ، من المشاركة والمواساة بماله ونفسه. والظنون : الذي لا يوثق بما عنده ، لما علم من قلة خيره. وجوامع الأمر : ما يجمع الناس في شأنهم. وقوله : ولأنت تفري إلخ ، هذا مثل ضربه. والخالق : الذي يقدر الأديم ويهيئه لأن يقطعه ويخرزه. والفري : القطع. والمعني : إنك إذا تهيأت لأمر مضيت له ، وأنفذته ولم تعجز عنه ، وبعض القوم يقدر الأمر ويتهيأ له ، ثم لا يعزم عليه ولا يمضيه ، عجزا وضعف همة. قال ابن قتيبة في أدب الكتاب : فري الأديم : قطعه علي جهة الإصلاح ، وأفراه : قطعه علي جهة الإفساد. وقال ابن السيد : هذا قول جمهور اللغويين ، وقد وجدنا فري مستعملا في القطع علي جهة الإفساد. انظر خزانة الأدب 2 / 372.

فقال : دعيت لما ذكر ذلك في التأنيث.

وقالوا : تراكها وحذار ونظار فهذا ما سمي الفعل به باسم مؤنث ويكون (فعال) صفة غالبة تحل محل الاسم نحو قولهم : للضبع جعار يا فتي وللمنية : حلاق ويكون في التأنيث نحو يا فساق.

والثالث : أن تسمي امرأة أو شيئا مؤنثا باسم مصوغ علي هذا المثال نحو : حذام ورقاش.

والرابع : ما عدل من المصدر نحو قوله :

جماد لها جماد ولا تقولي

طوال الدّهر ما ذكرت حماد (1)

قال سيبويه : يريد : قولي لها جمود ولا تقولي لها حمدا ومن ذلك فجار يريدون : الفجرة ومسار يريدون : المسرة وبداو يريدون : البدو وقد جاء من بنات الأربعة معدولا مبني قرقار وعرعار وهي لغية وشتان : مبني علي الفتح ؛ لأنه غير مؤنث فهو اسم للفعل إلا أن الفعل هنا غير أمر وهو خبر ومعناه : البعد المفرط ، وذلك قولك : شتان زيدق وعمرو فمعناه : بعد ما بين

1- قالوا : معناه قولي لها : جمودا ، ولا تقولي : حمدا ، بالتنكير والتذكير. وهذا وارد علي قولهم إن فعال معدول عن معرف مؤنث. وممن قال كذا ابن السراج في الأصول فإنه قال بعد ما أنشد البيت : قال سيبويه : يريد قولي لها : جمودا ، ولا تقولي لها : حمدا. ومنهم ابن الشجري ، قال في أماليه : جماد : اسم للجمود ، وحماد : اسم للحمد في هذا البيت. أراد قولوا لها : جمودا ، ولا تقولوا لها : حمدا. وهذا لا يرد عليهم ؛ فإنهم قالوا : لا بد من التعريف والتأنيث في فعال بالمعاني الأربعة. وقولهم : معناه جمودا وحمدا وما أشبهه ، فإنما هو تساهل في التعبير عنه. وكذلك فعل سيبويه ، إلا أنه اعتبر التأنيث في المعدول عنه ، إما تحقيقا أو تقديرا ، قال : وأما ما جاء اسما للمصدر ، فنحو فجار معدولة عن الفجرة ويسار معدولة عن الميسرة. انظر خزانة الأدب 2 / 278.

زيد وعمرو جدا وهو مأخوذ من شتّ والتشتت التبعيد ما بين الشيئين أو الأشياء فتقدير : شتان زيد وعمرو تباعد زيد وعمرو ولأنه اسم لفعل ما تم به كلام قال الشاعر :

شتّان هذا والعناق والنّوم

والمشرب البارد في ظلّ الدّوم (1)

فجميع هذه الأسماء التي سمي بها الفعل إنما أريد بها المبالغة ولو لا ذلك لكانت الأفعال قد كفت عنها.

1- وهذا مما يرد علي الأصمعي ، ويؤيد قول غيره أن شتان لا يكتفي بواحد ، لأنه وضع لاثنين فصاعدا. وقد أجاز ثعلب ما منعه الأصمعي ، قال في فصيحه : وتقول : شتان زيد وعمرو ، وشتان ما هما ، نون شتان مفتوحة. إن شئت قلت شتان ما بينهما. والفراء يخفض نون شتان. انتهي. ومحصل الكلام فيها أن شتان يكون مرفوعها شيئين اتفاقا ، وأكثر عند غير الأصمعي ، ويكون معهما ما الزائدة وبدونها. والصحيح جواز شتان ما بينهما ، خلافا للأصمعي. ولم يتعرض ابن السراج في الأصول لهذا. قال : قولك شتان زيد وعمرو ، معناه بعد ما بين زيد وعمرو جدا. وهو مأخوذ من شت. والتشتيت : التبعيد ما بين الشيئين أو الأشياء ، فتقديره تباعد زيد وعمرو. انتهي. وهي عند الشارح قسمان : أحدهما : ما ذكر من أنه لا بد لها من مرفوعين فصاعدا. والثاني : جواز الاكتفاء بمرفوع واحد. وهو في شتان ما بينهما لكونهما بمعني واحد. وبقي استعمالها مع ما الموصولة بفعل ، ولم يذكروه. وهو ما أورده الفراء في الشعر المذكور ، وهو لشتان ما أنوي. وينبغي أن تقدر ما الموصولة في الفعل الثاني ، ليكون مرفوعها شيئين. وهي اسم فعل علي الصحيح. قال ابن عصفور في شرح الإيضاح :وهو ساكن في الأصل ، إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة إتباعا لما قبلها وطلبا للخفة ، ولأنه واقع موضوع الماضي مبنيّ علي الفتح ، فجعلت حركته كحركته. وزعم المرزوقي والهروي في شرح الفصيح أنها مصدر. قال الأول : شتان مصدر لم يستعمل فعله. وهو مبنيّ علي الفتح ، لأنه موضع فعل ماض ، وزيد :فاعل له. وقال الثاني : معني شتان البعد المفرط بين الشيئين ، وهو اسم وضع موضع الفعل الماضي ، تقديره :شت زيد وعمرو ، أي : تشتتا وتفرقا جدا. وسبقهما الزجاج كما نقل الشارح المحقق. قال ابن عصفور : وزعم الزجاج أنه مصدر واقع موقع الفعل جاء علي فعلان فخالف أخواته ، فبني لذلك ، فإن قيل : لنا فعلان في المصادر ، قالوا : لوي يلوي ليانا ، وشنئته شنآنا. وأن لو وضعت ليانا وشنآنا موضع الفعل ، لبقيا علي إعرابهما ولم يبنيا. فالجواب : أنهما مصدران قد استعملا بعد فعلهما وتمكنا ، فإذا وقعا موقع فعلهما بقيا علي إعرابهما ، وليس كذلك شتان ؛ لأنك لا تقول شت يشت شتاتا ، وإنما استعمل في أول أحواله موضوعا موضع الفعل المبني ، فبني لذلك. انتهي. قال ناظر الجيش في شرح التسهيل : مقتضي هذا الجواب أن تبني المصادر الملتزم إضمار ناصبها ، كسبحان الله ومعاذ الله. انتهي. انظر خزانة الأدب 2 / 360.

باب الاسم الذي قام مقام الحرف

وذلك : (كم ، ومن ، وما ، وكيف ، ومتي ، وأين).

فأما (كم) فبنيت لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف وأصل الاستفهام بحروف المعاني لأنها آلة إذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبار : و (كم) اسم لعدد مبهم.

فقالوا : كم مالك فأوقعوا (كم) موقف الألف لما في ذلك من الحكمة والإختصار إذ كان قد أغناهم عن أن يقولوا أعشرون مالك أثلاثون مالك أخمسون والعدد بلا نهاية فأتوا باسم ينتظم العدد كلّه.

وأما (من) فجعلون سؤالا عن من يعقل نحو قولك : من هذا ومن عمرو فاستغني بمن عن قولك : أزيد هذا أعمرو هذا أبكر هذا والأسماء لا تحصي فانتظم بمن جميع ذلك ووقعت أيضا موقع حرف الجزاء وهو (إن) في قولك : من يأتني آته.

وأما (ما) فيسأل بها عن الأجناس والنعوت تقول : ما هذا الشيء فيقال : إنسان أو حمار أو ذهب أو فضّة ففيها من الإختصار مثل ما كان في (من) وتسأل بها عن الصفات فتقول : ما زيد فيقال : الطويل والقصير وما أشبه ذلك ولا يكون جوابها زيد ولا عمرو ، فإن جعلت الصفة في موضع الموصوف علي العموم جاز أن تقع علي من يعقل.

ومن كلام العرب : سبحان ما سبح الرعد بحمده وسبحان ما سخركن لنا وقال الله عز وجل : (وَالسَّماءِ وَما بَناها) [الشمس : 5] فقال قوم : معناه : ومن بناها وقال آخرون : إنما والسماء وبنائها كما تقول : بلغني ما صنعت : أي صنيعك ؛ لأن (ما) إذا وصلت بالفعل كانت بمعني المصدر.

وأما (كيف) فسؤال عن حال ينتظم جميع الأحوال يقال : كيف أنت فتقول : صالح وصحيح وآكل وشارب ونائم وجالس وقاعد والأحوال أكثر من أن يحاط بها فإذا قلت :(كيف) فقد أغني عن ذكر ذلك كله وهي مبنية علي الفتح ؛ لأن قبل الياء فاء فاستثقلوا الكسر

مع الياء وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر فمتي حركوا بغير ذلك فإنما هو للإستثقال أو لإتباع اللفظ اللفظ.

فأما (متي) فسؤال عن زمان وهو اسم مبنيّ والقصة فيه كقصة (من وكيف) في أنه مغن عن جميع أسماء الزمان أيوم الجمعة القتال أم يوم السبت أم يوم الأحد أم سنة كذا أم شهر كذا فمتي يغني عن هذا كله وكذا (أيان) في معناها : كما قال الله عز وجل : (أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيامَةِ) [القيامة : 6] وقال : (يَسْئَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْساها) [النازعات : 42] وبنيت علي الفتح ؛ لأن قبلها ألفا فأتبعوا الفتح الفتح.

وأما (أين) فسؤال عن مكان وهي كمتي في السؤال عن الزمان إذا قلت : أين زيد قيل لك : في بغداد أو البصرة أو السوق فلا يمتنع مكان من أن يكون جوابا وإنما الجواب من جنس السؤال فإذا سئلت عن مكان لم يجز أن تخبر بزمان ، وإذا سئلت عن عدد لم يجز أن تخبر بحال ، وإذا سئلت عن معرفة لم يجز أن تخبر بنكرة ، وإذا سئلت عن نكرة لم يجز أن تخبر بمعرفة فهذه المبنيات المبهمات إنما تعرف بأخواتها وتعلم مواضعها من الإعراب بذلك.

باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنيات

وذلك نحو الآن ومـذ ومنذ فأما الآن فقال أبو العباس رحمه الله : إنما بني ؛ لأنه وقع معرفة وهو مما وقعت معرفته قبل نكرته لأنك إذا قلت : الآن فإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان فليس له ما يشركه ليس هو آن وآن فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة وإنما وقع معرفة لما أنت فيه من الوقت.

وأما (منذ) فإذا اسـتعملت اسـما أن يقع ما بعدها مرفوع أو جملة نحو : ما رأيته منذ يومان ، وإن المعني : بيني وبين رؤيته يومان وقد فسرت ذلك فيما تقـدم وهي مبنية علي الضم وإنما حركت لذلك ؛ لأن قبلها ساكنا وبنيت علي الضم لأنها غاية عند سـيبويه واتبعوا الضّم الضّـم وقد يسـتعمل حرفا يجر ، وأما (مذ) فمحذوفة من (منذ) والأغلب علي (مذ) أن تسـتعمل اسـما ولو سميت إنسانا بمذ لقلت منيذ إذا صغرته فرددت ما ذهب وصار (مذ) أغلب علي الأسماء لأنها منقوصة ولدن ومن عل.

كما قال الشاعر :

وهي تنوش الحوض نوشا من علا (1)

1- قـال الأـعلم : وصف إبلا وردت الماء في فلاة من الأرض ، فعافته ، وتناولته من أعلاه ، ولم تمعن في شـربه. انتهي. وقال الجواليقي في شرح أبيات أدب الكاتب : يصف إبلا تشـرب من ماء الحوض ، وتتناول ما فيه من الماء تناولا من فوق ، تقطع به أرضا بعيـدة ، وتسـتغني به عن المبالغة فيه. والأجواز : جمع جوز بفتح الجيم ، وهو الوسط. وقال ابن السـيد في شـحر أبياته أيضا : لا أعلم هذا الرجز لمن هو؟ يصف ناقة شـربت الماء من الحوض. وقد يمكن أن يصف أبلا ، ويريد بقوله : به تقطع أجواز الفلا أنهم كانوا إذا حاولوا سـفرا سقوا إبلهم الماء علي نحو مـا يقـدرونه من بعـد المسافـة وقربهـا ، وكانوا يجعلون أظماء إبلهم ثلثا وربعا وخمسا إلي العشـر ، والعشـر نهايـة الأظماء. وكانوا ربما احتاجوا في الفلاة إلي الماء ولا ماء عندهم ، فينحرون الإبل ، ويستخرجون ما في أجوافها من الماء ويشربونه. انظر خزانة الأدب 3 / 403.

وأما الأفعال فنحو : خـذ وكل وع كلامي وش ثوبا ، وأما الحروف فلا يلحقها ذلك وكانت مـذ ومنـذ أغلب علي الحروف فكل واحـد منهما يصلح في مكان أختها وإنما ذكرنا منذ ومذ في الظروف لأنهما مستعملان في الزمان.

ص: 516

الباب السادس من المبنيات المفردة وهو الصوت المحكي

اشارة

وذلـك نحو : غـاق وهي حكايـة صوت الغراب وماء وهو حكايـة صوت الشاة وعاء وحاء زجر ومن ذلك حروف الهجاء نحو ألف باء تاء ثاء وجميع حروف المعجم إذا تهيجت مقصورة موقوفـة وكـذلك كاف ميم موقوفـة في التهجي أما زاي فيقال : زاي وزي والعـدد مثله إذا أردت العدد فقط.

وقال سيبويه تقول : واحد اثنان فتشم الواحد ؛ لأنه اسم ليس كالصوت ومنهم من يقول : ثلاثة أربعة فيطرح حركة الهمزة علي الهاء ويفتحها ولم يحولها تاء ؛ لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يغير في الإدراج فإذا لم ترد التهجي بهذه الحروف ولم ترد أن تعد بأسـماء العدد فررت منها جرت مجري الأسـماء ومددت المقصور في الهجاء فقلت : هذه الباء أحسن من هذه الباء وتقول : هذه الميم أحسن من هذه الميم وكذلك إذا عطفت بعضها علي بعض أعربت لأنها قد خرجت من باب الحكاية ، وذلك نحو قولك : ميم وباء وثلاثة وأربعة إنما مددت المقصور من حروف الهجاء إذا جعلته اسما وأعربته ؛ لأن الأسماء لا يكون منها شيء علي حرفين أحدهما حرف علة.

ذكر الضرب الثاني من المبنيات وهو الكلم المركب

هذه الأسـماء علي ضربين : فضرب منها يبني فيه الاسم مع غيره وكان الأصل أن يكون كل واحد منهما منفردا من صاحبه والضرب الثاني : أن يكون أصل الاسم الإضافة فيحذف المضاف إليه وهو في النية.

فالضـرب الأول علي سـتة أقسم : اسم مبني مع اسم واسم مبني مع فعل واسم مبني مع حرف واسم مع صوت وحرف بني مع فعل وصوت مع صوت فأما الاسم الذي بني مع الاسم فخمسة عشر وستة عشر ، وكل كلمتين من هذا الضرب من العدد فهما مبنيان علي الفتح.

وكان الأصل خمسة وعشرة فحذفت الواو وبني أحدهما مع الآخر اختصارا وجعلا كاسم واحد وكذلك حادي عشر وثالث عشر إلي تاسع عشر والعرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام علي حالها ومنهم من يقول : خمسة عشرك وهي رديئة ومن ذلك : حيص بيص بنيا علي الفتح وهي تقال عند اختلاط الأمر وذهب شغر بغر وأيادي سبأ ومعناه الإفتراق وقالي قلا بمنزلة خمسة عشر ولكنهم كرهوا الفتح في الياء والألف لا يمكن تحريكها.

ومن ذلك : خاز باز وهو ذباب عند بعضهم وعند بعضهم داء ومنهم من يكسر فيقول خاز باز وبعض يقول : الخاز باز كحضر موت ومنهم من يقول : خاز باز فيضيف وينون ومن ذلك قولهم : بيت بيت وبين بين ومنهم من يبني هذا ومنهم من يضيف ويبني صباح مساء ويوم يوم ومنهم من يضيف جميع هذا ومن ذلك لقيته كفة كفة وكفة كفة.

واعلم أنهم لا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا إذا أرادا الحال والظرف والأصل والقياس الإضافة فإذا سميت بشيء من ذا أضفته فإذا قلت : أنت تأتينا في كل صباح ومساء أضفت لا غير ؛ لأنه قد زال الظرف وصار اسما خالصا فمعني قولهم : هو جاري بيت بيت أي ملاصقا ووقع بين بين أي وسطا ، وأما قالي قلا فبمنزلة : حضر موت ؛ لأنه اسم بلد وليس بظرف ولا حال.

وأسماء الزمان إذا أضيفت إلي اسم مبني جاز أن تعربها وجاز أن تبنيها وذاك نحو : (يومئذ) تقول : سير عليه يومئذ ويومئذ والتنوين هاهنا مقتطع ليعلم أنه ليس يراد به الإضافة والكسر في الذال من أجل سكون النون فتقرأ علي هذا إن شئت : (مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ)(1) [المعارج : 11] ومذهب أبي العباس رحمه الله في دخول التنوين هنا أنه عوض من حذف المضاف إليه.

1- اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله : (يَوْمِئِذٍ) في ثلاثة مواضع : في هود والنمل وسأل سائل. فقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ) وو هم من فزع يومئذ مضافا ثلاثهن بكسر الميم. وقرأ عاصم ، وحمزة : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ) مثل أبي عمرو وأصحابه ، وخالفوهم في قوله : (مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ،) فنون عاصم وحمزة ، وفتحا الميم في (يومئذ.) وقرأ الكسائي : ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ بفتح الميم فيهما مع الإضافة ، وقرأ : وهم من فزع منونا ، يومئذ نصبا. واختلف عن نافع ، فروي ابن جمّاز وأبو بكر بن أبي أويس ، والمسيبي ، وقالون ، وورش ، ويعقوب بن جعفر ، كل هؤلاء عن نافع بالإضافة في الأحرف الثلاثة وفتح الميم ، وقال إسماعيل بن جعفر عنه : بالإضافة في الثلاثة ، وكسر الميم ، ولا يجوز كسر الميم إذا نونت (مِنْ فَزَعٍ ،) ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تنون. قال أبو علي : قوله : (مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) يوم : من قوله : (يَوْمِئِذٍ) ظرف كسرت أو فتحت في المعني إلا أنه اتسع فيه ، فجعل اسما. [الحجة للقراء السبعة : 4 / 347].

الثاني اسم بني مع فعل : وهو قولهم : حبذا هند وحبذا زيد بني حبّ وهو فعل مع ذا وهو اسم.

ومن العرب من يقول في أحبّ : حبّ. وقولهم : محبوب إنما جاء علي حبّ ولو كان علي أحبّ لكان محب فإذا بنوا أحبّ مع ذا اجتمعوا علي طرح الألف والدليل علي أن حبذا بمنزلة اسم أنك لا تقول حبذه وأنه لا يجوز أن تقول حبذا وتقف حتي تقول : زيد أو هند فتأتي بخبر فحبذا مبتدأ وهند وزيد خبر ومما يدل علي أن حبّ مع ذا بمنزلة اسم أنه لا يجوز لك أن تقول :حبّ في الدار ذا زيد فلا يجوز أن تفصل بينهما وبين (ذا) كما تفصل في باب نعم.

الثالث اسم بني مع حرف : وذلك قولك : لا رجل ولا غلام ويدلك علي أن (لا) مع رجل بمنزلة اسم واحد أنه لا يجوز لك أن تفصل رجلا من (لا) لا تقول : لا فيها رحل لك يجوز القول : لا ماء ماء باردا ولا رجل رجل صالحا عندك فبني (ماء مع ماء ورجلا مع رجل).

قال أبو بكر : وقد استقصيت ذكر ذا في بابه ومن ذلك قولهم : يا زيداه ويا أيها الرجل فأي اسم وهاء حرف وهو غير مفارق لأيّ في النداء وقد بينا ذا في باب النداء.

الرابع اسم بني مع صوت : وذلك نحو سيبويه وعمرويه تقول : هذا سيبويه يا هذا وهذا عمرويه يا فلان وهو مبني علي الكسر ، وإن قلت : مررت بعمرويه وعمرويه آخر نونت الثاني ؛ لأنه نكرة.

الخامس : الحرف الذي بني مع الفعل : وذلك : هلمّ مبنيا علي الفتح وهو اسم للفعل ومعناه : تعال ويدل علي أنه حرف بني مع فعل قول من قال من العرب : هلما للإثنين وهلموا للجماعة وصرفوه تصريف لمّ بكذا والمعني يدلّ علي ذلك.

السادس الصوت الذي بني مع الصوت : وذلك قولهم : حيّ هل الثريد ومعناه : إيتوا الثريد وحكي سيبويه : عن أبي الخطاب أنّ بعض العرب يقول : حيّهل الصلاة.

الضرب الثاني : من القسمة الأولي وهو ما أصله الإضافة إلي اسم فحذف المضاف إليه :فهذه المضافات علي قسمين : قسم حذف المضاف إليه البتة وضرب منع الإضافة إلي الواحد وأضيف إلي جملة فأما ما حذف المضاف إليه فيجيء علي ضربين : منهما ما بني علي الضمة وهي التي يسميها النحويون الغايات فمصروفة عن وجهها قبل وغير وحسب فجميع هذه كان أصلها الإضافة تقول : جئت من قبل هذا ومن بعد هذا وكنت أول هذا أو فوق وغير هذا وهذا حسبك أي كافيك فلما حذف ما أضيفت إليه بنيت وإنما بنيت علي الحركة ولم تبن علي السكون وفي بعضها ما قبل لامه متحرك لأنها أسماء أصلها التمكن وتكون نكرات معربات فلما بنيت تجنب إسكانها وزادوها فضيلة علي ما لا أصل له في التمكن فهذه علة بنائها علي الحركة ، وأما بناؤها علي الضم خاصة فلأنّ أكثر أحوال هذه الظروف أن تكون منصوبة ، وذلك الغالب عليها فأخرجت إلي الضم ولم تخرج إلي الكسر ؛ لأن الكسر أخو النصب وجعلوا ذلك علامة للغاية ؛ لأن الكسر حقه أن يكون لالتقاء الساكنين فتجنبوه هاهنا ؛ لأنه موضع تحرك لغير التقاء الساكنين.

الثاني : ما بني وليس بغاية من ذلك أمس مبنية علي الكسر وكسرت لالتقاء الساكنين وإنما بني ؛ لأنه يقال لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه وهو ملازم لكل يوم من أيام الجمعة ووقع في أول أحواله معرفة فمعرفته قبل نكرته فمتي نكرته أعربته وغد ليس كذلك ؛ لأنه غير

معلوم ؛ لأنه مستقبل لا تعرفه فإذا أضفت أمس نكرته ثم أضفته فيصير معرفة بالإضافة كما تقول : زيدك إذا جعلته من أمة كلها زيد وعرفته بالإضافة وزالت المعرفة الأولي.

وقال أبو العباس رحمه الله في قول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوان

فأجبنا أن ليس حين بقاء (1)

1- علي أن أصله عند المبرّد والسيرافيّ : ولات أوان طلبوا ، فحذفت الجملة وبني أوان علي السكون أو علي الكسر ، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه كما في يومئذ. قال ابن هشام في" المغني" : قرئ" ولات حين مناص" ، بخفض الجين ، فزعم الفرّاء أن لات تستعمل حرفا جارّا لأسماء الزمان خاصة ، وأنشد : طلبوا صلحنا ولات أوان وأجيب عن البيت بجوابين : أحدهما : علي إضمار من الاستغراقيّة. ونظيره في بقاء عمل الجارّ مع حذفه وزيادته قوله : " الوافر" ألا رجل جزاه الله خيرا فيمن رواه بجرّ رجل والثاني : أن الأصل : ولات أوان صلح ، ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة ، وكان بناؤه علي الكسر لشبهه بنزال وزنا ، ولأنّه قدّر بناءه علي السكون ثم كسر علي أصل التقاء الساكنين كأمس ، ونوّن للضرورة ، وقال الزمخشريّ : للتعويض كيومئذ. ولو كان كما زعم لأعرب ، لأن العوض ينزّل منزلة المعوّض منه. وعن القراءة بالجواب الأوّل – وهو واضح – وبالثاني وتوجيهه : أنّ الأصل حين مناصهم ثم نزّل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين ، لاتّحاد المضاف والمضاف إليه ؛ قاله الزمخشريّ. وجعل التنوين عوضا من المضاف إليه ، ثم بني إضافته إلي غير متمكن. انتهي. والأولي أن يقال : إنّ التنزيل المذكور اقتضي بماء الحين ابتداء ، وإنّ المناص معرب ، وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة ، لكنه ليس بزمان ، فهو ككل وبعض. انتهي كلام ابن هشام. " أقول" : تقدير المضاف إليه جملة هو المناسب لتشبيه أوان بيومئذ في البناء ، وغي كون التنوين بدلا من المضاف إليه ، وأما تقديره مفردا ثم تعليل بنائه بقطعه عن الإضافة كما صنع ابن هشام تبعا لغيره ، ففيه أنّ ما ذكره مختص بالظروف النّسبيّة ، ويكون بناؤها حينئذ علي الضمّ ، وأما أوان فإنّه ظرف متصرف ، كما يأتي قريبا وليس مضموما ، كقبل وبعد. ويجوز أن يقدّر المضاف إليه ولات أوان نصطلح ، فإنّ المنفيّ في الحقيقة هو أوان الصلح ، أو يقدّر جملة اسمية ، أي : ولات أوان صلحنا ممكن ، فأوان خبر لات وهو منصوب لفظا أو مبني علي الفتحة إضافته إلي مبنيّ واسمها محذوف ، أي : ولات الأوان. – قال أبو عليّ في" المسائل المنثورة" : قال أبو العبّاس المبّرد : أوان هنا مبنية ؛ لأنّ أوان تضاف إلي المبتدأ والخبر ، فكأنك حذفت منه المبتدأ والخبر ، فنوّنت ليعلم أنّك قد اقتطعت الإضافة منه. ولم يرتض ابن جنّي في" الخصائص" كون التنوين عوضا عن الجملة كيومئذ ، وفرّق بينهما بأن إذ ظرف ناقص ، وأوان ظرف متصرّف. انظر خزانة الأدب 2 / 20.

كـان (أوان) ممـا لا يسـتعمل إلا مضافا فلما حـذف ما يضاف إليه بنوه علي الكسـر لالتقاء الساكنين كما فعل بأمس وأدخل التنوين عوضـا لحذف ما يضاف إليه (أوان) ألا تري أنهم لا يكادون يقولون : أوان صدق كما يقولون في الوقت والزمن.

ولكن يدخلون الألف واللام فيقولون : كان ذلك في هذا الأوان فيكونان عوضا.

الضرب الثاني ما منع الإضافة إلي الواحد وأضيف إلي جملة

وذلك : (حيث وإذ وإذا). فأما (حيث) فإن من العرب من يبنيها علي الضم ومنهم من يبنيها علي الفتح ولم تجيء إلا مضافة إلي جملة نحو قولك : أقوم حيث يقوم زيـد وأصـلي حيث يصـلي فالحركة التي في الثاء لالتقاء الساكنين فمن فتح فمن أجل الياء التي قبلها وفتح اسـتثقالا للكسـر ومن ضمّ فلشـبهها بالغايات إذ كانت لا تضاف إلي واحـد ومعناها الإضافة وكان الأصل فيها أن تقول : قمت حيث زيد كما تقول : قمت مكان زيد.

وأما (إذ) فمبنية علي السـكون ، وتضاف إلي الجمل أيضا نحو قولك : إذ قام زيد وهي تدل علي ما مضـي من الزمان ويسـتقبحون جئتك إذ زيد قام إذا كان الفعل ماضيا لـم يحسن أن نفرق بينه وبين إذ ؛ لأن معناهما في المضي واحد.

وتقول : جئتك إذ زيد قام وإذ زيد يقوم فحقها أن تجيء مضافة إلي جملة فإذا لـم تضف نونته قال أبو ذؤيب :

نهيتك عن طلابك أمّ عمرو

بعاقبة وأنت إذ صحيح (1)

1- علي أن التنوين اللاحق ل إذ عوض عن الجملة ، والأصل : وأنت إذ الأمر ذاك ، وفي ذلك الوقت. وكذا أورده صاحب الكشاف في سورة ص. استشـهد به علي أن أوان في قوله : طلبوا صـلحنا ولات أوان بني علي الكسـر تشبيها ب إذ ، في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض عنه التنوين ، وكسـر لالتقاء الساكنين. وروي أيضا : وأنت إذا صـحيح ، فيكون التنوين فيه أيضا عوضا عن المضاف إليه الجملي عند الشارح المحقق ، ويكون الأصـل وأنت إذ نهيتـك ، كما قال في قوله تعالي : "فَعَلْتُها إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ". والمشـهور أنها في مثله للجواب والجزاء. وعليه مشـي المرزوقي في شـرح الهذليين قال : رواه الباهلي : وأنت إذا صـحيح. وتكون إذا للحال ، كأنه يحكي ما كان. والمراد : وأنت في تلك الحال صحيح. انظر خزانة الأدب 2 / 440.

وأما (إذا) فقلما تأتي من الزمان وهي مضافـة إلي الجملة تقول : أجيئك إذا أحمر البسـر ، وإذا قدم فلان ويدلك علي أنها اسم أنها تقع موقع قولك : آتيك يوم الجمعة وآتيك زمن كذا ووقت كذا وهي لما يستأنف من الزمان ولـم تستعمل إلا مضافة إلي جملة.

فأما (لـدن) فجاءت مضافـة ومن العرب من يحذف النون فيقول : لد كذا وقد جعل حذف النون بعضـهم أن قال : لدن غدوة فنصب غدوة ؛ لأنه توهـم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين فنصب كما تقول : قائم غدوة ولـم يعملوا (لدن) إلا في غدوة خاصة.

قال أبو بكر : قـد ذكرنا الأسـماء المعربـة والأسـماء المبنيـة وقـد كنا قلنا : أن الكلام اسم وفعل وحرف ونحن نتبع الأسـماء والأفعال ونذكر إعرابها وبناءها إن شاء الله.

ص: 523

الفهرس

مقدمة التحقيق 5

المبحث الأول : في علم اللغة 7

المبحث الثاني : في بيان واضع اللغة 7

المبحث الثالث : في حد الوضع 19

المبحث الرابع : شروط ثبوت اللغة 20

المبحث الخامس : في سعة اللغة 21

المبحث السادس : في حد الكلمة والكلام والكلم والفرق بينهما 24

المبحث السابع : أقسام الكلام : (الاسم والفعل والحرف) 27

ترجمة المصنف 32

عملنا في الكتاب 35

مقدمة المؤلف 39

الكلام 41

شرح الاسم 41

شرح الفعل 44

شرح الحرف 46

باب مواقع الحروف 47

ذكر ما يدخله التغيير من هذه الثلاثة وما لا يتغير منها 48

باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني 50

ذكر العوامل من الكلم 58

تفسير الأول وهو الاسم 58

تفسير الثاني وهو الفعل 61

تفسير الثالث وهو العامل من الحروف 61

والقسم الثاني من الحروف : 62

والقسم الثالث من الحروف : 62

ذكر الأسماء المرتفعة 64

شرح الأول : وهو المبتدأ : 64

شرح الثاني وهو خبر المبتدأ 69

شرح الثالث من الأسماء المرتفعة وهو الفاعل 78

شرح الرابع من الأسماء المرتفعة : 81

شرح الخامس 86

ذكر الضرب الثاني : وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال : 94

ذكر الفعل الذي لا يتصرف 99

شرح التعجب 100

مسائل من هذا الباب 106

باب نعم وبئس 110

مسائل من هذا الباب 115

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل 119

مسائل من هذا الباب 123

شرح الثاني وهو : الصفة المشبهة باسم الفاعل 127

مسائل من هذا الباب 129

شرح الثالث : وهو المصدر 132

مسائل من هذا الباب 133

ص: 526

شرح الرابع 136

مسائل من هذا الباب 138

باب المعرفة والنكرة 142

ذكر المعرفة 143

مسائل في المعرفة والنكرة 146

ذكر الأسماء المنصوبات 151

مسائل من هذا الباب 155

شرح الثاني وهو المفعول به 160

مسائل من هذا الباب 164

باب الفعل الذي يتعدي إلي مفعولين 168

مسائل من هذا الباب 172

باب الفعل الذي يتعدي إلي ثلاثة مفعولين 176

مسائل من هذا الباب 178

شرح الثالث : وهو المفعول فيه 180

مسائل من هذا الباب 184

ذكر المكان 187

مسائل من هذا الباب 191

شرح الرابع من المنصوبات وهو المفعول له 195

شرح الخامس وهو المفعول معه 199

القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات 203

ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعني 203

ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي 203

ص: 527

مسائل من هذا الباب 207

باب التمييز 211

مسائل من هذا الباب 214

مسائل من هذا الباب 228

باب كسر ألف إن وفتحها 241

ذكر أن المفتوحة 245

ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن 250

مسائل في فتح ألف (أن) وكسرها 253

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع 260

هذا باب ما جاء من الكلم في معني (إلا) 263

باب الاستثناء المنقطع من الأول 226

مسائل من باب الاستثناء 270

باب تمييز المقادير 279

باب تمييز الأعداد 282

باب (كم) 285

مسائل من هذه الأبواب 290

ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب 296

باب النداء 297

شرح الاسم المنادي الثاني وهو المضاف : 305

شرح الثالث : وهو الاسم المنادي المضارع للمضاف لطوله : 308

باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادي والزيادة في آخره والحذف فيه 310

باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب 313

ص: 528

باب الندبة 316

باب الترخيم 320

باب مضارع للنداء 326

مسائل من هذا الباب 327

باب النفي ب (لا) 336

ذكر الأسماء المنفية في هذا الباب 340

باب ما يثبت فيه التنوين 345

باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله 349

باب (لا) النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام 352

باب تصرف (لا) 354

مسائل من باب (لا) 356

ذكر الجر والأسماء المجرورة 364

ذكر حروف الجر 364

باب (ربّ) 370

مسائل من هذا الباب 374

باب حتي 376

مسائل من هذا الباب 381

باب الأسماء المخفوضة في القسم 384

مسائل من هذا الباب 390

المجرور بالإضافة 395

باب إضافة الأسماء إلي الأفعال والجمل 399

مسائل من هذه الأبواب 401

ص: 529

هذه توابع الأسماء في إعرابها 406

شرح الأول : وهو التوكيد : 406

الثاني من التوابع وهو النعت : 409

شرح الثالث من النعوت : وهو ما كان صفة غير عمل وتحلية : 411

شرح الرابع : وهو النسب : 411

شرح الخامس : وهو الوصف ب (ذي) : 412

ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة 413

ذكر وصف المعرفة 420

مسائل من هذا الباب 422

الثالث من التوابع وهو عطف البيان : 432

الرابع من التوابع : وهو عطف البدل : 432

مسائل من هذا الباب 436

الخامس من التوابع : وهو العطف بحرف : 442

باب العطف علي الموضع 447

باب العطف علي عاملين 453

باب مسائل العطف 460

ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف 463

الأسباب التي تمنع الصرف تسعة 464

مسائل من هذا الباب 475

باب ما يحكي من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكي 484

باب ما لا يجوز أن يحكي 488

باب التسمية بالحروف 489

ص: 530

ذكر الأسماء المبنية التي تضارع المعرب 490

أقسام الأسماء المبنيات المفردات ستة 493

باب الكنايات وهي علامات المضمرين 493

الباب الثالث من المبنيات : وهو الاسم الذي يشار به إلي المسمي 506

باب الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل 508

باب الاسم الذي قام مقام الحرف 513

باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنيات 515

الباب السادس من المبنيات المفردة وهو الصوت المحكي 517

ذكر الضرب الثاني من المبنيات وهو الكلم المركب : 517

الفهرس 525

ص: 531

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم 129، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹